جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

الدرس الصوتي عند الخضر اليزدي في شرحه على الشافية لابن الحاجب

رسالة تقدم بها الطالب

محمود محمد كريم وحيد

إلى مجلس

كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة كربلاء

وهي من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/ لغة

بإشراف

الأستاذ الدكتور

محمد حسين علي زعيّن

١٤٤٣هـ ٢٠٢٢م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي *
وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴾

صدق الله العظيم

طـه: ٢٥ – ٢٨

إقرار المشرف

أشهد أنَّ إعداد رسالة الطَّالب (محمود محمد كريم) الموسومة بـ(الدرس الصوتي عند الخضر اليزدي في شرحه على الشافية لابن الحاجب)، قد جرى بإشرافي ، في جامعة كربلاء/ كلّية التَّربيَّة للعلوم الإنسانيَّة/ قسم اللُّغة العربيَّة ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللُّغة العربيَّة وآدابها/ لغة .

التَّوقيع :

المشرف:أ.د.محمد حسين علي زعيّن

التَّاريـخ:

بناءً على التَّوصيات المتحققة أُرشح هذه الرسالة للمناقشة:

رئيس قسم اللُّغة العربيَّة

التَّوقيع :

الاسم :أ.د. ليث قابل الوائلي

التَّاريـخ: ٢٤/ ٤/ ٢٠٢٢

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا قد أطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (الدرس الصوتي عند الخضر اليزدي في شرحه على الشافية لابن الحاجب) التي قدمها الطَّالب (محمود محمد كريم) ، وناقشناه في محتوياتها وفي ما له علاقة بها ، ونرى أنَّها جديرة بالقبول بتقدير (جيد جداً عالٍ) لنيل درجة الماجستير في اللُّغة العربيَّة وآدابها/ لغة .

التَّوقيع:

الاسم: أ. د. عادل نذير بيري

رئيس اللَّجنة

التَّاريخ: ١٧/ ٥ / ٢٠٢٢م

التَّوقيع:

الاسم : أ. م. د. ميرفت يوسف كاظم

عضوًا

التَّاريخ: ١٧/ ٥ / ٢٠٢٢م

التَّوقيع:

الاسم: أ. م. د. حيدر عبد علي حميدي

عضوًا

التَّاريخ: ١٧/ ٥ / ٢٠٢٢م

التَّوقيع:

الاسم: أ. د. محمد حسين علي زعيّن

عضوًا ومشرفًا

التَّاريخ: ١٧/ ٥ / ٢٠٢٢م

صدَّقها مجلس كلية التَّربيَّة للعلوم الإنسانيَّة

التَّوقيع:

الاسم: أ. د. حسن حبيب الكريطي

عميد كلية التَّربيَّة للعلوم الإنسانيَّة/ وكالةً

جامعة كربلاء

التَّاريخ: ٢٩/ ٦ / ٢٠٢٢

الإهداء

إلى ... ... الذين فارقوني على حين غرة

روح أبي وأمي

إلى ... ... رفيقة دربي وشريكة روحي ومصدر

فخري واعتزازي ...زوجتي

إلى ... ... نور عينيَّ وبهجة نفسي وفلذات

كبدي ...أولادي

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

الشُّكر قبل كلِّ شيء لله تبارك وتعالى الذي رزقني الصِّحة والعافيَّة لإتمام هذا الجهد المتواضع فلولا مَنَّه وعطفه ورعايته ما استوى البحث على سوقه، واعترافًا مني بفضل من ساندني ووقف إلى جانبي، أتقدم بالشُّكر الجزيل لأُناس خففوا عني عناء البحث، وأزالوا ما أثقل على كاهلي، فكان لزامًا عليَّ، وامتنانًا مني أن لا أبخسهم حقهم:

– سبب وجودي في هذه الحياة، ومن أوصاني الله بهما خيرًا كما رباني صغيرًا (والديَّ العزيزين) (رحمهما الله تعالى بواسع رحمته).

– أستاذي الدكتور(محمد حسين علي زعيِّن)، أدعو له بدوام الصَّحة والعافيَّة لما بذله من جهد كبير فكان نعم الأستاذ المرشد، والأخ النَّاصح، فشكرًا له على حرصه ومتابعته إيايَّ، وشكرًا له لسعة صدره الرَّحب .

– كما وأتقدم بالشكر إلى عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية الأستاذ الدكتور حسن حبيب الكريطي المحترم، والشكر موصول لرئيس قسم اللغة العربية الدكتور ليث قابل الوائلي المحترم، ولمقرر القسم، وأود أن أقدم شكري وتقديري لأساتيذي الأفاضل؛ لحرصهم على توجيهي ورعايتي، اللهم اجعلني من الشَّاكرين لفضلهم وأُخصُ بالذكر الأستاذ الدكتور (عادل نذير بيري)، والأستاذ الدكتور (مكي محيي عيدان الكلابي)، والأستاذ الدكتور(خالد عباس حسين السياب)، والأستاذ الدكتور (حيدر عبد علي حميدي) في قسم اللغة العربية الذين تلمذتُ لهم، والذين لم يبخلوا بمعلومة احتجت إليها كما وأشكر الموظفين في قسم الدراسات العليا.

– ويطيب لي أنْ أشكرَ أصدقائي الذين تابعوا مسيرتي العلميَّة، ورفدوني بالمصادر القيمة التي انتفعت بها كثيرًا ، ومن كانت لهُ معي وقفة مشرفة في مرحلة كتابة رسالتي، فشكرًا لهم على مساندتهم لي مدة دراستي، فقد كانوا عونًا لي مرشدين وناصحين، اللَّهمَّ احفظهم جميعًا.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١- ٣
التمهيد: التعريف باليزدي ومنهجه في شرحهِ	٤-١٦
• التعريف بالخضر اليزدي	٤
• مكانته العلمية	٥-٦
• تأثره وتأثيره	٦-١٠
• مؤلفاته	١٠-١٢
• مصادره	١٢-١٤
• منهجه وأسلوبه	١٥-١٦
الفصل الاول : مخارج الأصوات وصفاتها	١٧-١٠٨
المبحث الاول : مخارج الأصوات	١٧-٦٦
أولاً/ مخارج الأصوات	١٧
ثانياً/ طريقة تعيين المخرج	١٨-٢٠
ثالثاً/ عدد المخارج	٢١-٢٣
رابعاً/ مخارج الأصوات عند اليزدي	٢٤
أولًا: عدد الأصوات الأصول ومخارجها	٢٤- ٢٥
أ- عدد المخارج عند اليزدي	٢٥-٢٧
ب-ترتيب المخارج عند اليزدي	٢٧-٢٨
أ- مخرج الحلق	٢٨-٣٣
ب- مخرج اللسان	٣٤-٤٩
١- مخرج أقصى اللسان	٣٤-٣٧
٢- مخرج وسط اللسان	٣٧-٣٨
٣- مخرج حافة اللسان	٣٨-٤٣
٤- مخرج طرف اللسان	٤٣-٤٩
ج- مخرج الشفتين	٤٩-٥١
د- مخرج الخيشوم	٥١-٥٤
ثانيًا: الأصوات الفروع	٥٤- ٦٦
١- المُتفرّعُ الفصيحُ	٥٦-٦٠
٢- المتفرع المستهجن	٦٠-٦٦

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني : صفات الأصوات	٦٧-١٠٨
أولاً/ تصنيف الصفات	٦٧-٦٨
ثانياً/ صفات الأصوات عند الخضر اليزدي	٦٨-١٠٨
أ- التقسيم باعتبار النفي والإثبات	٦٩-٨٧
أولاً/ الجهر والهمس	٦٩-٧٤
ثانياً/ الشدة والرخاوة	٧٥-٧٨
ثالثاً: التوسط بين الشديدة والرخوة	٧٨-٨٠
رابعاً/ المطبقة والمنفتحة	٨٠-٨٣
خامساً/ المستعلية والمنخفظة	٨٣-٨٤
سادساً/ الذلاقة والاصمات	٨٥-٨٧
ب- صفات ليس لها قسيم وهي الصفات المنفردة	٨٧-١٠٨
أولاً/ القلقلة وغيرها	٨٧-٩١
ثانياً/ حروف الصفير وغيرها	٩١-٩٣
ثالثاً/ حروف اللين وغيرها	٩٣-٩٧
رابعاً/ المنحرف وغيره	٩٧-١٠٠
خامساً/ المكرر وغيره	١٠١-١٠٣
سادساً/ الهاوي وغيره	١٠٣-١٠٧
سابعاً/ المهتوت وغيره	١٠٧-١٠٨
الفصل الثاني : من الظواهر الصوتية الخاصة بالصوامت	١٠٩-٢٠٢
المبحث الاول: الإدغام	١٠٩-١٧٠
المطلب الاول /تعريف الإدغام والفائدة منه	١٠٩-١١٤
أولاً/ تعريف الإدغام وبيان الحرف المدغم	١٠٩-١١٢
ثانياً/ تعليل الإدغام	١١٢-١١٤
المطلب الثاني/ أقسام الإدغام	١١٤-١٧٠
الأول/إدغام المثلين	١١٤-١٣٩
الثاني/إدغام المتقاربين	١٣٩-١٧٠
المبحث الثاني: الإبدال	١٧١-٢٠٢
أولاً/ تعريفه وغايته	١٧١-١٧٢
ثانياً/ أصوات الإبدال وسبب التسمية	١٧٢-١٧٤
ثالثاً/ أمارات الإبدال	١٧٤-١٧٦

الموضوع	الصفحة
رابعاً/ مواطن الإبدال عند اليزدي	١٧٦-٢٠١
١- مواطن إبدال الهمزة	١٧٦-١٧٧
٢- مواطن إبدال الياء	١٧٧-١٨٠
٣- مواطن إبدال الميم	١٨٠-١٨٣
٤- مواطن إبدال النون	١٨٣-١٨٤
٥- مواطن الإبدال في تاء افتعل	١٨٤-١٨٨
٦- مواطن إبدال الهاء	١٨٨-١٩٢
٧- مواطن إبدال اللام	١٩٢-١٩٣
٨- إبدال الطاء	١٩٣-١٩٤
٩- إبدال الدال	١٩٥-١٩٦
١٠- إبدال الجيم	١٩٦-١٩٩
١١- إبدال الصاد	١٩٩-٢٠٠
١٢- إبدال الزاي	٢٠٠-٢٠١
خامساً: إشراب بعض الأحرف أصوات بعضها الآخر	٢٠١-٢٠٢
الفصل الثالث: من الظواهر الصوتية الخاصة بالصوائت	٢٠٣-٣١٣
المبحث الاول: الإعلال	٢٠٣-٢٧٩
المطلب الاول/ تعريف الإعلال وفائدته	٢٠٣-٢٠٦
أولًا : تعريف الإعلال	٢٠٣-٢٠٥
ثانيًا : فائدة الإعلال	٢٠٥- ٢٠٦
المطلب الثاني/ حروف الإعلال	٢٠٦-٢٠٨
المطلب الثالث/ أنواع الإعلال	٢٠٨-٢٧٩
اولاً/ الإعلال بالقلب	٢٠٩-٢٤٤
ثانياً/ الإعلال بالحذف	٢٤٤-٢٦٨
ثالثاً/ الإعلال بالإسكان	٢٦٨-٢٧٩
أ- الإعلال بالنقل	٢٦٩-٢٧٧
ب- الإعلال بحذف الحركة	٢٧٧- ٢٧٩
المبحث الثاني: الإمالة	٢٨٠-٣١٣
اولاً/ تعريف الإمالة	٢٨٠-٢٨٢
ثانياً/ أسباب الإمالة	٢٨٢-٢٩٨
ثالثاً/ الشاذ من الإمالة	٢٩٨-٢٩٩

الموضوع	الصفحة
رابعاً/ موانع الإمالة	٢٩٩-٣١١
خامساً/ إمالة الفتحة المنفردة	٣١١-٣١٣
نتائج البحث والخاتمة	٣١٤-٣١٨
ثبت بالمصادر والمراجع	٣١٩-٣٤١
ملخص باللغة الانكليزية	A-b

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمَّد، وعلى آله الأطهار المُخلَصين وصحبه الأبرارَ المُنتَجَبين ومَن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين .

كان من بين العلوم التي عنيت بدراسة القرآن الكريم (علم الأصوات) الذي يختص بالنطق والأداء والقراءة والتجويد، وكل هذا يرتبط بالقرآن ارتباطًا وثيقًا، لذا نجد أن جُلَّ عُلماء العربية، وكذلك علماء التجويد والقراءات لهم إسهامات لا بل دراسات مستفيضة في مجال الدرس الصوتي، وكان من بين هؤلاء الأعلام الخضر اليزدي (ت بعد٧٢٠هـ)، فقد وقع اختيار هذه الرسالة، على واحد من الكتب التي لم تلقَ اهتماماً كبيراً من الباحثين. ولذا جاء الرأي بأنْ يُبرزَ الدرس الصوتيّ في هذا الكتاب (شرح الشافية للخضر اليزدي)؛ ليُضافَ لَبَنَةً إلى لبنات بناء المكتبة اللغوية الزاخرة، وكتاباً بِكْراً يُوضع فوق رفوفها العامرة، ويُبرز لنا اسم واحد من علمائنا الأجلاء. واليزدي شارحٌ من شُرّاح كُثُر لشافية ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، والذي كان واحدًا من بين طائفة من الأعلام الذين اعتنوا بدراسة الأصوات وقواعدها، فكان شرحه على كتاب الشافية المعين الذي ينهل منه من جاء بعده من العلماء، وكذلك الباحثين الذين يبتغون بدراستهم وجه الله تعالى.

وقد اتّبعتُ في دراستي هذه منهجاً عمادُهُ الوصف والتقويم، فاتّخذ البحثُ من شرح اليزدي ميداناً له في استخراج مادته الصوتيّة، ومُنطلقاً منه للنفاذ الى الدراسات الصوتيّة القديمة؛ إذ هي خطوة لابُدّ منها لتبيّن جهد اليزدي، وما أضافه على مَنْ تقّدمه في المسائل الصوتية. ثمّ بعد ذلك عرضُ هذه المادة على معطيات الدرس الصوتيّ الحديث وقراءةُ أفكار اليزدي، ومَن تقدّمه، في ضوء ما أفرزه الدرس الصوتي الحديث. وأُشير هنا إلى أنّني قد اتّخذتُ من الدرس الصوتيّ عند اليزدي مُمثّلاً للدرس الصوتيّ القديم .

واقتضت خطة البحث في تقسيم الرسالة اشتمالها على تمهيد، وثلاثة فصول، تتقدمها مقدمة وتعقبها خاتمة عرضتُ فيها مُلخّصاً بأهمّ النتائج التي توصّل إليها البحث، وثبتٍ بالمصادِرِ والمراجِع وكان التمهيد (التعريف باليزدي ومنهجه في شرحهِ) فعرّفتُ فيه باليزدي، والسنة التي أتم فيها كتابه.

فضلًا عن تأثُّره وتأثيره : بمن قبله من العلماء الأفاضل، وكذلك من جاء بعده.

أمّا الفصل الأوّل فقد خُصّص بدراسة المخارج والصفات وتوزّع على مبحثين، الأول منها كان في مخارج الأصوات؛ إذ عرضتُ للأصوات اللغوية العربيّة وبيّنتُ عددها وموضع الخلاف فيها موضّحاً ما رأيتُه في هذا الخلاف، ومن ثم تحدثت عن مخارج الأصوات عند اليزدي بصورة مفصلة من حيث عدد المخارج، وترتيبها عنده.

وقد جاء المبحث الثاني ليعرض الصفات العامّة التي ذكرها اليزدي لهذه الأصوات، وبيّنتُ فائدة معرفة هذه الصفات، ومناقشة المشكلات التي أُثيرت حول هذه الصفات، والمعايير التي حُدِّدت بوساطتها منتهياً بترجيح ما رأيتُهُ أكثر قُرْباً من حقيقتها، ثُمّ عرضتُ أيضاً في هذا المبحث الصفات الخاصّة التي امتاز بها صوت أو مجموعة من الأصوات من دون غيرها، وكل ذلك تتبعت فيه ماورد عن العلماء وصولًا لليزدي منتهيًا بالعلماء المحدثين .

وعقدت الفصل الثاني للظواهر الصوتية على مستوى الصوامت، وكان على مبحثين أيضًا:

المبحث الأول: كان في موضوع الإدغام، واشتمل على مطلبين: (المطلب الأول: تعريف الإدغام وعلته أما المطلب الثاني فكان لأقسام الإدغام).

المبحث الثاني: كان في موضوع الإبدال، واشتمل على:(تعريف الإبدال وغايته، أصوات الإبدال وسبب التسمية، وأمارات الإبدال، ومواطن الإبدال عند اليزدي، فضلًا عن إشراب بعض الإحرف أصوات بعضها الآخر) .

أما الفصل الثالث، تضمن الظواهر الصوتية على مستوى الصوائت، وجاء في مبحثين:

المبحث الأول: الإعلال، كانت الدراسة فيه على ثلاثة مطالب: (المطلب الأول: تعريف الإعلال وفائدته، والمطلب الثاني: حروف الإعلال، والمطلب الثالث: أنواع الإعلال، من حيث رصد أنواع الإعلال الثلاثة: القلب، والحذف، والإسكان).

المبحث الثاني: الإمالة، وخصصته لـ: (تعريف الإمالة، وأسبابها، والشاذ منها، وموانعها فضلًا عن إمالة الفتحة منفردة). ثمَّ خَتَمْتُ الرسالة بخاتِمَةٍ تضمَّنَت أهَمَّ النتائِجَ التي خلصت إليها الدراسة.

وبعد هذهِ الرحلة العلمية في دراسة الأصوات عند اليزدي في شرحهَ على الشافية لابن الحاجب توصلت إلى جملة من النتائج التالية هي:

أولًا: انفراد اليزدي بعدد غير قليل من الآراء في طائفة من المسائل، فهو لا يكتفي بتحليل النص الذي يشرحه، بل يستطلع مكنوناته من آراء العلماء قبله، ويناقش جميع الآراء بعد أن يستوعبها ويعطي رأيه الذي يراه مناسبًا.

ثانيًا: انفرد اليزدي عمّن سبقه من العلماء، ومن جاء بعده في إسقاط همزة الوصل عند النطق بالصوت الصامت لمعرفة مخرجه، واستعاض عنها بصوت متحرك قبلها بعد وضع الصوت المراد معرفة مخرجه في كلمة؛ لاستحالة النطق بالصامت الساكن من دون همزة الوصل فما كان منه إلا إسقاط الهمزة والإتيان بالصوت الساكن في كلمة مسبوقًا بمتحرك.

ثالثًا: أضاف اليزدي سببين للإمالة يقعان في غير الألف معترضًا بذلك على المصنف وغيره ممن ذكروا الأسباب واختصوا بها الألف دون غيرها، والسببان هما: كسرة الراء بعد الفتحة المجردة والهاء المنقلبة من تاء التأنيث، وهذان السببان يقعان في غير الألف، فيكون عدد الأسباب عند اليزدي عشرة.

الـمُقَدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة على خاتم الانبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله أجمعين وأصحابه الغرّ الميامين وبعد ..

فقد حظيت اللغة العربية عند العرب القدماء بأهمية كبيرة، إذ كانت تمثل هويتهم التي يعتزون بها ويتفاخرون بأمجادهم من طريقها، فهي وسيلتهم التي يعبرون بها عن أفراحهم وأتراحهم، وعندما نزل القرآن الكريم بهذه اللغة العظيمة زادها بهاءً، وازدادت رونقًا، مما حدا بالعلماء إلى دراسة هذه اللغة دراسةً مستفيضةً لاكتشاف مكنوناتها، ولحفظها من الضياع؛ بسبب انفتاح المنطقة العربية على العالم عن طريق الدين الإسلامي الذي كان مرتكزهُ مكة، فليس من العجب أن نجد مصنفات العلماء تملأ المكتبات، فهم حريصون قبل غيرهم على صيانة لغتهم ومن ثَمَّ صيانة ألسنتهم من اللحن الذي بدأ يتسلل إلى ألسنة المسلمين، ولانغفل حرص العلماء على لغة القرآن من أن يصل إليها هذا اللحن، وقبل ذلك حرص الباري ﷻ، على هذه اللغة ومن ثَمَّ حرصه على القرآن الكريم ، وهو القائل :﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1] ، والقائل:﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[2] ، فهو عَزَّ وَجَلَّ قد سخّرَ أُناسًا لحفظ هذا القرآن الكريم من كل ما يمكن أن يؤثر فيه من التَّغيير والتَّبديل، فكانت علوم اللغة العربية من أكثر العلوم التي تُعنى بدراسة القرآن الكريم للصلة الوثيقة بينها وبينه، و كان من بين تلك العلوم التي عنيت بدراسة القرآن الكريم (علم الأصوات) الذي يختص بالأداء، وكل هذا يرتبط بالقرآن ارتباطًا وثيقًا، لذا نجد أن جُلَّ عُلماء العربية، وكذلك علماء التجويد والقراءات لهم إسهامات، بل دراسات مستفيضة في مجال الدرس الصوتي، وكان من بين هؤلاء الأعلام الخضر اليزدي (ت بعد٧٢٠هـ)، الذي كان واحدًا من بين طائفة من الأعلام الذين اعتنوا بدراسة الأصوات وقواعدها، فكان شرحه كتاب الشافية المعين الذي ينهل منه من جاء بعده من العلماء وكذلك الباحثون الذين يبتغون بدراستهم للأصوات وجه الله تعالى، فالمنة لله الذي قيّض لي من يرشدني إلى هذا الموضوع في ميدان علم الأصوات ؛ إذ كانت الرغبة حاضرة في مجال الدراسات الصوتية فشددت العزّم وحزمت أمري وقصدت شيخي وأُستاذي الفاضل: الدكتور محمد حسين علي، بغية أن

([1])[سورة الحجر : آية ٩]

([2])[سورة فصلت: آية٤٢]

ينفعني بعلمه ويكون لي عونًا في اختيار عنوانًا لرسالتي، وكذلك الإشراف عليَّ في هذا البحث، وقد حظيتُ بموافقته وتشجيعه لي على اختيار عنوان (الدرس الصوتي عند الخضر اليزدي في شرحه على الشافية لابن الحاجب)، وتحمل عني مشكورًا جهد الاتصال بمحقق كتاب(شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط ، للخضر اليزدي) وهو الدكتور: حسن أحمد العثمان، ليطلعه على اختيارنا الدراسة الصوتية في هذا الكتاب، وقد بارك المحقق لنا هذا الاختيار، وأكد لنا عدم دراسة هذا العنوان من قبلُ فجزاه الله خير الجزاء، ثم بعد ذلك أرشدني الدكتور محمد حسين علي إلى أُستاذنا الفاضل: الدكتور عادل نذير بيري لعرض هذا العنوان عليه، ومن ثَّمَّ كان لزامًا عليَّ أن أتوجه إلى أُستاذي الدكتور عادل نذير بيري فوافق على العنوان بعد أن وضع لمساته عليه بأن نغيره من الجهد الصوتي إلى الدرس الصوتي حتى استوى على ماهو عليه الآن .

وتكمن أهمية الموضوع في إسهامات الخضر اليزدي الكثيرة في ميدان علم الصرف، وفي علم الصوت، فلا بُدَّ من الوقوف عليها، وإبرازها بصورةٍ جليَّةٍ، وذلك بعد الاطلاع عليها ودراستها ومن ثَمَّ غربلتها وتمحيصها ، ومعرفة أُصولها التي استقى منها مادَّتهُ الصوتية.

واقتضت خطة البحث في تقسيم الرسالة اشتمالها على تمهيد، وثلاثة فصول، تتقدمها مقدمة وتعقبها خاتمة عرضتُ فيها مُلخّصاً بأهمّ النتائج التي توصّل إليها البحث، وثبتٍ بالمصادِرِ والمراجِع وكان التمهيد (التعريف باليزدي ومنهجه في شرحهِ) قد اشتمل على عدة جوانب هي:

* التعريف باليَزدي: اسمه، والسنة التي أتم فيها كتابه.
* مكانته العلمية: اعتداده بنفسه وببيئته وبكتابه، ووثوقه من تفوقه في شرحه .
* تأثُّره وتأثيره : بمن قبله من العلماء الأفاضل، فضلًا عن من جاء بعده .
* مؤلفاتـه: كتابه في شرح الشافية، فضلًا عن كتابين آخرين قد ألفهما .
* مصادره : التي استقى منها مادته الصرفية والصوتية.
* منهجه وأسلوبه:

وأما الفصل الأول فقد قسمته على مبحثين :

المبحث الأول: مخارج الأصوات، رصدت فيه: (مفهوم المخرج ، وطريقة تعيين المخرج ، وعدد المخارج ، وكل ذلك تتبعت فيه ماورد عن العلماء وصولًا لليزدي ، ومن ثم تحدثت عن مخارج الأصوات عند اليزدي بصورة مفصلة، من حيث عدد المخارج ، وترتيبها عنده)

المبحث الثاني: صفات الأصوات، راقبت فيه: (تصنيف الصفات عند العلماء، ومن ثم تناولت الدراسة صفات الأصوات عند اليزدي).

وعقدت الفصل الثاني للظواهر الصوتية على مستوى الصوامت، وكان على مبحثين أيضًا:

المبحث الأول: كان في موضوع الإدغام ، واشتمل على مطلبين : (المطلب الأول: تعريف الإدغام وعلته أما المطلب الثاني فكان لأقسام الإدغام).

المبحث الثاني: كان في موضوع الإبدال، واشتمل على: (تعريف الإبدال وغايته، أصوات الإبدال وسبب التسمية ، وأمارات الإبدال، ومواطن الإبدال عند اليزدي، فضلًا عن إشراب بعض الإحرف أصوات بعضها الآخر) .

أما الفصل الثالث، تضمن الظواهر الصوتية على مستوى الصوائت، وجاء في مبحثين:

المبحث الأول: الإعلال، كانت الدراسة فيه على ثلاثة مطالب: (المطلب الأول: تعريف الإعلال وفائدته، والمطلب الثاني: حروف الإعلال، والمطلب الثالث: أنوع الإعلال، من حيث رصد أنواع الإعلال الثلاثة: القلب، والحذف ، والإسكان).

المبحث الثاني: الإمالة، وخصصته لـ: (تعريف الإمالة، وأسبابها، والشاذ منها، وموانعها وآخرها إمالة الفتحة منفردة). ثمَّ خَتَمْتُ الرسالة بخاتِمَةٍ تضمَّنَت أَهَمَّ النتائِجَ التي خلصت إليها الدراسة.

وكان منهج الرسالة يقوم على عرض آراء اليزدي في شرحه، فقد اتخذتُ ذلك الشرح ميدانًا لاستخراج مادته الصوتية، ومنطلقًا لمعرفة آراء العلماء القدماء وعرضها بشكل مفصل، ومن ثّمَّ عرض تلك المادة على معطيات الدرس الصوتي الحديث، بُغية معرفة ما أضافه اليزدي وماتفردَّ به عن العلماء الذين سبقوه، فضلًا عن قراءة أفكار اليزدي بصورة أدق بُغية الوصول إلى أفضل الآراء لاسيما إفادة اليزدي بمن جاء بعده من المتقدمين، وتقوم الدراسة أيضًا على تطبيق نظرية المقطع على كل الظواهر الصوتية؛ لغرض تيسيرها وفهمها بصورة أوضح بما يتلاءَم مع التطور الذي أصاب علم الصوت .

وفي الختام أحمد الباري عزّ وجلّ على إكمال هذهِ الرسالة والتي بفضله ومنه قد اكتملت، ولا يسعني هنا إلا أن أدعو الله أن يجزي بالخير كل من كانت له وقفة أزاء إتمام هذا البحث فلولاهم لما كان بصورته التي هو عليه الآن و أخص من بينهم أستاذي الدكتور محمد حسين علي زعين الذي كان بحق مشرفا وأباً تحمل مني الكثير من التقصير فضلًا عن استفادتي من ملاحظه وتوجيهاته التي كان لها الأثر الكبير في شكل الرسالة النهائي .

الـتَّـمْـهِـيْـدُ

التعريف باليزدي ومنهجه في شرحهِ

* التعريف باليَــزدي:
* مكانته العلمية:
* تأثُّــره وتأثيره :
* مؤلفاتهُ :
* مصادره :
* منهجه واسلوبه :

* التعريف باليزدي:

❖ اسمه:

هو الخضر اليزدي، من أعيان القرن الثامن الهجري، ولم تذكر كتب التراجم والطبقات لنا شيئًا عن حياة هذا العالم الجليل سوى اسمه ولقبه والسنة التي أتم فيها شرح هذا السفر الخالد الذي بين أيدينا[١]

أما سنة ولادته فهي لم تعرف أيضًا، فقد ذكر محقق كتاب شرح اليزدي الدكتور حسن أحمد العثمان هذا الأمر بقوله: ((ولست أعرف من أخبار اليزدي أكثر من هذا، ولقد أعياني البحث عن ترجمة له، ولم أوفق للعثور عمّا يجلّيه لنا))[٢] ، وقال أيضًا ((ولم أر، ولم أطلع، وليس بين يديّ مما يترجم صاحبنا غير كتابه هذا بنسخه الثلاث))[٣]

والخضر اليزدي ليس خضر بن عبد الرحمن الأزدي الدمشقي المفسر المتوفى سنة(٧٧٣هـ) صاحب كتابي "أنيس المنقطعين" و "والتبيان في تفسير القرآن" [٤]

ونبّه المحقق على أنّ هناك من يزعم أن كتاب شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي، قد حققه الطنطاوي جبريل، ونال به درجة الماجستير من جامعة الأزهر، لكن المحقق ينكر ذلك جملة وتفصيلًا فلا الكتاب هو نفسه ولا الترجمة هي نفسها [٥] ، بل ربما كانت الدراسة للخضر بن عبد الرحمن الأزدي لكون المحقق لم يفصح عن تحققه من ذلك الأمر .

واليزدي نسبة إلى يَزْد، بفتح الياء، وإسكان الزاي المعجمة، بعدها دال خفيفة مهملة، وهي مدينة تتوسط بين نيسابور وشيراز وأصبهان معدودة في أعمال فارس، ثم من كورة إصطخر، وهو اسم للناحية، وقصبتها يقال لها كَشَة، وبينها وبين شيراز سبعون فرسخًا، وتبعد عن أبرقوه ثلاث فراسخ أو أربعة[٦] ، وقد وُصِفَت بأنها مدينة كثيرة الخيرات والغلات والثمرات، بها صناع الحرير السندس في غاية الحسن والصفاقة، يحمل منها إلى سائر البلاد [٧]

---

(١) ينظر: إيضاح المكنون٤/٣٨

(٢) شرح اليزدي١/٦٩

(٣) شرح اليزدي١/٧١

(٤) ينظر: كشف الظنون(١/١٩٩ ، ٣٤١)، وهدية العارفين١/٣٤٥ ، ومعجم المؤلفين١/٦٧١

(٥) ينظر: شرح اليزدي١/٤١، في هامش الصفحة

(٦) ينظر: معجم البلدان١/٧٠ و ٥/٤٣٥ ، وآثار البلاد وأخبار العباد٢٨٢، ومراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع٣/١٤٧٨

(٧) ينظر: أثار البلاد وأخبار العباد٢٨٢ ، وشرح اليزدي١/٧٠

* **مكانته العلمية:**

جاء في إحدى نسخ شرح الشافية مايصف اليزدي شرحه هذا إذ يقول: ((شلفٍ بالفحصِ عنها، وافٍ متكفلٍ لها بشوافٍ تذلل صعابها، تخرج من القشور لُبابها، مشيرٌ إلى مافيها من الشبه، مع ما أمكن من تلافيها، جامع لسائر الشروح، مقرر حقائقها على سنن الوضوح، معرب عن وجه الصواب مشتمل على نصوص مفتقر إليها من الكتاب، متضمن لما لا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر فيما مضى من الزمان، وغير بسيط، لاطويل، متقارب معانيه، متدارك مبانيه، يدرك أشياء خفيت على الشارحين وإن كانوا لأنفسهم مادحين))[1].

فاليزدي في هذا السياق نراهُ معتدّاً بنفسه، فخورًا بكتابه، واثقًا من تفرده على سابقيه من الشراح يقول أيضًا: ((ولعلّي يبرز إليَّ في هذا المضمار كما برزت إليهم، ويبرز عليَّ كما برزت عليهم))[2]

فهو وإن أعجبه صنيعه يقرّ بما هو حقٌ[3]، إذ أراد بقوله أن يرقى من تمتد إليه يده بالدراسة والتحليل إلى مستوى شرحه هو نفسه على الشافية، وقد أجاد في ذلك، فنجد أن الدكتور حسن أحمد العثمان قد تناول هذا الكتاب وحققه، وكذلك دراستنا في هذا البحث لهذا الكتاب القيّم، وماسيأتي بعد من الباحثين ليدرسوا ما أودعه فيه المؤلف من علوم ومعارف .

أما قوله: ويبرز عليَّ... أي من يدرس هذا الشرح فيما بعده ويكون ناقدًا لبعض نصوصه التي ذكرها، وربما كان مصيبًا كما أصاب اليزدي بنقد بعض نصوص الشارحين، أو يكون غير موفق في ذلك، وكما لاحظنا ذلك في حاشية الشيخ الغزي على الجاربردي[4].

ونستدرك بعد هذا وذاك أنّ اليزدي الذي أتمّ هذا الكتاب سنة(٧٢٠هـ) والذي((جمع فيه وأوعى وأتى بنكات ولطائف لم يسبق إليها، واستدراكات وتنبيهات لم يشر إليها أحد ممن سبقه من الشارحين))[5]

---

(1) شرح الشافية لليزدي ١/٨، ٧١

(2)شرح الشافية لليزدي ١/٨، ٧١

(3) ينظر: شرح اليزدي١/٧١

(4) ينظر: حاشية شرح الشافية للجاربردي، للشيخ الغزي ، تحقيق ودراسة عبد الله بن سرحان محمد القرني ، رسالة ماجستير، ٢٤٤، والصفحات ٢٨٣-٢٨٤ من هذه الرسالة .

الشارحين))[1] فمن ذلك نجد أنه قد تتبع لأمثلة مالم يذكر العلماء أمثلته، ومن ثم اعتداده بالمسموع المنقول والوقوف عنده كما في قوله في باب الإعلال: ((اعلم أن قوله: والتحريك في الرفع يوهم مجيء تحريك الواو والياء في الفعل على الشذوذ، وقد ذكرنا أن مثاله لم نجد))[2] ، وكذلك قوله في باب الإدغام: ((لام التفخيم، مثل ﴿ إِنَّ اللَّهَ ﴾ ﴿ إِنَّ الصَّلاةَ﴾ [3] ، وتفخم لامُ الله إن لم يكن ما قبلها مكسوراً، بخلاف الصلاة فإنها تفخم مطلقاً، ولم أجد ذكره في الكتاب ولم يذكره الزمخشري أيضاً))[4]

*** تأثُّـره وتأثيره :**

تأثَّرَ اليزدي بمَن قبله من العلماء، فقد تأثر بالخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ) ونقل عنه وقد ذكر ذلك صريحًا في مواضع ليست بالقليلة، فهو بذلك ينسب رأيًا معينًا إلى مذهب الخليل ثم يقارن بينه وبين سيبويه(ت١٨٠ هـ) في ذلك ويرجح قولًا على آخر، أو يجعل الرأيين في منزلة واحدة [5] وكان لسيبويه النصيب الأكبر من هذا التأثر فقد استشهد بنصوص سيبويه في أغلب شرحه، وقد صرَّح بكتاب سيبويه في الكثير من المواضع، كما أنه قد نقلعنه آراء تبناها في شرحه[6] ، أو ليناقش به آراء من سبقوه من الشارحين؛ ليفند رأيًا، أو ليناصر رأيًا على آخر، حتى أن مجموع ماصرح فيه بالرجوع إلى كتاب سيبويه أكثر من ٤٠٠ نقل[7] ، وهذا لايمنع من ترجيح مذهب غيره على مذهبه أو تخطئتهِ ففي كتابه إذ نرى أن اليزدي قد رجح مذهب الأخفش على مذهب سيبويه وذلك في أبنية الاسم الرباعي المجرد فقد ثبت "فُعْلَلًا" حسب مذهب الأخفش(ت ٢١٥هـ)، وخالف في ذلك سيبويه قال: ((زاد الأخفش عن الخمس المذكورة بناءً آخر، وهو جُخْدَبٌ بفتح اللام، فعنده يكون الرباعي ستةَ أبنيةٍ، وأما سيبويه فيقول: ((الصحيح ضمُّ اللام كبُرْثُنٍ، ولايسلم فتحها. والجُخْدَبُ: الجراد الأخضر. اعلم أن الراجح مذهبُ الأخفش؛ لما ذكرنا من استدعاء الملحقِ والملحقَ به، وقد ثبت؛ تقول: مالي عنه عُنَدَّ أي: بُدٌّ، ومثله قولك: سُؤْدَدٌ، والدالُّ على الإلحاق الإظهارُ، وقد ذكرهما في الكتاب، وجاء عُلْيَبٌ

---

(1) شرح اليزدي مقدمة الكتاب ص(٦)

(2) شرح اليزدي٢/٩٢٠

(3)وردت في كثير من الآيات والسور من ذلك على سبيل المثال: { النساء :١٠٣، والعنكبوت ٤٥ } .

(4)شرح الشافية اليزدي ٢/٩٩٣

(5) ينظر: شرح اليزدي ١/١٥٥ ، ١٥٧، ١٥٨

(6) ينظر: شرح اليزدي١/١٥٦ ،١٥٧

(7) ينظر: شرح اليزدي١/٨٠

أيضاً، والدالّ عليه صحة الياء، ولم يذكر سيبويه في باب تمثيل ما بنت العرب من بنات الأربعة في الأسماء والصفات فُعْلَلٌ بالفتح، فيلزمه هذا اللازم، كما ترى))[1]، وأما تخطئته لسيبويه فقد قال اليزدي: ((وأما نسبة المفعولية فمطّرحة في هذا الباب، إلا أن يكون المفعول مما يغاير الفاعل، كقولك: القومُ تمادُّوا الثوبَ، وإنما تُعلم تلك من مقتضى المعنى؛ إذ التضارب إذا كان بين الزيدين فلا بدَّ وأن يكون كلُّ واحدٍ منهما ضارباً للآخر ومضروباً له. وقولُ من قال: لايجيء لباب تفاعل مفعول خطأٌ؛ إذ لا يطّرد فيما استثنيناه))[2]، ومذهب سيبويه هو عدم مجيء لباب تفاعَلَ مفعولقال: ((وأما تفاعلت فلا يكون إلا وأنت تريد فعل اثنين فصاعدا، ولا يجوز أن يكون معملاً في مفعولٍ))[3].

حفل شرح اليزدي بكثير من النقول عن الكسائي(ت ١٨٩هـ) والفراء (ت ٢٠٧ هـ) كما وقد نقل آراء عن الأخفش(ت٢١٥هـ)، والمازني(ت٢٤٩هـ) والمبرد (ت٢٨٥هـ)، وابن السرَّاج (ت٣١٦ هـ)،والنحاس(ت٣٣٨هـ)، وأبي علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)، وأبو عمرو الداني(ت٤٤٤هـ) والزمخشري(ت٥٣٨هـ)، والعكبري(ت٦١٦هـ)، وابن يعيش(ت٦٤٣هـ)، وكذلك نقله عن ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) في كتابه الشافية، والقرطبي(ت٦٧١هـ) فقد صرح اليزدي بنقله عن كتابي (الإيضاح في شرح المفصل) و(شرح المصنف على الشافية) وعن ابن مالك(ت٦٧٢هـ)، وكذلك ابن ناظم الألفية(ت٦٨٦هـ)، وركن الدين (ت٧١٥)، والجاربردي(ت٧٤٦هـ)[4]، فضلًا عن نقله قراءات القراء وآراءهم.

أما تأثيره فقد أثرَّ اليزدي تأثيرًا واضحًا في العلماء بعده، فقد ذكر محقق كتابه الدكتور حسن أحمد العثمان أنّ من نقلوا عن اليزدي هم:

١) محمود بن محمد الأرّاني الساكناني (ت بعد ٧٤٣هـ) في شرحه على الشافية، وقد أكثر الأرّاني الساكناني النقل عن اليزدي [5]

٢) للسيوطي (ت٩١١هـ) في كتابه النكت على ألفية ابن مالك، والكافية، والشافية، ونزهة الطرف

---

(١) شرح اليزدي١/٨٠، ١٧٩ – ١٨١ ، وينظر المسألة في الكتاب٤/٢٧٧، ٢٨٩، والمنصف١/٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش٦/١٣٦، وشرح الملوكي له٢٦ ، والممتع١/٤٩ ، والارتشاف١/٥٨ ، والهمع٦/١٣ .

(٢) شرح اليزدي١/٨١، ٢١٩

(٣) الكتاب٤/٦٩

(٤) ينظر: شرح اليزدي١/١٥٧، ٢٧٠، ٢٧٥، ٣٥٠ ، ٣٦٤، ٥٣٧، و٢/٧١٢ ، ٧٧٧، ٨٠٦، ٨١٢، ٨٨١، ١٠٢٢

(٥) ينظر: شرح اليزدي١/٦٩

وشذور الذهب، فقد نقل السيوطي عن اليزدي نقولًا كثيرة، وكان مصرحًا بذلك وذلك في صفحات نذكر منها:(٢٣٤/أ- ٢٣٥/ب- ٢٣٦/أ- ٢٣٦/ب- ٢٣٧/ب-٢٣٨/أ- ٢٣٩/ب... ٢٤٤/أ)[١]

٣) محمد بن القاسم الغزي، والمعروف بابن الغرابيلي (ت٩١٨هـ) في حاشيته على شرح الجاربردي فقد نقل الشيخ الغزي عن اليزدي نقولًا صرّح بها وذكرها المحقق في صفحات الكتاب للغزي منها: (٢٦، ٣٢، ٣٨، ٤٠، ٤٨.... ٢٥٠، ٢٧٧، ٢٨٣، ٣١١، ٣١٦، ٣١٩، ٣٥١، ٣٦٤، ٣٦٥)[٢]

٤) البغدادي في حاشيته على شرح بانت سعاد لابن هشام، مصرحًا عمّا نقله عن اليزدي وذلك في الصفحات: (٧٣/٢، ٧٧، ١٩٧) كما ذكرها المحقق[٣]

أما المدرسة البصرية فقد كانت لها عند اليزدي حظوة كبيرة في شرحه فهو يصفهم "بالأصحاب"[٤] فقد ذكر في معرض حديثهِ عن معاني "فَعُلَ" قوله: ((اختلفوا في توجيه ضمِّ الفاء من الماضي من الأجوف الواوي، وكسرها منه من الأجوف اليائي عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك به مثل: قُلْتُ وبِعْتُ.... فالصحيح عند المصنف أن الضمِّ للدَّلالة على الواو، والكسرةَ للدلالة على الياء، والأكثرون- وهو مذهب سيبويه وماعليه الأصحاب- على أنهما للنقل))[٥] فاليزدي يرجح مذهب البصريين في معظم المسائل الخلافية ومنها:

المسألة الأولى:[الأصل المصدر]

ففي قول المصنف: (ويُعْرَفُ القَلبُ بأصْلِهِ، كنَاءَ يَنَاءُ مَعَ النَّأْيِ))[٦]، قال اليزدي: ((الأصلُ؛ أي: المشتقُّ منه، وقوله: "بأصله" أي: أصل المشتق أو المقلوب، والأصل المصدر، وهذا مثل ناءَ يَناءُ، فإن معناهما نَأَى يَنْأَى))[٧] فاليزدي في هذه المسألة قد رجح المذهب البصري وكذلك خالف المدرسة الكوفية

---

(١) ينظر: شرح اليزدي ٧٠/١، ونكت السيوطي النسخة الأزهرية رقم(٣٤٧٧)

(٢) ينظر: شرح اليزدي٧٠/١

(٣) ينظر: شرح اليزدي٧٠/١

(٤) ينظر: شرح اليزدي٧٥/١

(٥) شرح اليزدي٧٥/١

(٦) الشافية ٨

(٧) شرح اليزدي١٥١/١

التي ترى أن الأصل هو الفعل[1]

المسألة الثانية: [قلب الواو ياءً إذا اجتمعت مع ياء وسكن السابق]

قال المصنف: ((وتقلب الْوَاوُ عيناً أَو لاماً أَو غَيرهمَا إِذا اجْتمعت مَعَ يَاء وَسَكن السَّابِقُ (يَاء))[2] وفي هذا السياق قال اليزدي: ((أما قلب الواو ياء سواء وقعت أولى أو ثانية، فلأن الياءين أخفّ، وأما كون السابق منهما ساكناً فللإدغام؛ لتوقفه على هذه الهيئة. وذُكر لهذا العمل أمثلةٌ. منها قولهم: سيّد. كان: سَيْوِداً بكسر العين عند المحققين البصريين أصلاً وحالاً، وذهب البغاددة إلى أنه كان فَيْعَلٌ بالفتح كضَيْغَمٍ وصَيْرَفٍ؛ لفقدان الكسر في أمثلته في الصحيح، فقلبت الفتحة كسرة، وهو ضعيف؛ إذ قد يكون للمعتل من البناء ما لايكون للصحيح كفُعَلَةٍ في جمع فاعل، نحو: قضاة في قاض. قال سيبويه: لم يكن فيعلٌ في غير المعتل، لأنهم قد يخصون المعتل بالبناء لا يخصون به غيره من غير المعتل، ألا تراهم قالوا كينونةٌ . وقال: أصلهما فيعلولةٌ، وليس في غير المعتل فيعلولٌ، وهو على أنهم حذفوا العين من مثل مَيْتٍ وهَيْنٍ، وكذا من كَيْنُونَةٍ فتكون زنتهما فَيْلاً، وفَيْلُولةً. وكان كينونة: كَيْوِنُوْنَةً))[3] وسيأتي شرحه بالتفصيل في باب الإعلال .

فما ذهب إليه اليزدي من ترجيح للمذهب البصري على غيره كان مبنيًا على ثبوت مرجّحه لديه لا على أساس التقليد من غير ترجيح، فإن ثبت رجحان غيره فقد نزع إليه فمن ذلك نذكر مايأتي:

أ- يصف مذهبهم في مسألة قلب الواو والياء همزة بالتعسّف:

فقد جاء في باب الإعلال في شرح قول المصنف: ((وتُقلبان همزة))[4] قال اليزدي: ((تقلب الواو الواو والياء همزة إذا وقعتا متطرفتين بعد ألف زائدة، وذلك مثل كساءٍ. كان: كساوٌ؛ لأنه من الكسوة، ورِداء يقال: فلان حسن الرِّدْيَةِ، وظاهر أنهما فِعالٌ، والألف مزيدة، والكلام في القلب والشرطين والعلّة. أما القلب فقال بعضهم: أُسكنتا، ثم قلبتا ألفاً بعد إسكانهما، ثم لالتقاء الساكنين قلبت الألف همزة. وفيه

---

(1) ينظر: الإنصاف ٢/٧٩٤-٧٩٥

(2) الشافية١٠٢ ،وينظر: شرح اليزدي٢/٨٧١

(3) شرح اليزدي١/٧٦، و٢/٨٧٢-٨٧٣ ، وينظر: الكتاب٤/٣٦٥-٣٦٦

(4) الشافية١٠٦

تعسف؛ لتقدير التقاء الساكنين بلا حاجة، وأيضاً الالتقاء قبل قلبهما ألفاً يكون حاصلاً في التقدير، فالقلب لايكون موجباً للالتقاء))[1]

ب- يصف مذهب البصريين بالتكلّف:

فمن ذلك ماذكره في باب جمع التكسير في قول ابن الحاجب: ((ونحو قُرْءٍ...))[2] قال اليزدي: ((وهذا ماذهب إليه كثير من النحاة يزعمون أن الضمة التي في الجمع غيرُ الضمة التي في المفرد وبعضهم لايرتكب هذا التكلف، وهو ليس ببعيد))[3]

ج- تأييده لرأي الكوفيين:

فمن ذلك ماقاله في باب المصادر المبدوءة بهمزة وصل، في قول ابن الحاجب ((وَنَحْو الترداد والتجوال...))[4] قال اليزدي: ((وعند الكوفيين أن التَّفْعال من مصادر فَعَّلَ. وهو حسن لكونه للتكثير والمبالغة، والبابُ لذلك، ولكونه نظيراً للتفعيل باعتبار الحركات والسكنات))[5]، وعليه يكون مذهب اليزدي الانتقاء والاختيار والترجيح مع ميله إلى مذهب البصريين والنزوع إليهم، كما هو مذهب البغاددة [6]

*** مؤلـفـاتـه:**

لم يرد عن اليزدي شيءٌ من مصنَّفاته إلا ما ذكرهُ اليزدي في شرحه على الشافية لابن الحاجب وأما المصنفات التي سنذكرها إنَّما هي إشارات وجدت في هذا الكتاب، والتي لو كانت في متناول أيدينا لتمكنّا ربما من معرفة الكثير عن حياة هذا العالم الجليل، ولاسعفتنا أيضًا في شرح كثير من النصوص المبهمة التي ذكرها اليزدي في كتابه والتي قد شرحناها بالاستعانة بكتب أُخرى لغيره من العلماء، وهذه المصنفات هي:

---

(1) شرح اليزدي٢١/٨١، و/٩٠٢ ، وينظر: سر الصناعة١/٩٣، واللباب٢/٢٩٤، وشرح الملوكي لابن يعيش٢٧٦-٢٧٨، والممتع٢/٥٤٦-٥٤٧، والإيجاز لابن مالك٦٢، وهو مذهب الرضي أيضًا في شرحه٣/١٧٣-١٧٤ ، والجاربردي٣٠٦

(2) الشافية ٤٣

(3) شرح اليزدي١/٨٢، ٤١٠

(4) الشافية٢٧

(5) شرح اليزدي١/٨٢ ، و٢/٢٧٧-٢٧٨ ، وينظر: شرح الرضي١/١٦٧، والمساعد٢/٦٢٨-٦٢٩، والارتشاف١/٢٢٨.

(6) ينظر: شرح اليزدي١/٨٣

١. الباسطة[١]:

ذكرها في شرح قول ابن الحاجب :((الأمرُ واسمُ الفاعل واسم المفعول وأفعل التفضيل تقدّمَتْ))[٢] قال اليزدي: ((وفي بعض علله المذكورة في شرحه للكافية لحركة همزة الوصل التي في الأمر أنظار بسطنا القول فيها في الباسطة، فليرجع المتشوقُ اليها؛ إذ هو لَمَّا لم يذكر كيفية الأمر ههنا لم يُستحسن ذِكرُها وذِكرُ عللها التي ذكرها، والإيرادات الواردة عليها؛ فلهذا أحلنا الكل إلى موضع آخر))[٣]، وهذا دليلٌ على أن اليزدي لم يذكر جُلّ أفكاره ورؤاه في شرحه على الشافية؛ لعدم ذكر المصنف إليها، وهو ما يجعلنا نتألم لفقدنا هذه المصادر المهمة في النحو والصرف العربي .

٢. الواسطة [٤]:

ذكرها ايضًا في شرح الشافية في باب المضارع في شرح قول ابن الحاجب: ((فخُفِّفَ الجميعُ))[٥]، فقد تطرق اليزدي إلى كتابه الواسطة بقوله: ((وأما قولنا في الواسطة: ((فهو من غيره حُمل عليه)) فأحسن من ذلك، لكونه أسدَّ))[٦]

٣. المختصر:

ذكره اليزدي في شرح قول ابن الحاجب: ((وانفعل لَازم مُطَاوع فعل نَحْو كَسرته فانكسر وَقد جَاءَ مُطَاوع افْعَل محو اسفقته فانسفق وأزعجته فانزعج قَلِيلا وَيخْتَص بالعلاج والتأثير وَمن ثمَّ قيل: اِنْعَدَمَ خطأٌ))[٧]، هذا النص هو في صيغة "انفعل" والتي شرحها اليزدي بقوله: ((أي: ومن أجل أن الأثر المحسوس في المنفعَل واجبٌ حصوله..... وقد حكمنا في مختصرنا كما حكم الزمخشري وغيره بصحة قولهم: قُلتُه فانقال؛ لأن القول لايتأتى إلا بإخراج الصوت وتحريك اللسان والشفتين، وكل ذلك محسوس، بخلاف المعرفة والظنّ وما أشبههما، ولم يورده المصنف))[٨]

---

(١) ينظر: شرح اليزدي١/٧٢

(٢) الشافية٢٤

(٣) شرح اليزدي١/٢٦٠

(٤) ينظر: شرح اليزدي١/٧٢

(٥) الشافية٢٤

(٦) شرح اليزدي١/٧٢-٣٧، ٢٥٨

(٧) الشافية٢١

(٨) شرح اليزدي١/٧٣، ٢٢٧

٤. مؤلف آخر [١]:

هنا اليزدي قد ذكر هذه الجملة في موضع شرحه في باب المضارع على قول ابن الحاجب: ((...وَلم يضموا فِي الْمِثَال...))[٢] ، قال فيه اليزدي: ((والجواب الأقرب أن نقول: إنهم ضمّوا فيما كان ماضيه فُعل بالضم لأنه فرع، وذلك لكونه ليس من الدعائم؛ إذ كل باب توافقت عينا ماضيهِ ومضارعهِ فهو ليس بأصل. وقد ذُكر هذا البحث في غير هذا الكتاب، فالحاصل أن الأصل، لكونه أصلاً، يجب أن يكون سالماً عمّا يُوجِبُ نقصاً في أصالته...))[٣]

واليزدي في كلامه السابق لم يذكر اسم الكتاب الذي قال عنه: غير هذا الكتاب ويقصد شرح الشافية، فعلى ذلك ممكن أن يكون يقصد أحد كتبه الثلاثة السالفة الذكر وممكن أن يكون غيرهما فيكون رابعهما وخامس مصنفاته والتي لم يصل إلينا شيئًا منها غير شرحه للشافية .

* **مصادره:** استقى اليزدي مادته الصرفية والصوتية من مناهل علماء اللغة والقراءات، ونقُول كثيرة نذكر أبرزها :

١) كتاب سيبويه :

- كان لكتاب سيبويه عند اليزدي حضورٌ واسعٌ في شرحه، فقد أكثر النقل عن الكتاب، حتى أنه قد بلغ مجموع نقله عنه في شرحه أكثر من ٤٠٠ نقل، فهو تارة يصرح باسم سيبويه وتارة أخرى يُصرِح باسم كتابه، ونذكر من ذلك[٤]:
- ويرتقي ماذكره سيبويه منها إلى اثنين وثلاثين بناءً (٢٦٧/١)
- وصوّبه سيبويه حيث قال: ((وأما يونس فيقول: أُحَيْوِيْ، كما ترى، وهذا القياس الصواب)) (٣٢١/١)
- كذلك في الصفحات (٢٨٠/١، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٢، ٨٨٠/٢، ٩٩٢)

---

(١) ينظر: شرح اليزدي٧٣/١

(٢) الشافية٢٣

(٣) شرح اليزدي٧٣/١، ٢٤٦

(٤) ينظر: شرح اليزدي٨٠/١

٢) كتب علماء اللغة :

وقد اعتمد أيضًا في شرحه على كتب علماء اللغة، فنراه في كثير من المواضع يذكر مذهب الخليل تصريحًا[١] ، كما أنه قد نقل عن الكسائي(ت١٨٩هـ) وصرح به أيضًا في كثير من شرحه[٢] كما قد نقل أيضًا عن الفراء(ت٢٠٧هـ)[٣]، والأخفش (ت٢١٥هـ)[٤]، والمازني(ت٢٤٩هـ) مصرحًا بذلك[٥]، كما قد نقل عن المبرد(ت٢٨٥هـ) في كثير من المواضع[٦]، وعن ابن دريد (ت٣٢١هـ) مصرحًا به أيضًا.[٧]

٣) كتاب الشافية لابن الحاجب:

والذي شرحه اليزدي، وكما هو معلوم أن كتاب الشافية لابن الحاجب هي توأم كتاب الكافية، والأخير هو تهذيب مع استدراكات لمسائل الإعراب، أما الشافية فهو تهذيب مع استدراكات لمسائل التصريف، لهذا فإن اليزدي كان شرحه في الشافية يختص بمسائل التصريف دون الإعراب، وإن كان يرى أن التصريف جزء من النحو، فقد قال في حدّ التصريف عند ابن الحاجب: ((كل من يطلب التمييز بين علم النحو وعلم الصرف يردُ عليه هذا، فيُعلم مما ذكرنا أن الحق هو ما عليه المتقدمون، فإنهم لم يميزوا بينهما، وعليه سيبويه في الكتاب، فإنه ذكرهما بلا فصل وتميّز، وسموهما معاً علم النحو))[٨]، ولم يكتفي اليزدي في هذا القول بل تطرق لذلك في كثير من المواضع في شرحه [٩]

٤) كتاب شرح المصنف على الشافية، وكذلك كتاب الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب:

فقد كان اليزدي يتتبع كلام ابن الحاجب في شرحه على الشافية نفسها، وكذلك شرحه للمفصل وكان يعرض أقواله وقد بلغت نقول اليزدي عن شرح المصنف في الشافية (١٤٧) نقلًا .

٥) كتب شُراح الشافية كالرضي وركن الدين الاستراباذي، والجاربردي:

سبق تأليف كتاب شرح اليزدي شروحًا للشافية لابأس بذكرها فهي:

---

(١) ينظر: شرح اليزدي١/١٥٥، ١٥٨، ٢/٩١٣

(٢) ينظر: شرح اليزدي١/١٥٩ ، ٢/١٠١٨

(٣) ينظر: شرح اليزدي١/١٦٠

(٤) ينظر: شرح اليزدي١/١٧٩ ، ٢/ ١٠٥٥

(٥) ينظر: شرح اليزدي٢/١١٠٩

(٦) ينظر: شرح اليزدي٢/١١٠٩

(٧) شرح اليزدي٢/٩٦٣

(٨) شرح اليزدي١/١٢٧

(٩) ينظر: شرح اليزدي١/١٢٩، ١٢٤، ٢٦٠، و٢/٨٧١ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٥

١- شرح المصنف ابن الحاجب.

٢- شرح ابن الناظم بدر الدين.

٣- شرح نجم الأئمة الرضي.

٤- شرح ركن الدين الأستراباذي.

٥- شرح الجاربردي على الشافية.

٦- شرح النظام النيسابوري.

٧- شروح أخرى للشافية، كشروح لغتها وغريبها.

وقد نقل اليزدي عن شرح ركن الدين (١٨٥) نقلًا ، وعن الجاربردي (٢٣٦) نقلًا، غير أنه لم ينقل عن شرح ابن الناظم؛ بسبب عدم اطلاعه عليه، غير أن الشارح ركن الدين الذي نقل عنه اليزدي قد استوعب في شرحه شرح ابن الناظم ونقل عنه ، وكذلك لم يقف على شرح الرضي وشرح النظام النيسابوري؛ كونه لم ينقل نقلًا واحدًا عنهما في شرحه [١]

وعلى ذلك يمكن القول إنّ : ((شرح اليزدي يمكن أن يعدّ دراسة نقدية مقارنة، فقد ضمن شرحه ماذكره سابقوه من فوائد ونكات ولطائف، وقام بمناقشة جميع ماذكروه من استدراكات واعتراضات ومؤاخذات وردود، وما استدركه بعضٌ على بعض، فقوّى وضعّف ورجّح واختار وردّ واستدرك))[٢]

(١) ينظر: شرح اليزدي١/١١١-١١٢،

(٢) شرح اليزدي١/١١٢

*** منهجه واسلوبه:**

١- عنايته بالحدود والمصطلحات: فقد أولى اليزدي أهمية بالغة بالحدود والمصطلحات، وهذه العناية هي أبرز مايميز شرحه ويجعله مختلفًا عن غيره من شروح الشافية، ومن أهم مايجب مراعاته في الحدود هي[١] :

أ- ذكر الجنس أولًا، ثم ذكر الفصل ثانيًا، واجب في صناعة التحديد

ب-يجب أن يكون الحد جامعًا مانعًا

٢- عنايته بالتعليل: وهو أيضًا من أهم مايميز هذا الشرح عن غيره من الشروح ، ومن ابرز سمات هذا الشرح[٢]

٣- تقديره لسؤال معترض ثم الاجابة عنه : وهذا يسمونه نحتًا بالفنقلة، وهذا يمكن ملاحظته في كثير من مواضع شرحه والذي يكاد يكون سمة تميزه عن باقي الشروح وإن كان موجودًا عند غيره من الشراح كشرح ركن الدين [٣]

٤- بحثه وتتبعه لأمثلة ما لم يذكر الأئمة أمثلته، وتفتيشه وفحصه كتب الأوائل لذلك، ثم اعتداده بالمسموع المنقول والوقوف عنده [٤]

٥- تقديمه للقراءات وتفضيلها على ألفاظ بعض النحاة :

أ- الأخذ بقول القرآء أولى من ألاخذ بقول النحاة: فهو يذهب في منهجه إلى أن مانقله القراء ثابت تواترًا، ومانقله النحاة آحاد، والنقل بالتواتر إثبات مفيد العلم، وماذكره النحاة نفيٌ مستنده الظن [٥]

ب- خلو القراءآت مما كان مستقبحا رديئا من اللغات : ومن ذلك قوله في باب الإعلال: ((وجاء الهمز في ﴿ مَعَـٰيِشَ﴾ على الشذوذ، وهو ضعيف لم يثبت في القراءات السبع))[٦]

ومما ذكره اليزدي في باب مخارج الأصوات الفرعية في المتفرّع المستهجن:

---

(١) شرح اليزدي١/١٢٣، ١٢٧، ١٢٤، ٢٩٧، ٣٤٧، ٥٧٤، ٧١٣/٢، ٧٩٧، ١٠٨٥

(٢) ينظر: شرح اليزدي١/ ٨٩-٩٠ ، ١٣١-١٣٢

(٣) ينظر: شرح اليزدي١/٩١-٩٢ ، ١٣٤-١٣٦، ٢٤٣، ٢٤٦-٢٤٧، ٤٧٢-٤٧٤ .

(٤) ينظر: شرح اليزدي١/٩٢-٩٥، ٢٥٢، ٢٧٨، ٣٥٤، ٣٨٩، ٤٥٠-٤٥١، ٧٤٣/٢، ٩٢٠

(٥) شرح اليزدي١/٩٥ ، ٧٨٨/٢-٧٨٩ ، ٩٧٨-٩٧٩، ١٠١٧-١٠١٨

(٦) شرح اليزدي١/٩٧، ٨٦٢/٢

- إبدال الصاد كالسين قال: ((هذه حروف مستهجنة لم يؤخذ بها في القرآن، ولا في كلام الفصحاء))[١]

وفي باب الإبدال وذلك في إشراب بعض الأصوات أصوات بعضها الآخر:

- ((إشراب الشين صوتَ الجيم لغة قليلة رديئة لم تأتِ في القرآن، ولافي فصيح الكلام))[٢]

ج- حمل القرآن على السائغ أولى من حمله على الشاذ النادر:

فقد قال في قوله تعالى: ﴿ وَإِقَامَ الصَّلَوٰةِ﴾{الأنبياء:٧٣}: ((فإن قلت: يحمل المذكور على الشاذّ، فلا يسوغ القياس عليه. قلتُ: الحمل على السائغ أولى؛ كيلا يلزمَ ورود القرآن على اللغة النادرة))[٣]

٦- تتبعه لكلام ابن الحاجب في مصنفاته: فقد كان يتتبع كلام ابن الحاجب في المتن وشرحه للشافية وشرحه للمفصل، ويعرض بعضه على بعض، من مثل ذلك قوله: [٤]

- هذا دأبه في مختصراته [٥]
- قال المصنف في الشرح ، وهو غير سديد [٦]

---

(١) شرح اليزدي٢/٩٩٤

(٢) شرح اليزدي٢/٩٦١

(٣) شرح اليزدي١/٩٨، ٢٧٤-٢٧٥

(٤) ينظر: شرح اليزدي١/٩٩-١٠٤

(٥) ينظر: شرح اليزدي١/١٧٢

(٦)ينظر: شرح اليزدي١/٢١١

الفَصْلُ الأول

مخارجُ الأصواتِ وصفاتها

المَبْحَثُ الأول: مخارجُ الأصوات

المَبْحَثُ الثاني : صفاتُ الأصوات

المبحث الأول

مخارج الأصوات

أولًا/ مخارج الأصوات

ثانيًا / طريقة تعيين المخرج

ثالثًا / عدد المخارج

رابعًا / مخارج الأصوات عند اليزدي

أولًا : مخارج الأصوات:

إنّ المتأمل في جهود علماء العربية في هذا الشأن، يجد أنّ أصوات اللغة، كانت من الأمور التي جذبت انتباه علماء العرب الأوائل فقد عملوا في جهد لا يعرف الملل والسأم، على إتقان النطق بها، لاسيما عندما انتشر الإسلام في بقاع الأرض المختلفة، وطرقت أسماع العرب أصوات اللغات الأخرى، فقد خشى العلماء أن تنحرف أصوات العربية، بتأثرها بأصوات تلك اللغات، فلم يكد القرن الثاني الهجري يبدأ، حتى قام بين علماء العرب، من يصف الأصوات العربية، معتمدا على التجربة باللسان والأذن، لا على المعامل والأجهزة، إذ لم تكن موجودة آنذاك[١]

فقد عرف علماء العرب ومعهم علماء التجويد مخارج الأصوات وأدركوا جل ما يتعلق بهما، وإن كان عامتهم دعاها بالمخارج[٢]، إلا أنّ بعضهم أطلق عليها تسمية أخرى غير لفظ (المخرج) وهو ما نجده عند الخضر اليزدي فقد استعمل مصطلح (المنشأ) كمرادف لمصطلح المخرج قال: ((ومخرج الحرف منشَؤُهُ، ويُعرف ذلك بإسكانه، ويكون مسبوقاً بمتحرك ما لامحالة؛ لتعذر الابتداء بالساكن فحيث انتهى الصوت فذاك مخرجه))[٣]، فضلًا عمّا تمَّ ذكره من مصطلحات استعملها القدماء فقد استعملوا مصطلحات اخرى دالة على مخرج الصوت وهي: (المأخذ، والمجرى، والجنس، والمعتمد)[٤] والمقطع [٥]، ومكان النطق [٦]

أمّا المحدثون فكانت مصطلحاتهم هي نفسها مصطلحات القدماء وزادوا عليها بعض المصطلحات منها: (مكان النطق)[٧]، و(موضع النطق)[٨]، و(نقطة النطق)[٩]، وغيرها، وكانت دراستهم للمخارج والصفات قد تأثرت بالدرس الصوتي الغربي[١٠]

(١) ينظر: المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي د. رمضان عبد التواب : ١٤

(٢) ينظر: في البحث الصوتي عند العرب : ٢٤

(٣) شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي : ٢/ ٩٨٢

(٤) ينظر: أصوات العربية بين القدماء والمحدثين دراسة في المخارج والصفات (رسالة ماجستير) ، أسامة مُحَمَّد حسين٧١.

(٥) ينظر: سر صناعة الاعراب : ٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ١٢٤

(٦) ينظر : التبصرة والتذكرة ٩٢٧/٢

(٧) ينظر : مناهج البحث في اللغة : ٨٤ .

(٨) ينظر : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي : ٩٠ و١٨١، والمدخل الى علم اصوات العربية غانم قدوري :٨٠ .

(٩) ينظر : مدخل الى علم اللغة د. محمود فهمي حجازي : ٤٧ .

(١٠) ينظر: المدخل الى علم اصوات العربية غانم قدوري :٨٠

ثانيًا: طريقة تعيين المَخْرَج :-

إنّ طريقة تحديد المخرج عند القدماء جاءت من الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي وضع الهجائية الصوتية العربية والتي قد اهتدى الى وضعها عن طريق (الذائقة) وكان ((ذَواقه إياها أنه كان يفتح فاهُ بالألفِ ثم يظهر الحرف، نحو: ابْ، اتْ، اعْ، اغْ))[١] ، وقد اعتمد الخليل في وصفه للأصوات على ما يحسه بنفسه من اختلاف في أوضاع اعضاء النطق معها، وعلى العملية العضلية لدى صدور كل صوت، وعلى وقع هذا الصوت في أُذن السامع، من دون أن يكون لديه شيء من الإمكانات الحديثة من آلات التسجيل والتصوير أو معرفة بنظريات التشريح[٢] ، أمّا طريقة الخليل فهي أن يؤتى بالصامت المُراد تحديد مخرجه خالياً من الحركة ويُسبق بهمزة الوصل مفتوحة، أما أصوات المد واللين فكان يستعمل معها همزة الوصل محرَّكة بحركةٍ من جنسها[٣] ، وربما كان السبب في ذلك هو أنّ أصوات المد واللين كل واحد منها يحتاج إلى الحركة التي هي منها فالفتحة قبل الألف، و الضمة قبل الواو، والكسرة قبل الياء، بحسب ما يراه القدماء، أما الصوامت من الأصوات فالهمزة قبلها تقبل أي حركة؛ لأنها لا تؤثر تأثيراً كبيراً في مخرج الصوت وصفته.

وأمّا من جاء بعد الخليل فقد سار على طريقته نفسها في تذوقه للأصوات، غير أننا لم نجد ما يُذكر في كتاب سيبويه كيفيته في تذوقه للأصوات، أمّا ابن جني فإنه قد استعمل طريقة الخليل مع همزة وصل مكسورة مع الصَّوامت، قال: ((وسبيلك إذا أردت اعتبار صدى الحرف أن تأتي به ساكناً لا متحركا، لأن الحركة تقلق الحرف عن موضعه ومستقرّه، وتجتذبه إلى جهة الحرف الذي هي بعضه ثم تدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قَبْله، لأن الساكن لا يمكن الابتداء به، فتقول: اِكْ. اِقْ. اِجْ وكذلك سائر الحروف، إلا أن بعض الحروف أشد حصراً للصوت من بعضها، ألا تراك تقول في الدال والطاء واللام: اِدْ. اِطْ. اِلْ، فلا تجد للصوت منفذا هناك، ثم تقول: اِسْ. اِصْ. اِزْ. اِذْ. اِثْ. اِفْ، فتجد الصوت يتبع الحرف))[٤] ، واستعمل همزة متحركة مع أصوات المد واللين من جنسها قال: ((والحروف التي اتسعت مخارجها ثلاثة: الألف، ثم الياء، ثم الواو، وأوسعها وألينها ألألف، إلا أن الصوت الذي يجري في الألف مخالف للصوت الذي يجري في الياء والواو، والصوت الذي يجري في

(١) العين ٤٧/١

(٢) ينظر : الاصوات اللغوية: ابراهيم أنيس ١٠١

(٣) ينظر :العين : ٤٩/١ ، و الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية في كتاب سيبويه ، مكي درار ٦٦.

(٤) سر صناعة الإعراب : ٦/١-٧

الياء مخالف للصوت الذي يجري في الألف والواو ..... وذلك في قولك في الألف (أَأْ) وفي الياء (إِيْ) وفي الواو (أُوْ)))[١]

أما الخضر اليزدي فتذوقه للأصوات لا يختلف عمن سبقه من القدماء فهو أشار الى إسكان الحرف وأن يُسبق بمتحرك من دون الإشارة الى الهمزة قبلها؛ قال: ((ومخرج الحرف منشَؤُهُ، ويُعرف ذلك بإسكانه، ويكون مسبوقاً بمتحرك ما لامحالة؛ لتعذر الابتداء بالساكن، فحيث انتهى الصوت فذاك مخرجه، نحو نَبِئْ (في الهمزة)، وهذهْ بإسكان الهاء فيها في أقصى المخارج، واضْرِبْ في أدناها))[٢]

ويكاد يكون اليزدي منفردًا عمن سبقوه بعدم ذكر همزة الوصل قبل الحرف المراد معرفة مخرجه ففي حديثه عمن نقل عنهم من شرّاح الشافية يقول: ((وقال شارح[٣] : معرفة المخرج بأن تسكنه –أي الحرف– وتدخلَ عليه همزة الوصل. وزاد آخر[٤]عليه: مكسورة. ولا حاجة إلى تخصيص همزة الوصل كما ذكرنا))[٥] ، ومما يلفت النظر أنّ اليزدي يرى عدم إدخال همزة الوصل في قوله السابق وبهذا يكاد يكون هو أول من أسقط دخول الهمزة على الحرف المراد معرفة مخرجه. ولكنه قد جاء بطريقة جديدة وهي وضع الصوت المراد معرفة مخرجه في كلمة ويُسبق بحركة كما فعل في الأمثلة التي ذكرها وهي طريقة لتعويض حذف همزة الوصل قبل الساكن؛ إذ لايمكن التلفظ به دون وجود الهمزة قبله.

وهنا لابدّ من الإشارة إلى أن اليزدي قد جعل للأصوات جميعًا طريقة واحدة في تذوق مخارجها من دون التمييز بين الصوائت الطوال (أصوات المد واللين) وبين الصوامت، لأنه لم يأتِ بهمزة وصل قبلها مفتوحة كما هو الخليل بالنسبة للأصوات الصامتة ومعها (الواو والياء) غير المديتين، وهمزة وصل مكسورة كما فعل ابن جني مع الأصوات الصوامت أيضاً، أمّا الأصوات الصائتة الطويلة فطريقتها واحدة عند الخليل وابن جني بأن تسبق بهمزة وصل تكون بحركة مجانسة لأصوات المد واللين، لكن اليزدي جعل الأصوات كلها مسبوقة بمتحرك مع إسكان الحرف المراد معرفة مخرجه، وهنا قد أوقعنا في حيرةٍ من أمرنا، فهو لم يتبع طريقة ابن جني في إخراج الصوت من مخرجه، وكذلك لم يتبع طريقة الخليل في ذلك، ولكننا يمكن أن نفهم طريقته ومعرفة إلى من تقترب من العلماء وذلك عن طريق الأمثلة التي ذكرها، فقد جاء بثلاثة أمثلة هي: (نَبِّئْ) و(هذهْ) وقال بإسكان الهاء في أقصى

(١) سر صناعة الإعراب ٨/١

(٢) شرح الشافية للخضر اليزدي ٢ / ٩٨٢

(٣) هو الجاربردي ٣٣٤ ، نقلًا عن عن الزنجاني في شرح الهادي٢٤٢ ، والذي نقله اليزدي ينظر شرحه: ٩٨٣/٢

(٤) وهو ركن الدين الاسترابادي ينظر شرحه على الشافية ٩١٥/٢

(٥) شرح الشافية للخضر اليزدي ٢ / ٩٨٣

المخارج و(اضْرِب) في أدناها، فهنا ما يمكن ملاحظته أنه جاء بثلاثة أصوات صامتة وقد جعلها ساكنة وقد سبق اثنين منها بحركة الكسرة والثالث لم يجعل الكسرة قبله بل هي من المسلمات فكلمة (هذهْ) لا يمكن أن يكون قبل الهاء سوى الكسرة، كما يمكن ملاحظة أنه حصر الأصوات بأقصى المخارج وأدناها، فهو بذلك يكون قد ذهب إلى ما ذهب إليه ابن جني بالمجيء بحركة مكسورة للصوت الصامت، وإن لم يصرح بذلك، لكنه قد ذكره ضمنًا عن طريق عدم اعتراضه على من جاء بهمزة الوصل مكسورة من الشارحين قبله، فضلًا عن ذلك فإنَّه لم يخرج حرف المد الياء من الصوامت كما فعل مع الألف والواو مما يدل على أنه يعدُّ الحركة التي قبل الصامت والصائت الطويل الياء هي الكسرة، أما الألف والواو المُدّيتين فيذهب اليزدي فيهما إلى ما ذهب سابقيه من شرّاح الشافية الذين يتبعون طريقة ابن جني في الصوائت قال ركن الدين: ((ومن ثمة لم يكن للألف مخرج؛ لأن صوتها لا ينقطع عند مركز معّين، بل هواءٌ مستطيلٌ يمتدُ من غير حصر))[١]، وزاد اليزدي عليه بقوله: ((ويطرد هذا في الجميع إلا في الألف))[٢] أي: أنه لم يعدّ للألف مخرج محدد بل وأضاف الواو الممدودة إلى الألف في جعلها هواءً مستطيلًا قال:((ولك أن تقول: الهواء المستطيل الممتد من غير حصر كما يكون للألف يكون للواو الممدودة أيضاً)) [٣] ، ودليله في ذلك قوله:((فإن قيل: في الواو ضمُّ الشفتين نقول: في الألف فتح الفم؛ إذ لولاه لماحصلت، والدليل عليه الفرق البيّن[في الفتح] بين ألفي التفخيم والإمالة))[٤] لكنّ اليزدي لم يبين مخرج الألف والواو المديتين؛ فهو لم يجعلها مع الصوامت ولم يذكر طريقة إخراجها، لكن المتتبع لقول الشارح ركن الدين السابق والذي أخرج الألف من الأصوات الصامتة يلحظ أنه كان يقصد أن الألف لم يكن لها مخرج من مخارج الأصوات، فممكن أن يكون كلامه يقصد به أن الألف هوائية ليس لها مخرج من مخارج الفم؛ وهو ما ذكره اليزدي وأضاف إلى ذلك الواو المُدية، أي أن الألف والواو المديتان عند اليزدي طريقة إخراجهما ليست كباقي الأصوات.

أمّا المحدثون فقد عَدّوا دخول همزة الوصل على الحرف الساكن يضر باستقلالية الصوت والذي عبّر عنه الدكتور ابراهيم أنيس بأنه ((أساس التجربة الصحيحة))[٥]، والبحث لايتفق مع من ذهب إلى إسقاط همزة الوصل قبل النطق بالساكن الصامت؛ لأن النطق سيستحيل حينها فلا يمكن التلفظ بأي

(١) شرح ركن الدين٢/٩١٥، وينظر: شرح اليزدي٢/٩٨٢

(٢) شرح اليزدي٢/٩٨٢

(٣) شرح اليزدي٢/٩٨٢

(٤)شرح اليزدي٢/٩٨٢-٩٨٣

(٥) الأصوات اللغوية: ابراهيم أنيس ٢٣

صوت دون إضافة الهمزة قبله.

ثالثاً : عدد المخارج :-

اختلف علماء اللغة القدماء والقراء في عدد مخارج أصوات العربية، فمنهم من قال إنها سبعة عشر مخرجًا، ومنهم من قال إنها ستة عشر ومنهم من قال إنها أربعة عشر ومنهم من ذكر غير ذلك فالذي ذكرها بأنها سبعة عشر هو الخليل[١] قال ابن الجزري: ((مخارِجُ الحُرُوفِ سَبْعَةَ عشَرْ على الذي يَختارُهُ مَنِ اختبرْ))[٢]

أمّا سيبويه فقد عدّها ستة عشرَ مخرجًا، بإسقاط حروف الجوف، وهي الألف، والواو الساكنة المضموم ماقبلها، والياء الساكنة المكسور ماقبلها، وجعلِ مخرجِ الألف من أقصى الحلق، ومخرج الواو المدِّية من بين الشفتين، ومخرج الياء الساكنة من وسطِ اللسان[٣] ، وقد تبعه أكثر علماء العربية وعلماء التجويد: كالمبرّد(ت٢٨٥هـ)، وابن السرّاج(ت٣١٦هـ)، وابن جِنّي(ت٣٩٢هـ)، والدَّاني(ت ٤٤٤هـ)، والأنباري(ت٥٧٧هـ)، وابن يعيش(ت٦٤٣هـ)، وابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)، وابن عصفور(ت٦٦٩هـ)، والرَّضي(ت٦٨٦هـ)، وركن الدين(ت٧١٥)، والجاربردي(ت٧٤٦هـ)[٤] ، استحسانًا منهم لرأي سيبويه، وهناك من عدّ مخارج الحروف أربعة عشر مخرجاً وهو مذهب يحيى بن زياد الفراء(٢٠٧هـ) ومن تابعه في ذلك، وذلك بجعله اللام والراء والنون من مخرج واحد وهو وسط اللسان[٥] ، أما سيبويه فقد جعلها من مخارج ثلاثة.

وهناك من ذهب الى أنّ مخارج الحروف بعدد حروف العربية أي أنَّ المخارجَ تسعةٌ وعشرون حرفٌ وهذا رأي ابن الحاجب قال: ((ومَخارج الحروف ستَّة عشرَ تقريباً، وإلا فلكلِّ مخرجٌ))[٦]

وقد وضح الرضي مذهب ابن الحاجب إلا أنه شكك في دقة ما ذهب اليه قال في قول ابن الحاجب: ((وإلا فلكل مخرج)) : ((أنّ اختلافها قد يحصل مع اتحاد المخرج بسبب اختلاف وضع الآلة

---

(١) ينظر: العين١/٥١-٥٢ ، والجواهر المُضِيّة على المقدمة الجزرية ٦٧

(٢) الحواشي المفهمة في شرح المقدمة ٨ ، و ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية ٦٧ ، وشرح المقدمة الجزرية شرح وتعليق د. إبراهيم الدوسري ٣٣

(٣) ينظر : الكتاب : ٤٣٣/٤ ، و والدقائق المحكمة في شرح المقدمة ٦ ، والجواهر المضيئة ٦٧

(٤) ينظر : المقتضب ٣٢٨/١، ٣٢٩، والأصول في النحو٤٠٠/٣، والجمل في النحو ٤١٠، وسر صناعة الإعراب ٤٦/١، والتحديد في الإتقان والتجويد ١٠٢، وأسرار العربية ٤١٩/٢، وشرح المفصَّل لابن يعيش ٥/ ٥١٦ ، والشافية في التصريف ١٠١، والممتع في التصريف ٦٦٨/٢ ، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢٥٠، ومجموعة الشافية في التصريف الجاربردي :٤٤١/٢.

(٥) ينظر: دقائق التصريف ٥٢٤ ، وقد ذكر مخرج اللام والراء والنون من طرف اللسان ينظر: النشر في القراءات العشر ١٩٩

(٦) الشافية ١٢١ .

من شدة الاعتماد وسهولته وغير ذلك، فلا يلزم أن يكون لكل حرف مخرج))[١] .

ويذهب اليزدي الى ما ذهب إليه ابن الحاجب من كون المخارج هي ستةَ عشرَ بصورة تقريبية للمخرج، قال: ((ومخارج الحروف ستةَ عشرَ تقريباً، لا تحقيقاً، إذ لكل حرف مخرج مخصوص يخالف مخرج آخر، وإلا اتحد المخرجان، فاتحد الحرفان))[٢] ، أي: إلحاق ما اشتد تقاربه بمقاربه وجعله معه من مخرج واحدٍ[٣] ، ولكن عندما اشتد التقارب اغتفروا ذكر التفرقة[٤] فاليزدي هنا يُشير إلى أنّ الحروف مخارجها بصورة تقريبية أي قُرب بعض الحروف من بعضها في المخرج الواحد يجعل منها ستة عشرَ مخرجاً، ولكنه يرى أنّ في داخل المخرج الواحد أو المخرج الرئيس هناك مخارج ثانوية تُعطي لكل صوت مخرجه المتحقق من ذلك المخرج الرئيس، وإلا فلا يمكن أن يكون المخرج واحدًا لأكثر من صوت لأنه حتمًا سيكون نفسه، فاليزدي لم يقل بأنّ مخارج الأصوات هي على عدد الحروف؛ لأنّ بعض الأصوات تكون في المخرج نفسه متباينة في طريقة النطق فتدرج في مخرج واحد مثل: (ج ش ي) و(ب م و)، أمّا بعض الأصوات فهي تكون متقاربة جداً في المخرج الواحد ولم يميزها إلا الاختلاف في الصفة الواحدة مثل (ط د ت) و (ص س ز)، والعرب لا يميلون إلى الإسهاب بل إلى الإيجاز فلا داع لذكرهم مخارج الحروف الرئيسة والثانوية؛ لأن في ذلك خروجًا عن المألوف عندهم، فسبب الاختلاف بين العلماء العرب القدماء هو اختلاف نظرة كل واحد منهم في تذوُّق الأصوات، وذلك ما أكده السكاكي(ت٦٢٦هـ) بقوله: ((عندي أنّ الحكم في أنواعها ومخارجها على ما يجده كل أحد مستقيم الطبع، سليم الذوق، إذا راجع نفسه واعتبرها كما ينبغي وان كان بخلاف الغير))[٥] ، وهو ماذهب اليه اليزدي بقوله: ((واعلم أنّ المخارج تُعرف بحسب الوجدان والذوق، فكل واحد يحكم بحسب ما يجده وتتفاوت الوجدانيات بتفاوت الاشخاص))[٦] ، فاليزدي يرى بأن من يذهب إلى عد المخارج ستة عشر فهو مصيب ومن عدَّها على عدد حروف العربية مصيبٌ أيضًا؛ لأن المتحكم في ذلك هو طريقة كل عالم في تذوق المخارج لذلك وقع الاختلاف في عدد المخارج، وهو كلام غاية في الدقة؛ كوننا نعرف أنَّ الخليل قد اعتمد على ذائقته في معرفة مخارج الأصوات.

(١) شرح الشافية للرضي ٣/ ٢٥١

(٢) شرح الشافية لليزدي ٢/ ٩٨٣

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٤٨٠

(٤) ينظر: الجاربردي ٣٣٥

(٥) مفتاح العلوم ١٣

(٦) شرح الشافية لليزدي ٢/ ٩٨٥

ويذهب الدكتور كمال بشر إلى أنَّه ليست هنالك حدود فاصلة تمامًا بين مخارج بعض الأصوات؛ ولذا جوَّز أن تُنسب بعض الأصوات إلى مخرج معين في حين ينسبها آخرون إلى مخرج مجاور أو متَّصل معه، أو بسبب الاختلافات الفردية في الخبرة الصوتية بين المتكلمين(١).

أمّا علماء اللغة المحدثون فتباينت أقوالهم في تحديد مخارج الأصوات وطريقة تحديدها فمنهم من عدها تسعة مخارج(٢) ، ومنهم من عدّها عشرة مخارج وهم الأعم الأغلب(٣) ، ومنهم من عدّها أحدَ عشرَ مخرجاً(٤) فالاختلاف في عدد المخارج عند المحدثين وإن كان أقل مما هو عند القدماء، فهو يعود على الأسس التي بنى عليها كل فريق في وصفه للمخارج، فمنهم من جنح الى العموم، ومنهم من فصلّ فزاد عددها، ومردَّ ذلك كله يعود الى الملاحظة والخبرة الفردية واختلاف المنهج المتبع عند كل فريق في دراسة أصوات اللغة، وعلى كل حال فإنّ هذا التباين والاختلاف لا ينقص من جهود أيَّ منهم، ولاسيّما أنّ طريقة لفظ الفرد للصوت تختلف في كل مرة ينطق بالصوت الواحد نفسه، وهي تختلف ايضاً من شخص لآخر، كما وأن طريقة نطق الحرف تختلف من بلد عربي لِآخر، والجدير بالذكر أنّ نطق الحرف بصورته المفردة لا تعني أنّ موضع النطق عضو واحد، أو أنّ الصوت المعين صدر عن عضو واحد، فقد يشترك عضوان أو أكثر في إصدار الصوت الواحد، وقد يكون موضع النطق هو نقطة التقاء عضو بآخر فحين نقول أنّ صوت (الراء) هو صوت لثوي ليس معناه أنّ اللثة وحدها هي موضع النطق، فاللسان شريك اللثة؛ إذ أنّ طرفه يلتقي باللثة حين النطق به، فالتقاؤهما على هيئة خاصة هو الذي يحدد النطق(٥)

(١) ينظر : علم اللغة العام – الأصوات – : ١٩١ .

(٢) ينظر: مناهج البحث في اللغة : ٨٤-٨٥ ، ودروس في علم أصوات العربية ،كانتينيو :٢٢ – ٢٣ .

(٣) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ٣١ ، وعلم الأصوات اللغوية الفونتيكا٢٠٩- ٢١٦ ، والمحيط في أصوات العربية ٢٥/١- ٢٦ .

(٤) ينظر : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: د.محمود السعران : ١٨٢ – ١٨٣، علم اللغة العام – الأصوات- د.كمال بشر : ١٨٣ – ١٨٥ ، دراسة الصوت اللغوي ، د.احمد مختار : ٣١٥ – ٣١٩ .

(٥) ينظر: علم الأصوات د.كمال بشر ١٨٤

رابعًا / مخارج الأصواتِ عند اليزدي :

قسّمَ اليزدي مخارج الأصوات إلى أربع جهات قال: ((وقيل: هي على اختلافها من أربع جهات: الحلق، واللسان، والشفتان، والخيشوم))[١]، وقد اختار اليزدي البدء بأقصى المخارج وصولاً للأدنى متابعًا بذلك ترتيب سيبويه[٢] ، وهي كما يلي:

أولًا: عدد الأصوات الأصول ومخارجها:

لم يكتفِ علماء العربية القدماء بتحديد مخارج الأصوات، بل عمدوا إلى حصر عديدها، وتقسيمها على أُصول، وفروع، فقد عرف القدماء الأصوات الأصول والتي سمّاها سيبويه (حروف العربية)[٣]والتي قصدوا بها الأصوات الرئيسة وأطلقوا عليها عدة تسميات كـ(حروف المعجم)[٤] ، و(الحروف الهجائية)[٥]

وقد ذكر اليزدي الأصوات الأصول عند حديثه عن مخارج الأصوات الأصلية [٦] وعدّها تسعة وعشرين صوتًا قال: ((ومن الكتاب: (أصل عدد الحروف العربية تسعة وعشرون) واعلم أنه لم يكمل عددها إلا في لغة العرب))[٧] ، متَّبعاً في ذلك الخليل الذي ذكرها في مقدمة كتابه بقوله: ((في العربية تسعة وعشرون حرفاً: منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً وأربعة أحرف جوف))[٨] ، وكذلك ذكرها سيبويه بقوله: ((أصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا))[٩] ، ولم يخالف أحدٌ بذلك إلّا ما قيل من أنَّ المبرّد عدَّها ثمانية وعشرين حرفًا أولها الباء وآخرها الياء فأسقط الهمزة من أول حروفه لقوله: ((اعلم أنَّ الحروف العربية خمسة وثلاثون حرفاً. منها ثمانية وعشرون لها صُور، والحروف السبعة جارية على الألسُن مُستدلٌّ عليها في الخطِّ بالعلامات، فأمَّا في المشافهة فموجودة))[١٠] ، أي أن الهمزة لا صورة لها وقد فُهِم من قول المبرد هذا أنه قد أسقط الهمزة من الأصوات الأصول[١١] ، وقد رُدّ رأي المبرد من قبل

---

(١) شرح اليزدي٢/٩٨٣ ، وينظر: الجاربردي ٣٣٥ ، نقلًا عن الزنجاني في شرح الهادي٢٤٢ ، وشرح الشافية للرضي ٢٥١/٣

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٤٣٣- ٤٣٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/٤٣١

(٤) ينظر: سر صناعة الاعراب ٤١ ، ولطائف الإشارات لفنون القراءات، القسطلاني ١٨٣/١

(٥) ينظر: سر صناعة الاعراب ٤٣ ، والجواهر المضية على المقدمة الجزرية ٦٨

(٦) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٨١

(٧) شرح الشافية لليزدي ٢/٩٩١

(٨) العين ١ / ٥٧

(٩) الكتاب٤/٤٣١

(١٠) المقتضب ١/٣٢٨ .

(١١) ينظر: سر صناعة الاعراب ١/٤٣ ، والممتع في التصريف ٢/ ٦٦٣ ، وارتشاف الضَّرب ١/٥ .

بعض العلماء منهم ابن جني، وابن عصفور الذي اتهم رأي المبرد بأنه فاسد [١]، لكن الناظر في قول المبرد في عدد الحروف لا يجد أنه قد أخرج الهمزة منها فقد عدَّها من الحروف بتحديد مخرجها قال: ((فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة، وهي أبعد الحروف، ويليها في البعد مخرج الهاء، والألف هاوية هناك))[٢] فباعتبار أنّ المبرد لم يعّد الهمزة من قبيل الضبط لا حرفًا، فلا يجوز؛ لأن الضبط لا يتصور النطق به إلافي حرف أما الهمزة فيتصور النطق بها، ولم يُبدِ اليزدي رأيه حول عد المبرد حروف العربية ثمانية وعشرين وأكتفى بذكر رأي المبرد فقال: ((وكان المبرد يترك الهمزة ويقول: لا صورة لها؛ إذ تكتب بصور حروف اللين، فلا اعدها مع الحروف التي أشكالها محفوظة معروفة. ويعدها ثمانية وعشرين))[٣] غير أنَّ الدكتور غانم قدوري كان لهُ رأيٌ في ذلك قال: ((أنّ النص الوارد في كتاب المقتضب للمبرد لا يتضح منه بشكل قاطع أن المبرد لا يعد الهمزة من حروف العربية الأصلية... فغاية مايمكن قوله أن المبرد لاحظ أن صور الحروف العربية ثمانية وعشرون، وهو يريد الرموز المكتوبة، والهمزة من بين أصوات العربية لم يكن لها رمز محدد لأسباب لغوية تاريخية))[٤]

أ. عدد المخارج عند اليزدي [٥]:

١. أقصى الحلق، أقصاها الى ما يلي الصدر وهو: الهمزة، والهاء، والألف .

٢. وسط الحلق ، وهو : العين ، والحاء بلا عجم والأولُ أدخلُ .

٣. أدنى الحلق ، وهو : الغين ، والخاء بالعجم والأولُ أدخلُ .

٤. أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى، وهو : القاف .

٥. أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى ، وهو : الكاف ، لكنه أبرز إلى الفم من مخرج القاف ، وتجد الأول أدخل وذلك إذا أسكنتهما .

٦. وسط اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى ، وهو: الجيم ، والشين ، والياء على الترتيب .

٧. أول إحدى حافتي اللسان وما يليهما من الأضراس من أحد الجانبين ، والأيسر أيسر وأسهلُ ، وقد يتيسر لبعضٍ بالأيمن ، وهو : الضاد .

٨. ما دون طرف اللسان، وهو أول إحدى حافتيه وامتداده الى منتهى طرف اللسان وما يحاذيه من

(١) ينظر: سر صناعة الاعراب : ٤٣/١ ، والممتع في التصريف ٦٦٤/٢

(٢) المقتضب ٣٢٨/١

(٣) شرح الشافية لليزدي ٩٩١/٢

(٤) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ١٤٨

(٥) ينظر: شرح اليزدي٩٨٤/٢-٩٨٩

الحنك الأعلى مما فُويق الضّاحك والنّاب والرَّباعية والثَّنيَّة ، وهو: الّلام.

٩.وما هومن مخرج النون غير أنّه أدخل في ظهر اللسان قليلاً ، وهو : الراء .

١٠.وما هومن ما دون طرف اللسان الى ما فوق ذلك من الحنك غير أنه أبرز في ظهر اللسان من اللام وهو النون.

١١.ومما بين طرف اللسان وأصول الثَّنِيَّتَيْنِ العُلْيَيَيْنِ ، وهو : الطاء ، والدال ، والتاء .

١٢.ومما بين طرف اللسان وفويقَ الثنايا ، وهو ، للصاد ، والزاي ، والسين .

١٣.ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا، هو: الذال، والظاء، والثاء، بتقديم الذال على الظاء عند الشارح عنه عند المصنف وفي ذلك تفصيل سنتناوله إن شاء الله لاحقاً في هذا الفصل .

١٤.وما بين باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العُليا ، وهو : الفاء .

١٥.وما بين الشفتين ، وهو : الباء ، والميم ، والواو.

١٦.الخيشوم ، وهو مخرج : النون الخفيّة.

فهذه مخارج الحروف عند اليزدي وعددها ستةَ عشرَ مخرجًا، بإضافة مخرج النون الخفيّة للخيشوم وقد ذكر اليزدي أن ابن الحاجب لم يذكر إلا خمسة عشر مخرجًا[١] عادًا إياه تركه للمخرج السادس عشر فلم يذكره، وكذلك لم يذكره الزمخشري(ت٥٣٨هـ) [٢]، وإنّ ذكر الشارح للزمخشري، ربما في ذلك إشارة الى تأثر ابن الحاجب برأي الزمخشري في مخارج الحروف، ويذكر ركن الدين الاسترابادي بقوله : ((لا يقال: السادس عشر هو النون الخفية ؛ لأنهما – يعني الزمخشري والمصنف – يذكرانها في المتفرع على الحروف الأصلية))[٣]؛ بحجة أنّ ذكرها في الحروف الأصلية سيزيد من عدد المخارج على أنّ الحروف التسعة والعشرين قد ذكرت في المخارج الخمسة عشرَ، ولم يبقَ شيء حتى يكون له مخرج، وقد رد اليزدي ذلك الادعاء؛ بأنّ سيبويه جعل مخرج النون الخفية من الخياشيم وهو المخرج السادس عشر عنده قال: ((ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو، ومن الخياشيم مخرج النون الخفية))[٤] ، وكان الأولى أن يذكراه كما ذكره سيبويه[٥] .

ومما يُلاحظ على ترتيب مخارج الأصوات عند اليزدي ما يأتي :

---

(١) ينظر شرح الشافية لليزدي ٢/ ٩٨٨

(٢) ينظر : المفصل ٣٩٣- ٣٩٤

(٣) ينظر : شرح الشافية لركن الدين الإسترابادي ٢/٩١٤ ، وشرح الشافية لليزدي ٢/ ٩٨٩

(٤) الكتاب ٤/٤٣٣- ٤٣٤

(٥) ينظر : شرح الشافية لليزدي ٢/ ٩٨٩

١. أنه خالف بقية العلماء غير(المصنف والداني) في ترتيب حروف طرف اللسان المتآخية للثنايا فقد رتبها كالآتي: (ط، د، ت، ذ، ظ، ث، ص، ز، س) بتقديم الذال على الظاء عنه عند المصنف أمّا بقية العلماء فقد رتبوها على الشكل التالي: (ط، د، ت، ص، ز، س، ظ، ذ، ث) وترتيب اليزدي بهذا الشكل هو ترتيب متسلسل، بدأ من الأعلى الى الوسط ثم الى الأسفل؛ لأن اللسان في الأصوات (ط، د، ت) يمس أصول الثنايا العليا، وفي الأصوات (ذ، ظ، ث) يمس أطراف الأسنان[١] ، وفي الأصوات (ص، ز، س) يمس ما فويق الثنايا السفلى[٢] ، أما بقية العلماء فقد بدأوا ترتيبهم من الأعلى نزولًا إلى الأسفل ثم صعودًا الى الوسط .

٢. ويتفق اليزدي مع سيبويه في إخراج الضاد من الجانب الأخف وهو الأيسر بقوله: (ومخرج الضاد أول إحدى حافتي اللسان وما يليهما من الأضراس من أحد الجانبين، والأيسر أيسر وأسهل، وقد يتيسر لبعضٍ بالأيمن أيضاً) [٣]، وقوله يتطابق مع قول سيبويه: (إلا أنّ الضاد الضعيفة تُتَكَلّف من الجانب الأيمن، و إن شئت تكلّفتها من الأيسر وهو أخف)[٤] ولكنّ الاثنين يتّفقان على أنّ مخرجها من أحدهما كمخرجها من الآخر .

٣. ويتفق اليزدي مع المصنف وسيبويه والمبرد في ترتيب أصوات أقصى الحلق فهي عندهم مرتبة (ء، هـ، ا) أمّا بقية العلماء فقد رتبوها على النحو التالي (ء، ا، هـ) .

٤. خالف اليزدي المصنف وغيره من العلماء في تقديمه (الذال) على(الظاء) مستندًا بذلك الى الإطباق كما فعل سيبويه بتقديم (الزاي) على(السين) و (الصاد) بقوله: (لولا الإطباق لصارت الطاء دالًا، والصادُ سينًا، والظاء ذالًا، و لخرجت الضاد من الكلام)[٥] ، ولم نجد عذرًا لذلك التقديم؛ لأن سيبويه إنما قال: ((لولا الإطباق لصارت ... ، ولولا حرف امتناع لوجود)) ، إذ إنّ سيبويه لم يقدم الذال على الظاء بسبب الإطباق إضافة الى أختيها السين والدال لم يقدمهما على الصاد والطاء.

ب. ترتيب المخارج عند اليزدي :

بدأ اليزدي في ترتيب مخارج الأصوات بصورة تصاعدية تبدأ من أقصى الحلق وصولًا إلى الشفتين وكما هو حال علماء اللغة القدماء فهم ينطلقون بترتيبهم من مادة الصوت: ((الهواء الخارج من

---

(١) ينظر : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ١٨٣

(٢) ينظر : الجمل للزجاجي :٣٧٧ ، والرعاية ٢٠٩ ، والموضح في التجويد ٧٩

(٣) شرح الشافية لليزدي ٢ / ٩٨٦

(٤) الكتاب ٤/ ٤٣٢

(٥) الكتاب٤/٤٣٦ ، وينظر: سر صناعة الاعراب : ١/١٧، واللسان١٠/٢١٠.

داخل الإنسان كان أوله آخر الحلق وآخره أول الشفتين))[1] ، إلا أنّ هذا الترتيب لا يلغي الترتيب المعاكس الذي يتبعّه أغلب المحدثين، قال الجعبري(ت٧٣٢هـ): ((كلُّ مقدارٍ له نهايتان أيّهما فرضتَ أوله كان مقابلها آخره، ولما كان وضع الإنسان على الانتصاب لزم فيه أن يكون رأسه أوله ورجلاه آخره، ومن ثمَّ كان أولِ الأدوات الشفتين، وأولهما ممّا يلي البشرة، وثانيهما اللسان، وأوله مما يلي الأسنان، وآخره مما يلي الحلق، وهو ثالثها، وأوله مما يلي اللسان، وآخره مما يلي الصدر، ولو كان وضعه على التنكيس لانعكس))[2]

غير أننا في دراستنا هذه سوف ندرس الترتيب الذي اعتمده العلماء القدماء وسار عليه أكثر العلماء ومن بينهم الخضر اليزدي في شرحه للشافية قال: ((أقصى المخارج أدخلها في الجوف، وأدناها أبرزها إلى الشفة))[3]، والذي سار في تقسيمه لترتيب المخارج على النحو الآتي:

أ- مخرج الحَلق[4]:

الحلق: هو الجزء الواقع بين الحنجرة والفم، يستغل بصفة عامة كفراغ رنان يُضخم بعض الأصوات بعد صدورها من الحنجرة[5] .

ومذهب الخليل هو جعل الحلق حيّزًا واحدًا ويشتمل على الأصوات الآتية: (العين، والحاء، والهاء والخاء، والغين) قال: ((فالعين والحاء والخاء والغين حلقية ؛لأنّ مبدأها من الحلق))[6] .

أما مذهب سيبويه فهو أن جعل للحلق ثلاثة مخارج، أقصى الحلق، ووسطه، وأدناه، وكل مخرج فيه يشتمل على أصوات معينة، قال: ((للحلق منها ثلاثةٌ ؛ أقصاها مُخْرَجاً الهمزةُ والهاءُ والألفُ))[7] وقد تبع سيبويه عدد من العلماء[8] ، وقد تابع الشارح اليزدي علماء العربية في تقسيمهم هذا قال: ((للحلق ثلاثة مخارج، أقصاها إلى ما يلي الصدر للهمزة))[9] ، وبلحاظ ماذكره اليزدي عن أصوات الحلق، فهو قد وزَّعَ أصوات الحلق على ثلاث مناطق رئيسة هي: أقصى الحلق وضم في ثناياه

(١) ينظر المنح الفكرية ١٣

(٢) كنز المعاني في شرح حرز الأماني١/١٦١ ، وينظر: شرح الشافية لليزدي في هامش ٢/٩٨٢

(٣) شرح الشافية لليزدي ٢/ ٩٨٤

(٤) ((الحلق في اللغة : مخرج النفس، أو هو مَسَاغ الطعام والشراب إلى المريء، والجمع: حُلُوقٌ)) ينظر: المنصف ٤٦٤

(٥) الأصوات اللغوية: د. إبراهيم أنيس ٢٠

(٦) العين ١/٥٨

(٧) الكتاب ٤/٤٣٣

(٨) ينظر : المقتضب : ١/٣٢٨، و سر صناعة الاعراب : ٤٥، و المفصل ٣٩٣ ، و الشافية١٢١ ، و الممتع في التصريف ٤٢٤

(٩) شرح الشافية لليزدي ٢/٩٨٤

أصوات (الهمزة والهاء والألف) فيما ضمَّ أصوات وسط الحلق وهي المنطقة الثانية صوتي(العين والحاء) فيما ضمَّ أصوات أدنى الحلق صوتي(الغين والخاء)، فتكون أصوات الحلق عنده سبعة أصوات، متابعًا في ذلك سيبويه في ترتيبها، ومتفقًا معه في جعل الهاء قبل الألف بحسب ترتيبه للمخارج، لا في عدّ الحروف العربية؛ لأنه في الأخيرة قدَّم الألف على الهاء قال: ((والصحيح أنّ الاعتداد بما ذكره في تقرير المخرج، لافي عد الحروف؛ إذ الترتيب ههنا مقصود بالذكر، بخلاف ثَمَّ))[١] ، كذلك رده على زعم الأخفش من أن مخرج الألف هو مخرج الهاء، لا قبله ولا بعده قال اليزدي: ((وأُورد على أبي الحسن بأنه لو كانا من مخرج واحد لانقلبت الألف بتحريكها هاءً لا همزة))[٢] على أنّ هذا المورد قد ذكره ابن جني واستدل به اليزدي، ثم يذكر اليزدي رأيًا قد أُجيب به عن ذلك بقوله: ((بأنه مشترك الإلزام؛ لأن الهاء أقرب إليهما على زعمكم، فلو كان الانقلاب لأجل القرب لانقلبت هاءً فعُدم الانقلاب لأنها في موضعها؛ أي: لأن مخرجهما واحد، وإنما انقلبت إلى الأقرب إليها، وهو الهمزة))[٣] ، وقد ردّ اليزدي ما عَدَّهُ تأييدًا للرأي القائل بأن مخرج الهاء والألف واحد بقوله: ((القول باتحاد مخرجيهما باطلٌ؛ لاستلزامه رفع المجمع عليه، ولكونه خلاف العقل والحس)) [٤]، وذلك لعدة أسباب هي:

((**الأول:** فلأنهم أطبقوا على أنهما حرفان، ولابد أن يكون لكل واحد منهما مخرج مخصوص به كغيره من الحروف ، وإلا لزم التحكم ، فالخصوصية التي بها يتمايزان تأبى الاتحاد .

الثاني: فلأن تصيير الاثنين واحداً محال، فالمخرجان يكونان مخرجين، لا مخرجًا واحدًا .

الثالث: فلأنا نجد تغايرهما بتغاير مخرجيهما محسوسًا))[٥]

وعدّ الخليل الحروف الجوفية أو الهوائية في حيزٍ مستقلٍ أسماه الجوف وذلك في قوله: ((وأربعة أحرف جُوْف وهي: الواو والياء والألف اللَّينة. والهمزة، وسُمِّيت جوفاً لأنها تَخرُجُ من الجوف فلا تقعُ في مدرجة من مدارج اللِّسان، ولا من مدارج الحَلق، ولا من مدرج اللهاة، إنَّما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حَيز تُنسب إليه إلا الجَوفَ))[٦] ، ونجد في موضعٍ آخر أن الهمزة مخرجها من أقصى الحلق

(١) شرح الشافية لليزدي ٩٨٤/٢

(٢) السابق نفسه

(٣) السابق نفسه

(٤) شرح الشافية لليزدي ٩٨٥/٢

(٥) السابق نفسه

(٦) العين ٥٧/١

بقوله: ((وأما الهمزة فَمَخرَجُها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة فإذا رُفّه عنها لانت))[١].

إلا أنّ سيبويه ومن تبعه قسَّم هذه الأصوات على بقية المخارج، فجعل مخرج الواو من الشفتين والياء من وسط اللّسان، ومخرج الألف اللينة من أقصى الحلق مع الهمزة .

وهذا ما ألفناه عند ابن الحاجب واليزدي، إلا أنّ هناك من القدماء من أخرج الألف من مخارج الحلق وعدَّها ستة فقط مثل ابن دريد[٢] ومكي بن أبي طالب [٣][٤]، وابن الجزري[٥]

أمّا الدرس الصوتي الحديث فيذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه في تقسيم مخرج الحلق غير أنّ التجارب الحديثة تبرهن أنّ: ((لكل صوتين من أصوات الحلق حيز معين؛ يحلان فيه معاً، دون ترتيب لأحدهما على الآخر))[٦] ، وذكر الدكتور إبراهيم أنيس أنه لاوجود لصوت الألف موضع من أصوات الحلق؛ إذ أصوات أقصى الحلق هما فقط الهمزة والهاء[٧] وذكر أيضًا: ((ولسنا نجد في كلام سيبويه ما يؤخذ عليه بصدد أصوات الحلق سوى إقحامه فيها ما سماه(بالألف) ويبدو أنَّ بعض المتأخرين قد رجعوا عن هذا إذ لا نجد إشارة للألف بين أصوات الحلق في كتاب النشر))[٨] كما ويذكر الدكتور إبراهيم أنيس بقوله:((ما كان يصح في تعداد أصوات الحلق أن نذكر الهمزة والألف معاً، بل كان الواجب الاكتفاء بكلمة "الهمزة" التي هي رمز للصوت))[٩] في إشارة إلى ابن جني الذي كان يعدُّ صوت الألف اسمًا للصوت المنطوق به همزة قال ابن جني: ((اعلم أنّ الألف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة [في الحقيقة]))[١٠] ، على حين نجد أن الدكتور إبراهيم أنيس يتأسف لذكر ابن جني لصوت الألف مع الهمزة حين تحدث عن أصوات الحلق مدعيًا((أن الذين نقلوا عن سيبويه قد

---

(١) العين ٥٢/١

(٢) ينظر: جمهرة اللغة ٢١/١

(٣) ذكرمكي في الرعاية الألف مع أصوات الحلق مرة ، ويخرجها منها مرة أخرى مما يدل على اضطرابها عنده ينظر : الرعاية ١٣٩ و١٦٠ وكذلك لم يذكر في الرعاية مصطلح (أقصى الحلق) كما هو شائع عند المتقدمين والمتأخرين وإنما استعمل لفظة أخرى هي (أول الحلق) ينظر : المصطلح الصوتي في الدراسات الحديثة ص ٦٦ .

(٤) ينظر : الكشف عن وجوه القراءات ١٣٩/١ ، والرعاية ١٣٩

(٥) ينظر: النشر ١٩٩

(٦) الأصوات اللغوية : د. إبراهيم أنيس ١٠٨

(٧) ينظر: الأصوات اللغوية : د. إبراهيم أنيس ١٠٨

(٨) الأصوات اللغوية : ١٠٩

(٩) الأصوات اللغوية : ١٠٩-١١٠

(١٠) سر صناعة الاعراب : ٤١/١

حملوا كلامه أمراً لم يقصده حين ذكر الألف بعد الهمزة))[١]

فرأي الدكتور إبراهيم أنيس أن ذكر الألف هنا هو مرادف للهمزة لأنه – أي سيبويه – أراد بصوت الألف تفسير المقصود من صوت الهمزة التي فيما يبدو كانت مصطلحًا صوتيًا غير مألوف في زمانه وهو مافُهم على أنه اعتذار من الدكتور إبراهيم أنيس لسيبويه كما يراه الدكتور عبد الرحمن أيوب [٢]و قد ردّ الدكتور حسام النعيمي هذا الاعتذار بأن سيبويه لم يقصد بالألف إيضاحًا للهمزة؛ لأن الهمزة غير الألف في كتابه، وهو واضح في أكثر من موضع، فضلًا عن أنّ سيبويه قد عدّ حروف العربية تسعة وعشرين حرفاً ولو جعلنا الألف إيضاحاً للهمزة لكانت ثمانية وعشرين[٣] .

أمّا الدكتور رمضان عبد التواب فإنه يعد الألف التي هي من أصوات أقصى الحلق عند سيبويه بأنها (ألف المد) قال تعقيبًا على قول سيبويه : ((... فأقصاها مخرجا الهمزة والهاء والألف(يقصد بذلك ألف المد)) [٤] ، ولا نعلم على أي شيء استند الدكتور رمضان عبد التواب باعتبار أنّ الألف التي ذكرها سيبويه هي الف مد، سيما وأنّ القدماء عندما يتحدثون عن حروف العربية وعن الألف يقصدون بها الألف اللينة[٥]، أو لربما أنّ الدكتور عبد التواب قد تابع متأخري علماء التجويد، الذين خالفوا سيبويه بإخراجهم الألف من حروف أقصى الحلق ونسبتها مع الواو والياء المديات إلى الجوف[٦]

إلا إن الدكتور إبراهيم أنيس يذكر أن ألف المد قد ذكرها سيبويه ومن جاءوا بعده في موضع آخر غير الموضع الذي ذُكرت فيه الألف اللينة[٧] ، ويذهب الدكتور عادل نذير إلى ما ذهب إليه المحدثون في تحديد المنطقة التي تصدر منها أصوات الحلق قال: ((على الرغم مما توصل إليه المحدثون، فما زال بعضهم يصف (الهمزة، والألف والهاء) بالمنطقة التي ينسبها إليها سيبويه))[٨] إذ لاخلاف بين من يصفها بأقصى الحلق وبين من يصفها بالحنجرية إذا تم تحديد المنطقة التي تنتج فيها تلك الأصوات فهي لا تكاد تخلو من الإشارة إلى الحنجرة[٩] ، وبلحاظ ذلك فإنه لا يُخرج صوت الألف من أصوات

(١) الأصوات اللغوية ١١٠

(٢) ينظر: الأصوات اللغوية ١١٥ ، ومحاضرات في اللغة لعبد الرحمن أيوب١٢٥

(٣) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ٣٠٣-٣٠٤

(٤) المدخل إلى علم اللغة د.رمضان عبد التواب ٣٢

(٥) ينظر: العين ٥٧/١ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥ /٣٩١

(٦) ينظر: النشر١٩٩/١، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد١٩٠-١٩١.

(٧) ينظر: الأصوات اللغوية ١١٠

(٨) التعليل الصوتي عند العرب ١٧٥

(٩) ينظر : التعليل الصوتي عند العرب ١٧٥

الحلق بل يعدها منها وذلك عن طريق الأداء يقول: ((إنّ أصوات الهمزة والألف والهاء أحادية الأداء، إذ إنّ المسؤول عن الأثر السمعي فيها جميعاً الكيفية التي يتخذها الوتران الصوتيان من الهواء الخارج من الرئتين... وإذا كانت هذه حالهما مع الألف، فهما يؤديان حركتين لايمكن النظر إلى إحداهما بمعزل عن الأخرى في أداء الهمزة))[١]

أمّا إخراج الألف من هذا المخرج فتؤيده الدراسة الصوتية الحديثة؛ لأن الألف يُعدُّ حديثا من الحركات(الصوائت)[٢] ، لذلك اتفق أغلب الدارسين المحدثين على عدم دقة وضع سيبويه للألف مع الهمزة والهاء، ونسبتها إلى أقصى الحلق؛ لأن ذلك يعد خلطا بين مخارج الحروف (الصوامت)، ومخارج الحركات(الصوائت)[٣] ، ولأنه ليس له مقطع في الحلق أو في غيره، فهو صائت مجهور يحدث نتيجة اندفاع الهواء في مجراه المستمر خلال الحلق والفم دون أن يعترضه مقطع يثنيه أو يضيق مجراه [٤]

والهمزة والهاء يخرجان على وفق الدرس الصوتي الحديث من أعمق مناطق النطق في العربية وهي الحنجرة، وتحديدا من بين الوترين الصوتيين(فتحة المزمار)[٥] ، وبذلك لا يوجد خلاف بين القدماء والمحدثين في هذا المخرج؛ لأن المحدثين اتفقوا على أن ابتداء الحلق أو أقصاه عند القدماء يشمل الحنجرة بالمعنى الأوسع[٦] .

أما أصوات وسط الحلق فيقول اليزدي فيها ((ومخرج العين والحاء، بلا عجم: وسطُ الحلق والأولُ أدخلُ))[٧] ، وهو رأي سيبويه أيضًا، أما الخليل فقد جعل (العين) من أعمق مخارج الحلق حتى أنّ كتابه أسماه (بالعين) لأنه يعدُّ صوت العين هو أول أصوات الحلق وأعمقها، كما وأنّه أشار الى تقارب صوتي (العين والحاء) حين عدهما أقصى الأصوات في الحلق، وقد ساوى بينهما في المخرج إلا أنه جعل صوت العين أعمق كما أشرنا، أمّا المبرد فقد تابع سيبويه في مخرجها إلّا أنَّه خالفه في ترتيبها فقدَّم الحاء على العين لقوله: ((والمخرج الثاني من الحلق مخرج الحاء، والعين))[٨]

---

(١)التعليل الصوتي عند العرب ١٧٧

(٢) ينظر : الدراسات اللهجية والصوتية ٣٠٢ ، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد:١٩٠.

(٣) ينظر: الأصوات اللغوية ١٠٩، والتفكير اللغوي بين القديم والجديد ٣٩٦ ، والبحث اللغوي عند العرب ٨٤ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية ٩٣، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المدّ العربية ٧٩.

(٤) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ١٦٠ ، والدراسات اللهجية والصوتية ٣٠١

(٥) ينظر: الأصوات اللغوية :٨٦-٨٧ ، ومناهج البحث في اللغة ١٠٣،٨٥ ،علم الأصوات د.كمال بشر:١٩٢،١٨٥.

(٦) ينظر: محاضرات في اللغة ،عبد الرحمن أيوب١٢٦،الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني٣٠٤ ، التفكير اللغوي بين القديم والجديد ٣٩٥.

(٧) شرح الشافية لليزدي ٢/ ٩٨١

(٨) المقتضب ٣٢٨/١ .

أمّا وسط الحلق عند المحدثين فهو يمثل الحلق الحقيقي عندهم، وهو الجزء الذي يقع بين الحنجرة والفم[١] ، لذلك يصف المحدثون العين والحاء بأنهما حلقيان[٢]، وبعضهم يستعمل مصطلح (أدنى حلقي)[٣] أو (بلعومي حنجري)[٤]

وقد أطلق القدماء على مخرج(الغين والخاء) أدنى الحلق وهم بذلك أرادوا الموضع القريب من الفم كما جاء في كتاب سيبويه[٥] ، لأنهم يرون أنّ الحلق يصل إلى منطقة اللهاة، أمّا ما يذهب إليه المحدثون فهو مختلف عمّا رآه القدماء، فصوتي(الغين والخاء) يشكلان نقطة خلاف بينهما[٦] ، فأغلب المحدثين يذهبون إلى أن الغين والخاء تنتج عن اتصال مؤخر أقصى اللسان بأصل اللهاة الذي هو(الحنك اللين أو الرخو)، ويسمى عند المحدثين بالطبق ويقع الطبق في أقصى الحنك الأعلى، فهي عندهم أصوات حنكية قصية[٧] أو أقصى حنكية قصوية[٨] ، أو طبقية[٩] أو رخوة[١٠] ومن المحدثين من أضاف صوت القاف إلى صوتي الغين والخاء ووصفها باللهوية[١١] وسيأتي بيان ذلك، إلا إنّ الدكتور حسام النعيمي يرى بأنّ هذا الاختلاف – بين القدماء الذين يذهبون إلى أن صوتي(الغين والخاء) من أدنى الحلق إلى الفم وبين المحدثين الذين يذهبون إلى أنهما من أقصى الحنك– ليس في الموضع إنّما هو خلاف لفظي ((لأن اللهاة تقع في أقصى الحنك، أو أدنى الحلق إلى الفم، فمن عبّر باللهاة فهي، ومن عبّر بأدنى الحلق فقد أرادها، ومن عبّر بأقصى الحنك فقد أرادها أيضاً))[١٢]

ويرى المحدثون أنّ الأصوات الحلقية هي (الغين، الخاء، العين، الهاء، الهمزة) بأنها موجودة في اللغات السامية كلها أو معظمها وهو ما يميزها عن اللغات الأخرى[١٣]

---

(١) ينظر: الأصوات اللغوية ٢٠ ، و التفكير اللغوي بين القديم والجديد٣٩٥

(٢) ينظر: الأصوات اللغوية ٨٥،٨٦ ، وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي١٨٢، ودراسة الصوت اللغوي:٣١٩.

(٣) دروس في علم أصوات العربية كانتينيو٢٣.

(٤) ينظر: أصوات اللغة عبد الرحمن أيوب ٢١٦ ، ومحاضرات في اللغة له ٩٠

(٥) الكتاب ٤٣٣/٤

(٦) ينظر المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ٦٧ ، والمختصر في أصوات العربية ٩٠

(٧) ينظر : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ١٨٢

(٨) ينظر : المختصر في أصوات العربية ٩٠

(٩) ينظر: مناهج البحث في اللغة ٨٥

(١٠) ينظر: محاضرات في اللغة عبد الرحمن أيوب ١٢٩

(١١) ينظر: دروس في علم أصوات العربية٢٣، و التفكير اللغوي بين القديم والجديد:٣٩ و المختصر في أصوات العربية ٩٠

(١٢) الدراسات اللهجية والصوتية ٣٠٥

(١٣) ينظر : الأصوات اللغوية ٨٥ ، و العربية وعلم اللغة الحديث ٢٣٨

ب- **مخرج اللسان**[١]:

اللسان: ((جسم عضلي عظيم المرونة، يستطيع الحركة في اتجاهات متعددة وهو أهم أعضاء النطق))[٢] ، ولمنطقة اللسان أصوات محددة عند القدماء وكذلك عند المحدثين وهي كثيرة على العكس من منطقة الحلق، والتي هي فيها من الصعوبة لتحديد مخارج أصواتها؛ لخلوها من أي عضو متحرك وهذا ما لا نجده في منطقة اللسان التي تكثر فيها أصوات اللغة وهذه الأصوات موزعة على أقسام

وتابع الشارح اليزدي سيبويه في تقسيمات منطقة اللسان وهي كما يأتي :

١- أقصى اللسان وهي للقاف والكاف

٢- وسط اللسان وهي للجيم والشين والياء

٣- حافة اللسان وهي للضّاد واللام والراء والنون

٤- طرف اللسان وهي للطاء والدال والتاء وكذلك للصاد والزاي والسين وللذال والظاء والثاء .

وسنتناولها بالشرح جميعاً بعون الله تعالى وكما يأتي :

١- مخرج أقصى اللسان :

قال اليزدي: ((ومخرج القاف أقصى اللسان، وما فوقه من الحنك الأعلى، ومخرج الكاف أقصى اللسان، ومافوقه من الحنك أيضاً؛ لكنها أبرز إلى الفم من مخرج القاف، وتجد إذا أسكنتهما أن الأول أدخل))[٣] ، فاليزدي بقوله يذهب إلى ما ذهب إليه القدماء من تحديد مخرجي هذين الصوتين عدا ابن جني الذي جعل مخرج القاف فوق مخرجي الغين والخاء من أقصى اللسان[٤] وهي التي يسميها المحدثون بالقاف الفصيحة والتي مخرجها عندهم باتصال أقصى اللسان بأدنى الحلق بما في ذلك اللهاة أي أنّ القاف عندهم(لهوية)[٥] واللهاة تقع في نهاية الحنك الرخو من جهة الحلق[٦] أما القاف عند القدماء فتنتج من اتصال أول اللسان (أقصاه) بالحنك الأعلى وعلى وجه التحديد المنطقة الرخوة من

---

(١) (لسن) اللام والسين والنون أصلٌ صحيح واحد، يدلُّ على طول لطيفٍ غير بائنٍ، في عضوٍ أو غيره. من ذلك اللِّسان، معروف، وهو مذكر والجمع أَلسُنٌ، فإذا كثر فهي الألسنة، ويقال لَسَنْتُه، إذا أخذتَه بلسانك، والَّسَنُ: جَودة اللِّسان والفَصاحة. واللَّسْن: اللُّغَة، يقال: لكلِّ قومٍ لِسْنٌ أي لغة وقرأ ناسٌ: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسْنِ قَوْمِهِ) ينظر: مقاييس اللغة ٢٤٧/٥

(٢) محاضرات في اللغة د. عبد الرحمن أيوب ٩٢

(٣) شرح الشافية لليزدي ٩٨٦/٢

(٤) ينظر: سر صناعة الاعراب ٤٧ ، والدراسات اللهجية والصوتية ٣٠٥

(٥) ينظر : دروس في علم أصوات العربية ٢٣

(٦) ينظر: مناهج البحث في اللغة ٨٥ ،و علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ١٨٢، ودراسة الصوت اللغوي:٣١٨

سقف الحنك[١] ، وبما أن الدارسين المحدثين يرون أنّ القدماء يتوسعون في دلالة منطقة الحلق لتشمل الحنجرة، والحلق، وأقصى الحنك، لذا فإنّ اللهاة تدخل ضمن منطقة الحلق عند القدماء، ولذلك كان يُفترض بالقدماء أن يعدوا القاف ضمن الحروف الحلقية وأن تكون أعمق من الخاء والغين لا تالية إياهما بحسب رأي المحدثين[٢]

على أنّ الدكتور ابراهيم أنيس يذهب إلى عدم معرفته لنطق القدماء للقاف من عرب الجزيرة في العصور الإسلامية الأولى، لكنه يستنتج من وصف القدماء أنهم كانوا ينطقون بها كما القبائل العربية في السودان وبعض القبائل في جنوب العراق، إذ ينطقونها على شكل صوت(الغين)[٣] .

ويذهب الدكتور حسام النعيمي إلى ترجيح أحد الأمرين في سبب عدم عدِّ القدماء القاف قبل الخاء و الغين وكالآتي:

((**الأول:** احتمال خطأ القدماء في تعيين موضع القاف في النطق .

الثاني: أن الصوت الآن يختلف عنه قديمًا بحيث أنّ ما نلفظه الآن قافاً كان يُلفظ بما يشبه (الكاف) الفارسية، أو ما يشبه لفظ القاف في اللهجة العراقية نحو كال في قال فهي بهذا اللفظ تكون حقاً بعد الخاء والغين، وتكون من أصوات أقصى الحنك، ولكنها تكون من موضع الكاف لكنها مجهورة والكاف مهموسة))[٤] ، ويميل الدكتور النعيمي إلى الأمر الأول وهو خطأ القدماء في تعيين مخرج القاف على الأمر الآخر وهو تطور صوت القاف واختلاف نطقها[٥] .

ويذهب الباحث إلى ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس، أو إلى الأمر الثاني الذي ذهب الدكتور النعيمي من أنَّ تطور نطق القاف هو من جعل الخلاف فيما بين القدماء والمحدثين في اختلاف نطقها بعد الغين والخاء عند القدماء، وقبل الخاء والغين عند المحدثين؛ لأنه من غير المعقول أن يكون عدم معرفة القدماء بموضع نطق القاف أو خطأ نطقهم لها كما يقول الدكتور النعيمي، فضلًا عن ذلك فإن إجماع العرب اليوم على القاف الفصيحة هو ليس بالضرورة لنطقها في السابق قافًا فصيحة لكل الناطقين بالعربية آنذاك فلو كانت لهجة واحدة في ذلك الوقت تنطق القاف بصورتها الفصيحة اليوم لأمكن للمتقدمين أن ينطقوها قافًا لا غينًا ولا جيمًا قاهرية تابعين بذلك تلك اللهجة.

---

(١) ينظر: محاضرات في اللغة د.عبد الرحمن ايوب ١٢٩

(٢) ينظر: علم الأصوات د.كمال بشر٣٠٧ ، والتفكير اللغوي بين القديم والجديد٣٩٥ ، وأصوات العربية بين التحول والثبات ٢٤.

(٣) ينظر: الأصوات اللغوية ٨٢

(٤) الدراسات اللهجية والصوتية ٣٠٦

(٥) ينظر : الدراسات اللهجية والصوتية ٣٠٦

وقد ذهب بعض المحدثين إلى أن ((الغين والخاء يمكن أن يُنطقا من اللهاة قريبين من موضع القاف، وهوما عليه نطقنا اليوم لهما، ويكونان بعيدها، أو قبيلها، كلاهما ممكن مما يؤدي إلى الاشتباه في تعيين المخرج))[١] ، وذهب بعضهم الآخر إلى جعل مخرج القاف فوق مخرج الغين والخاء، أي أنهما أعمق من القاف حيث ذكر مخرجهما من أدنى الحلق إلى الفم ومخرج القاف من اللهاة، والحلق بكل أقسامه قبل اللهاة عنده[٢] ، وهم موافقون لرأي ابن جني في ذلك، ويذهب بعض الدارسين إلى أن مخرج القاف والخاء والغين من اللهاة[٣] ، وفي موضع آخر يصف القاف بأنه لهوي أكثر منه أقصى حنكي[٤] ، وقد وافقه بعضهم في إخراج القاف من اللهاة[٥] قال: ((بأن يرفع أقصى اللسان حتى يلتقي بأدنى الحلق بما في ذلك اللهاة))[٦] واللهاة عنده نهاية الحنك اللين[٧] .

وذهب بعض الدارسين إلى أن القاف الفصيحة تخرج من أقصى اللسان – أعلى جذعه – بأصل اللهاة أي أنها تخرج من مخرج الخاء والغين إلا أنها شديدة[٨] ، موافقًا بذلك لرأي الخليل[٩] ، وابن سينا [١٠] ، وابن يعيش[١١] ، إلا أنهم عبروا عنها (باللهاة) [١٢]

أما الكاف فقال اليزدي فيها: ((ومخرج الكاف أقصى اللسان، وما فوقه من الحنك أيضاً؛ لكنها أبرز إلى الفم من مخرج القاف، وتجد إذا أسكنتهما أنّ الأول أدخل))[١٣] ، فالقدماء جعلوا الكاف من مخرج القاف وتأتي بعدها أي أنها أدخل إلى الفم من القاف.

أما المحدثون فأغلبهم يجعلونها بعد صوتي (الغين) و(الخاء) ومن مخرج الغين والخاء نفسه والقاف

(١) أصوات العربية بين التحول والثبات ٢٤

(٢) ينظر: الأصوات اللغوية ٨٤ ، والدراسات اللهجة والصوتية ٣٠٦

(٣) ينظر: دروس في علم أصوات العربية ٣١

(٤) ينظر: دروس في علم أصوات العربية ١٠٠

(٥) ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ١٨٢

(٦)علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ١٧٠

(٧) ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ١٣٥

(٨) ينظر: المختصر في أصوات اللغة ٩٣

(٩) ينظر: العين ٥٨/١

(١٠) ينظر: أسباب حدوث الحرف ٧٤

(١١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/١٠

(١٢) ينظر: المختصر في أصوات اللغة ٩٣

(١٣) شرح شافية ابن الحاجب لليزدي ٩٨٦/٢

تليها [١]، وقد أجمعوا على أنها من أصوات أقصى الحنك [٢]

٢- مخرج وسط اللسان:

قال اليزدي: ((ومخرج الجيم والشين والياء وسط اللسان، وما فوقه من الحنك الأعلى، فالجيم أدخل، ثم الشين، ثم الياء))[٣] ، وهو بذلك يتبع سيبويه في مخارج هذه الأصوات، بمعنى أنّ هذه الأصوات تتوسط اللسان وتتوسط الحنك، لأن الخليل يعدُّ هذه الأصوات شجرية عدا صوت الياء الذي جعله من الجوف، وشجر الفم هو مفرج الفم أي مُنفَتَحُه من الشِّدْق إلى الشِّدْقِ[٤]، وقد تابع المبرد الخليل في أصوات وسط اللسان (الجّيم والشّين والضّاد) لكنه خالفه في ترتيبها .

وهنا لابدّ أن ننوه إلى أنّ القدماء ينسبون مخارج الأصوات إلى العضو المتحرك، وهو اللسان؛ إذ إنَّهُ العضو البارز في عملية التصويت مع إشراك الحنك، على العكس من المحدثين الذين ينسبون الموضع إلى العضو الثابت وهو الحنك، فنسبة المخرج إلى الحنك شائعة في كتب المحدثين[٥]

وللمحدثين تسميات مختلفة لمخارج الأصوات الثلاثة، وإن فصل بعضهم بينها فقد عد الدكتور ابراهيم أنيس صوتي الشين والجيم الفصيحة من أصوات وسط الحنك[٦] ، وذهب الدكتور أنيس إلى أن الياء مخرجها كما تحققه التجارب الحديثة ينطبق على وصف القدماء لها[٧] ، ومنهم من جعل صوتي (الشين والجيم) لثوية حنكية والياء حنكي وسيط من وسط اللسان ووسط الحنك [٨]، وعلى الرغم من فصل هؤلاء بين الأصوات الثلاثة إلا أنهم يذهبون إلى صحة ما ذهب إليه القدماء فيهن؛ لأن بين الجيم والشين والياء قربًا شديدًا في المخرج[٩] ، وهناك من جمعوا الأصوات الثلاثة في مخرج واحد كما فعل القدماء إلا أنهم اختلفوا معهم في التسمية فأسموها الغارية[١٠] يتم نطقها بارتفاع مقدم اللسان في

(١)ينظر: مناهج البحث في اللغة ٨٦، وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي ١٨٢، وعلم الأصوات د.كمال بشر ١٨٤، ودراسة الصوت اللغوي ٣١٨

(٢) ينظر: الأصوات اللغوية ٨١ ، ودروس في علم أصوات العربية ١٠١ ، و علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ١٨٢

(٣) شرح الشافية لليزدي ٩٨٦/٢

(٤) ينظر: المقتضب ٣٢٩/١ ، والمختصر في أصوات العربية ١٠٠

(٥) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ٧٣

(٦) ينظر : الأصوات اللغوية ٧٥

(٧)الأصوات اللغوية ٤٤

(٨) ينظر : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ١٨٢ ، وعلم الأصوات د.كمال بشر ١٨٤ ، والتعليل الصوتي عند العرب١٨٣

(٩) ينظر: علم الأصوات ١٨٦ ، ومحاضرات في اللغة ١٣٠

(١٠) الغار هو((الجزء الصلب من الحنك الأعلى، ويقع بين اللثة والحنك الرخو)) ينظر: الوجيز في فقه اللغة للأنطاكي ١٥٠،١٦٤ .

اتجاه الغار، أو التقاء مقدم اللسان وجزء من وسطه بمقدم الحنك الأعلى[١] ، ولم تلقَ هذه التسمية قبولًا عند الدكتور ابراهيم أنيس لأنه يرى أن الغار يشمل كل أجزاء الحنك الأعلى[٢] ، فيما نرى أنّ الدكتور غانم قدوري الحمد يسمي الحنك الأعلى بجميع أجزائه (سقف الفم) ويعتبر الطبق وهو الجزء الرخو الذي في مؤخرة سقف الفم، و الغار وهو الجزء الصلب الذي يلي اللثة، هما من أجزاء سقف الفم ويرى أن دارسي الأصوات المحدثين لم يتفقوا على صيغة معينة للتعبير عن المخارج[٣] ، وأيضا هناك من دارسي الأصوات المحدثين من أسموا الأصوات الثلاثة مجتمعة: بـ (الأصوات الصلبة)[٤]

بقيت هناك مسألة مهمة في هذا الصدد وهي أنّ الياء التي ذُكرت مع أصوات وسط اللسان لم يذكرها سيبويه والذين تبعوه ومنهم ابن الحاجب واليزدي وهل هي صوت مد أو صوت لين وهذا ما نبه عليه علماء التجويد فابن الجزري عدها غير مدية[٥] ، وهي إشارة مهمة قد أضافها ابن الجزري لإزالة اللبس والغموض الذي تسبب به القدماء من عدم وصفهم الياء في هذا المخرج[٦]

٣- مخرج حافة اللِّسان :

جعل اليزدي مخرج حافة اللسان لأربعة أصوات هي :(الضَّاد و اللام والراء والنون)[٧]، والملاحظ أنّ اليزدي قد تبع سيبويه في تحديد مخارج هذه الأصوات الأربعة، وأنّ سيبويه قد خالف الخليل في موضع (الضّاد) فقد جعلها الخليل مع الجيم والشِّين في حيّزٍ واحد وأسماها الشجرية[٨] ، أمّا سيبويه فقد جعلها من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس[٩]، أما طرف اللسان فقد جعل فيه الخليل (الرّاء واللّام والنون) وسمّاها ذلقيّة [١٠] ، لأن مبدأها من ذلق اللسان، تحديدًا طَرَفي ذلق اللسان.

أ- الضَّاد :

ذكر اليزدي أنَّ الضّاد مخرجها من ((أول إحدى حافتي اللسان وما يليهما من الأضراس من أحد

(١) ينظر: مناهج البحث في اللغة ٨٥ و١٠٦ ، ودراسات في فقه اللغة للأنطاكي ١٣٢

(٢) ينظر: الأصوات اللغوية ١٠٣

(٣) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ١٩٣

(٤) محاضرات في اللغة ١٣٠.

(٥) ينظر: النشر ٢٠٠ ، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد ١٩٩

(٦) ينظر : المدخل إلى علم أصوات العربية ٩٣

(٧) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٨٦

(٨) ينظر: العين١/٥٨

(٩) ينظر: الكتاب٤/٤٣٣

(١٠) ينظر: العين١/٥٨

الجانبين والأيسر أيسر وأسهل، وقد يتيسر لبعضٍ بالأيمن أيضاً))[١]

ويصف الدرس الصوتي الحديث صوت الضّاد القديمة بأنّها: ((قد خرج من الألسن العربية المعاصرة وأضمحل منها، فتحول إلى ظاء عند قوم وإلى دال مفخمة عند آخرين، وإلى طاء كما في لهجات المغرب))[٢] ، وسبب إدراجهم للضاد مع هذه الأصوات؛ لأن صوت الضّاد القديمة قد تحولت في نطقها إلى ظاء أو دال مفخمة أو طاء وكل هذه الأصوات لا تخرج من حافة اللسان، لكنها تشترك في صوت اللام الذي يشترك معها في المخرج[٣] ، وهذا ما يمكن ملاحظته عن طريق وصف المحدثين لصوت الضّاد بحسب النطق المعاصر بأنه صوت أسناني لثوي ويضعونه مع الطاء والتاء والدال في مخرج واحد[٤] ، ويصفه بعض الدراسين بأنه أدنى حنكي ويضعه مع الجيم والشين والياء والراء واللام [٥]، ويصفه آخر بأنه ((صامت مجهور سنّي مطبق انفجاري))[٦] .

وتكون الضاد عند القدماء كما وصفه الدكتور إبراهيم أنيس بأنهُ: ((الضّاد كانت تتكون بمرور الهواء بالحنجرة فيحرك الوترين الصوتيين ثم يتخذ مجراه في الحلق والفم))[٧] ، فهي من الأصوات الرخوة عندهم، ((أمّا الضاد الحديثة فهي صوت شديد مجهور يتحرك معه الوتران الصوتيان، ثم ينحبس الهواء عند التقاء طرف اللسان بأصول الثنايا العليا، فإذا انفصل اللسان عن أصول الثنايا سمعنا صوتاً انفجارياً هو الضاد))[٨] ، فالدكتور ابراهيم أنيس يتخيل نطق القدماء للضّاد((بأن يبدأ المرء بالضّاد الحديثة – يعني بها نظير الدال المطبقة – ثم ينتهي نطقه بالظاء، فهي إذن مرحلة وسطى فيها شيء من شدة الضاد الحديثة وشيء من رخاوة الظاء العربية، ولذلك يعدها القدماء من الأصوات الرخوة))[٩] إلا أن هذا التخيل يقوم على افتراض أن هذا الصوت كان صوتًا شديدًا، وهو افتراض لا يدعمه إلا نطق المصريين وبعض العرب في مناطق اخرى لهذا الصوت صوتًا شديدًا هو النظير المطبق للدال أما بالنظر إلى وصف القدماء له بالرخاوة فإن هذا التخيل لا يكون صحيحًا؛ لأن افتراض بدء نطق هذا

(١) شرح الشافية لليزدي ٩٨٦/٢

(٢) الدراسات اللهجية والصوتية ٣٠٨ ، وينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ٧٥

(٣) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ٧٥

(٤) ينظر: الأصوات اللغوية ٤٨ ، والمحيط في أصوات العربية ١٨ ،ومناهج البحث في اللغة ٨٥، ٩٣

(٥) دروس في علم أصوات العربية ٣٠

(٦) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ١٥٥

(٧) الأصوات اللغوية ٤٩

(٨) الأصوات اللغوية ٤٩

(٩) الأصوات اللغوية ٥٠ ، وينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ٧٦

الصوت كصوت الدال افتراض غير صحيح[١] ؛ لأن المُتتبع لقول مكي بن أبي طالب يجد أن الضّاد القديمة إنما هي تتشابه إلى حدٍ بعيد مع صوت الظاء قال: ((والضاد يشبه لفظها بلفظ الظاء، لأنها من حروف الإطباق، ومن الحروف المستعلية، ومن الحروف المجهورة، ولولا اختلاف المخرجين، وما في الضاد من الاستطالة لكان لفظهما واحدًا، ولم يختلفا في السمع))[٢]

وإن كان ابن الجزري لا يجوّز ذلك قال: ((والضاد انفرد بالاستطالة، وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله، فإن ألسنة الناس فيه مختلفة، وقلّ من يحسنه، فمنهم من يخرجه ظاء، ومنهم من يمزجه بالذال، ومنهم من يجعله لامًا مفخمة ومنهم من يشمه الزاي. وكل ذلك لا يجوز))[٣] ، بقي لنا أن نعرف أن الاختلاف في نطق الضّاد بين القدماء والمحدثين يعود إلى تطور صوت الضاد باتفاق المحدثين[٤]

ب- اللام:

أمّا مخرج اللام فقد جعله ابن الحاجب من: ((ما دون طَرَف اللِّسان إلى مُنتَهاه وما فوق ذلك))[٥] قال اليزدي في ذلك: ((أراد به أوّل إحدى حافتيه إلى المنتهى))[٦] أي منتهى طرف اللسان وقوله: (ما فوق ذلك) أي: ((ما يحاذيه من الحنك الأعلى فُويق الضّاحك والنّاب والرَّباعية والثّنيَّة))[٧] لأن مبتدأ مخرج اللام أبرزُ إلى الفم من مخرج الضّاد، وقد جعله أوسع المخارج؛ لأن امتداده إلى منتهى طرف اللسان، لا يكون لمخرج الضّاد لأن حوصلة مخرج اللام تكون أوسع[٨] ، واليزدي بذلك قد تبع ابن الحاجب لكنه خالف سيبويه في مخرج اللام؛ إذ يصف سيبويه مخرجها بأنها ((ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الضّاحك والنّاب والرُّباعية والثَّنية، مخرج اللام))[٩] ، وذهب ابن الحاجب إلى أنه: ((كان ينبغي أن يُقالَ فوقَ الثنايا؛ لأن سيبويه ذكر ذلك فمن أجل ذلك عَدَّدَ وإلا فليس في الحقيقة فوق ذلك، لأن مخرج النون يلي

(١) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ٧٦

(٢) الرعاية ١٨٤

(٣)النشر ٢١٧-٢٢١

(٤) ينظر: الأصوات اللغوية ٤٩ ، وأصوات العربية بين التحول والثبات ٣٧ و٥٠

(٥) ينظر الشافية في التصريف ١٢١-١٢٢

(٦) شرح الشافية لليزدي ٩٨٦/٢

(٧) شرح الشافية لليزدي ٩٨٦/٢

(٨) شرح الشافية لليزدي ٩٨٦/٢

(٩) الكتاب ٢/ ٤٠٥ طبعة بولاق

مخرجها، وهو فوق الثنايا فكذلك هذا على أنّ الناطق باللام تنبسط جوانبُ طرفي لسانه مما فوق الضاحك إلى الضاحك))[١] ، وقد جعل الخليل اللام والراء والنون ذلقية[٢][٣]

أمّا المحدثون فقد تعددت تسمياتهم لمخرج اللام بعد أن جمعوا بينه وبين صوتي الراء والنون فمنهم من عدّها صوتًا أدنى حنكيًا ناظرًا إليها بأنها تنطق من حافة اللسان كما تنطق من اللثة[٤]

ومنهم من عدّها بأنها صوت سني منحرف – جانبي[٥] ، ومنهم من عدّها بأنها صوت أسناني لثوي جانبي مضيفًا صفة اللثوي لمن سبقه[٦] ، وبعضهم يعدّها بأنها صوت لثوي[٧] أما الدكتور عادل نذير فيصفها بأنها صوت لثوي جانبي [٨]

ويرى الدكتور حسام النعيمي أن لا داع لهذه التسميات بقوله: ((ولا أرى أهمية لهذا الاختلاف في التسمية مادام الوصف واحداً))[٩]

ج- الراء و النون:

قال اليزدي: ((وللراء أدخل في ظهر اللسان قليلاً من مخرج النون، وأبرز من مخرج اللام))[١٠]

وممّا يجب الالتفات إليه أن اليزدي لم يكن مخالفًا لسيبويه في تقديم مخرج الرّاء على مخرج النون بقدر ماهو تعاقب بين مخرجي الراء والنون؛ إذ أنَّ سيبويه جعل الرّاء من مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلًا لانحرافه إلى اللام[١١] ،

وتابعه طائفة من العلماء[١٢] غير أنّ الداني خالف سيبويه في ترتيبهن؛ إذ قدم الراء على النون [١٣] وكذلك ابن الحاجب في شرحه لقول صاحب المفصّل: ((وللراءِ ما هو أدخلُ في ظهرِ اللسان قليلاً من

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٨٠-٤٨١

(٢) ينظر: العين١/٥٨

(٣) (الذلق هو أول اللسان من جهة الفم، ويسمى طرفه، أو حافته، أو ذلقه)ينظر الأصوات اللغوية ٢١ ، والمصطلح الصوتي للدراسات العربية ٤٥

(٤) ينظر: دروس في علم أصوات العربية ٣٠ ، والمصطلح الصوتي في الدراسات العربية ٧٧

(٥) ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ١٨٧

(٦) ينظر: علم اللغة العام الأصوات ١٢٩

(٧) ينظر: مناهج البحث في اللغة ١٠٥

(٨) التعليل الصوتي عند العرب ١٨٦

(٩) الدراسات اللهجية والصوتية ٣٠٩

(١٠) شرح الشافية لليزدي ٢/ ٩٨٧

(١١) ينظر: الكتاب ٤/٤٣٣

(١٢)ينظر: المقتضب ٢/٣٢٩ ، و سر صناعة الاعراب : ١/٤٧، و المفصل ٣٩٤، و شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٥١٦

(١٣) ينظر: الإدغام الكبير١١ ، والتحديد ١٦ .

مخرج النون))[١] فيقول: ((وذكرُ مخرج الراء بهذه الصفة مقتصراً يؤذنُ بأنَّهُ قبل النون، لأنهُ إذا كان أدخل كانَ قبلُ، وإنّما أراد أنّ المخرج بعدَ مخرجِ النون يُستقلُ به))[٢] غير أن ابن الحاجب يستدرك بالقول ويذكر الأصوات الأدخل إلى صوت اللام قال: ((ألا ترى أنك إذا نطقت بالنون والراء ساكنتين وجدت طرف اللسان عند النطق بالراء فيما هو بعد مخرج النون ... وقد يمكن إخراج الراء مما هو أدخل من مخرج النون، ومن مخرجها، ولكن بتكلف))[٣] أي أنّ النون أدخل من الراء، ولكنه في الشافية يصرح كما يقول الدكتور غانم قدوري الحمد بأنّ النون أقرب إلى رأس اللسان من الراء [٤]أي أنّ مخرج النون فقد جعله ابن الحاجب مما يلي مخرج الراء قال: ((وللنُّونِ منهما ما يليهما))[٥] وتابع اليزدي المصنف في ذلك فقد جعل النون منهما ما يليهما وعلى الترتيب المذكور[٦] ؛ لأن الراء أدخل قليلاً، والنون أبرز أراد بذلك أنّ في مخرج الراء فرق عن مخرج النون، وهو بذلك يرد على أحد شراح الشافية[٧] عندما ذكر أنه لا يوجد فرق بين مخرجي الراء والنون[٨]

ويناقش الدكتور غانم قدوري المسألة من خلال قول المرعشي في هذه القضية من خلال تحديد مخرجي النون والراء فمخرج النون عند المرعشي: ((ما بين رأس اللسان وما يحاذيه من اللثة))[٩] ومخرج الراء ((مابين رأس اللسان مع ظهره مما يلي رأسه وما يحاذيهما من اللثة))[١٠]

فالدكتور غانم قدوري يرى أن الفرق بين مخرج الحرفين يتمثل في كون رأس اللسان يعتمد على اللثة في إخراج النون، بينما يعتمد رأس اللسان مع ظهره الذي يليه على إخراج الراء مع اللثة، أي أن مخرجي النون والراء يشترك فيهما اللسان واللثة؛ فمن ينظر إلى ظهر اللسان يجعل مخرج الراء قبل مخرج النون، لأن الجزء الذي يعتمد عليه الراء أدخل من الجزء الذي يعتمد عليه النون، ومن ينظر إلى اللثة يؤخر الراء عن النون لأن موضع اعتماد اللسان على اللثة مع النون أعمق، ويذهب الدكتور غانم

---

(١) المفصل ٣٩٤ ، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٤٨١

(٢) الإيضاح ٤٨١/٢

(٣) الإيضاح ٤٨١/٢

(٤) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ١٧٨

(٥) الشافية ١٢١-١٢٢

(٦) ينظر: شرح اليزدي٩٨٧/٢

(٧) وهو ركن الدين الاسترابادي بقوله : (لم يظهر بين مخرجي الراء والنون فرق على ماذكر المصنف)

(٨) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاسترابادي ٩١٢/٢

(٩) جهد المقل ٣٣ ، وينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ١٧٨

(١٠) جهد المقل ٣٣ ، وينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ١٧٨

قدوري بالإشادة بقول المرعشي هذا بأنه لم يسبقه أحد بتفصيل هذه المسألة[١]

أمّا المحدثون فيصفون الراء بأنه صوت لثوي[٢] ، مع استعمالهم لِلَفظة فويق الثنايا [٣]أو عبارة مما يلي الثنايا[٤] أي أنهم يقدمون مخرج الراء على مخرج النون وأن نطق الراء ينتج عن عدة ضربات يقوم بها اللسان (طرفه)على مؤخر اللثة وهذه الضربات تسبب إغلاقات أو وقفات أو تقطيعات (فواصل) قصيرة، في ممر الهواء الخارج من الرئتين يفصل بينها أصوات رنينية قصيرة أيضا [٥]، لذلك وصفوها بأنها صوت مكرر[٦] .

أما المحدثون فإنهم يصفون النون بأنه (سني)[٧] أو(أسناني- لثوي)[٨] أو(أسناني)[٩] ، ويتم النطق بالنون عن طريق اتصال طرف اللسان باللثة اتصالًا محكمًا يمنع مرور الهواء وتخفيض الطبق اللين ويسمح بمرور الهواء من تجويف الأنف[١٠] لذلك فهو عند بعض المحدثين صوت لثوي[١١]

ولاشك أنّ النون التي مخرجها بعد الراء قصدها الشارح هي النون المتحركة لأن النون الساكنة مخرجها الخيشوم وهو المخرج السادس عشر عنده وسيأتي الحديث عنها .

٤- طرف اللسان:

عند اتصال طرف اللسان بغيرها من أعضاء النطق الأخرى فإنها تنتج أصواتًا محددة حسب نقطة الاتصال تلك، وقد اختلفت أصوات منطقة طرف اللسان عند القدماء؛ فالخليل عنده تسمية لمنطقة طرف اللسان سمّاها أسلة اللّسان وهي مُستدقّ طرف اللسان وحدد أصواتها بـ(الصاد والسين والزاء) وكذلك حدد أصواتًا أخرى لمنطقة ثانية من طرف اللسان وهي التي سمّاها النِطْعيّة وأصواتها (الطاء والتاء والدال) لأنها تصدر من نطع الغار الأعلى[١٢] ، وهي تسمية تكاد تقتصر على الخليل، فلم يسمِ

(١) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ١٧٨

(٢) ينظر: مناهج البحث في اللغة ١٠٤ ، و دراسة الصوت اللغوي ٣١٧ ، وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي ١٨٢

(٣) ينظر: دروس في علم أصوات العربية ٧٤.

(٤) ينظر: الأصوات اللغوية ٦٦

(٥) ينظر: علم الأصوات د.كمال بشر ٣٤٦ ، ومناهج البحث في اللغة ١٠٤ ، وعلم الأصوات العام د.بسام بركة ٨٩

(٦) ينظر : الأصوات اللغوية ٦٦

(٧) ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ١٨٢

(٨) ينظر: علم الأصوات ١٨٣

(٩) ينظر: دروس في علم أصوات العربية ٣٠

(١٠) ينظر: علم اللغة العام (الأصوات) ١٣٠

(١١) ينظر: دراسة الصوت اللغوي ٣١٦

(١٢) ينظر: الرعاية ١٤٠

أحدًا من العلماء هذه الأصوات بالنطعية غيره[١] ومنطقة ثالثة سمّاها اللِثَويّة وهي (الظّاء والذّال والثّاء) لأن مبدأها من اللثة[٢] ، وجميعها تنتج من خلال اتصال طرف اللسان بعضو آخر من أعضاء النطق وقد خالفه سيبويه في ترتيب المخارج، فقدَّم مخرج الأصوات النطعية على الأسلية، وفي ترتيبها داخل المخرج الواحد قد رتب الخليل الأسليّة (ص – س – ز)، ورتَّبها سيبويه (ز – س – ص)[٣] ، واتَّفقا في ما عدا ذلك، أمّا المبرد فقد تابع سيبويه في الأصوات النطعية؛ لكنه خالفه في ترتيبها داخل المخرج فقدم (التاء) على (الدال)، إلا أنه خالف الخليل وسيبويه في ترتيب أصوات الصفير فقد رتَّبها (س– ص– ز)، كما وخالف سيبويه في ترتيب الأصوات اللثوية فقدم (الثّاء) على صوت (الذال)[٤] أما ابن جِنّي فقد خالف سيبويه في ترتيب أصوات الصفير إذ هي عنده (ص – ز – س) [٥] ، وقد أرجع الدكتور حسام سعيد النعيمي ذلك لأحد أمرين: **الأوَّل:** أن يكون ذلك من عمل النُسَّاخ.

الثاني: أن يكون سيبويه أو ابن جِنّي قد رأى أنَّ تلك الحروف من مخرج واحد لا ترتيب بينها فرتَّبها على أساس الصفة[٦] ، وخالف ابن الحاجب سيبويه في أصوات الصفير فقدم (الصاد) على(الزاي والسين) ووافقه في غير ذلك في أصوات طرف اللسان[٧] ، وأصوات طرف اللسان كالآتي:

أ- الطاء والدال والتاء:

حدد اليزدي أصوات هذهِ المجموعة وعدَّها من أصوات طرف اللسان وأصول الثَّنِيَّتَيْنِ العُلْيَيَيْنِ متابعًا سيبويه وابن الحاجب في ترتيبهما[٨] ، إلا أن ابن الحاجب لم يحدد أي الثنايا أراد منها قال: ((وللطاء والدال والتاء طَرَفُ اللِّسان وأُصول الثّنايا))[٩] ، وقال في شرح المفصل: ((وأُصولُ الثنايا) ليس بحتمٍ بل قد يكون ذلك من أُصول الثنايا وقد يكون مما بعدَ اصولها قليلاً مع سلامة الطبع من التكلف)) [١٠]

وسبب تعبيرهم للثنايا بصيغة الجمع هو أنهم: ((عبروا عنها بلفظ الجمع، لأن اللفظَ به أخفُ مع

(١) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ٢٠٠ -٢٠١

(٢) ينظر: العين ٥٨/١

(٣) ينظر: الكتاب ٤٣٣/٤

(٤) ينظر: المقتضب ٣٢٩/١

(٥) ينظر: سر صناعة الاعراب : ٤٧/١

(٦) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية ٣٠١

(٧) ينظر الشافية ١٢١-١٢٢، ومجموعة الشافية في علمي التصريف والخط تح- مُحَمَّد عبد السلام شاهين ١٠٢/١

(٨) ينظر: شرح الشافية لليزدي ٩٨٧/٢

(٩) الشافية ١٢٢

(١٠) الإيضاح ٤٨١/٢

كونه معلوماً))[١]

أمّا المحدثون فإنهم يطلقون عليها تسمية (الأسنانية)[٢] ، وآخر يسميها (اللثوية)[٣] ، أمّا التسمية الغالبة لها عندهم فهي (أسنانية لثوية)[٤] ، وتنتج هذه الأصوات مما بين التقاء طرف اللسان وأصول الثنايا العليا[٥]، ويذهب الدارسون المحدثون إلى أن صفة النطعية التي أطلقها الخليل على هذه الأصوات تكاد تكون شبه معدومة أو قليلة الاستعمال عند المحدثين؛ وذلك لاختلاف مكان نطق هذه الأصوات بين الدراسة الحديثة وبين ما ورد من مفهوم النطع وكما شرحته المعاجم العربية وهو أقرب جزء من الحنك الأعلى إلى أصول الثنايا؛ والسبب في ذلك يعود إلى((عدم توافر الدِّقة في دلالة هذا المصطلح على مخرج هذه الأصوات))[٦] وبالتالي فإنها أصوات أسنانية لثوية تنتج باتصال طرف اللسان بأصول الثنايا ومعظمها من الداخل [٧] .

ب- الصاد والزاي والسين:

حدد اليزدي مخرج هذه الأصوات بـ((طرفُ اللسان وفويقَ الثنايا))[٨] ، ووصف الخليل هذه الأصوات بـ(الأسلية)[٩] نسبة إلى أسلّة اللسان، أمّا عند سيبويه فهي (الزاي والسين والصاد) فقد قدم سيبويه الزاي على السين والصاد؛ ويذكر اليزدي ذلك في شرحه ويجد له تعليلًا لذلك بقوله: ((فكأنه اعتبر الصفيرَ(الساذج أوّلاً، وهو للزاي، وللسين صفيرُ الزاي مع ضميمة، وللصاد صفير) السين مع ضميمة، وهو الإطباق. تجد ذلك بالذوق)). [١٠] أمّا المبرد فقد حدد المخرج ((من طرف اللسان وملتقى حروف الثنايا حروف الصفير، وهي حروف تتسلّ انسلالاً)) [١١]، أمّا ابن جنّي فقد حدده بوصفه

(١) الايضاح ٤٨١/٢ ، وينظر:شرح الشافية لليزدي ٩٨٧/٢

(٢) ينظر: دروس في علم أصوات العربية ٣٠

(٣) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية ٩٥

(٤) ينظر: الأصوات اللغوية ١٠٤،٤٨، ومناهج البحث في اللغة ٩٩،٩٢،٨٥، وعلم الأصوات د.كمال بشر ١٨٧، ودراسة الصوت اللغوي ٣١٦، والوجيز في فقه اللغة ١٤٩.

(٥) ينظر: الأصوات اللغوية ٤٨ ، وعلم الأصوات د.كمال بشر ١٨٧

(٦) المصطلح الصوتي ٢٠١ ، وينظر: التعليل الصوتي عندالعرب ١٩٠.

(٧) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ٢٠٠-٢٠١

(٨)شرح اليزدي٩٨٧/٢

(٩) ينظر: العين٥٨/١

(١٠) شرح الشافية لليزدي ٢/ ٩٨٨

(١١) المقتضب ٣٢٩/١

بين الثنايا وطرف اللسان))[١] ، ومما يُلاحظ على أصوات هذه المجموعة أمران: **الأول:** هو عدم تحديد القدماء لكلمة ثنايا؛ لكونها تشتمل على العليا والسفلى[٢] ؛ فالمتتبع لقول مكي يجد أنه يخصصها بالسفلى قال: ((مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى))[٣] وذهب أحد الدارسين المحدثين إلى أنّ لفظ سيبويه كان على الأرجح مختومًا بلفظ الثنايا السفلى ودليله في ذلك أنّ المخارج المتقدمة عند العلماء فيها كلمة الثنايا مجردة وتعني العليا [٤]، وقد تابع مكي في ذكر الثنايا السفلى القرطبي[٥] والأنباري[٦] ، وابن الجزري[٧]، أمّا الداني فقد حدد الثنايا بالعليا[٨]واصفًا مخرجها بالفُرجَةُ بين طرف اللسان والثنايا العليا.

الأمر الآخر: هي عدم ذكر كلمة فويق عند كثير من المتقدمين متابعين بذلك المبرد وابن جني كالداني، والزمخشري، والرضي[٩]

وتختلف تسميات المحدثين لوصف هذا المخرج فبعضهم يسميه (لثوي)[١٠] ، ويسميه آخرون (أسناني لثوي)[١١] ، ومكان نطقه عند المحدثين هو باتصال أول اللسان مشتركًا معه طرف اللسان بأصول الثنايا العليا، وهم الغالبية[١٢] ، على أنّ ما ورد عن القدماء من نطق أصوات الصفير نتيجة التقاء طرف اللسان بالثنايا السفلى يعد مقبولاً عندهم[١٣]

ويتميز صوت (السين) بتقارب الأسنان العليا من السفلى حال النطق به، كما وأنه لا يوجد فرق بين الزاي والسين إلا إن الأول مجهور والثاني مهموس ، فيتحرك الوتران الصوتيان عند النطق بالزاي

(١) سر صناعة الاعراب : ٤٧/١

(٢) ينظر: المصطلح الصوتي ٨٢

(٣) الرعاية ٢٠٩

(٤) ينظر: المصطلح الصوتي٨٢

(٥) ينظر: الموضح في التجويد٧٩

(٦) ينظر: أسرار العربية ٤٢١

(٧) ينظر: النشر ٢٠١

(٨) ينظر: التحديد في الإتقان والتجويد ١٠٣

(٩) ينظر: التحديد في الإتقان والتجويد ١٠٣، والمفصل ٣٩٤، وشرح الشافية للرضي الاستراباذي ٢٥٠/٣

(١٠) ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ١٧٥ ، و علم الأصوات د.كمال بشر١٨٤

(١١) ينظر: مناهج البحث في اللغة:٩٩-١٠٠، ودراسة الصوت اللغوي ٣١٦، والوجيز في فقه اللغة ١٦٤.

(١٢) ينظر: الأصوات اللغوية ٧٤ ، و مناهج البحث في اللغة ٨٤

(١٣) ينظر: الأصوات اللغوية ٧٤ ، وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي ١٧٥

أمّا عند النطق بالسين فلا يتحرك الوتران الصوتيان؛ لكونه صوتًا رخوًا مهموسًا[١]

أمّا صوت الصاد فهو يشبه السين في كل شيء سوى أنَّه مطبق فعند النطق به يتخذ اللسان وضعًا مخالفًا لوضعه مع السين؛ إذ يكون مقعرًا منطبقًا على الحنك الأعلى مع تصعد أقصى اللسان وطرفه نحو الحنك ومع رجوع اللسان إلى الوراء قليلًا[٢] ، وهذا ما قد نوه عليه علماء التجويد وذلك في أثناء ذكرهم لصفات الأصوات ودورها في التمييز بينها وهو ما يطلق عليه التقابل بين الأصوات[٣]

ج- الظاء والذال والثاء:

حدد ابن الحاجب الجزء الثالث من أصوات طرف اللسان بذكره : ((وللظّاء والذّالِ والثّاء طَرَفُ اللِّسان وطَرَفُ الثَّنايا))[٤] موافقًا بذلك سيبويه والمبرد و ابن جني، أمّا الخليل فقد وصفها بأنها لثوية [٥]، وابن الحاجب لم يعين أصول الثنايا في شافيته لكنه ذكرها في شرح المفصل قال: ((وقولهم: الثنايا في هذا الموضع إنما يعنون الثّنايا العُليا وليس ثمّ الاثنيَّتان، وإنّما عبروا عنها بلفظ الجمع، لأن اللفظَ به أخفُ مع كونه معلوماً وإلا فالقياس أنْ يُقالَ وأطرافُ الثنيتينِ))[٦]

فالملاحظ أن علماء اللغة لم يحددوا الثنايا بالعليا وإنّ ابن الحاجب يكاد يكون منفردًا في تحديد هذه الأصوات بالثنايا العليا من علماء اللغة، وتخصيص الثنايا العليا في هذا الموضع شائع عند علماء التجويد[٧]، أما اليزدي فقد خالف في ترتيب هذه الأصوات ابن الحاجب فقدّم الذال على الظاء قال: ((القياس تقديم الذال على الظاء؛ لأنه هو الذال مع الإطباق، كما أن سيبويه قدم الزاي على السين والصاد من الكتاب))[٨] واليزدي هنا إنّما يأخذ بمبدأ التقابل بين الأصوات خاصة وهو ينقل قول سيبويه في هذا القسم: ((لولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سيناً، والظاء ذالاً ولخرجت الضاد من الكلام))[٩]، فالمبرد قد سبق اليزدي في ترتيب مخارج هذه المجموعة فقد جعلها (ظ – ث

(١) ينظر: الأصوات اللغوية ٧٤

(٢) ينظر: الأصوات اللغوية ٧٥

(٣) ينظر: الرعاية ٢١١

(٤) الشافية في التصريف ١٢١-١٢٢ .

(٥) ينظر: العين ٥٨/١

(٦) الإيضاح ٤٨١/٢

(٧) ينظر: الوضح في التجويد ٧٩ ، والتحديد في الإتقان والتجويد ١٠٣ ،

(٨) شرح الشافية لليزدي ٩٨٨/٢

(٩) الكتاب ٤٣٦/٤ ، وينظر:شرح الشافية لليزدي ٢/ ٩٨٨

– ذ)[١] بتقديم الثاء على الذال، وقد رتبها ابن الأنباري(ث– ذ – ظ)[٢] وهو يخالفهن جميعًا وبصورة معكوسة تمامًا وكذلك اليزدي رتبها (ذ – ظ – ث) بتقديم الذال على الظاء، وقد ختم اليزدي في أصوات مخارج اللسان بقوله: ((فهذه الحروف لسانية، وهي ثمانية عشر حرفاً، وللسان مشاركة مع غيره فيها، كما دريت؛ لكنها قد تضاف إلى اللسان))[٣] دلالة على نهاية أصوات اللسان المذكورة آنفًا.

أمّا المحدثون فيصفون أصوات (الظاء والذال والثاء) بأنها أسنانية وهو مبني على اتصال طرف اللسان بالأسنان العليا[٤] ، أو من بين الأسنان[٥] ، فصوت الذال يتكون بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا وهو صوت مجهور نظيره المهموس هو الثاء[٦] ، ويختلف عن صوت الظاء في تفخيم الظاء وترقيق الذال، والتفخيم هو ((ظاهرة صوتية مايلابسه من إطباق(رفع مؤخر اللسان إلى الطبق) وتحليق(تقريب مؤخر اللسان من الجدار الخلفي للحلق)))[٧] ، وهما–أي الإطباق والتحليق– حركتان عضويتان لاوجود لهما في الترقيق بل هما يحدثان في التفخيم؛ فليس إذًا في نطق الذال إطباق ولاتحليق ومن ثم ليس في نطقها تفخيم[٨]

أمّا صوت الثاء ((فيتم نطقه كما في نطق الذال بوضع طرف اللسان بحيث يلاصق أطراف الأسنان العليا، وبإقفال المجرى الأنفي برفع الطبق بحيث يلتصق بالجدار الخلفي للحلق، وجعل الأوتار الصوتية مفتوحة، حتى لا يكون جهر))[٩]

أما صوت الظاء ((فهو مجهور مفخم والذال مجهور مرقق فهو مثله ولكنه يختلف في الوضع الذي يأخذه اللسان فعند النطق بالظاء ينطبق اللسان على الحنك الأعلى آخذًا شكلًا مقعرًا، ويتقعر وسطه، كما ويرجع اللسان إلى الوراء قليلًا))[١٠] ، أي يرتفع طرف اللسان نحو الحنك الأعلى ليلتصق

(١) ينظر: المقتضب ٣٢٩/١

(٢) ينظر: أسرار العربية ٤٢٢

(٣) شرح الشافية لليزدي ٢/ ٩٨٨

(٤) ينظر: مناهج البحث في اللغة ٨٤ – ٩٨ – ٩٩

(٥) ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ١٨٢، ودروس في علم أصوات العربية ٣٠، وفي البحث الصوتي عند العرب:٢٠.

(٦) الأصوات اللغوية ٤٨

(٧) مناهج البحث في اللغة ٩٩

(٨) ينظر: مناهج البحث في اللغة ٩٩

(٩) مناهج البحث في اللغة ٩٩

(١٠) الأصوات اللغوية ٤٨

بأطراف الثنايا العليا، كما ويرتفع مؤخر اللسان في اتجاه الطبق، وتقريبه من الجدار الخلفي للحلق حتى يلتصق به ليسد المجرى الأنفي فتضيق الأوتار الصوتية ينتج عنها الجهر[١]

ج- مخرج الشَّفتين [٢]:

وهو المخرج الأخير عند ابن الحاجب وكذلك عند كثير من القدماء، وهو يختلف من حيث عدد الأصوات ومخرجها في داخل المخرج نفسه، فالخليل جعله لمخرج (الفاء والباء والميم)وسمّاها مرة شفوية ومرة أخرى شَفَهيّة، لأن مبدأها من الشفَة[٣] ، وجعل الخليل الواو جوفية مع الألف والهمزة، ولم يذكر دور للثنايا العليا في مخرج الفاء، ويبدو أنَّ الخليل قد تحسس الجزء الأهم في نطقها الذي هو موضع الارتكاز، أمّا سيبويه فإنهُ قسَّم مخرج الشفتين إلى قسمين: الأوَّل: جعله لمخرج الفاء وهو من باطن الشّفةِ السُّفلَى وأطراف الثنايا العُلى، وعَدَّ المحدثون هذا القسم خارج مخرج الشفة، بل وإقراراهم بإخراج سيبويه من الحروف الشفوية الخالصة[٤] ، والثاني: جعله لمخرج الباء والميم والواو، وهو ممّا بين الشَّفتين بأطباقهما مع الباء والميم، واستدارتهما على شكل دائرة مع الواو[٥]

وتعدُّ الشفتان من أعضاء النطق المتحركة، يساعد انطباقهما وانفراجهما في نطق كثير من الأصوات، لذلك كانت أهميتهما كبيرة[٦]، وتابع ابن الحاجب سيبويه في مخرج الفاء فهي عنده مشتركة بين الشفة والثنايا العليا، أمّا الباء والواو والميم فما بين الشفتين كما هي عند سيبويه [٧]

واليزدي يرى أنَّ الفاء تشارك فيها الشفة أطراف الثنايا، أمّا الباء والميم والواو فهي خالصة للشفة ولا يتشارك فيها غيرها [٨] قال اليزدي: ((والميم أدخل من الباء؛ تجده بالذوق، والواو ما بين الشفتين ولكن يحتاج إلى انفراج ما، وإلا لم يتأتّ. والباء والميم بالضم المطلق بين الشفتين، وإلا لم يتأتيّا))[٩] فأما قوله إن الميم أدخل من الباء؛ ففي باطن الشفة فهي أعمق منها في داخل الشفة، وهذا يختلف مع

(١) ينظر: مناهج البحث في اللغة ٩٨

(٢) وتسمى أيضًا (شفهية)؛ لأن الشفة أصلها شَفَهَةٌ؛ لأن تصغيرها: شُفَيهةٌ، وشَفَويةً، وهي المشهورة لمجيء شَفَوات في جمع شفةٍ ، ينظر: شرح الشافية لليزدي ٢/ ٩٨٨

(٣) ينظر: العين ٥٨

(٤) ينظر: المصطلح الصوتي ٨٥

(٥) ينظر: الكتاب ٤/٤٣٣

(٦) البحث الصوتي عند العرب ١٨

(٧) ينظر: الشافية في التصريف ١٢١-١٢٢

(٨) ينظر: شرح الشافية لليزدي ٢/٩٨٨

(٩) شرح الشافية لليزدي ٢/٩٨٨

الدرس الصوتي الحديث الذي يرى أنّ الباء يخرج من بطن الشفة فهو أعمق من الميم يقول الدكتور محمد حسن جبل: ((وانطباق الشفتين مع الميم يتم في نقطة اقرب إلى ظاهر الشفتين، أي خارجها، من نقطة التقائهما مع الباء، وبضغط وإحكام اخف مما مع الباء))[١]

أمّا قول اليزدي حول صوتي (الباء والميم) بالضم المطلق بين الشفتين وإلا لم يتأتيّا أي أن هذين الصوتين يسببان إطباق الشفتين، على العكس من الواو فإنها تنفرج فيها الشفتان وإلا لم يُنطق بهذه الأصوات بالصورة الصحيحة إذا لم يحصل الانفراج في الواو والإطباق في الباء والميم .

والمحدثون يصفون الفاء بأنه شفوي أسناني[٢] ؛ لأن مخرجه بين الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، أمّا الحروف الشفوية عند المحدثين فتكاد تقتصر عندهم على صوتي الباء والميم فقط[٣] دون صوت الواو؛ لأن مخرجها عندهم من أقصى اللسان مع أقصى الحنك الأعلى[٤] ، مع استدارة الشفتين[٥] ، لذلك اعتبروه شفوي – حنكي – قصي[٦] ، ويرى الدارسون أن وضوح استدارة الشفتين مع الواو، وعدم وضوح اقتراب اللسان من الحنك معها بسبب استدارة الشفتان، هو الذي جعل القدماء ينسبون مخرج الواو إلى الشفتين فقط[٧] ، أو لأن وصف الواو بالشفوية متفق مع منهجم العام في الكلام على مخارج الحروف، وهو ما يسمى بالموضع الأظهر كما هو الحال في مخرج الطاء الذي هو عندهم نطعي، أو من أصوات النطع، ولم يذكروا أنها طبقية؛ لأن النطق بها يكون بارتفاع وسط اللسان نحو طبق الفم ، واكتفوا بقولهم إنها طبقية في الصفات، إلا أنها في المخارج نطعية، وهي في الأصل طبقية نطعية – حسب الموضع الأظهر[٨] ، وكذلك الحال في الواو بوصفهم لها أنها شفوية، ولكن الدرس الصوتي الحديث يثبت الوصف كاملاً من أنها تنتج من رفع مؤخر اللسان في اتجاه منطقة الطبق اللين مع ترك فراغ يسمح بمرور الهواء من دون احتكاك مسموع يصاحب ذلك استدارة الشفتين وامتدادها للأمام، لذا فهي شفوية حنكية قصية [٩]

---

(١) المختصر في أصوات اللغة العربية ١٣٦

(٢) ينظر: الأصوات اللغوية ٤٧ ، ومناهج البحث في اللغة ٨٤ ،٩٧

(٣) ينظر: الأصوات اللغوية ٤٦ ، ومناهج البحث في اللغة ٨٤ ، ٩١ ، ١٠٥، ودراسة الصوت اللغوي ٣١٥

(٤) ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ١٨٠,١٨٢ ،

(٥) ينظر: الأصوات اللغوية ٤٤

(٦) ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ١٨٠ ، والمصطلح الصوتي ٨٤

(٧) ينظر: الأصوات اللغوية ٤٤، وأصوات العربية بين التحول والثبات٢٢، والدراسات اللهجية والصوتية ٣١٠ .

(٨) ينظر: سر صناعة الاعراب : ٦/١

(٩) ينظر: أصوات العربية بين التحول والثبات ٢٢

كما ويرى بعض الدارسين أن وصف الواو بالشفوي ليس خطأ لأن الشفتين لهما دخل كبير في نطقه، لكن الوصف الدقيق له أن يقال : إنه من أقصى الحنك؛ لأن اللسان يقترب من هذا الوضع عند نطقه بالواو[١] ، مما حدا بالدكتور حسام النعيمي إلى عد الأسباب السابقة عند القدماء هو(قصور الوصف) أي إفراده عند بعض المحدثين على أقصى الحنك مع إقراره أن للشفتين دورًا كبيرًا في إخراجهما، ثم إغفال ذكرها، وهو يشابه ما فعله القدماء من إغفال أقصى الحنك في مخرج الواو والاكتفاء بالشفتين فقط[٢] ، لكننا من خلال تتبعنا لما قاله الدكتور كمال بشر نجده في موضع آخر لم يقصر الوصف على أقصى الحنك بل ويشركه مع الشفتين لوصف مخرج الواو قال: ((أما عدُّ الواو شفوية فهذا قول يحتاج إلى تكملة؛ إذ البحوث الحديثة تثبت أنّ الواو .. تخرج من أقصى الحنك أي منطقة الكاف أو ما يقرب منها، مع اتخاذ الشفتين وضعاً معيناً. ولكن ذلك لا يكفي مسوغاً لعدها شفوية . وإن أردنا أن نجمع بين هاتين الجهتين يمكن القول بأن الواو حنكية – قصية (أي من أقصى الحنك) شفوية، وربما يكون وضعها مع الكاف وأخواتها أدق من وضعها مع الباء والميم)) [٣] ويجعل الدكتور أحمد مختار عمر الواو مع مخرج الكاف وأخواتها وهو الطبق اللين مع مؤخرة اللسان[٤]

د- مخرج الخيشوم [٥]

الخيشوم: ((هو خَرْقُ الأنف المنجذب إلى داخل الفم))[٦] أي ((هو الفتحة المتَّصلة من أعلى الأنف إلى الحلق، ويخرج منهُ صوت الغُنَّة)) [٧]

وجعل سيبويه[٨] هذا المخرج للنُّون الخفيفة وتابعه في ذلك المبرّد[٩] ، والسيرافي في شرح كتاب سيبويه يبين أن سيبويه أراد بها الساكنة التي مخرجها من الخيشوم؛ ويجب أن تكون الخفيّة لأن التفسير يدل عليه قال: ((وإنَّما تكون هذه النون من الخيشوم مع خمسةَ عشرَ حرفاً من حروف الفم، ... وهي

(١) ينظر: علم اللغة العام الأصوات ٨٩ ،وعلم الأصوات د.كمال بشر ١٨٣، وأصوات العربية بين التحول والثبات ٢٢-٢٣ ، والدراسات اللهجية والصوتية ٣١٠

(٢) ينظر: أصوات العربية بين التحول والثبات ٢٣ ، والدراسات اللهجية والصوتية ٣١٠

(٣) علم الأصوات د. كمال بشر ١٩٢

(٤) ينظر: دراسة الصوت اللغوي ٣١٨

(٥) الخيشوم لغةً: ((الخيشوم من الأَنف: ما فوق نُخرتِهِ منَ القصَبة وما تحتها من خشارِم رأْسه)) لسان العرب ١٧٨/١٢

(٦) التحديد ١١٥ .

(٧) الواضح في أحكام التجويد ٣٤

(٨) ينظر: الكتاب ٤٣٤/٤

(٩) ينظر: المقتضب ٣٣٠/١

متى كانت ساكنة وبعدها حرف من هذه الحروف مخرجها من الخيشوم لاعلاج على الفم في إخراجها وكذلك يتبينها السامع ولو نطق بها وبعدها حرف من هذه الحروف وسد أنفه لَبَانَ اختلافها))[١] ويذكر أيضاً أنّه لو تكلَّف متكلِّف إخراجَها من الفم مع هذه الخمسةَ عشرَ صوتًا لأمكن بعلاجٍ ومحنة، ولو جاءت النون الساكنة وبعدها حروف الحلق الستة كانت بينة غير خفية ومخرجها من الفم من موضع الراء واللام [٢]، أي أنه لا يقع لبس في خروجها من الخيشوم خاصة مع حروف الفم لقرب مدخل الخيشوم ومخرجه من حروف الفم دون حروف الحلق[٣]

وتابع ابن جِنّي سيبويه في مخرج النون الخفيفة من الخيشوم ووصفها بالساكنة[٤] ، وقال القرطبي: ((أمّا النون الخفيفة فإنها النون الساكنة التي مخرجُهَا مِنَ الخيشوم نحو النونُ في مِنْكَ وعَنْكَ ومِنْ زَيْدٍ، وهي صوت يجري في الخيشوم جريان حروف المدِّ واللين في مواضعها)) [٥] أمّا ابن الحاجب فمع أنَّه جعل مخارج الحروف ستة عشر مخرجاً متابعًا سيبويه في ذلك إلّا أنَّه عند توزيعه لمخارج الحروف لم يذكر النُّون الخفيفة وجعلها مع المستحسن من الحروف الفروع، أمّا اليزدي فإنه قد ذكر هذا المخرج قال: ((والمخرج السادس عشر: الخيشوم، وهو للنون الخفيّة))[٦] وقال أيضًا: ((وتسمى بالخفيفة أيضاً، لخفائها وخفتها نحو: عنكَ. وشرطها أن تكون ساكنة قبل حرف من حروف الفم حتى يتحقق إخفاؤها، وهي غنة في الخيشوم لا علاج للسان فيها، بخلاف الساكنة قبل حرف حلقي، أو عند§ المنقطع مثلاً، نحو: عَنْ إبلٍ، وأَعْلِنْ))[٧] ، وتسمى النون الخفيفة (الغنّة) وتكون لصوت (الميم) كما تكون لصوت (النون)، وجعل اليزدي الميم الساكنة قبل الباء خاصةً أيضًا لها غنة في الخيشوم، سواء أكانت أصلية كقوله تعالى: ﴿ **أَم بِهِ جِنَّةٌ** ﴾[٨] ، أم منقلبة عن النون كقول: عَمْبَرٌ في عَنْبَرٍ، لأن النون والميم قد تعتمد لهما في الفم والخياشيم، فتصير فيهما غنةٌ [٩] ، وعلى هذا يمكن القول إن اليزدي قد عَدَّ النون الخفية مخرجها الخيشوم وهو الغنّة والتي تشتمل على النون الساكنة قبل حروف الفم

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٨٧/٥

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٨٧/٥

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٣٠/٥

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب ٤٨/١

(٥) الموضح في التجويد ٨١

(٦) شرح الشافية لليزدي ٩٨٨/٢-٩٨٩

(٧) شرح الشافية لليزدي ٩٩٢/٢

(٨) سورة سبأ من الآية : ٨

(٩) ينظر: شرح الشافية لليزدي٩٩٢/٢

الخمسة عشر فضلًا عن أنّ الميم الساكنة قبل الباء.

قال ابن الجزري: ((الخيشوم: هو للغنة وهي تكون في النون والميم الساكنتين حالة الاخفاء أو ما في حكمه من الادغام بالغنة فان مخرج هذين الحرفين يتحول من مخرجه في هذه الحالة عن مخرجهما الأصلي على القول الصحيح كما يتحول مخرج حروف المد من مخرجهما إلى الجوف على الصواب))[١] ، ومنْ المُلاحَظ أنَّهُ لا يُراد بوصف الساكنة تلك التي تسكن بعد حركة أو التي يُمكن تحريكها فتلك سبق الكلام عليها بين اللام والراء، وإنَّما يُراد بها النون التي تُسمع خفيَّة من غير إدغام أو إظهار، وقد وَصَفَها ابن جني بالساكنة، لأنَّها حينئذ لا تكون متحرِّكة البتَّة[٢] ، ويرى المحدثون أن وجود نونين في العربية أحداهنَّ ساكنة مخرجها الأنف والثانية متحركة مخرجها الفم هو من وهم النحاة القدماء؛ ظنًا منهم أن الهواء المنطلق مع المتحركة هو الهواء المحدث للنون على أن الهواء المنطلق مع المتحركة هو الهواء المحدث للنون، أي: بمعنى أن الهواء المنطلق من الفم هو المحدث للحركة في الطليق التالي للنون، والهواء المحدث للنون انطلاقه من الأنف قبل انطلاق هواء الطليق التالي للنون من الفم ببرهة قصيرة؛ إذ لاوجود لغير نون واحدة أصلية [٣]

والخيشوم عند المحدثين: فهو (الفراغ الأنفي)[٤] أو(التجويف الأنفي)، وهو ((فراغ معقد التركيب يخرج منه الهواء عندما تغلق اللهاة ممر الهواء في الفم عند النطق بالأصوات الأنفية مثل (الميم) و (النون))) [٥] فعند النطق بالنون والميم يهبط أقصى الحنك تاركًا كل الهواء يمر من الفراغ الأنفي وحده مما جعل القدماء يسمون كلاً من النون والميم أصواتاً خيشومية [٦]، وقد وصف بعض المحدثين النون والميم (بالأنفية)[٧] بينما وصفها البعض الآخر (الغنّاء) و (أغن) [٨]

ويرى الدارسون المحدثون أن مخرج الخيشوم لا ضرورة له، لأن النون تُعدُ فرعًا من النون الأصلية [٩] وكل ما يحصل هو أن النون وكذلك الميم في حالة الإخفاء ((وهي إذهاب ذات النون

---

(١) النشر ٢٠١

(٢) ينظر: الدراسات اللهجية و والصوتية ٣١١

(٣)

(٤) ينظر: الأصوات اللغوية ٢١ ، والمحيط في أصوات العربية ١٣/١

(٥) محاضرات في اللغة عبد الرحمن أيوب ٩٢ ، وينظر: في البحث الصوتي عند العرب ١٨

(٦) ينظر: الأصوات اللغوية ٧١

(٧) ينظر: علم الأصوات د.كمال بشر ١٦٧، وأسس علم اللغة ماريو باي ٨٦ ،والدراسات الصوتية عند علماء التجويد ٢٦٧

(٨) ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ١٨٤

(٩) ينظر: علم الأصوات د.كمال بشر١٨٨، وفقه اللغة لمحمد المبارك٣٣- ٣٤، ، والمدخل إلى علم أصوات العربية :٩٤.

والتنوين من اللفظ وإبقاء صفتهما التي هي الغُنَّة، فهي حالة بين الإظهار والإدغام))[١] مع غنة تتعرض إلى نوع من التأثر بمجاورة الأصوات التي تليهما، ونتيجة لذلك التأثر فإن اللسان يميل أو يتهيأ للنطق بمخرج الصوت الذي بعد النون، بعدما كان مع النون والميم الأصليتين معتمدًا على الثنايا العليا أو أصولهما [٢] وللحفاظ على صوتي النون والميم، وعدم فنائهما فناءً تامًا في الأصوات المجاورة لهما لذا يلجأ القراء إلى إخراج الهواء مع النون والميم من الخيشوم؛ بل والمبالغة في الجهر بغنة النون مع أصوات الفم خشية أنْ تفنى النون فيها، فالغنة إذًا حالت بين النون وفنائها في غيرها من الأصوات فهذه الأسباب هي التي دفعت القدماء – ومنهم اليزدي – إلى ذكر مخرج الخيشوم[٣]

ثانيًا: الأصوات الفروع:

عرف علماء اللغة القدماء الأصوات الفروع وذكروها إلى جانب الأصوات الأصول وعدّوها ستة (أصوات مستحسنة) وقالوا فيها: ((يؤخذ بها وتُستحسَن في قراءة القرآن والأشعار))[٤]، وأُخرى عدّوها ((غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته، ولا تُستحسَن في قراءة القرآن ولا في الشعر))[٥] وتمام جيدها ورديئها أثنان وأربعون صوتًا، وسميت بالفروع لأن ((مخرجه مخرج أصله إلا أنه أُزيل عن معتمده فتغير جرسه وسمي هذا أصلًا لإخلاصه على ما يوجبه مخرجه وهذا متفرعاً لإزالته عن معتمده))[٦] ، فالأصوات الأصول يؤتى بها خالصة على الوجه الذي أقتضاه مخرجها أي بمعنى أنه لم يَشُبْها صوت مخرج غير مخرجها الأصلي، بخلاف الأصوات الفروع التي تقتضي خروج الصوت عن موجب مخرجه فتُزال عن المكان الذي يعتمدن عليه في حالة التلفظ بهن[٧] ، وهو ما ذهب إليه الدكتور غانم قدوري الحمد في تعريف الصوت الفرعي قائلًا: ((هو الصوت الأصلي الذي تتغير صفة من صفاته الصوتية، أو ينتقل مخرجه إلى مخرج صوت مجاور له)) [٨]، فالأصوات الفرعية هي أصوات لهجية نطقت بها بعض الألسنة التابعة لقبائل العرب، ولم تخرج عن كونها أصواتًا تنوعت بتنوع آليات

---

(١) جهد المقل ٧٤

(٢) ينظر: الأصوات اللغوية ٦٨-٧٢، ودروس في علم أصوات العربية ٦٠،٦١، والدراسات اللهجية والصوتية ٣١١ ، والمصطلح الصوتي في الدراسات العربية ٨٥ .

(٣) ينظر: الأصوات اللغوية:٦٩،٧١ ، والدراسات اللهجية والصوتية ٣١١

(٤) الكتاب ٤/٤٣٢

(٥) الكتاب ٤/٤٣٢

(٦) مجموعة الشافية في علم الصرف ٢/٤٥٢

(٧) ينظر: السابق نفسه

(٨) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ١٤٩

نطقها عن طريق سعة الجهاز النطقي وقدرته على توليد أصوات إضافية عبر المخارج الرئيسة[١]

وسبب وجود الأصوات الفرعية في كل لسان يعود ((لسببين هما:

الأول: اختلاف اللهجات بين الجماعات التي تتكلم لساناً مشتركاً .

الثاني: تأثيرات صوتية تحدث من تفاعل أصوات الكلمة تفاعلاً يؤدي إلى أن تفقد بعض أصواتها صفة أو أكثر من صفاتها))[٢]

وقد أدرك علماء التجويد أن الأصوات الفرعية لا تتم إلا بالمشافهة، لأنها لا صورة لها في الكتابة فقال أبو العلاء الهمذاني العطار(٥٦٩هـ): ((لا يوقف على حقيقة هذه الحروف المتفرعة إلا بالشفاه))[٣] ، فعلماء اللغة قد أهملوا وضع رموز للأصوات الفروع ، ولم يخصصوا كل صوت برمز كتابي خاص به، ومرد ذلك الإهمال هو بسبب التداول اللهجي(المشافهة) بها وانبثاقها من الأصوات الأصول؛ لأنها تحدث من إشراب بعض الأصول صوتًا من غيره فهي بذلك مولودٌ هجينٌ لنطق الأصوات الأصول .

فبعد أنْ عدَّ سيبويه أصوات العربية الأصول أضاف لها أربعة عشر أخرى سمّاها الفروع ووزعها على قسمين هي: الأصوات المستحسنة الفصيحة، وعددها ستة وهي :((النُّون الخفيفة ، والهمزة التي بيْنَ بيْنَ والألف التي تُمال إمالةً شديدة، والشِّين التي كالجِيم، والصَّاد التي تكون كالزَّاي، وألف التفخيم، يُعنى بلغة أهل الحجاز في قولهم: الصَّلاة والزَّكاة والحياة))[٤]، والمستقبحة غير الفصيحة وعددها ثمانية وهي ((الكاف التي بين الجِّيم والكاف، والجِّيم التي كالكاف، والجِّيم التي كالشِّين، والضَّاد الضعيفة، والصَّاد التي كالسِّين، والطَّاء التي كالتَّاء، والظَّاء التي كالثَّاء، والباء التي كالفاء))[٥] فيصبح مجموع الأصوات عند سيبويه اثنين وأربعين قال: ((وهذه الحروف التي تممّتها اثنين واربعين، جيَّدُها ورديئُها أصلُها التسعة والعشرون، لا تُتبيَّن الا بالمشافهة))[٦]، أما عند الزمخشري وابن الحاجب فهي فصيحة ومستهجنة وقد تابعهما اليزدي في ذلك[٧]

---

(١) المدارس الصوتية عند العرب النشأة والتطور أطروحة دكتوراه علاء جبر ١١٥

(٢) المحيط في أصوات العربية ٤٠ .

(٣) التمهيد في معرفة التجويد ٢٧٧

(٤) الكتاب ٤/٤٣٢ .

(٥) الكتاب ٤/٤٣٢ .

(٦) الكتاب ٤/٤٣٢ .

(٧) ينظر: المفصل ٣٩٧ ، والشافية في التصريف ١٢٢، وشرح الشافية لليزدي ٢/ ٩٩٢ و٩٩٤

١- المُتفرِّعُ الفصيحُ :

عدّها اليزدي ثمانية قال: ((سوى الثمانية لم يجيء في فصيح الكلام))[١] وترتيبها عند اليزدي كما يأتي : ((فثلاثةٌ منها: همزة بَيْنَ بَيْنَ؛ أعني بينها وبين الألف، وبينها وبين الياء، وبينها وبين الواو))، و((الرابع: النونُ الخَفِيَّةُ، وتسمى الخفيفة أيضًا؛ لخفائها وخفتها نحو: عَنْكَ))، و((الخامس: ألف الإمالة))، و((السادس: لام التفخيم))، و((السابع: الصاد كالزاي)) ، و((الثامن: الشين كالجيم ... فهذه حروف متفرعة مستحسنة من جهة سهولتها في التلفظ وتحقُّقِ النطق بها على وجه متيسر))[٢]

لم يكن التعامل مع الأصوات المتفرعة من الأصوات الأصول بصورة واحدة، بل كان الاعتماد على ذلك التعامل من حيث القيمة النطقية في التداول اللساني العربي و ذائقة المستمعين العرب، فجاء تعامل الدارسين فضلًا عن الناطقين بها بحسب ما يلبي متطلبات المستمعين من سهولة تلفظها وكذلك نطقها على وجه متيسر، حتى وصفت(بالحسن) و(القبح) بل وحتى وصفها بالحُسن لم يكن بالدرجة نفسها التي وصفت بها الأصوات الأصول، ولذلك عُزلت عن الأصوات الأصول، فوصفها بالحُسن يُسبغ عليها الشرعية في التداول الفصيح، عند حاجة الناطق العربي إليها، فوصف الأصوات الفروع (بالمُستحسنة) والتي هي ليست حسنة بالمعنى الدقيق بل يُستحسنُ استعمالها في النطق، والسبب الرئيس في ذلك هو أنّ اللهجات العربية متفاوتة من منطقة إلى أُخرى ومن بلدٍ لآخر وطبيعة الإنسان العربي بل والإنسان بصورة عامة تميل إلى السهولة في النطق إضافة إلى الموروث من الآباء و الأجداد لا يمكن أن يغيره الإنسان ولاسيما إذا نطق بها اللسان وتعود على نطقه فكان لزامًا على الدارسين أن يوازنوا بين الموروث اللغوي للفرد العربي آخذين بالحسبان محيطه والبيئة مراعين السهولة في التلفظ وتحقيق النطق على وجه متيسر، وبين الحفاظ على اللغة العربية من اللحن والدخيل ومن ثَمَّ الحفاظ على النطق الصحيح للقرآن الكريم، فكان تعامل اللغوي العربي مع الأصوات الفروع على أساس أن هناك مجموعتين: **الأولى:** مستحسنة((يؤخذ بها في القرآن وفصيح الكلام والشعر))[٣] وعددها ستة أصوات عند سيبويه ومن تبعه[٤] ، وعدها أبو حيان والمرادي سبعة[٥] وجعلها غيرهم ثمانية ومنهم ابن

(١) شرح الشافية لليزدي ٢/ ٩٩٢

(٢) شرح الشافية لليزدي ٢/٩٩٢-٩٩٤

(٣) التمهيد في معرفة التجويد ٢٧٥ .

(٤) ينظر: المقتضب ٣/٣٣٠، وسر صناعة الإعراب ١/٥٦ ، والبديع في علم العربية٤/٦٠٦.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١/١٢ – ١٣ ، والمفيد في شرح عمدة المجيد ٦١ – ٦٢ ، والدرس الصوتي عند المرادي ، رسالة ماجستير شعلان جاسم مُحَمَّد ٦٩

الحاجب وتبعه الرضي واليزدي[١]، وزاد القرطبي الأصوات المستحسنة ستة أصوات على ما ذكره سيبويه [٢]، وعدَّها ابن الطحان أربعة أصوات[٣]

والثانية : مستقبحة ((لا يؤخذ بها في القرآن ولا فصيح الكلام، وإنما توجد في لغة ضعيفة))[٤] وسيأتي الحديث عنها في هذا المبحث إن شاء الله تعالى .

وبيان المجموعة الأولى عند اليزدي بشيء من التفصيل يكون على النحو الآتي :

أ- **همزةُ بَيْنَ بَيْنَ :**

عدها اليزدي ثلاثة وقد ذكر معنى بين بين بقوله: ((والمراد ههنا أن الهمزة تكون بين كونها همزةً حقيقيةً وبين كونها حرفَ لين))[٥] وهو بذلك يعدها من الأمور الإضافية فيقتضي التعدد، وعليها قد تكررت، ويذكر أن الغالب عليها هو النصب على الظرفية، إلا أنها هاهنا مبنية لتضمنها معنى الحرف، فهي واقعة بين الأمرين ليست مخصوصةً بأحدهما بين الهمزة نفسها وحرف اللين ولكنها أقرب من حرف اللين على ما أقتضاه المقتضي فهي كما يُقال: وقعَ زيد بَينَ بَينَ إذا ذُكر الصّلاح والطّلاح مثلًا[٦] قال سيبويه: ((أعلم أن كلّ همزة مفتوحة كانت قبلها فتحةٌ فإنك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة وتكون بزنتها محققّةً، غيرَ أنك تضعِّف الصوت ولا تُتِمّهُ وتُخفي؛ لأنك تقربها من هذه الألف))[٧] يقول اليزدي: ((أراد بقوله : ((تقربها ...)) إلى آخره صورة الألف، وهكذا الأمر في صورة الواو والياء، وقد قال فيهما أيضاً ما معناه ما ذكرناه))[٨] وقد عنى بذلك بينها وبين الألف وبينها وبين الياء، وبينها وبين الواو، وقد عدها سيبويه حرفًا واحدًا نظرًا إلى اشتراك الهمزة مع غيرها، وأنه أمر واحد، وذهب اليزدي إلى عدم ذكر الزمخشري للهمزة بين بين في أمرها الواحد بسبب إما اعتماده على ذكرها في تخفيف الهمزة، أو بسبب إسقاط النساخ[٩]

ويرى الدرس الصوتي الحديث أن النطق بالهمزة بَينَ بينَ هي أن تلفظ حركة الهمزة فقط من غير

---

(١) ينظر: الشافية في التصريف ١٢٢ ، وشرح الشافية للرضي ٢٥٥/٣ ، وشرح الشافية لليزدي ٩٩٢/٢

(٢) ينظر: الموضح في التجويد ٨٧ ، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد ١٤٨

(٣) ينظر: مرشد القارئ ٣٤ – ٣٥

(٤) التمهيد في معرفة التجويد ٢٧٦

(٥) شرح الشافية لليزدي ٧٤٩/٢

(٦) ينظر: شرح الشافية لليزدي ٧٤٩/٢

(٧) الكتاب ٣/ ٥٤١ – ٥٤٢

(٨) شرح الشافية لليزدي ٢/ ٧٥٠

(٩) ينظر: شرح الشافية لليزدي ٩٩٢/٢

أن تلفظ الهمزة نفسها ، وكما يأتي[١] :

١- نطق الهمزة بين الهمزة والألف ان كانت مفتوحة : أَ أَ ن ⟵ أَ ـَن

٢- نطق الهمزة بين الهمزة وبين الياء ان كانت مكسورة : أَ إِ ن ⟵ أَ ـِن

٣- نطق الهمزة بين الهمزة وبين الواو إمن كانت مضمومة : أَ أُ ن ⟵ أَ ـُن

ويذهب الدكتور رمضان عبد التواب أن الهمزة في اللهجات العربية القديمة لم تكن متساوية في نطقها؛ إذ كانت (تميم وما جاورها) وهي البيئة البدوية، أما البيئة الحجازية (قريش وما جاورها) فقد كانت تسهل الهمزة، أي تترك نطقها فيما عدا أول الكلمة[٢] ، وكانوا يسمون الهمز (النبر)[٣]

ب- **النونُ الخفِيَّةُ** : ذُكرت في مخارج الأصوات الأصلية في مخرج الخيشوم.

ج- **ألف الإمالة** : وسيأتي الحديث عنها في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى .

د- **لام التفخيم** :

قال اليزدي: ((لام التفخيم، مثل ﴿ إِنَّ اللَّهَ ﴾ ﴿ إِنَّ الصَّلاةَ﴾ [٤] ، وتفخم لامُ الله إن لم يكن ما قبلها مكسوراً، بخلاف الصلاة فإنها تفخم مطلقاً، ولم أجد ذكره في الكتاب ولم يذكره الزمخشري أيضاً))[٥] و(لام التفخيم) والتي قد ذُكرت في الكتاب، والمفصل، والتسهيل بـ(ألف التفخيم)[٦] ، نحو: الصلاة والزكاة وفخمت فيها؛ لأن أصلها واو، وتقابل هذه الألف الممالة وقد ذُكرت عند ابن جني في حديثه عن ألف الإمالة والتي يقول عنها القرطبي: ((ألف التفخيم فهو ضد ألف الإمالة؛ لأنَّ الإمالة يؤخذ بالألف فيها نحو الياء، والتفخيم يؤخذ فيه نحو الواو وذلك بأنَّ تنحى بالفتحة التي قبلها نحو الضمة فتخرج هي بين الواو وبين الألف وزعموا أنَّ كتبهم في المصحف الصلاة والزكاة ونحو ذلك بالواو على هذه اللغة))[٧] ، ولام التفخيم هذه قد ذكرها السيرافي فقال: ((ويدخل في هذا اللام المقحمة التي في اسم الله عز وجل في لغة أهل الحجاز، ومن يليهم من العرب ومن يليهم من ناحية أهل العراق

---

(١) ينظر: المحيط في أصوات العربية ٤٢

(٢) ينظر: المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ٢٢٣

(٣)قال ابن منظور: ((نبر: النَّبْرُ بالكلامِ: الهَمْز. والنبر همز الحرف، ولم تكن قريش تهمز في كلامها. ولما حج المهدي قدم الكسائي يصلي بالمدينة، فهمز، فأنكر أهل المدينة عليه، وقالوا: تنبر في مسجد رسول الله ﷺ بالقرآن))لسان العرب ١٨٩/٥ ، و ينظر:غريب الحديث لابن قتيبة ٦٣٣/٢ ، والمدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ٢٢٣

(٤)وردت في كثير من الآيات والسور من ذلك على سبيل المثال: { النساء :١٠٣، والعنكبوت ٤٥ } .

(٥) شرح الشافية اليزدي ٩٩٣/٢

(٦) ينظر: الكتاب ٤٣٢/٤ ، والمفصل ٣٩٤ ، والتسهيل ٣١٩

(٧) الموضح في التجويد٨٣

إلى الكوفة وبغداد))[١] ، أما ابن الحاجب فقد عدها هو ومن تبعه اللام التي تلي الصاد أو الضاد أو الطاء إذا كانت هذه الحروف مفتوحة أو ساكنة، كالصَّلوة ويَصلَوْن؛ فإن بعضهم يفخمها، وكذلك لام (الله) إذا كان قبلها ضمة أو فتحة[٢]

أما الدرس الصوتي الحديث فيطلق على ألف التفخيم تسمية أخرى يعدُّها أليق وأدق وهي الألف الممالة نحو الضم بسبب أن ألف التفخيم تصدق على الألف التي تلي أصوات الاستعلاء مثل: صا ضا، طا، ظا، فألف التفخيم عند المحدثين والتي تسمى عندهم (الفتحة المفخمة) هي نفسها لام التفخيم عند اليزدي والتي تلي أصوات الاستعلاء، والألف الممالة نحو الضم هي ألف التفخيم عند سيبويه والتي من وجهة نظر الدرس الصوتي الحديث هي صوت طليق يحدث من ارتفاع مؤخر اللسان نحو مؤخر الحنك ارتفاعاً يزيد على ارتفاعه مع الفتحة المفخمة التي تلي أصوات الاستعلاء ويقل ارتفاعه مع الضمة ، ويكون وضع الشفتين مع ألف التفخيم وضع انضمام لا يبلغ الاستدارة التامة كما هو الشأن مع الضمة[٣]

هـ- الصاد التي تشبه الزاي :

ذكرها اليزدي في نحو يصدق من خلال قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ أَصْدَقُ**﴾ [٤]، و﴿**يُصْدِرَ الرِّعَاءُ**[٥]﴾ بإشمام الصادِ الزايَ إذا سكنت وبعدها دال[٦]، وهذه القراءة تنطبق على اثني عشر حرفًا في القرآن وهي غير ما ذُكر[٧] ﴿**يَصْدِفُونَ**﴾ في ثلاثة مواضع[٨]، و﴿**تَصْدِيقَ**﴾[٩] و﴿**فَاصْدَعْ**﴾[١٠]، و﴿**قَصْدُ**﴾[١١] و﴿**تَصْدِيَةً**﴾[١٢]

أما المحدثون فلم يختلفوا كثيرًا عن وصفهم لتلك الصاد إلا أن أغلبهم يتحدثون عن التي تنطق

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٥/ ٣٩٠

(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي ٣ /٢٥٥

(٣) ينظر: المحيط في أصوات العربية ٤٣

(٤) سورة النساء (من الآية ٨٧)

(٥) سورة القصص (من الآية ٢٣) ، سورة الزلزلة (من الآية ٦)

(٦) وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف ووافقهم رويس عن يعقوب في جميع ذلك، ينظر: السبعة في القراءات ١٠٦، والإقناع٢/٦٣١، والنشر٢/٢٥٠-٢٥١

(٧) ينظر: شرح الشافية لليزدي ٢/٩٩٣ هامش الصفحة

(٨) سورة الانعام (من الآية ٤٦ ، و١٥٧)

(٩) سورة يونس من الآية (٣٧) ، وسورة يوسف من الآية (١١١)

(١٠) سورة الحجر من الآية (٩٤)

(١١) سورة النحل من الآية(٩)

(١٢) سورة الأنفال من الآية(٣٥)

في مصر سواء كانت العامية أم لهجة أهل القاهرة، فهي عندهم صاد يُصيبها نوع من الجهر إذا وقعت ساكنة قبل مجهور فتنقلب الى زاي مطبقة، أي (ظ) كما في النطق العامي وذلك نحو: مصدر[١] وذهب آخر إلى أنّ القاهريين: ((ينطقون هذه الصاد المجهورة في كلمة مصدر كما كان العرب ينطقونها قديمًا ولكنّ العرب كانوا ينطقونها من أجل الصاد في مثل: الصقر))[٢]

و- الشين التي تشبه الجيم :

اكتفى اليزدي بقول: ((ولم توجد في القرآن في المشهور، بخلاف المذكورات))[٣] ، أي بخلاف السبعة التي تم الحديث عنها من المتفرعة فإنها كلها وجدت في القرآن وغيره من فصيح الكلام، وبسبب عدم تفصيل اليزدي لهذا الصوت فليس بالإمكان معرفة التغيرات الصوتية التي تطرأ عليه، غير أنّ القرطبي قد ذكره في كتابه الموضح في التجويد [٤]

والدرس الحديث يرى أن الشين التي كالجيم يصيبها نوع من الجهر فتنقلب إلى ما يرمز له في الألسن الأجنبية صوت (j)، أي تنقلب الى جيم معطشة ويحدث ذلك كما تقرر القوانين الصوتية، إذا وقعت الشين ساكنة بين صوتين مجهورين مثل: يشْبع التي تنطق: يجبع بجيم معطشة[٥] ، أو ((التي تشبه صوت الجيم في اللهجة السُّورية واللبنانية فكان الناطقون بهذه الشين من العرب يجعلون كلمة أشْدق كأنّها أجدق ومثل هذا ما نسمعه في لهجة القاهريين في كلمات مثل الأشغال والأشجار))[٦]

٢- المتفرع المستهجن :

أ- الصاد التي هي تشبه السين :

قال فيها اليزدي: ((كقولهم: صَبَغَ: سَبَغَ، بتقريب الصاد من السين والتحقيق أنه يكون صفير السين بلا إطباق، أو إطباق ضعيف في غاية الضعف، هكذا سمعنا عامة أهل العراق يتكلمون به بخلاف خواصهم، وذلك لاختلاط العرب والعجم. والإطباق ليس من شأن العجم فأورثت مجاورتهم ذلك))[٧]، والذي يبدو أن الصاد قد عدّوها حرفًا مستقبحًا؛ لأنهم أزالوا عن الصاد الإطباق والاستعلاء

(١) ينظر: المحيط في أصوات العربية ٤٣ – ٤٤

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ٥٤

(٣) شرح الشافية لليزدي ٩٩٤/٢

(٤) ينظر: الموضح في التجويد ٨٣ .

(٥) ينظر: المحيط في أصوات العربية ٤٣

(٦) اللغة العربية معناها ٥٣ – ٥٤

(٧) شرح الشافية لليزدي ٩٩٤/٢

فغدت كالسين في نطقها .

والدرس الصوتي الحديث يذهب إلى أن الصاد التي كالسين هي صاد ضعف إطباقها فصارت كالسين؛ إذ لا فرق بينها وبين السين إلا في صفتي الاطباق والانفتاح، فهما يشتركان في المخرج وفي الصفات فالصاد مفخمة والسين مرققة، فإذا اشبهت إحداهما الأخرى فلابد أن تتشاركا في الصفة الوحيدة فإذا أشبهت الصاد السين فمعنى ذلك أن تترك الصاد تفخيمها إلى ترقيق السين، وقد مثل لها ابن عصفور بكلمة (صابر) التي تصبح (سابر)، والنساء اللواتي يتلقين العلم في المدارس الأجنبية تسمعهم ينطقون كلمة (صالح) فتظنهم يقولون: (سالح) تظرفًا[١]

ب- الطاء التي هي كالتاء:

أوجز اليزدي القول فيها فقال: ((الكلام فيها كالكلام في الصاد فيقولون: في سلطان: سلتان بلا إطباق))[٢] ، والدرس الصوتي الحديث لم يضف جديدًا على هذا الصوت، بل يذهب الى ما ذهب إليه القدماء من أنّ الطاء ضعف إطباقها فصارت كالتاء، فلا فرق بين هذين الصوتين إلا في صفتي الإطباق والانفتاح ، فالمتظرفات من المجتمع المصري يقلن (تبيب) بدلاً من (طبيب)، فالتفخيم والترقيق هو ما يميز بين الصوتين فإذا أشبهت الطاء التاء فقدت تفخيمها، وقد مثل ابن عصفور لهذا الصوت بكلمة (طال) التي تصبح (تال)[٣]

ت- الظاء والتي هي كالثاء :

ذكر اليزدي أن سيبويه قد ذكرها بقوله: ((وذكر سيبويه الظاء التي كالثاء كما تقول مثلاً في ظُفْرٍ: ثُفْرٌ، وفي أظفارٍ؛ أثفارٌ. وهذا إذا تأملت كثيراً يقع))[٤]

والدرس الحديث يرى هذا الصوت كما في الصوتين السابقين فالفرق بين الظاء والثاء يختلفان من جهتين **أولاهما:** الجهر والهمس. و**الثانية:** التفخيم والترقيق فإذا أشبهت الظاء الثاء فسيكون معنى ذلك أنها فقدت أما الجهر وأما التفخيم أو كلاهما، ففقدت الظاء جهرها فانقلبت ثاء مطبقة، وقد مثل لها ابن عصفور بكلمة (ظالم) تصير(ثالم) فالظاء في المثال المذكور فقدت جهرها وهمست كهمس الثاء، أما التفخيم فغير معلوم أن الظاء قد فقدته أو احتفظت به، لأن الكتابة العربية لا تصطنع رموزًا للدلالة على

(١) ينظر: المحيط في أصوات العربية ٤٥ ، واللغة العربية معناها ومبناها ٥٥ – ٥٦

(٢) ينظر: شرح اليزدي ٩٩٤/٢

(٣) ينظر: المحيط في أصوات العربية٤٥ ، واللغة العربية معناها ٥٦

(٤) شرح اليزدي ٩٩٨/٢، و ينظر: الكتاب ٤٣٢/٤

التفخيم والترقيق، ومن ثم لا نستطيع الجزم بأن (ثالم) مفخمة (الظاء) أو مرققتها، لكن ممكن القول إن الثاء تفخم تفخيمًا كبيرًا حتى تصل إلى تفخيم ال(ظاء)[١]

ث- **الضاد الضعيفة :**

قال اليزدي فيها: ((وهي أيضاً لعوز الإطباق. فالكلام دائر في هذه الثلاث على الإطباق . هكذا وجدنا تلفظهم بها)) [٢] ويقصد بالثلاثة (الصاد كالسين) و(الطاء كالتاء)، وقد قال فيها سيبويه: ((والضاد الضعيفة) تُتكلف من الجانب الأيمن، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر وهو أخفُّ، لأنها من حافة اللسان مطبقةٌ، لأنك جمعت في الضاد تكلُّف الإطباق مع إزالته عن موضعه . وإنما جاز هذا فيها لأنك تحوّلها من اليسار إلى الموضع الذي في اليمين وهي أخفُّ لأنها من حافة اللسان، وأنها تُخالط مُخرج غيرها بعد خروجها، فتستطيلُ حين تُخالط حروف اللسان، فسهُل تحويلها إلى الأيسر لأنها تصير في حافة اللسان في الأيسر إلى مثل ما كانت في الأيمن، ثمّ تنسلُّ من الأيسر حتى تتصل بحروف اللسان، كما كانت كذلك في الأيمن))[٣] ، ويوضح السيرافي ذلك بأن الجانب الأيمن قد اعتاد الضاد الصحيحة، وإخراج الضعيفة من موضع قد اعتاد خروج الصحيحة منه يكون أصعب من إخراجها من موضع لم يَعتَد خروجها منه لذلك فهي أخف من إخراجها من الجانب الأيسر[٤]، ويذكر ابن عصفور مثالاً للضاد الضعيفة وهو قولهم في (اثرُ دْ لَهُ): (اضرُ دْ لَهُ) وكأنهم يقربون الثاء من الضاد وكما يذكر في لغة قوم ليس في أصل حروفهم الضاد، فإذا نطقوا بها ضعف نطقهم بها [٥] ويرى محمد الأنطاكي أنّ إهمال القدماء لوصفها، ولا تتوفر لديهم القوانين الصوتية ما يفسر طبيعتها[٦] إلا أن الدكتور تمام حسان يقول: ((لسنا نجد تمثيلاً لها في كتاب سيبويه ولم نر فيه شرحاً لطابع ضعفها))[٧] لكنه يفترض وصفها من خلال الضاد الفصيحة التي كانت تنطق بواسطة احتكاك هواء الزفير المجهور بجانب اللسان والأضراس المقابلة لهذا الجانب ومن ثَمَّ يكون صوت الضاد من بين أصوات الرخاوة مثله مثل الثاء متلواً بحرف مفخم يحدث في نطق الثاء شيء من عدوى التفخيم والجهر

(١) ينظر: المحيط ٤٥ في أصوات العربية ، واللغة العربية معناها ٥٦

(٢) شرح اليزدي ٩٩٥/٢

(٣) الكتاب ٤٣٢/٤- ٤٣٣

(٤) ينظر: شرح السيرافي ٣٩٠/٥

(٥) ينظر: الممتع في التصريف ٦٦٧

(٦) ينظر: المحيط في أصوات العربية٤٤/١

(٧) اللغة العربية معناها ومبناها ٥٥

الضعيفة فتصير بذلك الثاء ضاداً ضعيفة [١]

ج- الفاء التي هي كالباء:

وقد ورد هذا الصوت في الكتاب **(الباء التي كالفاء)**[٢] ، ووافق جمهور النحاة سيبويه فيه ومثلوا له بقولهم في بُور جمع البائر: فور بإخراج حرف بين الباء والفاء، أما المصنف فقد ذكره في مصنفه (الفاء التي كالباء)[٣]، واليزدي يذهب إلى جعل الأول (الباء كالفاء) هو الأصح قال: ((ولما كان هذا الحرف خارجاً من بين الباء والفاء جعل بعضهم الأول أصلا والآخرَ مشبّهاً به ، وهو الأصحّ ، كما عرفت ، وعكسه بعضهم))[٤] ، فيكون اليزدي قد خالف ابن الحاجب ويذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه من جعل الباء كالفاء فتكون الباء أصلاً عنده وقد ذكر أن الفاء التي كالباء كثيرة في لغة الفرس وغيرهم فأحيانًا يغلبون الباء على الفاء وأحيانًا يكون العكس يغلبون الفاء على الباء وهي التي يرمز لها بالرمز (ڤ) بثلاث نقاط فوق الفاء،[٥] والتي يعدُّها الدكتور ابراهيم أنيس كتابةً حديثةً نسبياً، لأن الفرس كما هو معروف كانوا يرمزون لهذا الصوت بالواو العربية ونطقوها (V) [٦]

والدرس الحديث يرى أن الفاء الشبيه بالباء والتي تماثل صوت (V) في اللغات الأجنبية إنما هي موجودة في اللغة الفارسية والتي كتبها الفرس في لغتهم واختاروا لها رمز الواو في العربية وهناك شبه بينها وبين الباء أنهما من المجهورات يتذبذب معهما الوتران الصوتيان، أما الفرق بين صوت الفاء وصوت (V) هو في صفة الجهر والهمس فالفاء مهموسة ونظيرها المجهور هو الصوت (V) الفارسي أما الباء الفارسية والتي تشبه صوت (P) في اللغات الأجنبية فهي صوت مهموس نظيرها في العربية هو الباء صوت مجهور ، وقد رمز لها الفرس (پ) تحتها ثلاث نقط [٧]

ويذكر الدكتور تمام حسان أن هذه الباء عند ابن عصفور على ضربين: أحدهما لفظ الباء أغلب عليه من لفظ الفاء، والآخر بالعكس نحو بلح [٨]

---

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٥٥

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٤٣٢

(٣) ينظر: الشافية في التصريف ١٢٢

(٤) شرح اليزدي ٢/٩٩٥

(٥) ينظر: شرح اليزدي ٢/٩٩٥ في هامش الصفحة رقم (٥)

(٦) ينظر: الأصوات اللغوية ١٤٠

(٧) ينظر: الأصوات اللغوية ١٤٠- ١٤١

(٨) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٥٧

ح- **الكاف التي تشبه الجيم :**

اكتفى اليزدي بذكر ما يقوله القدماء في هذا الصوت وبالتحديد ما قاله ابن دريد في الجمهرة وما سمعه من عامة الناس بقوله: ((يقولون في جَمَلٍ: كَمَلٌ[١] ، وهو في لغة أهل اليمن. وهو صحيح سمعت بعض أهل اليمن يقول مكان جِئتُ :كِئتُ، ومكان يُعجِبُ : يُعكِبُ. إلى غير ذلك، مع أنه كان يحسن تلاوة القرآن ونقل الحديث، وما يتلفظ فيهما بشيء من ذلك، وسمعت بعض عوام بغدَاذ يتلفظون به أيضاً))[٢]

وذكر الدكتور تمام حسان أنَّ سيبويه أطلق على هذا الصوت لفظ ((الكاف التي بين الجيم والكاف))[٣]، لكنه لم يمثل له، كما أنه ذكر أن ابن عصفور قد مثل له في كتابه المقرب[٤] نحو: (كَمل) والذي يصير عند نطقه بهذه الكاف أو على طريقتها (جَمل) ويرى أن هذا التمثيل غير دقيق بسبب أن الجيم صوت مجهور وهذا الصوت لم يفقد همسه وإن عُطش كتعطيش الجيم فهو كما يصفه النحاة باصطلاح الكشكشة وأقرب ما يمثل نطقه هو نطق العراقيين لكلمة (كيف)[٥]

أما صوتي: (الجيم كالكاف، والجيم كالشين) فقال عنهما ابن الحاجب: ((امّا الجيم كالكاف والجيم كالشين فلا يتحقَّقُ))[٦] ، ويذهب اليزدي في قول المصنف أنه أراد بقول لا يتحقق أنّ ((الجيم كالكاف يكون عينَ الكاف كالجيم، والجيم كالشين، يكون عينَ الشينِ كالجيم؛ لما عرفت من أمر الباء كالفاء، أو الفاء كالباء، فلا شيء يخالف ماذكرنا))[٧] ، أي: أنّ الصوت يخرج من بين الجيم والكاف، أو من بين الجيم والشين، فقد جعل بعضهم الكاف والشين أولاً والجيم للصوتين ثانياً وهو الأصح عند اليزدي ولكن العكس لا يتحقق عند ابن الحاجب واليزدي؛ أي جعل الجيم أولا والكاف ثانيًا أو جعل الجيم أولاً والشين ثانيًا؛ ومن ثمَّ يكون الصوت نفسه عند قلبهما[٨] وذهب شارح إلى أن هذه الأصوات لا يصح الاستغناء بذكر بعضها دون بعضها الآخر[٩]

---

(١) ينظر: جمهرة اللغة ٤٢/١

(٢) شرح اليزدي ٩٩٦/٢

(٣) الكتاب ٤٣٢/٤

(٤) المقرب لابن عصفور /٣٢٦

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها ٥٥

(٦) الشافية في التصريف ١٢٢ ، وشرح الشافية لليزدي ٩٩١/٢ و ٩٩٦

(٧) شرح اليزدي٩٩٦/٢

(٨) ينظر: شرح اليزدي ٢/ ٩٩٥ ، و٩٩٦

(٩) ينظر: شرح الشافية لركن الدين الاستراباذي ٩٢٣/٢ ، وينظر:شرح اليزدي ٩٩٦/٢

وذكر اليزدي[١] أن شارحًا آخر قد ارتضى ذلك[٢] ، إلا أن اليزدي كان له رأي في ذلك فقد ذكر أن المصنف في شرح المفصل قال : ((الفرق على ما يزعم النحويون بين الجيم التي كالشين، وبين الشين التي كالجيم متعذرٌ حتى جُعلت الشين كالجيم فصيحةً، والجيم كالشين مستهجنةً، وذلك لا يدرك باللفظ، وإنما يُدرك بالتلفظ بحرف واحد بين الجيم والشين))[٣] ، فاليزدي يذهب إلى أن كلام المصنف يدل على كونه أمرًا واحدًا وحكمه بحسب التلفظ فقط، أما عند الشارحين فهما أمران، وحكمه لديهم بحسب الاعتبار فقط، فإن أُعتد بالتلفظ فلا شك أن الناشئ حرفٌ واحد، فالحق مع المصنف، وإن أُعتد بالاعتبار فالحق مع الشارحين[٤] ، وفي تتمة حديث اليزدي عن الأصوات المستقبحة ذكر أن هناك من يذكر[٥] أنّ ((القاف كالكاف، كما يقولون في قال كال. وهذه لغة عوام البادية، وبعضُ أهل الحضر عليها اليوم. هكذا وجدناهم))[٦] وذكر أيضًا (الشين التي كالزاي) في نحو: أَزَرتُ في أَشَرْتُ، وقال عنها : ((وهذه قليلة خبيثةٌ))[٧]

وعلى كل حال فاليزدي يذهب إلى أنّ الأصوات الفصيحة المستحسنة ثمانية، والمستقبحة المستهجنة خمسة في عده تلك الأصوات حسب شرحه للشافية وما ذهب إليه المصنف قال: ((فهذه خمسة أحرف مستقبحة عند الفصحاء))[٨] غير أننا نجد من خلال ذكره لأصوات مستقبحة أخرى وردت عن سيبويه أو عن غيره فهو يذهب إلى أن عددها – أي المستقبحة – عشرة أصوات بإضافة (الجيم كالكاف، والجيم كالشين) ولكن بحسب ما ذكره الشارحان واعتدادهما بهما بحسب الاعتبار لا بحسب اللفظ كما عند المصنف وكما ذكرنا، وبإضافة (الظاء كالثاء) كما ذكره سيبويه، وبإضافة (القاف كالكاف) بحسب ما نسبه اليزدي إلى ابن جني وإضافة (الشين التي كالزاي) لكنها قليلة، فيكون بذلك عددها عنده عشرة أصوات مستقبحة وإن لم يُصرح بذلك.

وبلحاظ ما ذكره اليزدي عن الأصوات المستقبحة أنه ذكر سبب عدم الأخذ بهذه الأصوات في

---

(١) شرح اليزدي٢/٩٩٦

(٢) الشارح هو الجاربردي قال : (يمكن أن يقال إذا كان شين في الأصل ثم يتلفظه به على وجه يقرب من الجيم فهو الشين كالجيم ، وإن كان جيم في الأصل ثم يتلفظ به على وجه يقرب من الشين فهو الجيم كالشين) ظ مجموعة الشافية في علم الصرف ٤٥٦/٢

(٣) الإيضاح ٤٨٣/٢ – ٤٨٤ ، وينظر: شرح اليزدي ٩٩٦/٢

(٤) ينظر: شرح اليزدي ٩٩٦/٢ – ٩٩٧

(٥) نسب اليزدي ذكر صوت (القاف التي كالكاف) إلى ابن جني ينظر: شرح اليزدي ٢/ هامش صفحة ٩٩٨ رقم (٦)

(٦) شرح اليزدي ٢/ ٩٩٨ ، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي٥/٣٩٠ ، وشرح الرضي ٢٥٧/٣ .

(٧) ينظر: شرح اليزدي ٢/ ٩٩٨

(٨) شرح اليزدي ٩٩٦/٢

القرآن، أو في كلام الفصحاء، بسبب اختلاط العرب بالعجم ، فكان من شأنه أن أورثت تلك المجاورة أن تأثر بعض العرب بالعجم في نطق هذه الأصوات، ((وأظن الذين تكلموا بهذه الأحرف المسترذلة من العرب خالطوا العجم؛ فأخذوا من لغتهم))[١] ومن خلال ملاحظة ما ذُكر من قول اليزدي وكلام المحدثين حول صفات هذه الأصوات المستقبحة، يتبين أن أغلب هذه الأصوات قد تحول من القوة إلى الضعف بسبب الصفة التي هي ميزة الصوت القوي كالأطباق والتفخيم الذي يتمتع به صوت الصاد أو الطاء أو الضاد الضعيفة، ولأن الأعاجم ليس من شأنهم الإطباق أو التفخيم في الأصوات فهم لا يميلون إلى القوة في نطق الأصوات بل يكون الترقيق صفة تكاد تكون ملاصقة لأكثر حروف لغاتهم على أننا لا نلغي صفتي الجهر والهمس التي ترافق بعض الأصوات كالظاء والثاء، فالهمس أيضًا من صفات أصوات الأعاجم والتي غالبًا ما تكون مهموسة كالباء الفارسية أو الثاء، فهم فضلًا عن ميلهم إلى الترقيق يميلون إلى الهمس في نطق أصوات لغتهم، وكل تلك الأصوات إنما انتقلت إلى العرب بفعل المجاورة للأعاجم، فكانت أن هذه الأصوات غير مستحسنة أو مستقبحة في قراءة القرآن والفصيح من الكلام لكنها بقيت أصوات تستعمل في لهجات عامة العرب وذكر اليزدي أنه فضلًا عمّا ذُكر ((إنما نشأت هذه المستهجنات بمخالطة العرب غيرهم، وهذا جائز))[٢]، ومن الجائز((أن يكون من مقتضيات تغير الزمان))[٣]، له الأثر في نشوء هذه المستهجنات.

(١) شرح كتاب سيبويه ٣٩٠/٥ ، وينظر: الممتع في التصريف ٤٢٣ .

(٢) شرح اليزدي٩٩٨/٢

(٣) المصدر نفسه

المَبْحث الثاني

صِفات الأصوات

أولاً : تصنيف الصفات

ثانياً : صفات الأصوات عند اليزدي

صفات الأصوات:

من المعروف أن علماء اللغة لم يكتفوا بمخارج الحروف للكشف عن جميع العناصر الصوتية التي تميز صوت عن آخر، فكان لابدّ لهم من الوقوف عند كيفية إنتاج الصوت المصاحبة لتكونه في مخرجه، وهو ما أطلق عليه علماء العربية والتجويد مصطلح (صفات الحروف)، قال علي القاري: ((وإذا عرض للصوت كيفيات مخصوصة بأسباب معلومة يسمى حروفاً، وإذا عرض للصوت كيفيات أُخر عارضة بسبب الآلات تسمى تلك الكيفياتُ صفاتٍ))[1]، ((فصفة الحرف حِلْية صوتية تصحبه عند نطقه.... وتحدث بمراعاة الناطق لها، وتهيئته أعضاء نطقه لإصحابها أداء الحرف))[2] فالصفة هي من تميز الصوت وتجعله أكثر وضوحًا لمخرجه، ولاسيما الأصوات المتحدة المخارج؛ إذ بدونها تكون المخارج الصوتية غير واضحة المعالم ،فكل صوت يتحد في مخرجه مع صوت آخر لا يمكن التمييز بينه وبين قرينه إلا باختلاف الصفة بينهما مثل صوتي العين والحاء فتميزت العين بأنها مجهورة والحاء مهموسة وكلاهما من مخرج واحد هو أقصى الحلق، وكذلك بقية الأصوات، لذا فإن مبحث الصفات يُعَّدُ مكملاً لمبحث المخارج، فهو المحدد لهوية الصوت النهائية.

أولًا / تصنيف الصفات:

حظيت الأصوات اللغوية بعناية خاصة عند علماء اللغة القدماء والمحدثين، فقد تناولوها من جوانب مختلفة شملت تقسيماتهم إلى أنواع بحسب مواضع النطق، فضلًا عن تصنيفهم إياها إلى زمر بحسب الصفات المميزة لتلك الأصوات، كون طريقة النطق وطريقة مرور الهواء في الجهاز الصوتي هي من تحدد هذه الصفات، فكانت مباحثهم الصوتية في الأعم الأغلب تضم مبحث مخارج الحروف ومبحث الصفات في دراسة واحدة.

وفي هذا البحث سوف نركز على صفات الأصوات؛ إذ إنها نالت الحظَّ الأوفر من اهتمام اللغويين العرب، فقد كان منهجهم في بسط هذه الصفات حسب التناظر فكان وضعها في ثنائيات ضدية أو ثنائيات متقابلة أو (القسيم مع قسيمه باعتبار النفي والإثبات) بين (الجهر والهمس)، و(الشدة والرخاوة)،و(الانفجار والاحتكاك)،و(الاستعلاء والاستفال)،و(الإطباق والانفتاح)،و(الإذلاق والإصمات) و(التفخيم والترقيق)، وقد وضعوا لها أصواتًا تخص كل مجموعة بما يحقق نوعًا من الانسجام والتآخي

(١) المنح الفكرية ١٦

(٢) المختصر في أصوات اللغة ٥٥

فيما بين الأصوات داخل الكلمات والتراكيب الصوتية، كون هذه الازدواجية في الصفات سمة تمتاز بها الأصوات العربية؛ لأنَّ التنويع والتوزيع لهذه الثنائيات في داخل النسيج اللغوي يزيح الثقل المستكره وكذلك التداخل النابع من ازدحام الأصوات في مدرج نطقي معين، بما يحقق نوعاً من الاقتصاد في الجهد العضلي، كما تُيَّسر العملية النطقية، وتسبغ ألوانًا من التعديل والانسيابية اللطيفة للإيقاع النابع من مقاطع صوتية متوالية، أما التقسيم الآخر فهو مالَمْ يُسمَّ قسيمه باعتبار مخالفته – أي لا توجد صفة تخالف الأخرى – فيكون ذكره منفيًا عنه ذلك ، وهذه الصفات قد قسمها بعض علماء التجويد إلى مُمَيِّزة ومُحسِّنة [١] عن طريق تقسيمها إلى ماله ضد وما ليس له ضد[٢]، ومنهم من قسمها إلى ذاتي وإضافي[٣]، إلا أن تقسيمها إلى (القسيم مع قسيمه) باعتبار النفي والاثبات أو إلى (مميز ومُحسّن) يتميز بإدراك أعمق لخصائص الاصوات، ويقدم أساسًا أشمل للتقسيم، بخلاف تقسيم الصفات إلى ذاتي وإضافي لأنه ينقلنا إلى الحديث عن أحكام الحروف التركيبة.

ثانيًا / صفات الأصوات عند الخضر اليزدي

تتحدد صفات الأصوات عند اليزدي بمجموع الصفات التي ذكرها ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) في الشافية، والتي تبلغ عنده ثماني عشرة صفة [٤] وهي: (المجهورة والمهموسة، والشديدة والرِّخوة، وما بينهما، والمطبقة والمنفتحة، والمستعلية والمنخفضة، والذلاقة والمُصْمَتَة، والقلقلة، والصَّفير، واللَّيِّنة والمنحَرِف، والمكرَّر، والهاوي والمهتوت)، وقد ذكر ابن الحاجب في الإيضاح أن ((تقسيم الحروف باعتبار صفاتِ تلازمها، وليست هذه الأقسام باعتبار تقسيم واحد، إنَّما هي باعتبار تقسيمات متعددة فالمجهورة والمهموسة تقسيم، ومعنى التقسيم المستقل أن تكون الأنواع منحصرةً بالنفي والإثبات في التحقيق لا في صورة إيرادها فإذا علمت أنَّ المجهورة هي الحروف التي يجري النفس معها عند النطق بها، والمهموسة هي التي يجري النفس معها [٥] عند ذلك علمت انحصار التقسيم بالنفي والإثبات وكذلك (الشديدة والرخوة)، وما بين الشديدة والرخوة تقسيم،(والمطبقة والمنفتحة) تقسيم،(والمستعلية والمنخفضة)

(١) ينظر: المفيد في شرح عمدة المجيد ٦٩

(٢) ينظر: فتح الوصيد في شرح القصيد ١٣٥٤/٤ ، والمفيد في شرح عمدة المجيد ٦٩ ، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد ٢٠٢

(٣) ينظر: المفيد ٦٤ ، ولطائف الاشارات ٢/ ٤٠٦

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٤٨٠ ، والشافية في علم التصريف ١٢٣، وشرح الشافية لليزدي ٢/ ٩٩٩

(٥) لا يمكن أن يكون جريان النفس مع المجهورة والمهموسة خاصة وأن الشيخ يتحدث عن القسيم وقسيمه في النفي والإثبات فيمكن أن يكون هناك حرف ساقط في النسخ وهو (لا) مع الحروف المجهورة فهي لا يجري النفس معها فصحة المعنى متوقف عليها قال= =اليزدي: المجهورة وهي ما ينحصر جري النفس مع تحركه ؛ لأنه أشبع الاعتماد عليه ، فيمنع النفس أن يجري معه . ينظر: شرح اليزدي ١٠٠٠/٢

تقسيم، وما بعد ذلك لم يقصد فيهِ إلاَّ ذكرَ (القسيمِ مع قسيمهِ إذا لم يُسِمَّ قسيمهُ باسمٍ باعتبارِ مخالفتهِ فاذا قُصِدَ إلى وصفه بذلك ذُكِرَ)[١] منفياً عنه ذلك الوصف، كما تقول : ما عَدا (الراءِ)[٢] من الحروف ليس بمكررٍ وليس لها لقبٌ باعتبار نفي التكرارِ))[٣] وسندرس في هذا المبحث الصفات حسب تصنيفها إلى صفات لها قسيم (باعتبار النفي والإثبات)، وصفات ليس لها قسيم باعتبار نفيها حسب ما ذكره ابن الحاجب وشرحه اليزدي.

أ- التقسيم باعتبار النفي والإثبات :

أولاً: الجَهْرُ والهَمْسُ

عرف اليزدي الصفات المجهورة قائلًا: ((هي : ما ينحصر – أي يحتبس – جريُ النفس مع تحركه؛ لأنه أُشبع الاعتماد عليه، فيمنع النَّفس أن يجري معه حتى ينقضيَ الاعتمادُ ، ويجري الصوت وهي ما عدا حروف: سَتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ : اسمُ امرأة ، والشَّحْثُ : الإلحاح في السؤال))[٤] ، وأيضًا عرف المهموسة بقوله : ((هي ما يخالف المجهورة في الصفة المذكورة، فلا يحتبسُ جريُ النَّفَسِ مع تحركه لضعفها وضعف الاعتماد عليها، فلا تقوى على منع النفس)) [٥]، واليزدي بلا أدنى شك متابع لسيبويه في تعريف المجهورة والمهموسة قال سيبويه: ((فالمجهورة : حرفٌ أُشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النَّفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت... وأما المهموس فحرفٌ أُضعف الاعتماد في موضعه، حتى جرى النفس معه))[٦]، غير أن اليزدي زاد على ما قاله ابن الحاجب في المجهورة: ((فالمجهورة ما ينحصر جَريُ النَّفسِ معَ تحرُّكهِ))[٧] ، ففسر ما ينحصر أي ما يحتبس بسبب قوة الاعتماد عليه – أي على المخرج- فلا يجري معه النفس فينحصر الصوت بسبب ذلك الاعتماد فقوي التصويت حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت، واليزدي يربط بين المجهورة والإظهار كما أن المهموسة ترتبط بالإخفاء، في إشارة منه إلى الربط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للجهر والهمس قال اليزدي: ((والتسمية بالجهر لأنه الاعلان لغةً، ولمّا امتنع النفس معه انحصر الصوت به فقوي

(١) ما بين القوسين ساقط من ر.

(٢) الهمزة ساقطة من الأصل .

(٣) الإيضاح ٤٨٥/٢

(٤) شرح اليزدي ١٠٠١/٢

(٥) شرح اليزدي ١٠٠١/٢

(٦) الكتاب ٤٣٤/٤

(٧) الشافية في التصريف ١٢٢ ، وينظر: شرح اليزدي ٩٩٩/٢

التصويت، وهو المراد بالجهر، وبالهمس لأنه الإخفاء، ولمّا جرى معه النفس لم يقوَ التصويت به، كما في المجهور، فذا نوعُ إخفاءٍ))[١]، بمعنى أن قوة التصويت بالحرف المجهور إنما هي بامتناع جريان النفس لذا انحصر الصوت فصار التصويت بالحرف مجهوراً لقوته أي أن قوة الاعتماد للصوت هي التي جعلته مجهوراً وسببه احتباس جري النفس معه، أما المهموس فعبر عنه بالخفاء بسبب ضعفه لأن التصويت بالحرف المهموس يلحقه نوع من الخفاء لانقسام النفس عند نطقها فلم تكن تلك القوة مع الحرف المجهور، ومما يُلاحظ هنا أن ما يقابل الانحصار عند ابن الحاجب هو الاحتباس عند اليزدي وأن العائق الوحيد لجري الصوت هو قوة الاعتماد الذي لولاه لجرى الصوت.

فاليزدي حصر الأصوات المجهورة وذلك بحصر قسيمها من المهموس ولأن الحروف معلومة العدد فقد حصل بذلك حصر القسمين، مختاراً عدد المهموسة وحصرها بعبارة ((سَتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ))[٢] لأن عدد المهموسة أقل فيكون عدد المجهورة عنده تسعة عشرَ صوتاً، متابعاً بذلك علماء العربية قال سيبويه: ((فالهمزة، والألف، والعين، والغين، والقاف، والجِيم، والياء، والضَّاد، واللام، والنُّون، والرَّاء، والطَّاء، والدَّال، والزَّاي، والظَّاء، والذَّال، والباء، والميم، والواو . فذلك تسعة عشر حرفاً))[٣]، وقد جمعها الجوهري بـ ((ظِلُّ قَوٍّ رَبَضَ إذ غَزا جُنْدٌ مُطِيعٌ))[٤][٥]، أو عبارة أبي علاء الهمذاني العطار: ((زادَ ظَبيٌ غَنِجٌ لي ضموراً إذ قَطَعْ))[٦] .

ولاشك أن اليزدي لم يخالف سيبويه في طريقته لمعرفة المجهور من المهموس قال سيبويه: ((وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فردّدْت الحرف مع جَري النَّفس. ولو أرَدت ذلك في المَجْهورة لم تقدر عليه))[٧]، وقال أيضًا: ((فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللّين والمد، أو بما فيها منها. وإن شئت أخفيت))[٨] ،غير أن سيبويه اكتفى بذكر الحرف من دون أن يمثل

---

(١) شرح اليزدي ١٠٠١/٢

(٢) وهذه العبارة واردة عن ابن جني بعد ذكره الحروف المهموسة ، ينظر: سر صناعة الاعراب ٦٠ ، وقد بالغ بعض علماء التجويد في جمع بعض الحروف في كلمات يكون معناها غير واضح أحياناً مثل قول مكي في المهموسة : (سكت فحثه شخص أو سكت شخصه فحث) ينظر: الرعاية ١١٦ ، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد ٢٠٥

(٣) الكتاب ٤٣٤/٤

(٤) ينظر:، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ٦١٩/٢ ، وحاشية الغزي على شرح الجاربردي رسالة ماجستير٤٤٨

(٥) وهو من الأمثال التي تضرب للبخيل وهو من لاخير فيه ينظر: حاشية الغزي على الجاربردي٤٤٨

(٦) التمهيد في معرفة التجويد ٢٨٠

(٧) الكتاب ٤٣٤/٤

(٨)الكتاب ٤٣٤/٤

له، وقد أوضح أبو سعيد السيرافي(ت٣٦٨هـ) قول سيبويه في تبيان الأصوات المجهورة والمهموسة قال: ((اعلم أن ترديد الحرف الذي يُعرف به المجهور من المهموس لا يمكن إلا بتحريكه، لأن الساكن لا يمكن ترديده ... فيكون الترديد مرة بزيادة حرف المد على الحرف المردد وزيادة حركة، ومرة بزيادة حركة فقط...))[١]، وهنا يشير السيرافي إلى أنه لا يجوز ترديد الحرف الساكن بل بتحريك الحرف أو بإدخال حرف مد عليه وهذه خاصية للحروف المجهورة والمهموسة دون سواها، كما أشار إلى أن حروف المدّ (الألف والواو والياء) التي ذكرها سيبويه في قوله: (بحروف اللّين والمد، أو بما فيها منها) وأن الحركات منها وفيها[٢] ، وقد سار على هذا النهج علماء العربية بعد سيبويه[٣]، فقد كان لسيبويه سلطان مستمر على دارسي الأصوات العربية[٤]، وتابعهم اليزدي، فقد ذكر أن العلماء قبله قد مثلوا للأصوات المجهورة والمهموسة بـ(قَقَقَ وكَكَكَ) فالأول مجهور لأن النفس معه محصورٌ لا يُحس بجريه أما مع المثال الآخر وهو المهموس فقد جرى معه النفس ولا ينحصر، وكذلك ذكر أنهم قد بيّنوا في المتقاربين ليعلم أن الأمر في المتباعدين يكون أولى[٥]، أي: أنّ في المثالين المذكورين وهما (القاف والكاف) مع ترديدهما متحركين سوف يظهر حبس النفس مع الأول وهو المجهور، وجريانه مع الثاني وهو المهموس وفائدة تكرار الحرف نفسه مع الحركة دلالة على مخرجهما المتقارب فهما يخرجان من نفس المخرج لأن مخرج القاف من أقصى اللسان، وما فوقه من الحنك الأعلى، أما مخرج الكاف فهو من مخرج القاف نفسه لكنها أبرز لجهة الفم من القاف، وهنا ذكره الحرفين المتقاربين في المخرج فإن بان جرى النفس من عدمه في المتقاربين قال: ((وبيّنوا في المتقاربين ليعلم أن الأمر في المتباعدين يكون أولى))[٦] ، أي: يكون مع المتباعدين أبيّن وأوضح؛ فعند النطق بالقاف مكررة (قَقَقْ) نجد أنّ النفسَ محصورٌ لا يُحسُ معها بشيء منها، أمّا النطق بالكاف مكررة كَكَكْ كانت هناك ضرورة بخروج النَفس معها حالة النطق بها، وهنا إشارة مهمة يشير إليها اليزدي وهي أهمية المخارج والصفات في انتاج الصوت؛ إذ لا افتراق بينهما لذلك نرى أن المتقدمين قد وضعوا مبحث الصفات تاليًا لمبحث

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٣٩٤/٥

(٢)ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٩٤/٥

(٣) ينظر: المقتضب٣٣٠/١-٣٣١ ، وسر صناعة الإعراب ٦٠/١ ، والمفصل ٥٢١ ، والممتع ٤٢٦ ، و الايضاح ٤٨٦/٢ ، وشرح الشافية للرضي للرضي ٢٥٩/٣

(٤) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ٢٠٤ .

(٥) ينظر: شرح اليزدي ١٠٠١/٢

(٦) شرح اليزدي ١٠٠١/٢

المخارج دلالة على تكميل أحدهما الآخر. أمّا صفتا الجهر والهمس عند علماء التجويد فقد اعتمدت على الأثر السمعي لا على توضيح مصدر الجهر فالصوت المجهور عندهم أوضح من الصوت المهموس ويمكن فهم ذلك من خلال وصف مكي بن أبي طالب للصوت المجهور قال: ((الحروف المجهورة وهي أقوى من المهموسة المذكورة، وبعضها أقوى من بعض على قدر ما فيها من الصفات القوية غير الجهر .... وإنما لقِّب هذا بالجهر، لأن الجهر: الصوتُ الشديد القوي، فلما كانت في خروجها كذلك، لُقبت به، لأن الصوت يَجهرُ به لقوتها))[١]، ومن خلال ذلك يمكننا تقديم بعض الملاحظات والتي هي:

-وصف مكي للصوت المجهور بأنه شديد قوي وهذا الأمر مدعاة إلى التداخل واللبس بين الأصوات المجهورة والأصوات الشديدة وإن كانت الصفتان متشابهتين من حيث القوة فالشدة: هي انحباس الصوت عند النطق بالحرف لتمام قوته وذلك لتمام قوة الاعتماد على مخرجه، والجهر: هو انحباس جري النفس عند النطق بالحرف لقوته وذلك لقوة الاعتماد على مخرجه[٢] فيكون وصف مكي للمجهور وأثره في الوضوح السمعي إنما ينطبق على الأصوات الشديدة لا المجهورة، وهذا الأمر قد أشكله بعض المحدثين على القدماء على الرغم من أنهم لم يصفوا الصوت المجهور بالشديد كما فعل مكي بل لأنهم جعلوا الصوت المجهور يمنع النفس والصوت الشديد يمنع الصوت لكن المحدثين وصفوا هذا الأمر غير واضح وضوحًا تامًا[٣]

- لا يمكن أن يكون المعيار في التمييز بين المجهور والمهموس هو علو الصوت أو خفوته أو درجة الوضوح السمعي من حيث القوة والضعف في السمع؛ لأن في الأصوات المهموسة ما هو قريب للسمع أكثر من الأصوات المجهورة مثل الأصوات الصفيرية المهموسة (السين والصاد والزاي) فهي أبين في السمع وأوضح من المجهورة (الدال والفاء والعين)[٤] وكان مما ذكره اليزدي قول المصنف في شرحهِ[٥] قوله: ((هذا قول المتقدمين، وخالف بعض المتأخرين فجعل الضاد والظاء والدّال والزاي والعين والغين والياء

(١) الرعاية ١١٧ ، وينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ١١٧

(٢) ينظر:دراسات في فقه اللغة صبحي الصالح ٢٧٩

(٣) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ٤٠

(٤) ينظر: علم الأصوات د.كمال بشر ١٧٦

(٥) شرح اليزدي ١٠٠١/٢ .

من المهموسة ، وجعل الكاف والتاء من المجهورة ورأى أن الشدة تؤكِّد الجهر)) [١] ، والملاحظ هنا أن اليزدي قد خالف ابن الحاجب فيما ذهب إليه في هذا الأمر ولم يردد ما قاله أو يذهب إلى شرحه من خلال ذكره أنّ حروف المجموعة الأولى مع المهموسة غير صحيح بسبب أن الضاد بعيدة عن الهمس ويرجح جعل هذه الحروف بين المجهورة والمهموسة قال: ((ولو قال في الضاد إلى آخرها أنها بين المجهورة والمهموسة لكان أقرب، مع أن الضاد بعيدة من الهمس))[٢] ، وكذلك مخالفته ابن الحاجب في جعله الكاف والتاء من المجهورة فهو أمر بعيد عند اليزدي، كما وأن اليزدي لم يذهب إلى ما ذهب إليه ابن الحاجب في أن الشدة تؤكد الجهر، بل إنَّ الشدّة هي انحصار جري الصوت عند الإسكان – أي تسكين الحرف– والجهر انحصار جري النفس مع تحركه فهو يرى أنه ((قد يجري النفس ولا يجري الصوت كالكاف والياء، وقد يجري الصوت ولا يجري النفس كالضاد والغين))[٣] وكلام اليزدي هذا في غاية الأهمية للتمييز بين الصوت المجهور والشديد لاسيما وأن من المحدثين من أشكل على عدم تمييزهم بين الشدة والجهر إلا في جري الصوت في الحرف الشديد وجري النفس في المجهور أو أنهم لم يوضحوا وضوحًا تامًا الفرق بين المجهور والشديد أو أن وصفهم للأصوات يميل إلى الدلالة المعجمية من علو الصوت أو درجة وضوحه السمعي بعيدًا عن الاصطلاح الصوتي الدقيق [٤] ، فيكون توصيف اليزدي للشدّةِ والجهر يمثل منهجًا عمليًا مدعّمًا بالأمثلة الدامغة لتلك الادعاءات سابقًا لها وهو ما سنوضحه إن شاء الله عند حديثنا عن الأصوات الشديدة والرخوة عند اليزدي، فضلًا عن ذلك فالشارح اليزدي لم يوافق المصنف في كل ما يقول إضافة إلى أنه يأخذ قول ابن الحاجب في كل مؤلفاته [٥] ليشرحه لا أن يلتزم بمصنفه الشافية ويكون بذلك مختلفًا عن كل الشارحين الذين سبقوه.

أمّا علماء الأصوات المحدثون، فإن مفهوم الجهر والهمس اختلف عندهم عما هو عليه عند القدماء، وهذا بفضل الأجهزة الدقيقة التي استخدمت لتشريح أعضاء الجهاز النطقي وإن كانت آراؤهم لا تختلف كثيرًا عما ذهب إليه القدماء سوى أنهم فسروا آراء سيبويه في الجهر والهمس على أنه حينما قسّم الأصوات إلى مجهور ومهموس إنما قصد بالمجهور الصوت الذي يهتز معه الوتران الصوتيان

(١)شرح ابن الحاجب على الشافية (٧٧/ ب) نقلاً عن شرح اليزدي ١٠٠١/٢

(٢) شرح اليزدي ١٠٠١/٢ .

(٣) شرح اليزدي ١٠٠٢/٢

(٤) ينظر: المدخل إلى علم اللغة رمضان عبد التواب ٣٩ – ٤٠ ، و علم الأصوات د.كمال بشر ١٧٦

(٥) مثل الإيضاح في شرح المفصل ، وشرح الشافية لمصنفها

وبالصوت المهموس الذي لا يهتز معه الوتران الصوتيان على الرغم من اعترافهم بأن سيبويه قد أدرك أثر ذلك الوتران لكنه كان يجهل معرفتهما [١] ، فقد ذكر الدكتور ابراهيم أنيس أن دور فتحة المزمار عند الانقباض والانبساط في تقارب الوترين الصوتيين أو تباعدهما إحداهما عن الآخر فيحدث بذلك الجهر والهمس وقد ذكر أيضاً دور ذلك الإقتراب والتباعد في السماح بمرور النفس من عدمه ولو بشيء بسيط، كما وذكر أن اهتزاز ذلك الوترين تختلف شدته وعلوه بحسب سعة الاهتزازة فيكون بذلك وصفه لا يختلف عن وصف القدماء للصوت المجهور والمهموس سوى ذكر ذلك الوترين الصوتيين والذي لم يذكره القدماء، لأن جري النفس من عدمه وعلو الصوت وخفوته قد ذكروه وأكد دوره الدكتور ابراهيم أنيس[٢]، وبهذا يمكن القول إنَّ المحدثين لم يختلفوا مع القدماء في وصفهم لصفتي الجهر والهمس بل كانت نقطة الخلاف هي ما ذكره بعض المحدثين بأن تعريفات القدماء لصفتي الجهر والهمس اتسمت بالتعقيد وعدم الوضوح لدرجة أنها أحدثت تداخلا بين الصفات المجهورة والمهموسة من جهة وبين الصفات الشديدة والرخوة صعب على المحدثين وضع تفسير لتلك التعريفات [٣] ، إلا أنه يمكننا القول: إنّ سبب الاختلاف فيما بين القدماء والمحدثين في وصف الجهر والهمس مرهون عند القدماء بقوة الاعتماد ومنع النفس، وعند المحدثين باهتزاز الوترين الصوتيين، وقد وضع المحدثون طريقة للتمييز بين الصوت المجهور ونظيره المهموس كما هو حال القدماء وكما بيناها سابقًا، وطريقة المحدثين هي أن تنطق بالصوت وتسُدَّ أُذنيك وتنطق الصوت فإن وجدنا صدى أو دويًّا في الأُذنين كان الصوت مجهورًا وإذا لم يكن ذلك فالصوت مهموس فعند النطق بصوت الثاء أو الذال بنَفَسٍ متصل (ث ث ث ، ذ ذ ذ) لوجد أن الثاء مهموس والذال مجهور[٤] . أما عدد الأصوات المجهورة فمن المحدثين من عدّها ثلاثة عشر صوتًا وأضاف إليها أصوات اللين (الحركات)[٥]، ومنهم من عدّها خمسة عشرَ[٦]، أما المهموسة فهي اثنا عشر صوتًا [٧]

(١) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ١١٣

(٢) ينظر: الأصوات اللغوية د. ابراهيم أنيس ٢٢ – ٢٣

(٣) ينظر: فقه اللغة محمد المبارك ٣٦ ، والمدخل إلى علم اللغة رمضان عبد التواب ٤٠

(٤) ينظر: الأصوات اللغوية ٢٢ – ٢٣ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية ١٠٣

(٥) ينظر: الأصوات اللغوية ٢٣

(٦) ينظر: علم الأصوات كمال بشر ١٧٤

(٧) ينظر: الأصوات اللغوية ٢٣ ، و علم الأصوات كمال بشر ١٧٤

ثانياً : الشِّدَّة والرَّخاوة :

ومن الانقسامات في صفات الأصوات صفتي (الشدة والرخاوة) وقد عرفها اليزدي، وبين عدد أصواتها فالشديدة قال فيها: ((هي ما ينحصر الصوت عند إسكانه في مخرجه فلا يجري وهي ما في قولك: أَجِدُكَ قَطَبْتَ، أو أَجَدْتَ طَبَقَكَ. والقطبُ: العُبوس))[١] ، أو (أَجِدُكَ تُطبِقُ)[٢] ، أما الرخوة فقد عرفها: ((هي: ما بخلاف الشديدة، فلا ينحصر الصوت عند إسكانه في مخرجه فيجري))[٣] ، ((وأن الرخوة ما عدا أَجِدُكَ قَطَبْتَ، ولم يَرُوْعُنا))[٤] ، أو((خُسَّ حظ شَصٍ هَزَّ ضِغث قِّذٍ))[٥] .

وبلحاظ تعريف اليزدي للشديدة والرخوة يمكننا ملاحظة بعض الأمور:

الأول: ضابط التمييز بين صفتي الشدة والرخاوة هو انحصار الصوت من عدمهِ، وهذا الأمر قد نوه عليه سيبويه قال:((ومن الحروف الشديد وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه))[٦] ، وتابعه أكثر العلماء في هذا التعريف[٧]، لكن لو نظرنا إلى تعريف اليزدي نجد أنه لم يكتفي بانحصار الصوت في مخرجهِ بل يذهب إلى إسكان ذلك الصوت قال: ((وأن الإسكان في هذا الباب لتبيين حصرِ الصوت وجريه وما بينهما، بخلاف الباب السابق – أي في المجهورة والمهموسة – فإن بيانه بالتحريك))[٨]، أي أنّ حصر الصوت لايمكن حصوله إلا بإسكان ذلك الصوت، وعلى العكس من المجهورة التي تتبين بتحريكها لا إسكانها، فالمتتبع لأمثلة اليزدي التي ذكرها بقوله: ((ومثلوا للشديدة قولك: الحجُّ، فإنك إذا وقفت عليه يكون صوتك راكداً محصوراً لا يمكنك امتداده، وللرخوة قولك: الطَّشُّ، أي المطر الضعيف فإنك إن وقفت عليه يكون صوتك جارياً في مخرجه يمكنك امتداده، فقد تبين تباينهما مع كونهما متقاربين، فكيف مع كونهما متباعدين))[٩] يجد أنّه ذكر صوتين من مخرج واحد هما (الجيم والشين)

---

(١) شرح اليزدي ١٠٠٢/٢

(٢) ينظر: الأصول ٤٠٢/٣ ، وسر الصناعة ٦١/١ / وارتشاف الضرب ١٧/١

(٣) شرح اليزدي ١٠٠٢/٢

(٤)شرح اليزدي ١٠٠٢/٢

(٥) ارتشاف الضرب ١٧/١

(٦) الكتاب ٤٣٤/٤.

(٧) ينظر : الأصول في النحو ٤٠٢/٣ ، وسر صناعة الإعراب ٦١/١ ، والرعاية ١١٧، وأسرار العربية ٤٢٣ ، وشرح المفصَّل لابن يعيش ٥/ ٥٢٣ ، والايضاح ٤٨٦/٢ ، والممتع في التصريف ٦٧٢/٢، والنشر في القراءات العشر ٢٠٢/١.

(٨) شرح اليزدي١٠٠٣/٢

(٩)شرح اليزدي ١٠٠٢/٢

وقد جعلهما ساكنين ليتبين انحصار الصوت في مخرجه أو جريانه فيه فيتحقق التباين؛ كونهما صوتين متقاربين في المخرج، وهذا خلاف المجهورة والمهموسة والتي تكون بالتحريك أبين في المتقاربين.

ففي المثالين أعلاه يتبين لنا معنى الشدة والرخاوة حسب مفهوم اليزدي، وكذلك بقية الأصوات الشديدة فإنها تُعامل معاملة (الجيم) عند وضعه في كلمة في حالة الوقف عليه أي إسكانه نلاحظ أن الصوت لا يجري في ذلك الحرف قال ابن جني: ((فلو قلت: الحقَّ، والشَّطّ، ثم رمت مدّ صوتك في القاف والطاء لكان ذلك ممتنعاً))[١] ، أما في الرخو فالحال مختلف لأنه يجري الصوت فيه، ((ألا ترى أنك تقول: المَسّ، والرَّشّ، والشحّ ونحو ذلك، فتمدّ الصوت جارياً مع السين والشين والحاء))[٢] .

ومن الملاحظ على ضابط معرفة الصوت الشديد فإنّ اليزدي متابع لسيبويه فيه وإن اختلف معه في استعماله (انحصار الصوت) بدلاً من (منع الصوت) عند سيبويه، لكنّ المبرّد عَكَس ما جاء عن سيبويه عن الجهر للشدة قال: ((ومن الحروف حروف تجري على النفس، وهي التي تسمى الرخوة ومنها حروف تمنع النفس وهي التي تسمى الشديدة))[٣] ، إذ إنَّ الفارق بين الجهر والشدّة عند سيبويه هو أنَّ الجهر منع جري النفس، والشدّة منع جري الصوت، أما المبرد فقد عدّ جريان النفس بين الشديدة والرخوة وهو ما يوقعنا في لبس مع ضابط الجهر والهمس، ولم يذهب أحدٌ من علماء اللغة والتجويد هذا المذهب غير المبرد، وتبعه المرعشي حين جمع بين جري الصوت والنفس في تعريفه للشدة والرخاوة قال: ((الشدة: احتباس الصوت والنفس، لكمال قوة الاعتماد على المخرج وحروفها ثمانية يجمعها (أجدك قطبت) والرخاوة جَري الصوت لضعف الاعتماد على المخرج مع نَفَسٍ قليلٍ، وهو في الرخو المجهور أو كثيرٍ وهو في الرِخو المهموس، وحروفها ستة عشر))[٤].

الثاني: علل اليزدي سبب التسمية بالشديدة والرخوة بقوله: ((لأن انحصار الصوت يلزمه اشتدادٌ ينافي قَبوله التليين والصوت الجاري في المخرج يشبه حرف اللين، وبالرخوة لأن عدم انحصاره لا يلزمه الاشتداد، فيقبل التليين، والرخاوة: اللين))[٥] وسبقه علماء اللغة في ذلك فقد عللها ابن دريد

(١) سر صناعة الاعراب ٦١/١

(٢) سر صناعة الاعراب ٦١/١

(٣) ينظر المقتضب : ٣٣٠/١

(٤) جهد المقل ١٤٣

(٥) شرح اليزدي ٢/ ١٠٠٢ – ١٠٠٣

بقوله:((والحروف الشديدة ... مما تقدر أن تشدده إذا لفظت به))[١] ، أما الرخوة فقد علل تسميتها بقوله: ((سُمِّيت رِخوةً لأنها تسترخي في المجاري))[٢] . أمّا مكي(ت٤٣٧هـ) فقد ذهب إلى أن سبب تسمية الرخوة بذلك ((لأن الرخاوة: اللّين، واللين ضد الشدَّة، فسمِّيت بذلك؛ لأنَّها ضدُّ الشَّديدة))[٣]، والصوت الرَّخو عنده ضعف الاعتماد عليه في موضعه عند النطق به فجرى معه الصوت فهو أضعف من الشديد [٤]، وعلل التسمية ابن الحاجب بقوله: ((وسُميَّت شديدة مأخوذة من الشدةِ التي هي القوةُ، لأن الصوت لمّا انحصر في مخرجه فلم يجرِ اشتدَّ، أي امتنع قبولهُ للتليينِ، لأن الصوت إذا جرى في مخرجه أشبه حروف اللين لذلك فسُمِّيَ شديداً، (والرخوة) مأخوذة من الرخاوة التي هي اللين لقبوله التطويل لجريَ الصوتِ في مخرجه عند النطق))[٥]، وبلحاظ ما سبق يتبين أن سبب التسمية إما يعود إلى المعنى اللغوي للشدة والرخاوة وهو الشدة تساوي القوة[٦]، والرخاوة تساوي اللين أو الضعف[٧] ، وفيه نظر؛ لأنَّ:((الصوت الشديد لا يكون كامل القوة حتمًا فهناك أصوات تحمل صفة القوة، وصفة الضعف، والعكس صحيح))[٨] ، أو إلى طريقة النُّطق أو كيفية النُّطق التي هي جريان الصوت من عدمه والتي أساسها ما يحدث في ممر الهواء من عوائق، تمنع مرور الهواء منعاً تاماً أو جزئياً [٩] وهو الرأي الذي يميل إليه البحث، وهناك تسميات مختلفة للتعبير عن مصطلح الشدة عند القدماء منها: ما ذكره الفراء وأسماه (الأخرس)[١٠]، و(الصُّلبة)[١١] لابن المؤدب، وإبقاء الرخوة على تسميتها، و(المفردة)[١٢] لابن سينا(ت٤٢٨هـ)، وكذلك استعمال المرعشي تسمية (الآنية)[١٣]، معللاً تسميتها بذلك انها لاتوجد إلا في آنِ حبس النفس، فيما ذكر ماعداها بأنها زمانية وشمل بها الرخوة والبينية وهي

(١) الجمهرة ٤٦/١
(٢) الجمهرة ٤٦/١
(٣) الرعاية ١١٩
(٤) ينظر: الرعاية ١١٩
(٥) الإيضاح ٤٨٦/٢
(٦) ينظر: القاموس المحيط ٤٣٦/١
(٧) ينظر: القاموس المحيط١/ ٩٠٣
(٨) الدرس الصوتي عند أحمد بن محمَّد الجزري (رسالة٩٧)
(٩) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء العربية ٦٢
(١٠) ينظر: ما ذكره الكوفيون من الإدغام ٥٩
(١١) ينظر: دقائق التصريف ٥٢٥
(١٢) ينظر: أسباب حدوث الحرف : ٦٠
(١٣) ينظر: جهد المقل : ١٤٤

المتوسطة بين الشدة والرخاوة ويكون جري الصوت فيها زماناً وتكون متفاوتة في طول الزمن[١]، ومن الملاحظ على تلك التسميات أنها لم تحظَ عند العلماء بالاهتمام فلم يُكتب لها الشيوع والانتشار كما هو الحال بالنسبة لمصطلح الشدة، ولعل مرد ذلك كما هو بسبب طبيعة المرحلة وبداءتها، أو أن بعض المصطلحات لم تلقَ قبولاً أو لأن المتقدمين أرادوا عدم حصر مفهوم الشدة بمصطلح واحد فعددوه، أو أن الجانب التعليمي هو العامل الأساسي في تعدد المصطلحات من أجل إيصال الفكرة [٢].

أما علماء اللغة المحدثون فقد أطلقوا تسمية الأصوات الإنفجارية[٣]، على الأصوات الشديدة وتسمى أيضاً الوقفات، أمّا الأصوات الرخوة فقد أطلقوا عليها الأصوات الاحتكاكية[٤]، وهناك مصطلحات أخرى استعملها المحدثون للأصوات الشديدة هي: الإنسدادية أو المنغلقة[٥]، واللحظية[٦] والانفجارية[٧]، والوقفية[٨]، والاحتباسية[٩]، والآنية[١٠]، ومن المحدثين من يسميه بالشديد سائراً على القدماء[١١]، وعلى الرغم من اختلاف المصطلحات بين المحدثين إلا أنهم يجمعون على تعريف واحد للصوت الشديد (الانفجاري): ((أصوات ناتجة عن قفل الممر الصَّوتي في نقطة ما قفلاً تاماً ثم فتحه بحيث يحدث انفجاراً مسموعاً))[١٢]

ثالثاً: التوسط بين الشديدة والرخوة :

ذكر اليزدي الأصوات التي بين الشديدة والرخوة قال: ((فلا يتم له الانحصار المذكور ولا الجري

---

(١) ينظر: جهد المقل : ١٤٤

(٢) ينظر: الصفة الصوتية(المفهوم والوظيفة) أ . د . مُحَمَّد حسين علي و م . م .كاظم سالم علي، فرزة من مجلة المجمع العلمي ج/٣ م/ ٦٦

(٣) ينظر: الأصوات اللغوية ٢٥ –٢٦، وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي ١٥٣،١٧٢، وعلم الأصوات د.كمال بشر ٢٤٧، وعلم الأصوات المقارن ٤٠

(٤) ينظر: الأصوات اللغوية ٢٦، وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي ١٧٢، وعلم الأصوات د.كمال بشر٢٩٧ وعلم الأصوات المقارن ٤١

(٥) ينظر: اسس علم اللغة ماريو باي ٨٢ ، ودروس في علم أصوات العربية ٣٥

(٦) ينظر: دراسة الصوت اللغوي أحمد مختار عمر ١١٧

(٧) ينظر: الأصوات اللغوية ٢٥ –٢٦، وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي ١٥٣،١٧٢، وعلم الأصوات د.كمال بشر ٢٤٧، وعلم الأصوات المقارن ٤٠

(٨) ينظر: دراسة الصوت اللغوي أحمد مختار ١١٧، والتشكيل الصوتي في العربية سلمان العاني ٣١

(٩) ينظر: محاضرات في اللغة ٩٤، والوجيز في فقه اللغة ١٤٧.

(١٠) ينظر:علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ١٦٦ ، والتطور النحوي :برجستر آسر ١٣.

(١١) ينظر: الأصوات اللغوية ٢٥

(١٢) اللغة لفندريس ٤٨ – ٤٩ ، وينظر: مناهج البحث في اللغة ١١٢

المذكور، وهو ما في قولك: لِمَ يَرُوعُنا؟ أو لمْ يَرْعَونا، أو لمْ يَرْوِ عَنّا))[١] ، فهذه الحروف ليس فيها انحصار الشديدة ولا جريان الحروف الرخوة، بل هي حالة تتوسط بينهما، لأن النفس يمنع من المرور من نقطة الاعتراض عند النطق بها لكنه يسلك مكاناً آخر لجريه، وبالرجوع إلى معنى الشدة والرخاوة نجد أن جريان الصوت وعدمه هو الضابط في معرفتهما، أي حالة مرور الهواء عند مواضع النطق وما يحدث لهذا الممر من حوائل وموانع تمنع خروج الهواء إما منعاً تاماً في الشديدة، أو منعاً جزئياً في الرخوة، أما ما يحدث للهواء من تغير أو انحراف فهو خروج الهواء من جانبي الفم أو الأنف وهو ما يصدر عنه الأصوات المتوسطة، فضابط المتوسطة أنها أصوات شديدة بدلالة اتصال عُضوي المخرج فيها إلا أن الصوت يجري من موضع آخر مما يكسبه الرخاوة وهو ما عبر عنه سيبويه بقوله: (جرى فيه الصوت) وهي صفة الرخاوة.

ويُعدُّ سيبويه أول من استخدم مصطلح بين الشديدة والرخوة وتابعه المبرد[٢] ولم تتغير التسمية هذه عند علماء اللغة[٣]، حتى القرن السابع أو الثامن [٤]، وأول تسمية تطالعنا غير عبارة (بين الشديدة والرخوة) هي (المتوسطة) والتي ذكرها المالقي (ت٧٠٥ هـ) [٥] وتابعه أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) فيها[٦] كما أننا نجدها عند علماء التجويد المتأخرين[٧] ، ونجد لفظة (المعتدلة) عند القوشجي[٨]، ولفظة (البينية)[٩] للدلالة على المعنى نفسه للمتوسطة وهذه الأخيرة متأتية أصلا من قول سيبويه عندما جعل العين بين الرخوة والشديدة قال: ((وأما العين فبين الرخوة والشديدة)[١٠]، وقد عدها اليزدي ثمانية وجمعت في (لم يَرُوعُنا)[١١]

(١) شرح اليزدي ١٠٠٢/٢

(٢) ينظر: المقتضب ٣٣١/١ – ٣٣٢

(٣) ينظر: الأصول في النحو ٤٠٢/٤ ، وسر الصناعة ١/ ٦١ ، والمفصل٣٩٨، والايضاح٤٨٥/٢

(٤) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ١٢٤

(٥) ينظر: الدر النثير ١٨٢

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ١٧/١

(٧) ينظر: النشر ٢٠٢

(٨) ينظر: عنقود الزواهر ٢٣٦ ، والبحث الصوتي عند القوشجي رسالة ماجستير ،كاظم سالم ٦٨

(٩) ينظر: الجامع المفيد ٣٧٩ ، والجواهر المضية ١٢٣

(١٠) الكتاب ٤٣٥/٤

(١١) ينظر: شرح اليزدي ١٠٠٢/٢

أمّا المحدثون فقد وافقوا القدماء في الأصوات المتوسطة والتي ليست(انفجارية) شديدة ولا (احتكاكية) رخوة؛ لأن النفس معها يجد له مسربًا يتسرب منه إلى الخارج وحينئذٍ يمر الهواء من دون أن يحدث احتكاك أو انحباس من أي نوع؛ إما لأن مجراه في الفم يتجنب المرور بنقطة السد أو التضييق كما في صوت (اللام)، أو لأن هذا التضييق غير ذي استقرار كما في (الراء)، أو لأن الهواء لا يمر بالفم، وإنما يمر بالأنف، كما في صوتي (الميم والنون)[١].

إلا أن الشائع بين المحدثين هو عدم الأخذ بمصطلح (بين الشدة والرخاوة) أي: المتوسطة والعدول عنها إلى تسميتها بالأصوات (الاستمرارية) متجاهلين تسمية القدماء لها على اعتبار أن التسمية غير دقيقة [٢] ، لذا نجد أنّ الدكتور كمال بشر تجاهل تسمية القدماء (بين الشديدة والرخوة) إذ قال:((وكان الأولى بهؤلاء القوم أن يحكموا عليها بأنّها متوسطة بين الأصوات الصامتة جميعاً (الشديدة والرخوة) والحركات لا بين الانفجارية والاحتكاكية))[٣]

رابعاً: المطبقة والمنفتحة :

ذكر اليزدي عدد الأصوات المطبقة، والمنفتحة، وبين سبب تسميتها وقد عرَّف المطبقة بأنها: ((ما ينطبق اللسان على الحنك الأعلى معه، فيكون الصوت محصوراً بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء))[٤]، ومن خلال قرآءة سريعة لهذا النص يتبين الآتي:

١- أصوات الإطباق عند اليزدي أربعة هي: (ص، ض، ط، ظ) وكل ما عداها أصوات منفتحة.

٢- الدور الأساس لصفة الإطباق إنما تكمن في حركة اللسان والتصاقه بالحنك الأعلى فيتشكل فراغ رنيني لتكون أصوات معينة بسبب ذلك الإطباق، وهنا يُشير إلى الوضع الذي يكون عليه مؤخر اللسان وطرفه، فطرف اللسان يتخذ أوضاعاً مختلفة حسب كل صوت من أصوات الإطباق، فيما يتخذ مؤخر اللسان وضعًا واحدًا مع جميعها وقد بينّا ذلك في معرض حديثنا عن مخارج الأصوات مثل مخرج الظاء الذي يشترك فيه طرف اللسان مع أطراف الثنايا العليا لانتاج صوت الظاء.

٣- ذكر اليزدي أن إطلاق وصف الإطباق والانفتاح على القبيلين هو من باب المجاز وهذا ما ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل قال: ((المطبق إنما هو اللسان والحنك، وأما الحرف فهو مطبقٌ

(١) ينظر: الأصوات اللغوية ٢٧ ، والمدخل إلى علم اللغة رمضان عبد التواب ٣٥ – ٣٦

(٢) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ١٣١ .

(٣) علم اللغة العام (الأصوات) ١٣١، وينظر: علم الأصوات ٣٥٨

(٤) شرح اليزدي٢/١٠٠٣

عنده اللسان، فاختُصر فقيل مطبق، كما قيل للمشترك فيه مشترك، ومثله كثير في اللغة والاصطلاح والانفتاح بخلافه، والكلام في "المنفتحة" في التسمية كالكلام في المطبقة؛ لأن الحرف لا ينفتح، وإنما ينفتحُ عنده اللسان عن الحنك))[١]، والملاحظ هنا أنه قد عبر عن الصفات المتضادة بمصطلح القبيلين أي الإطباق والانفتاح مما يشير إلى تقسيمه الصفات بالمتقابلة وكذلك إشارته إلى أن صفة الإطباق والانفتاح إنما هي راجعة لعضوين يشتركان في عملية انتاج الحرف لافي الحرف نفسه؛ إذ ليس من الممكن أن يكون الحرف مطبق أو منفتح بل أنَّ التعبير هنا مجازي من باب تسمية الشيء بإسم صفته[٢]، وتتماشى هذه العلة مع استعمال مادة (حنف) [٣] في اللغة إذ تدل على الميل؛ إذ إن الحنف صفة تخص القدم لكنها أُطلقت على شخص وكذلك المطبق والمنفتح إنما هي صفة اللسان باتصاله مع الحنك لكنها أُطلقت على الحرف لأنه أخذ الصفة من العملية التي تسهم في إنتاجه.

ويمكن القول إن أول من أطلق صفة الإطباق هو الخليل[٤]، إذ كان يسمي الميم مطبقة وهذه الصفة أُخِذت من أصل مخرجها فهي تطبق الشفتين عند النطق بها، فيخرج صوتها غنَّة من الأنف، وكذا الباء، أمّا سيبويه فقد أطلق صفة الإطباق على مجموعة من الأصوات التي وصفها بأنَّها: ((إذا وضعت لسانك في مواضعهن، انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف))[٥]، ذاكرًا أصواتها فهي : (الصَّاد، والضَّاد، والطَّاء، والظَّاء) ، وأمَّا غير ذلك فمنفتح[٦] فصفة الإطباق عند سيبويه تختلف عنها عند الخليل لأن الخليل حصرها بإطباق الشفتين، بينما أطلق الخليل على المطبق صفة المستعلية [٧] لكنه أدرج القاف مع الأربعة المذكورة، أما الإطباق عند سيبويه فيمكن وصفها بأنها عملية عضوية يترتب عليها أثر سمعي واضح ومتميز، ولا يكاد يختلف تعريف علماء اللغة العربية عن تعريف

---

(١) الإيضاح ٤٨٨/٢ ، وينظر: شرح اليزدي ١٠٠٣/٢

(٢)ورد في حديث النبي(ﷺوآله): ((إنه أدرك النبيُّ رجلاً يَجُرُّ إزاره، فقال: ارفع إزارك فقال: إني أحنف، فقال: ارفع فكل خلق الله حسن)) قال الحربي في ذلك: ((قوله: إني أحنف: الحنف: إقبال القدم بأصابعها على الأخرى، هذه على هذه، وهذه على هذه، وسمي الأحنف بن قيس؛ لحنف كان برجليه)) ينظر: المعجم الكبير للطبراني (٧/ ٣١٥) ، و غريب الحربي (١/ ٢٩٠، ٢٩٣).

(٣) قال ابن دريد: ((الحنف في القدمين: أن تميل كل واحدة منهما بإبهامها على صاحبتها))الجمهرة (ح ف ن) (٢/ ١٧٨)، وينظر: اللسان (حنف) (٢/ ٦٢٩).

(٤) ينظر: العين ٥٨/١

(٥) الكتاب : ٤٣٦/٤ .

(٦) ينظر: الكتاب : ٤٣٦/٤ .

(٧) تهذيب اللغة ٥١

سيبويه لصفتي الإطباق والانفتاح إلا في بعض العبارات لكن المعنى واحد وهو انطباق اللسان على الحنك الأعلى وانحصار الصوت فيما بينهما[١].

أما علماء اللغة المحدثون فهم يرون أن اللسان يأخذ شكلاً مقعرًا على هيئة ملعقة عند نطق الأصوات المطبقة فيرتفع طرف اللسان وأقصاه نحو الحنك[٢]، أي: ((أن يكون ذلك بارتفاع مؤخر اللِّسان وتراجعه إلى الخلف في اتجاه ما يليه من الحلق والحنك الأعلى (الجزء اللين منه)، في الوقت الذي يرتفع فيه طرف اللِّسان(مُقدمته) إلى أعلى بدرجات متفاوتة حسب كل مخرج من مخارج أصوات الإطباق بحيث يكون وسط اللِّسان مُقعراً، فتتكون بذلك حجيرة رنين لها شكل خاص ينتج عنها أثر سمعي معين، يُميز هذه الأصوات من غيرها))[٣]، وأشار الدكتور تمام حسان إلى ضرورة التفريق بين مصطلح الإطباق، ومصطلح الطبقية، فالأول يشير إلى الصفة يكون فيها طرف اللسان أحد الأعضاء العاملة في انتاج الصوت، والثاني يشير إلى المخرج وطرف اللسان معها يبقى في الوضع المحايد أي لادور له[٤]

أمّا الانفتاح فعبر عنه اليزدي بقوله: ((وإلى المنفتحة، وهي: بخلافها، فلا ينحصر الصوت بها بين اللسان والحنك؛ بل يكون ما بينهما منفتحاً))[٥] ، وهذا المصطلح ذكره سيبويه في الكتاب ولم يذكره أحد قبله فهو واضع هذا المصطلح لأن الخليل سمّى هذا المصطلح بالمختفضة وعدّ أصواتها تسعة هي: (ك، ج، ش، ز، س، د، ت، ذ، ث)[٦] ، أمّا سيبويه فقد عرّف الانفتاح قائلاً : ((والمنفتحة كل ما سوى ذلك من الحروف؛ لأنك لا تطبق لشيء منهن لسانك، ترفعه إلى الحنك الأعلى))[٧] ، والانفتاح عند المحدثين: ((هو تجافي أقصى اللسان أو طرفه أو كليهما عن الحنك لا يرتفعان معًا إلى الحنك عند نطق الحرف. فحقيقة الانفتاح أنه عدم اجتماع الارتفاعين))[٨]، فالأصوات المنفتحة تنتج عندما يرتفع طرف اللسان دون أقصاه كما في نطق الذال واللام والراء، أو يرتفع أقصاه أو وسطه دون طرفه

(١) ينظر: سر الصناعة ٦١/١ ، وسر الفصاحة ٣١ ، والمفصل ٣٩٥ ، وأسرار العربية ٤٢٤ ، ومفتاح العلوم ١١٠ ، والإيضاح ٤٨٨/٢

(٢) ينظر: علم الأصوات كمال بشر ٢٥٠ ، وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي ١٥٥ ، و التطور النحوي ٢٦، والمحيط في أصوات العربية ١٧/١ .

(٣) الدراسات الصوتية عند علماء العربية ٨٠

(٤) ينظر: مناهج البحث في اللغة ٨٩

(٥) شرح اليزدي ٢/ ١٠٠٣

(٦) ينظر: تهذيب اللغة ٥١

(٧) الكتاب ٤/ ٤٣٦

(٨) المختصر في أصوات العربية ٦٤

كما في نطق الكاف والياء، أو لا دخل له في إخراج الحرف كما في نطق الباء والميم والفاء والواو وجميع الحروف منفتحة عدا أصوات الإطباق الأربعة. ، كما أن المحدثين يذهبون إلى أن الإطباق قد يعني التفخيم والانفتاح قد يعني الترقيق [١]

خامساً: المستعلية والمنخفضة

ذكر اليزدي هاتين الصفتين عن طريق تبيان حركة اللسان في انتاجهما قال: ((وتنقسم إلى المستعلية؛ لأن اللسان يستعلي عندها إلى الحنك وهي: المطبقة والخاء والغين والقاف. وإلى المنخفضة وهي: بخلافها، فلا يرتفع اللسان بها إلى الحنك وهي ما عدا الحروف السبعة))[٢]، ثم أعقب كلامه في تعريفها من أنّ الإطباق يستلزم الاستعلاء، ولا ينعكس[٣] ، أي أن كل حروف الإطباق مستعلية وليس كل حروف الاستعلاء مطبقة. ثم ذهب إلى أن ((تسميتها بالمستعلية والمنخفضة على التجوز؛ لأن المستعلي والمنخفض هو اللسان، والحرف مستعلٍ ومنخفضٌ عنده اللسان، كما قالوا : ليلٌ نائمٌ))[٤] فهو يذهب إلى ما ذهب إليه في المطبق والمنفتح أي من باب تسمية الشيء باسم صفته من باب المجاز؛ إذ لا يمكن وصف الحرف بالعلو أو الخفض، وذكر اليزدي قول المصنف في شرحه للمفصل: ((يجوز أن تكون سُميت مستعلية لخروج صوتها من جهة العلو، وكلُّ ما حلَّ في عال فهو مستعل))[٥] وذكر أن للمنخفض تسمية أخرى وهي المستفِل[٦] ونجد أن مصطلح المستعلية هو من المصطلحات التي ذكرها الخليل [٧]، ومن الملاحظ أن سيبويه لم يذكر صفة الاستعلاء في باب الإدغام والذي ذكر فيه عدد الحروف العربية ومخارجها [٨] ، كما لم يذكر الضد لهذه الصفة، مما يدلُ على عدم التخصيص لتلك الحروف.

أما المبرد فقد جاء بها بوصفٍ مخصص لها قال: ((والحروف المستعلية. الصاد، والضاد والطاء، والظاء، والخاء، والغين، والقاف. وإنما قيل: مستعلية؛ لأنها حروف استعلت إلى الحنك الأعلى

(١) ينظر: المحيد في أصوات العربية ١٧ ، والمصطلح الصوتي في الدراسات العربية ١٣٧

(٢) شرح اليزدي ٢/ ١٠٠٣

(٣) ينظر: شرح اليزدي ٢/ ١٠٠٣

(٤) شرح اليزدي ١٠٠٤/٢

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٤٨٨/٢ ، وينظر: شرح اليزدي ١٠٠٤/٢

(٦) ينظر: شرح اليزدي ١٠٠٤/٢

(٧) ينظر: العين١٠٧/٧ ، وتهذيب اللغة ٥١/١

(٨) ينظر: الكتاب ٤٣١/٤

وهي الحروف التي تمنع الإمالة))[١]، فالمبرد قد خصصها بالمستعلية ولكنه لم يذكر المقابل لها كما هو الحال عند سيبويه وهو ما يدفعنا إلى القول أنّ المصطلح عند الخليل وسيبويه والمبرد لم يستوِ مصطلحاً محدداً ناضجًا تامًا مخصصًا كما نجده عند ابن جني قال: ((وللحروف انقسام آخر إلى الاستعلاء والانخفاض. فالمستعلية سبعة وهي: الخاء، والغين، والضاد، والطاء، والصاد، والظاء، وماعدا هذه الحروف فمنخفض))[٢] وتابعه علماء العربية في الأصوات المستعلية والمنخفضة [٣]، إلا أن علماء العربية وعلماء التجويد لم يبينوا ما هو الجزء الذي يعلو من اللسان باتجاه الحنك وكل الذي بينوه هو تفريقهم بين أصوات الإطباق وإضافتها إلى أصوات الاستعلاء حتى أوضح المرعشي ذلك بقوله: ((فالاستعلاء أن يستعلي أقصى اللسان عند النطق بالحرف إلى جهة الحنك الأعلى.

أما المحدثون فقد ذهب بعضهم إلى تسمية الأصوات المستعلية بـ(الطبقية) نسبة إلى الطبق (وهو الحنك اللين) وهو ارتفاع مؤخر اللسان عند النطق بهذه الأصوات نحو الطبق (الحنك اللين) بحيث يتصل به ويسد المجرى أو يضيقه تضييقاً يؤدي إلى احتكاك الهواء بهما في نقطة التقائهما وأصواته (ق، خ، غ)[٤] .

أما الاستفال عند المحدثين فمنهم من جمع صفتي الانفتاح والاستفال ودمجهما في صفة الترقيق كما جمعوا صفتي الاطباق والطبقية في صفة التفخيم دون استخدامهم صفات الضدّ [٥]، ويرى أحد دارسي الأصوات[٦] أن تعميم صفة الاستفال على جميع الصوامت أمر غير دقيق؛ إذ الأولى أن تكون هناك صفة ثالثة تتضمَّن الأصوات الحنجرية والحلقية والشفوية (ء، هـ، ع، ح، ف، ب، م)لأن ((اللسان فيها لا يكون مرتفعاً في اتجاه الحنك الأعلى أو بعيداً عنه ضرورة أن اللسان لا يتدخل عند النطق بها وبهذا تكون هذه الأصوات محايدة لا علاقة لها بالاستعلاء أو الاستفال))[٧]

(١) المقتضب ٣٦٠/١

(٢)سر الصناعة ٤٥/١

(٣) ينظر: سر الفصاحة ٣١ ، والمفصل ٣٩٥ ، وأسرار العربية ٢١٠ ، ومفتاح العلوم ١١٠ ، وشرح ابن يعيش ١٢٨/١٠ ، والشافية في التصريف ١٢٣ ، وارتشاف الضرب ١٧

(٤) ينظر: مناهج البحث في اللغة ٨٩

(٥) ينظر: دروس في علم أصوات العربية ٣٦ ، ومناهج البحث في اللغة ٩١ ، والمصطلح الصوتي في الدراسات العربية ١٤٥

(٦) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء العربية ٨٢

(٧) العربية ولهجاتها عبد الرحمن أيوب ٩٦ – ٩٧ نقلا عن الدراسات الصوتية عند علماء العربية ٨٢

سادساً: الذلاقة والإصمات

ذكر اليزدي هاتين الصفتين قال:((الذلاقة ومعناها سُرعة المنطق، وهي: ما في قولك: مُرْ بِنَفَلٍ وهو الغنيمة))[١]، وبلحاظ ماورد في تسمية الذلاقة عند اليزدي يمكن إجماله بالآتي:

١- رأي اليزدي في تحديد مفهوم الذلاقة، والذي يعتمد بالأساس على المعنى اللغوي لمفهوم الذلاقة[٢] لأنّ المعنى اللغوي للذلاقة هو الطلاقة وذكرها ابن الحاجب بسرعة جري الحبل في البكرة لسهولتها[٣] وذكرها اليزدي بسُرعة المنطق أي أنهم قد أخذوا المعنى من ذلق اللسان، فيكون على ذلك أنّ التسمية دالةٌ على معنى السهولة والخفة وكثرة استعمالها في الكلام، وهذا الرأي نجد جذوره عند الخليل قال: ((فلما ذلقت الحروف الستة، ومُذل بهن اللسان، وسُهلت عليه في المنطق كثرت في أبنية الكلام فليس شيء من بناء الخماسي التام يعرى منها ، أو من بعضها))[٤] ومما يقوي حجة من ذهب إلى هذا الرأي هو ماذهب إليه ابن الحاجب واليزدي في ذكر الصفات التي لها ضد، فالضد من صفة الذلاقة هو الإصمات) قال اليزدي: ((وأما الإصمات فلأن تلك الحروف كأنها صُمت عنها في وضع بناء الرباعي والخماسي؛ لعدم سهولتها، فأصمتوها: أي جعلوها صامتة، أو لأن المتكلمين أُصمتوا عنها في الوضع))[٥]، فقد ذكر اليزدي سبب عدم السهولة في تسمية الصفة المضادة للذلقة، وقد تابع الرضي ابن الحاجب في معنى الذلاقة في أنها الخفة والسرعة في النطق[٦] والبحث يميل إلى هذا الرأي .

٢- الرأي القائل بأن الذلاقة هي من ذَلَقِ اللسانِ: أي طرفه، فقد أخذ المعنى من ذَوْلقُه وهو طَرَفُهُ، قال ابن الحاجب: ((الذلاقة: الاعتمادُ بها على ذلق اللسان وهو طرفه، وهذا التفصيل باعتبارها – أي الذلقة – غيرُ مستقيم من جهته في نفسه ومن جهةِ أمرِ مُضادّهِ من المصمتةِ، أما من جهته فلأنها لاتعتمد على طرف اللسان إلا ببعضها فالميم والباء والفاء منها لا مدخل لها في طرف اللسان، فكيف يصحُّ تسميتها بذلك مع خروج نصفها عن ذلك المعنى، وأما من جهةِ القسم الآخر المضاد لها، فلأنه

---

(١) شرح اليزدي ١٠٠٤/٢

(٢)((الذَّلَقُ حِدَّة الشَّيْءِ. وحَدُّ كُلِّ شَيْءٍ ذَلْقُه، وذَلْقُ كُلِّ شَيْءٍ حَدُّه...، وذلَقُ اللِّسَانِ وذَلَقَته: حِدَّته، وذَوْلقُه طَرَفُهُ. لِسان ذَلْقٌ طَلْقٌ وذَلِيقٌ طَلِيق، والذَّلِيق: الفصيحُ اللسانِ. وَرَجُلٌ طَلْقُ اللسانِ: فَصِيح، ولسانٌ طَلْقٌ ذَلْقٌ...، وَمِنْهُ فِي حَدِيثِ الرَّحِم: تَكلَّم بِلِسَانٍ طَلْقٍ)) اللسان ١٠/ ١٩٠ و ١١٠ و ١٢٩

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٨٩/٢.

(٤) العين ٥٢/١.

(٥) شرح اليزدي ١٠٠٤/٢

(٦) ينظر: شرح الرضي ٢٦٢/٣

إنما سُمِّي مصمتاً لأنه كالمسكوت عنه فلا ينبغي أن يكون ضدَّ ذلك المنطوق بطرف اللسان))[١]، أما ماقيل في الذلاقة كما ذكره اليزدي بقوله: ((ولاينفكُّ رباعيٌّ ولا خماسيٌّ عن شيء من حروف الذلاقة لسهولتها. والتسميةُ قيل: أُضيفت إلى الذلاقة؛ لأنها من ذَلَقِ اللسانِ؛ أي طرفه))[٢] ، فلَمْ يلقَ استحسانًا عند اليزدي قال: ((وهو غير سديد؛ لأن منها الباء والميم والفاء، وهي شفهية لاتعلق لها بطرف اللسان))[٣]، بل ويُرجِّح أن يُقال: ((أضيفت إليها لأنها السهولة من قولهم: لسان ذلقٌ: أي حَادٌّ، ولهذا لم يخل رباعي ولا خماسي عن شيء منها؛ لأنهما ثقيلان والتلفظ بهذه الحروف سهل فكأنه دافع لبعض ثقلهما))[٤]، على أننا نجد ابن الحاجب يصف أصحاب هذا الرأي بالوهم قال: ((وإنما وقع الوهم من أخذ الذلاقة من الطرف وجعلها من طرف اللسان))[٥]

والذلاقة من مصطلحات الخليل، أطلقه على مجموعة الأصوات الذلقية وهي:(الرَّاء، واللام والنُّون) والشفوية وهي:(الفاء والباء والميم)[٦]، وإنَّما أُلحق الشفوية بها بناءً على قول الخليل((اعلم أنّ الحروف الذُلقَ والشفوية ستَّة وهي: ر، ل، ن، ف، ب، م، وإنَّما سُمِّيت هذه الحروف ذُلقاً؛ لأنَّ الذلاقة في المنطق إنما هي بطرف أسلَّة اللِّسان والشفتين، وهما مَدرَجتا هذه الحروف الستة))[٧] ، فقد عطف الخليل وبشكل واضح الشفتين على أسلة اللسان، وحصر ذلك بالأداة (إنَّما) أي: أن الخليل وصف الأصوات الستة بالذلاقة، وهذا الكلام في الأصوات الذلقة يقودنا إلى أن الخليل قد حدد أصوات الذلاقة بثلاثة فقط (ر، ل، ن) أما الثلاثة الباقية والتي ذكرها الخليل مع أصوات الذلاقة (ف، ب، م) فهي تتبع أصوات الذلاقة من حيث أنه لا تخلو كلمة عربية سواء أكانت رباعية أم خماسية من هذه الأصوات الستة والذي يدل على صحة هذا الكلام أن الخليل عندما وصف مخارج الحروف جعل الفاء والباء والميم شفوية مبدأها الشفة.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢ /٤٨٨ – ٤٨٩

(٢) شرح اليزدي١٠٠٤/٢ ، وينظر: تهذيب اللغة (ذلق : ٧٢/٩) ، وسر الصناعة ٦٥/١ ، والممتع ٤٢٩ ، وشرح اليزدي ١٠٠٤/٢

(٣) شرح اليزدي ١٠٠٤/٢

(٤) شرح اليزدي ١٠٠٤/٢

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٤٨٩/٢.

(٦) ينظر: العين : ٥١/١ .

(٧)العين : ٥١/١ .

أما علماء الأصوات المحدثون فيرون أن معناها الشائع وهو ((القدرة على انطلاق الكلام في العربية من دون تعثر أو تلعثم))[١] ، وربما يكون هذا الرأي قد أخذه الدكتور إبراهيم أنيس من كلام الخليل [٢] وقد ذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى أنّ ((لما كانت هذهِ الحروف الستة هي أكثر الحروف شيوعاً في الكلام العربي أطلق عليها حروف الذلاقة دون النظر إلى مخرجها أو صفاتها أو أي ناحية من نواحي الدراسة الصوتية)) [٣]، ويذهب الدكتور النعيمي أن القدماء في تسميتهم الأصوات الذلقية إنما أرادوا تغليب صفة الذلاقة وأصواتها على الأصوات الشفوية وهذا التغليب ناجم عن معنى الذلاقة الذي يضم أصوات ذلق اللسان والأصوات الشفوية[٤]، ويذهب الدكتور غانم قدوري بقوله: ((أن إطلاق كلمة (المذلقة) على الحروف الستة وحملها على معنى أنها تخرج من طرف اللسان، كما جاء في قول ابن جني مذهب غير سديد؛ لأن حروف الشفة (ف ب م) لا صلة لطرف اللسان بمخرجها))[٥] ، وهذا ما يؤيد مذهب اليزدي في ذلك.

ب- صفات ليس لها قسيم وهي الصّفات المنفردة

أولاً: القلقلة وغيرها :

ذكر اليزدي حروف القلقلة قال: ((وحروف القلقلة: ما تُحِسُّ بالوقف عليها انضمام ضغطٍ إلى الشدة، وهي ما في قولك قَدْ طَبَجَ. والطَّبْجُ: الضرب على الشيء الأجوف، ويقال: الأبَجُ: الأحمق وتسمى أيضاً حروف اللقلقة. قال الخليل: القلقلة؛ شدة الصوت، واللقلقة: شدة الصياح))[٦]

وذكر سيبويه القلقلة في باب الوقف، وسمَّاها الإشراب قال: ((واعلم أنَّ من الحروف حروفاً مشربة ضُغطت من مواضعها، فإذا وقفتَ خرج معها من الفم صُويتٌ ونَبَا اللِّسانُ عن موضعه، وهي حروف القلقلة وذلك القاف والجِيم والطَّاء والدَّال والباء))[٧]، وتابعه المبرد فعرَّفها بقوله: ((واعلم أنَّ من الحروف حروفاً محصورة في مواضعها فتسمع عند الوقف على الحرف منها نبرة تتبعه وهي حروف

(١) الأصوات اللغوية ١٠٥

(٢) قول الخليل بتمامه : ((فلمّا ذَلَقَت الحروف الستّة، ومَذَل بهنَّ اللِّسان وسَهُلَت عليه في الْمَنْطِق كَثُرَت في أبنيةِ الكلام)) العين ٥٢/١

(٣) الأصوات اللغوية ١٠٥

(٤) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية ٣٢٣

(٥)الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ٢٥٦

(٦) شرح اليزدي ١٠٠٥/٢

(٧) الكتاب : ١٧٤/٤

الْقَلْقَلَةَ. وإذا تفقدت ذلك وجدته، فمنها القاف والكاف إلّا أنهَّا دون القاف))[١] ، إلا إنه استبدل الصويت بلفظ نبرة، وكذلك إضافته صوت الكاف ولكن على ضعف، أمّا ابن جِنّي فكان أكثر إيضاحاً فقد عرَّفها بقوله: ((واعلم أنَّ من الحروف حروفاً مُشرَبةً تُحْفَزُ في الوقف، وتُضغط عن مواضعها، وهي حروف القلقلة ... ؛ لأنَّك لا تستطيع الوقوف عليها إلّا بصوت، وذلك لشدّة الحفز والضغط))[٢] بإضافة كلمة (تحفَزُ) أو(الحفز)[٣]، وتابع مكي المبرد في تعريف القلقلة قال: ((وإنما سميت بذلك لظهور صوت يُشبهُ النبرة عند الوقف عليهن، وإرادة إتمام النُّطقِ بهن، فذلك الصّوتُ في الوقف أبين منه في الوصل بهن))[٤]، لكنه لم يعد هذه الأصوات من المشربة، لكنه بين أن النبرة إنما تخرج في حالة الوقف لا الوصل وفي ذلك نظر سندرسه إن شاء الله في حديثنا، إلا أن الزمخشري قد خص القلقلة بالإشارة إلى صفة الجهر والشدة قال: ((والقلقلة ما تحس إذا وقفت عليها من شدة الصوت المتصعّد من الصدر مع الحفز والضغط))[٥] ، فليس صفة الصوت المتصعد من الصدر إلا بديلاً عن صفة الجهر كما أنه قد ذكر شدة الصوت إشارة إلى صفة الشدة، كما و((يشترط علماء التجويد حصول القلقة في الحرف اجتماع الشِّدة والجهر فيه))[٦]، فيما رأى ابن الطحان تقاربًا بين القلقلة والرَّوم قال: ((والقلقلة: صُويتٌ حادث عند خروج حروفها؛ لضغطه عند موضعهِ، ولا تكون إلا عند الوقف، ولا يُستطاع أن يوقف عليه دونها، مع طلب إظهارِ ذاتهِ، وهي مع الرَّومِ أشدُّ))[٧]

أما سبب تسميتها بالقلقلة أو سبب حدوثها عند اليزدي (ما تُحِسُّ بالوقف عليها انضمام ضغطٍ إلى الشدة) أي: أن تحس بالوقوف على الصوت بسبب الشدة واجتماع صفتي الشدة والجهر وهو الضغط الناتج من اندفاع النفس وحصره عند الوقف، وهو ماعبر عنه ابن الحاجب بقوله: ((سُميَّت حروف القلقلة إما لأن صوتها صوتُ أشدِّ الحروف أخذاً من القلقلة التي هي صوت الأشياء اليابسة وإما لأنها صوتها لا يكاد يتبينُ به سكونها ما لم يخرج إلى شبهِ التحرك لشدةِ أمرها من قولهم: قَلْقَلَهُ إذا

(١) المقتضب: ٣٣٢/١

(٢) سر صناعة الإعراب : ٦٣/١ .

(٣) ورد عن ابن فارس معنى الحفز: (((حَفَزَ) الْحَاءُ وَالْفَاءُ وَالزَّاءُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ تَدَلُّ عَلَى الْحَثِّ وَمَا قَرُبَ مِنْهُ. فَالْحَفْزُ: حَثُّكَ الشَّيْءَ مِنْ خَلْفِهِ)) معجم مقاييس اللغة ٨٥/٢

(٤) الرعاية ١٢٤

(٥) المفصل ٣٩٥

(٦) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ٢٥٩

(٧) مرشد القارئ ٥٠

حركه وإنما حصل له ذلك لكونها شديدة مجهورة، فالجهر يمنع النَّفس أن يجري معها، والشدة تمنع أن يجري صوتها، فلمّا اجتمع لها هذان الوصفان وهو امتناع النفس معها جرى صوتها فاحتاجت إلى التكلف في بيانها فلذلك يحصل ما يحصل من الضغط))[١] كما وذهب الرضي أيضًا قال: ((يصحبها ضغط اللسان في مخرجها في الوقف مع شدة الصوت المتصعد من الصدر وهذا الضغط التام يمنع خروج ذلك الصوت فاذا أردت بيانها للمخاطب إحْتَجتَ إلى قلقلة اللسان وتحريكه عن موضعه حتى يخرج صوتها فيسمع))[٢] ، وأكد ذلك المرعشي بقوله : ((ثم اعلم أن إظهار القلقلة في الحرف الساكن يشبه تحريكه))[٣]، فهذه الأصوات تحركت عن مواضع نُطقها بصوت وهذا الصوت الذي يتبع أصوات القلقلة هو ما يسميه المحدثون (الحركة المركزية)[٤]، وهو عبارة عن ((حركة خفيفة يكون فيها وسط اللسان مُرتفعاً نسبياً))[٥] ، وذهب إليه الدكتور غانم قدوري الحمد بقوله: ((أما صوت القلقلة الذي يُسمعُ عند الوقف على حروف (قطب جد) فإنه صوت ناتج من انفتاح مخرج الصوت الشديد، وهو مكمل للصوت لكنه يكون أكثر وضوحاً في الوقف منه في درج الكلام .... إلا أن ذلك الصوت لا يبلغ أن يكون حركة تامة، وهو بالحركة المختلسة أشبه))[٦]، وهو ما أطلق عليه الدكتور عادل نذير ((الوقف المركب إذا أخذنا بنظر الاعتبار أنّ الوقف يتعلق بأصوات انفجارية تتطلب كمية هوائية مضغوطة من جهة وبين الوقف في نهاية الكلام الذي يتطلب حبسًا ضروريًا للصوت))[٧] ، لكن علماء القراءة قد حذروا ((أن يبلغ القارئ بالقلقلة في حروفها رتبة الحركة))[٨]، ويرى بعض الدارسين أن القلقلة تُقصَر على حال الوقف دون غيره أي أنها دون الوصل وهذا رأي غير مقبول من جملة الثقات من رجال القراءة والاقراء ويصفونه بالوهم فهو مبني على فهمهم غير الدقيق لمدلول بعض المصطلحات الواردة على ألسنة المتقدمين[٩]، وقد فصل القول ابن الجزري في ذلك قال: ((وذهب متأخرو أئمتنا إلى

(١) الإيضاح ٤٨٨/٢ ، وينظر : شرح اليزدي ١٠٠٥/٢

(٢) شرح الرضي الاسترابادي ٢٦٣/٣

(٣) جهد المقل ١٥٠

(٤) ينظر: مناهج البحث في اللغة ١٠٩

(٥) علم الأصوات د.كمال بشر ٣٨٠

(٦) المدخل إلى علم أصوات العربية ١٢٠

(٧) التعليل الصوتي ١٦٢عند العرب – ١٦٣

(٨) نهاية القول المفيد محمد مكي نصر ٢٠ ، وينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية ١٢٠

(٩) ينظر: علم الأصوات د.كمال بشر ٣٧٩

تخصيص القلقلة بالوقف، تمسكاً بظاهر ما رأوه من عبارة المتقدمين أن القلقلة تظهر في هذه الحروف بالوقف، فظنوا أن المراد بالوقف ضد الوصل وليس المراد سوى السكون، فإن المتقدمين يطلقون الوقف على السكون، وقوَّى الشبهة في ذلك كون القلقلة في الوقف العرضي أبين وحسبانهم أن القلقلة حركة وليس كذلك))[١]، إلا إن الواقع في ذلك هو سكون هذه الحروف في أي موقع تقع فيه، أي في الوقف أو غيره وهو ما يمكن أن نلاحظه عند قول ابن الحاجب الذي قال بسكونها وأيده في قوله من شرح كتاب الشافية بعده وقال بالوقف الرضي واليزدي وإن كان مفهوم الوقف غير مفهوم السكون فيه ، وهو ما أوضحه ابن الجزري بقوله: ((وسميت هذه الحروف بذلك؛ لأنها إذا سكنت ضعفت فاشتبهت بغيرها فتحتاج إلى ظهور صوت يشبه النبرة حال سكونهن في الوقف وفي غيره، وإلى زيادة إتمام نطقهن فذلك الصوت في سكونهن أبين منه في حركتهن وهو في الوقف أمكن))[٢] ، فكل صوت مجهور شديد يكون عُرضة إلى أن يُصبح مهموساً ولا سيما إذا كان مشكّلاً بالسكون – متطرفاً أو في وسط الكلمة – وقد جاوره صوت مهموس لذلك حرص المتقدمون من علماء العربية على إظهار صفة الجهر في أصوات القلقلة، فصوت الباء مثلاً إذا وُقف عليه وهو خال من علامتي الإعراب والبناء، أي غير متبوع بحركة فإنه يُصبح مهموساً ولكن إذا أُتبع بالصويت (الحركة المركزية) أو صوت لين قصير يشبه الكسرة فإنه يحتفظ بصفة الجهر فلا تزول عنه[٣] وأصوات القلقلة خمسة جُمعت في قول(قطب جد) وقد أضاف إليها بعضهم الهمزة لكونها مجهورة شديدة، وقد ذكر ابن الجزري أنّ الهمزة في حالة السكون يدخلها التخفيف وكذلك ما يعتريها من إعلال فتفارق أخواتها[٤]، ويرجع المرعشي سبب إخراج جمهور القراء للهمزة من بين حروف القلقلة ((أن الهمزة كالتهوع وكالسعلة جرت عادة العلماء إخراجها بلطافة ورفق وعدم تكلف في ضغط مخرجها لئلا يظهر صوت يشبه التهوع والسعلة فيُخفي حينئذ شدتها ويُعدم قلقلتها وهذا عند عدم الوقوف عليها بالسكون بدون الرّوم))[٥] ومن عُلَماء التجويد المتأخرين من جعل لصفة القلقلة نظيراً مقابِلاً، ومِن هؤلاء السنهوري(ت٨٩٤ هـ) حيثُ قالَ: ((وغيرها المسْتقرَّة))[٦] ، كما وصف

(١) النشر ٢٠٣

(٢) النشر ٢٠٣

(٣) ينظر: الأصوات اللغوية ١٤٧

(٤) ينظر: النشر ٢٠٣

(٥) جهد المقل ١٥٠ – ١٥١

(٦) الجامع المفيد ٤٠٨ .

الدركزلي(ت١٣٢٧هـ) نظير القلقلة بالحروف الساكنة[١]، ولم يرد في مثل هذا التقسيم عن علماء العربية والتجويد إلا ما ذهب إليه ابن الحاجب واليزدي في تقسيمهم الأصوات المفردة كالقلقلة وغيرها نافين عنها ذلك الوصف؛ إذ ليس لها لقب باعتبار نفي القلقلة وهكذا في البواقي[٢].

والقلقلة عند المحدثين والتي يقابلونها بمصطلح (الانفجار) لا يشترطون فيها صفة الجهر فهي ليست ضرورية؛ إذ القلقلة للصوت الشديد لأن الشدة تعني الوقفة ((أي وقوف الهواء الذي يحتاج إلى النفاذ لإتمام النطق بالصوت، وتمامه بالانفجار))[٣] والتي تُعد عنصرًا أو مكونًا من مكونات نطق الأصوات التي حُكم عليها بالقلقلة، وهي الأصوات الشديدة عند القدماء أو الوقفات الانفجارية عند المحدثين، ذلك أن هذه الأصوات جميعاً يبدأ نطقها بوقوف الهواء وقوفاً تاماً عند مخارجها، ولا بد له من نفاذ ليتم نطق الصوت كاملاً[٤] .

ثانياً : حروف الصفير وغيرها :

ذكرها اليزدي بشيء مقتضب قال: ((وحروف الصفير: الصاد والزاي والسين، وأُضيفت إلى الصفير لأن التلفظ به يشبه الصفير، ولا صفير في غيرها))[٥] ، ويُلحظ من نص اليزدي أن إضافة هذه الأصوات إلى الصفير لما للصفير من انحصار للهواء في موضع تلفظ هذه الحروف فيُحدث الصفير من جرائه أثناء نطق هذه الأصوات. ومصطلح الصفير من مصطلحات سيبويه قال في حديثه عن إدغام أصوات الصفير: ((أما الصاد والسين والزاي، فلا تدغِمهن في هذه الحروف التي أُدغمت فيهنّ لأنهَّنّ حروف الصفير، وهنّ أندى في السمع))[٦]، وقد ذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى أن أصل التسمية هي من الأسلية والتي ذكرها الخليل وخص بها أصوات الصفير هذه والتي تخرج من أسلة اللسان أي طرفه، وأن سيبويه حين سمّاها أصوات الصفير إنما أراد أن يميزها من بين الأصوات الرخوة؛ لأن فيها من الرخاوة ما يفوق كل الأصوات الرخوة وبسبب تلك الرخاوة فإنها تصل إلى حد الصفير[٧] ويبدو أن في هذا التفسير شيئاً مما يحتمل المؤاخذة أو النقص ذلك أن كثرة الرّخاوة ليس مما يميز أصوات

(١) ينظر : خلاصة العجالة ٣٤٦ .

(٢) ينظر: الإيضاح ٤٨٥/٢ ، وشرح اليزدي ١٠٠٤/٢ – ١٠٠٧

(٣) علم الأصوات د.كمال بشر ٣٩٠

(٤) ينظر: علم الأصوات د.كمال بشر ٣٩٠

(٥) شرح اليزدي ١٠٠٥/٢

(٦) الكتاب ٤٦٤/٤

(٧) ينظر: الأصوات اللغوية ١٠٤

الصفير وحدها بل أنّ هناك أصواتًا أخرى فيها من الرخاوة ما يزيد على أصوات الصفير على نحو ما نجد في الأصوات الأسنانية الثلاثة(الذال، والظاء، والثاء، وكذلك الشين) فضلا عن الفاء [١] وذكرهن المبرد بقوله: ((وهي حروف تنسلّ انسلالاً))[٢] [٣] ، وربما هذه التسمية عند المبرد مأخوذة من أسلة اللسان وهي طرفه، وذكرها ابن جني[٤] ، وهي عند علماء التجويد من صفات القوة[٥]، فقد ذكرها مكي بقوله: ((وإنما سُميَّت بحروف الصفير لصوتٍ يخرجُ معها عند النُّطق بها يُشبهُ الصَّفير، ففيهن قوةٌ لأجلِ هذه الزيادة التي فيهنّ، فالصفير من علامات قوة الحرف))[٦]، وبيّن مكي المقصود بكلمة الصفير بقوله: ((وحقيقة الصفير أن اللفظ الذي يخرُج بقوة مع الريح من طرف اللسان مما بين الثنايا تَسمعُ له حِساً ظاهراً في السمع))[٧] ، كما وذهب مكي إلى أن الصفير صفة ذاتية في هذه الأصوات لا تنفك عنها كما أن الغنة صفة ذاتية في النون والميم وهي تخرج من مخرج واحد، وإنما فرّق بينها صفات مميزة هي الهمس في السين والجهر في الزاي والإطباق في الصاد فيجب التَّحفظُ بإظهار الصفَّير في السين والإطباق في الصاد لأن هذين الصوتين إنما يفترقان بهاتين الصفتين[٨]، وفسر ابن الطحان الصفير بالحدة قائلاً : ((والصَّفير: حِدَّةُ الصَّوت كالصوت الخارج عن ضغطِ ثُقبٍ))[٩]، وتابع ابن يعيش صاحب المفصل لكنه فصّل القول في ما ذهب اليه الزمخشري قال: ((لأن صوتها كالصفير لأنها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان فينحصر الصوت هناك ويصفر به))[١٠]، وأيّدَ الدكتور عبد العزيز الصيغ هذا التفسير للتسمية بانحصار الصوت إذ يراه أنّهُ الأصوب، أما المرادي فقد وصف الصفير بأنه: ((هو صوت يصحب الصاد والزاي والسين يشبه صفير الطائر))[١١]

(١) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ١٥٩ ، ودراسات لسانية د. عمر رشيد السامرائي ٤٤

(٢) المقتضب ٣٢٩/١

(٣) النسل هو: ((سَلّ شَيْءٍ وَانْسِلَالِه)) مقاييس اللغة٤٢٠/٥

(٤) ينظر: سر الصناعة ٨١٧/٢

(٥) ينظر: الرعاية ١٢٤ ، وفتح الوصيد ١٣٦١/٤ ، والتمهيد في علم التجويد ١٠٢

(٦) الرعاية ١٢٤

(٧) الرعاية ٢١٢

(٨) ينظر: الرعاية ٢١١ و٢١٥ ، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد ٢٦٩

(٩) مرشد القارئ ٤٧

(١٠) شرح ابن يعيش ١٣٠/١٠

(١١) المفيد في شرح عمدة المجيد ٦٦

أما علماء اللغة المحدثون فيرون في آلية الصفير أنها مشابهة لآلية الرخاوة[١]، لكن درجة الانفتاح معها أضيق مما يؤدي إلى ارتفاع في صوت الحفيف الحادث من الاحتكاك فيُسمع عند نفاذ الهواء بقوة من منفذ دقيق حتى يغدو صوتاً يشبه الصفير الحاد وذلك عند خروجه بين طرف اللسان وصفحتي الثنايا العليا وهو ما يسميه الدكتور محمد حسن حسن جبل (بالمُكاء)[٢]، فبسبب درجة الاحتكاك العالية والتي تبلغ بها حد الصفير أو الأزيز تخرج أصوات (الصاد والزاي والين) ومن المعلوم أن نسبة الاحتكاك في الأصوات الرخوة ليست بدرجة واحدة؛ إذ هي تكون مع الأصوات الصفيرية أعلى وأوضح في السمع. إن صفة الصفير تكاد تكون من أكثر الصفات اتفاقاً بين القدماء والمحدثين فالناظر في نصوص المحدثين وأقوالُهم يجد ما يؤكد ما ذهب إليه القدماء من علماء اللغة والتجويد .

ثالثاً : حروف اللين وغيرها

ذكر اليزدي أصوات اللين وعلل سبب إضافة مجموعة من الأصوات إلى اللين فقال: ((وأُضيفت إلى اللين لأنها تخرج في لين من غير كلفة؛ لاتساع مخرجها وامتداد الصوت بها، ولهذا يُضاف إلى المدِّ أيضاً))[٣]، وقال أيضاً: ((أن الأصل فيها – أي أصوات اللين– هي الألف لملازمتها المدّ، فأما أختاها – أي الواو والياء – فإذا سبقهما حركة تجانسهما كانتا حرفي مدٍّ ولين ، وإن لم تجانسهما أضيفتا إلى اللين فقط ، ولا مدَّ ولا لينَ في غيرهما))[٤]، ويمكن ملاحظة عدة أمور من قول اليزدي السابق:

١- جسَّد اليزدي صفة اللين للألف كونها ملازمة للمدِّ دائماً، فالألف حرف مدٍّ ولين، أما صوتي (الواو والياء) فإن سبقتهما حركة تجانسهما فهما مثل الألف أي يكونان حرفي مدٍّ ولينٍ، وإن لم تسبقهما حركة من جنسهما فهما صوتا لينٍ فقط .

٢- وصفه لهما بأنها أُضيفت لأصوات الين؛ لاتساع مخرجهما وامتداد الصوت فيهما فهي تخرج من غير كلفة على اللسان؛ لأن المقطع إذا أتسع انتشر الصوت وأمتد فتصبح أصوات لين ومدّ، أما إذا ضاق المقطع انضغط فيه الصوت وصلُب فلم يكن ليناً وهو ما عدّ غير هذه الثلاثة بأنها ليست لينة .

---

(١) ينظر: : المحيط في أصوات العربية ١٦

(٢) ينظر: المختصر في أصوات اللغة ٦٦

(٣) شرح اليزدي ١٠٠٥/٢

(٤) شرح اليزدي ١٠٠٥/٢

٣- الألف والواو والياء أصوات لينٍ على كل حال واختصت الألف من الثلاثة بأنها صوت مدٍّ ولينٍ أما الواو والياء فهما صوتا لين إذا لم يسبقهما حركة من جنسهما، أما إذ سُبقت بحركة مجانسة فإنهما يُلحقان الألف بالمدِّ واللين .

ومصطلح اللين راجع في الأصل إلى الخليل قال: ((وأربعة أحرف جُوف وهي: الواو والياء والألف اللينة. والهمزة))[١] ، لكنّه يقصر صفة اللين على الألف فقط، أما سيبويه فقد كان أكثر دقةً في استعمال مصطلح اللين قال: ((ومنها اللينة وهي الواو والياء))[٢] ، وقد علل وصفها باللين بقوله: ((لأن مُخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما كقولك: وأيٌ، والواو. وإن شئت أجريت الصوت ومددت))[٣] ، فصوتي اللين هما صوتا مدٍّ أيضاً بدلالة قوله وإن شئت أجريت الصوت ومددته، قال مكي: ((وقد جعل سيبويه في الياء المفتوح ماقبلها مداً ولیناً))[٤] ، وقال السخاوي في شرح كلمة (وأيٌ) في شرح بيت الشاطبي: وَ(وايٌ)[٥] قال السخاوي: ((الوأْيُ: الوعد، ولكنه سَهَّل الهمزَ بالبدل، لأن حروف المدِّ: الواو والألف والياء، سُميت بذلك، لامتداد الصوت معها إذا لقيها همزةٌ أو ساكن))[٦]، أمّا الألف فسمَّاه سيبويه بالهاوي؛ لاتّساع مخرجه أكثر من الواو والياء[٧]، ولا يدخله مع اللينة على الرغم من اتساع مخرج الصوت فيها أكثر من الواو والياء، غير أنه قد جمع الثلاثة في موضع آخر قال: ((وحروف اللين هي حروف المد التي يُمدُّ بها الصوت وتلك الحروف: الألف، والواو، والياء))[٨] ، فهو هاهنا قد عد أصوات المدّ نفسها أصوات اللين ويرى أحد دارسي الأصوات أن سيبويه يقصد هنا أن أصوات اللين هي حروف المدّ إذا سبقتها حركة مجانسة لها، أما إذا لم تسبقها حركة مجانسة فهي أصوات لين لا مد [٩]، وذهب المبرد إلى عد الألف من الحروف اللينة وأشبه الياء والواو بها قال: ((أن الألف التي هي أمكن حروف اللين لا تدغم في شيء ....، وفي الياء والواو الشبه بها، فيجب أن

---

(١) العين١/٥٧

(٢) الكتاب ٤/٤٣٥

(٣) الكتاب ٤/٤٣٥

(٤) التبصرة لمكي بن أبي طالب ٢٥٦

(٥)ينظر: فتح الوصيد ٤/١٣٥٥ البيت كاملًا هو :وما بين رخوٍ والشديدةِ(عَمْرُ نَلْ) وَ(وَايٌ) حُرُوفُ المَدِّ والرَّخوِ كَمَّلاَ

(٦) فتح الوصيد ٤/١٣٥٦

(٧) ينظر: الكتاب٤/٤٣٥

(٨) الكتاب ٣/٤٢٦

(٩) ينظر : الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية في كتاب سيبويه : مكي درار : ١٠٦ .

تمتنعا كامتناعها))[١] ، ثم ذكر بعد ذلك حروف المد واللين قائلاً: ((فإنَّ حروف المدّ واللين))[٢]، وقوله: ((وأن في الياء والواو مداً ولياناً))[٣]، مما يدل على أنه عَدَّ الثلاثة حروف مد ولين وقد تابعه علماء العربية وبعض علماء التجويد[٤]، ومن علماء التجويد من أخرج الواو والياء المتحركتين وأبقى الساكنتين مطلقين عليها أصوات المد واللين[٥]، وهو ما ذكره مكي بقوله: ((وقد سمى القراء الياء والواو الساكنتين إذا انفتح ما قبلهما بحرفي اللين))[٦]، غير أن ابن الحاجب لم يفصل القول في أصوات اللين في كتابه الشافية، لكنه شرحها بالتفصيل في شرحه لكتاب المفصل قال: ((واللينة حروف اللين، وهي الألف والواو والياء لما فيها من قبول التطويل لصوتها وهو المعني باللين فيها، فإذا وافقها ما قبلها في الحركة فهي حرف مدّ ولينٍ، فالألف حرف مدٍّ ولينٍ أبداً، والواو والياء بعد الفتحة حرفُ لين، وبعد الضمة والكسرة حرفُ مدٍّ ولينٍ))[٧] مايدفعنا للقول أنّ مصطلح اللينة قد استقامت أعمدته عنده، وتابعه اليزدي فيها[٨]، فقد ذكر اليزدي ما نقله عن الزنجاني كثرة المسميات في الأصوات الثلاثة (الألف والواو والياء) قال: ((واللينة، وحروف اللين، وحروف المدّ، وحروف العلة: الألف والواو والياء. وإنما سميت لينة وحروف اللين وحروف المدّ لأنها تخرج في لين من غير كلفة على اللسان وذلك لاتساع مخرجها لأن المقطع إذا اتسع انتشر الصوت وامتد ولانَ، وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب، إلا أن الألف أشد امتداداً واستطالة إذ كان أوسع مخرجاً، وهو الهاوي، على ما تقدم وتسمى هذه الحروف(الهوائية)أيضاً لأنها من هواء الفم، و(المصوتة) أيضاً؛ لأن للنطق بها تصويتاً أكثر من تصويت النطق بغيرها لاتساع مخرجهن ولينهن وامتداد الصوت بهن، وتسمى أيضاً حروف العلة لاعتلالها بالحذف والقلب، ويدخل معها في هذه التسمية الهمزة لأنها تعتل بالقلب والحذف أيضاً، وقيل: إنما سميت حروف العلة لضعفها عن احتمال الحركة، فعلى هذا لا تدخل الهمزة فيه، وتسمى الواو والياء منها حرفي اللين إذا فارقا الألف بأن ينفتح ما قبلهما لنقصانهما حينئذٍ عن المدِّ الذي في الألف وبقاء اللين فيهما، ويسميها أهل الكوفة

(١) المقتضب١/٣٤٥

(٢)المقتضب١/٣٤٥

(٣) المقتضب١/٣٤٥

(٤) ينظر: سر الصناعة ١/١٧ ، والرعاية ١٢٥ ، والتحديد في الاتقان والتجويد ١٠٧ ، ومرشد القارئ ٤٦ – ٤٧ ، وشرح ابن يعيش ١٠/١٣٠

(٥) ينظر: الموضح في التجويد١٢٨و١٢٩و ١٥٦ ، والموضح في وجوه القراءات وعللها ١٧٥

(٦) التبصرة في القراءات السبع ٢٥٧

(٧) الايضاح ٢/٤٨٩

(٨) ينظر: شرح اليزدي ٢/١٠٠٥

الجزم المرسل، فإن كانا مع انفتاح ما قبلهما ساكنين سمّوا ذلك الجزم المنبسط))[١] ، فالزنجاني هنا جمع التسميات التي أختصت بها الأصوات الثلاثة وما ورد عن العلماء قبله لكنه أغفل بعضها مثل الجوفية والتي ذكرها الخليل[٢]، والممدودة التي ذكرها الداني[٣] والتي أسماها أحمد بن أبي عمر الأَنْدَرَابِيّ(بالحروف الذائبة)[٤]، وعلى ذلك يمكن القول أن مصطلح اللين لم تكن دلالته واحدة عند القدماء فهو عند الخليل يعني أقصى اتساع في المخرج، وعند سيبويه اتساع المخرج دون مخرج الألف، وعند المبرد شدة الاتساع دون تمييز بين الواو والياء والألف أما عند علماء التجويد فهو نفسه عند سيبويه فهو صوت صامت [٥] لكنه عند ابن الحاجب واليزدي قد اختصا به صوتي الواو والياء المفتوح ما قبلها وبذلك يكون اليزدي أقرب في تحديد مصطلح اللينة من المحدثين وإن اختلفت التسمية بين القدماء والمحدثين .

أما المحدثون فإنهم أيضاً قد تعددت مسمياتهم لمصطلح اللين فقد أطلق الدكتور ابراهيم أنيس على صوتي (الواو والياء) المفتوح ما قبلها أشباه أصوات اللين[٦]، وسبب التسمية لهذين الصوتين أنهما ينمازان بانفتاح كبير وهذا ما يقربهما من الحركات الطويلة (الألف والواو والياء) ولهذا سميت بأشباه الحركات أو كما سماها الدكتور محمود السعران (أشباه الصوائت)[٧]، وأطلق عليها الدكتور كمال بشر أنصاف الحركات[٨]، بينما أطلق عليها الأنطاكي شبه الطليقة[٩]، ويسميها الدكتور أحمد مختار عمر أنصاف العلل [١٠] ، بينما أطلقوا صفة اللين على الأصوات الصائتة وهي: أصوات مجهورة تنتج باندفاع الهواء الخارج من الرئتين في مجرى مستمر خلال الحلق والفم من دون أن يعترض طريقه حوائل سواء كان الاعتراض تاماً، أم تضييق لمجرى الهواء من شأنه أن يحدث احتكاكاً مسموعاً، الأمر الذي أكسبها سهولة النطق بها على خلاف الصوامت التي عُدت أقل وضوحاً في السمع من أصوات اللين، نتيجة

(١) شرح الهادي ٢٥٧ نقلا عن شرح اليزدي ١٠٠٦/٢ هامش الصفحة

(٢) ينظر: العين ٥٧/١

(٣) ينظر: التحديد في الاتقان والتجويد ١٠٧

(٤) ينظر: الإيضاح في القراءات ٣٧٤

(٥) ينظر: المصطلح الصوتي ١٦٤

(٦) ينظر: الأصوات اللغوية ٤٣

(٧)ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ ١٧٩ – ١٨٠

(٨) ينظر: علم الأصوات ٣٦٨

(٩) ينظر: المحيط في اصوات العربية ١٧

(١٠) ينظر: دراسة الصوت اللغوي ٣٣٠

لاختلاف كمية مرور الهواء في حالتي النطق بالأصوات الساكنة وأصوات اللين[١]، وفي ما يأتي مخطط لورود كل من الياء والواو صوتي لين أو مد[٢]

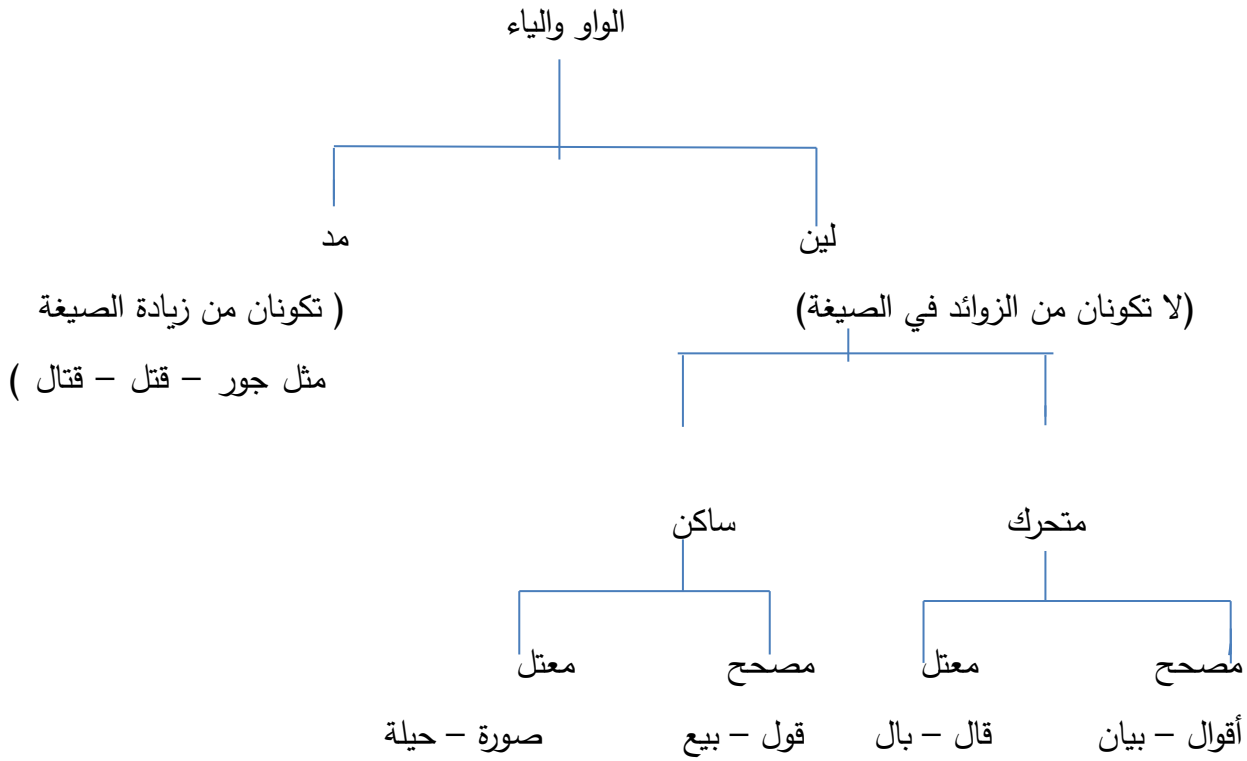

وعلى هذا فإن المحدثين قد أَدْرَجوا ضمن صفة اللين حالَتَي الواو والياء في سكونِهما وانفتاح ما قبلِهما ، وفي حركتهما بأيّ حركة كانت، وهم بذلك يتفقون مع ماذهب إليه اليزدي في عدد الحروف من جهة، وفي ذهاب المدِّ في حالة اللين من جهة أُخرى، كما اتفقوا مع اليزدي أيضاً في عدِّ الألف حرف مدٍّ ولين وحركة ما قبله منه أبداً من جِهَةٍ ثالثةٍ، إلاّ أنَهُم لم يتطرَّقوا إلى صفة الهُويّ التي هي مُرادِفة للمدِّ واللّين مكتفين بالثانية على ما يبدو.

رابعاً : المنحرف وغيره

وقد خص اليزدي هذه الصفة بصوت اللام قال: ((لأن اللسان تنحرف بالتلفظ به إلى داخل الحنك ولا انحراف في غيره))[٣]، والمنحرف هو من صفات اللام الذي خص به سيبويه ذلك الصوت قال: ((ومنها المنحرف، وهو حرفٌ شديدٌ جرى فيه الصوت لانحرافِ اللسان مع الصوت، ولم يعترض على

(١) وسماها باللينة الدكتور ابراهيم أنيس ،أما الدكتور تمام حسان فأسماها العلل ، بينما يسميها آخرون الحركات .ينظر :الأصوات اللغوية ٣٨ ، ومناهج البحث في اللغة ١١٣

(٢) ينظر: القيمة الوظيفية للصوائت ١١٨

(٣) شرح اليزدي ١٠٠٦/٢

الصوت كاعتراضِ الحروفِ الشديدة، وهو اللام وإن شئت مَدْدت فيها الصوت، وليس كالرخاوة، لأن طرف اللسان لا يَتَجافى عن موضعه. وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكن من ناحيتي مُسْتَدَقِّ اللسان فُوَيْق ذلك))[١]، ويذهب اليزدي في تفسير قول سيبويه قائلاً: ((لولا الانحراف لم يجر الصوت وكان من الشديدة الصرفة، ولكن لما حصل الانحراف مع الصوت كان في حكم الرخوة، فلذلك جعل بين الشديدة والرخوة))[٢]، فكلام اليزدي عن انحراف اللسان عند التلفظ باللام الى داخل الحنك يشير إلى أنها تخرج من غير مخرجها بدلالة قول سيبويه الذي ذكره بأن اللام المنحرف حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان معه وهنا نلحظ أن من صفات الصوت الشديد هو منع جريان الصوت معه لكنه عندما ينحرف اللسان معه ولا يعترض على الصوت كاعتراض الشديدة وهو ما دفع اليزدي للقول بأنه لولا الانحراف لم يجرِ الصوت لأن الاعتراض موجود كما في الشديدة لأنه كان من الشديدة الصرفة ولكنه سرعان ما يزول ذلك الاعتراض عندما يحصل الانحراف فيجري الصوت كما لو أنه من الرخوة بفضل ذلك الانحراف ولكنه عُدّ بين الشديدة والرخوة، واليزدي إنما أشار في حديثه عن مخرج اللام قوله: ((أول احدى حافتيه إلى المنتهى؛ لأن مبتدأ مخرج اللام أبرز إلى الفم من مخرج الضاد))[٣]، أي أن انحراف اللسان بالصوت إلى الجهة التي يخرج منها الضاد، فهي إنَّما شاركت الضاد عندما تحوَّل مجرى الهواء بتسرُّبِهِ من حافَّتَي اللسان أو إحداهما على الأقلِّ، وهو ما ذكره سيبويه بقوله أن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه بمعنى تجافي جانبيه دون طرفه ثم بعد ذلك يقول سيبويه: ((وإن شئْتَ مَدَدْتَ فيها الصوت))[٤] ، دلالة على أن صوت اللام بين الشديدة والرخوة أي في لأن الشديدة (التي لا يمتدُّ فيها الصوت) والرخوة (التي يمتدُّ فيها أكثر) إلا أنه ليس مثلها (أي الرخوة) بلحاظ أنَّ اللسان لا يَتَجافى من موضعِهِ أي لا ينفصِلُ كما في الرخوة، وتابع سيبويه علماء اللغة بعده [٥]، وقد أضاف مكي الراء إلى هذهِ الصفة قائلاً: ((حرفا الانحراف: وهما: (اللام) و(الراء) وإنما سُمِّيا بذلك، لأنهما انحرفا عن مخرجهما حتى اتصلا بِمَخْرَجِ غيرِهِما، وعن صفتهما إلى صفة غيرهما، أمَّا اللام فهو من الحروف

(١) الكتاب ٤/٤٣٥

(٢) شرح اليزدي ٢/١٠٠٦

(٣) شرح اليزدي٢/٩٨٦

(٤) الكتاب٤/٤٣٥

(٥) ينظر: المقتضب ١/٣٤٨ ، و سر صناعة الأعراب ١/٦٣ ، والمفصل ٣٩٥ ، وشرح ابن يعيش١٠/١٣٠ ، والايضاح ٢/ ٤٨٩ ، والممتع في التصريف ٢/٤٢٧ .

الرخوة، لكنه انحرف به اللسان مع الصوت إلى الشدة، فلم يعترض في مَنْعِ خروج الصوت اعتراض الشديدة، ولا خرج معه الصوت كله خروجه مع الرخوة، فسُمِّي منحرفاً؛ لانحرافه عن حكم الشديدة، وعن حكم الرخوة فهو بين صفتين))[١]، وذكر الراء فقال: ((إنما سميت (الراء) منحرفة، لأنها (في الأصل من الحروف الشديدة، لكنّها انحرفت عن الشدة إلى الرخاوة، حتى جرى معها الصوت ما لا يجري مع الشديدة))[٢] ، ولو تأملنا قليلاً في كلام مكي السابق لوجدنا أنه عدَّ الراء مع اللام منحرفاً لا في الصفة فقط بل شمل بذلك المخرج، كما ونلاحظ أنه عدّ اللام من الرخوة ثم انحرفت نحو الشدة، وهذا مخالف لما ذكره سيبويه وإن كانت النتيجة واحدة، لأن سيبويه عدها شديدة ثم انحرفت إلى الرخاوة قال: ((وهو حرفٌ شديدٌ جرى فيه الصوت لانحرافِ اللسان مع الصوت، ولم يعترض على الصوت كاعتراضِ الحروفِ الشديدة، وهو اللام وإن شئت مَدْدت فيها الصوت، وليس كالرخاوة، لأن طرف اللسان لا يَتَجافى عن موضعه))[٣]، فهو شديد ولكن جرى فيه الصوت لانحرافه لكن الصوت لم يعترض كاعتراضه على الحروف الشديدة بسبب الانحراف فقول مكي السابق فيه نظر؛ لأنَّهُ لَوْلا الاعتراض في مقدِّمَةِ اللسان الذي هو سبب كون اللام شديداً في بدايته، لما حصل الانحراف أصلاً أي تسرُّبُ الهواء من بين حافَّتَي اللسان والأضراس وهو بدوره حوَّل اللام إلى صوتٍ متوسطٍ – وليس رخواً – [٤]، ثم اعطى صفة اللام إلى الراء فاعتبرها شديدة ثم انحرفت إلى الرخاوة ثم بعد ذلك قال: ((لانحرافها – أي الراء – إلى (اللام) وللتكرير الذي فيها ولولا ذلك لم يجرِ معها الصوت))[٥]، وهو هنا لا يختلف مع سيبويه في عده الراء منحرف إلى اللام لكن من وجهة نظر سيبويه التي تخص المخرج لا الصفة قال سيبويه: ((من مخرج النون غير أنّه أدخل في ظهر اللسان قليلًا لانحرافه إلى اللام مخرج الراء))[٦] وكذلك وصفه الراء بالتكرير، أما قوله السابق في الراء، فهو غير دقيق؛ لأنَّ الانحراف وصف لطبيعة مرور الهواء في مخرج اللام، وهو لا ينطبق على الراء الذي هو مكرر فمرور الهواء في مخرجه له صفته الخاصة، قال الداني: ((والمكرر حرف واحد وهو الراء، ويتبين ذلك إذا وُقِفَ عليه وأُخلص

(١) الرعاية ١٣١ -١٣٢

(٢) الرعاية ١٣٣

(٣) الكتاب٤/٤٣٥

(٤) قال ابن الحاجب في هذا الصدد: ((والمنحرف اللام، لأن اللسان عند النطق ينحرف إلى داخل الحنك ولذلك سمي منحرفا وجرى فيه الصوت، وإلا فهو في الحقيقة لولا ذلك حرف شديد إذ لولا الانحراف لم يجرِ الصوت وهو معنى الشدة))الايضاح في شرح المفصل٢/٤٨٩

(٥) الرعاية ١٣٣

(٦) الكتاب٤/٤٣٣

سكونه، وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام))[١] . فضلًا عن أن مكي لم يذكر مع الراء صفة التجافي والتي هي تخص جانبي اللسان دون طرفه والتي هي خروج صوت الحرف بمعنى تكونه بالمرور من جانبي اللسان اللذين تجافيا لأن هذه صفة اللام لا الراء فكان حرياً به أنه عندما عدّ الراء منحرفاً وأخذ صفة اللام الشديدة ووصف بها الراء أن يُعطيها صفة التجافي أيضاً هذه لعلمه أن صوت الراء لايخرج من جانبي اللسان كاللام وانما مروره فوق ظهر اللسان عند تجافي طرف اللسان عن الحنك بين لَمَساته أو طَرقَاته المتوالية للحنك وهي اللمسات التي تصنع صفة التكرار في الراء أي بمعنى أن طرف اللسان يتجافى مرات هو مايمرّر صوتها، أي بمعنى أدق أن المجافاة أو التجافي هنا هو مفارقة ظهر اللسان لنقطة تماسه مع الحنك، ثم عودته إلى المماسة والمفارقة بصورة متكررة لذا يمر صوت الراء فوق ظهر اللسان متقطعين[٢] ؛ لذا فقد وصفها بالتكرير. كما وقد نسب الداني انحراف الراء للكوفيين وتابعه المرادي[٣]

أما المحدثون فلم يعدوا المنحرف غير اللام لأن آلية حدوث المنحرف تنطبق على اللام دون غيره وذلك لأن هذا الصوت يتكون ((بمرور الهواء بالحنجرة فيحرك الوترين، ثم يتخذ مجراه في الحلق وعلى جانبي الفم في مجرى ضيق يحدث فيه الهواء نوعا ضعيفاً من الحفيف، وفي أثناء مرور الهواء من أحد جانبي الفم أو كليهما، يتصل طرف اللسان بأصول الثنايا العليا وبذلك يحال بين الهواء ومروره من وسط الفم فيتسرب من جانبيه))[٤]، وهو ما جعل بعض المحدثين يصف اللام بأنه جانبي وذلك بالنظر للمرحلة الأخيرة من مسار اللام[٥]، وهناك من يرى أن الضاد الفصحى تشارك اللام في صفة الانحراف بل أن اللام أمكن منها فيها يعني؛ أنها تتحقق فيها صفة الانحراف تماماً، لأن صوت اللام يمر بحافتي اللسان عند مقدمه فحسب، أما صوت الضاد فإنه يمر بحافتي اللسان أي من أولهما عند أقصى اللسان إلى قرب طرفه [٦]

---

(١) التحديد في الاتقان والتجويد ١٠٨

(٢) ينظر: المختصر في أصوات العربية ٦٨

(٣) ينظر: المفيد في شرح عمدة المجيد ٦٦، و المختصر في أصوات العربية ٦٨

(٤) الأصوات اللغوية ٦٤

(٥) ينظر: علم الأصوات د. مال بشر ٣٤٧ ، وينظر : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ١٦٩ ، وعلم الأصوات العام د. بسام بركة ٨٨ ، والصوتيات والفونولوجيا ٦١-٦٢ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية ١٢٦ .

(٦) ينظر: المختصر في أصوات العربية ٦٨

خامساً : المكرر وغيره

ذكره اليزدي وخص به بصوت (الراء) قائلاً: ((فالمكرر الراء، وإنك لتدرك شبه ترديد اللسان في مخرجه عند التلفظ به، فكأن اللسان تتعثر به، ولذلك قوي في الامالة ومنعها، وغير ذلك، ولا تكرر في غيرها))[١] والمكرر من مصطلحات سيبويه فقد وصف الراء بالتكرير قال: ((ومنها المكرَّرُ وهو حرف شديد يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام، فَتَجافى للصوت كالرخوة، ولو لم يكرَّر لم يَجْرِ الصوت فيه. وهو الراء))[٢]، وقد وصفه المبرد بـ(حرف ترجيع)[٣]، وذكره ابن جني ووصفه (بتعثر اللسان) وتابعه في ذلك الزمخشري وابن يعيش[٤]، وكذلك وصفه مكي (بارتعاد طرف اللسان)[٥]، أما ابن الطحان فقد وصفه (بالتضعيف في جسم الراء) مرجعاً ذلك للارتعاد الذي في طرف اللسان[٦] ووصفه ابن الحاجب (بشبه ترديد اللسان) في مخرجه فلذلك أُجري مجرى الحرفين في أحكامه: (((والمكرر الراء) لما تحسهُ من شبهِ ترديد اللسان في مخرجه عند النطق به ولذلك أُجري مجرى الحرفين في أحكام متعددة .... وكل هذه الأحكام راجعة في المنعِ ولتسويغِ إلى التكرير الذي في الراء))[٧]، وتابعه اليزدي في ذلك وأضاف له تعثر اللسان به[٨]، فالتكرير كما يصفه سيبويه أنّ الحرف يمر فوق ظهر اللسان عند تجافي طرف اللسان عن الحنك بسبب التعثر الذي في التكرير أو مايسميه المحدثون (الطَرقات المتوالية)[٩] التي يحدثها اللسان عند ضربه على الحنك بحيث يلمس أعلى اللثة لمسات متوالية فيرتعد طرف اللسان نتيجة لتلك الضربات أو اللمسات المتوالية ناتجة عن حبس وإطلاق متوالٍ لأن التجافي معناه مفارقة ظهر اللسان لنقطة تماسه مع الحنك، ثم يفارقه ويعود ثانية يمّاسه هذا ما يخص تفسير التكرير، أما انحرافه للام والتجافي عن الرخوة، فلا يُفهم منه أنه قصد أنه منحرف كما هو صوت اللام[١٠]؛ لأن اللام تخرج بتجافي جانبيه دون طرفه فيتكون صوت اللام بالمرور من جانبي اللسان اللذين تجافيا، أما الراء

---

(١) شرح اليزدي ١٠٠٦/٢

(٢) الكتاب ٤٣٥/٤ .

(٣) ينظر: المقتضب٣٣٢/١

(٤) ينظر: سر الصناعة ٦٣/١ ، والمفصل ٣٩٩ ، وشرح ابن يعيش ١٣٠/١٠

(٥) ينظر: الرعاية ١٣١

(٦) ينظر: مرشد القارئ ٤٨

(٧) الايضاح في شرح المفصل ٤٩٠/٢

(٨) ينظر: الايضاح في شرح المفصل٤٩٠/٢ ، وشرح اليزدي١٠٠٦/٢

(٩) ينظر: المختصر في أصوات اللغة ٦٦

(١٠) قال بذلك مكي وتبعه ابن الجزري وبعض المتأخرين ومنهم العلامة مُحَمَّد مكي نصر(ت١٣٢٢هـ) ينظر: النشر ٢٠٤، ونهاية القول المفيد ٧٨

فيتجافى فيه طرف اللسان دون جانبيه مرات عدة وهو الذي يمرر صوتها ولأن التكرير إعادة الشي مرة أو أكثر؛ ولأنه حرف شديد لا يجري معه الصوت ولكن بتكراره فقد تجافى الصوت أي جرى الصوت كما في الرخوة؛ إذ بدون ذلك التكرير لم يحصل التجافي للصوت أي جريه ولذلك قد عُدّ من الأصوات بين الشديدة والرخوة.

ومما يُلاحظ على ما ورد من صفة التكرير للراء أن علماء التجويد قد اختلفوا في تكرير الراء هل هي صفة ذاتية ملازمة للراء أم هي صفة عارضة ؟ وهذا الخلاف إنما أوجدهُ علماء التجويد لا علماء اللغة وهو ما نجده عند مكي بقوله : ((فواجب على القارئ أن يخفي تكريره ولا يُظهره، ومتى ما أظهره فقد جعل من الحرف المشدد حروفاً، ومن المخففِ حرفين))[١]، فهي عنده صفة عارضة لا يجب إظهارها، وتابعه الجعبري قال: ((معنى قولهم مكرَّرٌ أنَّ له قبول التكرير لارتعاد طرف اللسان عند النطق به كقولهم لغير الضاحك: إنسان ضاحك. قال: واتصاف الشيء بالشيء أعمُّ من أن يكون بالفعل أو بالقوة وتكريره لحنٌ، فيجب التحفظ عنه، لأنه قال: فطريق السلامة منه أن يلصق اللافظ به ظهر لسانه بأعلى حنكه لصقاً محكماً مرَّة واحدة، ومتى ارتعد حدث من كلِّ مرَّة راءً))[٢]

غير أن سيبويه وعلماء اللغة لم يذهبوا إلى هذا المذهب فهي عندهم صفة ذاتية ملاصقة للراء قال: ((الراء إذا تكلمت بها خرجت كأنَّها مضاعفة، والوقف يزيدها إيضاحاً))[٣]، وهو مأكده المرادي بقوله: ((فظاهر مذهب سيبويه أن التكرير صفةٌ ذاتيةٌ للراء لا تخلو منه))[٤] ، وقد ذهب أبو الحسن شريح الرعيني إلى أن الراء مكررة في جميع أحوالها قال: ((ذهب قومٌ من أهل الأداء إلى أنه لا تكرير فيها مع تشديدها، وذلك لم يُؤْخَذْ علينا، غير أنَّا لا نقول بالإسراف فيه. وأمّا ذهاب التكرار جملةً فلم نعلم أحداً من المحققين بالعربية ذكر أنَّ تكريرها يسقط بحال))[٥] وذهب أبو حيان إلى أن جمهور النحاة يذهبون إلى التكرير في الراء قال: ((وتلخص أن أهل الأداء مختلفون في هذه الصفة، والجمهور على إذهابها))[٦] .

---

(١) الرعاية ١٩٦

(٢) المفيد في شرح عمدة المجيد ١٣٦

(٣) الكتاب ١٣٦/٤ .

(٤) المفيد في شرح عمدة المجيد ٦٦ – ٦٧ ، ١٣٦

(٥)المفيد في شرح عمدة المجيد ٦٦

(٦) حاشية شرح الشافية للجاربردي للشيخ الغزي ، رسالة ماجستير جامعة أم القرى لعبد الله بن سرحان القرني ٤٥٦

أما المحدثون فيصفون صوت الراء بأنه مكرر وينتج من خلال ضرب طرف اللسان على مؤخر اللثة وكأنما يطرق حافة الحنك طرقًا لينًا عدة مرات[١] ، فصفة التكرارية في الراء تعد من خواصه النطقية المميزة له عن غيره من الصوامت، ويرى الدكتور محمود السعران أن ((الطرقات التي يحدثها طرف اللسان على اللثة لا تحدثها حركة عضلية واعية من طرف اللسان، فالذي يحدث أن طرف اللسان يوضع سمحاً في موضعه المناسب ،ويذبذبه العمود الهوائي فيحدث الوتران نغمة عند نطق الراء))[٢] فيما يرى الدكتور عبد الصبور شاهين أن اتصاف الراء بالتكرار((من أسباب قوتها التي تميزها على مقاربها))[٣]، فهو يذهب إلى أنها صفة ذاتية تلحق الراء كما ذهب القدماء، وقد صنف الدكتور عبد الرحمن أيوب الراء على قسمين هي: اللثوي المتردد وهي الراء الساكنة أو المشددة، واللثوي اللمسي وهي الراء المتحركة غير المترددة[٤]، فالدكتور هنا بتقسيمه الراء الى قسمين يبين أن أحد أنواعها هو المتكرر وقصد بها الصنف الأول الساكنة أو المشددة، أي أن صفة التكرار ليست ذاتية في الراء بل هي عارضة وذهب الدكتور محمد حسن جبل إلى أن صفة التكرار هي صفة لازمة للراء لكن يجب التحرز من المبالغة فيها وبخاصة عندما تكون مشددة[٥]، فهو يذهب بذلك إلى ما ذهب إليه القدماء.

سادساً: الهــاوي وغــيــره:

ذكر اليزدي صفة الهاوي وخصها بالألف قائلًا: ((فالهاوي الألف؛ لأن اتساع الهواء بها أشد من اتساع الهواء بأختيها، وهي ملازمة للفتحة، وبها ظهر مزية مدها على مدِّ أختيها، ولا عمل لعضو فيها أبداً، بخلاف أختيها))[٦] ، ومما يُلاحظ على صفة الهوي عند اليزدي :

الأول: أنّ هذه الصفة ملازمة للألف دون الواو والياء كونها ملازمة للفتحة التي قبلها بخلاف الواو والياء فإنهما يكونان صوتي مدٍّ إذا سُبقا بحركة تجانسهما، ويكونان صوتي لين إذا لم تجانسهما حركة من جنسهما.

(١) ينظر: الأصوات اللغوية ٦٦ ، وعلم الأصوات د.كمال بشر ٣٤٥ ، ومناهج البحث في اللغة ١٠٤

(٢) علم اللغة مقدمة للقارئ ١٧١

(٣) أثر القراءات في الأصوات والنحو ٢١٠

(٤) ينظر: أصوات اللغة ٢٠٣ -٢٠٤

(٥) ينظر: المختصر في أصوات اللغة ٦٨

(٦) شرح اليزدي على الشافية ١٠٠٧/٢

الثاني: خصّ اليزدي صفة الهاوي بالألف لأنها يتسع بها الهواء أكثر من الواو والياء ويكون على أشدّه فيها، على حين نجد غيره يصف الأصوات الثلاثة بالهاوية .

الثالث: تخصيص الألف بهذه الصفة دون أختيها عند اليزدي هو ناتج عن المدّ الذي يكون فيها لازمًا؛ لأنها لاتتغير، أما الواو والياء فلأنهما يكونان صوتي لين قد أخرجهما من هذه الصفة .

الرابع: إن صفة الهاوي للألف قد أخرج اليزدي منها عمل أعضاء الجهاز النطقي؛ إذ لا دخل لأي عضوٍ من أعضاءه في مخرجها وهو بذلك يقترب من وصف الخليل لها بالهوائية لأنها تخرج من الجوف لكن بفارق أن الخليل قد جعل الهوائية لأربعة أصوات هي: (الالف والواو والياء والهمزة) فيما خصها اليزدي بالألف فقط كما أن مخرجه أقصى الحلق إذا مددته فيكون الفم والحلق منفتحين عند النطق بها وغير معترضين على الصوت بضغطٍ ولا عصر، بخلاف الواو التي هي شفوية والياء التي يرتفع بها اللسان نحو الحنك فيكون للعضو عمل فيهما .

ومصطلح الهوائية أطلقه الخليل على أصوات الجوف قال: ((وأربعة أحرف جوف وهي: الواو والياء والألف اللينة. والهمزة، وسمِّيَت جُوفاً لأنَّها تخرُجُ من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارِجِ اللسان ولا من مدارِجِ الحلق، ولا من مدرجِ اللهاة، وإنَّما هي هاوية في الهواء فلم يكُنْ لها حيِّزٌ تُنْسَب إليه إلاّ الجـوف . وكان يقـول كثيـراً : الألـف الليّنة والواو والياء هوائية أي أنَّها في الهواء))[1] ، فالخليل إنما خص هذه الأصوات بالهوائية ناظراً إليها من ناحية المخرج فقط دون صفة الهوي وهي اتساع مخرج الألف دون غيرها، أما سيبويه فقد خص صفة الهاوي بالألف فقط دون الواو والياء قال: ((الهاوي وهو حرفٌ اتَّسَعَ لِهَواءِ الصوت مخرجه أشدَّ من اتِّساع مخرج الياء والواو، لأنَّكَ قد تضُمُّ شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قِبَل الحنك، وهي الألف))[2] ، فقد خص الألف بأنه هاوي ولم يذكر الواو والياء بل ذكرهما على أنهما لينة في كلام سابق للألف قال: ((ومنها اللينة، وهي الواو والياء، لأنَّ مخرجهما يتَّسع لهواء الصوت أشدّ من اتساع غيرهما كقولك: وأيٌ، والواو، وإن شئت أجريت الصوت ومَدَدْت))[3] فقوله أن الواو والياء يتسع مخرجهما أشد من اتساع غيرها إنما قصد بغيرها الصوامت غير الواو والياء وقوله إن شئت أجريت الصوت ومددت، أي أنهما يكونان حرفي لين أو مدّ، أما مقارنة صوتي الواو

(١) العين ٥٧/١

(٢) الكتاب ٤٣٥/٤-٤٣٦ .

(٣) الكتاب ٤٣٥/٤-٤٣٦ .

والياء بالألف فتكون الألف هي أشدّ اتساعاً منهما والسبب في ذلك هي الإعاقة التي تعترض صوتي الواو والياء بسبب تدخل الأعضاء في نطقهما وتلك الإعاقة ناتجة عن تدخل الشفتين لإعاقة الهواء الخارج من الفم مع الواو، وارتفاع اللسان نحو الحنك لإعاقة الهواء المار في الفم مع الياء، وهذا لم يحصل مع الألف؛ إذ يكون الفم والحلق منفتحين عند النطق بها وغير معترضين على الصوت بضغطٍ ولا عصر، أما المبرد فخصّ الألف بأنها هاوية ولكنه جعلها من أقصى الحلق مع الهمزة والهاء قال: ((فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة. وهي أبعد الحروف. ويليها في البعد مخرج الهاء. والألف هاوية هناك))[١] ، ثم ذكر الواو أيضاً ووصفها بالهاوية أيضاً قال: ((الواو تهوى في الفم حتى تتصل بمخرج الطاء، والظاء، وتتفشى حتى تتصل بمخرج اللام))[٢]، وواضح من كلامه أنه قصد بأن الألف هاوية أي أنها تهوي في مخرجها الذي هو أقصى الحلق[٣]، فالمبرد لم يقصد أن الالف هاوية لأنها متسعة كما ذكرها سيبويه بل قصد أنها هاوية في الهواء مثل الهمزة وأخواتها عند الخليل أي ليس لها حيزٍ تنتسب إليه فهي هاوية. أما في ذكره للواو الهاوية في الفم حتى تتصل بمخرج الطاء وكذلك تتفشى، أما ابن جني فقد ذهب في مصطلح الهاوي مذهب سيبويه فقد خص بها الألف دون الواو والياء قال: ((فجميع الحروف صحيح إلا الألف والياء والواو اللواتي هن حروف المد والاستطالة، إلا أن الألف أشد امتدادا وأوسع مخرجاً، وهو الحرف الهاوي))[٤]، وقد ذكر مكي الحروف الهوائية قائلاً: ((وهي أيضاً حروفُ المدِّ واللين والمتقدِّمةِ الذِكر، وإنما سُمِّيَت بالهوائية، لأنَّهنَّ نُسِبْن إلى الهواء، لأنَّ كل واحدة منهنَّ تهوي عند اللفظ بها في الفم، فعمدة خروجها في هواء الفم. وأصل ذلك: (الألف) و(الواو والياء) ضارعتا الألف في ذلك والألف أمكن – عند خروجها – من الواو والياء، إذ لا يعتمد اللسان عندَ النُّطقِ بها على موضع من الفم. ألا ترى أنَّ النُّطق بهذه الحروف إنما هو فتحُ الفم أو ضمَهُّ بصوتٍ مُمتَدٍّ (أو غير ممتد) حتى ينقطع مخرجُه في الحلق))[٥]، نجد أن مكي قد خصص الثلاثة الألف والواو والياء بالمدّ واللين وأسماها الهوائية فهي تهوي في الفم فهو لم يعتمد على أساس اتساع الهواء لمخرج الصوت فيها بل ينسبها الى الهواء وهو بذلك يوافق الخليل في تسميتها لكنه لم يذهب مذهبه من أنها جوفية، لكنه

(١) المقتضب ١/ ٣٢٨

(٢)المقتضب ١/ ٣٣٠

(٣) ((هَوَى يَهْوِي هَوِيًّا، بِالْفَتْحِ، إِذا هَبَطَ، وهَوَى يَهْوِي هُوِيًّا، بِالضَّمِّ، إِذا صَعِدَ، وَقِيلَ بِالْعَكْسِ))اللسان ٣٧١/١٥

(٤) سر الصناعة ٦٢/١

(٥) الرعاية ١٢٦ – ١٢٧

يتفق مع سيبويه في أن الالف لا تعتمد في خروجها على اللسان عند النطق بها في الفم بغير الواو والياء أي أنه قصد الاعاقة التي تعترض الواو والياء دون الألف لكنه لم يخصص الهاوي بالألف بل قال هو أمكن.

وتابع علماء العربية وبعض علماء التجويد سيبويه في عد الهاوي حرفاً واحداً وهو الألف وأسماه بعضهم بالجرسي[١]، وتابع ابن الجزري مكي في الحروف الهوائية مردداً ما ذكره مكي، غير أنه قد ذكر من صفات الحروف غير الحروف الهوائية الحرف المتصل وهو الواو وذكر بأنها تهوي في الفم لما فيها من اللين حتى تتصل بمخرج الألف واعتبر الياء مثلها[٢]، كما أنه قد ذكر في النشر أن الحروف الهوائية هي حروف الجوف متابعاً بذلك الخليل وذكر بأن أمكنهن في المدِّ عند الجمهور الألف، غير أن ابن الفحام اعتبر أمكنهن الواو ثم الياء ثم الألف[٣]

وذكر اليزدي بعد ذلك تعليل أحد شراح الشافية [٤] لتسمية الهاوي بهذا الاسم قال: ((لأنه يهوي في مخرجه الذي هو أقصى الحلق إذا مددته))[٥]، وقال: ((الهاوي من الهُوِيُّ، بضم الهاء، وهو الصعود وبفتحها))[٦]، وهو مخالف للمعنى المعجمي[٧]، فضلًا عن مخالفته لما ورد في شرحه؛ إذ أن الهَوِيُّ بفتح الهاء هو الصعود وبضم الهاء النزول أو الانحدار[٨]، أما ما قاله اليزدي في سبب التسمية: ((يجوز أن يكون الهاوي بمعنى صاحب الهواء، كقولهم: نابل، بمعنى صاحب النبل، وإنما نُسبَ إليه الهواء لأصالته فيه))[٩] أي بمعنى أصالة الهواء في الألف؛ لأنها يجري فيها هواء الفم عند النطق بها من غير عائق يعترض خروج الصوت، وقد انفرد اليزدي بهذا الرأي لأن اتساع الهواء بالألف غير صفة التأصيل؛ إذ

(١) التسمية وردت عند ابن يعيش ينظر: التحديد في الاتقان والتجويد١٠٨ ، والمفصل ٣٩٦ ، وشرح ابن يعيش ١٣٠/١٠ – ١٣١ ، والايضاح ٤٩٠/٢ ، وارتشاف الضرب ١٩/١

(٢) ينظر: التمهيد في علم التجويد ١٠٣ – ١٠٤ ، ١٠٩ – ١١٠

(٣) ينظر: النشر ٢٠٤

(٤) هو: الجاربردي

(٥) شرح الجاربردي٣٤٤ ، وينظر: شرح اليزدي١٠٠٧/٢

(٦) مجموعة الشافية في علم الصرف ٤٦٣/٢ ، وينظر: شرح اليزدي١٠٠٧/٢

(٧) ورد في القاموس المحيط ((يقال: هوى الشيء: سقط كما هَوَى، وانْهَوَى هُوِيًّا بالفتح والضم، وهَوَيَاناً، سقط من علو إلى أسفل، أو الهَوِيُّ بالفتح للإصعاد والهُوِيُّ بالضم: للانحدار))القاموس المحيط١٥/٦ ، وينظر: حاشية شرح الشافية للجاربردي للشيخ الغزي رسالة ماجستير لعبد الله بن سرحان القرني ٤٥٧

(٨) ينظر: حاشية شرح الشافية للجاربردي للشيخ الغزي رسالة ماجستير لعبد الله بن سرحان القرني ٤٥٧

(٩) شرح اليزدي١٠٠٧/٢

أصالة الهواء صفة لازمة للألف أما اتساعه فممكن أن لا يكون كذلك.

أما المحدثون فلم يتطرَّقوا إلى صفة الهُويّ التي هي تخص الألف بل درسوا هذه الصفة ضمن الأصوات (المصوتة أو المصوتات) فوصفهم لهذه الأصوات لا يختلف عن وصف القدماء لها بحيث أنها لا تصادف حوائل أو موانع في طريقها، بل يمر النفس معها في مجرى خال من تلك الحوائل والموانع، وأيضاً قُسمت على قسمين: أصوات ضيقة تشمل (ياء المد وواو المد)، وأصوات متسعة وتشتمل على الألف، وكذلك يتفقون مع سيبويه في دراستها من حيث الصفات لا من حيث المخارج كما هي عند الخليل والتي سُميَّت الجوفية أو الهوائية[١]، وقد أدرجوا معها الحركات الثلاث (المصوتات القصيرة)لاشتراكها مع حروف المد في حرية مرور الهواء دون عائق عند النطق بها تحت عنوان (الصائتة أو الصوائت) الذي يشمل حروف المد والحركات [٢]

سابعاً: المهتوت وغيره

ذكر اليزدي هذه الصفة وخصها بالتاء قال: ((فالمهتوت التاء، وذلك لضعفها وخفائها، والهَتُّ: إسراع الكلام، يقال: فلان هتّاتٌ لمن يكثر الكلام، وربما لم يبيّن ما قاله، وقيل: الهتُّ: عصرُ الصوت))[٣]، ثم يذهب مع من قال بضعف الهاء وخفائها بقوله: ((وقال بعضهم: المهتوت الهاء لضعفها وخفائها وسرعتها على اللسان. وهذا أوفق))[٤] .

وهذه الصفة من المسائل الخلافية فقد وردت عند الخليل وخصّ بها صوت الهمزة وكذلك الهاء لكنها اختلفت عنده أيضاً فقد وصف الهمزة مرة بأنها ((مهتوتة مضغوطة فإذا رُفِّه عنها لانت))[٥] ، وقال في موضع الهاء قال: ((ولولا هتَّة في الهاء لأشبهت الحاء))[٦]، وبدلالة سياق الكلام يتضح لنا أنه قصد بالأولى ضغط الهمزة في موضع معين وهذه الصفة لها غير ثابتة، فقد جاء في العين معنى الهت قال الخليل:((الهتُّ شِبْهُ العَصْر للصَّوْت... ويقال: الهَمْز صوتٌ مَهتوتٌ في أقصَى الحَلْق، فإذا رُفِّهَ عن الهَمْز صار نفسا، تحوّل إلى مخرج الهاء))[٧]، أما الثانية فقد قصد بها الهاء وذكر أنها لولا الهتة

(١) ينظر: الاصوات اللغوية ١١١

(٢) ينظر: علم الاصوات د.كمال بشر ٤٢٣ – ٤٢٤

(٣) شرح اليزدي٢/١٠٠٧ – ١٠٠٨

(٤) شرح اليزدي٢/١٠٠٧ – ١٠٠٨

(٥) العين١/٥٢

(٦) العين/٥٧

(٧) العين ٣/٣٤٩

لأصبحت حاء أي أن تلك الصفة لازمة لها وواضح أنه لم يقصد شبه العصر للصوت أي ضغطها بدليل أن مرة يقول هتة ومرة يقول ههّة[١]، بالتالي فقد استعمل المصطلح بموضعين في كل موضع أعطت معنى يختلف عن الآخر، أمّا سيبويه فلم يرد ذكره لهذا المصطلح غير ما وُجد في اللسان ((قَالَ سِيبَوَيْهِ: مِنَ الْحُرُوفِ المَهْتُوتُ، وَهُوَ الْهَاءُ، وَذَلِكَ لِما فِيهَا مِنَ الضَّعْفِ وَالْخَفَاءِ)) [٢] ، كما لم ترد عن المبرد استعماله لهذه الصفة، واستعملها ابن جني قال: ((ومن الحروف المهتوت، وهو الهاء، وذلك لما فيها من الضعف والخفاء))[٣]، أي أن الهاء هو المهتوت عند ابن جني، أما عند مكي فقد تغيرت التسمية إلى المهتوف بدلاً من المهتوت وقصد به الصوت الشديد كما أنه خص به الهمزة[٤]، أمّا الزمخشري فقد ذكر المهتوف ولكنه خص به التاء دون الهاء لضعفها وخفائها[٥]، وتابعه جمع من العلماء في ذلك [٦]، غير إن ابن الحاجب فضلًا عن تعليله بالخفاء والضعف لصوت التاء؛ إلا أنه وصفه بالصوت الشديد يمنع جريان الصوت معه، فضلًا عن وصفه له بالمهموس يجري النفس معه في حال الوقف فلا يجري معه النفس فيتحقق خفاؤه، ويرى أن الكاف يشترك مع التاء في صفة الشدة لكنه مجهور، فصفة الجهر تخرجه عن الخفاء فهو بخلاف التاء المهموس؛ لأن الهمس هو الصوت الخفي[٧] وذكر اليزدي أن هناك ممن يقول أن ما وقع في المفصل من أن المهتوت هو التاء غلط من الناسخ[٨] ومن خلال ملاحظاتنا على ما ذكره اليزدي يتبين لنا أنه لا يميل إلى جعل التاء هو الصوت المهتوت ولكنه شارح لا يستطيع أن يُعارض قول المصنف بالتالي هو يقوم بشرح ما ورد في الشافية.

(١) العين١/٥٧

(٢) لسان العرب ١٠٢/٢

(٣) سر الصناعة ٦٤/١

(٤) ينظر: الرعاية ١٣٧

(٥) ينظر: المفصل ٣٩٦

(٦) ينظر: الايضاح ٤٩٠/٢ ، وشرح ابن يعيش١٣١/١٠ ، وشرح الشافية للرضي٣٦٤/٣ ، وشرح اليزدي١٠٠٧/٢

(٧) ينظر: الايضاح٤٩٠/٢ -٤٩١

(٨) القائل هو الزنجاني في شرح الهادي ٢٥٩ نقلًا عن اليزدي ينظر: شرح اليزدي ١٠٠٨/٢

الفـَصلُ الثانِي

من الظواهر الصَّوتية الخاصة بالصَّوامت

المبحث الأول : الإدغـــام

المبحث الثاني : الإبـــدال

المَبْحَثُ الأَوَّل

الإدغام

المطلب الأول: تعريف الإدغام وعلته ويشتمل على:

أولًا: تعريف الإدغام

ثانيًا: تعليل الإدغام

المطلب الثاني: أقسام الإدغام

المطلب الأول : تعريف الإدغام والفائدة منه

أولاً: تعريف الإدغام وبيان الحرف المُدغَم:

الإدغام لغةً: (((دَغَمَ) الدَّالُ وَالْغَيْنُ وَالْمِيمُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا مِنْ بَابِ الْأَلْوَانِ، وَالْآخَرُ دُخُولُ شَيْءٍ فِي مَدْخَلٍ مَا.... وَالْأَصْلُ الْآخَرُ: قَوْلُهُمْ أَدْغَمْتُ اللِّجَامَ فِي فَمِ الْفَرَسِ، إِذَا أَدْخَلْتَهُ فِيهِ. وَمِنْهُ الْإِدْغَامُ فِي الْحُرُوفِ.))[١]

واليزدي في منهجهِ قد ذكر الإدغام لغةً قال: ((الإدغام لغةً إدخالُ شيء في شيء، تقول: أدغمتُ المتاعَ في الظرف إذا أدخلتهُ فيه، وعن ابن دريد[٢] : أدغمتُ اللجامَ في الفرسِ إذا أدخلته في فمه))[٣]، فالإدغام يكون على صورتين: **الأولى:** هي أن يكون بإسكان الدال، وهو مصدر الفعل أَدْغَمَ وورد هذا الوزن عن الكوفيين، **الثانية:** هي أن تأتي بتشديد الدال، أي بهمزة وصل ودال مشدّدة وعلى زنة افتعال وقد ورد استعماله عند البصريين [٤] .

أما في الاصطلاح، فقد عرفهُ ابن الحاجب قال: ((وهو أن تأتي بحرفين ساكنٌ فمتحركٌ من مخرجٍ واحدٍ من غير فصلٍ))[٥] ، وقد فصّل اليزدي القول في تعريف المصنف بقوله: ((وهذا هو الجنس الشامل للمحدود وغيره))[٦]، إذ لم يحدد ابن الحاجب جنس الحرفين بل كان كلامه مطلقاً، لكن اليزدي قد خصصهما، ثم قسَّم اليزدي تعريف ابن الحاجب السابق إلى ثلاثة فصول لتحقق الإدغام:

الفصل الأول: قوله: (ساكن فمتحرك) قال فيه اليزدي: ((فصلُه الأول؛ إذ الساكن يدخل في المتحرك بخلاف المتحركين؛ إذ لايدخل أحدهما في الآخر حالة الحركة؛ بل بعد السكون، فلا متحركين حينئذٍ والساكن هو الأول والمتحرك هو الثاني؛ ليتحقق دخول الساكن في المتحرك))[٧] ، وهنا الحديث عن تحقق الإدغام ويمكن ملاحظة عدة أمور هي:

أ- **أن يكون الحرفين الأول ساكن والثاني متحرك،** قال اليزدي: ((وظاهر أنه لايمكن الإدغام في ساكن؛ إذ بيانه بالمتحرك، لابنفسه، فلا يُتصور بيانُ غيره به، فإذا كان هو الثاني فلا إدغام))[٨] ولا يكفي سكون الأول وتحرك الثاني لتحقق الإدغام، بل لا بُدَّ من وصل الحرفين في النطق لئلا يحصل

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٢/٢٨٥

(٢) الجمهرة (٢/٢٨٨)

(٣) شرح الشافية لليزدي ٢/٩٦٣

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٢١

(٥) الشافية١٢٠

(٦) شرح اليزدي ٢/٩٦٣

(٧) شرح اليزدي٢/٩٦٣

(٨) شرح اليزدي٢/٩٦٤

سكتة بعد النطق بالحرف الساكن قال: ((ولاتقع مهلةٌ في الدخول ولاتراخٍ، ولهذا لم يقل: ثم متحرك))[١] أي أنَّ الفاء التي بين الساكن والمتحرك إنما أفادت عدم وجود مهلة أو فاصل زمني بين الحرفين المدغمين، كذلك لايتحقق الإدغام لو كان الأول متحرك والثاني ساكن.

ب- **إذا كان الحرفان متحركين فلا إدغام؛** لأنه لا يدخل أحدهما في الآخر في حالة الحركة؛ بل بعد السكون قال: (فلا متحركين حينئذٍ) أي بمعنى لا يوجد إدغام في المتحركين أصلاً؛ لأن أصل الإدغام لا يكون إلا مع سكون الأول لأنه لو كان متحركاً والحركة بعد الحرف فلا يأتي النطق بالحرفين دفعة واحدة؛ لأن الحركة تكون فاصلة بينهما، قال الرضي: ((فك أحد الحرفين من الآخر؛ لأن الحركة بعد الحرف))[٢]

ت- **إذا كان الحرفان ساكنين فلا إدغام أيضًا؛** لأنه لا يمكن الإدغام في ساكن؛ لأن بيانه بالمتحرك بعده، لا بنفسه، فلا يُتصور بيان غيره به، قال: ((ولاكلام في الساكنين لظهوره))[٣]

الفصل الثاني: قوله: (من مخرجٍ واحدٍ) وقال فيه اليزدي: ((فصلٌ ثانٍ احترز به عن مثل فَلْسٍ؛ إذ لايمكن إدخالُ حرفٍ في حرفٍ أحدُهما من مخرجٍ وآخرُ من آخرَ إلا بعد صيرورتهما من مخرج واحد إن كانا متقاربين))[٤] ، والكلام هنا في تحقق الإدغام وهو أن يكون الحرفين المراد إدغامهما من مخرج واحدٍ، فيجب فيهما اتحاد المخرج لأنه الحامل على رفع اللسان دفعةً واحدةً في حالة الإدغام وهو ما مثّل له بكلمة (فَلْسٍ) لأن اللام من مخرج وهي ساكنة والسين من مخرج غيره وهي متحركة فلا إدغام فيها[٥] قال: ((واتحاد المخرج هو الحامل على رفع اللسان دفعةً واحدةً حالةَ الإدغام، كما في جَدَّ مثلاً ورفعهِ دفعتين كما في جُدَدٍ حالةَ الفكِّ، فحيث لا اتّحاد لا إدغام))[٦] فاليزدي يرى هنا أنَّ الحرفين الساكن والمتحرك من مخرجين مختلفين لا يمكن إدغامهما إلا باتحاد مخرجيهما وجعلهما من مخرج واحدٍ في المتقاربين دون المتماثلين، على أنّ شارحين[٧] قد عدُّوه (من محل إلى محل آخر) قال اليزدي: ((ونقله شارح، ثم مثل لقوله: (من محل إلى محل) بلفظ فَلْسٍ. وهو غلط؛ إذ التقدير كونهما من مخرج واحد لأن قيد عدم الفصل مذكور بعد قيد اتحاد المخرج، وكونِ الأول ساكناً، والثاني متحركاً لأنه أسبق القيود. والتحقيق يبيّن مراتب الفصل مع وجود القيود، فالأقوى الحرف كرَفْرَفٍ، ثم نقلُ اللسان من محلّ أولهما إلى محلٍّ آخر قريب منهما في المخرج، ثم عودُ نقله إلى محلّ ثانيهما. ويقرُب أن يكون مثالاً أن

---

(١) شرح اليزدي٢/٩٦٣

(٢) شرح الرضي ٣/٢٣٤

(٣) شرح اليزدي٢/٩٦٤

(٤) السابق نفسه

(٥) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٦٤

(٦) شرح اليزدي٢/٩٦٤

(٧) هما ركن الدين الاسترابادي والجاربردي ينظر: مجموعة الشافية في التصريف٢/٤١٧ ، وشرح اليزدي ٢/٩٦٥

يُتلفظ بالجيم الأول من حجَّ، ثم تنقل لسانك إلى محل الشين، ولم يُتلفظ بكمال ماهيّة الشين؛ بل برائحته ثم تُعيده إلى الجيم الآخر. وهذا أدنى من التلفظ بالحرف الفاصل بكماله. ثم الأدنى أن تجيء بكمال ماهية الساكن تلفظاً ثم بالمتحرك، كما ذكرنا في {رِيْيا}، وعلى الجملة لا إدغام مع الفصل))[1]، فاليزدي هاهنا يلتزم بالنص الي ذكره ابن الحاجب ملتزماً بالقيود في الترتيب جاعلاً الفاصل الأول هو الحرف في إدغام المتماثلين ومثل له بكلمة (رَفْرَفٍ) ثم نقل اللسان من محل أولهما إلى محل آخر قريب، ثم نقل اللسان من المحلّ ثم إليه ومثل لهُ بكلمة (حجَّ)، ملتزماً بنص المصنف الأول في الشافية وبالنص الآخر الوارد عن ابن الحاجب في شرحه للشافية.

الفصل الثالث: قوله: (مِنْ غيرِ فصلٍ) قال فيه اليزدي: ((فصلٌ آخر به عن مثل﴿رِيْيا﴾ [مريم:٧٤] فإنه الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك؛ لكن بالفصل، وهو التلفظ بالياء الساكنة الممدودة، ثُم نقلُ اللسان عنها إلى الياء المفتوحة، ولولا الفصل لكان رفعُ اللسان لسببهما دفعةً واحدةً، وكانت الأولى كالمُسْتَهْلَكِ في الثانية، لابمعنى الإعدام؛ بل بمعنى أن زمن الاشتغال بهما كان أطولَ من زمن الحرف الواحد وأقصرَ من زمن الحرفين الساكنِ أولُهما على كمال التلفظ بهما))[2] ، فلا يتحقق بذلك الإعدام الذي هو سمة الإدغام في الحرفين المتماثلين والذي أساسه التتابع بين الصوتين المدغمين وهو ما جاء في قول المصنف(من غير فصل) لأن الفصل هنا قد حصل بنقل اللسان من محل ثم إليه، وقد ذهب الجاربردي إلى أنه ((لا يُقال لا حاجة إلى هذا القيد))[3] ، أي عدم الفصل لورود الفاء في قوله (فمتحرك)، وهذا الأمر قد ردهُ اليزدي قال: ((يدل الفاء على التعقيب؛ لكن لايمنع من مثل هذا الفصل عادة))[4] كما في (قَدَّ) بالإدغام و(قَدْدَ) بفك الإدغام ففي الأولى يرفع اللسان دفعة واحدة وفي الثانية دفعتين؛ لأن الفصل هاهنا يكون بالتنفس أو بغيره وبالتالي سوف يؤدي إلى أن يصير الحرف الثاني مغايراً للأول وزمانه أطول من زمن الحرف الواحد وأقصر من زمان الحرفين فيكون مغايراً له بالهيئة فلا يحصل الإعدام وهذا غير موجود في (قَدَّ) الأولى، أما في كلمة (رَفْرَفٍ) فإن الفاء تمنع الفصل بحرف[5]، وبناءً على ما تقدم يتضح لنا أن اليزدي قد وافق المصنف في اثنين من ثلاثة فصول قد ذكرها وهي: الفصل بحرف وقد مثّل لها بكلمة (رَفْرَفٍ)، والفصل بنقل اللسان من المحل ثم إليه وقد مثّلَ له بكلمة (رِيْيا)، أما الفصل الثالث فقد كان محل إشكال عند غيره من الشارحين وهو المتمثل بكلمة (فَلْسٍ)

وورد الإدغام عن الخليل وسيبويه دون وضع تعريفاً له وأوَّل من تكلم عن هذه الظاهرة هو الخليل

---

(١) شرح اليزدي٢/٩٦٥

(٢) السابق٩٦٤

(٣) شرح الجاربردي٣٢٦

(٤) ينظر: شرح ركن الدين٢/٨٩٠ ، وشرح اليزدي٢/٩٦٥

(٥) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٦٥

حين عدَّ التشديد علامة للإدغام[١]، وقد اختلفت عبارات علماء اللغة في حدّ الإدغام[٢]، ولم يخرج علماء التجويد والقراءات عمّا ذكره علماء اللغة فقد عرفه الداني بقوله: ((أمَّا المدغم من الحروف فحقه إذا التقى بمثله أو مقاربه، وهو ساكن أن يُدخَلَ فيهما إدخالاً شديداً فيرتفع اللسان بالحرفين ارتفاعةً واحدةً لا فصلَ بينهما بوقف ولا بغيره، ويُعْتَمَدُ على الآخر اعتمادة واحدة، فيصيرا بتداخلهما كحرف واحد لا مهلة بين بعضه وبعضه ويُشَدَّ الحرف ويلزم اللسان موضعاً واحداً، غير أنَّ احتباسه في موضع الحرف، لِمَا زيد فيه من التضعيف أكثرُ من احتباسه فيه بالحرف الواحد))[٣]

أمّا علماء الأصوات المحدثون فلم يخرجوا في تعريفهم للإدغام عمَّا أوردهُ القدماء فقد عرَّفه الدكتور إبراهيم أنيس بأنَّه: ((فناء الصوت الأوَّل في الثاني بحيث ينطق بالصوتين صوتاً واحداً كالثاني))[٤]، أو هو كما يقول الدكتور عادل نذير: ((ذوبان الصوت الأول للتماثل الكلي، أو لقلب صورته النطقية الأولى ومحوها بعد أن يكتسب هوية الصوت الثاني))[٥] ومن خلال تعريفات المحدثين للإدغام نستنتج أن معنى الإدغام عندهم يعني المماثلة التامة بين صوتين متجاورين متقاربين في المخرج، بينهما صفات مشتركة تساعد على اندماج أحدهما في الآخر.

ثانياً: تعليل الإدغام :

بيَّن اليزدي أنَّ فائدة الإدغام والغرض منه هو تخفيف الثقل على اللسان واجتناب الكلفة واختصار عملية النطق، فقد ذكر العلة من الإدغام بقوله: ((العلة الباعثة على الإدغام ثِقلُ التقاء المثلين؛ لما في كمال التلفظ بهما من العود إلى المثل، كإعادة حديث واحد مرتين، وكوضع القدم ورفعها في موضع واحد))[٦]، وقال: ((قيل[٧] : التباعد المفرط كالوَثْبة السَّمِجَةِ، والتقارب المفرط كحَجَلانِ المُقَيَّد . وهو صحيح، ألا تراكَ لو أظهرت النون في عَنْبَرٍ كيف يكون ثقيلاً، فلهذا حقَّ الإبدال، وكذا لو فككت في قُوَّةٍ مثلاً، فلذلك ثبت الإدغام))[٨] [٩] ، وبيان فائدة الإدغام تكاد تكون متفق

(١) ينظر : العين ٥٠/١ .

(٢) ينظر: الخصائص١٣٩/٢، و الأصول ٤٠٥/٣، و اللباب ٤٦٩/٢، و التبصرة والتذكرة ٩٣٣/٢، و المفصل ٣٩٣، و شرح ابن يعيش ١٢١/١٠، و الشافية في التصريف ١٢٠، و الممتع ٤٠٣/٢

(٣) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ١٤٣/١ ، والتحديد ٩٩

(٤) الأصوات اللغوية ١٧٥

(٥) التعليل الصوتي عند العرب ٣٧١ .

(٦) شرح اليزدي٩٦٥/٢

(٧) القائل هو الجاربردي٣٢٧

(٨) شرح اليزدي٩٦٥/٢

(٩) قصد بالتباعد والتقارب المفرطين وأشبههما بالوثبة السمجة وحجلان المقيد أي كمشي المقيد؛ لأنه يرفع رجلًا ثم يعيدها إلى موضعها، أو كإعادة الحديث مرتين وهو ثقيل على السامع ينظر: الكشف١٣٤/١

عليها عند القدماء وكذلك عند المحدثين وهي طلب الخفة [١]، ولا يقتصر الثقل بنطق الصوتين المثلين بل لأجل تخفيف الإدغام حتى وإن لم يكن ثقل في المتجانسين وهذا الرأي قد وضحه ابن الحاجب بقوله: ((يجوزُ أنْ يُقال في الإدغام أنَّهُ لأجل ثقلِ المتجانسين، ويجوزُ أن يُقال إنَّهُ لأجل تخفيف الإدغامِ وإن لم يكن في المتجانسين ثقل. أمَّا الأول فلأنَّ ثقلَ اللسان عن الموضع ثمَّ ردَّهُ إليه مما يُدركُ ثقله على الناطق. وأمَّا الثاني فلأنَّه إذا قلتَ تَبَّ نطقتَ بالحرفين دفعةً واحدةً فيكون أخفَّ من قولكَ: تَبَبَ فلذلك وجبَ الإدغامُ عندما يكون الأول ساكناً لعسرِ النطقِ بالمثلين منفكينِ. والأول منهما ساكن لأنك إذا فككتهما فلا بد من زمان تقطع به الأول عن الثاني ثم تشرعُ في الردِّ اليه في زمان آخر فيطولُ، بخلافِ ما إذا كانا غيرَ مثلينِ فإنَّ الزمن الذي تقصد به انفكاك الأول عن الثاني هو الذي تشرعُ فيه في الثاني ، فمن أجل ذلك جاء الاستثقال فوجبَ الإدغامُ))[٢] .

أمّا المحدثون من دارسي الأصوات فلم يخرجوا عن دائرة التخفيف التي قال بها المتقدمون وهو الاقتصاد في الجهد العضلي مما يؤدي إلى الاختصار في عملية النطق[٣] ، غير أنَّ الدكتور سمير شريف استيتية يرى غير ذلك قال: ((وقد كان شائعا عند علماء العربية، والقراءات، أن الإدغام يقصد منه التخفيف في النطق، والحق أنه لا تخفيف في إدغام المثلين، بل إن الجهد النطقي الذي يبذل في هذا النوع من الإدغام، أكبر من الجهد الذي يبذل عند الإدغام. لكن هذا لا يعني أنه لا يوجد اقتصاد لغوي في إنتاج هذا النوع من الإدغام، فالاقتصاد اللغوي لا يقتضي التيسير دائما، ويظهر وجه الاقتصاد في أمرين:

أولهما: أنَّ الحركة التي تكون بين المتماثلين قد سقطت. وفي هذا تقليل في عدد الأصوات ولكن ليس فيه تقليل في الجهد المبذول في إدغام الصوتين.

وثانيهما: تقليل عدد المقاطع القصيرة المفتوحة المتتالية، وهو وجه من وجوه الاقتصاد اللغوي الذي يظهر في لهجة تميم بخاصة، وتمثله قراءة أبي عمرو خير تمثيل))[٤] ، وكما هو معلوم أن العرب كانت تميل للسهولة والخفة في النطق فكان الإدغام من أهم الطرائق التي يستخدمها العرب لتحقيق ذلك الغرض ((ويشترط في الإدغام من أجل تحقيق الخفة والسهولة في النطق ضرورة وجود علاقة صوتية بين الحرفين المتجاورين ليتم التأثير والتأثر، سواء أكان الحرفان متماثلين تماثلاً كاملاً أم متجانسين أو متقاربين))[٥] ، لذلك فأن الإدغام من الظواهر الصوتية والتي تمثله المماثلة الصوتية خير تمثيل ((فيفنى

(١)ينظر: الكتاب ٤/٤١٧، الكشف١/١٣٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٢١.

(٢) الإيضاح٢/٤٧٦

(٣) ينظر: الأصوات اللغوية١٧٢و١٩٤و١٩٦، و دراسة الصوت اللغوي ٣٧٢-٣٧٣، والمدخل٢٣١، والمختصر١٩٢.

(٤) القرَّاءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية ١١٤.

(٥) الادغام عند علماء العربية في ضوء البحث اللغوي الحديث ، عبد الله بو خلخال ١٢

فيه الصوتان المتجاوران فناء تاماً وهو ما أسماه المحدثون المماثلة الكاملة))[١] ، فالتماثل الصوتي أو المماثلة كما عرفها مالمبرج بأنها ((اقتراب صوت من صوت آخر، اقتراب كيفية أو مخرج، سواء ماثل أحدهما الآخر أو لم يماثله))[٢] ، أي هي امتزاج صوتين يتصفان بصفات مشتركة تُسَّهِل اندماج أحدهما في الآخر، ويحدث ذلك في الحروف المتماثلة أو المتقاربة المخارج تحقيقاً للانسجام بين الأصوات وصولاً إلى الخفة في الكلام وهو المراد من الإدغام لأنه ((توحيد اللفظ بالحرفين المتوالين دفعةً واحدةً بزيادة مدة حبس الهواء في المخرج ومدة الإيقاع))[٣]، فغرض الإدغام هو ((غرض قصدي وهو التخفيف والتيسير في عملية الإجراء النطقي فاللسان يعلوه الثقل وهو يرتفع ويعود في اللحظة ذاتها ليرتفع مرَّة ثانية بغيةَ تحقيق إنتاجية الصوتين))[٤]

المطلب الثاني : أقسام الإدغام

ذكر اليزدي أن الإدغام يكون في المثلين والمتقاربين قال: ((ويكون الإدغام في المثلين والمتقاربين؛ يعني في الأصل؛ إذ لا يمكن إلا بعد تصييرهما مثلين))[٥] ، ثم قال: ((وله معهما ثلاثة أحوال: الوجوب، والجواز، والامتناع))[٦].

الأول: إدغام المثلين :

وله معه ثلاثة أحوال: واجب، وجائز، وممتنع [٧]، وتفصيل ذلك بالشكل الآتي:

أولاً/ الواجب: ويكون على نوعين :

١-**أنْ يكون الصوت الأول ساكنًا، والثاني متحركًا:** قال اليزدي: ((ما أولهما ساكن، والثاني متحركٌ نحو عِدَّةٍ، واضربْ بَكرا))[٨] ويمكن تمثيل هذا الضرب من الإدغام عن طريق المقطع الصوتي وكالآتي:

عِدَّة ⟵ (عِدْدَةٍ)= ع ـِ د/ د ـَ/ ت ـِ ن (ساكن+متحرك= إدغام مباشر)

٢- **ما أولهما متحرك والثاني متحرك:** قال اليزدي: ((وشرط الوجوب فيه أن يكونا في كلمة واحدة ليتحقق تلاقي المثلين؛ إذ ليس بحتم أن يكون بعد باء اضربْ مثلاً باء بكر، بخلاف الدال الثانية من ردَّ

---

(١) في البحث الصوتي عند العرب ٨٠ -٨١

(٢) علم الأصوات مالمبرج١٤١

(٣) الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد فخر الدين قباوة ٢٤٤

(٤) الأصوات اللغوية عبد القادر عبد الجليل ٢٩٩ ، وينظر: التعليل الصوتي عند العرب ٣٨٤ – ٣٨٥

(٥) شرح اليزدي٢/٩٦٦

(٦) شرح اليزدي٢/٩٦٦

(٧) شرح اليزدي٢/٩٦٦

(٨) شرح اليزدي٢/٩٦٦

يردُّ. وألاّ يكون فيهما إلحاقٌ))[١] نلحظ من قول اليزدي السابق أن إدغام المثلين يكون واجباً أيضاً عند تحريك الحرفين في كلمة واحدة أما في اضرب بكر فإنه ليس بواجبٍ أن يرد بعد باء اضرب باء مثلها في كلمة أخرى إشارة منه إلى أن المتحركين يجب أن يكونا في كلمة واحدة ليتحقق فيهما الإدغام، قال ابن الحاجب: ((وتُنقلُ حركتهُ إنْ كان قبله ساكنٌ غيرُ لِينٍ، نحوُ يَرُدُّ وسكون الوقف كالحركة، ونحو: (مَكَّنَنِيْ)، ويُمَكِّنُني، و(مَّناسِكَكُمْ) و(ما سَلَكَكُم) من باب كلمتين))[٢]، والإدغام في هذا الضرب يكون في المثلين إذا كان ماقبل الحرف الأول منهما ساكنًا أم متحركاً، وهو مايتمثل في قول اليزدي: ((المتحركان إما أن يكون ما قبلهما متحركاً فالإدغام بإسكان الأول كما وصفنا أو ساكناً فهو بنقل حركة الأول إلى الساكن السابق، إن لم يكن حرفَ لين كَرَدَّ يَرُدُّ وبالإسكان بغير النقل، إن كان إياه، كرادِّ وتُمُودَّ الثوبُ، وخُوَيْصَّةٍ. وسكون الوقف كالحركة فلا يمنع من الإدغام كما أن الحركة العارضة لا تستدعيه، كقولك: أُرْدُدِ القومَ))[٣]، فمن موارد الإدغام في هاهنا (رَدَّ) من المضعَّف، ممَّا كانت عينه ولامه من جنس واحد، ويأتي منه (يَرُدُّ، اِرْدُد)[٤]، فأمّا (رَدَّ يَردُّ) فجعله اليزدي واجباً لتقيّده بأنهُ ليس حرفًا لينًا، وقد نُقِلت حركة الدَّال الأوْلى إلى الرَّاء لئلا يلتقي ساكنان أي نقل حركة أول المدغمين في يَرْدّ أصله يَرْدُدُ، وهذا النقل الحركي قد حقق غايتين **الأولى:** أنَّ نقل الحركة أَوْلى من إسقاطها، **والثانية:** أنَّ نقل حركة الدَّال الأوْلى حقق الغاية بإسكانها ليتحقق الإدغام. وقد يمتنع فيها الإدغام بعد الجزم، وعند الأمر يُقال: (لم يَرْدُدْ، ارْدُدْ)[٥] وهذا النوع من الإدغام أطلق عليه القدماء اسم (الإدغام الكبير)[٦] وللوقوف أكثر على ما يحصل في (رَدَّ – يَرُدّ) من نقل للحركة لحصول الإدغام، نتمثل لذلك بالمقطع الصوتي:

رَدَّ ⟵ رَدَدَ = ر ـــَـــ / د ـــَـــ / د ـــَـــ (لتحقيق الإدغام يجب إسكان الدال الأولى)

↓

= ر ـــَـــ د / د ـــَـــ (= رَدَّ) (مسار الإظهار يختلف بناء المقطع الأول فيه (= قصير مفتوح) عن مسار الإدغام في بناء المقطع الأول فيه (= طويل مغلق) وذلك بتداخل المقطعان

---

(١) شرح اليزدي٢/٩٦٨ – ٩٦٩

(٢) الشافية١٢٠ –١٢١

(٣) شرح اليزدي٢/٩٧٣ – ٩٧٤

(٤) ينظر: الدِّراسات الصَّوتيَّة والصَّرفيَّة عند الفَتَّيّ (رسالة) ١٢٤.

(٥) ينظر: كفاية المفرطين(أطروحة)٢٣٥ ، و الدِّراسات الصَّوتيَّة والصَّرفيَّة عند الفَتَّيّ (رسالة) ١٢٤–١٢٥ .

(٦) ينظر: إبراز المعاني من حرز الاماني ٧٧، والإقناع : لابن الباذش ١/١٩٥–١٩٦و٢٣٨، وسراج القارئ لابن القاصح ٤٤.

الأول والثاني في الإظهار، ونتج عن ذلك مقطع يختلف تشكيله في الإدغام) (أو نقل قمة المقطع الثاني في الإظهار لتتشكل مع القاعدة الثانية للمقطع الأول وقاعدة المقطع الثاني مقطع طويل مغلق / ر ـَـ د/).

يَرُدّ ⟵ يَرْدُدُ = ي ـَـ ر / د ـُـ / د ـُـ (لتحقق الإدغام يجب تسكين الدال الأولى ونقل حركته إلى الساكن قبله كونه صحيح ساكن)

= ي ـَـ / ر ـُـ د / د ـُـ (يتضح من مسار الإظهار أن قاعدة المقطع الأول الثانية في الإظهار قد نقلت لتشكل مع قمة المقطع الثاني وقاعدته الأولى مقطعاً طويلاً مغلقاً / رـُـ د / (= يَرُدُّ) في مسار الإدغام .

أمّا إذا كان ما قبل المتحركان حرف لين فإنه يُسكن ولا تنقل حركة أول المدغمين إليه كرادِّ وتُمُودَّ وخويْصَّةٍ، أما حركة أول المدغمين فإنها تحذف؛ إذ لا يلزم في الأول التقائهما، وفي الثاني فهو مغتفر[1] .

رادَّ ⟵ رادَدَ = ر ـَـ/د ـَـ / د ـَـ **(وعند الإدغام يجب تسكين حركة الدال الأولى ولكن دون نقلها إلى الساكن قبلها كون حرف المد عند القدماء بمنزلة المتحرك؛ إذ لا يكون معه التقاء ساكنين)**

= ر ـَـ د/ د ـَـ (نقلت قمة المقطع الثاني بعد حذف قاعدتها (الحركة) دون النقل إلى قاعدة المقطع الأول ، لتشكل مقطع طويل مغلق)

أما قول اليزدي سكون الوقف كالحركة ... كما في مَدَدَ إذا سكن الثاني بسبب الوقف وهو سكون عارض وأشبهه اليزدي بالحركة العارضة في قول: أُرْدُدِ القوم، والذي يعامل هذا الأخير معاملة الساكن في الأصل؛ بعكس ظَلَلْت فالإدغام فيه ممتنع؛ لأن السكون فيه ليس بعارضٍ، وذهب شارح بأن المصنف ((لو قال: ولا عروض لحركة الثاني كان أولى؛ لأنها إذا كانت عارضة لا يجب الإدغام))[2] فعلّقَ اليزدي تبعاً لذلك قال:((وأنا أقول: من إجراء السكون العارض؛ أعني الوقف، مُجرى الحركة يُعلم إجراء الحركة العارضة مُجرى السكون))[3]، بمعنى مجيء السكون في الوقف لا يمنع من إجراء الإدغام أما ورود الحركة العارضة فهي موجبة لعدم الإدغام كونها تُعامل معاملة الساكن في الأصل وبمعنى آخر عندما لا يؤثر السكون العارض بسبب الوقف؛ فإن الحركة العارضة كالكسر بسبب التقاء الساكنين

(١) ينظر: كفاية المفرطين٢٣٥

(٢) شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين ٩٠٤/٢ تبعاً لأبن الناظم في: بغية الوعاة (٢٤٤) ، وشرح اليزدي٩٧٤/٢

(٣) شرح اليزدي٩٧٤/٢

فإنها تعامل معاملة السكون العارض للوقف لكون الأصل فيه الحركة لا السكون وهنا الأصل فيها السكون لا الحركة لذلك امتنع الإدغام بسبب ذلك الساكن في الأصل لا الحركة العارضة .

أما في نحو: (مَكَّنَنِيْ) فقد قال اليزدي: ((هذا جواب دخل مقدر هو أن يقال: اجتمع المثلان على ما يقتضيه الإدغام في:﴿ مَكَّنَنِي﴾[١]، ويُمَكِّنُنِي، و﴿سَلَكَكُمْ﴾[٢]، و﴿مَنَاسِكَكُمْ﴾[٣]، فلم يدغم))[٤]، ففي مكنني اجتمع مثلان متحركان في كلمة واحدة وهو ما يقتضيه الإدغام غير أنه ((أجاب بمنع وجود المقتضي وجوباً؛ إذ لا يتم ذلك إلا مع كون المثلين في كلمة واحدة، وههنا انتفت وحدة الكلمة، فإن نون الوقاية في مَكَّنَنِي ويُمَكِّنُنِي ليست من نفس الكلمة، وكذا الضمير المنصوب والمجرور في سَلَكَكُم ومَناسِكَكُم، فلهذا انتفى وجوب الإدغام، وبقي الجواز))[٥]، فصورة المثلين المتحركين في هذه الأمثلة وإن كانت في الصورة كلمة واحدة؛ إلا أنهما كلمتان في الواقع؛ لأن نون الوقاية مع ياء المتكلم بمنزلة كلمة ثانية، والكاف في الكلمتين الأخريين هي للمخاطب، فالوجه المقتضي لوجوب الإدغام قد انتفى وبقي الجواز فيه على نحو ما ذكر اليزدي.

ثانيًا/ الجائز:

يكون هذا النوع من الإدغام في المثلين وذلك في (حَيِيَ) و (اقْتَتَلَ وتَتَنَزَّلَ)، وذكر اليزدي صورًا لهذا النوع من الإدغام وكما يأتي:

الصورة الأولى: ذكرها اليزدي ومثل لها فقال: ((نحو: حَيِيَ، فإنه فيه جائز، لا واجب))[٦] فقد بيّن اليزدي حالة تكون وسطاً بين الواجب والممتنع وهي الجواز يكون فيها الإدغام وعدمه، وسببه: ((كثر الإدغام في باب حَيِيَ لاجتماع المثلين مع انتفاء المقتضي الإعلالي، بخلاف باب قوي؛ لأنه وإن اجتمع في أصله المثلان؛ إذ هو قَوِوَ، ولكن لايجوز فيه الإدغام؛ لوجود المقتضي الإعلالي؛ إذ هو أسبق عملاً. وتقريره أن الواو المكسور ما قبلها تُعلُّ بقلبها ياءً، وحينئذٍ ينتفي المثلان، فينتفي

---

(١) وهي قراءة ابن كثير وحميد ومجاهد بإظهار النونين في (مَكَّنَنِي) لقوله تعالى في: {قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ} [سورة الكهف: من الآية٩٥] . وهي في مصاحف المكيين ، وقرأ الباقون بنون واحدة مشددة مكسورة بإدغام النون التي هي لام الفعل في نون الوقاية. ينظر: التيسير٢٠ ، والسبعة ٤٠٠ ، والكشف٢/٧٨، والنشر١/٣١٥، والتذكرة٩٦، والدر المصون٧/٥٤٧.

(٢) سورة البقرة من الآية٢٠٠

(٣) سورة المدثر من الآية٤٢

(٤) شرح اليزدي٢/٩٧٤

(٥) شرح اليزدي٢/٩٧٤

(٦) شرح اليزدي٢/٩٦٩

الإدغام))[١] ، فجاز الإدغام فيها وكثر ذلك؛ إذا لم يصادف الإعلال فيه الإدغامَ، واليزدي في ذلك قد تابع سيبويه في جواز إدغام حَيِيَ[٢]، فعلة الجواز عند سيبويه متأتية من ((أن اجتماع المثلين المتحركين مستثقل، ويشترط في جواز الإدغام في مثله: أي فيما تحرك حرف العلة فيه؛ لزوم حركة الثاني، نحو حَيَّ، حَيًّا))[٣]، وقد أجرى سيبويه حييَ مجرى الصحيح اللام لا المعتل قال: ((فلمّا ضاعفتَ صارت بمنزلة مُدَّ وأمِدَّ ووَدَّ))[٤] غير إنه لم يجوز إدغام المضارع منه وقد علل اليزدي ذلك بقوله: ((امتناعهم من الإدغام في يُحْيِي ويَسْتَحْيِي؛ لئلا ينضم الياء في آخر المضارع، فإن ذلك مرفوض في كلامهم، ولو أدغموا لزم الضم كما في يُحِيُّ ويَسْتَحِيُّ مثلاً، ولما رفضوا ضم الياء في يَرْمِي مع انفراد حرف العلة كان الرفض ههنا مع الاجتماع أَولى))[٥] ، وكذلك أشار إلى امتناع الإدغام في يَحْيَى، ويَقْوَى، وارْعَوَى واحْواوَي قائلاً: ((لأن الإعلال قبل الإدغام أعلّوا في يَحْيَى، ويَقْوَى، وارْعَوَى واحْواوَي، وكان الأصل يَحْيَيُ بحركة الياء المتطرفة، ويَقْوَوُ، وارْعَوَوَ واحْواوَوَ، فلم يدغموا مع وجود المثلين؛ لأن الحروف المتطرفة تحركت وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، ولما حصل الإعلال لم يبقَ للإدغام مدخل؛ لفوات المثلين، وأنه هو السر في جواز الإدغام في حَيِيَ، بخلاف الوجوب، مع أن وجود المثلين في مثله موضع وجوب الإدغام، لا الجواز، فإنه لولا سدّ باب الإدغام في يَحْيَى لوجبَ في حَيِيَ؛ لكن لما امتنع في المضارع مطلقاً، لم يقل في الماضي بالوجوب؛ بل بالجواز؛ ليتطابقا بعض التطابق))[٦] ثم بين بعد ذلك سبب عدم الوجوب وكذلك عدم الامتناع، قال: ((فإن قلت: فلم جوّزوه في حَيَّ، ولم يجروه في الامتناع على غابره. قلت: لأن الوجوب لما انتفى بالمانع؛ أعني إرادة التطابق، لم يكن أقلَّ من أن يبقى الجواز، فانتفاء الوجوب للنظر إلى المانع، وبقاء الجواز للنظر إلى المقتضى الإدغامي))[٧]، وربما أراد اليزدي بالمقتضي الإدغامي؛ أنه لا يمكن ترك الإدغام في حَيِيَ لأن الإدغام فيه بعض اللزوم؛ لأن تركه يعرِّض اللفظ للإعلال فتصبح (حَايَ) على مذهب الخليل[٨] ، ثم ذكر

(١) شرح اليزدي٢/٨٣٨ – ٨٣٩
(٢) ينظر: الكتاب٤/٣٩٥
(٣) شرح الرضي٣/١١٤
(٤) الكتاب٤/٣٩٦
(٥) شرح اليزدي٢/٨٤٢
(٦) شرح اليزدي٢/٨٣٩
(٧)شرح اليزدي٢/٨٣٩
(٨) ينظر : شرح المفصَّل لابن يعيش: ٥/٥٠٧ ، ٥٠٨ ، وشرح الرَّضي : ٣/١١٩ .

اليزدي بعد ذلك الكسر الذي يحصل في أول كلمة (حَيِيَ) فقال: ((وقد تُكسَرُ الفاء بعد الإدغام وقياسها في لفظة (لُيٍّ) جمع أَلْوى؛ إذ كان قياسه فُعْلٌ بالضم، فلما جاز فيها جاز أيضاً في حِيَّ))[1] [2] ، وقد اعترض ركن الدين على ذلك بقوله: ((لأن لقائل أن يقول: [الضمة التي قبل] الياء المدغمة في ليّ ثقيلة، فناسب أن يهرب عنها إلى الكسرة [للياء التي بعدها وليست للفتحة التي في حي قبل الياء المدغمة، ثقيلة فلا يناسب أن يهرب عنها إلى الكسرة] فالأولى أن يقال في جواز فتح الفاء وكسرها: إنه يجوز حذف حركة العين من غير النقل إلى الفاء للإدغام، ويجوز حذفها عنها ونقلها إلى الفاء. فمن حذف حركة العين في حي للإدغام نقلها إلى الفاء فقال "حَيَّ" بفتح الفاء، ومن نقل حركتها إلى الفاء للإدغام قال: حِيَّ بكسر الحاء))[3] بمعنى أن الفرار من ضم ما قبل الياء في (لُيٍّ) إلى الكسر مناسب لثقله، بخلاف الفرار في الفتحة في (حَيَّ) قبل الياء المدغمة فهي خفيفة ولا داعٍ للفرار منها إلى الكسرة فكلام الشارح في حذف حركة العين ونقلها إلى الفاء مع من أدغم فيقال حِيَّ بالحذف والنقل لم يرتضيه اليزدي قال: ((نقلُ حركةِ عين الماضي الثلاثي إلى ما قبله في صورة الإدغام بعيدٌ، وإنما عرفنا النقل في صورة الحذف، كما قالوا: ظِلْتُ ومِسْتُ بالفتح والكسر في ظَلِلْتُ و مَسِسْتُ، ولا يجوّز أحد في ظَلَّ: ظِلَّ بالكسر، ولا يبعد أن يقال: كسروا لأن المدغم ساكن، والفتح وإن كان خفيفاً لكن الكسر يناسب الياء الساكنة مناسبةً ذاتية. والدليل على ذلك أن مدّها لا يتأتى إلا بكسر ما قبلها، فأجروا السكون المطلق أعني بلا مد مُجرى المقيد؛ أعني بالمد))[4] ، فهو لا يرى أن نقل حركة الحرف الذي هو قبل الياء المدغمة إلى ما قبله هي السبب في كسره، بل أن كسر الحرف الأول يناسب الياء الساكنة مناسبة ذاتية؛ كما لو أنها مدة أي لو كان الحرف الساكن حرف مد لكُسر الحرف الذي قبله تقييداً، لا كما ذهب الشارح بنقل الحركة إلى الحرف الذي قبل الياء المدغم لثقل الضمة قبله. وأما ما ذهب إليه الشارح من حذف ولم ينقل فقال حَيَّ بالفتح فلا داع لقوله؛ لأن أصل الحاء مفتوحة لذلك لم يُعقِّب عليه اليزدي،

---

(١) ينظر: شرح اليزدي٢/٨٣٨

(٢) هذا الكسر لفاء (حِيَّ) وارد عن ابن الحاجب نقلاً عن المفصل في أنه مبنياً للفاعل أي للمعلوم إذا أُدغم جاز كسر فائه ، وذهب شراح الشافية وهم (الجاربردي وابن الناظم وركن الدين واليزدي ونقرة كار والأنصاري والنيسابوري وقره سنان) إلى ما ذهب إليه ابن الحاجب ، على حين الوارد عن علماء اللغة أنه في المبني للمفعول لا الفاعل فقد ورد عن سيبويه حُيَّ وحِيَّ كقِيلَ وبِيعَ ينظر: المقتضب١/٣١٧ ، والمنصف٢/١٨٩ ، والمفصل٣٩١، وشرح ابن يعيش١٠/١١٦ ، والإيضاح٢/٤٧٢ ، والممتع٢/٥٧٧، وركن الدين ٢/٧٥٣ ، وشرح الرضي٣/١١٦ ، وشرح اليزدي٢/٨٣٨ في الهامش رقم(١)

(٣) شرح ركن الدين ٢/٧٥٣

(٤) شرح اليزدي٢/٨٣٨

ويؤكد اليزدي ما ذهب إليه من أن حركة فاء الكلمة غير منقولة عن عينه قوله: ((كثر الإدغام في حَيَّ وجاز في أُحْيِيَ، واسْتُحْيِيَ على المبني للمفعول من البابين، وذلك لوجود المثلين على وجه مقتضى الإدغام، ولم يكثر ههنا كثرته في حَيَّ؛ لأن ما قبل المدغم ساكن يحتاج إلى نقل حركة المدغم إليه ليتأتّى الإدغامُ بخلاف حَيَّ فإنه كان متحركاً ثَمَّة، ومن هذا يُعلم أن حركة فائه ليست منقولة عن عينه كما ذكرنا))[١] ((فالقول بأكثرية الإدغام في (حيَّ) إنما تأسس على أساس أن الحركة ملازمة للام الفعل وقوله إنّ(الإدغام أكثر) لم يمنع الإظهار))[٢] ، قال الفتني(ت٩٨٦هـ): ((وكثر الإدغام في باب حيي بكسر العين كراهة (للمثلين) ومن منعه نظر أن الإدغام في الماضي موجب له في المضارع، فيلزم تحريك الياء المرفوض))[٣] ((مما يعني أن أداء هذا السياق الصوتي (حيَّ) أتخذ مسارين: أحدهما بالإظهار، والثاني بالإدغام .. وانطلاقاً من البؤرة نفسها في تعليل مسار الإدغام بمعنى أنهم عللوا مسار الإظهار بالنظر إلى حركة الماضي في (حيي) وإن كانت لازمة فيه، إلا أنها كالمفارقة له بسبب عدم وجودها في المضارع، أي أنّ حركة المسار الثاني(= الإظهار) حركة عارضة، والأمر العارض لا يعتد به غالباً))[٤] ،غير أن اليزدي قد تعرض لمسألةٍ في غاية الأهمية وهي: أن(حَيِيَ) قد أُجريت مجرى الصحيح اللام لا المعتل نحو: مُدَّ وأمِدَّ ومنها مَدَّ وأمِدَّ فلم يفرقوا بينها من حيث إدغامها ولكنهم فرقوا بين أُحْيِيَ واسْتُحْيِيَ فجاز عندهم الإدغام في هاتين ولم يكثر فيهما، وبين حَيَّ التي كثر فيها الإدغام فأجاب عن ذلك اليزدي قال: ((من الوجوب في مّدَّ، والجواز في حَيَّ))[٥] أي أن مَدَّ وأمَدَّ وجب الإدغام فيها فلم يكثر أو يقل فيما بينها أما حَيَّ وأُحْيِيَ واسْتُحْيِيَ ففيها من الجواز ما يجعل أحدها كثر فيها الإدغام والأُخريات لم يكثر[٦]

ويمكن توضيح الإدغام في حَيَّ عن طريق المقطع الصوتي وكالآتي:

حَيَّ = ح ـــَـ / ي ـــِـ / ي ـــَـ (عند الإدغام فإن الصائت القصير من المقطع الثاني يسقط تمهيداً لإسكانه ليتحقق بذلك شرط الإدغام وهو (= سكون الأول، وتحرك الثاني) فيصير بعدها

(١)شرح اليزدي٢/٨٣٨

(٢) التعليل الصوتي عند العرب٣٩٢

(٣) كفاية المفرطين (أطروحة)١٩٩

(٤) التعليل الصوتي عند العرب٣٩٣

(٥) شرح اليزدي٢/٨٤١

(٦) ينظر: شرح اليزدي٢/٨٤١

= ح ـَـ ي/ ي ـَـ = حَيَّ (فقد نُقلت قاعدة المقطع الثاني المفتوح أصلاً إلى المقطع الأول والمفتوح أيضاً ليكون بعدها مغلقاً (ح ـَ / ي ـِ) ← (ح ـَ ي) [1]

وقد حَمَل سيبويه حَيَّ على ما كانت لامه حرف صحيح نحو: مُدَّ ويمكن توضيحها من خلال الكتابة الصوتية أيضاً : مُدَّ ← مُدَدَ = م ـُ / د ـَ / د ـَ (وبإسكان الحرف الأول للإدغام)
= م ـُ د/ د ـَ = (مُدَّ)(وذلك بإسقاط قمة المقطع الثاني فيحصل سكون للدال الأولى ليتحقق الإدغام)

فيكون هنا الإدغام قد وفّر مقطعاً كاملاً لا صوتاً واحداً فالذي يجري في (حَيَّ) يجري عينه في (مُدَّ) لأن العين واللام في كل منهما موضع واحد، فضلاً عن ملازمة اللام للحركة [2]، ويمكن ملاحظة أنّ إجراء حَيَّ مجرى مُدَّ في الإدغام، يُرادُ منه حمل حَيَّ والإدغام فيها جائز على مُدَّ وهي واجبة الإدغام لا على صحة اللام فيها فقط والله العالم، وهذا المؤدى يُظهر لنا كثرة الإدغام في حَيَّ لأنها محمولة على الواجب، على العكس من أُحْيِيَ واسْتُحْيِيَ والتي يقل فيهما الإدغام لأنها محمولة على الإظهار[3]، وكما طالعنا قول اليزدي: ((كثر الإدغام في حَيَّ، وجاز في أُحْيِيَ، واسْتُحْيِيَ على المبني للمفعول من البابين، وذلك لوجود المثلين على وجه مقتضى الإدغام، ولم يكثر ههنا كثرته في حَيَّ؛ لأن ما قبل المدغم ساكن يحتاج إلى نقل حركة المدغم إليه ليتأتّى الإدغامُ بخلاف حَيَّ فإنه كان متحركاً ثَمَّة))[4] ، فاليزدي أشار إلى وجود المثلين مما يَقتضي الإدغام، كما وعلل سبب عدم الكثرة في المدغم إلى وجود الساكن قبل الحرف، والمعروف أنّ الساكن قبل المثلين إما تُنقل حركة المدغم إليه إن لم يكن حرف لين، أو بالإسكان بغير النقل إن كان حرف لين؛ وقد ربط كذلك بين جواز إدغام حَيِيَ وبين امتناع إدغام يُحْيِي بسبب تحرك الياء في المضارع والذي قد رفضه العرب وكذلك امتناع إدغام يَحْيَى بسبب الإعلال قال: ((وكان الأصل: يَحْيَيُ بحركة الياء المتطرفة، فلم يدغموا مع وجود المثلين؛ لأن الحروف المتطرفة تحركت وأنفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، ولما حصل الإعلال لم يبقى للإدغام مدخل لفوات المثلين، وأنه هو السر في جواز الإدغام في حَيِيَ، بخلاف الوجوب، مع أن وجود المثلين في مثله موضع وجوب الإدغام، لا الجواز، فإنه لولا سدّ باب الإدغام في يَحْيَى لوجبَ في حَيِيَ؛ لكن لما امتنع في المضارع مطلقاً، لم يقل في الماضي بالوجوب؛ بل بالجواز))[5] أي: أن حكم حَيَّ هو حكم الوجوب لولا الامتناع في المضارع مطلقًا وما فيها من جواز ليس بسبب تعارضها مع الوجوب بل

(١) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب٣٨٧

(٢) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب٣٨٨

(٣) ينظر: المنصف٢/١٨٨

(٤) شرح اليزدي٢/٨٤١

(٥) شرح اليزدي٢/٨٣٩

لتعارض مضارعها؛ لهذا فهي كثيرة الإدغام، كما أنّ إدغام الواجب هو كثير أيضاً ؛ لذا كان وجه الشبه بينهما من هذا الباب، وإذا أردنا التمثيل لكلمة أُحْيِي في ضوء المقطع الصوتي:

أُحْيِي= ء ـُـ ح/ ي ـِـ / ي ـَـ (= ثلاثة مقاطع)

أُحيَّ= ء ـُـ/ح ـِـ ي/ي ـَـ (= ثلاثة مقاطع)

فالنظام المقطعي يوجد فيه ثلاثة مقاطع في المسارين؛ فالمقطع الأول في مسار الإظهار(= طويل مفتوح) وهو مختلف عن المقطع الأول في مسار الإدغام(= قصير مفتوح) والذي نتج عن ذلك (=أنّ قمة المقطع الثاني في الإظهار ثُقلت لتشكل مع القاعدة الثانية للمقطع الأول وقاعدة المقطع الثاني مقطعاً ثانياً: طويل مغلق/ ح ـِ ي/ في مسار الإدغام)[1] ، وكذلك الحال بالنسبة لـ (أُسْتُحْيِيَ)

اسْتُحْيِيَ =ء ـُـ س/ ت ـُـ ح / ي ـِـ / ي ـَـ = (أربعة مقاطع)

أُسْتُحْيَّ= ء ـُـ س/ ت ـُـ / ح ـِـ ي/ ي ـَـ = (أربعة مقاطع)

فالمقطع الثاني في مسار الإظهار (= طويل مفتوح) وهو يختلف عن المقطع الثاني في مسار الإدغام كونه (=قصير مفتوح)؛ وأيضاً نُقلت قمة المقطع الثالث في الإظهار لتشكل مع القاعدة الثانية للمقطع الثاني وقاعدة المقطع الثالث مقطعاً ثالثاً: طويل مغلق/ ح ـِ ي/ في مسار الإدغام، مما يدل على أن الإدغام لم يكن له دور في اقتصاد المجهود النطقي والخفَّة التي تحصل في الصيغة، فكان أنها للإظهار أقرب منها للإدغام، وإن أُدغمت فهي ليست بالكثيرة؛ لكون إدغامها جائزاً شبيهاً بالممتنع على العكس من (حَيَّ) فإن إدغامها جائزاً قريباً إلى حدٍ ما بالواجب.

الصورة الثانية: ذكرها اليزدي ممثلاً لها بنحو: (اقْتَتَلَ، وتَتَنَزَّلَ، وتَتَبَاعَدُ)، وعلل لها بقوله: ((أما الأول: فلأنه لو أُدغم لأنفتح الفاء؛ لامتناع التقاء الساكنين، فسقط همزة الوصل للاستغناء عنها، فلا يُدرى أَفَعَّلَ هو من التَّفعيل، أو افْتَعَلَ. وأما الثاني والثالث: فلأن الإدغام يلزمه سكون الأول، ويلزم همزةُ الوصل، وهي لا تدخل المضارع، ولهذا لا تدغم في نحو تَذَكَّرُ مُخفَّفِ تَتَذَكَّرُ بحذف التاء الثانية، مع ما يلزمه من الإجحاف بعد الإجحاف))[2] ، وهنا علل اليزدي الجواز والامتناع في (اقْتَتَلَ) من حيث أن له صورتين: **الأولى:** أن تاء افتعل مع عينه بمنزلة كلمتين ليس بحتم أن يكون بعد التاء ما يُدغم فيه فهو بمنزلة (نَعْتُ تِلك) فلا إدغام فيه ولم يجوزوه على هذه الصورة، أمّا في اقتتل فقد جوزوه لأنه في كلمة واحدة لها جهتان: جهة مانعة بسبب اللبس بين الصيغتين أَفَعَّلَ من التفعيل نحو: قَتَّلَ ماضي التَّقْتيل أو افْتَعَلَ وهي شبيه بكلمتين.

---

(١) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب ٣٩٤

(٢) شرح اليزدي٢/٩٧٠

الثانية: أن(افْتَعَلَ) هي كلمة واحدة فهي جهة موجبة يمكن فيها الجواز دون الوجوب والامتناع[١]

وهو ماعبر عنه اليزدي بالجائز الحسن: في نحو: قَتَّل في اقْتَتَلَ، فأُدغمت التاء في العين حيث جانستها وذلك بوجهين: أ- نقل حركة العين إلى الفاء؛ لامتناع التقاء الساكنين، فيُستغنى عن همزة الوصل فتكون قَتَّلَ في ماضي التقتيل(الَّتفعيل)، ومضارعه يَقَتَّلُ، والفاعل منه مُقَتــِّلون، والمفعول منه مُقَتَّلون [٢]

ب- عدم نقل حركة العين إلى الفاء قبلها، فتُكسر الفاء لالتقاء الساكنين؛ لاقتضاء الإدغام لذلك فتصيرُ في الماضي: قِتَّل، وفي المضارع يَقِتــِّلُ، والفاعل منه مُقِتــِّلون بكسر القاف والتاء والمفعول منه مُقِتَّلون، وذكر اليزدي أنّ العلماء قبله لم يذكروا هذا الأخير لكنه يلتزم به ويخالفهم فيه؛ كون مقتضى القياس يأتي عليه، وهو عند الإدغام يلتقي ساكنان فيكسر الأول ثم ذكر أنهم ذكروا مُقَتِــّلون بكسر القاف وفتحها وبلفظ الجمع؛ لأن الاقتتال من باب المشاركة ثم يذكر مثالاً لتقريب الصورة في هذا الذي قد قيل فلا يُقال: زيدٌ مُقِتــّيلٌ لاقتضائها التعدد؛ بل القوم اقتتلوا[٣] ، أمّا من قرأ مُرُدِّفِين بضم الراء[٤] في قوله تعالى: ﴿ مُرْدِفِينَ﴾[٥]، فقد حملها على الشاذ؛ لأن الأصل فيها مُرْتَدِفين من ارْتَدَفَ: أي استدبر والقياس فيها قلب التاء دالاً وتُدغم، فصارت مُرِدِّفين بكسر الراء أو فتحها على الوجهين، ثم ضُمت اتباعاً للميم، وعلى قياس هذا يجوز في مُقُتــّلون أيضاً بضم القاف، وبه قال الزمخشري[٦] ، فيما قال سيبويه: (وهذا أقل اللغات)[٧] وقد نسب القراءة لأهل مكة، ويمكن تمثيلها في المقطع الصوتي وكالآتي: (مُرْتَدِفِين)= م ـــُـــ ر/ ت ـــَـــ / د ـــِـــ / ف ـــِ / ن ـــَـــ (الصيغة على الأصل)

(مُرِدِّفِين) = م ـــُـــ/ر ـــِـَ د/ د ـــِـ / ف ـــِـــ / ن ـــَـــ (بفتح الراء وكسرها) بالقلب والإدغام

(مُرُدِّفِين) = م ـــُـــ / ر ـــُـــ د / د ـــِـــ / ف ـــِـــ / ن ـــَـــ (بضم الراء اتباعاً للميم)

---

(١) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٧٠

(٢) شرح اليزدي٢/١٠٣٧

(٣) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠٣٧

(٤) قرأ نافع وجماعة من أهل المدينة: (مُرْدَفِين)، وقرأ الحسن ومجاهد وباقي السبعة: (مُرْدِفِين)، وقرأ بعض المكيين فيما رُوي عن الخليل وابن عطية: (مُرَدِّفين) فيما يضم بعضهم الراء إتباعاً للميم فيما روي عن الخليل فقرأ: (مُرُدِّفين)، أمّا من قرأ بكسر الراء إتباعاً لحركة الدال: (مُرِدِّفين)، وقال ابن عطية: (ويحسن عربية كسر الميم فتقول: (مِرِدِّفين)، ولكني لا أحفظه قراءةً) ينظر: شواذ ابن خالويه٥٤ ، والمحتسب١/٢٧٣ ، والبحر المحيط٤/٤٦٥

(٥) سورة الأنفال [من الآية٩]

(٦) ينظر المفصل ٤٠١

(٧) الكتاب٤/٤٤٤

أمّا في (وتَتَنَزَّلَ، وتَتَبَاعَدُ) فقد عللها أنه ثبت فيها جواز الإدغام لكن بشرط عدم الابتداء به وغير مسبوقاً بحرف ساكن صحيح قال: ((أما الابتداء فلأنه لو كان كذلك لزم همزة الوصل، وأما الساكن الصحيح فللزوم التقاء الساكنين لا على حده))[١]، أي: لا يبتدأ بالحرف الساكن؛ لأنه يلزم همزة الوصل وهي لا تدخل على المضارع نحو: اتَّنَزَّلُ واتَّباعَدُ، أما الساكن الصحيح فلأنه يوجب التقاء ساكنين.

وذهب اليزدي في إدغام صوت التاء قال: ((قد تُدغم تاء تَتَنَزَّلُ وتَتَنَابَزُون مضارعي تَنَزَّلَ وتَنابَزَ))[٢]، ولكن شرط الإدغام فيهما، ((في حال الوصل بشرط أن لا يكون قبلها ساكن صحيح، بأن يكون متحركاً صحيحاً نحو: قال تَّنَزَّلُ، أو يكون ساكناً غير صحيح نحو: قالوا تَّنَزَّلُ: ؛ ليكون التقاء الساكنين على حدهما))[٣] ، واستثنوا من ذلك حالة عدم الوصل فلم يُدغموا؛ لأن طبيعة الإدغام تتطلب ((سكون الأول منهما، والابتداء به متعذَّر، فيحتاج إلى همزة الوصل؛ لكنها لا تدخل في المضارع، كما لا تدخل في اسم الفاعل، وكذا إن كان قبله ساكن صحيح نحو: هلْ تَنَزَّلُ، للزوم التقاء الساكنين لا على حدهما))[٤]، وقد قرأ البزّي[٥] في قوله تعالى:﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ﴾[٦]، و﴿شَهْرٍ، تَنَزَّلُ﴾[٧]، فقد قرأها﴿هَل تَّرَبَّصُونَ﴾ و﴿شَهْر تَّنَزَّلُ﴾ وقد سبقت التاء صوت صحيح ساكن هو اللام الساكنة، ونون التنوين الساكنة، ويرى اليزدي أنْ العبارة غير سديدة وفيها نظر، قال: ((التقاء الساكن الصحيح لا يستلزم وجود المدة، والمطلوب وجوده؛ لكونها مُسهِّلةً لالتقاء الساكنين؛ بل يستلزم الأعمّ، وهو المعتل، فعلى هذا ينبغي أن يكون مثل أَوْ تَّكَلَّمُ بمعنى تَتَكَلَّم سائغاً؛ لأن قبل المدغم ساكن غير صحيح، والكلام في ثبوت مثل هذا النحو، ولم أجده، فإن ثبت فالعبارة سديدة، وإلا فغير سديدة))[٨]

---

(١) شرح اليزدي٢/٩٧٠

(٢) شرح اليزدي٢/١٠٤٢

(٣) شرح اليزدي٢/١٠٤٢

(٤) شرح اليزدي٢/١٠٤٣

(٥) عُرفت هذا القراءة باسم البزّي، واصطلح عليها القراء (بتاءات البزّي) وهي تشديد التاء في أوائل الإفعال المضارعة ، وعدد ذلك واحد وثلاثون موضعاً. ينظر: التذكرة٣٤٠ – ٣٤١ ، والإقناع٢/٦١٢ – ٦١٣ ، والنشر٢/٢٣٢ .

(٦) سورة التوبة [من الآية٥٢]

(٧) سورة القدر [من الآيتين ٣، ٤]

(٨) شرح اليزدي٢/١٠٤٣

ومذهب سيبويه في التقاء التاءَين هو إما التخفيف أو عدمه، فالتخفيف عنده يتم بحذف إحدى التاءَين، والأولى عنده حذف التاء الثانية؛ لأنها هي التي تسكن وتدغم[١] ، ولأن الثقل منها نشأ، ولأن حروف المضارعة زيدت على تاء تَفَعَّل لتكون علامته، والطارئ عنده يُزيل الثابت إذا كره اجتماعهما وقد تابعه الرضي في ذلك، فيما ذهب الكوفيون وهشام إلى حذف التاء الأولى[٢] ، أما عند حذف إحدى التاءين فلا تُدغم الباقية فيما بعدها وإن ماثلها الحرف بعدها نحو: تَتَارَكُ، أو مقاربها نحو: تَذَكَّرون كي لا يجتمع في أول الكلمة حذف وإدغام؛ لأن القياس أنْ يكونا في آخرها [٣]، وفي التنزيل قوله تعالى ﴿وَنُزِّلَ الْمَلائِكَةُ تَنْزِيلاً﴾[٤]، والأصل: نُنَزِّل الملائكة، فكان الحذف؛ لكراهة اجتماع المثلين، وقد ذكر ابن مالك أنّ المحذوفة من تاءي" تتنزّل" في " تَنَزَّلُ" إنما هي الثانية؛ كما هي المحذوفة من نوني:"نُزِّلُ" في القراءة المذكورة، هي النون الثانية؛ ولأن المثلين إذا التقيا، إنما يحصل الاستثقال عند النطق بثانيهما فكان هو الأحق بالحذف[٥]

ولم يكتفِ اليزدي بذكر علة امتناعها بل أشكل على شارح آخر في تبيين تلك العلة عنده وذلك من خلال ذكره لقول المصنف: ((كأنهم كرهوا وجوب الإدغام فيؤدي إلى قوةِ لبسٍ مثالٍ بمثال، فجعلوه من قبيل الجائز كحَيَّ))[٦]، فقد ذكر اليزدي أنَّ ركن الدين قد وافق المصنف في ذلك قال: ((لو أدغم اقتتل لقيل: قتَّل، فهو في قوة الالتباس بقتَّل الذي هو ماضي التقتيل، ولو أدغم: تَتَنَزَّلُ، وتَتَبَاعَدُ لقيل: اتَّنَزَّلُ، واتَّبَاعد؛ لوجوب إسكان التاء الأولى، والإتيان بهمزة الوصل. وانتزل في قوة الالتباس في الكتابة بمضارع: نَزَّل، وتَنَزَّل ماضي: يَتَنَزَّل؛ واتَّباعد في قوة الالتباس في الكتابة بماضيه وهو تباعد؛ لاحتمال أن تكون الهمزة فيه همزة الاستفهام))[٧]. ثم اعترض الشارح بقوله: ((ولقائل أن يقول: جواز الإدغام مستلزم لجواز الإدغام المقتضي للالتباس، فينبغي ألا يجوز))[٨] . ثم أجاب على ذلك بقوله: ((ويمكن أن يجاب عنه بأن جواز الإدغام لا يقتضي إلا جواز الالتباس، ووجوب الإدغام يقتضي وجوب

(١) ينظر: الكتاب٤/٤٧٦

(٢) ينظر: التسهيل ٣٢٤، وشرح الشافية للرضي٣/٢٩٠ ، والمساعد٤/٢٧٩

(٣) ينظر: الكتاب٤/٤٧٧ ، وشرح الرضي ٣/٢٩٠

(٤) سورة الفرقان [من الآية٢٥]

(٥) ينظر: شرح الكافية٤/٢١٨٧ ، والمساعد٤/٢٧٩

(٦) شرح المصنف على الشافية(٧٥/ب) نقلاً عن شرح اليزدي٢/٩٧٠

(٧) شرح ركن الدين ٢/٨٩٦

(٨)شرح ركن الدين ٢/٨٩٦

الالتباس، وهو أقبح))[1]. وهنا يرد اليزدي على قول المصنف قال: ((أمّا كلام الشرح ففيه نظر؛ لأن قوة اللبس في المحذورية لا تقوم مقام اللبس الموجود، والمحذور هو لاغير. وأيضاً فإن من الصور صورة اقْتَتَلَ، واللبس فيه محقّق غيرُ مدفوع، وفي إطلاق القوة عليه ضعف؛ إذ لا تطلق إلا عند الفعل عادة ولولا ذلك لكان القوة والفعل متحدين))[2] ، أي: أن اللبس حاصل فكيف يطلق عليه قوة لبس وهو واقع لأن إطلاقها إنما يكون عند عدم وقوعه؛ إذ لولا ذلك اللبس الواقع لكان القوة واللبس متحدان. أمّا كلام الشارح فقد وصفه اليزدي بالوهن قال: ((لأن اللبس الخَطِّيَّ لا يكون محذوراً إلا في بعض صور الخط ولو كان مثل هذا اللبس محذوراً لورد الاعتراض في صور لا تكاد تحصيها))[3] ، وقد عدَّ الجاربردي قول ركن الدين فاسد بأجمعه، كون العلة ليست ما ذكرها؛ بل لم يجب الإدغام في اقْتتل لأن التاء الثانية في حكم المنفصلة عن الأولى وهو ما ذهب إليه اليزدي، وكذلك لم يجب في تتنزل وتتباعد، لأنه لو أدغمتا لأحتيج إلى همزة وصل وهو ما ذهب إليه اليزدي أيضاً[4] قال: ((إنما قلنا ليس العلة ما ذكره؛ لأن اللبس في الفعل لا يمنع من الإدغام؛ لأنه يرتفع في بعض الصور باتصال الضمير المرفوع وفي البعض بالمضارع، وفي البعض بصيغة الأمر))[5]، وأيد اليزدي تخطئة الشارح ركن الدين فقال: ((لأن الاعتراض والجواب بناهما على العلة التي لم تصلح للعلّيّة))[6]، ورأى في قول الجاربردي: (اللبس في الفعل لا يمنع من الإدغام) أنه كلام إقناعي، أما ما ذكره بخصوص ارتفاع اللبس باتصال الضمير وبالمضارع والأمر فيراه اليزدي أمر وهمي لاوجود له وذهب إلى أن ((الأولى اللبس في قَتَّلَ مطلقاً وعدم التزامه في تَتَنَزَّل وتَتَباعد مطلقاً))[7]، أما ما ذهب إليه الجاربردي من أنَّ الإدغام لم يجب مع تتنزل وتتباعد فيرى اليزدي أنه كلام غير تام قال: ((لأن المذكور هو جزء من العلة – أي لو أُدغم لأحتيج إلى همزة وصل – فالعلة التامة أن تقول لهما جهتان: جهة الوجوب، وهو كون المثلين في كلمة، وجهة الامتناع، وهي لزوم همزة الوصل في بعض الموارد، فأُجري على الجواز؛ لتعارض

(١)شرح ركن الدين ٢/٨٩٦

(٢) شرح اليزدي٢/٩٧١

(٣) شرح اليزدي٢/٩٧٢

(٤) ينظر: مجموعة الشافية في الصرف الجاربردي ٢/٤٢٦ – ٤٢٧ ، وشرح اليزدي٢/٩٧١

(٥) ينظر: مجموعة الشافية في الصرف الجاربردي ٢/٤٢٦ – ٤٢٧ ، وشرح اليزدي٢/٩٧١

(٦) شرح اليزدي٢/٩٧٢

(٧) شرح اليزدي٢/٩٧٢

الجهتين))[١]، أمّا قول الشارح ركن الدين: ((واعلم أنّه لو قال: إلا في نحو: حَيِيَ؛ واقْتَتَل، وتَتَنَزَّل وتَتَباعد فإنه جائزٌ لكان أولى؛ لأشتراك الكل في الجواز))[٢]، وأجاب الشارح الجاربردي على قول الشارح الأول: ((بأن كلامه يوهم أنه لافرق بين هذه، وليس كذلك؛ لأن الإدغام في باب حَيِيَ كثير وفي باب تتنزل وتتباعد لايجوز في الابتداء، وفي الوصل قليل، وفي بابا اقتتل، وإن جاز فيهما لكنه قليل))[٣]، ويرد عليه اليزدي قائلاً: ((هذا صحيح، ولكن لا يدفع الاعتراض؛ لأن إشراك الكل في الجواز لا يستدعي تسويته في الاستعمال. هذا وإن ممتنع الإدغام لا مدخل له هاهنا؛ لأنه حكم على المذكور بالجواز كيفما قُدِّر والجواز والامتناع لا يجتمعان. نعم يجوز أن يكون الافتراق بالذكر؛ لكون حَيِيَ مفروغاً عنه بخلاف غيره، فإنه مترقَّبٌ ذكره))[٤] ، فاليزدي كان أكثر دقة في تفسير قول الشارح الأول فلم يمنع اعتراضه على قول المصنف، كما وأنه قد صحح من الخطأ الذي وقع فيه الشارح الآخر من أن كلام الشارح الأول يوهم بعدم الفرق في تسوية الاستعمال لاقْتتل وحَيِيَ، كما ويذهب اليزدي في شرح كلام المصنف ويعرض أيضاً لأقوال الشارحين ففي قول المصنف: ((وإلا في نحوِك اقْتَتَلَ، وتَتَنَزَّلَ وتَتَباعدُ وسيأتي))[٥] ، فقد ذهب ركن الدين بقوله في ذلك: ((لقائل أن يقول: لا حاجة حينئذ إلى قوله: "وإلا في نحو اقتتل" وما بعده؛ لأن عدم وجوب الإدغام فيه للالتباس))[٦] ، وقد عُلم قوله: ولا لَبْسَ فأجاب عنه: ((بأن الالتباس لم يحصل ههنا في اللفظ. والمراد بقوله: "ولا لبس" هو اللبس لفظا))[٧] أما الجاربردي فقال عنه: ((هذا الكلام لا حاصل له؛ لأنه احترز بقوله ولا لبس عن مثل سُرُرٍ))[٨] وقال في ذلك الغزي: ((أن اللبس إنما يمنع من الإدغام في الاسم دون الفعل، فلا يخرج المذكورات مطلقاً عن الوجوب بقوله: « ولا لبس»، فيستغنى عن التصريح بإخراجها))[٩]، أمّا اليزدي فقد رد على قول الشارح الأول قال: ((لو لم يذكر اقْتَتَلَ كان أولى؛ لدخوله في اللبس، كما عرفت، وقوله: الالتباس

(١) شرح اليزدي٢/٩٧٢

(٢) شرح ركن الدين٢/٨٩٦ ، وينظر: شرح اليزدي٢/٩٧٢

(٣) شرح الجاربردي٣٢٩،

(٤) شرح اليزدي٢/٩٧٣

(٥) الشافية في علم التصريف١٢٠

(٦) شرح ركن الدين٢/٨٩٧ ، وينظر: شرح اليزدي٢/٩٧٣

(٧) شرح ركن الدين٢/٨٩٧ ، وينظر: شرح اليزدي٢/٩٧٣

(٨) مجموعة الشافية في الصرف الجاربردي٢/٤٢٩ ، وينظر: شرح الجاربردي٣٣٠ ، وشرح اليزدي٢/٩٧٣

(٩) الجاربردي٣٣٠ ، وينظر:حاشية الغزي رسالة ماجستير ٤٢٢ .

لم يحصل ههنا في اللفظ" ليس بشيء؛ إذ لا يستقيم إلا في الأخيرين، وقد علمت أن الاعتداد باللفظ))[١] ، ورد على الشارح الآخر فقال: ((أما قول الشارح الثاني: " إنه احترز عن مثل سُرُرٍ" فتحكم إن أراد الخصوصية، أو خصوصية البناء، وواهنٌ إن أراد مطلق اللبس؛ إذ من صُوره قَتَّلَ باعتبار اللفظ، فهو مثل سُرُرٍ))[٢] ، والبحث يتفق مع اليزدي ومذهب في دحض أراء الشارحين في جواز إدغام المثلين في اقْتتل وتتنزل وتتباعد .

ثالثًا/ الشاذ :

ذكرنا في ما سبق ماذهب إليه اليزدي من جواز إدغام المثلين تبعاً لقول ابن الحاجب: ((وجائزٌ فيما سوى الواجب والمُمتنع))[٣] ، ولايتفق اليزدي مع ابن الحاجب في إطلاق الجواز على غير الممتنع والواجب وهو ما ذكره ركن الدين الأستراباذي من أنه قد يكون هناك غير القسمين المذكورين ولكنه ممتنع أي ليس بجائز؛ وهو ماعبر عنه اليزدي بالشاذ من الجائز، ويكون ذلك في المثلين المتحركين إذا كان أولهما كلمة يصح الابتداء بها نحو: جادَ بِبَدره، فلا يقول أحد بجوازه، بخلاف المثلين اللذين أولهما كلمة لا يصح الابتداء بها، نحو: اخشَوْا وَاقدا، واخشَيْ يَاسرا، فإن إدغامه جائز؛ لأنه بمنزلة جزء كلمة، فصحّ الإدغام فيه [٤] وقد يتبادر إلى الذهن أنّ الكلمة التي يصح الابتداء بها أو لا يصح هي الكلمة التي تسبق المثلين؛ غير أن الحال غير ذلك؛ فما لا يصح الابتداء به هي الضمير الواو والياء، والتي يصح هي الباء الجارة[٥] ورب سائل يسأل لمَ خصص ركن الدين واليزدي غير الممتنع والواجب في الأمثلة أعلاه؟ فيكون الجواب أنّ المثلين إن تحركا في كلمتين وليس قبل الأول ساكن صحيح نحو (طُبِعَ عَلَى) فيجوز فيه الوجهان [٦] ، ويدخل حرف اللين في حساب الصحيح لذلك جيء بتلك الأمثلة فالمثال الأول لا تنطبق عيه شروط الوجوب ولا الامتناع وهو ليس بجائز لأنَّ المثلين في كلمة ثانية أولهما مما يصح الابتداء به، أما في المثالين الآخرين فالمثلان وإن كانا في كلمتين لكن الأول منهما ساكن وهما غير الممتنع والواجب ولا ينطبق عليهما شرط الجائز إلا أنهما قد عُدا من الجائز إدغامهما، فهما كما عبر

(١) شرح اليزدي٢/٩٧٣

(٢) شرح اليزدي٢/٩٧٣

(٣) الشافية١٢١

(٤) ينظر: شرح ركن الدين ٢/٩٠٨ ، وشرح اليزدي٢/٩٨٠

(٥) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٨٠

(٦) ينظر: شرح الرضي٣/٢٥٠

عنهما سيبويه بمنزلة : أحمدْ دّاود ، واذهبْ بّنا كون الواو والياء فيهما ليس بحرفي مدٍّ[١] ، فيما يذهب الدكتور عادل نذير إلى أنّ الغاية من الإدغام في هذه النصوص ليست حقيقية بل هي غاية أدائية تسهم في خلق نوع من الانسجام الصوتي الذي يستسيغه الناطق [٢]

فاليزدي أراد بكل ما ذكره أنّ الوجوب فيه شواذٌ كما أن الامتناع فيه شواذٌ أيضاً وكما هو الحال في الجواز أيضاً فالتعميم فيها كلها لا يصح كما ذهب المصنف، فلا يمكن عد (جادَ بِبَدرَةٍ) جائز إدغامه لأنه غير الممتنع والواجب، ولم يقل أحدٌ بذلك، ويمكننا التمثيل لها من خلال المقطع الصوتي:

جادَ بِبَدرةٍ = ج ـَـ / د ـَـ / ب ـِـ / ب ـَـ د / ر ـَـ / ت ـِـ ن فلو أُدغمت لأصبحت ج ـَـ / د ـَـ ب / ب ـَـ د / ر ـَـ / ت ـِـ ن وذلك بإسكان الباء الأولى ونقل قمة المقطع الثالث إلى قمة وقاعدة المقطع الثاني وحذف قاعدة المقطع الثالث دون نقلها إلى ما قبلها لكونه غير ساكن مما يؤدي إلى اختلال الوزن وصعوبة في اللفظ إضافة إلى لفظها حرفين لا حرف واحد مدغم مما يشعر بتوتر في اللسان عند نطقها فلا تتحقق الغاية من الإدغام وهي الخفة المرجوة والاقتصاد في الجهد، لذا فهو ممتنع في هذا السياق، ثم أضاف اليزدي على ما ذكره الشارح قبله من أن الفك قد يحصل في صورة وجوب الإدغام ولكن شذوذاً؛ أي بمعنى ترك الإدغام فيها جاء شاذاً نحو: قَطِطَ شعرُه؛ بمعنى اشتدت جعودته ودَبِبَتِ المرأةُ: أي نبت الشعر على جبينها، وذهب إلى تخطئة من قال بجواز فك الإدغام للواجب إدغامه عند الضرورة في الشعر؛ لكونهم جاؤوا بالفك في غير الشعر ثم جاء الشاعر به [٣] ، فقد ورد في الكتاب: ((قولهم رجل ضَفِفٌ، وقومٌ ضَفِفُوا الحالِ. فأما الوجه فرجل ضَفٌّ، قوم ضَفُّوا الحالِ))[٤] ، والضَّفِفُ: البخيل. ويرى اليزدي أنّ ذلك ((لا يكون مطرداً كصرف غير المتصرف؛ بل يكون شاذاً كمجيء التصحيح في الواجب إعلاله كالقَوَدِ لبيان الأصل))[٥] ، أي أنّ ترك الإدغام شذوذاً في الأفعال الوارد ذكرها آنفاً كشذوذ ترك الإعلال في(القَوَد) و(الحَوَر) وهو الجلد الأحمر، وكذلك (الحوَكة) جمع حائك و(الغَيَب) جمع غائب[٦] ، كما ويأتي الإدغام في صورة الامتناع شاذاً أيضاً، كقول بكر بن وائل: (مَرَّنَ

(١) ينظر: الكتاب٤/٤٤٢

(٢) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب٣٨٢

(٣) ينظر: بغية الطالب ٢٤٦، وشرح ركن الدين٢/٩٠٤ ، وشرح الجاربردي٣٣٠-٣٣١ ،ومجموعة الشافية الجاربردي٢/٤٢٩

(٤) الكتاب٤/٤٢٠

(٥) شرح اليزدي٢/٩٨٠

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/٢١٨١-٢١٨٢

ورَدَّنَ) [١] في(مَرَرْنَ ورَدَدْنَ) وقد أُجريت مجرى رَدَّ في اُرْدُدْن، وردَدْت؛ وهو ماسكن ثاني المثلين لا بسبب الجزم أو النهي؛ بل لاتصاله بضمير مرفوع [٢] ، فإن سكن ثاني المثلين بسبب اتصال الفعل بالضمير المرفوع نحو: ردَدْت ورَدَدْن فعند جمهور العرب من أهل الحجاز لايدغم هذا ونحوه، أما الإدغام فيه فهو لغيَّةٌ أي لغة ناس من بكر ابن وائل قالوا: ردَّنَ وردَّتُ وهي لغة ضعيفة وعدها اليزدي شاذة وحكى بعض الكوفيين: رَدْنَّ وردَّات بزيادة نون ساكنة قبل نون الإناث في الأول والف قبل التاء في الثاني، وقد عُدت غاية في الشذوذ [٣]

رابعًا/ الممتنع: وقسّمهُ اليزدي إلى صور هي:

الصورة الأولى: إذا كان الحرفان المتماثلان همزتين في غير موضع العين:

قال اليزدي: ((الهمزتان، فلا تُدغم إحداهما في الأخرى؛ لأنها على انفرادها ثقيلة ولذلك حاولوا تخفيفها بالحذف والتسهيل، فمع انضمام نظيرتها إليها تزداد ثقلاً. وهذا مطرد فيما كانتا في كلمتين، من الكتاب [٤] ((أما الهمزتان فليس فيهما إدغام في مثل قولك: قرأَ أَبوك، وأَقْرئْ أَباك))[٥] واستثنوا ممّا كانتا في الكلمة الواحدة مثل: الرِّآسِ، والسآّل، والدآّث[٦])) [٧]، بمعنى إذا كان المثلان همزتين فهما إما أن يكونا في كلمة أو في كلمتين؛ فإن كانتا في كلمتين يمتنع الإدغام بصورة مطردة، وإن كانتا في كلمة واحدة؛ فإن كانتا عيناً مضاعفة فيجب الإدغام سواء أكان بعدهما ألف أم لا؛ أمّا إذا لم تكن الهمزتان عيناً مضاعفة في الكلمة الواحدة فلا يجوز الإدغام فيهما كبناء من لفظ (قراء) بقلب الهمزة الثانية ياء فنقول:(قرأى)[٨]، وذهب ركن الدين إلى أنَّهُ إذا كان الساكن الأول والمتحرك الثاني همزتين وبعدهما ألف في كلمة واحدة فإنه يدغم نحو: سأَال، والدَّأَّث[٩]، إلا أن الجاربردي يرى ذلك فاسداً قال: ((ليس المراد

(١) الكتاب٣/٥٣٥ ، وينظر: المساعد٤/٢٥٧ ، وشرح اليزدي٢/٩٨١

(٢) ينظر: الكتاب٣/٥٣٤ ، وينظر: الممتع٢/٤١٨

(٣) ينظر: المساعد٤/٢٥٨

(٤) الكتاب٤/٤٤٣

(٥) قال سيبويه: زعموا أن ابن أبي اسحاق وناساً معه كانوا يخفون الهمزتين: يعني إذا كانتا في كلمتين، نحو: قرأ أبوك، وقد تكلمت بذلك العرب ، وهو رديء .وقال ابن عقيل : وقد يجوز الإدغام في الهمزتين، على ما حكي من تحقيقهما، وهي لغة رديئة. ينظر: الكتاب٤/٤٤٣ ، والمساعد٤/٢٥١

(٦) دأث : أسم وادٍ ويأتي أيضاً بمعنى الأكّال، من دأّثَ الطعامَ؛ أي: أكله ووزنه فَعّالٍ في المهموز العين. ينظر: شرح اليزدي٢/٩٦٦

(٧) شرح اليزدي٢/٩٦٦

(٨) ينظر: مجموعة الشافية في علم الصرف ٢/٤٢٠ -٤٢١

(٩) شرح ركن الدين على الشافية ٢/٨٩٢ -٨٩٣

أن تلتقي همزتان بعدهما ألف، كما ذكره بعض الشارحين، فإنه فاسد))[1] وقد ذكرَ أنّ: سُؤَّلٌ وجؤَّرٌ وبؤَّسٌ: في جمع سائلٍ، وجائرٍ من الجُؤارِ وبائسٍ واردٌ، كما وأشار إلى أنه يجب الإدغام سواءٌ كان بعدهما ألف أو لا[2]، وقد ذهب اليزدي في ذلك مع قول الجاربردي مؤكداً ذلك بكلام المصنف في شرح المفصل (الهمزة لا تدغم في مثلها إلا في نحو قولك: سآّل): ((يعني إلا في باب فَعَّال فإنهُ باب قياسي فحُوفظ عليه مع وجود المدة بعدهما فكانت كالمسهلةِ لأمرها))[3] ، قال فيه اليزدي: ((وهذا مما يقوي كلام الجاربردي وإليه ذهب أكثر النحاة، أما ما نقله الشارح الآخر – أي ركن الدين – فليس بمطرد وليس لك أن تقول: سَأَّل يُسَئَّلُ، وجأَّر يُجئَّرُ من التفعيل كالتجئير مثلاً، ولاتسأَّلَ يتسأَّل وتجأَّر يتجأَّر من التفعُّل، وكلامه يوهم الإطراد، والفَعّال الذي قيل بإطراده أيضاً قليل في الورود والاستعمال))[4].

الصورة الثانية: استحالة اجتماعُ الألفين:

امتناع إدغام الألف مع أختها كونهما لا يجتمعان في كلمة إضافة إلى كونهما ساكنين ولا قابلية للحركة في الألف قال اليزدي: ((الألفان، ولا يمكن اجتماعهما فكيف يمكن إدغام أحداهما في الأخرى والمدغم فيه واجب أن يكون متحركاً، ولا قابلية للحركة لها؟ وأن تقدير اجتماعهما في نحو: كساءٍ وقائلٍ وصحراءَ تقدير محالٌ لا حاجة إليه، وإن كانوا قد ذكروه))[5] وهذا يتناقض مع شروط المدغم فيه الذي يكون واجب التحرك، ويضيف اليزدي التعذر في الألف لنفس السبب وهو استحالة الإدغام قال: ((ولك أن تقول: قوله: لتعذره في الألف يأبى ذلك؛ لأن ذكر التعذر معناه الاستحالة ثمةَ؛ ولو لم يكن كذلك لم يستقم كلامه؛ إذ إدغام الألف مستحيل، لا متعسر، ففي ذكره الأول بصفة الاستحالة تمَّ المقصود الذي هو الامتناع))[6]، ففي كلمة صحراء وأخواتها أصل الألف الأولى هي للقصر وزيدت ألف للمد توسعاً فالتقى ألفان وهما ساكنان فلم تحذف أحدهما بسبب الجمع لنقض الغرض وكذلك لم تدغم بسبب التعذر(لأن الألف لا يدغم ولا يدغم فيه) فقلبت الثانية همزةً، أما (قائل) فقد قلبت حرف العلة فيهما ألفاً فالتقى ألفان، فلا يمكن الإدغام فقلبت الثانية همزة [7]

الصورة الثالثة: التباس بناء ببناء آخر: قال اليزدي: ((ما يكون فيه الإدغام موجباً للبس بناءٍ ببناءٍ آخر، نحو: قُوْوِلَ وتُقُوْوِلَ فإنك لو أدغمت فقلت: قُوِّلَ وتُقُوِّلَ لا يُدرى أهو فُوْعِلَ، وتُفُوعِلَ أم فُعِّلَ وتُفُعِّلَ

(١) مجموعة الشافية ٨٩٣/٢

(٢) ينظر: مجموعة الشافية ٨٩٣/٢ ، وشرح اليزدي٩٦٧/٢

(٣) الإيضاح٤٩٧/٢

(٤) شرح اليزدي٩٦٧/٢

(٥) شرح اليزدي٩٦٧/٢

(٦) شرح اليزدي٩٧٥/٢

(٧) ينظر: مجموعة الشافية في الصرف٤٢١/٢

من التَّفْعيل والتَّفعُّل))[١] ومن الإدغام ما يؤدي إلى لبس زنة بزنة أُخرى، كما في سُرُرٍ، فالإدغام في هذا الموضع يؤدي إلى لبس بين الاسم والفعل فيمتنع الإدغام كي لا يشتبه الاسم بالفعل كما في شدّ ومدّ، ويوضح ذلك ابن يعيش بقوله: ((ألا ترى أنك لو أدغمت فقلت طلّ وسرّ، وجدّ لم يعلم أنْ طللاً فعل وقد أُدغم؛ لأن في الأسماء ماهو على زنة فعْل ساكن العين نحو صدّ وجدّ... وكذلك جَدّدَ، ولم يكن مثل هذا اللبس، نحو شدّ ومدّ، لأنه ليس في زنة الأفعال الثلاثية ما هو على زنة فُعْل ساكن العين فيلتبس به))[٢] وذهب إلى ذلك اليزدي فذكر قول شارح في أن اللبس لا يحصل في ردَّ قال: ((لا يقال الالتباس حاصل في رَدَّ؛ لأنه لا يُعلم أَفَعَلَ هو أم فَعْلَ؟ لأنا نقول: يزول الالتباس عند الفك، نحو رَدَدْتُ، ونحو طَلَلٍ لو أُدغم لالتبس بفَعْلٍ كالطَّلِّ))[٣] ، أي: عند فك الإدغام في ردَّ تصبح رددت ويتحرك العين، أما في طلل إذا أُدغمت فغير حاصل لأنه حينئذٍ يلتبس بفعْل وهو الاسم ك(الطَّلِّ)، وكما في صدّ، وجدّ لأنها بنفس وزن الأسماء، وقد أجابه شارح آخر: ((بأنه ليس في الفعل الثلاثي ساكنُ العين وضعاً، فيعلم عروض السكون، وأما الاسم فسكون العين فيه شائع، فلا يعلم ذلك فيه))[٤] وذهب اليزدي مع قول الشارح الآخر وأضاف إنما ((يرتفع الالتباس بسياق الكلام إن أُورد التباس الفعل بالاسم، وإن أُورد التباس الفعل بالفعل فغير موجّه؛ إذ لا يلتبس الشيء بما لم يوجد)) [٥] ، وذهب الغزي إلى ما ذهب إليه اليزدي قال: (الإدغام ليس بواجب إذا كان ثاني المثلين زائداً للإلحاق، أو أدى الإدغام إلى لبسٍ، بل هو ممتنع حينئذ، فكما لم يستغن به عن قوله هنا: (ولا إلحاق ولا لبس)، كذلك ينبغي ألا يكتفي بما سيشير إليه عن التنبيه على نفي العروض))[٦]

الصورة الرابعة: إذا كان المثلان واوين أو ياءين وكان الأول منهما بدلًا من الهمزة: قال اليزدي: ((ما يكون أحد المثلين بدلاً من الهمزة المخففة، ولا يكون إلا في الواو أو الياء، ولا إدغام فيه؛ لعدم الأصالة، ولزيادة التغيير، وذلك مثل قوله تعالى ﴿تُوْوِي﴾[٧] ، مخففاً من الإيواء: بمعنى الإنزال ومثل:﴿رِيْيا﴾[٨]، والعين همزة فخفِّفت، وجاء فيه الإدغام، وفيه قولان: أحدهما إجراء العارض مجرى الأصيل، والثاني: منع همزه، وأخذُه من رَوِيَتْ ألوانهم وجلودهم: إذا ابتلَّتْ وحَسُنت))[٩] بمعنى إذا

---

(١) شرح اليزدي٢/٩٦٧

(٢)شرح المفصل لابن يعيش١٠/١٢٣

(٣) شرح ركن الدين ٢/٩٠٣، وينظر: شرح اليزدي ٢/٩٧٧

(٤) شرح الجاربردي٣٣٢ ، ومجموعة الشافية في الصرف الجاربردي٢/٤٣٥ ، وينظر: شرح اليزدي٢/٩٧٧

(٥) شرح اليزدي٢/٩٧٧

(٦) حاشية شرح الشافية للجاربردي للشيخ الغزي رسالة ماجستير جامعة أم القرى ٤٢١

(٧) سورة الأحزاب (من الآية ٥١)

(٨) سورة مريم (من الآية٧٤)

(٩) شرح اليزدي٢/٩٦٨

اجتمعت واوان أو ياءان، وخففت همزتهما وكان الأول منهما بدلاً عن الهمزة فلم يلزم الإدغام، أما في(رييا) فعلى هذه الصورة فلا يلزم فيها الإدغام، أما من قرأها بإدغام[١] فلسببين **الأول:** بمعنى أن أصله رئيا فخففت همزته، واعتد فيه بالعارض فأدغم ، وأما **الثاني:** لأنه من رويت ألوانهم أي امتلأت وحسُنت، والمجوّز قال: أول الحرفين إذا كان بدلاً، إنْ أُبدل لزوماً وجب الإدغام لوجوب الإعلال، نحو: أُوِّب في: أأوِب بهمزتين، قلبت ثانيهما واواً وأُدغم، أو غير لزوم، نحو رئيا لم يجب الإدغام، بل يجوز[٢]

الصورة الخامسة: إذا كان المثلان صوتي مد فلا تُدغم:

قال اليزدي: ((أن يكون أولهما واواً أو ياء ممدودتين، فلا إدغام؛ لمراعاة المد نحو:﴿ قَالُوا وَمَا﴾[٣] و﴿ فِي يَوْمٍ﴾[٤]))[٥] ، وكقولنا: يُعطِي ياسر ويغزُو واقد؛ أما إذا كان حرف لين وجب إدغامه نحو: اخشَي ياسراً، واخشَوا واقداً[٦]، وبلحاظ المثالين المذكورين يتبين أن المد حاصلٌ في آخر الكلمة الأولى فيمتنع الإدغام بسبب ذهاب المد لقوة الإدغام عليه أي على المد لعروض انضمام الكلمة الثانية إلى الأولى بمعنى أن المد حاصل في الآخر قبل اتصال الكلمة الأولى بالثانية فلو حصل الإدغام لزال فضيلة المد بالإدغام، بخلاف مغزو ومرمى لأن أصل الحرف الثاني فيهما ليس حرفاً آخر نحو: مقرو وبرى لأن أصلهما مقروء وبرئ؛ ولأن المدة ليست في آخر في مغزُوّ؛ إذ لا سبق للمد على اجتماع المثلين فوجب الإدغام للتخفيف[٧]، وذهب أحد الباحثين إلى أن القدماء لم يميزوا بين الأصوات التي فيها مد وبين أصوات اللين فلم يدغموها جميعاً وذكر أمثلة على ذلك من مثل (عدّو وليد) و(ظلموا واقد ويغزو واقداً) فقد جعلوها في حالة الإدغام حالة واحدة وهي عدم المد [٨]، إلا أن ذلك من وجهة نظرنا غير مطرد؛ فاليَزدي قد ميّز بين المد وغيره فمنع إدغام المد ووجب إدغام اللين كما مر بنا آنفاً ومما يؤكد قولنا ما قاله سيبويه في ذلك: ((وإذا قلتَ وأنت تأمر: اخْشَى يَّاسرا، واخْشَوا وَّاقداً، أدغمت لأنهما ليسا بحرفي مَدٍّ كالألف، وإنما هما بمنزلة قولك: احْمَد دَّاوُد واذْهب بِّنا، فهذا لاتصل فيه إلا إلى

(١) قرأ حمزة (رِيّا)وقفاً في قوله تعالى ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا﴾ (سورة مريم من الآية ٧٤) اعتداداً بالعارض أو لأنه من رويت ألوانهم ، ينظر: الكشف١/٨٥، والنشر١/٣٩١-٣٩٢.

(٢) ينظر: مجموعة الشافية في الصرف٢/٤٢٣

(٣) سورة البقرة (من الآية ٢٤٦)

(٤) سورة المعارج (من الآية٤)

(٥) شرح اليزدي٢/٩٦٨

(٦) ينظر: المساعد٤/٢٥١

(٧) ينظر: مجموعة الشافية ٢/٤٢٢

(٨) ينظر: منهج الدرس الصوتي عند العرب(أطروحة) ١٣٣.

الإدغام، لأنك إنما ترفع لسانك من موضعٍ هما فيه سواءٌ وليس بينهما حاجز))[١] فقد أجروا الحروف التي ليست بمدة مجرى الحروف الصحاح[٢]، وأمثلتها في القرآن كثيرة وما ذُكر منها قوله تعالى:﴿عَصَوا وَّكانوا﴾[٣]، و﴿واتّقوا وَّامنوا﴾[٤] وكلها أدغموها ويستطيع الناطق بها أن يحسَّ بالإدغام فيها .

الصورة السادسة: هاء السكت لاتُدغم : قال اليزدي: ((أن يكون أولهما هاء السكت، نحو:﴿ مَالِيَهْ هَلَكَ﴾[٥] ؛ إذ حقُّها الوقف أو نية الوقف(ولا وصل) أشد من الإدغام. وهذا لم يذكره المصنف، وكان الواجب أن يذكره))[٦] قال ابن الباذش: ((فأما (ماليَه. هَّلك) لمن أثبت هاء السكت وصلاً فالأخذ لهم بالإظهار إلا وَرْشاً فالأخذ له بالوجهين من الإظهار والإدغام. قال أبي رضي الله عنه: وجه الإدغام في(ماليَه. هَّلك) أنه وصول إلى حمل الوصل على الوقف، ثم اعترض فيه التقاء المثلين، فلم يكن بد من الإدغام، فأما من أظهر فإنه واقف لامحالة وإن لم يقطع صوته)) [٧]

الصورة السابعة: إذا اجتمع المثلان و كان ثانيهما ساكنًا سكونًا لازمًا: قال اليزدي: ((أن يكون الثاني ساكناً، لا للوقف، في كلمة كان أو في كلمتين، نحو: ظَلِلْتُ ورسولُ الْحسنِ، فإن لام التعريف كلمة منفصلة. أما في ظَلِلْتُ فلأن ما قبل الضمير المرفوع المتحرك لا يكون إلا ساكناً، وأما في نحو رسولِ الْحسنِ فلأن لام التعريف وضعها على السكون، فلا سبيل إلى تحريك الثاني، فلذلك امتنع))[٨] ، فقد استثنى سكون الثاني من الوقف؛ لأن الوقف يعدّهُ القدماء كالحركة؛ فهو غير ثابت عليه، لكن الساكن الثاني فيما ذكره اليزدي لا يمكن أن يتغير، كما أن أهل الحجاز[٩] يضاعفون؛ فيجرون السكون في الحرف الثاني من فعل الأمر إذا توالى فيه مثلان في آخره ، أو الفعل المضارع المجزوم بالسكون نحو: أُرْدُدْ، ولم يَرْدُدْ، واجثُرِرْ، مجرى اللام الثانية الساكنة في ظَلِلْتُ[١٠] ؛ لأنهم أسكنوا الآخر، فلا بدَّ أن يحركوا الذي قبله حتى لا يلتقي ساكنان أي: أنهم لا يدغمون، أمّا التميميون فيدغمونهما وذلك في قولهم:

---

(١) الكتاب٤/٤٤٢

(٢) ينظر: الاقناع ١/١٦٦

(٣) سورة البقرة (من الآية٦١)

(٤) سورة المائدة (من الآية ٩٣)

(٥) سورة الحاقة (من الآيتين ٢٨ و٢٩)

(٦) شرح اليزدي٢/٩٦٨

(٧) الاقناع١/١٦٩ ، وينظر: ارتشاف الضرب ٢/٧٠٤

(٨) شرح اليزدي٢/٩٧٥

(٩) ينظر: الكتاب٣/٥٣٠ – ٥٣١ ، والتبصرة٢/٧٣٨، والممتع٢/٦٦٠ ، وشرح الملوكي لابن يعيش٤٥٤ .

(١٠) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٧٦

رُدَّ، ولم يَرُدَّ بتحريك المدغم الثاني، ونقل حركة المدغم الأول إلى الحرف قبله إن كان صحيحاً وتسكينه فإن قيل عليهم: إذا جاز في اُرْدُدْ فإنه يجوز في ظَلِلْتُ؛ فيجيب اليزدي قائلاً: ((الفرق بأن شدة اتصال الضمير جعلته كالجزء، فلا يزول السكون، بخلاف لحوق الجازم، لأنه يطرأ ويزول، فلا يكون كالجزء فمقتضاه يكون كالعارض، بخلاف مقتضى الضمير، فعلى هذا يكون سكون الجزم وما شابهه؛ جارياً مجرى سكون اللفظ الموقوف عليه))[١] ، وقد جاءت اللغتان في القرآن قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾[٢] ، وقال: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾[٣]، فهما فصيحتان على أن الفك أفصح وهو القياس، وبه جاء أغلب القرآن، وأجمع عليه القراء[٤]، غير أن ما جاء على صيغة التعجب (أفعل به) فإن الإجماع عليه فك الإدغام قال ابن مالك: ((فإن كان المستحق لسكون الوقف أفعل تعجبّاً ففكّه مجمع عليه نحو: (أَجْلِلْ بزيدٍ))[٥] ، ((وإنما وافق بنو تميم أهل الحجاز في فك هذا، ولم يوافقوهم في نحو: (اُرُدُدْ)؛ لأن اُرْدُدْ معرّض لتحريك ثاني مثليه لساكن يليه، كـ(ارْدُدِ) الشيءَ، وهذا شبيه بالفك المتروك إجماعاً ولا يؤدي فك أَجْلِلْ ونحوه إلى هذا؛ لأنه لايليه إلا الباء المجرور بها غالباً))[٦] ، وذهب ابن مالك إلى أن (هَلُمَّ) مدغمُ بالإجماع [٧]

الصورة الثامنة: إذا كان المثلان في وزنٍ ملحقٍ: أي: بسبب الموازنة فلو تحقق الإدغام ذهبت الموازنة فعدم الإدغام أولى، كأن يكون الثاني للإلحاق مثل قَرْدَدٍ، ومثل ذلك جَلْبَبَ وشمْلَلَ، فالحرف الثاني كُرر ليلحق ببناء دحرج، فلو أُدغمت خرج عن أن يكون موازناً لموضوعه فيبطل غرض الإلحاق[٨] ، ويؤدي ذلك إلى الثقل لا التخفيف المراد من الإدغام، ويرى الدكتور عادل نذير أن علة الالحاق في (قردٌ) ((إنما جيء بها لإلحاق (قرد) بالرباعي (جعفر) ... فجاز لنا أن نقول(قرْدَّ) إلا أن ذلك الإدغام غير جائز لأنه يخرج عن أن يكون موازناً لأبنية الرباعي(=جعفر)))[٩]، كما يرى دكتورنا أن الإدغام في (قردد) ممتنع

---

(١) شرح اليزدي٢/٩٧٦

(٢) سورة البقرة(من الآية٢١٧)

(٣) سورة المائدة (من الآية ٥٤)

(٤) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٧٦ هامش رقم(٢)

(٥) إيجاز التعريف في علم التصريف١٦٨

(٦) ينظر: الكتاب٣/٥٢٩، والتبصرة٢/٧٣٨، والإرتشاف١/١٦٥ ، والتذييل والتكميل٦/٢٢٧ ، والمساعد٤/٢٥٩ ، والأشموني٤/٣٥٢ .

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية٤/٢١٩٠

(٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش١٠/١٢٢

(٩) التعليل الصوتي عند العرب٤٠٥

لعلتين: الأولى: هي بطلان غاية الإلحاق، والثانية: هي أنَّ الإدغامَ يُقصدُ به الأصل أكثر ممَّا يُقصدُ به الزائد، ويرجح أن يكون الباعث إلى منع الإدغام بإنه: ((لم يكن صوتياً محضاً بل بنائياً مرة ودلالياً أخرى مما يضطر المؤدي إلى سياق الإظهار))[١]

الصورة التاسعة: إذا كان أول المثلين مسبوقاً بصوت غير مدة، أو مدغم في أولهما: نحو: قَرْمُ مالك ومعنى القرم: السيد، قال اليزدي: ((والحال أن المثلين في كلمتين؛ إذ لو أُدغم لزم التقاء الساكنين لا على حدهما، إن لم ننقل حركة الأول إلى ما قبله، أو تغيُّرُ البناء إن نقلتَ. وكلا اللازمين باطل فالملزوم كذلك))[٢] ، أي بمعنى لو أُدغِم في قرْمُ مَالك لالتقى ساكنان، وإن نُقلت حركة الميم الأولى للساكن قبله وهو الراء فعندئذ يتغير بناء الكلمة وفي الحالتين لا يجوز، ومثله ماورد في القرآن الكريم قوله تعالى {كُنْتُ تُرَابًا}[٣]، ومثله في نحو: عدوُّ وليد، ووليُّ يزيد؛ فيمتنع إدغامهما أيضاً، لأن الواو والياء الأوليين في الكلمة الأولى ليس بحرفين صحيحين، وهما ليس بمدةٍ أيضاً؛ لأنهما انتفيا بالإدغام [٤] بمعنى أن كلمتي عدوّ ووليّ كانت الواو والياء فيهما قبل أن يُدغما حرفي مد لكن عند الإدغام قد ذهبت المدة؛ لذلك يرى اليزدي أن المصنف لو قال: غير مدة مكان قوله بدلاً من صحيح في قوله: ((وعند ساكنٍ صحيح قبلهما في كلمتين))[٥] لكان أسَدَّ؛ لأنه يرى أنَّ انتفاء الصحة لا تدل على وجود المدة [٦] ويكاد ينفرد اليزدي من بين كل شراح الشافية بقوله: غير المدة واستعماله لها بدلاً عن (الصحيح) الوارد عن المصنف للسبب الذي ذكرنا وذكره هو؛ فالشارحون قد أجمعوا أن كلمة المصنف (الصحيح) إنما قصد بها غير المد ولم يعترض أحد منهم عليها كما فعل اليزدي. أما في قول: قَومُ مالك، وصَيدُ دافع يمتنع فيها الإدغام لأن الواو والياء ليس بحرفي مدٍّ، أما إذ كان قبلهما – أي المثلين – ساكن هو حرف مد نحو: حسابُ بَكر وحسيبُ بَكر، ومحسوبُ بَكر فلا يمتنع الإدغام لوجود المدة التي تجعل التقاء الساكنين على حدهما[٧] وهذا كله إنما يتم إذا كان المثلان في كلمتين، أما إذا كان أول المدغمين وهو الساكن الأول مسبوق

---

(١) التعليل الصوتي عند العرب٤٠٥

(٢)شرح اليزدي٢/٩٧٨

(٣) سورة "النبأ": من الآية "٤٠".

(٤) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٧٨

(٥) الشافية١٢٠ – ١٢١

(٦) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٧٨

(٧) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٧٨

بحرف غير مدة وكان المثلان في كلمة واحدة فلا يمتنع إدغامه نحو: أُصَيْمّ ومُدَيْقّ [١] ، وهذه المسألة فيها خلاف بين القدماء فعلى الرغم من اتفاقهم في أن الساكن الأول من المثلين إن كان مسبوقاً بحرف مد فيجوز إدغامه إلّا أنّنا لا نجد اتفاقاً عند القدماء فيما إذا كان المثلان في كلمتين وقد سُبقا بصوت لين كـ(الواو والياء) فمنهم من يجوز إدغامه ومنهم من يظهر، فأبي علي الفارسي يجوز إدغام ثَوْبِ بَكر قال: ((وقد أدغموا نحو ثَوْبْ بّكر؛ لأنَّ هذا في المنفصل مثل أُصَيْمّ، ومُدَيّقٍ في المتصل))[٢]، لكنّه لا يجوّز في قَوْمُ مَالك قال: ((ولا يجوز الإدغام فيقول: قومُ مَالك؛ لأنَّه لم يبلغ من قوة المنفصلين أن يحرك لهما الساكن كما كان ذلك في المتصلين نحو: استعد؛ لأنَّك في المنفصلين بالخيار بين الإدغام وتركه والمتصلان ليس فيهما إلا الإدغام))[٣] ، وكلا الواوين في المثالين حرفا لين، أمّا ابن السراج فيجوز إدغام ثَوْبُ بَكر وجَيْبُ بَكر مطلقاً[٤] ، وابن الجزري قد عدَّ المد أرجح من القصر في (قوم موسى، وكيف فعل) فيجوز إدغامها[٥] ، وذهب القوشجي إلى تخطئة من يقول بالمنع في هذا الموضع [٦] ، ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أنّ سبب ذلك راجعٌ إلى معاملة القدماء لصوتي الواو والياء، فتارة يعاملان كالحركات فيجيزون إدغامهما، وتارة يعاملان كالسواكن قال: ((وجعل سيبويه صوتي الواو والياء في بعض المواضع بمنزلة الحركات فأجاز إسكان الياء في ثوبِ بَكر، وجيبِ بَكر، قال: لأنّ فيهما مدًا ولينًا، وان كان قد اعتبرها في مواضع أخرى سواكن))[٧]

وقد ذكر ابن الحاجب أن القراء قد حُمِلَ قولهم على الإخفاء[٨] ، واليزدي في شرحه لذلك بيّن أن ((الإخفاء هو أمرٌ بين الإدغام والإتمام، قريب من كل واحد منهما كقولك: منْ قَبْلُ))[٩] ، بمعنى أن النحاة قد منعوا الإدغام في هذا الموضع أي إن النحاة قالوا: لا يجوز الإدغام في المثلين المتحركين في كلمتين إذا كان قبل الأول ساكن غير مدة، أما القراء أطبقوا على جواز الإدغام في مثله، والجمع بين

(١) ينظر: شرح الرضي ٢/٢٥٠

(٢) التكملة٦١٩

(٣) التكملة ٦١٨

(٤) ينظر: الأصول في النحو٣/٤١١

(٥) ينظر: النشر ١/٢٩٨

(٦) ينظر: عنقود الزواهر في الصرف ٤٧٣، والبحث الصوتي عند القوشجي رسالة ١٠٨

(٧) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ٤٢

(٨) ينظر: الشافية١٢١

(٩) شرح اليزدي٢/٩٧٨

قولهما متعذر أو مشكل[١]، فابن الحاجب يذهب إلى اضطراب المحققون من أهل العلم في هذا الموضع[٢] ثم يورد ابن الحاجب جواباً للشيخ الشاطبي في قصيدته[٣] يعدّهُ ابن الحاجب بأنه ليس ببيّن[٤] قال اليزدي: ((هو ممكن بأن يُحمل قول القراء على الإخفاء، وقولُ النحاة على الإدغام الصريح))[٥] وفي هذا القول يرى ابن الحاجب أن النحويين غير منكرين للإخفاء، والقراء غير منكرين لامتناع الإدغام وهذا الرأي على جودته ظاهرٌ، غير أنه لا يثبت أن القراء امتنعوا من الإدغام بل أدغموا الإدغام الصريح والشاطبي يقرأ به في نحو: {الْعِلْمِ مَا لَكَ}[٦]، فالأولى عنده هو الرد على النحويين في منع الجواز، أي إطباقهم، فليس قولهم بحجة إلا عند الإجماع، لأن من القراء جماعة من النحويين، فلا يكون إجماع النحويين حجة على القراء؛ لأن القراء مخالفون للنحويين؛ ولا يمكن أن يكون إجماعهم حجةً من دون القراء، لأن القراء مشاركون للنحويين في نقل اللغة وتتسم القراءة بأنها ثبتت تواتراً، أما ما نقله النحويون آحاداً، إضافة إلى أن القراء قد نقلوا اللغة عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله، ويرى الشيخ أنه حتى لو لم تنقل القراءة بالتواتر فالقراء أعدل فكان الأولى الرجوع إليهم[٧]

ويرد الجعبري(ت٧٣٢هـ) على مذهب النحاة في هذا الموضع قال: ((الجواب عن تمسكهم بالقاعدة أنا لا نسلّم أنّ ما عداها غير جائز، بل أنه غير مقيس، وما خرج عن قياسه إن لم يسمع فهو لحن، وإن سمع فهو شاذ))[٨] ، ويرى ابن الجزري أن ((الإدغام الصريح هو الثابت عند قدماء الأئمة من أهل الأداء، والنصوص مجتمعة عليه))[٩] ، ومن خلال الاطلاع على صور امتناع الإدغام نخلص القول أن اللغة العربية لغة تحاول التيسير والتخفيف على أبناءها عناء النطق لذا فهي تكره توالي الأمثال لثقلها((فليست عملية التكلم بالسهولة التي قد يعتقدها البعض. فمتكلم اللغة، في الحقيقة يقوم

(١) شرح ركن الدين٢/٩٠٦

(٢) ينظر: الإيضاح٢/٤٧٩

(٣) ينظر: البيت الشعري للشاطبي في ابراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة ١٠١ ، وكنز المعاني في شرح حرز الأماني ٣٠٦، والوافي في شرح الشاطبية٦٧

(٤) ينظر: الإيضاح ٢/٤٧٩

(٥) شرح اليزدي٢/٩٧٨

(٦) سورة البقرة: من الآية "١٢٠".

(٧) ينظر: الإيضاح٢/٤٧٩ ، وشرح اليزدي٢/٩٧٩

(٨) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري ٣٠٨ ، ، وينظر: شرح اليزدي٢/٩٧٩ ، وحاشية الغزي على الجاربردي٤٣١

(٩) النشر ١/٢٩٩

بمجهود معين خلال هذه العملية))[١]، فامتناع الإدغام في الحالات السابقة؛ لأنه بحدوثه يؤدي إلى إحداث المزيد من الثقل في الكلام. فينتفي غرض الإدغام وهو التخفيف، واختصار الجهد المبذول وتقريب الأصوات بعضها من بعض[٢]

الثاني/ إدغام المتقاربين:

يحدث هذا النوع من الإدغام بين الحروف المتقاربة المخارج أو التي تجمعها صفات لها من القوة والتأثير ما يجعلها تقوم مقام المخرج كالجهر والهمس ((فالمتقاربان: ونعني بهما ما تقاربا في المَخْرَجِ، أو في صفةٍ تَقومُ مَقامَهُ))[٣] ، فكما يكون الإدغام بين المثلين يكون بين المتقاربين وذلك بتصييرهما مثلين لذلك احتيج إلى معرفة التقارب والتباعد؛ ليُعرف جواز التصيير وامتناعه، فالحرفان إذا كان بين مخرجيهما قرب، أو اتصفا بصفة سادّة مَسَدَّ القرب فهما المتقاربان وجاز إدغامهما، أمّا إذا لم يكن بين مخرجيهما ذلك القرب، أو إذا لم يتصفا بصفة تُقرّبُ بين ذلك المخرجين فهما المتباعدان، ولا يمكن إدغامهما[٤] ، ((ومتى قُصد إدغام أحد المتقاربين في الآخر فلا بد من صيرورتهما مثلين، وخروجهما عن كونهما متقاربين؛ ليتأتّى الإدغام، فالقياس صيرورة الأول مثل الثاني؛ لأنه يكون ساكناً لا محالة لاقتضاء الإدغام ذلك، والساكن بالتغيير أولى، إلا إذا عرض مانع))[٥] ، وقد فصّل اليزدي في هذا النوع من الإدغام، وبين الموارد التي يجب فيها أو ما يمتنع منه، وماهو جائز وكالآتي :

أولًا: الواجب: يُقسم الإدغام الواجب بحسب ما ورد عن اليزدي من إدغامه للحروف مع مقاربها وكالآتي:

١ – إدغامُ اللام : وتُقسم اللام إلى نوعين:

أ– المُعَرِّفَة:

ولا يُقصد منها الموصوفة أي: المُعَرِّفة نفسها في نحو: اللَّبن[٦]، واللام المعرفة هي اللام التي تكون أصلية في الكلمة كلام لبن ولحم، ويدخل في حكمها شبيهتها، وهي الداخلة على الأوصاف

(١) الألسنية، علم اللغة الحديث المبادئ والإعلام، ميشال زكريا ١٠٨ – ١٠٩

(٢) ينظر: ظاهرة كراهية توالي الأمثال في العربية، عبد القادر مرعي الخليل بحث منشور المجلد التاسع، العدد الأول،ص٢٣،

(٣) الشافية في التصريف١٢١

(٤) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٨١

(٥) شرح اليزدي٢/٩٨١

(٦) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠٢٣

المنقولة للعلمية كالصعق والعباس، والزائدة الداخلة على الأعلام كاليزيد والنعمان[١]، قال اليزدي: ((وتُدغم أيضاً وجوباً في ثلاثة عشر حرفاً، وهي: الطاء، والدال، والتاء، والذال، والظاء، والثاء والصاد، والزاي، والسين، والشين، والضاد، والنون، والراء))[٢]، ثم علل اليزدي سبب الإدغام في لام المعرفة وجوباً قال: ((وإنما كان الإدغام واجباً لكثرة لام المعرفة، ولأنها من طرف اللسان، كما أن هذه الحروف من طرف اللسان، إلا الضاد والشين، وهما وهما أيضاً يُخالطان طرف اللسان؛ إذ الضاد لاستطالتها تتصل بمخرج اللام، والشينُ لتفشيها تتصل بمخرج الطاء، فلما وافقتها في المخرج وكَثُرَتْ في الكلام التزموا الإدغام))[٣]

ب- اللام غيرُ المُعرِّفة:

بيّنَ اليزدي أنّ اللام الأُخرى وهي غير المُعرِّفة أنّها ((تُدغم لزوماً في الراء لشدة التقارب نحو: ﴿بَرَّان﴾ في ﴿ بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾[٤] ، وجوازاً في البواقي)) [٥] أي: في إدغام اللام غير المعرفة في باقي الأصوات، وهو ما ذهب إليه سيبويه قبله قال: ((فإذا كانت غَيْرَ لَامِ الْمَعْرِفَةِ، نَحْوَ لَامِ هَلْ وَبَلْ فَإِنَّ الْإِدْغَامَ فِي بَعْضِهَا أَحْسَنُ، وَذَلِكَ نَحْوُ: هَرَّأَيْتَ... فَإِنْ لَمْ تُدْغِمْ فَقُلْتَ: هَلْ رَأَيْتَ؟ فَهِيَ لُغَةٌ لِأَهْلِ الْحِجَازِ؛ وَهِيَ غَرِيبَةٌ جَائِزَةٌ))[٦]، وقد أجرى الزمخشري إدغام اللام في الراء على الأحسن [٧]، وعلل الفراء الإدغام في (بلْ رَان) بقوله: ((فإن اللام تدخل فِي الرَّاء دخولًا شديدًا، ويثقل عَلَى اللسان إظهارها فأدغمت. وكذلك فافعل بِجميع الإدغام: فما ثقل عَلَى اللسان إظهاره فأدغم، وما سهل لك فِيهِ الإظهار فأظهر ولا تدغم))[٨]، وذهب ابن خالويه وابن الباذش إلى إجماع القراء في إدغام لام (بلْ) عند الراء في نحو: ﴿ بَلْ رَبُّكُمْ﴾[٩]،

---

(١) ينظر: شرح اليزدي ١٠٢٣/٢، والمساعد٢٧٢/٤، وحاشية الغزي على الجاربردي٤٧١

(٢) شرح اليزدي١٠٢٣/٢

(٣) شرح اليزدي١٠٢٣/٢

(٤) سورة المطففين [من الآية١٤]

(٥) شرح اليزدي١٠٢٣/٢ – ١٠٢٤

(٦) الكتاب٤٥٧/٤ ،

(٧) ينظر: المفصل٣٩٩ ، وشرح اليزدي١٠٢٤/٢

(٨) معاني القرآن للفراء٣٥٤/٢

(٩) سورة الانبياء [من الآية ٥٦]

و﴿ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾[1] [2] واستثنى من ذلك ما ورد عن قالون في كتاب اللّوامح من أنه قد أظهر اللام عند الراء، ومَا كانَ مِنْ سَكْتِ حَفْصٍ عَلَى بَلْ، ثُمَّ يَقُولُ: رانَ[3]

٢- إدغام النون الساكنة: ذكر اليزدي أنّ للنون الساكنة خمسة أحوال هي:

((الأولى: تدغم في حروف يرملون وجوباً .

الثانية: في غنتها، والأفصح إبقاؤها في الواو والياء، نحو: مِن وَّيلٍ، ومِن يَّوم، وذهابها في اللام والراء، نحو: مَن لَّك، ومَن رَّاشد، ويُعلم أنّ غير الأفصح ذهابها بالواو والياء، وإبقاؤها في اللام والراء.

الثالثة: في قلبها، وتُقلب قبل الباء ميماً وجوباً، نحو: عَمْبَرٍ في عَنْبَرٍ.

الرابعة: في إخفائها، وتخفى قبل غير حروف الحلق، وغير حروف يرملون؛ إذ الإدغام معها واجب وهو خمسة عشر حرفاً

الخامسة: إظهارها قبل حروف الحلق، ولايتصور ماقبل الألف؛ لاستحالة سكون ماقبل الألف)) [4] وقد أظهرها اليزدي في أربعة أصوات باتفاق العلماء وهي: (الهمزة، والهاء والعين، والحاء) وكذلك مع صوتي (الغين، والخاء) على الأكثر الأفصح؛ لأن بعضهم أخفى في مُنْخُلٍ ومُنْغَلٍ[5]، وذلك في نحو : ((مِنْ أجلِك، ومِنْ هانِئ، ومَنْ عِندك، ومَنْ حملَكَ، ومَنْ غيرُك، ومَنْ خانك))[6] وقد أشكل اليزدي على شارحٍ[7] يرى أن هذه الأحوال الخمسة والتي هي للنون الساكنة إنما هي تخص إدغام النون، قال: ((وهو غير مستقيم؛ لأن قلبها ميماً وإخفاءها في غير حروف الحلق لا تعلق لواحد منهما بالإدغام وأيضاً لم يذكر الإظهار مع حروف الحلق، وهو من أحوالها))[8]

ثم يستدل بقول ابن الحاجب في شرح المفصل في أحقيّة ما ذهب إليه؛ إذ قسم المصنف أحوال النون الساكنة إلى أربعة قال: ((قسم تظهر عنده إظهاراً محضاً، وقسم تُدغم فيه، وقسم تُخفى، وقسم

(١) سورة النساء [من الآية ١٥٨]

(٢) ينظر: الحجة في القراءات السبع ٣٦٥ ، والاقناع١/٢٤٣

(٣) ينظر: السبعة في القراءات ١١٤ – ١٢٠ ، والاقناع١/١٩٢ ، والبحر المحيط ٤٢٨/١٠

(٤) شرح اليزدي١٠٢٧/٢

(٥) ينظر: شرح اليزدي١٠٢٧/٢

(٦) السابق نفسه

(٧) الشارح هو: الجاربردي ٣٤٩ ، وينظر: شرح اليزدي١٠٢٨/٢

(٨) شرح اليزدي ١٠٢٨/٢

تُقلب))[١]، ويرى ابن عصفور أنّ الإخفاء في غير حروف الحلق هو نوع من الإدغام قال: ((ولم يُسمع من كلامهم تسكين النون المتحركة، إذا جاءت قبل الحروف التي تُخفى معها، كما تُسكَّن مع الحروف التي تُدغم معها، فلم يقولوا: خَتَنْ سُليمان، كما قالوا: خَتَنْ مُوسى، لكن إن جاء ذلك لم يُستنكر، لأن الإخفاء نوع من الإدغام)) [٢]، ثم بين اليزدي أنّ كل هذه الأحكام إنما اختصت بالساكنة دون المتحركة كون الثانية إدغامها جوازاً في حروف أنيت، ثم يذكر أنه لم يذكر المصنف أمثلته ولا الشارحون لكنه يذكرها وهي: ((سُجِيَّمِني، سُجِرَّاشد، سُجِمَّاجِد، سُجِلَّطيف، سُجِوَّاقِد، سُجِنَّاصِر؛ في سُجِنَ مع يمني راشد وسُجِنَ ماجد، لطيف، وواقد، وناصر))[٣] ، وذهب ابن عصفور أنه لا بيان مع النون الساكنة، بل مع المتحركة قال: ((فإن كانت متحركة جاز، لفصل الحركة بين المتقاربين؛ لأن النية بالحركة أن تكون بعد الحرف، وذلك نحو(خَتَن مُوسى))[٤]، ثُمَّ يُعلل اليزدي الإدغام في النون الساكنة؛ بأن إدغامها في أصوات (يرملون)؛ إنما هي علةٌ ظاهرة، وأمّا إبقاء الغنة مع الواو أو الياء فللمحافظة على فضيلتها لأن في ذهابها كراهة توهُّم النبرة؛ بل أنّ مجيء الغنة للزوم النبرة في الإظهار، وأما قلب النون ميماً فلأن الغنة إن وقعت قبل الباء تنقلب ميماً؛ لاستدعاء ضم الشفتين قال سيبويه: ((الميم لا تقع ساكنة قبل الباء في كلمة، فليس في هذا التباس بغيره))[٥] وكذلك يرى اليزدي في إخفاء النون كراهةٌ تشبه النبرة، أو هي النبرة نفسها، أمّا لو أُظهرت النون أنّ مخرج الغنة أبعد من الفم، فالفم أقرب إلى الحلق وأيضاً إجراء الأصل على ما هو حقه، فلم يحتج إلى عذر[٦] ، أمّا ابن عصفور فيرى أنّ الباء لا تُقارب النون في المخرج كما قاربتها الراء واللام، ولا كما في الياء والواو اللينتين ما يُشبه الغُنة فيها، وليست كالميم التي فيها غنة كما في النون فقاربتها، فلما تعذر وجود شيء من هذه تعذر إدغام النون فقلبت مع الباء ميماً؛ لأن الباء من مخرج الميم فعوملت معاملتها، فلما قُلبت النون مع الميم ميماً قُلبت مع الباء ميماً أيضاً. وأُمِن الالتباس؛ كون لا توجد ميم ساكنة قبل الباء[٧] وهو ما قال به سيبويه، ويمكن تقسيم إدغام النون عند اليزدي على قسمين:

---

(١) الإيضاح٢/٥٠٦

(٢) الممتع٢/٤٤٤

(٣) شرح اليزدي٢/١٠٢٨

(٤) الممتع في التصريف٢/٤٤٢

(٥) الكتاب٤/٤٥٦

(٦) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠٢٨ – ١٠٢٩

(٧) الممتع ٢/٤٤٢ – ٤٤٣

أ- إدغام بلا غنة: كما في إدغام النون في اللام والراء:

قال اليزدي: ((هذا أيضاً اعتراض على العلّة، وهو أن تقول: النون لها غنّة ليست لغيرها فإدغامها في مُقاربها يُذهب غنتها، وعلى ما ذُكر يكون ممتنعاً؛ لكنهم قد أدغموا النون في اللام والراء كقولهم: مَن لّكَ، ومَن رّاشد))[١] أي فسر حصول الإدغام حسب ما ذهب إليه المصنف من أن إدغامها فيها ((لأداء تركه إلى محذور، وهو نبرة النون))[٢]، والمحذور هنا هو كراهة نبرتها مع اللام والراء[٣] والمراد بالنبرة ((رفع الصوت، وكل شيء رفعَ شيئاً فقد نَبره، ومنه تسمية المنبر، ورجلٌ نبَّارٌ بالكلام فصيحٌ بليغٌ))[٤] فالكراهة من رفع صوت النون مع اللام والراء؛ ولذلك لم يأتوا بها ظاهرةً إلا مع حروف الحلق[٥]، كما ويورد اليزدي ما ذكره ابن الناظم وركن الدين وإشكالهما على قول ابن الحاجب من ((أنّ النبرة لا تُستعمل في صفات النون؛ بل في صفات الهمزة))[٦]،

وعن ابن القطاع: (نبر الحرف همزُه)[٧] فركن الدين يرى من الأولى أن يقول ابن الحاجب: ((النون تدغم بغنة وغير غنة في اللام؛ لقرب مخرجها من مخرج اللام))[٨]، أمّا اليزدي فيرى أن من الأولى أن يقال: ((قد ارتكبوا فوات غنتها في الصورتين؛- في مَن لّك، ومَن رّاشد- للاستثقال البيّن إدراكه في إظهارها))[٩]، كما ويذهب إلى أن فوات الغنة جائز مع الإدغام؛ فلا فوات لصفة الغنة في النون؛ كون النون تُدغم بغُنَّة وبدون غُنَّة في اللام والراء [١٠]، وكما قال سيبويه: ((مِن رّاشدٍ ومَنْ رَأيتَ. وتُدغم بِغُنةٍ وبلا غُنَّة))[١١]و((مَن لَّكَ. فإن شئت كان إدغاماً بلا غُنّة..... وإن شئت أَدغمتَ بِغُنَّةٍ))[١٢]

(١) شرح اليزدي٢/١٠١٥

(٢) شرح اليزدي٢/١٠١٥

(٣) ينظر: الشافية في التصريف١٢٦

(٤) شرح اليزدي٢/١٠١٥

(٥) شرح ركن الدين٢/٩٤١

(٦) شرح اليزدي٢/١٠١٥ ، وينظر: بغية الطالب٢٥٥، وشرح ركن الدين ٢/٩٤٢

(٧) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر٣/٢٤٣ نقلاً عن شرح اليزدي٢/١٠١٥

(٨) شرح ركن الدين٢/٩٤٢

(٩) شرح اليزدي٢/١٠١٥- ١٠١٦

(١٠) السابق نفسه

(١١) الكتاب٤/٤٥٢

(١٢) الكتاب٤/٤٥٢

، وتابعه جمع من علماء العربية في ذلك [١] غير أنّ ابن الحاجب وتابعه شارح يذهبان إلى أنَّ الأفصح ترك الغنة أو إذهابها مع اللام والراء على العكس مع الواو والياء[٢] وخالفهما اليزدي في ذلك[٣] ، إلا أنّ أغلب علماء الأداء يأبون إظهار غنة النون عند إدغامها في اللام والراء[٤]، وقد علل صاحب الكتاب إدغام النون في اللام، فإن كانت بلا غُنَّة؛ لأن النون واللام من أصوات اللسان كما في قوله: مَن لَّكَ أمّا إن كانت بغُنَّة؛ فلتغلب فضيلة الغنة مع النون على الصوت الذي يليه وهو (اللام)[٥]

ب- **إدغام بغنة: كما في إدغام النون في الميم والواو والياء:**

أمّا إدغام النون في الميم قال فيها اليزدي: ((وأدغمت النون في الميم، وإن لم يتقاربا؛ لاشتمالهما على الغنة الجاعلتهما كالمتقاربين نحو: إمّا، وعَمَّ))[٦] ، وإدغامها في الواو والياء قال: ((تُدغم النون في الواو والياء لإمكان بقاء غنتها؛ لما فيها من اللين، وذلك مثل: مِن يَّوم، ومِن وّيل))[٧] ، كما ويذهب اليزدي إلى امتناع إدغام النون في ما يُقاربها إن كان مفوتاً لغنتها، كالجيم[٨] ، ((فلا يُقال في مَنْ جاء: مَجَّاء))[٩] واليزدي في كل ذلك متابع لسيبويه [١٠].

وتابعه علماء العربية والتجويد [١١]، غير أنّ بعض العلماء يذكر أنّ الغنة التي في إدغام النون في الميم، إنما هي غنة الميم لا النون قال الداني : ((قال ابن كيسان: إذا أُدغمت النون في الميم فالغنة غنة النون. وقال غيره: الغنة للميم، وبذلك أقول، لأن النون قد زال لفظها بالقلب، فصار مخرجها من مخرج الميم، فالغنة لا شك للميم لا لها))[١٢] ، وهذا ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس[١٣]، غير أنّ

---

(١) ينظر: المقتضب ٣٥٢/١ ، وشرح السيرافي٥١٥/٦

(٢) ينظر: الشافية ١٢٧ ، وشرح ركن الدين٩٥١/٢

(٣) ينظر: شرح اليزدي ١٠٢٧/٢

(٤) ينظر: الكشف١٦٢/١ ، والإقناع لابن الباذش٢٥١/١ ، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد٣٦٨

(٥) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب ٤٢٨

(٦) شرح اليزدي١٠١٦/٢

(٧)شرح اليزدي١٠١٦/٢

(٨) ينظر: شرح اليزدي١٠١٦/٢

(٩) شرح اليزدي١٠١٦/٢

(١٠) ينظر: الكتاب٤/ ٤٥٢ – ٤٥٤

(١١) ينظر: المقتضب٣٥٢/١ ، ٣٥٦، والأصول٤١٦/٣-٤١٧ ، واللباب ٤٧٤/٢ ، والتحديد ١١٣ ، والرعاية ٢٦٣ – ٢٦٤، والكشف١٦٣/١

(١٢) التحديد١١٤ ، و ينظر: الرعاية ٢٦٣ ، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد٣٦٩ – ٣٧٠

(١٣) ينظر: الأصوات اللغوية ٧٢

سيبويه يرى أنّ مخرج النون إذا أُدغمت بغُنّةٍ مع أصوات (الراء، واللام، والياء والواو) ليس من الخياشيم قال: ((ولكنْ صوتُ الفم أُشْرِبَ غُنَّةً. ولو كان مُخرَجُها من الخياشيم لَمَا جاز أن تُدغِمها في الواو والياء والراء واللام حتى تصير مثلَهُنَّ في كلِّ شيء))[١] وهو ما حدا باليزدي أن يعدّ الغنة عنده على نوعين[٢] ولم يفصّل فيها، فضلًا على أنه لم يبين صوت الفم الذي قد أُشرب غنة، أمّا مكي فقد بين أن الغنة الناتجة عن إدغام النون في صوتي الواو أو الياء بأنها ((تظهر فيما بين الحرفين لا في نفس الحرف الأول))[٣] أما في إدغامها في صوت النون أو الميم فإن الغنة تظهر في نفس الحرف الأول؛ بسبب أنّ الإدغام غيرَ مستكمل التشديد؛ لبقاء بعض الحرف غير مُدغم، وهو الغنة [٤] ، أما في إدغام النون في اللام والراء فقد أشترط ذهاب الغنة معهما؛ لأن إدغام النون فيهما هو مستكمل التشديد[٥] وسيبويه قد عدَّ الأربعة بغنة ولكن هو صوت الفم أُشرب غُنّة، أما الغنة التي مع الواو والياء فهي عند مكي بين الحرفين، لكنه لم يبينها من الخياشيم أو من صوت الفم لكنه قد بينها مع الميم فهي تخرج من الشفتين ومع النون من طرف اللسان وأطراف الثنايا ومع اللام والراء فمن المخرجين أي الفم والخياشيم وهو ما عبر عنه بأنه مستكمل التشديد[٦]، لكنه يعد خروج الغنة من الخياشيم في حال إدغام النون في الواو والياء قال: ((وإذا أدغمت النون في الياء والواو أبدلت من النون حرفاً لا غنة فيه، فلم تكن الغنة لازمة للحرف الأول، لأنه لا تلزمه الغنة، فتصير الغنة ظاهرة في حال اللفظ بالمدغم، خارجة من الخياشيم))[٧]، وهو ما أشترط سيبويه فيه أن تكون النون مثلهن في كل شيء حتى يجوز إدغامها، غير أنّ القرطبي جعل الإدغام في هذه الأصوات الأربعة على نوعين: ما أُدغم بغنة وما أُدغم بغير غنة قال: ((ووجه الإدغام بغير غنة أنَّ الإدغام في المتقاربين يوجب قلب النون إلى جنس الحرف الذي أُدغمت فيه، فتنقلب مع الراء راء، ومع اللام لاماً، ومع الياء ياءً، وهذه الحروف لا غنة فيها فلم يجب مع ذلك إبقاء غنة كسائر الحروف المتقاربة. وأما من أدغم بغنة فلأن الحرف إذا كان له مزية على الحرف امتنع إدغامه فيه والنون لها غنة في نفسها سواء كانت من الفم أو من الأنف، لأن الغنة صوت

(١) الكتاب٤/٤٥٤

(٢) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠١٧

(٣) الرعاية ٢٦٥

(٤) ينظر: الرعاية ٢٦٣

(٥) ينظر: الرعاية ٢٦٣

(٦) ينظر: الكشف١/١٦٤

(٧) الكشف١/١٦٤

من الخيشوم يتبع الحرف، وكان خروجه من الفم، فاجتمع فيها مقاربتها لهذه الحروف ومزيتها عليها بالغنة، فجذبها كل واحد منهما إلى حكمه، فأدغمت للمقاربة وبقيت الغنة لحفظ المزية التي يمنع ذهابها الإدغام، وكأنهم كرهوا ذهاب الغنة حتى لا يكون لها أثر البتة، وهم يجدون سبيلاً إلى الإتيان بها. فأما إذا أدغمت في مثلها أو في الميم فإنك غير محتاج إلى غنة لأن في كل واحدة من الميم والنون غنة))[١] فإدغام النون في اللام والراء والواو والياء قد جوزه القرطبي مع بقاء الغنة للنون وعدم فواتها وهو ما ذهب إليه ابن الحاجب في قوله: ((في الواو والياء؛ لإمكان بقائِها))[٢] غير أنّه ذهب إلى إدغامها في اللام والراء لكراهة نبرتها[٣]، والتي قد أشكلها عليه اليزدي وكما ذكرنا سابقاً، فالقرطبي يذهب أيضاً إلى أنّ الغنة من الخيشوم، لكنها قد خرجت من الفم في إدغام النون مع الأصوات الأربعة المذكورة، متابعاً بذلك سيبويه، ويختلف مع مكي في أن إدغام النون في صوتي الواو أو الياء فإن الغنَّة تُقَدّر باقية من النون[٤] ، لا كما يقول مكي بين الحرفين.

أمّا المحدثون فإنهم يرون أن النون الساكنة إذا وليها واو أو ياء فإن النون قد تفنى تاركة وراءها نوعاً من الغنة يسمح عند النطق بهما أي النون المدغمة في الواو أو الياء أن يتخذ الهواء مجراه من طريقين هما الفراغ الأنفي والفم وهو ما اصطلحوا عليه بـ (الصوت الأنفمي)[٥] ، وحقيقة نطق النون كما يذهب إلى ذلك الدكتور غانم قدوري إذا أُدغمت بغنة مع في الواو والياء قال: ((النون لها معتمد في الفم، وصوت يخرج من الخيشوم هو الغنة. وهذه الغنة باقية مع الإدغام إلا أن معتمد اللسان في الفم في موضع النون يتحّول إلى مخرج الحرف الذي تدغم فيه))[٦] ، فبقاء الغنة مع الإدغام لم تكن مستساغة عند بعض علماء التجويد لأن الإدغام في نظرهم لا يُبقي أثر من الحرف المدغم، فكان منهم أنهم لم يسموا بقاء الغنة إدغام بل هو إخفاء؛ أو كما يسميها الداني (غُنَّةٌ مُخفاة)[٧]، إذ لو كان إدغاماً لذهبت الغنة بانقلاب النون إلى حرف لا غنة فيه[٨]، فيما يأبى جماعة من علماء العربية وعلماء

(١) الموضح في التجويد١٤٥، وينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد٣٧٠

(٢) الشافية١٢٦

(٣) الشافية١٢٦

(٤) الموضح١٤٦

(٥) ينظر: الأصوات اللغوية٧٠

(٦) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ٣٧٢ .

(٧) ينظر: التحديد ١١٤

(٨) ينظر: الاقناع١/٢٥٢ ، و السبعة لابن مجاهد ٦٤٦ ، والنشر٢/٢٨ ، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد٣٧٣

التجويد تسمية ذلك بالإخفاء، بل يصفونه بأنه إدغام ناقص؛ لبقاء الغنة[١] ، فيما يطلق عليه بعض المحدثين قلباً ناقصاً[٢] ، أمّا الدكتور غانم قدوري فقد فصّل الحديث في إدغام النون في أصوات الراء واللام والنون والميم والواو والياء فهو يذهب إلى أنّ إدغام النون في اللام والراء هو إدغام كامل بحيث تصير النون معهما مثلهما ولا يبقى لأثر الغنة فيهما شيء غير آبه إلى ما ذكره بعض علماء العربية وعلماء التجويد من بقاء للغنة فيها، أما إدغام النون في الواو أو الياء فهو يذهب في ذلك مذهب علماء التجويد في بقاء الغنة معها؛ لذلك فهو يُلحقهما بباب الإخفاء، أما إدغام النون في النون فهو أمر مفروغ منه على أساس قاعدة التقاء المثلين أولهما ساكن فيدغم الأول في الثاني، وأمّا إدغام النون في الميم فقد جعله في صورتين: **الأولى:** ما يمكن أن يسمى إدغامٌ تفنى النون في الميم فناءً تاماً، **والثانية:** يمكن أن يُسمى اخفاء بأن يزول معتمد النون في الفم وبقاء صوت الغنة فبدت النون مثل الميم؛ لأن معتمدها صار واحداً وجريان الغنة من الأنف فتتوفر حينئذٍ شروط الإدغام [٣]

ثانيًا: الممتنع: قسّم اليزدي امتناع الإدغام في المتقاربين على قسمين هما:

١- امتناع إدغام المتقاربين للبسٍ أو ثقلٍ:

ذكر اليزدي الأصوات المتقاربة في كلمة واحدة والتي يمتنع إدغامها؛ للبس الذي يحصل بسبب تداخل تركيب بآخر في نحو: وَطْدٍ ووتْدٍ ، قال: ((فإنك لو أدغمت، فقلت: وَدًّا في الصورتين لم يُعلم أنهما من دالين، أو طاء ودال، وتاء ودال، والتالي باطل؛ لأن الالتباس محذور، فالمقدم مثله))[٤] ، ثم يذهب اليزدي إلى أن(وَتْدَ) يمكن إدغامها فتصبح (وَدّ)؛ مما يمنع بطلان التالي، ويرى أنّ هذا الحكم غير ملزم في (وَطْد) لسببين: **الأول:** أنّ المساواة ممنوعة. **والثاني:** أنّ المانع في وَطْدٍ هو أمرٌ آخر؛ فلو أُدغم فات الإطباق؛ لأن إدغام الصوت المطبق في غير المطبق من غير إطباق يؤدي إلى فوات الإطباق[٥] ، وهو ما ذكره سيبويه نفسه[٦] ، وجوز ابن عصفور وابن مالك إدغام الحروف المطبقة في غيرها مطلقاً والأولى

---

(١) ينظر: الأصوات اللغوية٧١ ، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد٣٧٣ – ٣٧٤ .

(٢) ينظر: الأصوات اللغوية٧١

(٣) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد٣٨٥

(٤) شرح اليزدي٢/١٠١١ – ١٠١٣

(٥) ينظر: شرح اليزدي٢/ ١٠١٣ و ١٠٣٩

(٦) ينظر: الكتاب٤/٤٦٠

عندهما هو إبقاء الإطباق[١] ، قال ابن عصفور في إدغام الطاء في الدال والتاء : ((فالأفصح ألاّ يُقلبا إلى جنس ما يُدغمان فيه بالجملة، بل يبقى الإطباق. وبعض العرب يُذهب الإطباق))[٢] كما ويذهب إلى أنّ إذهاب الإطباق في الطاء مع الدال أحسن من إذهابه مع التاء؛ لأن الأولانِ قد اجتمعا في الشِّدَّة، أما التاء فهي مهموسة[٣] ، وهو ما ذهب إليه أبو حيان[٤] ، أما اليزدي فقد جوز الإدغام مع إبقاء الإطباق في قول: أَغْلَظْتُ؛ أي إدغام الظاء في التاء فقط ومنع ما سواه[٥]

وكذلك ما يمتنع إدغامه لحصول اللبس في نحو: ((شاة زَنْماء؛ لأنه لم يُعلم حينئذٍ أنها من الزَّمِّ بميمين، أو من الزَّنَمِ بنون وميم))[٦]

وذكر اليزدي أن العرب لم يقولوا: وَطْدٌ، ووَتْدٌ بسكون العين؛ كي يرتفع الإدغام المؤدي إلى الالتباس؛ إذ لو قالوا بذلك لزم أحد المحذورين؛ اللبس، أو الاستثقال البيّن، بخلاف قولهم امَّحى في انْمَحى ، واطَّيَّرَ في تَطَيَّر، فهو غير ملبس؛ كون الأول على وزن افَّعَلَ مشدد الفاء، والثاني على وزن افَّعَّلَ بتشديد الفاء والعين؛ لأن التباس أمرٍ بآخر مبني على وجود ذلك الآخر، وفي هاتين الصيغتين لا توجد صيغة مشابهة لحدوث اللبس[٧]، وقد وردت في الكتاب[٨] صيغ مشابهة لا يمتنع فيها الإدغام؛ لعدم التباس التركيب بغيره؛ لأنه معدوم [٩]

أمّا الإدغام في كلمتين فقد جوزه اليزدي مطلقاً قال: ((اعلم أنّ قوله: " في كلمة" احترازٌ من الإدغام في كلمتين، فإنه إذا كان فيهما لا يمتنع، بما هو شرطه فيهما كقوله تعالى:﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾[١٠] و﴿جَعَلَ رَبُّكِ﴾[١١]، فإنه لا يكون ملبساً، وإن قدر لا يكون لازماً، وغير اللازم كالمنتقي))[١٢] ، فقد جوّز

(١) ينظر: الممتع٢/٤٤٧ ، والتسهيل٣٢٣

(٢) الممتع٢/٤٤٧

(٣) الممتع٢/٤٤٧

(٤) ينظر: التذييل والتكيل٦/٢٣٥ ، وشرح اليزدي٢/١٠١٩

(٥) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠١٩

(٦)شرح اليزدي٢/١٠١٣

(٧) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠١٤

(٨) ينظر: الكتاب٤/٤٥٥

(٩) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠١٤

(١٠) سورة التكوير{ الآية ٧}

(١١) سورة مريم {من الآية٢٤}

(١٢) شرح اليزدي٢/١٠١٤

اليزدي إدغام السين في الزاي في الآية الأولى وهما من المتقاربين، كما ويجوّز إدغام اللام في الراء في الآية الثانية؛ وذلك لأن المتقاربين إن وقعا في كلمتين حتى إذا حصل بينهما تداخل تركيب بآخر عند إدغامهما فإن اللبس يزول؛ لأنهما في معرض الانفكاك نحو: إمّا ترين في: إن ما ترين[١] على أنّ الإدغام الوارد في الآيتين هو ما يسميه الأقدمون (بالإدغام الكبير) وذلك بتصيير المتحرك الأول ساكناً ثم إدغامه فيما يقاربه[٢]

أمّا ما ورد عن ابن الحاجب من مجيء وَدَّ في وَتْدٍ في لغة تميم [٣] ، وهو ما ذكره سيبويه أيضاً فما كانت بكسر التاء؛ فقد عدّها الحجازية الجيدة والتي لا تُدغم؛ أمّا بعض بني تميم فإنهم قد أسكنوا التاء كما في قولهم: فَخِذ: فَخْذٌ فأدغموا، وكانت نتيجة ذلك أنهم قد تجشّموا: وَطْداً ووَتْداً [٤] ، أما اليزدي ينقل أنّ إدغام وَدّ في وتْدٍ إنّما هو شاذٌ [٥] ، وذكر ابو حيان قسم ثالث في لفظ وَتِـْدٍ؛ غير الإسكان والكسر في التاء ، وهو إبدال الدال تاءٍ وإدغامها فتصير: وتٌّ [٦]

٢- امتناع إدغام المتقاربين للمحافظة على صفات الحروف

كان ممّا منع إدغامه اليزدي من الأصوات فيما يُقاربه (ضَوِيَ مِشْفَرٌ)؛ لكي يُحافظ على صفاتها كي لا تفوت صفاتها، أي تذهب، فالمنع متأتٍ من المزية التي في الصوت والتي تمنع فواته بسبب إدغامه، فالضاد قد مُنعت؛ للاستطالة مع الإطباق والتي هي مختصة بها ولا مزية لغيرها في هاتين الصفتين، فلو أُدغمت لذهبت هذه الصفة من الضاد؛ كما هي الحال في ادغام الأصوات المطبقة مع غير المطبقة؛ لأن ذلك يؤدي إلى فوات الإطباق، أمّا سبب استطالة الضاد فبسبب رخاوتها حتى أنها اتصلت بمخرج اللام، أمّا الواو والياء فبسبب اللين والمد فيها، لا تدغم، أمّا الميم فللغنة فيها، وأمّا الشين والفاء؛ للتفشي فيهما؛ فلزيادة رخاوتهما فإنهما متفشيان، والراء فلصفة التكرير التي ينفرد بها [٧]

وقد استثنى من ذلك بعض الحروف والتي يظهر منها أنها لا تُدغم في مقاربها لفوات صفتها ومنها:

- ❖ الإدغام الحاصل في لفظ (سَيّدٍ) و(ولَيّةٍ) والتي أصلهما: سَيْوِدٍ ولَوْيَةٌ، وفيهما من الأصوات

(١) ينظر: كفاية المفرطين٢٤٣ – ٢٤٤

(٢) ينظر: الإقناع١/١٩٥ ، ٢١٥ ، ٢٢٣ ، والنشر ١/ ٢٩٢ – ٢٩٣ ، وشرح اليزدي ٢/١٠١٤ هامش الصفحة

(٣) ينظر: الشافية١٢٥

(٤) ينظر: الكتاب٤/٤٨٢

(٥) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠١٤

(٦) ينظر: التذييل والتكميل٦/٢٣٣ ، وشرح اليزدي ٢/١٠١٤ في هامش الصفحة

(٧) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠١٤ – ١٠١٥

المذكورة بعدم إدغامها؛ لفوات صفتها، وهما الواو والياء وقد أُدغما، واليزدي يذهب فيهما مذهب ابن الحاجب في أنّ القلب الحاصل فيهما ليس للإدغام؛ بل لاقتضاء الإعلال والذي هو مقدم على الإدغام وبعد قلبهما صادفتا مثليهما فكان الإدغام فيهما، أمّا فوات الصفة فهو مختص بالإدغام دون الإعلال فالذي يجري على الإدغام غير ملزم أن يكون للإعلال؛ لذلك فإنّ الإعلال أقوى وله السبق على الإدغام [١]

❖ أصوات الصفير: من الأصوات التي ذكرها اليزدي والتي يمتنع إدغامها في مايقاربها: أصوات الصفير ((لفوات صفيرها؛ ألا تراك تقول في اصْطَبَرَ: اصَّبَرَ، ولا تقول: اطَّبَرَ؛ لفوات صفيرها))[٢]، أمّا إدغامها في مثلها أي في أصوات الصفير؛ فلا فوات لصفة الصفير وأصوات الصفير هي(الصاد والزاي والسين) قال المصنف في شرح المفصل: ((وصحَّ إدغامُ بعضها في بعضٍ لاشتراكها في الصفير فينتفي مانع الإدغام))[٣] فأصوات الصفير تُدغم بعضها في بعض في كل الصور؛ لعدم فوات الصفير، هذا في حال أن يكون المدغم فيه غير صوت الصاد، أي أن يكون إدغام الصاد في السين أو في الزاي وقلبها من جنس الصوت الذي تُدغم فيه، مع بقاء الإطباق الذي في الصاد محافظة عليه[٤]، أمّا إذا كان المدغم فيه صاداً فينقلب الصوتين صادًا، وإلا فإن اليزدي يقول بجواز الإطباق وذهابه [٥] قال سيبويه: ((تدع الإطباق على حاله، وإن شئتَ أذهبته))[٦]، فاليزدي متابعٌ بذلك لسيبويه، وكذلك ابن عصفور[٧] كون المصنف والشارحين لم يتعرضوا لهذا [٨].

❖ **أصوات الإطباق:** وأمّا أصوات الإطباق فلا تُدغم في غير المطبقة من غير إطباق؛ لفوات صفة الإطباق، وقد جوز اليزدي إدغام المطبق في غير المطبق مع بقاء الإطباق وذلك في صورة (أَغْلَظْتُ) بالإطباق والإدغام، ومنع ما عداها، ولكنه اشترط أن تكون الظاء ملفوظة، أمّا إذا لم تلفظ فيكون الحكم كما ذهب إليه المصنف[٩]، والأصوات المطبقة في العربية هي: (الطاء والظاء والصاد

(١) ينظر: الشافية ١٢٦ ، وشرح اليزدي٢/١٠١٥

(٢) شرح اليزدي٢/١٠١٨

(٣) الإيضاح٢/٥٠٨

(٤) ينظر: الممتع ٤٤٨ ، وشرح اليزدي٢/١٠٣٤

(٥) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠٣٥

(٦) الكتاب٤/٤٦١ ، وينظر: شرح اليزدي٢/١٠٣٥

(٧) ينظر: الممتع٤٤٨

(٨) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠٣٥

(٩) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠١٩، ١٠٣٢

والضاد) وقد تحدث سيبويه في إدغام الطاء مع الدال في: اضْبِدَّ لَماً وأصلها (= اضْبِطْ دَلَماً) بقوله: ((لأنّهما من موضعٍ واحدٍ، وهي مثلها في الشدة، إلا أنك قد تَدَعُ الإطباق على حاله فلا تُذهبهُ؛ لأن الدال ليس فيها إطباق، فإنما تَغلب على الطاء لأنّها من موضعها ... والمطبق أفشى في السَّمع، ورأوا إجحافاً أن تغلب الدال على الإطباق وليست كالطاء في السمع.... وبعض العرب يُذهب الإطباق حتَّى يجعلها كالدال سواءً))[١] وينطبق هذا الحكم على إطباق الطاء في التاء أيضاً قال: ((وكذلك الطاء مع التاء إلا أنّ إذهاب الإطباق مع الدال أمثلُ قليلاً، لأن الدال كالطاء في الجَهْرِ والتاء مهموسة. وكلٌ عربيٌ))[٢] ، ويذهب الدكتور غانم قدوري الحمد من أنّ إدغام الطاء في الدال أو التاء يندرج ضمن باب الإدغام المُدْبِر (الرجعي) والذي هو أصل الإدغام في العربية، كما ويذكر أنَّ الفراء قد ذكر في كتابه (معاني القرآن) مذهباً للعرب في إدغام الحرف المطبق في مجانسه يندرج في باب الإدغام المُقْبِل(التقدمي) وذلك بقوله: ((وقوله: ﴿ فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ﴾ [سورة النمل من الآية ٢٢] . قال بعض العرب: أَحَطٌ، فأدخل الطاء مكان التاء. والعرب إذا لقيت الطاء التاء فسكنت الطَّاء قبلها صيَّروا الطَّاء تاء. فيقولون: أَحَتُّ))[٣]

ويبين الدكتور غانم قدوري أنّ للعرب في إدغام الطاء في التاء ثلاثة مذاهب:

١-جعل الطاء تاء وإدغامها في التاء فيكون اللفظ (أَحَتُّ)، وهو من باب إدغام الأول في الثاني إدغاماً خالصاً، وهو الأصل في الإدغام.

٢-جعل التاء طاء وإدغام الطاء الأولى فيها فيكون اللفظ(أَحَطٌ)، وهو من باب إدغام الثاني في الأول، بقلب جنس الثاني إلى الأول.

٣- إدغام الطاء في التاء مع الملاحظة على إطباقها فيكون اللفظ (أَحَطْتُ) بحيث يرتفع اللسان بالطاء والتاء ارتفاعة واحدة، مع المحافظة على إطباق الطاء وإخلاص لفظ التاء. وهي الحالة التي سماهما علماء التجويد بالإدغام الناقص[٤]، كما لم ترد القراءة عند علماء التجويد إلا بالوجه الثالث[٥] فقد ذكر ابن الباذش أنّ القراء مجمعون على إدغام الطاء في التاء عند سكون الطاء وفي أربعة مواضع

(١) الكتاب٤/٤٦٠

(٢) الكتاب٤/٤٦٠

(٣) معاني القرآن٢/٢٨٩، وينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ٣٥٥

(٤) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد٣٥٦

(٥) ينظر: التحديد ١٣٨ ، والرعاية ١٩٩، والموضح١٤٩ – ١٥٠

من القرآن الكريم هي في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ﴾[١] و﴿مِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ﴾ [٢] و﴿أَحَطْتُ بِمَا لَمْ﴾[٣] و﴿عَلَى مَا فَرَّطْتُ﴾ [سورة الزمر من الآية ٥٦] وإنهم اتفقوا على إبقاء الإطباق مع الإدغام، كما أنه يجوز إذهابه[٤]، وقد اعترض ابن الحاجب على النحويين في إطلاقهم الإدغام في الحروف المطبقة مع اشتراط بقاء الإطباق، كما أنه يرى أنّ النطق بالتاء بعد الطاء الساكنة في (أحطْتَ) ليس بإدغام بل هو لما اشتد التقارب من غير نقل اللسان كان كالنطق بالمثل بعد المثل؛ فأُطلق عليه الإدغام[٥] فابن الحاجب يرى أنّ إدغام المطبقة في غيرها لا يمكن لفوات صفة الإطباق، وذلك في كلمة (فَرَّطْتُ) وتابعه اليزدي قال: ((وتقرير الاعتراض: أنّه لو وجد الإدغام ههنا لما وجد الإطباق، أما الملازمة فلأن الإدغام يتوقف على وجود المثلين، فينتفي الطاء لصيرورتها تاءً، فينتفي الإطباق لأنه صفتها، وأما بطلان التالي فلوجود الإطباق))[٦] ، وقد ذهب المصنف إلى أنّ الإطباق صفة للحروف ولا يكون إلا بها، فيوجب بذلك حصوله عند حصولها، فإذا وجب حصوله تنافى مع الإدغام؛ لأنه يجب به إبدالها إلى المدغم فيه فيؤدي إلى أن تكون موجودة وغير موجودة وهو متناقض، أمّا من يذهب إلى وجود الإطباق في غير المطبقة ويشبهها بالغنة عند أصوات الاخفاء من غير نون، فهذا لم يلقَ قبولاً عند المصنف، وكذلك اليزدي؛ كون الغنة لا يتوقف حصولها على مجيء النون، فقد يحصل الإدغام بغنة من دونها كما في إدغام (عَمْبَر) وكما يمكن مجيء صوت النون بدون الغنة نحو: منِ الرَّجل، فالملازمة حينئذٍ تكون ممنوعة؛ لجواز وجود الإطباق بدون المطبق قياساً على جواز الغنة بدون النون؛ لأن الطاء تاء مع الإطباق، وهو لا يأبى تماثلهما في الإدغام[٧] ، وقد ذهب فيها الرضي إلى وجود تردد عند المصنف من حيث أنها بالإدغام الصريح، أو بالإخفاء؛ فإن كانت بالإدغام قُلبت الطاء تاء وأُدغمت في التاء ثم جيء بطاء ساكنة أخرى مما يستدعي التقاء ساكنين للمحافظة على الإطباق؛ كونه متعذر دونها[٨]، وهو ما حدا باليزدي إلى أنْ يذهب إلى عدم وجود الإدغام في (الطاء)؛ لما سبق بل هو من

---

(١) سورة المائدة [من الآية ٢٨]

(٢) في سورة يوسف[من الآية٨٠]

(٣) في سورة النمل [من الآية ٢٢]

(٤) ينظر: الإقناع١/(١٨٥ – ١٨٦ ، ٢١٧ – ٢١٨) ، وشرح اليزدي٢/١٠٣٣ .

(٥) ينظر: الإيضاح٢/٥٠٨ ، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد ٣٥٧

(٦) شرح اليزدي٢/١٠٣٢

(٧) ينظر: الإيضاح٢/٥٠٨ ، وشرح اليزدي٢/١٠٣٢- ١٠٣٣

(٨) ينظر: شرح الرضي٣/٢٨٢

باب الخفاء وتابع الرضي في ذلك فقد ذكر الرضي قولاً نسبه إلى المصنف قال:((والحق أنه ليس مع الإطباق إدغام صريح بل هو إخفاء يسمى بالإدغام لشبهه به))[١]، أمّا اليزدي فلم يذكر هذا القول بل ذهب إلى قول المصنف في شرح المفصل:((ولذلك يحسُّ الإنسانُ من نفسه ضرورةً عند قوله: أَحَطْتُ النطقَ بالطاء حقيقةً، وبالتاء بعدها، وإنما اشتد التقارب حتى نُطق بالتاء بعدها من غير فصل، فأُطلق عليه لفظ الإدغام))[٢] ويذهب الدكتور غانم قدوري إلى تفسير هذه الحالة بـ(الإدغام الناقص) تماشياً مع أهل الأداء؛ كون الإخفاء ليس كافياً في توضيح الطبيعة الصوتية فيها، كما ويرى أنّ القول فيها من قبل علماء العربية بالإدغام هو قول صحيح، وقول علماء التجويد بأنه إدغام ناقص قول دقيق وصائب لبقاء شائبة إطباق في النطق[٣]

وكان مما ذكر اليزدي إدغامه فيما ورد امتناعه للمحافظة على الصفة التي في الصوت هو

أ- إدغام الضَّاد في الشين في قوله تعالى ﴿ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾[٤] ، وهو ما رواه أبوشعيب السوسي [٥] عن اليزيدي عن أبي عمرو، وقد ذكره السيرافي أنه لم تدغم الضاد في شيء إلا ما ذكر ابن مجاهد قال: ((ولم يرو عن أبي عمرو إدغام الضاد في الشين إلا أبو شعيب السوسي عن اليزيد وهو خلاف ما ذكره سيبويه، وإدغام الضاد في الشين عندي ليس بالمنكر؛ لأنها مقاربة للشين في المخرج والشين أشد استطالة من الضاد وفي الشين تفشٍّ ليس فيها، وعلى أن سيبويه قد حكى اطجع بإدغام الضاد في الطاء، فدلّ ذلك على جواز إدغامها في الشين؛ لأن الشين أقوى منها وأفشى))[٦] وقال الزمخشري: ((ما برئت من عيب رواية أبي شعيب))[٧] كما قال فيه المصنف في الإيضاح: ((فيه ضعف آخر من حيث أنّه سكّن ما قبلها))[٨] ، ويذهب ابن يعيش إلى ضعف ذلك لأمرين: ((احدهما ذهاب ما في الضاد من الاستطالة، والآخر سكون ما قبل الضاد فيؤدي الإدغام إلى اجتماع ساكنين على غير شرطه ... والحق

(١) شرح الرضي ٢٨٢/٣ ، وذهب الدكتور غانم قدوري إلى عدم ورود هذا القول في الإيضاح والشافية ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد٣٥٨. وأنا أقول ممكن أن يكون هذا القول موجود في شرح المصنف على الشافية والتي ذكرها اليزدي في شروح الشافية في قائمة المصادر ينظر: شرح اليزدي١٢١٨/٢

(٢) الإيضاح٥٠٩/٢ ، وشرح اليزدي١٠٣٢/٢

(٣) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ٣٥٩

(٤) سورة النور {من الآية ٦٢}

(٥) ينظر: السبعة في القراءات ١٢٢ ، والإقناع٢١٦/١ ، والنشر٢٩٣/١.

(٦) شرح كتاب سيبويه٤٨٠/٥

(٧) المفصل٣٩٩ .

(٨) الإيضاح٥٠٣/٢

أنّ ذلك اخفاء واختلاس للحركة فظنها الراوي إدغاماً))[١] ، ولا يدغم أبو عمرو الضاد في الشين في قوله تعالى: ﴿شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا﴾[٢] ، ولا في قوله: ﴿رِزْقًا مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا﴾[٣] ، إتباعاً للرواية[٤]

ب- إدغام الراء في اللام في قوله تعالى: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾[٥] ، فقد روي عن أبي عمرو إدغام الراء في اللام في جميع القرآن في رواية الرَّقِّيِّين عنه[٦]، وقد ذكر مكي أنّ إدغام الراء في اللام قبيح عند سيبويه والبصريين؛ لأنه يُذهب بالتكرير الذي في الراء؛ فيُضعف الحرف، والإظهار فيه أقوى وأحسن وعليه كل القراء[٧] ، وذهب الزمخشري إلى أنّ (إدغام الراء لحن)[٨] ، وذهب ابن يعيش إلى أنّ الكسائي والفراء جوزوا إدغام الراء في اللام بحجة أنّ الراء عند إدغامها في اللام صارت لاماً ولفظ اللام أسهل وأخف من أن تأتي براء فيها تكرير وبعدها لام وهي مقاربة للفظ الراء فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من موضع واحد، ويذكر أيضاً أنه لم يوافق أحد من القراء أبا عمرو فيه [٩] ، ويذهب الدكتور عادل نذير إلى أنّه ((لم يكن للراء الذوبان في غيرها من الأصوات وإن قَرُبَ منها نحو اللام))[١٠]

ت- إدغام الفاء في الباء في قوله تعالى: ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾[١١]، وهو ما تفرد به الكسائي في هذا الموضع فقط، وكره البصريون إدغامه؛ لزوال التفشي في صوت الفاء، بينما أجازه الكوفيون، أمّا علة إدغامه كما فسرها مكي ((أنّ الفاء والباء اشتركا في المخرج من الشفة، واشتركا في منع إدغام لام التعريف فيهما، والباء حرف قوي، للشدة التي فيها والجهر، والفاء أضعف من الباء، للهمس الذي فيها والرخاوة، فإذا أدغمت نقلت الحرف إلى ما هو أقوى منه))[١٢] ، ويذهب إلى أنّ إظهاره أحسن؛ لأنه الأصل ، كما أنّ التفشي الذي في الفاء يذهب مع الإدغام، ولأن الفاء قد خالفت الباء في المخرج بعض

(١) شرح المفصل لابن يعيش١٠/١٤٠

(٢) سورة عبس {من الآية٢٦}

(٣) سورة النحل{ من الآية٧٣}

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش١٠/١٤٠ ، وشرح الهادي للزنجاني٢٧٩ نقلاً عن شرح اليزدي٢/١٠١٧

(٥) سورة الأعراف {من الآية١٥١} ، وسورة إبراهيم { من الآية٤١} ، وسورة القصص { من الآية١٦}، وسورة ص { من الآية ٣٥ }

(٦) ينظر: الكشف١/١٥٧ ، والاقناع١/١٨٩ – ١٩٠ ، وشرح اليزدي٢/١٠١٨، والنشر ٢/١٢ .

(٧) ينظر: الكشف١/١٥٧

(٨) المفصل٤٠٠

(٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش١٠/١٤٣ ، وشرح اليزدي٢/١٠١٨

(١٠) التعليل الصوتي عند العرب٤٢٠

(١١) سورة سبأ {من الآية ٩}

(١٢) الكشف١/١٥٦

المخالفة، وكذلك لأن لام المعرفة لا تُدغم في منهما، والقراء قد أجمعوا على الإظهار واجماعهم حجة[١] وقال الزمخشري بضعفه[٢] ، ويذهب ابن يعيش إلى أنّ في الفاء زيادة في الصوت على مقاربها وهي الباء، وهو التأفيف، وهو صوت يخرج من الفم عقب النطق بها؛ فإدغامها يؤدي إلى الإجحاف بها وإبطال ما لها من فضل على مقاربها [٣]

ويذهب اليزدي في أنّ ما ذُكر يُنكره النحاة، فيما يورد قولاً للمصنف يثبته أو بعضه للقراء قال المصنف: ((قالوا قد ثبتت هذه القراءة – أشار إلى إدغام الضاد في الشين– في السبع، وهي منقولة بتواتر، فهو إثبات مفيد للعلم، وما ذكره النحويون نفيٌ مستنده الظنّ، فالإثبات العلمي أولى من النفي الظني))[٤] ، ويؤكد أبو حيان هذا القول بقوله: ((قد ثبت في السبعة إدغام غير ما ذكر كإدغام الضاد في الشين نحو قوله تعالى: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ {سورة النور من الآية ٦٢} ، وكإدغام الفاء في الباء نحو قوله تعالى: ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾ {سورة سبأ من الآية ٩}، وينبغي أَنْ يُبنى على ذلك ولا يُجعل شاذاً، وإذا كنا نبني القواعد بقول عربي نقل بالآحاد، فلأن نبني على ما نقل بالتواتر من كلام الله تعالى أولى))[٥] .

ثالثًا: الجائز:

بدأ اليزدي ببيان إدغام الأصوات بعضها ببعض من المخارج الأربعة قال: ((هذا بيان إدغام الحروف بعضها في بعض من المخارج الأربعة: الحلقِ، واللسانِ، والشفةِ، والخيشومِ، الأقرب فالأقرب على النسق المذكور بحسب قرب المخرج أو صفةٍ تقوم مقام القُرب))[٦] ، وبحسب ترتيب ابن الحاجب لها، غير ذاكرًا الهمزة والألف؛ ولأنهما لم يُدغما في المثلين؛ كذلك لم يُدغما في المتقاربين لثقل الهمزة على انفرادها فحاول العرب تخفيفها بالحذف والتسهيل، وأمّا الألف؛ فلخفتها و لأنها ساكنة ولا قابلية لها على الحركة[٧]، والألف كما هو معلوم لاتُدغم لافي مثلها ولا في ما يُقاربها؛ لأن إدغامها في مثلها كان لا بُدَ من تحريك الثانية؛ لأن المُدغم فيه يجب تحريكه، وتحريكها يؤدي إلى قلبها همزة، وهنا يختلف الأول عن الثاني فيمتنع الإدغام، وإذا لم يحصل الإدغام في المثلين كان الأولى ألاّ يحصل في

(١) ينظر: الكشف١/١٥٦

(٢) ينظر: المفصل٤٠١

(٣) شرح المفصل لابن يعيش١٠/١٣٣

(٤) الإيضاح٢/٥٠٣

(٥) النكت الحسان١٧٩

(٦) شرح اليزدي٢/١٠٢١

(٧) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٦٦ – ٩٦٧

المتقاربين؛ لأن الإدغام في المقارب لا يكون إلا بعد صيرورتهما مثلين، أو لأن إدغامها في ما يقاربها يؤدي إلى زوال ما فيها من زيادة المد والاستطالة [١] ، فقد تجاوزها اليزدي في هاهنا بسبب ما ذُكر وابتدأ اليزدي بأصوات الحلق مدغماً إياها فيما يُقاربها في المخرج أو الصفة وعلى النحو الآتي:

الأول / الأصوات التي تدغم في المقارب ولا يدغم المقارب فيها :

أ- **الهاء والحاء:** أول أصوات الحلق وأدخلها فيه بعد الهمزة هي الهاء وإدغامُها في صوت الحاء في: اجبهْ حاتماً، فتصير: أجْبَحَّاتماً ، وجَبَهْتُهُ: بمعنى صككت جبهته، ولافرق في أن تكون الحاء أولاً أو الهاء فضابط الإدغام فيهما هو: ((أنّ الأبرز لا يُدغم في الأدخل بقلبه إياه؛ بل يُعكس))[٢] ويمكن تمثيل صورة هذا الإدغام بحسب الكتابة الصوتية ونظام المقطع وكما يأتي:

اجبهْ حاتماً = ء ـِـ ج / ب ـَـ ه/ ح ـَـَـ تِمًا

وهنا لكي يتحقق شرط الإدغام لا بُدَ من قلب الصوت الأول الهاء إلى ما يُقاربه في المخرج وهو صوت الحاء فتُصبح أجْبَحَّاتماً = ء ـِـ ج / ب ـَـ ح/ ح ـَـَـ / ت ـِـ/ م ـَـ ن

أما إدغام الحاء في الهاء في مثل: (اذْبَحْ هَذِهِ) والتي تصير بعد الإدغام (اذْبَحَّاذِهِ)، لنفس العلة السابقة، ويذهب اليزدي في أن حرف الحاء كونه أقرب إلى الفم فإنه لا يُدغم في قبله وهو الأدخل بقلبه إليه بل يصير العكس[٣]

(اذْبَحْ هَذِهِ)= ء ـِـ ذ / ب ـَـ ح / ه ـَـَـ / ذ ـِـ/ ه ـِـ

فعند الإدغام يحصل تأثر تقدمي وهو أن يتأثر صوت الهاء بالحاء قبله؛ لكون الهاء هو الأدخل والحاء أبرز منه إلى الفم فيُقلب الهاء إلى الحاء لتحقيق المماثلة في الإدغام فيكون:

(اذْبَحَّاذِهِ)= = ء ـِـ ذ / ب ـَـ ح / ح ـَـَـ/ ذ ـِـ/ ه ـِـ

واليزدي قد تابع ابن الحاجب في ذلك أما سيبويه فقد منع إدغام حروف الحلق ومنها الهاء والحاء لسببين: **الأُول:** هو اختلاف المخرجين؛ لأنَّ منطقة الحلق عند سيبويه ثلاثة مخارج أقصاه، ووسطه وأدناه. **والأخر:** أنَّ حروف الحلق ليست أصلاً للإدغام؛ لقلَّتها، قال الداني: ((واعلم أن أصل الإدغام إنما

(١) ينظر: مجموعة الشافية في علم الصرف ٤٧١/٢ ، وينظر:حاشية الغزي على الجاربردي٣٤٧ .

(٢)شرح اليزدي١٠١٠/٢، وينظر: اللباب٤٧٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش١٣٦/١٠، وشرح الهادي للزنجاني٢٧٦ نقلاً عن شرح اليزدي

(٣) ينظر: شرح اليزدي١٠١٠/٢

هو لحروف الفم واللِّسان؛ لكثرتها في الكلام، وقُرب تناولها، ويضعفُ في حروف الحلق وحروف الشَّفتين لِقلَّتها، وبُعدِ تناولها))[1]، لكنَّ سيبويه أجاز الإدغام بعد القلب من الأدخل إلى الأخرج فيه، فهو يرى أنّ البيان أحسنُ في صوت الهاء إذا كان أولاً مع الثاني الحاء في نحو: اجْبَهْ حَمَلاً؛ لكن الإدغام فيهما عربيٌ حسنٌ؛ لقرب مخرجيهما، إضافة إلى كونهما مهموسان رِخْوان، كما لم يجوّز إدغام الحاء في الهاء في: (امْدَحْ هلالا) لأن حرف الحاء أقرب إلى الفم فهو الأقوى[2] ، كما وذهب اليزدي إلى أنّ الأصوات الأبرز إلى الفم هي تكون أسهل في النطق من الأصوات الأدخل؛ لأنها ثقيلة فلا يمكن أن يُقال في امدحْ هِلالاً: امْدَ هِّلالاً [3] ، على أنّ اليزدي جوّز ذلك بعد قلب صوت الهاء حاءً كما ذكرنا، كما أنّ سيبويه لم يجوز إدغام الحاءُ في العين في: (امْدَحْ عَرَفَةَ) لنفس السبب في عدم إدغام الحاء في الهاء؛ لأن الحاء أقرب لحروف الفم؛ ولأن العين لا تقوى على الحاء؛ لكنّه يجوز قلب العين حاء فتصير(امْدَحَّرَفَة)[4] وهكذا فعل اليزدي، لكنَّ سيبويه لم يفعل نفس الشيء مع الحاء والهاء فلم يَقُلْ في قلب الهاء حاءً، وتابعه في ذلك عدد من علماء العربية[5] ، لكن ابن جني كان له رأي في ذلك قال: ((وكذلك حروف الحلق: هي من الائتلاف أبعد لتقارب مخارجها عن معظم الحروف أعني حروف الفم. فإن جمع بين اثنين منها قدم الأقوى على الأضعف نحو أهل وأحد وأخ وعهد وعهر وكذلك متى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما إلا بتقديم الأقوى منهما))[6] ، فكلامه هذا لا يدل على إدغام العين والهاء في صوت الحاء؛ بل يحتمل أنه أراد بتقديم الأقوى من المتقاربين هو البيان لا الإدغام، بدليل أنه إنما جاء بأمثلة تدل على ذلك فهي أصوات متقاربة في المخرج قد سبق الأقوى منها الأضعف في كلمة واحدة وليس كلمتين كما الأمثلة التي ذكرنا، كما أنّ قول ابن جني التالي يُبين ذلك قال: ((أن جمع المتقاربين يثقل على النفس فلما اعتزموا النطق بهما قدموا أقواهما لأمرين: **أحدهما:** أن رتبة الأقوى أبداً أسبق وأعلى **والآخر:** أنهم إنما يقدمون الأثقل ويؤخرون الأخف من قبل أن المتكلم في أول نطقه أقوى نفساً وأظهر نشاطاً فقدم أثقل الحرفين وهو على أجمل الحالين))[7] ، فلا نجد أي ذكر للإدغام عنده في هذا الموضع؛ بل نجده يتكلم عن تقديم

(١) الإدغام الكبير للداني ٩٤ – ٩٥

(٢) ينظر: الكتاب٤/٤٤٩

(٣) شرح اليزدي٢/١٠١٩

(٤) ينظر : الكتاب : ٤/٤٥١

(٥) ينظر: المقتضب : ١/٣٤٢ ، والأصول ٣/٤١٤ ، واللباب ٢/٤٧٣ ، والممتع : ٢/٤٣٢ ، ، وشرح المفصَّل لابن يعيش ١٠/١٣٦

(٦) الخصائص١/٥٥

(٧)الخصائص١/٥٦

الأقوى على الأضعف عند جمع المتقاربين؛ وبذلك لا يمكن أن نعده قد خالف سيبويه في إدغام صوت الهاء أو العين في الحاء تحت ذريعة الأقوى والأضعف وكما ذهب إلى ذلك أحد الباحثين [١] ، لكننا نجد تطبيق نظرية القوة والضعف على الإدغام عند رائد هذه النظرية مكي بن أبي طالب في كتابيه الرعاية والكشف [٢] ، قال: ((والقوي من الحروف إذا تقدمه الضعيف مجاوراً له جذبه إلى نفسه إذا كان من مخرجه ليعمل اللسان عملاً واحداً في القوة من جهة واحدة))[٣] ، كذلك قد ذكر في موضوع الإدغام نصاً تضمن عرضاً مفصلاً من ناحية قوة الحروف وضعفها مع إيراد الأمثلة [٤] ، إلا أنه في الرعاية يؤكد على الإظهار عند ملاقاة الحاء صوت العين في كلمتين وكانت الحاء ساكنة قال: ((فإذا سكنت الحاءُ قبلَ العين من الكلمتينِ كانَ التحفُّظُ ببيانِ الحاءِ آكِد، لأنها قد تهيأت بسكونها للإدغامِ ... وذلك نحو قوله: (فاصفحْ عَنهم)، البيان لازمٌ وَكيدٌ والتحفُّظُ واجبٌ في ذلك))[٥] ، أما ابن الحاجب وتبعه اليزدي ذهبا إلى قلب الثاني سواء أكان عينًا أم هاءً، مذعنين لعارض الخفة والثقل في نطقهما قال اليزدي: ((اعلم أنّ فائدة الإدغام سهولة النطق، فأينما وجدت كان الإدغام به أولى، وحروف الحلق بالفك أسهل، فما كان أدخل في الحلق يكون إدغامه أبعد من القياس، وما كان أبرز إلى الفم يكون أقرب إليه))[٦]

ب–**العين والحاء** : وتدغم العين في الحاء في: ارفعْ حَاتماً [٧] ، وهنا كان إدغام العين في الحاء وذلك بقلبها إلى حاء ومن ثم إدغامها في الحاء، ويمكن تمثيلها في الكتابة الصوتية:

ارفعْ حَاتماً = ءِـــ/ فـَـ ع/ حـــّـ / تِـــ/ مـَـ ن

ارْفَحَّاتِماً = ءِـــر/ فـَـ ح/ حـــّـ / تِـــ/ مـَـ ن

وحسب الضابط المتبع عند علماء العربية القدماء فإن العين الساكنة تُدغم في جنس الصوت الثاني وتفنى فناءً تاماً فيه، فلا إشكال في إدغام الهاء أو العين في الحاء؛ كون الصوت الأول ساكن وهو من أصوات الحلق الأدخل؛ لأنه متى ما أُريد إدغام المتقاربين أحدهما في الآخر ((فلا بد من صيرورتهما مثلين

(١) ينظر: الدِّراسات الصَّوتيَّة والصَّرفيَّة عند الفَتَّنِيّ في شرحِهِ على شافية ابن الحاجب رسالة ماجستير لمرتضى حمدان ١٢٦

(٢) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد٣٤٠

(٣) الرعاية ٢٠٦ ، وينظر:الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ٣٤٠

(٤) ينظر: الكشف١/١٣٥ – ١٣٦ ، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد

(٥) الرعاية ١٦٦ .

(٦) شرح اليزدي٢/١٠١٩ – ١٠٢٠

(٧) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠٢١

وخروجهما عن كونهما متقاربين؛ ليتأتى الإدغام، فالقياس صيرورة الأول مثل الثاني؛ لأنه يكون ساكناً لامحالة؛ لاقتضاء الإدغام ذلك، والساكن بالتغيير أولى؛ إلا إذا عرض مانع))[١]، ولا يوجد مانع في كون الصوت الأول هو الهاء أو العين هو الأدخل من بين أصوات الحلق؛ كونه هو من سيُدغم في صوت الحاء الأخرج الذي هو صوت متحرك لا ساكن، أمّا إذا وقع صوت الحاء ساكناً والعين بعدها متحرك وهو ما يستوجب إدغام الحاء في العين، أي الأخرج في الأدخل فهو ما منعه سيبويه وتابعه في ذلك علماء العربية [٢] ، وهو ما جوزه المصنف والشارح اليزدي وذلك بقلب الهاء أو العين حاءً وإدغام الحاء فيها؛ كون العين أو الهاء إن وقعتا ثانياً تكونا من الثقل مايمنع إدغام الحاء فيهما ، أي بقلب الحاء عيناً أو هاءً.

أما إدغام صوت الحاء في العين، باعتبار الحاء وهو الأول ساكن والعين متحرك؛ فتُقلب العين حاءً وتدغم، وذلك في (اِذْبَحْ عَتْوداً) فتصير عند الإدغام (اذْبَحَّتُودا) وهو ولد الماعز، ويذكر كذلك المانع من قلب الحاء عين؛ وهو أنّ العين أدخل في الحلق، فأشبهت الهمزة ، وكما امتنع من إدغام الحاء في الهمزة فكذلك العين نحو: اذْبَعَّتُودا فهو ثقيل[٣]

ت- **العين والهاء:** وتُدغم الحاء في الهاء، أو في العين بعد قلبهما حاءين وذلك في: اذْبَحْ هَذهِ و اذْبَحْ عَتودا والتي تصيران: اذْبَحَّاذِهِ و اذْبَحَّتُودا ، قال سيبويه: ((التقاء الحاءين أخفُّ في الكلام من التقاء العينين))[٤] ، وسيبويه منع إدغام الحاء في العين كما منع إدغامها في الهاء ((لأن؛ الحاء يفرون إليها إذا وقعت الهاء مع العين))[٥]، أمّا قلب الحاء عيناً فقد وردت في قراءة أبي عرو في صورة واحدة من القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾[٦] قرأها ﴿ فَمَن زُحْزِعَّنِ النَّارِ﴾ [٧] وقد ذكر ابن الباذش عن اليزيدي أنَّ الرواة قد أصفَقُوا[٨] ،على الإدغام فيه[٩]، و وافقه أبو زيد عليه، وقد روى

---

(١) شرح اليزدي٢/١٠١٠

(٢) ينظر: الكتاب٤/٤٤٩-٤٥١، والمقتضب١/٣٤٢-٣٤٣، والأصول ٣/٤١٥، و المفصل ٥٢٣- ٥٢٤، والشافية١٢٥ .

(٣) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠١٠

(٤) الكتاب٤/٤٥٠ ، وينظر: شرح اليزدي٢/١٠٢١ – ١٠٢٢

(٥) الكتاب٤/٤٥١

(٦) سورة آل عمران [من الآية ١٨٥]

(٧) ينظر: الاقناع١/٢١٠ ، والنشر١/٢٩٠ – ٢٩١ ، وشرح اليزدي٢/١٠٠٢٢ ، والمساعد٤/٢٧٠

(٨) أصفقوا: أجمعوا

(٩) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠٢٢ هامش الصفحة رقم(٢)

القاسم أبو نصر البغدادي عن الدوري إدغام الحاء في العين إذا كان قبلها حرف مد في ثلاثة مواضع[١]: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾[٢] و﴿الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾[٣] و﴿الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾[٤]

أمّا في قولهم (مَحُّمْ) فقد ذكر اليزدي: ((أنّ القياس في الإدغام قلبُ الساكن إلى المتحرك وما ذكرتَه عكس ذلك لمانع، وهذا النحو خارج من القبيلين؛ إذ لم يقلبوا الأول إلى الثاني، ولا الثاني إلى الأول؛ بل قلبوهما شيئاً آخر، فأدغموا))[٥]، وتابع اليزدي سيبويه في قلب الصوتين(العين والهاء) حاءً، و يرى سيبويه أنّ البيان فيهما أحسن، لكن عند الإدغام بسبب قرب المخرجين يُقلب الصوتين (حاءً) ثم تُدغم؛ والسبب هو أنّ الأقرب إلى الفم لا يُدغم في الذي قبله[٦] إذا كان إدغام العين في الهاء فقلبوا العين هاءً، فيكون الفرار إلى العين عند اجتماع الهاء مع العين فهي مثلها في الهمس والرخاوة، إضافة إلى قرب مخرجيهما وجوزه الزمخشري مطلقاً[٧] ، أمّا ابن الحاجب فلم يعترض في شرح المفصل على ذلك[٨] أمّا في الشافية فقد عدَّ ذلك ضعيفاً، والفصيح هو الإظهار[٩] ، أمّا اليزدي فيقول: ((وقد سمعتُ فقراء مكة – حرسها الله – يقولون: مَنْ مَحُّو وصيةٌ؟ يريدون: مَنْ مَعَهُ وَصِيَّةٌ باستئجار أحد للحجِّ))[١٠] ، وهذا الذي ذكره اليزدي هو تأكيد لما ذكره سيبويه من أن بني تميم يقولون في: (مَعْهُم) مَحُّم، أي: أنها لهجة مستعملة عند العرب في إشارة إلى مخالفته ابن الحاجب في قوله: بضعفها، ويسمى هذا الإجراء في ضوء معطيات الدرس الحديث (بالإدغام المتماثل) أي أنّ ((الصوتين كلاهما ينقلب إلى صوت ثالثٍ يختلف عنهما جميعاً))[١١] ويمكن إدغام صوت الهاء في العين عن طريق المقطع الصوتي وكالآتي:

---

(١) ينظر: الاقناع١/٢١٠، وشرح الهادي (٢٨٢)نقلاً عن شرح اليزدي٢/١٠٢٢، والنشر١/٢٩٠ – ٢٩١، وحاشية الغزي(رسالة ماجستير) ٣٤٨

(٢) سورة البقرة [من الآية٢٣٠]

(٣) سورة النساء[من الآية١٧١]

(٤) سورة الأنبياء [من الآية٨١]

(٥)شرح اليزدي٢/١٠١٠ – ١٠١١

(٦) ينظر: الكتاب٤/٤٥٠

(٧) ينظر: المفصل٣٩٨

(٨) ينظر: الإيضاح٢/٤٩٩

(٩) ينظر: الشافية ١٢٥ ، وشرح اليزدي ٢/١٠١٠-١٠١١

(١٠) شرح اليزدي ٢/١٠١١

(١١) التعليل الصوتي عند العرب ٤٢٣

مَعْهم = م ـــَـ ع / هـ ـــُـ م (عند الإدغام تقلب الهاء إلى حاء فتصبح)

مَعْحم= م ـــَـ ع / ح ـــُـ م فيكون لصوت الحاء أثرٌ رجعيٌ في قلب صوت العين إليها لأن الأقرب إلى الفم هو صوت الحاء وهو الأبرز؛ فلا يُدغم في الأدخل وهو العين بقلب الحاء عين؛ بل العكس أي تقلب العين حاء لأنها أشبه الأصوات بها فيتحقق بذلك الإدغام وكما يأتي:

مَحُّمْ = م ـــَـ ح / ح ـــُـ م

أمّا الإدغام المتبادل فيكون كالآتي: مَعْهم = م ـــَـ ع / هـ ـــُـ م

مَحُّمْ = م ـــَـ ح / ح ـــُـ م

ويذكر اليزدي أيضاً لفظ (سِتٌّ) فيما ورد عند ابن الحاجب، والأصل فيها سِدْسٌ: فهو شاذٌّ لازم[١] فالشذوذ فيها هو قلب الدال والسين تاءٌ، وقياسه عند اليزدي هو قلب الدال سينًا، أو العكس، والقلب الشاذ فيها؛ سببه أنّ السين والتاء صوتان مهموسان، فصارت سِدْتٌ، ثم قلب الدال تاءً؛ لأن صوت الدال متقارب في المخرج من التاء إضافة إلى أنهما مهموسان، ويحصل الإدغام والقلب بهذا الشكل للفرار من باب سَلِسٍ؛ لقلته، أو للاستثقال المدرك وهو لازم، وسبب ذكر هذا المثال بعد قلب العين والهاء حاءً في: مَحُّم؛ لبيان أنَّ الاظهار أفصح والإدغام حسن في: مَحُّم ، أمّا في: ستٌّ فالإدغام فيها لازم ، ولا يجوز استعمال الأصل [٢]

ث-**الجيم والشين:** ((تُدغم الجيم في الشين نحو: أَخْرِ شَّيئاً في: أَخْرِجْ شَيْئاً))[٣] ، وقد ذكر اليزدي أنّ أصوات ضَوِيَ مِشْفَرٌ والتي منها الضاد والياء والشين لا تُدغم فيما يُقاربها، بمعنى لا يمكن عكس إدغام الشين في الجيم وهي من مقارباتها، فلا يُمكن إدغامُها؛ لفوات صفتها؛ لما فيها من التفشي[٤].

ثانيًا: الأصوات التي تدغم في المقارب وبالعكس :

أ- **الغين والخاء:** تُدغم الغين في الخاء كما وتُدغم الخاء في الغين نحو: ادْمَغْ خَالداً تصيرُ: ادْمَخَّالداً ونحو: اسْلَخْ غَنَمَكَ تصيرُ: اسْلَغَّنَمَكَ ويذهب اليزدي في أنّ إدغامهما ((لأنهما؛ من المخرج الأقرب إلى الفم، ولذلك يُخفي بعض العرب النون في مثل مُنْخُلٍ ومُنْغَمِسٍ))[٥]، كما يُخفيها مع حروف

(١) ينظر: الشافية ١٢٥،وشرح اليزدي١٠١١/٢

(٢) ينظر: شرح اليزدي١٠١١/٢ – ١٠١٢

(٣) شرح اليزدي١٠٢٢/٢

(٤) ينظر: شرح اليزدي١٠٢٣/٢ و ١٠١٥

(٥) شرح اليزدي١٠٢٢/٢ ، و ينظر: الكتاب٤٥١/٤

الفم واللسان ، فكأنَّ العرب أجرتها مجرى منقطع ومنكشف، وإن كان الأفصح الإظهار وعدم الإدغام وكان الموصلي قد ذكر أنّ إدغام الغين في الخاء أحسن من عكسه قال: ((إدغام الغين في الخاء أحسن من عكسه، أما أولاً: فلأن الغين مجهورة والخاء مهموسة، واجتماع المهموس أخف من المجهورين، وأما ثانياً: فلأن الخاء أدخل في الفم، فالإدغام فيها أحسن من إدغام الأدخل في الحلق))[١]، وللوقوف أكثر على ما يحدث من إدغام في الأمثلة التي ذُكرت وكيف تُدغم الغين في الخاء وبالعكس نتمثلها بالمقطع الصوتي وعلى النحو الآتي:

اذْمَغْ خَالداً= ء ـِـ د/ م ـَـ غ/ خ ـَـَ/ ل ـِـ/ د ـَـن

اذْمَخَّالداً= ء ـِـ د/ م ـَـخ/خ ـَـَ/ ل ـِـ/ د ـَـن

اسْلَخْ غَنَمَكَ = ء ـِـس/ ل ـَـ خ / غ ـَـ/ ن ـَـ/ م ـَـ/ ك ـَـ

اسْلَغَّنَمَكَ = ء ـِـس/ ل ـَـ غ/ غ ـَـ/ ن ـَـ/ م ـَـ/ ك ـَـ

ب-**القاف والكاف** : ((تُدغم القاف في الكاف نحو: خَلَكُّم في: خَلَقَكُم، ويعكس نحو: عند قَّالوا في: عندك قالوا)) [٢] ، وقد ذهب سيبويه إلى أن البيان في فيهما أحسن[٣]، وقد ذهب مكي إلى وجوب إدغام القاف في الكاف إذا كانت القاف ساكنة قبلها، مع إبقاء شيء من لفظ الاستعلاء ظاهراً الذي هو في القاف نحو قوله: ﴿ أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾[٤]، كإظهار الغنة في إدغام النون في اللام أو الراء أو الياء أو الواو ، والإطباق في (أحطتُ) وكما بيّنا سابقاً[٥] ، وبلحاظ المثال الأول (خَلَقَكُم) يُوجبُ مكي بيانها سواء وقعت الكاف بعد القاف أو قبلها[٦]، والظاهر في ذلك أنما أوجبه لأنها تكون مُتحركة لا ساكنة؛ لأنهُ بعدها أوجب إدغام الساكنة في الكاف إن وقعت بعدها؛ لقرب مخرجيهما مع إبقاء الاستعلاء، ويمكن تمثيلها في الكتابة الصوتية وكما يأتي :

خَلَقَكُم = خ ـَ / ل ـَ / ق ـَ / ك ـُ م

(عند الإدغام) :

خَلَكُّم = خ ـَ / ل ـَ ك / ك ـُ م

(١) حاشية الغزي ٣٤٨

(٢) شرح اليزدي٢/١٠٢٢

(٣) ينظر: الكتاب: ٤/٤٥٢

(٤) سورة المرسلات [من الآية ٢٠]

(٥) ينظر: الرعاية١٧٢

(٦) ينظر: الرعاية١٧١

ت- **أصوات الطاء، والدال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء**

يُدغمها اليزدي كلُ واحد في آخر منها، وكذلك تُدغم هذه الأصوات الستة في الصاد والزاي والسين، ولا يجوز العكس أي: لا ينعكس، فالثلاثة لا تُدغم في الستة؛ لفوات فضيلة الصفير[١]، وإدغام الأصوات الستة فيما بينها، وكذلك إدغامها في أصوات الصفير مُطرد عند علماء العربية [٢] ، وتُدغم أيضاً في الضاد والجيم والشين[٣]

غير أن سيبويه وتابعه آخرون لم يحفظوا إدغامها في الجيم[٤] ولا تُدغم في هذه الأصوات الستة من غيرهن إلا اللام[٥]، وقد بين ابن عصفور تعليل إدغامها في الأصوات المذكورة فأصوات الصفير قد قاربتها في المخرج، كما تقاربت فيما بينها في المخرج، أمّا الضاد والشين فهي وإن لم تقاربها في المخرج إلا أنّ الضاد قد لحقتها في استطالتها مخرجها، وكذلك فهي من الأصوات المطبقة كما هي الطاء والظاء، وأمّا الشين فلتفشيها مخرجها، والضاد أشبه بها من الشين بسبب ما ذكر، أمّا الجيم فقد حُملت على الشين؛ لأنهما من مخرج واحد[٦]

والباء تُدغم في الميم في قوله تعالى: ﴿ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾[٧] ، وكذلك تُدغم في الفاء نحو: يعذب فّي النار؛ لأنها شفهية، أما الراء والفاء والميم والواو فلم تُذكر؛ لأنها من حروف ضوي مشفر [٨]

(١) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠٢٩، ١٠٣١

(٢) ينظر: الكتاب٤/٤٦٤ ، الأصول٣/٤٢٢ – ٤٢٣، ٤٢٥ – ٤٢٧، والمفصل ٤٠١ ،والإيضاح٢/٥٠٨

(٣) ينظر: الممتع في التصريف ٤٤٤

(٤) ينظر: الكتاب ٤/٤٦٠ وما بعدها ، والأصول ٣/٤٢٢ ومابعدها ، والممتع ٢/٤٤٤ .

(٥) ينظر: الكتاب٤/٤٥٧ ، والممتع في التصريف ٢/٤٤٤

(٦) ينظر: الممتع٢/٤٤٤ – ٤٤٥

(٧) سورة البقرة [من الآية٢٨٤]

(٨) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠٣٦

إدغام تـــاء الإفتـــــــعال

سبق أن ذكرنا بعضاً من إدغام التاء في[افْتَعَلَ] في موضوع جواز إدغام المثلين، ثم يذكر اليزدي هنا التاء ويذهب إلى أنّ لها شأناً مخصوصاً، من حيث أن الإدغام قد يكون جائزاً أحسن، أو حسناً وقد يكون إدغاماً ضعيفاً، أو واجباً، أو ممتنعاً، غيرَ أنَّ الأصل فيها هو الإظهار، والأمر ما يُعدلُ منه إلى غيره(١)

الأول/ الجائز الحسن: وقد سُبق الحديث عنه في موضوع إدغام المثليين.

الثاني/ الواجب: في إدغام الثاء في التاء نحو: اِثّـأَر والتي يكون فاؤها ثاءً، وذلك بقلب الأولى إلى الثانية فتكون اثَّـأَر على مقتضى قياس الإدغام وهو الأفصح عند اليزدي، أو اثَّأَر، كما في ثرد: اثَّرَدَ أو اثَّرَدَ، وكذلك في مُثَّرِدٌ ومُثَّرِدٌ (٢) ، وذهب سيبويه أنّ القياس مُثَّرِدٌ، ومُثْتَرِدٌ فهي عربية جيدة (٣) ، أمّا (قولهم: في مُثْتَرِدٍ: مُثَّرِدٌ فلأنهما متقاربان مهموسان ، والبيان أحسن)(٤)، وذهب اليزدي إلى أنّ في مطلق الوجب نظر (٥)

الثالث/ الجائز الضعيف: وهو إدغام السين في التاء بعدها نحو: اسَّمَعَ، وهو ما كانت فاؤه سيناً فقد قُرئَ قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾(٦) (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسَّمِعُ إِلَيْكَ)(٧) لأنهما مهموستان والبيان أحسن (٨) ، وذهب اليزدي إلى أنّه (على خلاف الأصل؛ لقلب الثاني إلى الأول وجوباً، إذا ارتكب القلب لامتناع العكس مثل اتَّمَعَ؛ لفوات الصفير، فيكون شاذاً، والإدغام في نفس الأمر شاذ؛ لكون الإظهار أفصح، فيكون شاذاً على الشاذ)(٩)

وتاء افتعل إذا كانت فاؤه إحدى أصوات الإطباق تُقلب التاء طاء بعدها وتدغم لاجتماع المثلين كما في اطَّلبَ، والأصل: اطْتَلَبَ (١٠) ، لأن التاء لو بقيت مع مقاربتها لأدى ذلك إلى أحد أمرين:

---

(١) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠٣٧

(٢) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠٣٨

(٣) ينظر: الكتاب ٤/٤٦٧

(٤) الكتاب٤/ ٤٦٧

(٥) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠٣٨

(٦) سورة الأنعام [من الآية٢٥]

(٧) ينظر: الجاربردي٣٥٣ ، وحاشية الغزي ٤٨٣

(٨) شرح اليزدي٢/١٠٣٨

(٩) شرح اليزدي٢/ ١٠٣٨ – ١٠٣٩

(١٠) ينظر: شرح اليزدي٢/ ١٠٣٩

الإدغام أي: إدغام الطاء في التاء وهذا ممتنع لفوات الإطباق، الثاني: الإظهار الذي يؤدي إلى عسر النطق بها؛ لقرب المخرج، ومنافاتها في الصفات [١]

الرابع/ الجائز [الحسن] : وهو أن تقع تاء الافتعال بعد الظاء، أي أن فاء (افْتَعَل) تكون (ظاء) فيكون الإدغام بالوجهين، أمّا بقلب الأول إلى الثاني، أو العكس، كاظَّلَمَ، واطَّلَمَ ، في (اظْطَلَمَ) ، وقد وردت بالثلاث في قول زهير: [٢] هو الجواد الذي يُعـِّطِيْكَ نائِلَهُ عَفْواً ويُظْلَمُ أَحْياناً فيَظْطَلِمُ

فقد وردت فيه الوجوه الثلاثة وهي: ترك الإدغام ، والإدغام على الوجهين بالطاء والظاء[٣]

الخامس/ الجائز الضعيف: وهي ما كانت فاء (افْتَعَل) صوت الصاد أو الضاد نحو: اصَّبَرَ، واضَّرَبَ في: اصْطَبَرَ واضْطَرَبَ، والأصل اصْتَبَرَ، واضْتَرَبَ[٤]وهو قلب الثاني إلى الأول، خلاف القياس فيكون شاذاً؛ لامتناع العكس نحو: اطَّبَرَ واطَّرَبَ؛ بسبب فوات الصفير في الصاد، والاستطالة التي في الضاد والبيان فيهما أحسن[٥] ، وذكر سيبويه أنّ بعضهم قرأ قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾[٦]، فقد قُرئت﴿ أَن يَّصَّلِحَا﴾ والمراد يصطلحا [٧]، وهذا النوع من الإدغام اعتبره المصنف شاذّاً على الشاذّ [٨] .

يَصَّلحا ⟵ يصتلحا ⟵ يصطلحا (أُبدلت التاء طاءً وبعدها أُبدلت الطاء صادًا بالاعتماد على التأثير التقدمي، فأدغمت الطاء في الصاد) .

أَنْ يَصْطَلِحا = ء ـَ ن/ ي ـَ ص/ط ـَ /ل ـِ /ح ـّـَ (وتبدل الطاء صادًا وتدغم):

أيَّصَّلِحَا = ء ـَ ي/ ي ـَ ص / ص ـَ / ل ـِ / ح ـّـَ

---

(١) ينظر: الجاربردي٣٥٣

(٢) ينظر: الشاهد في ديوانه بشرح ثعلب(١١٩) ، وسر الصناعة ٢١٩/١، والمفصل٤٠٢ ، وشرح الملوكي لابن يعيش(٣١٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٠) ، والجاربردي ٣٥٤ ، وشرح اليزدي١٠٣٩/٢

(٣) ينظر: شرح اليزدي١٠٣٩/٢

(٤) ينظر: شرح ابن يعيش٤٦/١٠ ، والتصريف الملوكي لابن يعيش٣١٧

(٥) ينظر: شرح اليزدي١٠٣٩/٢

(٦) سورة النساء [من الآية ١٢٨]

(٧) وقراءة الإدغام هذه هي لعاصم الجحدري ، وقد قرأ الكوفيون حمزة وعاصم والكسائي وخلف: (يُصْلِحا)، وقرأباقي السبعة: (يَصَّالَحَا)، وقرأ عبيدة السماني: (يُصالِحا)، وقرأ الأعمش وهي قراءة ابن مسعود: (إصَّالَحَا)؛ وأصله تصالحا عند الأخير على أنه فعل ماضٍ. ينظر: الكتاب٤٦٧/٤، والقراءات الشاذة لابن خالويه٢٩ ، والمحتسب٢٠١/١ ، والكشف٣٩٨/١، والإقناع٦٣٢/٢، وشرح اليزدي١٠٣٩/٢، والنشر٦٣٢/٢، والبحر المحيط٣٦٣/٣.

(٨) ينظر: الشافية١٢٩

وقد تناول هذه اللفظة الشراح فقال شارح:[١] ((إنما قال شاذّاً على الشاذ لأن قلبَ تاء افْتَعَلَ طاءً خلافُ الأصل، ثم قلبَ الطاءِ صاداً في اصَّبَر، وضاداً في اضَّربَ، خلافُ الأصل، وكل ما كان على خلاف الأصل كان شاذاً))[٢] ويرد اليزدي ذلك بقوله: ((وهو غير مستقيم؛ لأن قلب التاء طاءً لا يعدُّه أحد من أهل الصناعة من الشواذّ، وكيف يكون ههنا، وهو من القواعد المطردة))[٣] ، وقال شارح آخر[٤] ((أما شذوذه فلما بينا أن حروف الصفير لا تُدغم في غيرها، وأن حروف ضوي مشفر، فيما يُقاربها))[٥] ويرد اليزدي على ذلك أيضاً بقوله: ((لا غير ههنا، ولا مقارب؛ لأن الصورة وجود المثلين وإنما لا تدغم حروف الصفير، ولا حروف ضوي مشفر في غيرها اجتناباً لفوات مزيّتها، ولم تفت مزيتها ههنا؛ إذ الصَادُ مدغمة في الصاد، والضادُ مدغمة في الضاد))[٦] ، ثم بعد ذلك يبين اليزدي السر في قلب تاء افْتَعلَ طاءً وذلك في (اصْتَبَرَ، واضْتَرَبَ) فقال: ((أنها – أي التاء– مقاربةٌ لحروف الإطباق في المخرج، ومباعدةٌ لها في الصفات، فلو بقيت على حالها لزم إما الإدغام مع فوات الإطباق، وإما الفكُّ المتعسّر في النطق؛ لمقاربتها لها ومباعدتها؛ إذ هي حرف شديدةٌ، والصادُ والضادُ والظاءُ المعجمةُ رِخوةٌ، وأيضاً هي مهموسة، والضادُ المعجمة والطاءُ والظاءُ مجهورة، وكلا اللازمين ممتنع، فالملزوم كذلك، فقلبت حرفاً يوافقها في المخرج، ويوافق ما قبلها في الصفات))[٧]

أمّا إذا كانت فاء افْتَعَل دالاً أو ذالاً أو زاياً ، فتُقلب إلى الدال جميعها؛ لأن التاء تخالف الثلاث في الصفات، وتقاربها في المخرج بوجه ما؛ فأما المخالفة فللرخاوة في الدال والزاي وجهارتهما وجهارة الذال، فقلبت دالاً لموافقتها للتاء في المخرج، وللذال والزاي في الجهارة [٨]، وقد قسمها اليزدي إلى ثلاث هي: أ– **الإدغام الواجب:** في اِدَّانَ، وكانت اِدْتَانَ وهو افْتَعَلَ من(الدين) فقلبت التاء دالاً اجتمع المثلان فلزم الإدغام [٩]

---

(١) هو ركن الدين

(٢) ينظر: شرح ركن الدين٢/٩٦٠، وشرح اليزدي٢/١٠٣٩ – ١٠٤٠

(٣) شرح اليزدي٢/١٠٤٠

(٤) هو الجاربردي ينظر: ٣٥٤

(٥) الجاربردي ٣٥٤ ، وشرح اليزدي٢/١٠٤٠

(٦) شرح اليزدي٢/١٠٤٠

(٧) شرح اليزدي٢/١٠٤٠

(٨) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠٤٠

(٩) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠٤٠، والجاربردي ٣٥٤

ب- **الجائز الأحسن:** وذلك في ادَّكَرَ، والأصل اذْتَكَرَ من الذِّكرِ، قلبت التاء دالاً فأُدغمت الذال فيها لتقاربهما، ومنها قوله تعالى: ﴿ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾[١] [٢] .

ج- **الجائز الحسن:** وهو قلب الدال ذالاً وتدغم نحو: اذَّكَرَ والأصل اذْدَكَرَ، فقلبت الدال ذالاً وأُدغمت الذال فيها، كما هو الحال في مُظَّعِنٌ بالظاء المعجمة والأصل فيها مُظطَعِنٍ، كما وجوزوا الفك في اذْدَكَرَ لكنه ضعيف [٣] ، والسبب في ضعفه هو ما قاله سيبويه: (إنما منعهم أنّ يقولوا: مُذْدَكِرٌ لأن كل واحد منهما يُدغم في صاحبه في الانفصال، فلم يجز في الحرف الواحد إلا الإدغام)[٤]، وأضاف اليزدي أنه أراد بقوله مثل: أبْعِذَّلك، وخُذَّاودّ في: أبْعِدْ ذَلك، وخُذْ دَاود [٥]

د- **الجائز الضعيف:** مثل: ازَّانَ في ازْدَانَ، والأصل: ازْتَانَ (افتعل) من الزَّيْنِ، تقلب التاء دالاً، ثم تُدغم في الأول، وقياسه العكس، ولم يُقلب الأول إلى الثاني حذراً من فوات الصفير الذي في الزاي [٦]

ازْتَانَ ⟵ ازْدَانَ ⟵ (إبدال التاء دال) ⟵ ازَّانَ (إدغام الدال في الزاي والاعتماد على التأثير التقدمي؛ لعدم فوات الصفير)

هـ- **الممتنع:** وهو ماكان فاء (افتعل) صوت من أصوات الحلق، فلا يمكن القول في : اِعْتَمَلَ: اِتَّمَلَ على القياس، ولا اِعَّمَلَ في غير القياس[٧] ، وقد ذكر اليزدي أن العرب قد أشبهوا تاء الضمير بتاء الإفتعال قال: ((وقد أجرى بعض العرب[٨] ، تاء الضمير المرفوع البارز من(تَ) لخطاب المذكر إلى (تُ) للنفس المتكلم مجرى تاء افْتَعَلَ في القلب والإدغام، فقالوا: خَبَطٌّ§ في خَبَطْتُ كما قالوا: اطَّرَدَ)[٩] أي أنّ الشبه فيهما أنّ تاء الفاعل وتاء افتعل هما كلاهما جزء من الكلمة، فلما أُشبهت تاء الفاعل بتاء افتعل ووقعت بعد أصوات يُستكره اجتماعها معها كأصوات الإطباق وذلك في نحو: (خَبَطْتُ)

---

(١) سورة القمر[من الآية ٤٠]

(٢) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠٤١

(٣) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠٤١

(٤) الكتاب٤/٤٦٩ – ٤٧٠

(٥) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠٤١

(٦) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠٤١

(٧) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠٤١

(٨) وهو تميم ينظر: الأصول٣/٢٧٢ ، والتبصرة٢/٨٥٦

(٩)شرح اليزدي٢/١٠٤١

و(حُصْتُ) قُلبت تلك التاء طاء وأُدغمت وجوباً في (خَبَطٌ) لاجتماع المثلين [١]، ومنها قول علقمة[٢]:

وفي كُلِّ حَيٍّ قد خَبَطَّ بنعمةٍ فحُقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدالكَ ذَنُوبُ

وقال سيبويه: ((وأعربُ اللغتين وأجودُهما أن لا تقلبها طاءً؛ لأن هذه التاء علامة الإضمار))[٣] وذهب المصنف في شرح المفصل إلى أنّ تشبيه تاء الضمير بتاء الافتعال ثم الإدغام، بأنه ضعيف قال: ((كما لا يحسن في اخْبِطْ تَسْعَدْ، وفُزْ تَسْعَدْ، وانْقَدْ تَسْعَدْ أن يُقال: اخْبِطَّ سعَدْ، وفُزَّ سعَدْ، وانْقدَّ سعَدْ، لا يحسن خَبَطٌ، وفُزٌّ، ونَقَدٌّ))[٤]، وقد ذهب اليزدي إلى القول بالإدغام الواجب إذا أدى القلب إلى وجود المثلين كما في خَبَطٌ، وعُدٌّ[٥]، والثانية: أصلها (عُدتُ) قُلبت تاء الضمير إلى دالاً فاجتمع المثلان وأُدغمت، و شذوذاً على الشذوذ[٦] في(حُصط) بأن تُقلب الطاء صاداً فيُقال: (حُصٌّ)، وكذلك(فُزْدُ) تُقلب الدال زاياً فيُقال:(فُزٌّ) وهما على خلاف القياس عند اليزدي؛ إذ لا يجوز أن يُقلب الأول إلى الثاني ويُدغم فلا يُقال: حُطٌّ وفُدٌّ؛ لفوات صفير الصاد والزاي[٧] [٨]

خَبَطْتُ ← (قُلبت التاء طاء) ← خَبَطط (ثم أُدغمت وجوباً لاجتماع المثلين)
↓
خَبَطٌّ

حُصْتُ ← (قُلبت التاء طاءً) ← حُصط (تُقلب الطاء صاداً على غير القياس)
↓
= حُصٌّ (ولا يمكن قلب الصاد طاءً)

(١) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠٤٢

(٢) ينظر: ديوان علقمة ١٣٢ نقلاً عن شرح اليزدي٢/١٠٤١ ، ومنسوباً إليه في الكتاب ٤/٤٧١ ، والأصول٣/٢٧٢ ، والتبصرة٢/٨٥٦

(٣) الكتاب٤/٤٧٢

(٤) الإيضاح٢/٥١٦

(٥) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠٤٢

(٦) ينظر: الجاربردي٣٥٤- ٣٥٥

(٧) ينظر: شرح اليزدي٢/ ١٠٤٢

(٨) (حُصْتُ) من الحَوصِ، وهو الخياطة ، و(خَبَطَّ) أنعمت جعله في الإنعام كخابط الشجر للغنم، و(فُزْتُ) من الفَوز، و(عُدْتُ) من العَوْدِ، ينظر: شرح اليزدي٢/١٠٤٢

حكم تاءِ تَفَعَّلَ وتَتَفَعَّلُ وتَفَاعَلَ وتَتَفاعَلُ

واليزدي قد جوز إدغام التاء في مقارباتها وهي: (الظاء، والدال والطاء والذال، والثاء، والصاد والسين، والزاي) ابتداءً مع اجتلاب همزة الوصل نحو: ادَّثَّرَ، واثَّاقلَ وأصلهما تَدَثَّرَ وتَثَاقَلَ[١]، وكذلك بدون همزة الوصل للاستغناء عنها في حالة الوصل نحو: يّدَّثَّرُ ويثَّاقَلُ، ومُدَّثّرٌ ومُثَّاقِلٌ، ومثلها في القرآن قوله تعالى:﴿ فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾[٢]، والأصل فيها تَدارَأْتُم،

و﴿ وَازَّيَّنَتْ﴾[٣]، والأصل تزَّيَّنت،﴿ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى﴾[٤]، والمصدر منهما اِفَّعُلٌ واِفَّاعُلٌ، وكان تَفَعُّلٌ و تَفَاعُلٌ، أما في حالة الماضي والمصدر وأمر الحاضر في اِدَثّرْ و اثَّاقَلْ فتلزمه الهمزة بخلاف المضارع وغير الحاضر كالفاعل والمفعول والأمر والنهي؛ فلا تلزمه الهمزة الساكنة؛ وذلك لوجود حرف المضارع والميم كما في يّدَّثَّرُ ويثَّاقَلُ[٥]، وكان سيبويه قد ذهب إلى الحذف في (ادَّارأتم) و(ازَّيَّنت) فكما يكون الإدغام لغير المضارعة، يكون الحذف لها أيضاً؛ فكلاهما تخفيف[٦]

وقد ذكر اليزدي أنّ شارحاً قال: ((وليس (اطَّيَّروا)، و(ازَّيَّنوا): افْتَعَلُوا، بل افَّعَّلُوا[٧] ؛ لأنه لو كان (افْتَعَلُوا) وجب أن يقال: اطَّارُوا وازَّانوا))[٨]، وأجاب اليزدي على ذلك بقوله: ((تكرير العين مؤذن بأن لا التباس، فلا حاجة إلى هذا الدفع، مع أنه لا سبيل إلى انقلاب الياء ألفاً؛ لأنها ساكنة، أو ساكن ما قبلها، ولو لم تكن الياء مشددة لكان هذا الكلام موجهاً))[٩]، وبلحاظ ما ذهب إليه اليزدي فإنه فضلًا عمّا ذكره، يزن الكلمتين غير الوزن الذي ذكره الشارح، وذهب الغزي إلى توهم الشارح؛ لأن تضعيف العين يدفعه[١٠]

وذكر اليزدي قول المصنف: ((اِسْطَّاع مُدْغَماً معَ بقاءِ صوت السينِ نادرٌ))[١١] ، فقد ذهب

---

(١) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠٤٣

(٢) سورة البقرة من الآية٧٢ ، والتَّدارُؤُ: الاختلاف والتداف، ينطر: شرح اليزدي٢/١٠٤٣

(٣) سورة يونس من الآية٢٤

(٤) سورة الأعراف من الآية١٣١

(٥) ينظر: شرح اليزدي ٢/١٠٤٣

(٦) ينظر: الكتاب٤/٤٧٦ ، والمساعد٤/٢٧٩

(٧) في شرح الجاربردي : (بل تَفَعَّلُوا)

(٨) شرح الجاربردي٣٥٦ ، وينظر: شرح اليزدي٢/١٠٤٤

(٩) شرح اليزدي٢/١٠٤٤

(١٠) ينظر: شرح الغزي (رسالة ماجستير)٤٨٩

(١١) الشافية ١٣٠ ، وينظر: شرح اليزدي٢/١٠٤٢

إلى أنّ التاء تُدغم فيما هو من البابين المذكورين (تَفَعَّلَ وتَفاعَلَ) وليس في باب اسْتَفْعَلَ، بمعنى أنّه إذا وقع بعد تاء افْتَعَل صوت في باب الاستفعال فلا تُدغم التاء فيها سواء كانت تلك الحروف ساكنة لفظاً ومقاربة للتاء كالدال والطاء نحو: اسْتَدْرَكَ واسْتَطْعَمَ، وكذلك في المماثلة لها نحو: اسْتَتْبَعَ أو كانت متحركة للاعتلال، لأنها بحكم الساكنة نحو: اسْتَتابَ و اسْتَدانَ و اسْتَطالَ، لأن الأصل فيها: اسْتَتْوَبَ واسْتَدْيَن، واسْتَطْوَل؛ فالحركة العارضة لا اعتداد بها، فلم تُدغم لفقدها شرط الإدغام، وكذلك لو أُدغمت لتحركت سين اسْتَفْعَلَ، وهي لا تتحرك أبداً، فلو أُدغمت لتحركت السين وذلك بإلقاء حركة ما بعدها عليها[١]، وفي قوله تعالى:﴿فَمَا اسْطاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾[٢]، فقد قرأ حمزة﴿اسطَّاعوا﴾[٣] بإدغام التاء في الطاء مع إبقاء صوت السين وسكونها، وهو ما دعى مكي إلى القول: ((في هذه القراءة بعدٌ وكراهة لأنه جمع بين ساكنين، ليس الأول حرف لين، وهما السين والطاء المشدّدة))[٤]، كما وذهب إلى عدم إثبات التاء؛ إذ ليست في الخط، فحذفها للتخفيف، ولزيادتها، ولموافقة الخط [٥]، وذكر ابن عصفور أنّ أنّ بعضهم حذف التاء من "يَسْتَطِيعُ" لما تعذر الإدغام بين التاء والطاء؛ وذلك بسبب استثقال اجتماع المتقاربين، فقال: يَسطِيعُ[٦]وهو ما عدّه المصنف واليزدي نادرًا، وفيه جمع للساكنين في غير حدهما[٧] حدهما[٧]

(١) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠٤٤ ، وينظر شرح الجاربردي٣٥٦

(٢) سورة الكهف من الآية ٩٧

(٣) قال ابن مجاهد: (كلهم قرأ ﴿ فَمَا اسْطاعُوا﴾ بتخفيف الطاء، غير حمزة فإنه قرأ: ﴿فما اسطَّاعوا﴾ مشدّدة الطاء، يريد: فما استطاعوا، ثم يُدغم يُدغم التاء في الطاء، ، وهذا غير جائز؛ لأنه جمع بين السين وهي ساكنة، والتاء المدغمة وهي ساكنة) ينظر: السبعة في القراءات٤٠١ .

(٤) ينظر: الإقناع٢/٦٩٣ ، والكشف٢/٨٠ – ٨١ ، والنشر٢/٣١٦ ، وشرح الغزي٤٩٠

(٥) ينظر: الكشف٢/٨١

(٦) ينظر: الممتع في التصريف ٤٥٣

(٧) ينظر: شرح اليزدي٢/١٠٤٤

المَبْحَثُ الثاني

الإبدال

أولًا/ تعريفه وغايته

ثانيًا/ أصوات الإبدال وسبب التسمية

ثالثًا/ أمارات الإبدال

رابعًا/ مواطن الإبدال عند اليزدي

خامساً/ إشراب بعض الأحرف أصوات بعضها الآخر

الإبدال:

أولًا / تعريفه وغايته:

تعريف الإبدال عند العلماء بأنه: ((أن تُقيم حرفاً مقام حرفٍ إمّا ضرورة وإما صنعةً و استحساناً))[١]، وهذا هو الحد الذي قد ذهب إليه أغلب العلماء في العربية لتعريف الإبدال، وكان الخليل هو أول من ذكر مصطلح البدل[٢] وذكره سيبويه في معرض حديثه عن الهمزة قال: ((اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التحقيقُ، والتخفيف، والبدل))[٣]، وذكره في باب حروف البدل أيضاً قوله: ((في غير أن تدغم حرفا في حرف وترفع لسانك من موضع واحد وهي ثمانية أحرف من الحروف الأولى وثلاثةٌ من غيرها))[٤]، فقد ورد الإبدال بوصفهِ ظاهرةً لغويةً بصورة عامة عند القدماء، وظاهرة صوتية بصورة خاصة عند المحدثين[٥] لذلك عنوا بها وألفوا فيها المؤلفات كان من أبرزها كتاب (الإبدال) أو (القلب والإبدال) لابن السكيت، وكتاب (الإبدال) لأبي الطيب اللغوي[٦]

ولم يختلف تعريف ابن الحاجب للإبدال عن سابقيه وهو ((جعل حرفٍ مكان حرفٍ غيره))[٧] وذهب اليزدي في حد الإبدال عن طريق تعريف المصنف؛ إذ لم يذهب إلى عدِّ " مكان حرف" عوضاً عن الحرف؛ ((لأن العوض أعمُّ من أن يكون مكان المعوض، أو غير مكانه، كتاء عِدَةٍ؛ إذ هي عوض عن الواو في وِعْدَةٍ، ولا يُطلق على هذا النحو الإبدال إلا مجازاً))[٨] وسبق ابن الحاجب في ذلك العكبري حينما عد موضع البدل هو موضع المبدل منه بخلاف العوض، فإنه في غيرِ موضع المعوَّض منه[٩] ، وقال أيضًا: ((فإن قيل: لِمَ فَرَّقُوا بينَ العِوَضَ والبدل فيما ذكرت؟ قال: البدلُ في اللغة من جِنْسِ المُبْدَلَ منه يُقام مُقامه، والعوضُ جزاءُ الشَّيء وقد يكونُ من غَيْرِ جنْسه، ألا ترى أنَّ الثَّوابَ

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش٧/١٠ ، وينظر: اللباب٢٨٤/٢، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش٢١٣، وحاشية الصبان على الأشموني٣٩١/٤، و التصريح بمضمون التوضيح٦٨٩/٢ .

(٢) ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب٤٠٨ ، والمصطلح الصوتي في الدراسات العربية ٢٢٨

(٣) الكتاب٥٤١/٣

(٤) الكتاب٢٣٧/٤

(٥)ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ٢٢٨.

(٦) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ٢٢٨ ، والبحث الصوتي عند القوشجي رسالة ماجستير ١٤٥

(٧) الشافية١٠٩

(٨) شرح اليزدي٩٢٣/٢

(٩) ينظر: اللباب ٢٨٤/٢

والعقابَ على الفعل تُسمَّى عِوَضاً، ويُقال عَوَّضَه اللهُ من وَلَدِهِ مالاً أوْ عِلْماً))[1] ، وذكر اليزدي معنى "غيره" بأنه جعل حرفٍ مكان حرفٍ هو نفسه، لا غيره ((ليحترز به عن رد المحذوف؛ إذ هو جعل حرف مكان حرف هو نفسه، لاغيره، وذلك كرد لام أخٍ وسَتٍ في النسبة والتصغير، كأَخَوِيٍّ وسَتَهِيٍّ وأُخَيٍّ وسُتَيْهَةٍ))[2] وقد اخرج ظاء اِظّلَمَ من الإبدال؛ لأن الظاء التي جُعلت مكان التاء وهي ليست من أصوات الإبدال .

أمّا مفهوم الإبدال عند المحدثين فلا يختلف عمّا ذكره القدماء فالإبدال عندهم هو:((إحلال حرف محل حرف آخر بعد حذفه سواء أكان الحرفان حرفي علة أم حرفين صحيحين أم مختلفين (أحدهما صحيح والآخر علة)، فالإبدال يشمل القلب ولكنَّه أوسع منه))[3]، أو ((إبدال صوت من كلمة بصوت آخر، ويقع بين الأصوات المتقاربة في الحيز أو المخرج، وبين المتباعدة أيضاً، والأول هو الأغلب حدوثاً))[4]

ثانيًا/ أصوات الإبدال وسبب التسمية :

ذُكرت أصوات الإبدال عند القدماء وهي مجموعة في عبارة: **(أَنْصَتَ يومَ جَدُّ طاهٍ زَلَّ)** وعددها أربعة عشر حرفاً عند المصنف واليزدي[5] ، ولم تكن أصوات الإبدال عند القدماء متساوية في العدد فمنها ماهو شائع مطرد، ومنها ماإبداله شاذ أو قليل نادر، ومن الصرفيين من جعل ماعدّ غيرهم شاذاً أو بعض منه في عداد المطرد، فعددها عند سيبويه أحد عشر صوتاً، يجمعها قول: أجد طويت منها وجد آمن طيته[6]، وتابعه في ذلك عدد من العلماء[7]، وزاد بعضهم عليها اللام، فجعلها اثني عشر صوتًا جمعت بقولهم: طال جهدي وأمنت، طال يوم أنجدته، أجد طويت منهلًا [8] ، وزاد عليها بعضهم

(١) اللباب ٢٨٤/٢ ، وينظر: الخصائص٢٦٥/١

(٢) شرح اليزدي٩٢٤/٢

(٣) الصَّرف وعلم الأصوات١٣٩ ، وينظر: التَّصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ٧٣-٧٤ ، وعلم الصَّرف الصَّوتي ٤٢٨، وأبحاث ونصوص في فقه اللُّغة العربيَّة، رشيد العبيدي ١٨٢، والمستقصي في علم التصريف١٠٦٧

(٤) الدراسات اللغوية عند العرب ٤٠٤

(٥) ينظر: الشافية١٠٩ ، وشرح اليزدي٩٢٩/٢

(٦) ينظر: الكتاب٢٣٧/٤

(٧) ينظر: المقتضب١٩٩/١ ، والأصول٢٤٤/٣ ، والتصريف الملوكي ١٧، و شرح التصريف الملوكي لابن يعيش ٢١٣ ، والممتع في التصريف٣١٩/١ .

(٨) ينظر: الرعاية ١٢٢ ، وأبنية الاسماء والأفعال والمصادر: ١٠٥. ، والممتع في التصريف ٣١٩/١ .

صوت السين، فعدوها ثلاثةَ عشر جُمعت بقولهم: استنجده يوم طال[١]، وزاد بعضهم عليها الزاي والصاد، وحذف السين، فصارت أربعة عشر، وجمعت بقولهم: أنصت يوم جد طاه زل، أنصت يوم زل طاه جد[٢] ، وعدها الزمخشري خمسة عشر[٣] ، وجمعها بقوله: استنجده يوم صال زط، وذلك بزيادة صوت السين على الأصوات الأربعة عشر التي ذُكرت، أما ابن مالك فقد عدها في التسهيل ثمانية أصوات هي المطردة (غير الشاذة) وجمعها بقوله: "طويتُ دائماً"، أما في ألفيته فقد عدها تسعة أصوات وجمعها في قوله: هدأت مُوطِياً، غير أنه قد جمع في التسهيل ما قد وقع فيه الإبدال مطرداً وغير مطرد وجمعها بقوله: لجد صرف شكس آمن طي ثوب عزته [٤]

أما من عدّ أصوات البدل ثلاثة عشر" استنجده يوم طال" وهو ما نُسب إلى الزمخشري قال: (حروفه حروف الزيادةِ والطاءُ والدالُ والجيمُ)[٥]، حيث زادوا السينَ، ونقصوا الصادَ، والزاي، وقال المصنف في ذلك: ((هذا وهمٌ؛ لأن الصاد والزاي قد تكونان بدلين، كما في قولهم: صراط في سراط وزَقَرَ في سَقَرَ، وأما السين فلا تكون بدلاً إلا بضميمة الإدغام، فلا يكون مثل اسَّمَعَ دليلاً على كون السين بدلاً؛ إذ لو اعتدّ بمثل هذا لزم الاعتداد بالذال والظاء في ادَّكَرَ واظَّلَم، ولا قائل بكونهما من حروف الإبدال))[٦]، ولليزدي رأي مختلف عن هذا؛ ففي السين بدل عنده في استخذ بمعنى اتَّخذ، وفيه قولان عند سيبويه: ((اسْتَخَذَ فلانٌ أرضاً، يريد اتَّخَذَ أرضاً، كأنهم أبدلوا السين مكان التاء....كما أبدلت التاء مكانها في ستٍ..... وفيها قولٌ آخر أن يكون اسْتَفْعَلَ، فحذفت التاء للتضعيف من استتخذ كما حذفوا لام ظَلْتُ))[٧] وهو يريد بحذف لام ظَلْتُ؛ صورتها، لا لام الفعل؛ لأن مذهبه هو حذف العين

(١) نُسب هذا القول للزمخشري ينظر: شرح الشافية للرضي١٩٩/٣ ، و شرح ركن الدين٨٥٣/٢ ، وشرح الأنصاري٢٢٢، وينظر: شرح اليزدي٩٢٩/٢ .

(٢) نسب ابن يعيش هذا إلى الرماني، ينظر: شرح المفصل٨/١٠

(٣) ينظر: المفصل٣٦٠

(٤) ينظر: تسهيل الفوائد٣٠٠ ،و شرحه لابن عقيل : ٨٦/٤ ، وأوضح المسالك : ٣٧٠/٤ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك٢٠٧٧/٤، وشرح الأشموني على الألفية٢٨٣/٤ ، وينظر: شرح اليزدي٩٢٩/٢

(٥) ورد هذا القول عن الرضي وركن الدين والأنصاري وكذلك عند ابن الحاجب في الإيضاح ، وصدر الأفاضل في التخمير وشرح الألفية للأشموني ينظر: التخمير للخوارزمي ٣٢٤/٤ ، والايضاح ٣٩٢/٢، وشرح الشافية للرضي ١٩٩/٣ ، و شرح ركن الدين٨٥٣/٢ ، وشرح الأنصاري٢٢٢، وماجاء في نسخة المفصل قال: (وحروفه حروف الزيادة والطاءُ والدال والجيم والصاد والزاي، ويجمعها قولك: استنجده يوم صالَ زُطٌّ) ينظر: المفصل ٣٦٠ ، وشرح ابن يعيش٧/١٠ ، والاقليد لتاج الدين أحمد بن محمود خجندي ٢٠١٥/٤ نقلاً عن اليزدي٩٣٠/٢

(٦) شرح المصنف على الشافية (٧٣/ب) نقلاً عن اليزدي٩٣٠/٢ ، وينظر: الشافية ١٠٩

(٧) الكتاب٤٨٣/٤- ٤٨٤

ولقد مال المصنف إلى الرأي الأول قال: ((وهو الظاهر؛ لأنهم لا يقولون اسْتَتْخَذَ- أي موازن اسْتَضْرَبَ- ولو كان منه لجاء الأصل؛ إذ لا مانع يمنع من وجوده، وأيضاً فإنه بمعنى اتَّخذَ، ولو كان اسْتَفْعَلَ لاختلف معناه))[١]، فالراجح عند المصنف هو إبدال السين من التاء، وهو ما نفاه في قوله السابق: (وأما السين فلا تكون بدلاً إلا بضميمة الإدغام) واليزدي مال إلى رأي سيبويه الأول أي أنه خالف ابن الحاجب [٢]

ويذكر اليزدي سبب تسميتها بحروف الإبدال ((باعتبار كلٍّ بدلاً، لا مبدلاً؛ إذ لو كان كذلك لكان العين والباء من حروف الإبدال؛ إذ قد تبدل منهما كما في أُباب والثعالي))[٣] أي: أنّ المراد بحروف الإبدال أنها حروف تبدل لغير الإدغام؛ فتخرج الحروف التي تبدل للإدغام من حروف الإبدال، فلا تُسمى الحروف المبدلة للإدغام بحروف الإبدال[٤]

ثالثًا/ أمارات الإبدال[٥] :

ذكر اليزدي أنّ للإبدال أماراتٌ يُعرفُ بها، وكما يلي:

الأمارة الأولى:

ذكر اليزدي أول هذه الأمارات قال: ((أمثلة الاشتقاق وذلك كقولك: تُراثٌ، فإنك تعلم من وَرِثَ وارِثٌ، موروث، وِراثَةٌ ، أنّ التاء بدل من الواو)) [٦]

الأمارة الثانية:

((قلّة استعمال ما فيه البدل، بخلاف ما فيه المبدل، كقولهم: الثّعالي، والأَراني: بمعنى الثعالب والأرانب))[٧] ، بمعنى قلة استعمال الكلمة التي فيها حرف البدل وعلى العكس مما فيها الحرف المبدل فهي غالباً ما تكون شائعة الاستعمال كالثَّعَالي والأَرَاني، فإنهما أقل استعمالًا من الثعالب والأرانب[٨]

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٥٢٠/٢

(٢) ينظر: شرح اليزدي ٩٣٠/٢

(٣) شرح اليزدي ٩٣٠/٢

(٤) ينظر: شرح ركن الدين٨٥٥/٢

(٥)جاء في اللسان معنى الأمارة وهي: العلامة ((قال أَبو عمرو: الأَمرات الأَعلام، واحدتها أَمرةٌ. وقال غيرُهُ: وأَمارةٌ مثل أَمرةٍ.... وكلُّ علامةٍ تُعَدُّ، فهي أَمارةٌ. وتقول: هي أَمارةُ ما بيني وبينك أَي علامةٌ)) لسان العرب ٣٢/٤

(٦) شرح اليزدي٩٢٥/٢

(٧) شرح اليزدي٩٢٥/٢

(٨) ينظر: شرح ركن الدين ٨٤٩/٢

ويرى اليزدي أنّ الاشتقاق في هذه الأمثلة التي ذُكرت أَدَلُّ من قلة الاستعمال؛ لأن الثعلبَ والثَّعلبةَ وكذلك الأرنب والأرنبة دالَّةٌ على الإبدال أي أنّ هذين المثالين يدخلان في باب الإعلال ما يجعلنا نستشهد بما ذكره ابن الناظم من أمثلة تتطابق مع هذهِ الأمارة قال: ((فكان أحسن من التمثيل بالثعالي أن يُمثل بما لايُعرف إبداله إلا بقلة الاستعمال، كقول بعضهم: أيْما في أمّا. قال[١]:

يا ليتما أُمّنا شالت نعامتُها أَيْما إلى جنةٍ أَيْما إلى نار))[٢]

الأمارة الثالثة:

قال اليزدي: ((كون البناء فرعاً عن بناء آخر، فالحرف الكائن في الفرع إذا كان أصلاً؛ في المبدل يكون الحرف الذي بإزائه في البناء الذي هو الأصل بدلاً، وذلك كقولهم: مُوَيْهٌ في تصغير ماءٍ ومياهٌ وأمواهٌ في تكسيره، فإن المصغر والمكسر فرعا المفرد المكبر، ولاهاء فيه؛ بل فيه الهمزة، فعُلم أنها بدل عن الهاء))[٣]

الأمارة الرابعة:

((لزوم بناء مجهول لو لم يُحكم بالإبدال، نحو: هرَاق))[٤]، فلو لم يكن الهاء في(هراق) بدلاً من الهمزة في (أراق) لكان هراق بوزن (هَفْعَل) وهو معدوم، أي أن هذا البناء مجهول في كلام العرب فالراء والقاف حرفان أصليان، والألف بدلًا من العين في (هفعل) فلو لم تكن الهاء بدلاً من الهمزة في أراق لوجب الإتيان بالهاء في وزن هراق، يتوهم أنّ الهاء فاء فوزنه حينئذ هَفْعَل، وهو معدوم، فتُدخل الهمزة على الفاء وتسكن الهاء نحو:(أهْرَاق)[٥]، قال الرضي: ((اعلم أن اللغة المشهورة أرَاق يُريق وفيها لغتان أُخريان: هَرَاق –بإبدال الهمزة هاء، يَهَرِيقُ– بإبقاء الهاء مفتوحة؛ لأن الأصل يُؤَرِيق حذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين في الحكاية عن النفس؛ فلما أبدلت الهمزة هاء لم يجتمع الهمزتان فقلبت يهريق مهريقا مهراقة، والمصدر هِراقة؛ هَرِق، لا تُهرِق، الهاء في كلها متحركة. وقد جاء أهْرَاق –بالهمزة ثم بالهاء الساكنة– وكذا يُهريق إهراقة مُهْريق، مُهْراق، أهرِق، لا تُهرِق، بسكون الهاء في

(١) البيت للأحوص في ملحق ديوانه ص٢٢١ ولسان العرب ١٤/ ٤٦ ، ولسعد بن قرط في خزانة الأدب ١١/ ٨٦، ٨٧.

(٢)الشاهد فيه: "أيما" حيث حذف واو العطف في "أيما" الثانية، إذ التقدير: إلى جنة وإما إلى نار وقد أبدلت. ينظر: بغية الطالب ٢٣٢ نقلاً عن شرح اليزدي ٢/٩٢٥ ، وينظر: توضيح المقاصد٣/١٠١٤

(٣)شرح اليزدي٢/٩٢٧

(٤) شرح اليزدي٢/٩٢٨

(٥) ينظر: شرح ركن الدين ٢/٦٣٧

كلها. قال سيبويه: الهاء الساكنة عوض من تحريك العين الذي فاتها كما قلنا في أسطاع))[1]

رابعًا: مواطن الإبدال عند اليزدي

ذكر اليزدي المواطن التي يحصل فيها إبدال في أصوات العربية، غير أنّهُ وبلحاظ ماورد عنه في موضوع الإبدال قد تطرق إلى موضوعات عُدَّت من الإعلال، وبما إنَّ خطة البحث تقتضي دراسة الأصوات المُبدلة على مستوى الصوامت، لذا أُستبعدت في هذا المبحث أصوات العلة والهمزة والتي تُبدل فيما بينها، لكونها سوف تُدرس بالفصل الخاص بها على مستوى الصوائت في مبحث الإعلال أما هنا فسنذكر ماخصَّ الإبدال في الصوامت وعلى النحو الآتي:

١- مواطن إبدال الهمزة :

ذكر اليزدي المواطن التي تبدل منها الهمزة، فهي تبدل من العين ومن الهاء وشرحُها مفصلًا كالآتي:

أ- اللازم الشاذّ:

هو إبدال الهمزة من الهاء في ماء قال اليزدي: ((ومن اللازم الشاذ إبدالها من الهاء في ماء؛ إذ أصله: ماهٌ، بدليل مُوَيْهٍ ومِياهٍ، وهو في الجمع من الجائز الشاذّ، وهو الأمواءُ، في الأمواه))[2] وكما في قوله [3]: وبلدةٍ قالصةٍ أَمْواؤها ماصِحَةٍ رَأْدَ الضُّحى أَفْياؤها

أي أن يكون البدل في بناء يكون فرعاً لكلمة أخرى، فإن كان الحرف أصلاً في المبدل كان بإزاء ذلك الحرف بدل عن ذلك الأصل وكما في مُوَيْهٌ تصغير ماء، فالهاء أصلٌ فيها، والهمزة في ماء تكون بدل الهاء في مويه، وكما هو معلوم أنّ مياهَ وأمواهَ هما تكسير لماء، ولأن المصغر والمكسر هما فرعا المفرد المكبر وهو ماء، ولا توجد فيه هاء؛ بل الهمزة تكون بدلاً عن الهاء، ولأن التصغير والتكسير يردّان الأشياء إلى أُصولها تُقلب الواو ألفا والهاء همزة [4]

أمّا في إبدال الهمزة من الخاء في قولهم: صرأ بمعنى صرخَ، وهو ماحكاه الأخفش عن الخليل وكذلك إبدالها من الغين المعجمة في قولهم: رأته بمعنى رغته، وهو ماحكاه النضر بن شميل عن

---

(١) شرح الرضي على الشافية٢/٣٨٤-٣٨٥

(٢) شرح اليزدي٢/٩٣٣

(٣) ذكره أبو علي في الحلبيات وقال: أنشده ثعلب ، لكنه لم ينسبه ، ينظر: الحلبيات٤٠ ، وسر الصناعة ١/١٠٠ ، والمنصف٢/١٥١ ، والمفصل٣٦٢، والتخمير٤/٣٣١ ، والممتع١/٣٤٨ ، وشرح الرضي٣/٢٠٨ ، ومعنى البيت أي: ربَّ بلدةٍ غائرةٍ مياهُها، ذاهبةٍ أفياؤها، وهو جمع الفَيْء، وقتَ رَأْدِ الضُّحى؛ أي ارتفاع الضحى ؛ يعني لا ماء لها ولاظلّ ، ينظر: شرح اليزدي٢/٩٣٣

(٤) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٢٧

الخليل، ذكر ذلك أبو حيان وغيره، ويرى الغزي في هذا أنه من الغريب جداً [١]

ب-**الجائز الأشذّ:**

ويكون في إبدال الهمزة من العين وذلك في قوله [٢] : أُبابُ بَحْرٍ ضاحِكٍ زَهُوقِ

واليزدي يعلل شذوذها؛ بأنها ((أشذّ من إبدالها من حروف اللين قياساً واستعمالاً))[٣] ، أما ابن جني فلا يرى إبدالًا من عين عباب بالهمزة قال: ((فليست الهمزة فيه بدلا من عين عباب، وإن كان بمعناه وإنما هو فعال من أب... فلهذا كانت الهمزة أصلا غير بدل من العين، وإن قلت إنها بدل منها فهو وجه وليس بالقوي))[٤] وعلل الأشذّ ركن الدين؛ لأنه يعتبره في غاية القلة[٥]، أمّا نظام الدين النيسابوري فيعلل ما كان أشذّ؛ لأن قلب العين همزة لم يثبت في موضع [٦]

٢- **مواطن إبدال الياء:**

ذكرها المصنف بأنها تُبدل من تسعة أحرف قال: ((والياءُ من أختيها، ومنَ الهمزةِ، ومن أحدِ حرفي المُضاعَفِ، والنون، والعينِ، والباءِ، والسينِ، والثاءِ))[٧] ، وأبدلها ابن عصفور من ثمانيةَ عشرَ حرفاً بزيادة(الراء، واللام، والصاد، والضاد، والميم، والدال، والكاف، والتاء، والجيم، والهاء)[٨] ، وبين ذلك اليزدي من خلال ذكره لتلك المواطن وكما يلي:

أ- **إبدال الياء من أحد حرفي التضعيف:** وهو إبدال الآخر منه وذكره اليزدي قال: ((وتبدل من أحد حرفي التضعيف فيكون مسموعاً كثيراً؛ أعني جائزاً غير مطّرد، كثيراً في الاستعمال، نحو: أَمْلَيْتُ في أَمْلَلْتُ، وقصَّيْتُ في قَصَّصْتُ، قال تعالى: ﴿ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ﴾[٩]، وقال﴿ فَهِيَ تُمْلى﴾[١٠]))[١١]

---

(١) ينظر: المساعد٤/١٠٣ ، والتذييل والتكميل٦/١٤٧ ، وحاشية الغزي على الجاربردي٣١٧

(٢) أشد البيت الأصمعي لكنه لم ينسبه، ينظر: سر الصناعة١/ ١٠٦، والمفصل٣٦٣، وشرح ابن يعيش على المفصل١٠/١٦ ، والتخمير٤/٣٣١ ، والممتع في التصريف١/٣٥٢، وشرح اليزدي٢/٩٣٢ ، والعباب هو معظم الماء

(٣) شرح اليزدي٢/٩٣٣

(٤) سر الصناعة ١/١١٩

(٥) ينظر: شرح ركن الدين٢/٨٥٧

(٦) ينظر: شرح الشافية للنيسابوري٢/٤١٦

(٧) الشافية١١١-١١٢

(٨) ينظر: الممتع١/٣٦٨

(٩) سورة البقرة من الآية٢٨٢

(١٠) سورة الفرقان من الآية ٥

(١١) شرح اليزدي٢/٩٣٥

ويذكر الفراء أنّ أَمْلَلْت هي لغة أهل الحجاز وبني أسد، وأَمْلَيْت هي لغة بني تميم وقيس[١]، وذكر المبرد أنما أُبدلت أَمليت من أَمللت لاستثقال التَّضْعِيف[٢]، ويذهب ابن عصفور إلى أنّ "أَملَلتُ"[٣] هي أكثر استخداماً من" أَملَيتُ"؛ لأن اللام عنده هي الأصل[٤]، وتَظَنَّيْتُ بمعنى ظَنَنْتُ، وكذلك قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾[٥] ، والأصل: لم يَتَسَنَّنْ[٦] ولتوضيح ذلك التغيير الذي يحصل في هذه الكلمة يمكن تمثيلها من خلال المقطع الصوتي وكالآتي: لم يَتَسَنَّنْ= ي ـَـ/ ت ـَـ / س ـَـ ن/ ن ـَـ ن (تبدل النون الأخيرة ألفاً هروباً من اجتماع الأمثال)[٧]فتصير يتسنى= ي ـَـ/ ت ـَـ / س ـَـ ن/ ن ـَـ (ثم تُحذف الألف لدخول الجازم)[٨] (ثم يؤتى بالهاء لبيان حركة النون في الوقف)[٩] يتسنَّه = ي ـَـ/ ت ـَـ /س ـَـ ن/ ن ـَـ ه

وذهب ابن عصفور في قوله تعالى: ﴿مِنْ حَمَإٍ مَسْنُون﴾[١٠] قال: ((فقوله تعالى" مسنون" يدلّ على أنَّ "يتسنَّ" في الأصل المُضعَّف كـ " مَسْنُون"، وليس من قبيل المعتل))[١١]، أما الصنف الثاني من إبدال أحد حرفي التضعيف، هو إبدال الأول من حرفي التضعيف وذلك في نحو: قِيْراطٌ، وشِيرازٌ ودِيماسٌ بدليل قراريطَ، وشراريزَ، ودماميسَ والأصل : قِرّاط، وشِرازّ، ودِماسّ[١٢]، فأبدلوا الياء من الراء الأولى هروباً من التضعيف في الأوليتين، وكذلك "دِيْنار"، وأصله: دِنّارٌ فأُبدلت الياء من النون الأولى وفي الجمع قالوا: دنَانير[١٣]، أما في قولهم: قراريط، وشراريز، ودماميس؛ فقد ردوا الراء لما فَصلت

---

(١) ينظر: معاني القران للفراء ٣ /٧٤ ، ولسان العرب٦٣١/١١

(٢) ينظر: المقتضب٣٨١/١

(٣) جاء في اللسان ((يُقَالُ: أَمَلَّ عليه شَيئًا يكتبُهُ وأَمْلَى عليهِ، ونزلَ القرآنُ العزيز باللُّغتينِ مَعاً. وَيُقَالُ: أَمْلَلْتُ عليه الكتابَ وأَمْلَيْتُهُ)) اللسان٦٣١/١١

(٤) ينظر: الممتع٢٤٧/٢

(٥) سورة البقرة من الآية٢٥٩

(٦) ينظر: شرح اليزدي٩٣٦/٢

(٧) ينظر: مشكل إعراب القران، مكي بن أبي طالب ١١٥، والممتع في التصريف٣٧٣/١ ، والبحث الصوتي عند القوشجي رسالة ١٥١

(٨) ينظر: مشكل إعراب القران، مكي بن أبي طالب ١١٥، والممتع في التصريف٣٧٣/١

(٩) ينظر: الممتع في التصريف٣٧٣/١

(١٠) سورة الحجر من الآيات (٢٦ و ٣٣ و ٣٨)

(١١) الممتع في التصريف٢٤٧/١

(١٢) ينظر: شرح اليزدي٩٣٦/٢

(١٣) ينظر: الكتاب٤٦٠/٣، و٣٦٠/٤ ، والممتع٣٧٠/١

الألف بين المثلين[١]، وأما من قال دياميس، وشياريز، فهي عنده بمنزلة واو جلواخٍ وياءٍ جريالٍ وليست ببدل[٢]، وذهب الأخفش أنّ الياء من شيراز هي بدل من الواو في المفرد فتكون بذلك شِوْرَاز ووزنها فِوْعال[٣]، وهو مالم يثبته سيبويه ويمكن تمثيل كلمة دينار من خلال المقطع الصوتي :

دِنارٌ= د ـِـ ن / ن ـَـ / رـُـ ن

دينارٌ= د ـِـ / ن ـَـ / رـُـ ن

ب- **إبدال الياء من النون** : ويكون ذلك فصيحاً كثير في الاستعمال، وغيرُ مطردٍ نحو: أناسيَّ وظرابيَّ؛ إذ أصلهما: أناسينُ، وظرابينُ، جمعي إنسانٍ، وظَرِبانٍ، وترك هذا الإبدال ضعيفٌ ، قال تعالى: ﴿ وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾[٤]

ت- **إبدال الياء من العين:** وعده اليزدي ضعيف وذلك في من قال [٥] :

ومَـــنْـــهَـــلٍ لَـيْسَ لهُ حَـــوازقُ ولـــضِـفـــادِي جَـمِّـــهِ نَـقـــانِـقُ

فأبدل من العين ياء، والياء تسكن في موضع الجر، فلو لم يبدل لأنكسر البيت ؛ لكنه أبدل فاستوى وزن الشعر.

ث-**إبدال الياء من الباء:** وذهب اليزدي إلى إبدال الباء ياءً وعده ضعيفاً كما في إبدال الياء من العين، وذلك في من قال [٦] : لها أشاريرُ من لحمٍ تُتَمِّرُه من الثعالي ووَخْزٌ من أرانيها

والمراد منها: الثعالب وأرانبها، وعده ابن عصفور غير لازم بل هو للضرورة؛ لأنه لم يتمكن من إسكان الباء فأبدلها ياءً، وذكر في غيره من اللازم وذلك نحو: دِبّاجٌ من دِيباج ، فأبدلوا من الباء ياءً هرباً من اجتماع المثلين والدليل في الجمع قالوا: دَبابيج [٧]، ويندرج هذا النوع الذي ذكره مع ماسبقه من إبدال وهو إبدال أحد حرفي التضعيف الذي ذكرناه آنفاً ، ويمكن تمثيل ماحصل في أرانب من

---

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي ٢١١/٣

(٢) ينظر: الكتاب٤٦١/٣، وشرح اليزدي٩٣٦/٢

(٣) ينظر: شرح الرضي٢١١/٣، وشرح الأشموني على الألفية١٤٢/٤

(٤) سورة الفرقان من الآية٤٩

(٥) البيت بلا نسبة في الكتاب ٢٧٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي٣١/٢، وشرحه لابن النحاس ٢٦١، ونكت الشنتمري في تفسير كتاب سيبويه٥٩٤/١، والمقتضب٣٨٢/١، والمفصل٣٦٤، والتخمير٣٤١/٤، وشرح شواهد الشافية٤٤١، وشرح اليزدي٩٣٧/٢

(٦) القائل هو: أبو كاهل النمرِ بن تولب اليشكري، ينظر: الكتاب٢٧٣/٢، والجمهرة١٣/٢، و٤٢٣/٣، ونكت الشنتمري٥٩٤/١، والتخمير٣٤٣/٤، واللباب ٣١٥/٢ ، وهو بلا نسبة في سر الصناعة٧٤٢/٢، والمفصل٣٦٥، والممتع٣٦٩/١.

(٧) ينظر: الممتع٣٤٥/١

خلال المقطع الصوتي: أرانِبٌ= ء ـَ / ر ـَ / ن ـِ/ ب ـُ ن

أراني= ء ـَ / ر ـَ / ن ـِ

ج- **إبدال الياء من السين:** وهي كما في العين والباء ضعيفٌ قال[١] :

إذَا مَـا عُـدَّ أَرْبَـعَـةٌ فِـسَـالٌ فَـزَوْجُكِ خَـامِسٌ وَأَبُوْكِ سَـادِي

وقال آخر[٢]: قـد مـر يـومـان وهذا الثـالـي وأنـت بالـهجـران لا تـبـالـي

فقد أُبدلت الياء من السين في سادس، ومن الثاء في ثالث في البيت الثاني[٣] ، ويتضح فيما سبق من إبدال العين، والباء، والسين، أن علة الإبدال فيها إنما هي ناتجة من الضرورة الشعرية والتي تمنح الشاعر القدرة على إحداث تغييرات يستدعيها استقامة الوزن الشعري؛ لذا فهي تكون ضعيفة في غير الشعر، وهو ما دعا اليزدي إلى القول بضعفه .

٣- **مواطن إبدال الميم :**

ذكر اليزدي بأنَّ الميم تبدل من الواو واللام والنون والباء وعلى النحو الآتي:

أ- **إبدال الميم من الواو** : قال اليزدي: ((تبدل الميم من الواو وهو لازم في فَمٍ وحده، والأصل: فَوَهٌ حذفت اللام اعتباطاً، فأُبدلت الميم من الواو؛ لتقوى على تحمل حركات الإعراب))[٤] بشرط ألا يُضاف، وذهب الثمانيني إلى أنهم أبدلوا الميم من الواو في (فَمٍ) والأصل فيه (فَوْهٌ) فأُسقطت الهاء لأنها تشابه حروف المد واللين من حيث كانت تقع وصلاً لحروف الروي في الشعر ساكنة ومتحركة، فجاز حذفها كما تحذف حروف المد، فبلما سقطت الهاء كان ينبغي أن يقع الإعراب على الواو، ولو تحركت الواو وقبلها فتحة لانقلبت ألفاً، وبإنقلابها ألفاً يلحقها التنوين فسقطت الألف لالتقاء الساكنين فقتصير: (فاً)، فلما كان بقاء الواو يؤدي إلى القلب والإسقاط، وبنفس الوقت كانت الميم توافق الميم من حيث المخرج من الشفتين، وكذلك توافقها في الغنة، قُلبت الواو ميماً = كونها حرفاً صحيحاً يتحمل حركات الإعراب، فإذا صغروا الاسم أو كسّروه عادت الهاء، وإذا عادت الهاء

---

(١) البيت منسوب إلى امرئ القيس في ملحقات ديوانه٤٥٩، وكذلك في الجمهرة١٩٦/٢، والى النابغة الجعدي في الصحاح (سرا) ٢٣٧٥/٦ ، وذكره البغدادي في شرح شواهد الشافية٤٤٨، وذكر أن البيت يُروى للجعدي يهجو به ليلى الأخيلية ، وذكر البيت = بلا نسبة في إصلاح المنطق٢١٦، وسر الصناعة٧٤١/٢، والمفصل٣٦٥، والتخمير ٣٤٢/٤، والممتع٣٦٨/١ ، وشرح الرضي٢١٣/٣ والجاربردي٣١٩

(٢) البيت بلا نسبة ينظر: سر الصناعة٧٦٤/٢، والمفصل٣٧٧، وشرح ابن يعيش ٢٨/١٠، وشرح الملوكي لابن يعيش٢٥٥، والمقرب٣١٥/١ ، وشرح الرضي٢١٣/٣ ، والجاربردي٣١٩، وشرح اليزدي٩٣٨/٢

(٣) ينظر: شرح اليزدي٩٣٧/٢ – ٩٣٨

(٤) ينظر: شرح اليزدي٩٤١/٢ ،

عادت الواو فقيل في التصغير: (هذا فُوَيْهٌ)، وفي التكسير: (هذه أَفْوَاهٌ)[١]

أمّا الدرس الصوتي الحديث فيذهب إلى أنّ الواو المبدلة ميما في (فو) أُبدلت بناءً على أنَّ الواو مدية لا على أساس نصف صائت ثم تعرضت تلك الواو المدية إلى الانشطار، فأبدلت من نصف الصائت الميم وعلى النحو الآتي [٢]:

ف ـُـُـ / وهنا سوف يتعرض الصائت الطويل / ـُـُـ / إلى الانشطار فيتولد المزدوج / ـُـ و / وهو يتكون من صائت / ـُـ / ونصف صائت / و/، وهذا الأخير يبدل من الميم أما الصائت / ـُـ /، فيبدل بصائت / ـَـ / تخلصًا من سياق صوتي ثقيل يوفره بقاء صائت / ـُـ / باعتبار التوالي المتماثل للمصوتات وعليه يمكن تصور ما يجري على النحو الآتي:

/ فـ ـُـُـ /
/ فـُ ـُـ و /
/ فـُ ـُـ م /
/ فـُ ـَـ م/

ب- **إبدال الميم من اللام** : وتبدل الميم من لام التعريف على ضعف وهي لغة طيّئ فمن ذلك قال: [٣]

ذاك خليلي وذو يعاتبني يرمي ورائي بامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ

فقد أبدلت اللام ميماً في امْسَهْم وامْسَلِمَهْ، والأصل فيهما: السَهم والسَّلِمَةُ مفرد السِّلام ، وهي الحجارة[٤]، أمّا فيما ورد عن الرسول ﷺواله فيما رواه النَّمرُ بنُ تولبً قال: ((لَيسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيامُ في امْسَفَرِ))[٥] أراد من البر الصيام في السفر فقد أبدل لام المعرفة ميمًا في البر والصيام والسفر، وقيل أنَّه لم يروِ عن النبي غير هذا الحديث إلا أنّه شاذ لا يسوغ القياس عليه، وقد عُرف هذا النوع من البدل بظاهرة أُطلق عليها(بالطمطمانية)[٦]، ويمكن تمثيل ذلك من خلال المقطع الصوتي وكالآتي:

---

(١) ينظر: شرح الملوكي للثمانيني٣٤٢

(٢) التعليل الصوتي عند العرب٣٦١

(٣) البيت لبُجير بن عَنَمة في المؤتلف والمختلف٧١، وشرح شواهد الشافية٤٥١، والدرر١/١٣٧ .

(٤) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٤٢

(٥) ينظر: الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر١/٢٨٢، والمصنف لعبد الرزاق الصنعاني٢/٥٦٢، وسر الصناعة١/٤٢٣، والممتع١/٣٩٤، والمفصل٣٢٦، ، وشرح ابن يعيش٩/١٧، والتخمير٤/١٦٦، والهمع١/٢٧٤، والمغني١/٤٨، وشرح الرضي٣/٢١٦، وشرح شواهد شرحي الرضي والجاربردي للبغدادي٤٥٤-٤٥٥ وذكر فيه هذا الأخير عدم صحة رواية البغدادي ، وينظر: شرح اليزدي٢/٩٤٣

(٦) ينظر: الأصوات اللغوية، د. عبد القادر عبد الجليل ١٣٣، والبحث الصوتي عند القوشجي رسالة١٦٣

السَّفَرْ = ء ـَـ س/ س ـَـ/ ف ـَـ ر

أمسفَرْ= ء ـَـ م / س ـَـ ف ـَـ ر

ح-**أما إبدالها من النون فهو لازم مطرد:** وصورته هي سكون النون قبل الباء في: عَنْبَرٍ، وشَنْبَاءَ مؤنثة أشنب[١]، وقد علل الثمانيني ذلك الإبدال بقوله: ((وإنما قلبوا من النون الساكنة مع الباء ميماً لأنهم وجدوا النون تدغم في الواو، كقولهم: من وّاقدٍ، وتدغم في الميم، كقولهم: من مّحاربٍ؛ لأن إدغامها في الميم والواو لا يخلّ بغنتها. ولم يجز أن يدغموها في الباء لئلّا تذهب غنتها، وأرادوا أن يكملوها التغيير مع حروف الشفة فغيّروها بأن قلبوها ميماً إذا كانت ساكنةً وبعدها الباء، وصار تغييرها بالقلب إلى الميم كإدغامها. فإن تحركت النون قبل الباء قويت بحركتها فلم يجزَ تغييرها نحو: الشَّنَب والعِنَبِ))[٢]، وكذلك عللها العكبري بقوله: ((العلّة في ذلك أن الميم فيها غنّة تتصل بالخيشوم إذا سُكّنت كالنون إذا سُكّنت، فإذا وقعت النون قبل الباء اتصلت غنّتها بمخرج الباء فيشق إخراجها ساكنة بلفظها، فجعلت الميم بدلاً عنها لشبهها بها، ومشاركتها الباء في المخرج فإذا تحركت النون صحّت، نحو: الشَّنَبِ؛ لأنها بحركتها تزول غنّتها، وتصير من حرف اللسان))[٣] فالسياق الصوتي في (شنباء) و(عنبر) يوفّر ما يحبّذ إلى المؤدي أداءً معيناً، فيتحقق مبدأ العمل من وجه واحد، أو تصويب اللسان إلى منطقة واحدة، ذلك التصويب الذي يجعل الإتيان بصوتين من موضع واحد ممكناً [٤]

وكما يكون الإبدال في الكلمة الواحدة، يكون كذلك في كلمتين كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى﴾[٥] فقد أُبدلت النون قبل الباء المتحركة ميماً وهي ساكنة .

ويكون ضعيفاً إبدال الميم من النون في البَنامِ من البَنانِ وذلك في قول رؤبة [٦] :

يـا هـالَ ذاتَ المَـنْـطِـقِ الـتَّـمْـتَـامِ وكَـفِّـكِ الـمُـخَـضَّـبِ الـبَـنـامِ

والبنان أطراف الأصابع، جمع: البنانة [٧] ، وكذلك إبدال النون ميم في طامَهُ الله على الخير:

---

(١) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٤٣

(٢) شرح التصريف الملوكي للثمانيني٣٤٨.

(٣) اللباب٢/٣٢٨

(٤) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب ٣٦٣-٣٦٤

(٥) سورة الليل الآية ٨

(٦) ينظر: ديوانه١٤٤ ، وسر الصناعة١/٤٢٢ ، والممتع١/٣٩٢ ، والمفصل٣٦٦ ، وشرح ابن يعيش عليه١٠/٣٣/ والتخمير٣/٣٤٧، وشرح اليزدي٢/٩٤٣

(٧) ينظر الصحاح "بنن": ٥/ ٢٠٨١.

أي طانه بمعنى جَبَلَهُ، من الطين. [١]

٤- مواطن إبدال النون:

ذكرها اليزدي أنها تُبدل من الواو واللام، ولكن إبدالها من الواو على الشذوذ قال: ((وتبدل النون من الواو على الشذوذ، في صَنْعانيٍّ، وبَهْرانيٍّ، والقياس: صنعاويٌّ، وبهراويٌّ كصحراوي))[٢]؛ لأنهما منسوبان إلى: صنعاء، وهي قصبة اليمن، وبهراء، وهي قبيلة من اليمن فالإبدال فيهما لأنّ النون والواوَ متقاربان لمدِّ الواو وغُنّةِ النون، فقد قيل: النون بدل من الواو، ولولا ذلك لقالوا: هي بدل من الهمزة؛ لئلا يطول الطريقُ؛ على أنّ الهمزةُ من أقصى الحلق، والنون من الفم، فلا قُرب بينهما[٣] وذهب بعضهم إلى إبدال النون من الهمزة [٤]

وتبدل النون من اللام، غير أنه ضعيف وغير مطرد في لَعَنَّ بمعنى لَعَلَّ، وهي لغة بني تميم [٥] قال[٦]: هل أنتم عائجون بنا لعنّا نرى العَرَصَاتِ أو أثر الخيام

فقد أبدل النون من اللام في لعنّا وأصلها لعلّا، وقد جوز العكبري الوجهين فيه لسببين هما:((الأول : قرب ما بين النون واللام .

---

(١) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٤٤ ، وينظر الصحاح "طين": ٦/ ٢١٥٩.

(٢) شرح اليزدي٢/٩٤٤

(٣) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٤٥

(٤) مذهب الخليل أنّ النون في صنعاني وأشباهها هي بدل من الهمزة، غير أنّ أبا علي مذهبه أنها مبدلة من الواو وهو ما أشار إليه ابن جني بقوله: (ومن حذّاق أصحابنا من يذهب إلى أنّ النون في صنعاني وبحراني إنما هي بدل من الواو التي تُبدل من همزة التأنيث في النسب، وأن الأصل صنعاوي وبهراوي، وأن النون هناك بدل من هذه الواو، كما أُبدلت الواو من النون في: من وّاقد، ونحو ذلك . وكيف تصرفت الحال فالنون بدل من بدل من الهمزة ، وإنما ذهب من ذهب إلى هذا لأنه لم يَرَ النون أبدلت من الهمزة في غير هذا) أي أن النون عنده بدل من الواو والتي هي بدل من الهمزة أي: بدل من بدل من الهمزة ، وذهب الثمانيني إلى أنها مبدلة من الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث قال: (اعلم أنّ النون قد أبدلوها من الهمزة المنقلبة عن =ألف التأنيث، قالوا في (صَنْعَاءَ): (صَنْعَانِيٌّ)، وفي (بَهْرَاءَ): (بَهْرَانِيٌّ)... ؛ والأصل: صَنْعَاءُ، وبَهْرَاءُ) ، ولم يختلف هذا القول عمّا ذهب إليه الخليل حيث قال: (إنما قلبوا من الهمزة نوناً ليدلّوا على أنّ النون في (سَكْرَانَ) و(عَطْشَانَ) وبابهما منقلبة عن همزة التأنيث في نحو: (حَمْرَاءَ) وبابها؛ لأن =العرب إذا أعلّت شيئاً تركوا بعضه خارجاً على الأصل؛ ليكون شُبهةً على الأصل الذي انتقلوا عنه إلى غيره) فيتضح من ذلك أنّ إبدال النون عند القدماء كان يتمثل بإتجاهين الأول مثله الخليل وهو إبداله النون من الهمزة ، والثاني مثله أبو علي ومن تبعه ، وهم يبدلون النون من الواو ، قالوا: النون في (بَحراني) و(صنعاني) و(سُوراني) و(بطحاني) منقلبة عن الواو التي انقلبت عن الهمزة، التي انقلبت عن ألف التأنيث. كأنهم قالوا: (صنعاء)، ثم قلبوا من الهمزة الواوَ فقالوا: (صنعاوي) و(بحراوي) و(سوراوي) و(بطحاوي)، وانما قلبوا النون من الواو؛ لأن النون فيها غنة فهي تشابه الواو، ولأن النون تدغم في الواو فتقلب إليها إذا قلتَ: مِن وّاقد، ولأن النون تكون ضميراً كما أن الواو تكون ضميراً) =

=ينظر: الكتاب٤/٢٤٠، والأصول٣/٢٧٦، والتكملة٥٦٤، والبغداديات١٥٠، والمنصف١/١٥٨، وسر الصناعة٢/٤٤١، وشرح الملوكي للثمانيني٣٤٠، واللباب٢/٣٣١

(٥) حكاها الفراء ، وعيسى بن عمر ، ينظر: الإبدال لابن السكيت١١١، وأمالي القالي٢/١٣٤، وسر الصناعة٢/٤٤٢

(٦) البيت للفرزدق ينظر: الإبدال لابن السكيت ١١١، ولأبي الطيب٢/٢٩٦، وأمالي القالي٢/١٣٤ ، وسر الصناعة٢/٤٤٢.

الثاني: كثرة اللامات في (لعلّ) ففرّوا منها إلى النون، وكانت النون ألين منها؛ إذ كانت تشبه حروف المد))[١]، وقيل أنهما أصلان، أي: لغتان لأن الحرف قليل التصرف [٢]

٥- **مواطن الإبدال في تاء افتعل:**

وتبدل من خمسة أصوات هي: الواو والياء والسين والباء والصاد[٣] قال اليزدي: ((وتبدل التاء من الواو والياء في اتَّعَدَ واتَّسَرَ، وكان: اوْتَعَدَ، واِيْتَسَرَ، وهو لازم))[٤] فقد قُلبت الواو والياء تاءً ثُم أُدغمت في تاء اِفْتَعَلَ[٥]،وقد علل اليزدي ذلك بقوله: ((لأن الكلمة كانت محتوية على الزائد وحرفِ العلة، وكان للإدغام الجابر للثقل المستجلب للخفة مدخلٌ بقلب حرف العلة ما يصلُح لكونه مدغماً وهو التاء، ففعلوا هذا العمل والتزموه لأجل ذلك))[٦] واليزدي بذلك متابع لسيبويه وابن جني في هذا، فسيبويه يرى العلة في هذا القلب أنّ الواو تضعف اذا كان قبلها كسرة، أو وقعت بعد المضموم، ولما كانت الكسرة أو الضمة تكنَّفُها مع الضعف، صارت بمنزلة الواو في أوّل الكلمة وبعدها واو، فأبدلوا حرفاً أجلد منها تحقيقاً للخفة[٧]، وقد ذكر ابن جني علة القلب هذه بقوله: ((العلّة في قلب الواو تاءً في هذا الموضع أنهم لو لم يقلبوها تاءً لوجبَ أن يقلبوها إذا انكسر ماقبلها ياءً، فيقولوا: ايتزن وايتعد وايتلج، فإذا انضمّ ماقبلها رَدَّت إلى الواو، فقالوا موتعد وموتزن وموتلج، وإذا انفتح ماقبلها قلبت ألفاً، فقالوا: ياتعد وياتزن وياتلجُ، فلما كانوا لو لم يقلبوها تاءً صائرين من قلبها مرةً ياءً، ومرةً ألفاً ، ومرةً واواً، إلى ماأريناه، أرادوا أن يقلبوها حرفاً جَلْداً تتغير أحوال ماقبله وهو باقٍ بحاله، وكانت التاء قريبة المخرج من الواو لأنها من أصول الثنايا، والواو من الشفة، فأبدلوها تاءً، وأدغموها في لفظ مابعدها، وهو التاء فقالوا: اتَّعد واتّزن واتّلج، وقد فعلوا هذا أيضاً في الياء، وأجروها مجرى الواو، فقالوا في افتعل من اليُبس والُيسر: اتَّبس واتّسر، وذلك لأنهم كرهوا انقلابها واواً متى انضمّ ما قبلها في نحو موتَبِسٌ، وألفاً في نحو ياتَبِسُ، فأجروها مجرى الواو فقالوا: اتَّبَسَ واتَّسَرَ))[٨]، وعلل العكبري ذلك الإبدال بقوله: ((قد أُبدلت

---

(١)ينظر: الإبدال لابن السكيت١١١، والإبدال لأبي الطيب٢/٢٩٦، وسر الصناعة٢/٤٤٢، وأمالي القالي ٢/٢٣٤،اللباب٢/٣٣٣، والممتع١/٣٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش١٠/٣٦ ، وشرح اليزدي٢/٩٤٥- ٩٤٦

(٢) ينظر: شرح الرضي على الشافية٣/٢١٩، وشرح ركن الدين ٢/٨٦٩، وشرح اليزدي٢/٩٤٥

(٣) ينظر: الشافية ١١٥

(٤) شرح اليزدي٢/٩٤٦

(٥) ينظر: شرح اليزدي٢/٨١٦ و٩٤٦

(٦) شرح اليزدي٢/٨١٦

(٧) ينظر: الكتاب٤/٣٣٤

(٨) سر الصناعة١/١٤٧-١٤٨

التاء من الواو إذا كانت فاءً ووقعت بعدها تاء افتعل، نحو: اتّعد واتّزن. والعلة في ذلك أن الواو هنا ساكنة بعد كسرة وبعدها تاءٌ وبين التاء والواو ومقاربة؛ لأن التاء من طرف اللسان وأصول الثنايا، وفيها نفخٌ يكاد يخرج من بين الثنايا إلى باطن الشفة، والواو تخرج من بين الشفتين بحيث تكاد تقرب من باطن الشفة، وإذا كان كذلك شقّ إخراج الواو ساكنة قبل التاء فحوّلت إليها وأُدغمت)) [١] وذكر أيضاً سبب قلب الياء تاءً قال: ((وهو قليلٌ لبُعْدِ مَخْرج الياء منها إلا أنَّ بينهما مشابهةً من وجهين:

أحدهما: أنَّ في التاء همساً وفي الياء خفاءً والمعنيان متقاربان.

والثاني: أنَّ التاءَ تُشْبِهُ الواوَ من الوجه/ الذي ذكرنا قبلُ، وبين الياء والواو مشابهة في المدّ والاعتلال وقلب كل واحدةٍ منهما إلى الأخرى، ومرادفتها إيّاها في أرْدَاف الأبيات، نحو: سرحوت وتكريت، وبين أُختيهما وهما الضمَّةُ والكسرة تقاربٌ بحيث جاز وقوعهما في الإقواء في القصيدة الواحدة))[٢] ، ويرى اليزدي في لزومها نظر؛ لجواز مجيئها على ايْتَعَدَ ياتَعِدُ، وايْتَسَرَ ياتَسِرُ، وهي لغة أهل الحجاز، فقد قلبوا الواو ياءً، وقد أجروا القلب فيها بناءً على حركة سابقهما، وأرادوا بذلك التخفيف بالقلب على ما هو سنن القياس، ويرى اليزدي بلزوم قول المصنف لكثرة الاستعمال بقلب الواو والياء تاءً وقلة استعمال في إبدالهما ياءً حسب حركة ما قبلهما[٣]

ولو عُدنا إلى أصل اِتَّعَدَ فهي من اِوْتَعَدَ، فهي من الفعل الثلاثي "وَعَدَ" ومضارعهُ "يَعِد" والأصلُ فيه: (يَوْعِدُ) فقد حُذف صوت العلة الواو من المضارع؛ كون الفعل مثالًا واويًا مفتوح العين في الماضي مكسور العين في المضارع، فعند صياغة المضارع منه تُحذف فاؤه ؛ لكراهة وقوعها بين ياء مفتوحة وكسر؛ لكراهة اجتماع الواو مع الياء [٤]

أمّا الدرس الصوتي الحديث فيذهب إلى إبدال الواو والياء بما يماثل ما بعدها، وإدغامها فيها إذا كانت ساكنة وما بعدها متحرك[٥]، وهم ينطلقون من القاعدة الصرفية القائلة: ((إذا كانت فاء الافتعال حرف لين واواً، أو ياءً أصلية وجب إبدال الواو أو الياء تاءً))[٦] ، فالدكتور عبد القادر عبد الجليل يرى أن "وعد" عند صياغة المضارع منه فأنه: ((تتوالى فيه (أربع) مقاطع صوتية قصيرة، تفضي إلى عدم

---

(١) اللباب٢/٣٣٤

(٢) اللباب٢/٣٣٩

(٣) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٤٦

(٤) ينظر: الكتاب٤/٥٢-٥٣ ، و المقتضب ١٢٧/٢ ، والمنصف ١٨٨/١ – ١٩١ .

(٥) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب٣٥٥

(٦) النحو الوافي٤/٧٢٩، والتعليل الصوتي عند العرب٣٥٥- ٣٥٦

التجانس الصوتي، حيث تتدخل المخالفة الصوتية لفض هذا النزاع، عن طريق تقليل عدد المقاطع والمقطع المرشح لهذه الحالة هو المقطع الأول لعدم اخلاله في البناء الدلالي للكلمة))[١] ولو أردنا صياغة اِفتعَلَ من يَعِد لأصبحت: اِيْتَعَدَ، فعنئذٍ يكون بناء اِفتعَلَ من وعد على صيغتين وهما: (أُوْتَعَدَ) و (اِيْتَعَدَ) مضارعه (يَوْتَعِد)، ويمكن تمثيل ذلك عن طريق المقطع الصوتي لمعرفة ما يحدث للواو والياء من تبدلات صوتية وكالآتي:

اوْتَعَدَ = ء ـِـ و / ت ـَـ / ع ـَـ / د ـَـ (وقعت الواو ساكنة بعد كسرة وبعدها تاء)

ايْتَعَدَ = ء ـِـ ي / ت ـَـ / ع ـَـ / د ـَـ (القلب هنا بناء على حركةِ سابق الواو وهي الكسرة؛ بسبب ضعف الواو لوقوعها بعد كسرة ، وهذا القلب لا يُلبي حاجة المؤدي إلى الخفة)

اتَّعَدَ = ء ـِـ ت / ت ـَـ / ع ـَـ / د ـَـ (أُبدلت الواو تاء وأُدغمت في التاء بعدها لتحقيق الخفة)

وقد أخرج اليزدي من هذا الإعلال "ايْتَـزَرَ"؛ لأن الواو والياء إذا كانتا أصليتين تقلبان تاءً، وفي المثال السابق فإن الياء منقلبة عن الهمزة، فهي غير أصلية، ولكون الياء ساكنة مكسور ماقبلها فلا تُقلب تاءً[٢] ، فلا يمكن القول فيها " إتَّزر" ولو فُعل ذلك لزم محذوران: ((**أحدهما:** التغييرات: قلبها ياءً قلبها تاءً، إدغامها في تاءِ اِفْتَعَلَ. **الثاني:** التباس المهموز الفاء بالمعتلها)) [٣]

ومذهب الجمهور ماذكرناه؛ ومقتضى عدم القلب عندهم هو مراعاة الأصل وهو الهمزة، بالإضافة إلى أن الواو والياء العارضتين فإنهما تزولان بزوال مقتضي القلب، وفي المثال المذكور فإن الياء عارضة تزول بالوصل[٤] كمثل: وأْتَزَرَ وفأْتــزَرَ، وقد أجاز بعض البغداديين القلب والإدغام فيها فقالوا: اتَّزَرَ واتَّمَرَ؛ وحجتهم في ذلك أن البدل لازم لاجتماع الهمزتين، وعده ابن مالك شاذاً، وابن هشام لحناً[٥] أمّا إبدالها في أَتْلَجَهُ فشاذٌّ؛ لأن الأصل فيها: أَوْلَجَهُ من الولوج[٦] ، فقد أُبدلت التاء من الواو في ههنا على الشذوذ .

أمّا في إبدالها من السين ففي طَسْتٍ وحده، وأصله: الطّسُّ، والتكسير فيها طُسُوس، فأُبدلت التاء

---

(١) علم الصرف الصوتي ٤١٤

(٢) ينظر: شرح اليزدي٢/٨١٧

(٣) شرح اليزدي٢/٨١٧

(٤) هذا ماذهب إليه المصنف والشارحين ركن الدين والجاربردي ، واليزدي يرى بأن قولهم: (والياء عارضة تزول عند الوصل) إنما هو مطلق أُريد به المقيد. ينظر: شرح المصنف(٦٠/ب) نقلاً عن شرح اليزدي٢/٨١٧، وشرح ركن الدين٢/٧٣٢، والجاربردي٢٧٢

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش١٠/٦٤، وشرح الكافية الشافية/٤/٢١٥٤، والمساعد٤/١٨٠/، والأشموني٤/٣٣٠/ والارتشاف١/١٥٢

(٦) ينظر: سر الصناعة ١/١٤٧، وشرح الملوكي للثمانيني٣٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش١٠/٣٧، وشرح اليزدي٢/٩٤٦

من السين الأخيرة، وقيل[١] : تجمع على طُسُوتٍ، فلِمَ حكمتم بأن السين أصل، ويذهب اليزدي ألاّ مزية لأحدهما، وهو تحكّمٌ لجواز العكس[٢] أي: أنّ التاء بدل من السين، بخلاف العكس، وأجاب الشارح: بأنّ السين مختلفٌ فيه، بخلاف التاء، فالأولى أن يُؤخذ بمحلّ الوفاق[٣] ، وقد اعترض اليزدي على ذلك قال: ((الأولى أن يُقال: هما أصلان بتقدير كون الجمعين سواءً في استعمال الفصحاء، وارتكابُ الإبدال لا يحسن إلا إذا كان أحدهما مرجوحاً، وإلاّ لزم التحكم، والجواب المذكور مبني على كون الإبدال لا بُدّ منه، وليس الأمر كذلك، فعلى هذا يكون ملزومُ التحكم الإبدالَ، وهو فاسد؛ لفساد لازمه))[٤] فلزوم التحكم إذا قيل بلزوم الإبدال، وهو غير صحيح لكون السين لا تُبدل من التاء؛ لذلك قال اليزدي بفساده.

((وتبدل من الباء في الذَّعَالِت من الذعالب[٥]، على ضعفٍ والذعالبُ مخفَّفُ الذعاليب جمع ذُعْلُوبٍ، وقيل: جمع ذِعْلِبٍ من غير تخفيف)) [٦]

وإبدالها من الصاد على ضعفً أيضاً في لِصْتٍ من لِصٍّ، والتكسير لصوص، فإن قال قائلٌ: تأتي أيضاً على لصوت قال[٧] :

ونَـزَلْـنَ نَـهْـداً عُـيّـلًا أبـنـاؤهـا وبـنـي كِـنـانـة كـالـلُّـصُـوتِ الـمُـرَّدِ

ويرد على ذلك القول اليزدي قال: ((كون لص ولصوصٍ أكثر استعمالاً))[٨] ، كما ويذهب إلى أن اللام من لصوص تأتي بالفتح والضم فمن ذلك قولهم: تلصَّص عليهم، وفلان بيِّن اللَّصوصية وجاء اللِّصُّ [٩] ، وقولهم لصوت كما قالوا في تكسير طست: طسوت ، وقد حكى الأصمعي

(١) ساق ذاك الاعتراض ركن الدين على سبيل الاعتراض المقدر، ثم أجاب عليه ينظر: شرحه٢/٨٧٠ ، وشرح اليزدي٢/٩٤٧ .

(٢) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٤٧

(٣) ينظر: شرح ركن الدين٢/٨٧٠ ، وشرح اليزدي٢/٩٤٧

(٤) شرح اليزدي٢/٩٤٧

(٥) الذعالب: جمع الذِّعلبة وهي النعامة، أما في جمعها من ذُعْلُوب وهي أخلاق من الثياب أي: الثوب الخَلِق أو قطع الخَرِق من الثياب ، ينظر: الصحاح "ذعلب": ١/ ١٢٧، ١٢٨، واللسان "ذعلب" ٣/ ١٥٠٣، ١٥٠٤.

(٦) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٤٧

(٧) القائل هو عبد الأسود بن عامر بن جوين الطائي في الجمهرة١/١٠٢-١٠٣و ١٩/٢ ، والإبدال لابن السكيت١/١٢، وشرح الشواهد للبغدادي٤٧٥ والرواية المشهورة (تركن نهداً) وينظر: شرح اليزدي٢/٩٤٧

(٨) شرح اليزدي٢/٩٤٨

(٩) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٤٨

عن بعض العرب أنه قرأ: (قل أعوذ برب النات) وحكاها أبو عمرو أنها لغة قضاعة [١]

٦- **مواطن إبدال الهاء:**

تبدل الهاء من أربعةِ أصوات هي: الهمزة والألف والياء والتاء[٢]،

أ- **الهمزة:** أما إبدالها من الهمزة فمسموع عن العرب قال اليزدي: ((قالوا: أَرَقْتُ الماءَ وهَرَقْتُه، وأَرَحْتُ الدابة وهَرَحْتُها، وأَمَرْتُ وهَمَرْتُ، وهِيّاك في إيّاك[٣]، ولَهِنَّكَ في لَإِنَّكَ، واللام للابتداء))[٤] وهي لا تجامع إن لكراهتها عند العرب، فأُبدلت الهمزة هاءً لتتغيّرَ صورة إنّ، كما وقالوا في لغة طيّئ: هِنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ[٥]، وذلك في إبدال الهمزة في إن الشرطية هاءً، وكذلك في همزة الاستفهام أذا قالوا: هذا؟ قال[٦]: وأَتى صواحِبَها فَقُلْنَ: هذا الذي مَنَحَ المَودَّةَ غيرنا وجَفانا

فأُبدلت الهمزة في أذا الذي؟ بالهاء فقال هذا الذي؟ وقد عده شارح[٧]، شاذ.

ويرد الدرس الحديث أنّ هذا الميل إلى إخفاء الهمزة وإضعافها في النطق هو من جعل قلبها هاءً لتداني مخرجيهما، فهما أي الهمزة والهاء من أقصى الحلق والهمزة أدخل من الهاء، وقبيلة طيّئ كما هو معلوم متوغلة في البداوة، والأولى هو إبقاء الصوت الشديد المجهور أي الهمزة على حاله دون إبداله بالهاء لأنه أوفق لطبيعتها، ولا يستبعد الدكتور حسام النعيمي أن الذي بدأ هذا الإبدال في طبعه لين ورقة؛ لضعف أو علة، بحيث آثر الصوت المهتوت على الصوت الشديد الانفجاري[٨]، وكأن الدكتور النعيمي ينفي هذا الإبدال عن طيء وينسبه إلى غيرهم ممن شاعت لديهم ظاهرة تخفيف الهمزة وإبدالها بالأصوات الضعيفة المهتوتة بدلاً عن الهمزة .

---

(١) ينظر: النوادر في اللغة لأبي زيد١٠٤، ١٤٧، وسر الصناعة١/١٥٥، والخصائص٢/٥٣، والاشتقاق٢٢٧، واللباب٢/٣٤٠/ وشواذ ابن خالويه١٨٣، والممتع١/٣٨٩، وحاشية الغزي على الجاربردي٣٢١

(٢) الشافية١١٦

(٣) قال طفيل الغنوي، أو مضرس بن ربعي: فهِيَّاك والأمرَ الذي إن توسعتْ موارده ضاقت عليك المصادر

وقال آخر: ألا يا سنا برقٍ على قُلَلِ الحِمَى لَهِنَّكَ من برقٍ عليَّ كريمُ =

=ينظر هذه الألفاظ: الإبدال لابن السكيت٨٨ ، وسر الصناعة١/٣٧١، ٢/٥٥٢، وشرح الملوكي للثمانيني ٣٥٥، واللباب٢/٣٤٤، وشرح ركن الدين٢/٨٧٣، وشرح اليزدي٢/٩٤٨- ٩٤٩

(٤)شرح اليزدي٢/٩٤٨- ٩٤٩

(٥) ينظر: سر الصناعة٢/٥٥٢، وشرح الملوكي لابن يعيش٣٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش١٠/٤٢، والممتع١/٣٩٧

(٦) ذُكر في اللسان والتاج أن اللحياني قد أنشد الشاهد لجميل عن الكسائي . ينظر: اللسان١٥/٤٥٠، وتاج العروس ٤٠/٤٢٥ ، ومن إنشاد أبي الحسن الأخفش ، لكنهما لم ينسباه إلى قائل في سر الصناعة٢/٥٥٤ ، والمفصل٣٦٩ ، وفي الممتع١/٤٠٠ هو من انشاد الفراء ولم ينسبه أيضاً

(٧) هو ركن الدين ينظر: شرحه٢/٨٧٣

(٨) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ١١٧

ب- **الألف:** أما إبدالها من ((الألف فعلى الشذوذ وذلك في: أَنَـهْ، وحَيَّهَلَهْ، ومَهْ، في الاستفهام من أنا وحَيَّهَلا وما للاستفهام))[١]، فأما إبدال الهاء من الألف في (أنا)؛ فلقرب ما بين الهاء والألف في الخفاء والمخرج حتى قال الأخفشُ: إنّهما من مخرجٍ واحد[٢] ، وذهب ابن جني إلى بيان ما ذهب إليه القدماء من إبدال الهاء من الألف في الوقف وذلك في (أَنَ فَعلتُ): (أنا) و(أَنَهْ) وذكر أن الوجه هو إبدال الهاء من الألف فيهما؛ لأن الألف أكثر في الاستعمال إنما هو (أنا) بالألف، والهاء قليلة جداً فهي بدل الألف، كما ويذهب إلى أن الهاء في (أَنَهْ) قد أُلحقت لبيان الحركة التي قبلها، كما أُلحقت الألف، ولا تكون بدلاً منها، بل هي قائمة بنفسها كما في قوله تعالى: ﴿ حِسَابِيَهْ﴾[٣]و﴿ كِتَابِيَهْ﴾ [٤] [٥]

ويرى الدكتور النعيمي فيما ذكره ابن جني: في الوقف على أَنَ فعلت، أنا وأنه .... الخ ((أنّ هذا الذي ذكره ممكن وتكون الهاء أصلاً، أو بدلاً، قد جاءت لفائدتين، الأولى: التخلص من المقطع المفتوح في الوقف، والثانية: بيان الحركة قبلها في السكت. أما الآيات التي ذكرها ففيها معنى آخر زيادة على هذين وهو تصوير الحسرة والجهد والضعف الذي يحسه ذلك النادم وهو يلقي تلك الكلمات من فمه))[٦] ، وذكر اليزدي ((أن حَيَّهَلَهْ مركب من حَيَّ، وهلْ، يُقال: حَيَّهَلَ الثريدَ، بمعنى ائته بالعجل، ويقال حَيَّهلاً بالتنوين))[٧]، أما الإبدال في مَهْ، حديث أبي ذؤيب: ((قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أَهَلُّوا بالإحرام، فقلت: مَهْ؟ فقيل: هلك رسول اللهﷺ))[٨]

((وتبدل من الألف في يا هَناه على الشذوذ، ويختص بحال النداء ، وأصله: هناوٌ بدليل مجيء هَنَواتٍ، قلبت الواو ألفاً)) [٩] لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأن الفاصل غير حصين، وكما في كساء فالتقى ألفان، فقلبت الأخيرة هاءً والقياس فيها قلبها همزة، ((فإن قيل: من أين جاء الألف التي قبل الهاء؟ قلنا: هي الألف في هنات، جمع هن، فأُبدلت الواو المقدرة بعدها ألفاً، ثم أُبدلت الألف هاء

(١) شرح اليزدي٢/٩٤٩
(٢) ينظر: اللباب٢/٣٤٦
(٣) سورة الحاقة من الآية ٢٠
(٤) سورة الحاقة من الآية ٢٥
(٥) ينظر: سر الصناعة ٢/٥٥٥
(٦) الدراسات اللهجية والصوتية ١١٩
(٧) شرح اليزدي٢/٩٥٠
(٨) الإصابة لابن حجر٧/١١١.
(٩) شرح اليزدي٢/٩٥٠

وهي المتولدة من إشباع الفتحة))[١]، وهذا رأي البصريين عدا أبي زيد والأخفش، وقد ذكر البصريين أراء غير ما ذكرناه [٢]

ت-**الياء:** ((وتبدل الهاء من الياء في هذه أُمةُ الله، والأصل هذي، فقلبت الياء هاءً))[٣]، وذهب اليزدي إلى أنّ الياء التي تلفظ بعد الهاء، إنما تولدت من إشباع الكسر، ويذكر أنهم قالوا هكذا لكون الياء للتأنيث في (تضربين)؛ لذلك عدّها كثير من النحاة من علامة التأنيث[٤] ، واليزدي يصف رأي المصنف في هذا بأنه مضطرب؛ كون بالإضافة إلى ماذكره فهو يذكر في شرح الكافية: أن بعضهم ذكر ((أن الياء في هذي أمة الله علامة التأنيث، وليس ذلك بحجة لجواز أن تكون صيغة موضوعة للمؤنث، أو تكون الياء بدلاً من الهاء في قولك: هذه أمة الله))[٥] ، وذكر رأياً في شرحه للمفصل قال: ((إنما جعلت بدلاً عن الياء لكثرة قولهم: هذي، وقلة قولهم: هذه، ولو قيل: إنهما جميعاً أصل لم يكن بعيداً))[٦] ، وقد علل العكبري إبدالها من الياء قال: ((قالوا هذه، والأصل : هذي؛ لأن الألف في (ذا) من الياء، فمنهم من يبدلها في الوقف، ومنهم من يبدلها في الحالين، ومنهم من يصلها بياءٍ في الوصل. والوجهُ في إبدالها منها اجتماعهما في الخفاء، وقُرب الهاء من الألف التي هي من حروف المدّ، وهي أخت الياء في ذلك))[٧]

ج- **تاء التأنيث:** ((وتبدل الهاء من تاء التأنيث في الوقف، وهو لازم مطّرد))[٨] وذلك في رَحْمَهْ، فهذه التاء يوقف عليها أكثر العرب بالهاء، ووجه القلب فيها هاءً هو التفرقة بينها وبين تاء تأنيث الفعل فقلبت هاءً؛ لأن الهاء أشبهُ حرفٍ بالألف، والألف أختُها في التأنيث، ولم تُقلب ألفاً؛ لكراهتهم إيهام أنها ليست بدلاً؛ فلو قيل في غرفة ورحمة: غُرْفَى، ورَحْمَى لكانت كسُعدى وسَلمى، وهو ما يؤدي إلى الوقوع في اللبس، وكان مما قيل فيها أيضاً: أنّ الهاء تخرج من أقصى الحلق، وهذه التاء تقع في

---

(١) شرح ركن الدين٢/٨٧٤

(٢) ينظر: تفصيل ماقيل في هذه المسألة سر الصناعة٢/٥٦٠-٥٦١ ، والأمالي الشجرية ٢/٣٣٧-٣٤٠ ، والممتع في التصريف١/٤٠١-٤٠٢، وشرح الملوكي للثمانيني٣٣٦-٣٥٧ ، واللباب٢/٣٤٥ ، والإيضاح ٢/ ٤١٠ وشرح الشافية للرضي : ٣/ ٢٢٥، وشرح الكافية للرضي : ٢/ ١٣٨، وشرح ركن الدين ٢/٨٧٤-٨٧٦ ، وشرح اليزدي٢/٩٥٠- ٩٥١

(٣) شرح اليزدي٢/٩٥١

(٤) ينظر: شرح الشافية للمصنف(٧٤/ب) نقلاً عن شرح اليزدي ، وينظر شرح اليزدي٢/٩٥١

(٥) شرح الكافية٨٧

(٦) الإيضاح٢/٤١١

(٧) اللباب٢/٣٤٣، وينظر: سر الصناعة٢/٥٥٦، والممتع١/٤٠٠ ، وشرح اليزدي٢/٩٥٢

(٨) شرح اليزدي٢/٩٥٢

أقصى الكلمة فبينهما مشابهة، وقال اليزدي فيه أنه غير سديد؛ لأن تاء (مسلمات) تقع أيضاً في أقصى الكلمة ويوقف عليها بالتاء لا بالهاء[١]،غير أن ما ذكره سيبويه من أن من العرب يقولون في الوقف: طَلْحَتْ[٢] ومنه قول الشاعر[٣]:

داراً لسَلمَى بعدَ حولٍ قد عَفَتْ بلَ جَوْزِ تَيْهاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ

فالحَجَفَتْ، وقف عليها بالتاء، وكان القياس الهاء فيُقال: الحَجَفَهْ، ولكن لايمكن وقوعه قافية لعدم استقامة البيت[٤]، وكذلك ما رسمت فيه كلمة (رَحْمَتَ) في القرآن وهي بالتاء لابالهاء، ولكن ماروي عن أبي عمرو وابن كثير وابن عامر والكسائي ويعقوب وابن ذكوان أنهم كانوا يقفون عليها وعلى أمثالها بالهاء خلافاً للمرسوم [٥] وذكر الثمانيني أن ما ورد في كتب القدماء من التنزيل في قوله تعالى ﴿رَحْمَتْ﴾ و﴿ونِعْمَتْ﴾ و﴿سُنَّتْ﴾ و﴿ابْنَتْ﴾ و﴿امْرَأَتْ﴾، فيجوّز أنهم قد أخذوا باللغتين، فكتبوا بعضاً بالهاء وبعضاً بالتاء [٦] ، كما جوّزَ أن يكون المُمْلي وصَلَ كلامه فكتب الكاتب على لفظه حَملاً للوقفِ على الوصل [٧]

وقد خُصت هذه التاء بالاسم المفرد؛ احترازاً عن تاء مسلمات؛ لذلك قال فيها الزمخشري: ((تاء التأنيث في الاسم المفرد))[٨] ، ويمكن عدَّ إبدال هذه التاء أي تاء التأنيث هاءً يخضع لأربعة قيود هي: إضافتها إلى التأنيث، ووصفها بالأسمية؛ **الأول:** لإخراج مالم يكن للتأنيث أصلاً كالتاء الأصلية في القَتِّ، أو ماهي تجري مجرى الأصلية كتاءِ عِفْرِيْتٍ، أمّا **الثاني:** فقد تكون للتأنيث ولكنها ليست للإسمية بل للفعلية كتاءِ ضَرَبَتْ؛ فلو قُلبت هاءً لالتبست بهاء الضمير في ضَرَبَهُ ، أما القيد **الثالث:** وهو ماذكره بالاحتراز عن تاء مسلمات أي تاء التأنيث في الاسم الجمع؛ لذلك ذُكرت في الاسم المفرد و القيد **الرابع:** فهو الاحتراز عن تاء أخت وبنت؛ لأن التاء فيها ليست محضة للتأنيث بل فيها شائبة البدلية؛ وبسبب هذه الشائبة لم تقلب التاء هاء، فرأى اليزدي أن من الصواب أن يقول الزمخشري بدل

---

(١) ينظر: شرح اليزدي١/٥٢٨- ٥٢٩ ، و٢/٩٥٢

(٢) ينظر: الكتاب٤/١٦٧

(٣) البيت غير منسوب في معاني الأخفش١/٢٩٥ ، وسر الصناعة١/١٥٩، والخصائص١/٣٠٤ ، والمفصل٣٤١

(٤) ينظر: شرح اليزدي١/٥٣٠

(٥) ينظر: الاقناع١/٥١٦- ٥٢٠، والنشر١/١٢٩-١٣٣

(٦) فأما لغة طيء وأهل اليمن فهي إجراء الوقف مجرى الوصل فكتبوها بالتاء المفتوحة، غير أنهم أخذوا بلغة بقية العرب فيما عدا بقية ذلك من الآيات ينظر: شرح التريف الملوكي للثمانيني هامش(٤) ٢٦٢

(٧) ينظر: اشرح التصريف الملوكي للثمانيني٢٦٢

(٨) المفصل٣٤١

قوله: تاء التأنيث في الاسم المفرد. هو قوله: إبدال تاء التأنيث المحض الاسمية في المفرد؛ فيكون الاحتراز عن تاء اخت وبنت بقول: المحض؛ لأنها ليست محضة فيهما، ويكون الاحتراز بقول: المفرد عن تاء مسلمات؛ لكونها تاء الجمع المؤنث السالم، ولو قال قائل هو مدفوع[١]، كون تاء أخت للتأنيث لأنها بدل، ومدفوع وجوب الاحتراز عن تاء مسلمات، ثم يجيب عن ذلك التساؤل بقوله: ((عن الأول: كونها بدلاً لا ينافي كونها للتأنيث، فيكون للتأنيث على هيئة مخصوصة. والدليل على ذلك أنه لو لم يكن كذلك لزم التساوي بين الأخ والأخت في الذكورة والأنوثة. وبطلانه ظاهر. وعن الثاني: أن صيغة سرد الكلام مقتضية للتعرض؛ لأنه في بيان اللغة الكثرى، والتدارك وإن كان دافعاً للوهم، لكنَّ سدّ بابه أوّلاً أَولى))[٢]

٧- **مواطن إبدال اللام :**

تُبدل اللام من النون والضاد[٣]

أ- **النون:** أما إبدالها من النون قال اليزدي: ((في أُصَيْلالٍ؛ لتقارب مخرجيهما، والأصل: أُصَيْلان مصغر أُصْلانٍ؛ بمعنى آصالٍ؛ جمعي أَصِيْلٍ))[٤]، والتصغير فيه على غير القياس؛ لأن القياس فيه الردّ إلى المفرد أو القلة، أما على هذا فهو مثل بعير وبُعْران، أما على القياس فيشبهه بعضهم بجمع عِشاء على عُشَيْشِيَةٍ، وذهب سيبويه إلى أن إبدالها من النون في أُصيلال قليلٌ قال: ((ذلك قليل جداً قالوا: أُصَيْلالٌ، وإنما هو أُصَيْلَانٌ))[٥]، قال النابغة [٦] :

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلالًا أُسَائِلُها أَعْيَتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبعِ مِنْ أَحَدِ

ب- **الضاد:** أمّا في إبدالها من الضاد فهو رديءٌ قال [٧] :

لَمَّا رَأى أنْ لا دّعَهْ ولا شِبَعْ مالَ إلى أَرْطاة حِقْفٍ فالْطَجَعْ

والطجع مبدلة اللام من الضاد في اضْطَجع، وقد أجرى الوصل مُجرى الوقف في قلب التاء هاءً

---

(١) ساق ذلك اليزدي على سبيل الاعتراض المقدر، ثم أجاب عنه ، ينظر: شرح اليزدي١/٥٣٠

(٢) شرح اليزدي١/٥٣٠

(٣) ينظر: الشافية ١١٧

(٤) شرح اليزدي٢/٩٥٣

(٥) الكتاب٤/٢٤٠

(٦) البيت من ديوان النابغة ٢ ، وينظر منسوبًا إليه في الكتاب٢/٣٢١، والجمل٢٣٥، ونكت الشنتمري١/٦٢٤ ، وشرح اليزدي٢/٩٥٣

(٧) البيت لمنظور بن مرثد الأسدي (أو ابن حَبّة، وحبّة أُمّه) ينظر: العيني٤/٢٨٠، وشرح شواهد الشافية٢٧٦ ، وبلا نسبة في سر الصناعة ١/٣٢١، والمنصف٢/٣٢٩، والمحتسب١/١٢٤، والخصائص١/٦٣، والممتع١/٤٠٣، والمفصل٣٧٠

في دَعَهْ وأصلها الدَّعة وهي: سَعَةُ العيشِ[١]

واللام والضاد صوتان يتقاربان في المخرج، تجمع بينهما حافة اللسان، فالضاد تخرج من أول حافة اللسان ومايليها من الأضراس، واللام تخرج من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ولهذا التقارب والاشتراك في حافة اللسان، دعا بعض العرب إلى إبدال الضاد لاماً [٢] ويذهب الدكتور حسام النعيمي إلى أنّ: ((الطاء في اضطجع بدل من تاء الافتعال لأن الفاء ضاد، فلما أبدلت الفاء لاماً لم ترجع التاء كما تكون مع اللام في مثل قولك: التمس، وإنما أقرت الطاء فيها ليكون ذلك دليلاً على البدل. ولو كانت اللام أصلاً ما قلبت تاء الافتعال معها طاء(.. اللام بدل من الضاد، فلذلك أقرت الطاء بدلاً من التاء، وجعل ذلك دليلاً على البدل)، وقد ذكر ابن جني هذا في موضع آخر قال: (وكان سبيله إذ أزال جرس الضاد أن تصح التاء فيقال: فالتجع، كما يقال: التحم..) وعلله أيضاً بأنه دليل على البدلية))[٣]، كما وعلل الدكتور النعيمي هذا الإبدال جنوحاً إلى الخفة وهرباً من ثقل الضاد [٤]

٨- إبـــــدال الـــطـــاء:

تُبدل الطاء من التاء إذا كان فاءُ افْتَعَلَ أحدَ حروف الإطباق، وهو لازم مطرد، فيقال: اصْطَبَرَ وأصله اصْتَبَرَ، وكذلك في اضْطَرَبَ، واطَّرَدَ، واظْطَلَمَ، في اضْتَرَبَ، واطْتَرَدَ، واظْتَلَمَ، قال ابن الحاجب: ((والطَّاءُ منَ التاءِ لازمٌ في اصْطَبَرَ، وشاذٌّ في حُصْطُ))[٥] وذكر اليزدي أنّ المصنف ((كان من الأولى أن يقول: في نحو اصطبر؛ ليشمل ما فاؤه إطباقي؛ إذ لا دلالة للصاد على البواقي. وكأنه ذكره هكذا لشهرة هذه المسألة))[٦] ، وكأن اليزدي أراد بقوله هذا جميع ما كانت فاؤه صوت إطباق كما ذكر في بقية الأمثلة لا حِكراً على لفظ "اصطبر"، غير أنه ألتمس العذر في قول المصنف؛ لكون هذا اللفظ مشهور في إبداله، و اصطبر أصلها:(اصبّر) إذ الصاد والتاء تقاربا في المخرج، واتفقا في الصفة فهما صوتان مهموسان فأبدلوا مكان التاء أشبه الأصوات بالصاد وهي الطاء عندما أرادوا التخفيف [٧]

صبر ←— اصتبر ←— اصطبر

---

(١) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٥٣

(٢) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية ١٥٤

(٣) الدراسات اللهجية١٥٤ ، وينظر: الخصائص١/٢٦٣، ٣/١٦٣، و٣٢٦

(٤) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية ١٥٥

(٥) الشافية١١٧

(٦) شرح اليزدي٢/٩٥٤

(٧) ينظر: الإعلال في كتاب سيبويه في هدي الدراسات الصوتية الحديثة، د. عبد الحق أحمد الحجي ٢٥٣.

ومنه قوله تعال: ({وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا}[١] ، قال الثمانيني: ((فإذا بنيتَ: " افْتَعَلَ" من الصُّلحِ فأصلُ الكلمة: "اصتَلَحَ" إلا أَنهم ثَقُلَ عليهم أن يخرجوا من استعلاء الصَّاد وإطباقها إلى همس التاء وضعفها، فطلبوا حرفاً مُعدِّلاً فوجدوه الطاء؛ لأنه يوافق الصاد في إطباقها واستعلائها ويوافق التاء في مخرجها، فأبدلوه مكان التاء فقالوا: "اصْطَلَحَ"))[٢]

ضرب ⟵ اضترب ⟵ اضطرب

طرد ⟵ اطترد ⟵ اططرد ⟵ اطّرد (أُدغمت الطاء في الطاء لاجتماع المثلين الأول منهما ساكن)

ظلم ⟵ اظتلم ⟵ اظطلم

قال الثمانيني: ((فإن بنيت:" افتعل" من "ظَلَمَ" فالأصل فيه أن تقول: "اظْتَلَمَ" ثُمَّ تبدل من التاء طاءً للعِلَّة التي ذكرتها فقُلتَ: "اظْطَلَمَ"))[٣] ، وذهب ابن يعيش إلى القول بلزوم هذا الإبدال قال: ((اعلم أن هذا الإبدال مما وجب ولزم حتى صار الإصل فيه مرفوضاً لايُتكلم به البتة..... والعلة في هذا الإبدال أن الصاد والضاد والطاء والظاء من حروف الاستعلاء، وهي مطبقة، والتاء حرف مهموس منفتح غير مُسْتَعْلٍ، فكرهوا الإتيان بحرف بعد حرف يُضادُّه وينافيه، فأبدلوا من التاء طاءَ لأنهما من مخرج واحد))[٤] ، فيما قال فيه ابن عصفور: ((والتباعد الذي بين التاء وبين هذه الحروف أن التاء منفتحة مُنْسَفِلة، وهذه الحروف مطبقة مستعلية، فأبدلوا من التاء أختها في المخرج وأخت هذه الحروف في الاستعلاء والإطباق وهي الطاء))[٥]

أمّا ما ذكره اليزدي من إبدال الطاء في "فعلتُ" إذا كانت التاء بعد الصاد أو الضاد أو الطاء نحو: حُصْطُ، وخُضْطُ، وخَـبَطُّ في: حُصْتُ من الحَوْصِ، وخضتُ من الخَوْضِ، وخبطتُ من الخَبْطِ[٦]

(١) سورة طه من الآية ١٣٢

(٢) شرح التصريف الملوكي ٣٦٠

(٣) شرح التصريف الملوكي للثمانيني ٣٦١

(٤) شرح المفصل لابن يعيش١٠٣٦-٣٧

(٥) الممتع١/٢٣٨

(٦) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٥٤، والممتع ١/٢٣٨

٩- إبـــدال الـــــدال:

أ- اللازم المطرد قال اليزدي: ((تبدل الدال من التاء إذا كانت فاءُ افتعل دالاً، أو ذالاً، أو زاياً نحو: ادَّمَعَ، وادَّكَرَ، وازْدّجَرَ))[١] وذلك في: ادتمع و ازتجر واذتكر، أي بمعنى: في كل موضع وقعت فيه تاء الافتعال بعد الدال، أو الزاي، أو الذال، فبناء " افتعل" من فعل فاؤه دال، أو ذال، أو زاي قُلبت التاء المزيدة " دالاً"؛ لتقريب الصوت من الصوت [٢] وكما يأتي:

ذكر ← اذْتَكَرَ ← اذْدَكر (تُقلب التاء دالاً للتقريب)

اذدَكر ← اددكر ← ادَّكر (وعند الإدغام تقلب الذال دالاً، وتدغم الدال الأولى في الثانية)

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾[٣] و﴿ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾[٤] ، وقد علل الثمانيني ذلك الإبدال بقوله: ((فثقل عليهم أن يخرجوا من قوة الذال وجهرها إلى ضعف التاء وهمسها، فطلبوا حرفاً مُعدِّلاً فوجدوا الدال؛ لأنها توافق التاء في مخرجها، وتوافق الدال في جهرها، فاجتمع دالان في كلمة واحدة ... وإذا اجتمع المثلان في كلمة واحدة والأول منهما ساكن والثاني متحرك فلا بُدَّمن إدغام الأول في الثاني في جميع مُتصرفاته))[٥]

دمع ← ادْتَمع ← ادْدَمع ← ادَّمَعَ

زَجَر ← ازْتَجر ← ازْدَجَرَ (ثُقل الخروج من الزاي وجهرها إلى التاء وهمسها ولموافقة الدال للتاء في المخرج، والزاي في الجهر، فأُبدلت التاء دالاً)

وعلل ذلك ابن عصفور بقوله: ((والسبب في ذلك أن الزاي مجهورة والتاء مهموسة، والتاء شديدة والزاي رِخوة، فتباعد مابين الزاي والتاء، فقرّبوا أحد الحرفين من الآخر ليقرب النطق بهما، فأبدلوا الدال تاء؛ لأنها أخت التاء في المخرج والشدة، وأخت الزاي في الجهر))[٦] ، وعلل الرضي ذلك أيضاً بقوله : ((والحروف الثلاثة مجهورة -أي الدال والزاي والذال- والتاء مهموسة، فقلبت التاء دالاً؛ لأن الدال مناسبة للذال والزاي في الجهر، وللتاء في المخرج، فتوسط بين التاء وبينهما، وإنما أدغمت الذال في

---

(١) شرح اليزدي٢/٩٥٤

(٢) ينظر: المستقصي في علم التصريف١/١٠٧٣

(٣) سورة يوسف من الآية٤٥

(٤) سورة القمر من الآية ١٥، وقد وردت فيها "مدكر" في ست لآيات

(٥) شرح التصريف الملوكي٣٦٤

(٦) الممتع١/٣٥٦

الدال دون الزاي لقرب مخرجها من مخرج الدال، وبُعْد مخرج الزاي منها))[١]

ب- إبدال الدال من التاء على الشذوذ في نحو: ((فُزْد في: فُزْتُ، من الفوز، وفي اجْدَمَعُوا: أي اجتمعوا، وفي اجْدَزَّ: أي اجْتَزَّ من الاجتزاز))[٢]، ومنه قول الشاعر[٣]:

فقلتُ لِصاحِبِيْ لا تَحْبِسانا بِنَزْعِ أُصولِهِ واجْدَزَّ شِيْحا

وفي: تَوْلِج. والتاء في تولج بدل من الواو؛ لأنه من الولوج، تُبدل التاء دالاً فنقول: دَوْلَج ومنها قول جريرٍ[٤]: مُتَّخِذاً في ضَعَواتٍ دَوْلَجاً

وفيها قال الثمانيني : ((فأما تَوْلَجٌ فالتاء فيه بدلٌ من الواو؛ لأنه فَوْعَلٌ من ولجتُ، وأصله وَوْلَجٌ فقلبوا الواو الأولى تاءً فصار: تَوْلَجٌ، ومنهم من يقلب التاءَ دالاً؛ لأن الدال أقوى صوتاً من التاء للجهر الذي فيها، فيقول: دَوْلَجٌ))[٥]، ولاتُبدل الدالُ من الواو ابتداءً؛ لأن الدال لم يثبت إبدالها من الواو في موضع لبعدها عنها، فيما كَثُر إبدال التاء دالاً في "افتعل" وغيره [٦]

١٠- إبدال الجيم:

((تُبدل الجيم من الياء المشدَّدَةِ؛ لأنهما من المجهورة، ومن وسط اللسان))[٧] وذلك في الوقف في نحو: فُقَيْمِجٍّ، أي: فُقَيْمِيّ، وهو شاذٌ، وهي لغة قوم من بني سعد من تميم[٨] ، وإنما جاز هذا الإبدال لكون الياء تشارك الجيم في المخرج فهما من وسط اللسان، وكذلك يشتركان في كونهما صوتين مجهورين، وهذا الإبدال مختص بالوقف؛ ليخفف بعضُ مافيه من الثقل[٩] قال أبو عمرو: ((قلت لرجل من بني حنظلة: ممن أنت؟ قال: فُقَيْمِجٌّ، فقلت: من أيهم؟ قال: من مُرٍّ))[١٠]

---

(١) شرح الشافية للرضي ٢٢٧/٣ ، وينظر: المستقصي في علم التصريف ١٠٧٥

(٢)شرح اليزدي٩٥٤/٢

(٣) البيت منسوب في الصحاح ليزيد بن الطَّثْرِيّة وقد أنشده الكسائي ينظر الصحاح:٨٦٨/٢ ،وفي حواشيه نسبه ابن بري لمضرس، ونسبه ياقوت الحموي لمضّرِّس بن رِبْعِيّ الفَقْعَسِيّ ، وتبعه في نسبته لمضرس ابن المستوفي في إثبات المحصل٢٣٧، والعيني٥٩١/٤، والبغدادي في شرح الشواهد٤٨١، وسر الصناعة١٩٨/١ ، وهو من شواهد المفصل٣٧١، والممتع٣٥٦/١،

(٤) ينظر: ديوانه١٨٧/١ نقلاً عن شرح اليزدي٩٥٥/٢ ، ومعاني الفراء٧٨/٣، وسر الصناعة١٨٧/١

(٥) شرح التصريف الملوكي٣٦٧

(٦) ينظر: اللباب٣٤٩/٢، والممتع٣٥٨/١ ، وشرح اليزدي٩٥٥/٢ قسم التحقيق

(٧) شرح اليزدي٩٥٦/٢

(٨) ينظر الكتاب ٤/ ٢٤٠، وسر الصناعة: ١/ ١٩٢-١٩٥، وشرح الشافية لركن الدين٨٨٢/٢

(٩) ينظر: شرح اليزدي٩٥٦/٢

(١٠) سر الصناعة١٧٦/١، وإبدال ابن السكيت٩٥، والممتع٣٥٣/١، وشرح اليزدي٩٥٦/٢

ومنه قول الشاعر [١]

خـالـي عُـوَيْـفٌ وأبـو عَـلِـجٌّ المَـطـعـمـانِ الشَّـحْـم بالـعَـشِـجِّ
وبـالـغَـداةِ كُـتَـلَ الـبَـرْنِـجِّ تُـقْـلَـعُ بـالـوَدِّ وبـالـصَّـيـصِـجِّ

وقد أُبدلت الياء جيماً في: أبو عليّ، وبالعشيّ، والبَرْنِيِّ، وبالصَّيْصِيِّ، وقد أجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف[٢] ، فقد قدَّرَ الوقفَ على الياء فسُكنت، ثمَّ أبدلها جيماً مشددةً، ثم كسر بعد ذلك، وقياسه عدم إبدال الياء المتحركة؛ لأنها قويت وبانت بحركتها [٣] ، وقد علل الثمانيني ذلك الإبدال بقوله: ((اعلم أنهم يبدلون الجيم من الياء، وإنما يقع هذا البدل في القول وأكثر ما يكون في الوقف، فإن اضطر شاعر جاز أن يحمل الوصل على الوقف فيثبت في الوصل كما كان في الوقف لأنه ينوي الوقف. وإنما تبدل الجيم من الياء لأن الياء حرف ضعيف في أصل وضعه، والجيم حرف مجهور قويّ فأبدلوها من الياء لقوتها وجهارتها وقوة صوتها، إلا أنهم يبدلون من الياء الخفيفة جيماً خفيفة ومن الياء الثقيلة جيماً ثقيلة))[٤] ، وقد أراد بقوله "في القول" أي: لفظاً لاخطاً [٥] ، فيما أرجع ابن يعيش هذا الإبدال إلى الوقف قال: ((وأصل هذا الإبدال في الوقف؛ لكراهية الوقف على الياء، لخفائها وشبهها بالحركة))[٦] .

وتبدل أيضاً من غير المشددة، وهو أشذ من الأولى، والمقصود بغير المشددة أي الساكنة، وهو مقصور على الشعر، فهو كالضرورة [٧] قال الشاعر [٨]:

لاهُـمَّ إنْ كُـنْـتَ قَـبِـلْـتَ حِـجَّـتِـجْ فـلا يَـزالُ شـاحِـجٌ يَـأتِـيـكَ بِـجْ

(١) رواه ابن السكيت عن الأصمعي عن خلف عن رجل من أهل البادية، وهو من شواهد الكتاب١٨٢/٤، وإبدال ابن السكيت٩٥، والأصول٢٧٤/٣، وسر الصناعة١٧٥/١، والمنصف١٧٨/٢، وشرح الملوكي لابن يعيش٣٣٠، والممتع٣٥٣/١، والمفصل٣٧١-٣٧٢، وشرح اليزدي٩٥٦/٢

(٢) ينظر: شرح اليزدي٩٥٦/٢

(٣) ينظر: اللباب٣٥٠/٢

(٤) شرح الملوكي للثمانيني٣٦٨/٢ ،

(٥) ينظر: شرح اليزدي ٩٥٦/٢ هامش رقم (٢)

(٦) شرح الملوكي لابن يعيش ٣٣٠

(٧) ينظر: اللباب٣٥٠/٢ ،وشرح اليزدي٩٥٧/٢

(٨) البيت أنشده الفراء، ولم ينسبه، وفي نوادر أبي زيد١٦٤، (قال المفضل : وأنشدني أبو الغول هذه الأبيات لبعض أهل اليمن) ينظر: الابدال لابن السكيت ٩٦ ، وسر الصناعة١٧٧/١، والأصول٢٧٤/٣، والمفصل٣٧٢، والممتع٣٥٥/١، والضرائر٢٣١، وشرح الملوكي للثمانيني٣٦٨، وشرح الملوكي لابن يعيش٣٢٩، والعيني٥٧٠/٤، وشرح شواهد الشافية٢١٥، وشرح ركن الدين على الشافية٨٨٤/٢، وشرح اليزدي٩٥٧/٢.

أَقْـمَـرُ نَـهَّـاتٌ يُـنَـزِّي وَفْـرَتِـجْ

فأُبدلت الجيم في: حجتي، وبي، ووفرتي، ومعنى البيت هو: اللهم إن قبلت حجتي فلا يزال يأتيك بي حمار شاحج، وشحج البغل: صوَّتَ، أَقْمَرُ: أي أبيض، والنَّهّات: النَّهّاقُ، يُنزّي: أي يحرك، وَفْرَتي: وهي شعر الرأس[١] ، وعلل الثمانيني لهذا الإبدال قال: ((وإنما يبدلون من الياء الساكنة لأنها إذا سكنت ضعفت بسكونها فتطرّق عليها البدلُ وقَوِيَ. فإن قيل: فالياء المثقلة لابد أن يكون الأخير متحركاً ليصحّ الإدغام. قيل له: إذا سكَّنتَ الحرفَ، أو نُوي السكوت عليه، فقد صار ساكناً، فتطرَّق عليه البدل))[٢] وقال العكبري فيه: ((وعلّة هذا الإبدال أن الياء من مخرج الجيم، والجيم أبين منها))[٣]

وقد تُبدل الياء جيماً في وسط الكلمة، وهو أشذّ من السابق؛ لأنه موضع التغيير قال[٤] :

حَـتَّـى إذَا مَـا أَمْـسَـجَـتْ وأَمْـسَـجَـا

فقد أُبدلت الياء جيماً في أمسجت وأمسجا، والأصل أمسَتْ من أمسيت، وأمسى من أمسيا فحُذفت الألف من اللفظ الأول؛ لسكونها وسكون التاء بعدها، وللضرورة الشعرية عاد إلى الأصل وهو الياء ولم يتركها متحركة لأن حكمها عند ذلك القلبُ فأبدلها جيماً ليمكنه النطقُ بها[٥]

وقد ذهب العكبري إلى أن الشاعر قد جمع بين أمرين: ((**أحدهما**: ترك النطقِ بالياء المتحركة مع ما يقتضي قلبها. **ثانيهما**: الإتيان بحرفٍ من جنْسِ رَويّ القصيدة ولا يلزم تغييرهُ)) [٦]

وذكر ابن يعيش ((أن الجيم بدلٌ من الألف في أمسى وساغ ابدالها من الألف وان كانت الجيم لاتبدل من الألف لكن المسوغ هنا كون الألف مبدلة من الياء؛ كما في قوله تعالى: ﴿ يَاأَبَت ﴾[٧] بالفتح والمراد (ياأبتا) حيث أُبدلت من الياء التي هي للإضافة؛ وعلى ذلك فحكم البدل كحكم المبدل منه ، فأُبدلت الجيم من الألف المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين)) [٨]

---

(١) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٥٧

(٢) شرح الملوكي للثمانيني٣٦٩، وينظر: شرح الملوكي لابن يعيش٣٢٩، وشرح المفصل لصدر الأفاضل٤/٣٦٦

(٣) اللباب٢/٣٥٠

(٤) الشاهد من الرجز، نسبه القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح(٨٩٣) للعجاج ، وذكر ذلك عنه البغدادي في شرح الشواهد(٤٨٦) ، وليس في ديوانه ، والبيت غير منسوب في التكملة لأبي علي٥٦٦، وسر الصناعة١/١٧٧، والأصول٣/٢٧٥، والتبصرة٢/٧٦٦، والمفصل٣٧٣، وشرح الملوكي للثمانيني٣٧٢، ولبن يعيش٣٣١، والممتع١/٣٥٥، وشرح شواهد الشافية٤٨٦، وشرح اليزدي٢/٩٥٨

(٥) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٥٨ ، وينظر: اللباب ٢/٣٥١

(٦) اللباب٢/٣٥١

(٧) سورة يوسف من الآية ٤ ، وهذه قراءة ابن عامر وأبي جعفر الأعرج ينظر: البحر المحيط٥/٢٧٩

(٨) شرح التصريف الملوكي لابن يعيش٣٣١ ، وينظر: شرح المفصل له١٠/٥١

وذكر شارح ((إنما كان هذا أشذّ لأنهم جعلوا فيه الياء المقدرة كالملفوظة))[١]، وذهب اليزدي إلى تخطئتهِ بقوله: ((وهو غيرُ سديد؛ إذ الإبدال عن المقدر غير معهود، فهو قبل الإعلال، فتركُ الإعلال، وعدمُ التشديدِ، وكونه في الوسط وجوهٌ للأشذّيّة))[٢]

١١- إبـــدال الصـــــاد:

((تُبدل الصاد من السين الواقعة قبل الغينِ والخاءِ والقافِ والطاءِ))[٣] نحو: أَصْبَغ، وصَلَخ و﴿مَسَّ سَقَرَ﴾[٤] ، وصِرَاط، في: أَسْبَغَ، وسَلَخَ، وسَقَرَ، وسِراط، وإنما أُبدلت الصاد من السين بعد هذه الأصوات؛ ((لأن السين من المهموسة، وفيه استفالٌ، وهذه الحروف لها استعلاء، ويكون الخروج من السين إليها استفالاً إلى الاستعلاء، وهو مستثقل، فأبدلوا الصاد؛ إذ لها جهتان؛ من جهة الهمسِ والصفيرِ تُوافق السينَ، ومن جهة الاستعلاء تُوافق هذه الحروف، فلا يكون استفالاً إلى الاستعلاء؛ بل استعلاء إلى الاستعلاء، فتقع المناسبة التامّة))[٥]، وهذا الإبدال جائز[٦]، سواء كان السين يلي الأصوات، أو مع الفاصل[٧] ، فقد ذكر الغزي أن هذا الإبدال ليس عند جميع العرب بل عند بعضهم ويستدل بذلك على قول ابن مالك في التسهيل: (على لغة)، كما ذكر سيبويه أنّها لغة بني العنبر، وبنو العنبر من تميم، كما يشير الغزي إلى أن ابن الحاجب والجاربردي كغيرهما من أصحاب هذه اللغة لا يوجبون الإبدال[٨] ، أما الفاصل فقد يكون صوتاً واحداً بين السين وهذه الأصوات ويُستفاد من أمثلة المصنف والشارح اليزدي، أو صوتين كما صرح به ابن مالك قال: ((وإن فصل حرف أو حرفان فالجواز باقٍ))[٩]، وزاد ابو حيان حرفاً ثالثاً، ومثل له بمساليخ، فيقال فيه: مصاليخ[١٠]، ويحسن الإبدال

---

(١) الجاربردي٣٢٥

(٢) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٥٨

(٣) شرح اليزدي٢/٩٥٨

(٤) سورة القمر من الآية٤٨ ، و إبدال الزاي من السين قبل القاف في نحو: {مَسَّ سَقَرَ} لغة بني كلب، فيقولون: مس زقر. ينظر اللسان "سقر": ٣/ ٢٠٣٦، وشرح ركن الدين على الشافية ٢/٨٨٥

(٥) شرح اليزدي على الشافية٢/٩٥٨

(٦) ينظر: الشافية ١١٩ ، وشرح اليزدي٢/٩٥٨

(٧) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٥٨-٩٥٩.

(٨) ينظر: الكتاب٤/٤٨٠، وسر الصناعة١/٢٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش١٠/٥١، والممتع١/٤١٠، والتسهيل٣١٧، والمساعد٤/٢٢٦ ، والارتشاف١/١٥٧، والنكت الحسان لابي حيان١٦٠ ، وحاشية الغزي على الجاربردي ٤٠٧ رسالة ماجستير لعبد الله بن سرحان القرني

(٩) التسهيل٣١٧

(١٠) ينظر: الإرتشاف ١/١٥٨

إذا كان أحد هذه الأصوات قريب من السين، ويذكر اليزدي أن السين إذا وقعت بعد الأصوات المذكورة فلا إبدال فيها إلى الصاد ((فلا يُقال في: قِسْتُ: قِصْتُ، ولا في بَخَسَ: بَخَصَ، ولا فيS غَمَسَ: غَمَصَ، ولا في طَمَسَ: طَمَصَ؛ لأنه لايكون انحداراً بعد الاستعلاء، وهو غيرُ مستثقلٌ ثِقَل التصعيد من مُسْتَفِلٍ)) [١]

١٢- إبـــدال الـــــزاي :

((تبدل الزاي من السين والصاد إذا كانتا ساكنتين، وتقعان قبل الدال؛ لأنهما من المهموسة))[٢] والزاي صوت مجهور، فهو موافق للدال، وكذلك يوافق الصاد والسين في المخرج والصفير نحو: يَزْدُل أي: يَسْدُل، وكقول حاتم:"هكذا فَزْدِي أَنَهْ"[٣] أراد فصدي، وهذا الإبدال جائز، فإذا وقعت الصاد ساكنة قبل الدال جاز فيها ثلاثة أوجه من الإبدال :

الأول: إبدالها زاياً خالصة، وهو ما أشار إليه المصنف بقوله: ((والزاي من من السين والصاد))[٤] ومثل له بهذا فَزْدِي أَنَهْ، وقد بيناه سابقاً، وهذا الوجه ينسبه الغزي لعُذرةَ وبني القيس وكعبٍ وكلبٍ .

الثاني: إشرابُها شيئاً من صوت الزاي، أي: المضارعة بمعنى تصير بَيْنَ بَيْن أي: بين الصاد والزاي لئلا يذهب صوت الصاد بالكُلّية، فيذهب مافيها من إطباق ، وهذا الوجه هو الذي أشار إليه المصنف بقوله: ((وقد ضورع بالصادِ الزايُ))[٥]، وهذا الوجه يُنسب لقيسٍ.

الثالث: تركُ الصاد على حالها أي: صاداً خالصةً ، وهو الأصل وقد أشار إليه المصنف أيضاً بقوله: ((والبيانُ أكثرُ فيهما))[٦]، أي من المضارعة والإبدال، وهذا الوجه يُنسب لقريشٍ .

أما السين ففيه وجهان: **الأول:** إبدالها زاياً خالصةً. **والثاني:** تركها على حالها سيناً خالصةً، ولاتجوز

---

(١) شرح اليزدي٢/٩٥٩

(٢) شرح اليزدي٢/٩٥٩

(٣)هذه عبارة نسبت لحاتم الطائي، قيل: إنه كان أسيرا، فأمرته ربة المنزل أن يفصد لها ناقة، فنحرها، فلامته على نحره إياها، فقال: هكذا فصدي. وكانت عادة الجاهلية إذا نزل بهم ضيف، ولم يكن عندهم طعامٌ أنهم فصدوا جملاً، وصبّوا الدم على النار ليصير كالكبد المشويِّ، وأطعموا الضيف، لذلك قيل: لم =يُحْرَمْ من فُزْدَ له أي: فُصِدَ "ينظر المفصل: ٣٧٣، وابن يعيش: ١٠/ ٥٣، والإيضاح ٢/ ٤١٤، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٩٤،= = ٣/ ٢٣٢"، وشرح ركن الدين ٢/٨٨٦ ، وشرح اليزدي٢/٩٥٩ -٩٦٠ ، وقيل: إن أول من تكلم به كعب بن ماقة، وذلك أنه كان أسيرا في عنزة، فأمرته أم منزله أن يفصد لها ناقة، فنحرها فلامته على نحره إياها، فقال: هكذا فصدي. يريد أنه لا يصنع إلا ما تصنع الكرام" ينظر: مجمع الأمثال للميداني ٢/ ٣٩٤

(٤) الشافية في التصريف١١٩

(٥) الشافية في التصريف١١٩

(٦) الشافية في التصريف١١٩

فيها المضارعة، أي الإشمام وبين بين كما جاز في الصاد [١]

خامساً: إشـــراب بـــعـض الأحـــرف أصـــوات بـــعـضـــهـا الآخـــر:

ذكر ابن الحاجب المضارعة في بعض الأصوات بقوله: ((وقد ضُورع بالصَّاد الزاي دُونَها وضُورع بها متحركةً أيضاً، نحوُ: صَدَقَ، وصَدَرَ، والبيانُ أكثرُ فيهما، ونحوُ: (مَسَّ زَقَرَ)كلبيةٌ، وأَجْدَرُ وأَشْدَقُ بالمُضَارَعَةِ قليلٌ))[٢] ، والمضارعة كما عبر عنها اليزدي بقوله: ((المشابهة. قد يُجاء في الصادِ المذكورة بإشراب صوتِ الزاي فيها، فتصير كأنها حرفٌ بين مخرجي الصاد والزاي، وتكون مع الإطباق، وهذا هو المراد بالمضارعة ههنا))[٣]، فهي الوجه الثاني الذي أشرنا إليه سابقاً في إبدال الصاد زاياً أي: إشرابُها شيئاً من صوت الزاي، فتصير كأنها صوتٌ بين مخرجي الصاد والزاي، وتكون في الصاد دون السين؛ إذ لا إطباق للسين، ولولا ذلك الإطباق في الصاد لكان عينَ السينِ؛ لذلك لم تجز المضارعة في السين، وهو ما عبر عنه المصنف بقوله "دونها" أي: الصاد دون السين، أو القول: لاتجوز المضارعة في السين من الزاي؛ لأن السين لا إطباق فيه فيذهب القلب، فيقال حسب مضاعة الصاد الزاي: (يَزْدُق) بإشمام الصاد صوت الزاي، ولايمن ذلك في السين فلا يُقال: (يُزْدل) والأصل (يسدل) وذلك بإشمام السين زاياً[٤].

وذهب اليزدي إلى تخطئة شارح بقوله:((وتوهم شارح أن الضمير في دونها للزاي، وهو غلط))[٥] ثم بين بعد ذلك وجه الخطأ فيما ذهب إليه الشارح بقوله: ((والسرُّ في السين والزاي أنهما حرفا صفير ومخرجاهما في غاية التقارب، فلو أردت إشمام الزاي في السين تعسَّرَ عليك ذلك؛ بل تنقلب السينُ الزايَ))[٦]، والواقع أن السين الساكنة قبل الدال إنما تُبدل سيناً فيُقال: في (يَزْدُل) (يَسْدُل)

---

(١) ينظر: الكتاب٤/٤٧٨، والارتشاف١/١٥٨، وشرح الجاربردي على الشافية٣٢٥، وشرح اليزدي٢/٩٥٩-٩٦٠، وحاشية الغزي على الجاربردي٤٠٨-٤١٠ رسالة ماجستير

(٢) الشافية في التصريف١١٩

(٣) شرح اليزدي٢/٩٦٠

(٤) ينظر: الجاربردي٣٢٥-٣٢٦

(٥) هو ركن الدين ١٣١ نقلاً عن اليزدي٢/٩٦١ إذ لم أجد ذلك القول في النسخة لدي؛ إذ العبارة فيها بتمامها: (أي: و قد ضُورع بالصاد الساكنة الزاي، ولم يضارع بالزاي الصاد؛ يعني يقولون: "يصدق" بإشمام الصاد الزاي؛ لإمكان ذلك فيها، ولا يقولون: يَزْدُل، بإشمام الزاي٤ الصاد؛ لعدم إمكان ذلك فيها). ينظر: شرح ركن الدين ٢/٨٨٧ ، وممكن أن يكون المحقق قد غير العبارة لجعلها تتلائم مع ما ذهب إليه الشارحون في ذلك ونستدل على ذلك من خلال قوله: (يعني يقولون ... ومابعده) ، أما القول بالتوهم فينسب إلى الجاربردي وهو ما وصفه بالسهو ينظر شرح الجاربردي٣٢٥-٣٢٦ ، وحاشية الغزي عليه٤٠٩ رسالة ماجستير

(٦) شرح اليزدي٢/٩٦١

لا أن تُشمم الزاي سيناً ليكون الصوت بَيْن بَيْن، وهو ما نوه إليه اليزدي لِتَعسّر النطق بذلك، هذا الرأي والكلام فيه إنما أُختص بالصاد الساكنة، والمتحركة منها لا تختلف عن الساكنة فقد جُوِّزت فيها المضارعة للزاي أيضاً، فلا يُقال: زَدَقَ في صَدَقَ؛ لأنها إذا تحركت قويت بحركتها في مخرجها فخرجت عن معرض الإنقلاب، والبيان فيها هو الإتيان بما هيّتها وحقيقتها بلا إبدال ولامضارعة[١] فيقال في صَدَرَ وصَدَفَ: صدر وصدف، بإشمام الصاد الزاي؛ لأن المضارعة أكثر من الإبدال والبيان أكثر من المضارعة والإبدال[٢]، وكذا البيان في السين أكثرُ من الإبدال، فإن (يسدل) أكثر بياناً من (يزدل)[٣] وأما قوله: (ونحوُ مسَّ زَقَرَ) فبمعنى أن السين إن كانت متحركة لم يجز إبدالها زاياً إلا في لغة كَلْبٍ فالإبدال عندهم وارد بهذا الشكل قالوا: مسَّ زَقَرَ، والأصل مسَّ سَقَرَ، بلا إبدال[٤]

أمّا مضارعة الجيم الشين، ومضارعة الشين الجيم، وذلك في نحو: أَجْدَرُ، وأَشْدَقُ، بإشراب الجيم صوت الشين، والعكس؛ فاللفظ فيهما واحد إذا ضورع فيهما واحد، وقد عدوها لغةً قليلةً رديئةً، لم تأتِ في القرآن، ولا في فصيح الكلام[٥] .

(١) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٦١

(٢) ينظر: شرح ركن الدين ٢/٨٨٧ ، والجاربردي٣٢٦

(٣) ينظر: شرح اليزدي ٢/٩٦١ ، والجاربردي٣٢٦

(٤) ينظر: سر الصناعة١/١٩٦، والمفصل٣٧٣ ، وشرح الجاربردي ٣٢٦ ، وشرح اليزدي٢/٩٦١.

(٥) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٦١، والجاربردي٣٢٦

الفصـــل الثالث

من الظواهر الصَّوتية الخاصة بالصَّوائـــت

المبحث الأول : الإعلال

المبحث الثاني : الإمالة

المَبْحَثُ الأَوَّل

الإعلال

المطلب الأول : تعريف الإعلال وفائدته

المطلب الثاني : حروف الإعلال

المطلب الثالث : أنواع الإعلال

١ـ الإعلال بالقلب

٢ـ الإعلال بالحذف

٣ـ الإعلال بالإسكان ويشتمل على :

أـ الإعلال بالنقل

بـ الإعلال بحذف الحركة

المطلب الأول : تعريف الإعلال وفائدته:

أولًا: تعريف الإعلال: الإعلال لغةً مأخوذ من العِلَّة وهي: ((المرض، واعتلَّ، أي مرض، فهو عليل، ولا أعلك الله، أي لا أصابك بعِلَّةٍ، وعل الشئ فهو معلول))[١] والإعلال في اللغة مصدر الفعل أَعلَّ، يعني: الإصابة بالعلَّة [٢]، وذكره اليزدي بقوله: ((معالجة العلل))[٣]

أما تعريفه اصطلاحًا: ((تغييرُ حَرْفِ العِلَّةِ للتَّخفيفِ. ويَجمعُهُ: القلبُ، والحذفُ، والإسكان. وحُروفُهُ: الألفُ، والواوُ، والياءُ))[٤]. فالإعلال إذن هو التغيير الذي يصيب أصوات العلة، فهو مختص بها، إلا أن هناك من يرى أن الإعلال قد يكون لاحقاً لغير أصوات العلة، فيعدُّ تخفيف الهمزة إعلالًا وهو مايراه اليزدي ليس بالمصطلح الشائع[٥] غير أنّ الناظر في مصنفات القدامى مُذ عهد سيبويه مروراً بالمبرد وابن جني وصولاً إلى ابن عصفور فإنه لا يجد فيها تعريفاً شافياً لمعنى الإعلال، بل يمكن القول: إنّ منهم من لم يتطرق إلى التعريف لامن قريب ولا من بعيد[٦] ، على الرغم مما أفردوا لهذا الموضوع من أبواب، كان همهم الأكبر فيها هو بيان أصوات العلة وما يطرأ عليها من تغيير فضلًا عن ذكر أنواعه، غير أن بعضهم من تطرق لتعريف الاعلال كابن يعيش قال: ((معنى الإعلال: التغيير، والعلة تغيير المعلول عما هو عليه، وسميت هذه الحروف؛ حروف علة لكثرة تغييرها))[٧] وكذلك تعريف ابن الحاجب له وهو ما ذكرناه آنفاً، وتبعه الشارحون في ذلك[٨] ، ولشعور اليزدي بأهمية إيضاح التعريف لمنع الوقوع في الإشكال فبين أنّ التغيير قد يكون لاحقاً لحرف العلة وقد يكون لاحقاً لغيره، أما قوله : للتخفيف، فقد بينه اليزدي بقوله: ((لبيان تعليل الإعلال؛ إذ لا يجوز تغييرٌ لا يستجلب استخفافاً، وليس معناه أن التغيير إذا كان للتخفيفِ سمّي إعلالاً، وإن لم يكن للتخفيف بأن كان لا للتخفيف سمّي غير الإعلال))[٩]، فحقيقة الإعلال هو التغيير المقصود للتخفيف وذهب الشريف

---

(١) الصحاح٥/١٧٧٣-١٧٧٤

(٢) ينظر: الإعلال في كتاب سيبويه ٢٥ .

(٣) شرح اليزدي على الشافية٢/٧٩٧

(٤) الشافية في علم التصريف٩٤

(٥) ينظر: شرح اليزدي٢/٧٩٧

(٦) التعليل الصوتي عند العرب٢٤٩

(٧) شرح المفصل لابن يعيش١٠/٥٤

(٨) شرح الرضي على الشافية٣/٦٦-٦٧ ، وشرح ركن الدين ٢/٧٢٠

(٩) شرح اليزدي٢/٧٩٧

الجرجاني إلى توضيح المقصود بالتخفيف والتغيير إلى القول: ((فقولنا تغيير شامل له –أي حرف العلة– ولتخفيف الهمزة والإبدال، فلما قلنا حرف العِلَّة خرج تخفيف الهمزة، وبعض الإبدال مما ليس بحرف عِلّة كأُصَيْلال في أُصيْلان، لقرب المخرج بينهما، ولما قلنا للتخفيف خرج نحو"عألم" في "عالم" فبين تخفيف الهمزة والإعلال مباينة كلية؛ لأن تغيير حرف العلة، وبين الإبدال والإعلال عُموم وخصوص من وجه إذ وجدا في نحو: (قال) ووجد الإعلال بدون الإبدال في يقول، والإبدال بدون الإعلال في أُصَيْلان))[١] ، وما ذكره الجرجاني من تخريج تخفيف الهمزة من الإعلال هو ما نوه إليه اليزدي بقوله: ((قد يكون التغيير لاحقاً لغيرها)) ويقصد بذلك تخفيف الهمزة والذي لايكون إعلالاً إلا عند من عدّهُ كذلك وهو غير شائع [٢] . وطلب الخفة وإزالة علتها هو من أهم مايُراد من الاعلال فقد فسر ابن الغياث الإعلال قال: ((يحتمل أن يكون من (أفعل) الذي للسلب، وكأن معنى (أعلّ الكلمة): أزال علتها، أي ثقلها، لأن العلة ثقل، فعلى هذا يكون معناه لغة: إزالة العلة))[٣]

أما المحدثون فلم يختلفوا كثيراً عما ورد عند القدماء من تعريف الإعلال فهم لم يخرجوا عما ذكره القدماء، فقد جاء معنى الإعلال عند الدكتور عبد الصبور شاهين قال: ((الإعلال ما تتعرض له أصوات العلة من تغيرات بحلول بعضها محل بعض، وهو ما يسمونه الإعلال بالقلب، أو بسقوط أصوات العلة بكاملها، ويسمونه الإعلال بالحذف، أو بسقوط بعض عناصر صوت العلة، وهو ما يسمونه: الإعلال بالنقل، أو التسكين))[٤]، وعرفه آخر بقوله: ((الإعلال تغيير يلحق الأصوات المعتلة (الصائتة) الطويلة، مما يتسبب في تغيير البنية اللغوية؛ حذفاً، أو قلباً، أو تسكيناً، وفقاً لضوابط وقوانين، يحددها علم القواعد))[٥] ، فيما عرفه الدكتور عادل نذير بأنه: ((التداخل الصوتي لأصوات الهمزة، والألف، والياء، والواو بينها، وبين ذواتها، وبينها وبين بعضها لتقارب في طبيعتها الأدائية فضلًا عن السياقية ولكثرة استعمالها في الكلام، ومن مظاهر الإعلال: النقل، والقلب، والحذف لتأدية أغراض أدائية، وبنائية، ونحوية، ودلالية، والأصل فيه أنْ يكونَ في الفعل))[٦]

---

(١) معجم التعريفات ٢٩-٣٠

(٢) ينظر: شرح اليزدي٢/٧٩٧

(٣) المناهل الصافية٢/٢١٥

(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية ١٢٨.

(٥) علم الصرف الصوتي٦٠

(٦) التعليل الصوتي عند العرب ٢٥٠ – ٢٥١.

أما الدكتور حسن الأسدي فقد عرف ظاهرة الإعلال بقوله: هي ((إحدى الظواهر البارزة لمقتضيات المقطعية العربية بما فيه من كراهية، واستحباب حيث تتفاعل فيه المقطعية مع ظاهرة المماثلة في التخلص من التتابع الصوتي غير المرغوب))[١]، ولأن الإعلال ينقسم على ثلاثة أقسام: فقسم منه يتبع للإبدال كالإعلال بالقلب، فهو إبدال، ولكن من صوتي اللين، كما في (عجائز) وأصلها: (عجاوز)، ومنه ماكان تابعاً للقلب المكاني كالإعلال بالقلب؛ فهو قلب لمكان الصوت فقط ، كما في (يقول) والأصل: (يقول)، والإعلال بالحذف وبسبب خلط القدماء بين أصوات المد واللين، كما أن المحدثين قد خلطوا بين الأصوات الانزلاقية وأصوات اللين الصامتة، فإن دراسة المحدثين للإعلال قد واجهت صعوبات كبيرة؛ لأن الإعلال أصبح يتناول الواو والياء في أنواع ثلاثة تتفق جميعها في الرمز كصوتي اللين الصامتين في (وعد يعد) وصوتي الواو والياء المصوتين في(ثوم، وعيد)، فضلًا عن الحركات المزدوجة في (يوم، وبيت) [٢]

ثانيًا: فائدة الإعلال:

تكمن فائدة الإعلال في التخفيف، فالعرب كانت تميل إلى الخفة في النطق ولاسيما إذا تتابع صوتان متنافران من أصوات العلة، أو صوتان متماثلان؛ كون ((التماثل أثقل من التنافر؛ لأنّ التنافر يمتاز عن التماثل بشيء من التنويع الموسيقي الناتج عن اختلاف الجروس الحركيّة))[٣]، لما يحدث من ثقل نطقي يُشكّل عسراً على أعضاء النطق، فيعمدون إلى الإعلال لإزالة الثقل في النطق وإحداث الانسجام والتجانس بين الأصوات؛ لتسهيل عملية النطق بها ، ويتأتى ذلك عن طريق التغيير المؤدي إلى التخفيف، فإن قال قائل: قد يكون الإعلال من دون التغيير للتخفيف، فلا يكون الحد جامعاً، كما في حَيوان؛ لأن واوه بدل عن الياء، ومن الواضح أن الواو أثقل من الياء ولايكون العدول من الأخفّ إلى الأثقل تخفيفاً[٤]، وهو ماعدّهُ اليزدي غيرَ ممكنًا إذا مانظرنا إلى الضمائم الخارجة قال: ((كون الواو أثقل من الياء مع قطع الالتفات عن ضمائم خارجة لايستلزم كونها أثقل منها مطلقاً؛ إذ من الجائز أن تكون أخفَّ منها إذا اعتبر بعض الضمائم، وههنا كذلك؛ لأن الواو بعد الياء أقعد وأجلد من الياء بعد الياء؛ لأن حرف العلة ثقل وتكررها ثقل آخر، فإذا عدل عن التجانس إلى غيره ارتفع بعض الاستثقال

(١) مسارات الدرس الصوتي عند رضي الدين الاسترابادي١٢١

(٢) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية٢٥٢-٢٥٣

(٣) التصريف العربي للطيب البكوش٦١-٦٢

(٤) شرح اليزدي٢/٧٩٧

فقد ثبت أن التغيير ههنا أيضاً كان للتخفيف،لا لعدمه))[١] أي بمعنى التخلص من التتابع الصوتي المكروه، وهو ما أشار إليه المحدثون في سبب حدوث الإعلال ((ثقل النطق بالواو والياء إذا أُتبِعا بحركة من جنسهما .... أو بعيدة عنهما))[٢] هذا التتابع الصوتي غير المرغوب ينتج من وجود صوت المدّ المركب أو مايسمى"Diephthong" الذي سُمِّي مركباً لأنه عندما ينطق بالصائت المفرد ينقل اللسان في أثناء إصداره إلى موقع نطق لصائت آخر. وهي حالة صعبة عند النطق، لأنها تتطلب أن يقطع المتكلم مجرى نَفَسِه ثم يستأنفه مرة قال الدكتور محمد جواد النوري: ((إنَّ معظم التغيرات التي تعرض للبنى اللغوية، في موضوع الإعلال، والموضوعات المشابهة له، كموضوع الإبدال هي من قبيل التغيرات الفونولوجية، أو الوظيفية: (phonological functional changes) والتي تستتبع تعديلًا فونيميًا في البنية اللغوية، والتي تهدف منفردة ومجتمعة إلى توفير قدر من الانسجام بين الأصوات المتجاورة في داخل البنى اللغوية، وذلك من أجل تحقيق السهولة في النطق، والخفة في الأداء))[٣] وعلى ذلك يكون تحقيق الخفة والسهولة في النطق هو الغرض الأساسي من الإعلال والذي نص عليه القدماء في كتبهم وتبعهم المحدثون في ذلك.

المطلب الثاني: حروف الإعلال:

وحروف الإعلال كما ذُكرت هي الألف والواو والياء، وهذا ظاهر بائن؛ كون الإعلال معالجة أصوات العلة، وأصالة الاعتلال إنما تكون للألف، والواو والياء فملحقتان بها؛ لكونهما صوتي لين كالألف[٤]، وأصوات الإعلال عند ابن الحاجب والجمهور هي ثلاثة[٥]، وذكر غيره أن الهمزة والتضعيف من أصوات العلة، وهذا ما نقله الأشموني عن الفارسي في الهمزة، ويبدو أن من ذهب إلى عد الهمزة من أصوات العلة قد تابع سيبويه في ذلك؛ إذ ذكرها بقوله: ((فالهمزة أجدر؛ لأنَّها من حروف الاعتلال))[٦]، فيما ذهب أخرون إلى أن الهمزة والتضعيف شبيهان بأصوات العلة[٧] ، وبما أنّ الألف ترجع إليها كل أصوات الإعلال كونها الأصل فيها وتبعها الواو والياء فمعرفتها من ناحية الزيادة

(١)شرح اليزدي٢/٧٩٧ -٧٩٨

(٢)التصريف العربي الطيب البكوش ٦١، وينظر : العربية الفصحى : ٤٦ .

(٣) علم أصوات العربية، د. محمد جواد النوري ٣٢٠، وينظر: الدرس الصوتي في شافية ابن الحاجب وشرحه للاستراباذي (رسالة)٢٦٧

(٤) ينظر: شرح اليزدي٢/٧٩٩

(٥) ينظر: المفصل٣٩٢ ، والشَّافيَّة ٩٤، والمقرب ١٨٣/٢.

(٦) الكتاب ٣٩٠/٤.

(٧) ينظر: المقتضب٢٥٣/١، وشرح الشافية للرضي٣٣/١، ونزهة الطرف للميداني١٢٥، وشرح تصريف العزي للتفتازاني ١١٨، والأشموني٢٩٢/٤

والأصل كان الهاجس الأهم عند العلماء ومنهم اليزدي فقد ذُكرت أصالتها من عدمها في الأسماء والأفعال قال المصنف: ((ولا يكون الألفُ أصلاً في مُتمكِّنٍ، ولا في فِعْلٍ، ولكن عن واوٍ أو ياءٍ))[١] وسبب ذكر الألف فضلًا عن كونها أصل أصوات الإعتلال أنها لا تكون إلا منقلبة؛ فإذا كانت منقلبة لا تكون أصلاً، ويكمن ذلك في الاسم المتمكن والفعل، فأما عدم كونها أصلاً في المتمكن قال اليزدي: ((فلأنه لو كانت فيه أصلاً لأدَّى إلى تحركها في التصغير والتكسير، وذلك ممتنع، فيكون ملزوم الممتنع أيضاً ممتنعاً))[٢]، وأما عدم أصالتها في الفعل فقال: ((فلأن غير المعتل متحرك كل أجزائه غالباً، فيتعين الحمل عليه، فيمتنع الألف لامتناع التحرك فيها، فتتحقق البدلية))[٣] ، إلا أن المصنف وبعض الشارحين ذهبوا إلى امتناع أصل الألف الاسم المتمكن والفعل كونها تمتنع للإلحاق بالأصل فعدم وضعها أصلاً أولى من وضعها فيه؛ كون ذلك يستلزم حمل الأصل على الفرع[٤]، أما في الاسم غير المتمكن، وفي غير الاسم والفعل، فالألف لا تكون فيهما إلا أصلية كما في ألف " ذا، وإذا، وما ويا" والسبب في ذلك لأن ليس للإعلال مدخل لا في الحرف، ولا في الاسم غير المتمكن؛ كونهما جامدين[٥]

وانقلاب الألف في المتمكن والفعل إما عن الواو أو الياء، ومذهب اليزدي أنها لاتكون منقلبة عن غيرهما كانقلابها عن الهمزة في "رَأْسٍ" قال اليزدي: ((ذلك لايُسمى إعلالاً، وإنما هو تخفيف الهمزة والكلام في الإعلال، وسرُّ ذلك أن الانقلاب في الإعلال أمر محقق لا يزول، بخلاف الانقلاب في تخفيف الهمزة، فإنه ليس بأمر حتم غالباً، فلما كان كذلك لم يعدّ من باب الانقلاب حقيقة))[٦] والذي يبدو عن طريق ماذهب إليه اليزدي من أن أصالة الاعتلال للألف وهي مع صوتي الواو والياء تكون أصوات العلة إلا أن صوتي الواو والياء ملحقتان بالاعتلال للألف؛ لكونهما حرفي لين[٧]، والملاحظ من كلام اليزدي أنه اختص بصوتي الواو والياء ما كانتا صوتي لين لا مد، والحقهما بالألف كونها تُعدُّ صوتَ مدٍ ولينٍ، ولايمكن أن تكون صوت لين فقط لملازمتها المدّ، أما صوتي الواو والياء فإن سبقتا

(١) الشافية٩٤

(٢) شرح اليزدي٢/٧٩٩

(٣)شرح اليزدي٢/٨٠٠

(٤) ينظر: شرح المصنف على الشافية (٥٩أ) نقلاً عن اليزدي٢/٨٠٠، وشرح ركن الدين٢/٧٢٠

(٥) ينظر: شرح اليزدي٢/٨٠٠

(٦) شرح اليزدي٢/٨٠٠

(٧) ينظر:شرح اليزدي٢/٧٩٩

بحركة تجانسهما كانتا صوتي مدٍّ ولينٍ، أما إذا لم تسبقا بحركة من جنسهما؛ كانتا صوتي لين فقط، وقد ذكرنا ذلك بالتفصيل في معرض حديثنا عن صفات الأصوات، وظاهر كلام اليزدي أنه عندما خص صوتي الواو والياء باللين ومن ثم اتبعهما للألف، أنه قد خصص الإعتلال باللين لابالمدّ، وهذه الإشارة تكاد تكون فريدة عند اليزدي عمن سبقه في نسبة أصوات الإعلال إلى ما كان منها ليناً؛ كونهم لم يشيروا إلى طبيعة أصوات الإعلال وهل هي أصوات مدّ أو أصوات لين، أو هي أصوات صامتة (صحيحة)، وهو ماذهب إليه الدرس الصوتي الحديث حيث عبر الدكتور عبد الصبور شاهين بأن الواو والياء المعتلتين تنتجان عن طريق تراكب الحركات المزدوجة والتي تؤدي إلى وجود الصوت الانتقالي وهما الواو والياء اللتان تتكونان نتيجة تراكب حركتين مزدوجتين كـ (a+i)، وكذلك (a+u) فينتج عنهما صوتي الياء، الواو الانتقاليين ، وهما صوتا العلة ، وقد مثل لهما بـ: بيت، وقوم ، وقد أخرج أصوات المد الثلاثة : الألف والواو ، والياء من أصوات العلة؛ بوصفهم حركات طويلة، يمكن تجزئتها إلى حركات قصار[١] وبذلك يمكن القول أن اليزدي كان قد وضع منهاجاً لمن يأتي بعده لمعرفة أصوات العلة وتمييزها عن غيرها من الأصوات، وذلك بحصرها بأصوات اللين دون أصوات المد ، وإنما ذكر الألف كونها لايمكن أن تكون غير مدية؛ لملازمتها لذلك، غير أن الدكتور عبد الصبور قد أغفل صوت الألف ولم يعدها من أصوات العلة؛ لأنه عدها حركة طويلة، متجاهلاً مافيها من لين،لاسيما إذا علمنا أنّ الألف تكون منقلبة عن الواو أو الياء وهو مايدخله الإعلال في الاسم المتمكن والفعل، فما هو مصيرها إذا كانت كذلك؟ على حين نجد أن من المحدثين من عد أصوات العلة هي ثلاثة أصوات[٢] ومنهم من أضاف إليها الهمزة،[٣] وكأنهم ينتهجون نهج القدماء في ذلك .

المطلب الثالث: أنواع الإعلال :

للإعلال أنواع ثلاثة هي: القلب، والحذف، والإسكان، وذلك بقلب صوت العلة كقلب الواو ياءً وبعكسها، أو كقلب أحدهما ألفاً، أو بتسكينه؛ لأنه لايحتمل الحركة، أو بحذفه؛ لأن وجوده مستثقلاً وهذه الأنواع الثلاثة الغرض منها هو التغيير للتخفيف، وذهب اليزدي إلى أنّ القياس هو تقديم الإسكان على القلب والحذف؛ لأن الأصل فيه هو عدم التغيير، فكلما كان التغيير أقل كان أحسن، فهو أهون

(١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية ١٧٠-١٧١

(٢) ينظر: منجد الطَّالبين٢٤.

(٣) ينظر: النَّحو الوافي٤/٧٥٦-٧٥٧، واللُّباب في قواعد اللُّغة وآلات الأدب، خير الدِّين شمسي باشا ١٢٨، والصَّرف وعلم الأصوات، د. ديزيرة سقال ١٣٩.

الثلاثة[١] فإن قال قائل: إذا كان الإعلال هو التغيير، وليس في الحذف تغيير، فلا يكون الحذف من الإعلال فهو نوع منه، فعلى ذلك يكون محال دخول هذا النوع في الإعلال؛ ((لأن التغيير وصف وجودي يستدعي محلّاً موجوداً، ولاوجود للحرف بعد الحذف، فلا يتحقق التغيير لانتفاء محلِّه))[٢] ويجيب عن هذا الاعتراض اليزدي بقوله: ((لما كان الحذف يستلزمه التغيير سُمّيَ العملُ الذي هو ملزوم الحذفِ (الحذفَ) مجازاً؛ إطلاقاً للازم على الملزوم))[٣]، وذكر غيره تعقيباً على ما قاله اليزدي((ولك أن تقول: معنى تغيير الشيء في اللغة: جَعْلُهُ غيرَ ما كان عليه، وهو يشمل الحذف، ولو مجازاً، فلا حاجة إلى مجازه))[٤] ، فإن قال قائل: على هذا يجب رجوع الحذف إلى أحد الأمرين؛ أي القلب أو الإسكان؛ فيبطل التقسيم إلى ثلاثة، وأجاب أيضاً بقوله: ((كلا الأمرين إما أن يكون على وجه يستلزم الحذف بعد العمل أوْ لا يكون كذلك. سُمّي القسم الأول بالحذف لأنه هو الغاية، والثاني بأحد الأمرين فبهذا الاعتبار صح التقسيم))[٥]، بمعنى أن الحذف هو تغيير؛ لأنه يؤدي إلى التخفيف المنشود من ذلك التغيير .

أولًا/ الإعلال بالقلب:

لما كان الإعلال بمعنى التغيير عند اليزدي، فقد جعل القلب أحد أنواعه قال: ((ويجمع الإعلال هذهِ الأمور الثلاثة؛ لأن التغيير للتخفيف إما بأن يقلب حرف العلة كقلب الواو ياءً، والعكس، وقلب أحدهما ألفًا، أو بأن تسكن حيث كانت لاتحتمل الحركة، أو بأن تحذف حيث كان وجودهما مستثقلاً))[٦] وخصّهُ بظاهرة القلب المكاني، وجعل له أماراتٍ ست تدل عليه [٧] ، وكما هو معلوم أنّ القلب إنمّا هو صورة من صور الإبدال لكنه خُصَّ به أصوات العلة دون غيرها ففي تعريف ابن الحاجب للإبدال ذكر بأنه: ((جعلُ حرفٍ مكان حرفٍ غيرِهِ))[٨]، فقيل بأنه لو قال: ((جعل حرف مكان حرف آخر مطلقًا

(١) ينظر: شرح اليزدي٢/٧٩٨

(٢) وقد ساق ذلك الاعتراض اليزدي على سبيل الاعتراض المقدر ، ثم أجاب عنه ، شرح اليزدي٢/٧٩٨

(٣) شرح اليزدي٢/٧٩٨

(٤) حاشية شرح الشافية للجاربردي(رسالة) ٢٤٠-٢٤١

(٥) شرح اليزدي٢/٧٩٨

(٦) السابق نفسه

(٧) ينظر: السابق١/١٥١-١٦٢

(٨) الشافية ١٠٩

فخرج بقيد الإطلاق القلب، فإنه مختص بحروف العلة))[1] فيلحظ من ذلك أنّ بين البدل والقلب خصوصًا وعمومًا، غير أن الإبدال عند المحدثين يشمل جميع حالات التبادل بين الأصوات، سواءً كانت صحيحة أم معتلة، أما الإعلال فيشمل المعتلة منها فقط من باب (التخصيص الاصطلاحي)[2] وهو ما نجدهُ أيضاً عند اليزدي. أما المحدثون فقد عرفوا الإعلال بالقلب أنه: ((تحويل أحرف العلة والهمزة بعضها مكان بعض بحيث يختفي الأول، ويحل الأخر محله))[3]، أو هو: ((ماتتعرض له أصوات العلة من تغييرات، بحلول بعضها محل بعض))[4]، والغرض من هذا النوع من الضرب الإعلالي هو طلب الخفة المنشودة تحقيقاً للاقتصاد في عمليات النطق لتسهيل النطق في الغالب[5] ويبحث الإعلال بالقلب حالات الواو والياء كونهما يقعان فاءين، وعينين ولامين وسندرسها بالتفصيل :

◉ [أحـــوال الـواو والـيـاء فـــاءيـن]

ذكر اليزدي أنواع الإعلال وأبتدأ بذكر الإعلال بالقلب وكانت الأولوية للفاء؛ إذ هو مقدم بالطبع فقد قدمه اليزدي مُتبِعًا بذلك المصنف فكان الشروع عنده للواو والياء الواقعتين فاءين ومن ثم سيأتي الكلام عنهما كونهما يقعان عينين، لكنه أخّر كونهما يقعان لامين بعد الحديث عن الإعلال بالحذف كما أنه قد قدّم الإعلال بالحذف وحذف الواو فاءً وجعله بعد حديثه عن قلب الواو فاءً فالتقديم والتأخير فيها يأتي ضمن إطار الحديث عن فاء الكلمة وعن عينها ولامها والتطرق لكل مايحدث لها من تغييرات تطرأ عليها؛ كون الإعلال بالأساس هو التغيير، أما حالات هذا النوع من الإعلال فهي كالآتي:

١/ [قـــلـب الـــــواو هـــمـــزة]

وضابط هذا القلب كما ذكره اليزدي ((إذا وقعت واوان متحركتان في أول الكلمة قُلبت الأولى منهما همزة قلباً لازماً))[6]، ويتحقق هذا الضابط في لفظة "أَواصِلُ" وهي جمع واصلة، والأصل فيها "وَوَاصِلُ"، وكذلك "أُوَيْصِلٌ" تصغير واصل، والأصلُ فيها: وُوَيْصِلٌ تُقلب الواو الأولى منهما همزةً، والواو الأولى في اللفظتين هي فاء الكلمة أما الواو الثانية فهي المبدلة عن ألف واصل في نحو: ضوارب في

(١) شرح التصريح على التوضيح٦٨٩/٢

(٢) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية ١٦٧

(٣) المهذب في علم التصريف، د. هاشم طه شلاش، د. صلاح مهدي الفرطوسي،٢٩١

(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية١٦٧

(٥) ينظر: التصريف العربي للطيب البكوش ٧٥

(٦) شرح اليزدي٨٠٩/٢

ضاربة، وضويرب في ضارب، وسبب القلب للواو الأولى همزة هو كراهة اجتماع واوين في أول الكلمة مع تحرك الواو الثانية[١] ، قال العكبري: ((إنما كان كذلك لأنّ الواو مستثقلة لكونها خارجة من عضوين وهي مقدرة بضمتين، فالواوان في تقدير أربع ضمّات، ثم هما من جنس واحد، والنطق بالحرف بعد حرفٍ مثله شاقّ على اللسان حتى أوجب ذلك الإدغام إذا أمكن، وهنا لايمكن لأنّ المدغم الأول يجب أن يكون ساكناً، والأول لا يمكن إسكانه، فعند ذلك هُربَ إلى حرف آخر، وهو الهمزة))[٢] ومما يُلاحظ أنّ هذا القلب إنما يكون لازماً إذا تصدرت الواوان وكانتا متحركتين، فالمصنف قد ذكر مثلاً تكون فيه الواوان أحدهما متحركٌ نحو: وُوْرِي، وهو ما ينتفي فيهما علة القلب؛ فقد انتفى التحرك لكليهما، مما يستدعي انتفاء العلة؛ لانتفاء جزء منها؛ فينتفي أثرها الوجودي[٣] ، وقد أشار اليزدي أيضاً إلى علة القلب في المتحركتين قال: ((وإنما كانت هذه العلة مستدعية لهذا القلب لما في التلفظ بالواوين المتحركتين من الاستثقال البيّن، فقصدوا إلى رفضه بقلبِ أُولاهما، وإنما قلبوها همزة لاغيرها لما فيها من المجانسة بينها وبين المنقلب عنه، وهي أعني بينها وبين حرف العلة))[٤]، وفي التفاتة مهمة يلتفت إليها الشارح اليزدي من أنّ عبارة المصنف الواردة في معرض كلامه عن قلب الواو همزة[٥] لهي أسدّ من عبارة من قال ((كل واوين اجتمعتا في أول الكلمة قلبت الأولى همزة))[٦]، فمطلق الواوين من دون ذكر العلة وهي التحريك لكلتيهما ممكن أن يكون مخلاً بجزء العلة إذا عرضت مثل كلمة وُوْري، كذلك ماذهب إليه آخر من تقييد قوله بلزوم الواو الثانية قال:((واوٌ وقعت أوّلاً وشُفعت بأخرى لازمة))[٧] ولليزدي فيها رأيٌ وذلك بأن هذه العبارة لاتجدي شيئاً، إنما احترز بقوله هذا بالواو اللازمة عن العارضة؛ لئلا يرد الاعتراض بمثل وُوْري، وقد تنبه اليزدي أيضاً إلى أن القائل لايقلب في أُوَيْصِلَ حتماً؛ كونها عارضة وهو ماوصفه بالفساد[٨]،والرضي يرى شرط المصنف في تحرك الثانية هو مما لم

---

(١) ينظر: الكتاب٤/٣٣٣، والمقتضب١/٢٣٣ ، والمنصف١/٢١٧ ، والممتع١/٣٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش١٠/١٠

(٢) اللباب٢/٢٩٥

(٣) ينظر: شرح اليزدي٢/٨٠٩

(٤)شرح اليزدي٢/٨٠٩

(٥) عبارة ابن الحاجب بتمامها: إذا تحركت الثانية، بخلاف: وُوْري، الشافية ٩٥

(٦) ينظر: التكملة لابي علي الفارسي٥٧٢، وسر الصناعة١/٩٨، والمنصف١/٢١٧، وشرح الملوكي لابن يعيش٤٨٢، وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٨٨

(٧) شرح المفصل لابن يعيش١٠/١٠

(٨) ينظر: شرح اليزدي٢/٨١٠

يشترطه الفحول من النحاة[١]

أما الدرس الصوتي الحديث فيذهب إلى ماذهب إليه المصنف والشارح اليزدي من تحرك الواوين في بداية الكلمة أو كانت الواو الثانية متأصلة في الواوية كما في كلمة أول وسيأتي الحديث عنها، فقد ثبت عندهم وظيفة الهمز في هذه الكلمات؛ كون هذه الكلمات وأشباهها تعرضت لصعوبة النطق بحركة مزدوجة كما في (وواصل وولى) فجيء بالهمزة تصحيحاً لبداية المقطع، كما أن النبر قد يتخذ صورة الضغطة الحنجرية [٢]

أما قول المصنف: ((وجوازاً في نحو: أُجُوْهٍ، وأُوْرِيَ))[٣]، فيرى اليزدي الوجوب إن توفرت العلة المذكورة ناهضة وهي تصدر الواوين وتحركهما، والجواز إذا انتفى ذلك؛ فوُجُوْهٌ أصلٌ لـ"أُجوه" الواردة في قول المصنف أنتفت فيها وجود الواوين متحركتين أم غيرهما، أما وُوْرِي والتي هي أصلٌ لـ"أُوْري" أنتفت العلة فيها بحركة الواو الثانية، فهي ساكنة[٤]، وقد ذكر العكبري أنّ إبدالهم الواو همزةً في نحو وُجُوهٍ ووُوْرِي إنما كان جائزاً، ولم تجتمع فيه واوان؛ لأن الواو بمفردها مقدّرة بضمتين، فإذا انضمت ضمّاً لازماً فكأنه اجتمع ثلاث ضمات، وكلّ واحدٍ منها مستثقل، فهرب منها إلى ما لا يُقدّر بضمتين، وهو الهمزة ، وكانت أولى من الياء؛ لأنها مقدّرة بكسرتين فضمّها مستقلٌ، ولأن الهمزة نظيرةُ الواو في المخرج لأنّ الهمزةَ من أقصى الحلقِ والواو من آخر الفم فهي محاذَتُها. فإن قيل: فهلاّ كانَ قلبها لازماً؟ قيل لم يكن كذلك لوجهين: **أحدهما:** أنّ الضمة في الواو مجانسة لطبيعتها، وإن كان مستثقلاً.

والثاني: أنّ الأصل في الإبدال اللازم أنْ يكون لعلةٍ ملازمة ولم يوجد[٥]

وُجوهٌ ⟵ و ـُـ / ج ـٌ /هـ ـُـن = أُجوهٌ ⟵ ء ـُـ/ ج ـُـ /هـ ـُـ ن

فالمقطع الأول تكون من ثلاث ضمات مكونة من حركة طويلة تليها حركة مزدوجة تالية لها وهو

(١) مذهب ابن الحاجب في اجتماع الواوين في أول الكلمة فالثانية إن كانت متحركة بحركة أصلية وجب قلب الأولى همزة، وان كانت الثانية ساكنة أو متحركة بحركة عارضة جاز قلب الأولى همزة وجاز بقاؤها كما في وأى خففت بألقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها وحذف الهمزة فتصير ووي؛ فالحركة على الواو الثانية عارضة بسبب التخفيف من الهمزة ، فيجوز على مذهب المصنف قلب الأولى همزة فتقول أوى ، ويجوز أيضاً بقاؤها فتقول : ووى ، وقد خالفه في ذلك الرضي متبعاً فحول النحاة في ذلك فقد أوجب قلب الواو الأولى همزة سواء كانت الواو الثانية ساكنة أم متحركة بحركة =أصلية أو عارضة بشرط ألا تكون الثانية مدة منقلبة عن حرف زائد، كما في ووري، فتكون ووى عندهُ أوى فقط بالوجوب ينظر: شرح الشافية للرضي٣/٧٧

(٢) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية ١٧٨

(٣) الشافية٩٥

(٤) ينظر: شرح اليزدي٢/٨١١

(٥) ينظر: اللباب٢/٢٩٠، ووشرح المفصل لابن يعيش١٠/١١، وشرح الملوكي له ٢٧٠، والممتع١/٣٣٢ ، وشرح اليزدي٢/٨١٠

مستثقل كما ذكر العكبري فلا بد من الهرب إلى ملا يُقدر بضمتين وهو الهمزة النبرية كي يصبح وسيلة صوتية لتصحيح المقطع[١]، فقد جيء بالهمزة في موقعها هذا تصحيحاً لبداية المقطع، حتى يصير عربياً سليماً[٢]، لأن بداية المقطع تتطلب قوة؛ لأنها بداية النشاط النطقي فقلب نصف الحركة الواو إلى همزة[٣] وكل ذلك راجع إلى ضعف الواو، فالدرس الصوتي الحديث يذهب إلى ماذهب إليه القدماء غير المصنف واليزدي من ثقل اجتماع الواوين في أول الكلمة حتى وإن انتفت العلة ففي كلمة " أُجوه" المذكوره والأصل: وُجوه نلاحظ انتفاء العلة من اجتماع الواوين المتحركتين أو غيرهما، لكنهم يجمعون على قلبها همزة لضعف الواو بوصفها ناتجة من حركة مزدوجة، غير آبهين بوجوب القلب أو جوازه كما ذهب إليه القدماء[٤]، وهذا مايمكن أن يفسر ماذهب إليه الدكتور عبد الصبور شاهين فهو لايرى أن صوت الهمزة هو الصوت البديل عن الواو؛ كونها صوتاً نبرياً لاقرابة صوتية لها مع الواو، وكذلك الدكتور فليش الذي يرى في الهمزة بديلاً أصولياً عن الواو التي أضعفها التواجد بين مصوتين[٥]

أما ما ذهب إليه المازني إلى أنّ الواو المكسورة الواقعة في الأول أيضاً جائز قلبها همزة قياساً مطرداً، وذلك في إشاحٌ والأصل: وِشاح، والحجة في ذلك عند المازني ومن كان على هذا المذهب أن طبيعة الواو الضم، فكسرها مخالف لطبيعتها، أي بمعنى أنّ الواو خالطتها الياء، وذلك من يشقُّ على اللسان؛ لذلك قلبوها همزة، قال سيبويه: ((ولكن ناساً كثيراً يُجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة، فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولاً، كرهوا الكسرة فيها))[٦]

أما المذهب الآخر فهو مذهب الجرمي، وقد عده ابن يعيش مذهب الأكثر، فهم يقصرون همز الواو على السماع[٧]، ولابن عصفور رأي غريب في ذلك فهو يذهب إلى جواز قلب الواو همزة إذا كانت وحدها مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة كما في " وُعِدَ" : " أُعِدَ" وفي : " وسادة": " إسادة، وذكر أن

---

(١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية ٨١، ١٧٨

(٢) ينظر: المنهج الصوتي١٧٨

(٣) ينظر: القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، د. سعيد محمد شواهنة ١٠٨، وينظر: الدرس الصوتي عند تقي الدين النيلي(رسالة)٢٣٣.

(٤) ينظر: أثر الانسجام الصوتي١٢٦، والصرف الواضح٣٢٧، والتعليل الصوتي عند العرب ٢٩٧.

(٥) ينظر: التعليل الصوتي٢٩٨

(٦) الكتاب٤/٣٣١

(٧) ينظر:، الكامل ٣/٢٣٩، والمقتضب١/٢٣٢ ، والتصريف للمازني ١/٢٢٨-٢٢٩ نقلاً عن كتاب المقتضب ١/٢٣٣ ، والأصول٣/٣٤٥، والتبصرة٢/٨١٤، والمنصف١/٢١٢,٢٢٨ ، وسر الصناعة ١/٩٨ ، وشرح الملوكي للثمانيني٣٢٣، ولابن يعيش٢٧٢، واللباب٢/٢٩١، وشرح المفصل لابن يعيش١٠/١٤، وشرح الكافية الشافية٤/٢٠٩٠ ، والممتع١/٢٢١-٢٢٢ ، وشرح الشافية للرضي٣/٧٨

بعضهم قد قُرئ[١] قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ إِعَاءِ أَخِيهِ﴾[٢]، وقاس على ذلك كل واو تقع أولاً مكسورة أو مضمومة، فهو بذلك يوافق ماذهب إليه المازني، لكنه مالبث أن عاد إلى اتهام المازني بأنه لايجوز همز الواو المكسورة بقياس، بل يلحقه بالسماع قال: ((وزعم المازنيُّ أنه لايجوز همز الواو المكسورة بقياس، بل يُتبع في ذلك السماع. وهذا الذي ذهب إليه فاسد، قياساً وسماعاً))[٣]، فلا نعرف من أين جاء ابن عصفور بهذا الرأي ونسبه للمازني على الرغم من أن المازني رأيه في ذلك واضح جلي، وكذلك مانقله أبو حيان من الشرح الصغير على الجمل لابن عصفور، وفيه أن مذهب المازني هو خلاف ما يذكره ابن عصفور، وأن الجرمي هو الذي منع القياس في هذه المسألة[٤] ، ولتوضيح المسألة في ضوء المقطع الصوتي :

وشاحْ = وـــِـــ/ شـــَـــ ح وسادةْ= و ـــِـــ / ســـَـــ / د ـــَـــةْ

↓

إشاحْ = ءـــِـــ/ ش ـــَـــح. إسادةْ = ء ـــِـــ/ س ـــَـــ/ د ـــَـــةْ.

يُستفاد من ذلك القلب الذي سوغ قلب الواو همزة هو الخروج من تلك الكراهة والاستثقال

أما في كلمة " أُوْلى" فإن القلب الملتزم هاهنا محمولاً على لفظ "الأُول" حملاً منهم للواحد على الجمع، والأصل فيه: وُوْلَى، ووُوْلُ؛ ولما كانت العلة في الجمع ناهضة ووجب القلب فيه جعلوه ملتزماً في المفرد ليتوافق المفرد والجمع [٥] ((قيل: وفيه نظر؛ لأنه جاز أن يقال: إنما قلبت في أُولى لزوما للاستثقال الحاصل في الواوين لا لحمل المفرد على الجمع؛ لأن الأصل لايُحمل على الفرع))[٦] ، بل أن الجاربردي يرى أنهم قد حملوا المؤنث في الأولى على المذكر الأُوَلِ[٧]، وذكر أبو حيان تفصيلاً في ذلك قال: ((الأُوَل جَمعُ الأُولَى و(الأُولَى) تأنيثُ الأَوَّل، وإن أُبدل من ثانيهما" كالوُولَى" تأنيثُ الأَوَّل أُبدِلَ من همزتها واواً صار" الوُولَى" جاز إبدال الواو الأولى هَمزةً، ولايجوز همزهما معاً)) [٨]، فعلى

(١) وهي قراءة سعيد بن جبير، حيث ذكر أبو حيان أن هذه لغة هذيل ينظر: البحر المحيط ٥: ٣٣٢، والمنصف١/٢٣٠

(٢) سورة يوسف من الآية ٧٦

(٣) الممتع في التصريف١/٢٢١-٢٢٢

(٤) ينظر: السابق قسم التحقيق هامش رقم (٢) صفحة٢٢٢ ، وذهب أبو حيان في الارتشاف ١/٢٥٩ أن القولين عن الجرمي والمازني

(٥) ينظر: شرح اليزدي٢/٨١٢

(٦) القائل هو ابن الناظم في بغية الطالب ١٨١، ونقلها أيضاً عنه ركن الدين٢/٧٢٩، وينظر: الجاربردي٢٧١، وشرح اليزدي٢/٨١٢.

(٧) ينظر: الجاربردي٢٧١

(٨) ارتشاف الضرب ١/٢٥٦

قياس ماذهب إليه أبي حيان أن "الأوَّل" مذكر "الأُولى" فهي في الأصل " وُولَى" مؤنث "ألأَوْأَل" أبدلت من همزتها واواً ، ثم جوزوا إبدال الواو الأولى همزةً ، فيكون الذي ذهب إليه الجاربردي من حمل المؤنث على المذكر أقرب مما ذهب إليه غيره من حمل الجمع على المفرد أي بمعنى أن الواو الثانية متأصلة في الواوية فهي ساكنة فالصفة (أول) يؤتى بها بصيغة المؤنث على وزن (فُعلى)، فتصير: (وُولى) الواو الأولى منها هي فاء الكلمة والثانية عينها؛ لذا فهي متأصلة، فتقلب الأولى همزة، وهو مالم يقبل به الدرس الصوتي الحديث كون الواو الثانية عندهم لايمكن أن تكون ساكنة؛ لانها هي ضمة الواو الأولى، فهي واو كتابة لانطقاً ولأنها مجرد حركة فهي ليست عين الكلمة، بل تقع موقعها، حفاظاً على الإيقاع المقطعي في الصيغة فوزن الكلمة على حالها (وولى): (فولى)، وعلى الأصل: (وُولى) (فعْلى) فقلب الواو الأولى همزة يتأتى من الصعوبة المنطقية، فلا يمكن أن تكون فيها واوان بل هي واو واحدة وحركتها، وأن الواو الثانية ليست ساكنة بل هي حركة في ذاتها، كما وذهب الدكتور عبد الصبور شاهين إلى أن القدماء عدوها واوين بسبب خلطهم بين الرمز الكتابي، ومدلوله الصوتي[١] ويمكن تمثيلها كما يلي: (وُولى > أولى) وأصل التتابع فيها هو: wuwlaa > wuulaa > uulaa' فهمز المقطع وجد للتخلص من التجانس الثقيل[٢] ، وقيس الاستثقال الحاصل في اجتماع الواوين في وُوْلَى، على البناء من "وَعَدَ" مثل " كَوْثَر" كان قلب الواو المفتوحة همزة لازماً، فيكون بذلك قلب الواو المضمومة في وُوْلى لازماً أيضاً كونها أولى بالثبوت[٣] ، فإن أُعترض بكون واو " وُوْرِي" كانت قلبها جائزاً لا واجباً والضمة مستثقلةٌ فيها كما في "أُولى" فالأولى أن تكون واجبة في "وُوْرِي" كون العلة كما ذهب اليزدي ناهضة في القبيلين وهي الاستثقال، فلا فرق بينهما، وإلا يلزم التحكم[٤]، والجواب يكون بمنع انتفاء الفرق؛ لأن واو "وُوْرِي" الثانية هي بدل من ألف فَاعَلَ؛ لأنها من وارى فكان الأكثر عدم قلب الواو الأولى همزة؛ لقلة النقل، فهي زائدة ، والزائد كالعدم، أي أنّ الواو الأولى والسابقة لها كأنها مفردة، فلا لزوم لقلبها همزة، بخلاف الواو في " أُولى" كونها أصلية غير منقلبة، فهي بغير بدل ولا زيادة، فيتحقق بذلك تعدد الواوين؛ لأصالتهما، فيكون القلب واجباً فيها بخلاف " وُوْرِي" للسبب المذكور[٥] ولكن اليزدي

(١) ينظر: المنهج الصوتي ١٧٨ -١٧٩

(٢) ينظر: المنهج الصوتي ١٧٩

(٣) ينظر: شرح ركن الدين ٢/٧٢٩، وشرح اليزدي٢/٨١٢

(٤) الاعتراض عند ابن الناظم ، وركن الدين من باب الاعتراض المقدر ، ينظر شرح اليزدي٢/٨١٢

(٥) ينظر: شرح ركن الدين ٢/٧٢٩-٧٣٠، وشرح اليزدي٢/٨١٢

قد حكم على الجواب عن الاعتراض في أولى واستثقال الواوين فيها، والزائد عندهم في (ووري) كالعدم وإن أثبته اليزدي إلا أنه قد حكم على ذلك الاعتراض بفساده، كما حكم أيضاً على القياس في مثل كَوْثَر من وَعَدَ بفساده أيضاً، فأما هذا الأخير؛ فلأن الأصل المقيس عليه ممنوع لسببين: **الأول:** أن التزام القلب غير مسلم؛ لأنه إذا كان القلب في صورة الضمة جائزاً في وُوْرِي، لزم أن لايكون في صورة الفتحة واجباً في وَعَدَ؛ وإلا لزم إلغاء الراجح وإعمال المرجوح.

أما **السبب الثاني:** أنه لايجوز مثل هذا البناء؛ لاستلزام ذلك أحد المحذورين، ففي " وُوْعِدَ" يلزم إما التزام القلب بلا ثَبَتٍ، أو يلزم الاستثقال البيّن إدراكه، وكلا اللازمين فاسدٌ[١]

أما اعتراضه على جواب الشارحين في مسألة لزوم الوجوب لوُوْرِي وأن الواو فيها بدل من ألف فَاعَلَ فهي زائدة وهي كالعدم قال: ((واعلم أيضاً أن الجواب المذكور عن الاعتراض أيضاً فاسد؛ لأنه معارَضٌ بأن يقال: الزائد، وإن كان كالعدم، ولكنه من حيث هو زائد، أشدُّ استثقالاً من الأصل، فالقلب الملتزم به أولى منه بالأصل، فالقياس التزام القلب في وُوْرِيَ، وجوازهُ في الأُولى، والواقع عكسه))[٢] واليزدي يذهب إلى جواب لما ورد عما ذُكر آنفاً وهو بأن يُقال : ((كون الواوين أصليتين جار مجرى كونهما متحركتين حركةً غير عارضة، أو كانتا أصليتين، تُقلب الأولى همزة؛ لما ورد عليهم شيء مما ذُكر، والاحتراز بانتفاء عروض الحركة من مثل أَوَيَّ))[٣] ، والدرس الحديث يرى بأن الواو الثانية في "وُوْلى" إنما هي ضمة طويلة وقعت موقع العين، والهمز في الأولى هو للتخلص من التجانس الثقيل بين الواو وحركتها، كما ويرى أن الواو الثانية في وُوْرِي، إنما هي حركة من جنس الواو الأولى فهي ضمة طويلة، وقد تحملت اللغة ثقل التجانس هنا، نظراً لعروضه وقلة وروده، وعلى هذا لايصح عندهم أن في هذه الكلمتين قد اجتمعت واوين بل هي واو وحركتها، وهو ماينفي القول بأن الواو ساكنة [٤]

هذا الذي ذُكر فيما إذا كانت الواوين مجتمعتين، أما إذا كانت الواو منفردة مفتوحة فيكون حكمها الثبات؛ لخفة الفتحة وانتفاء اجتماع الواوين، وذكرها المصنف أنها تُقلب على غير القياس، أي القلب سماعاً، فمن ذلك قولهم: أَجَمَ في وَجَم، وأَنَاةٌ في وَناة[٥]

---

(١) ينظر: شرح اليزدي٢/٨١٢-٨١٣

(٢)شرح اليزدي٢/ ٨١٣

(٣)شرح اليزدي٢/ ٨١٣

(٤) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية١٧٩

(٥) قيل: أمرأةٌ أناةٌ والأصل: وَنَاةٌ مشتقة من الوُنية والتواني ، فهي المتثنية في مشيتها ، أنظر: اللباب٢/٢٩٢

وكذلك أَحَدٌ في وَحَدٌ[1]، فالإبدال من الواو همزة وذلك لضعف الواو عِوَضاً لما يدخلها من الحذف والبدل وهذا القلب في الواو ذكره سيبويه فقال: ((وليس ذلك مطرداً في المفتوحة))[2]، وقال المازني: ((وليس ذلك مما يُتَّخَذُ أصلاً، ولكن يُحفظُ نادراً))[3] ، وذكر ابن جني أن الواو المفتوحة لاتُهمز، وليس القياس على (أحدٍ، وأناةٍ) لقلة ذلك[4]

٢/ **[قلب الواو والياء تاء في افتعل]** : وقد تحدثنا عن هذا الموضوع في باب الإبدال .

◉ **[أحوال الواو والياء عينين]** :

قال اليزدي: ((ابتدأ من أقسام إعلال العين بالقلب إما لأنه أكثرها، أو لأنه أجلبها للخفة، وهما – يقصد الواو والياء عينين– إما أن يقلبا ألفاً، أو همزةً، أو تقلب إحداهما أخرى الأول أجلب للخفة فلذلك قدم))[5]

١) **[قلب الواو والياء ألفًا]** :

قال اليزدي في قلبهما ألفًا: ((إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفًا لوجهين: **أحدهما:** أن الفتحة حرفها الألف، والكسرة حرفُها الياء، والضمةَ حرفها الواو، فاستدعت الفتحة السابقتُهما حرفها، وكانتا متحركتين ثقيلتين؛ إذ لضعفهما لا تقويان على الحركة، فترتب المقتضَى على المقتضِي بقلبها ألفًا؛ إذ لامانع، وهو السكون الدافع للثقل.

الثاني: أنهما إذا تحركتا كان لحركتهما مقتضًى لا محالة، وذلك المقتضى يكون حرف علة فالواو إذا انفتحت كان مقتضى فتحها الألفَ، فيكون كاجتماع ألف وواو، وإذا انكسرت كان مقتضى كسرتها الياء، فيكون كواو وياء، والفتحة السابقتهما تكون كألف، فباعتبار الحركتين والحرف يكون المقدر اجتماعَ ثلاث من حروف العلة، واستثقاله بيّن إدراكه))[6]، ويكون ذلك القلب على نوعين:

---

(١) من ذلك قوله تعالى ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ سورة الإخلاص الآية١ ، وأحد بمعنى واحد أي فرد من جميع جهات الوحدانية أي في ذاته وصفاته لايتجزأ، وهمزة(أحد) هذا بدلٌ من واو، وإبدال الهمزة مفتوحة من الواو قليل. ينظر: البحر المحيط١٠/٥٧١، أما ماكان فيه للعموم لا للافراد كما ذكره العكبري وابن يعيش فمثل قولهما : ما بالدار أحد ، فالهمزة فيه أصل؛ فلا يستعمل في الواجب فلا يقال: في الدار أحد، ينظر: اللباب٢/٢١٢، وشرح المفصل١٠/١٤

(٢) الكتاب٤/٣٣١

(٣) المنصف١/٢٣١، وشرح الملوكي لابن يعيش٢٧٦

(٤) ينظر: المنصف١/٢٣١

(٥) شرح اليزدي٢/٨٣٧

(٦) شرح اليزدي٢/٨٢٨-٨٢٩

أولهما: القلب اللفظي:[1] ويكون أما في الاسم الثلاثي نحو: ناب وباب. أصلهما: نَيَب وبَوَب، قلبت الياء والواو ألفا؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ويمكن تمثيلهما صوتيًا

(نَابَ) ⇐ أصلها: نَيَبَ= ن ـَـ / يـ ـَـ /ب ـَـ

(بَابَ)⇐ أصلها بَوَب= ب ـَـ / و ـَـ /ب ـَـ

أو في فعل ثلاثي نحو: قام وباع. أصلهما: قَوَم وبَيَع، وللسبب المذكور نفسه، ويمكن تمثيلهما صوتيًا أيضًا:

(قام) ⇐ أصلها: قَوَمَ= ق ـَـ / و ـَـ / م ـَـ

(باعَ)⇐أصلها: بَيَعَ= ب ـَـ / ي ـَـ / ع ـَـ

ويعلل الدرس الصوتي الحديث ما يجري للواو والياء في هذا الموضع وبعد التحليل الصوتي على النحو الآتي: ق ـَـ / و ـَـ / م ـَـ

ب ـَـ / ي ـَـ / ع ـَـ

وهنا نلحظ تشكيل هذين الفعلين من ثلاثة مقاطع وبعد حذف المقطع الثاني لكل منهما المتمثل بالمزدوج الصاعد في / و ـَـ / و/ ي ـَـ جرى مد مصوّت المقطع الأول / ـَـ / حتى يصبح ألفًا/ ـَـ/ [2]

فيما ويرى الدكتور داوود عبده أنَّ الألف في (قال)، (وباع) نتاج سقوط قاعدة المقطع الثاني(= الواو، أو الياء) واتحاد مصوتي المقطع الثاني/ ـَـ / والمقطع الأول/ ـَـ / [3] وعلى هذا النحو جرت إعادة تشكيل البنية المقطعية للفعلين: ق ـَـَـ / ل ـَـ (= قالَ)

ب ـَـَـ / ع ـَـ(= باعَ).

أي أن الدرس الحديث لايقول بالقلب بل بالحذف للمقطع الثاني، وهناك من المحدثين[4]، من يذهب إلى ماذهب إليه الدرس القديم أي إلى القلب فيها وهذا القلب متأتٍ من الضعف في هذه

---

(١) ينظر: شرح اليزدي٢/٨٣٠

(٢) ينظر : التعليل الصوتي عند العرب ٣٢٤.

(٣) ينظر: دراسات في علم أصوات العربية٣٤، والتعليل الصوتي عند العرب ٣٢٥ .

(٤) يُنظر: المحيط في أصوات العربية ١ / ١٠٩ ، وعلم الأصوات النطقي هادي نهر ٩٠ ، ٩٢ ، وصور الإعلال والإبدال في المشتقات الأحد عشر والمصادر د. رابح أبو معزة ٥٨، والخلاف الصوتي في الدرس العربي الحديث (اطروحة) ١٥٢

الأصوات في أثناء التأليف الصوتي وهو ماقال به الخليل وسيبويه[١]، ويرى الدكتور غالب فاضل المطلبي ((أن مانطلق عليه "أصل" المعتل ليس سوى صيغة مفترضة))[٢]، وهذا الرأي قد استمده من قول ابن جني في هذا الصدد قال: ((هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه، لاحقيقة تحته، وذلك كقولنا: الأصل في قام قوم، وفي باع بيع وفي طال طوُل، وفي خاف ونام ..... فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها – مما يُدّعى أن له أصلًا يخالف ظاهر لفظه– قد كان مرة يقال؛ حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد: قوَمَ زيد .... وليس الأمر كذلك، بل بضده، وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلّا على ماتراه وتسمعه، وانما معنى قولنا: إنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يُعلَل لوجب أن يكون مجيئه (على ما ذكرنا)، فأما أن يكون استُعمل وقتًا من الزمان كذلك، ثم انصُرِف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لايعتقده أحد من أهل النظر))[٣] ، وهذا القول قد اقترب منه اليزدي فهو يرى بوجوب القلب في الواو والياء لسببين: ((**أولهما**: أن الفتحة حرفها الألف، والكسرة حرفها الياء والضمة حرفها الواو، فأستدعت الفتحة السابقتُهما حرفها، وكانتا متحركتين ثقيلتين؛ إذ لضعفهما لا تقويان على الحركة، فترتب المقتضى على المقتضِي بقلبها ألفًا؛ إذ لامانع، وهو السكون الدافع للثقل. **الثاني**: أنهما إذا تحركتا كان لحركتهما مقتضًى لامحالة))[٤] ، فاليزدي يقول بقلب الواو والياء في هذا الموضع ولايمكن أن يأتيا على الأصل؛ لكون الفتحة السابقة لهما تستدي الألف وبسبب الثقل لكون الواو والياء متحركتين وسبقتهما حركة فيتوجب قلبهما ألفًا لا بقاءهما على الأصل المستدعي للثقل البين، أما السبب الثاني الذي ذكره وهو اجتماع ثلاثة أصوات للعلة وكما ذكرنا سابقًا فهو أيضًا مما يستوجب الثقل، أما المحدثين فلم يذهبوا بعيدًا عن هذا القول فما ذهب الدكتور عبد الصبور شاهين الذي يقول بجعل الحركة الثلاثية ثنائية أو آحادية، وكذلك جعل الثنائية آحادية فكلمة: قوم هي عنده اجتمعت فيها حركة ثلاثية، نشأ عن اتصال أجزائها (واو) فإذا سقطت الضمة، انتفى الانزلاق، واتصلت الفتحتان القصيرتان قبلها وبعدها لتصبح: قام بإسقاط عنصر الضمة، هروبًا من ثلاثية الحركة إلى الحركة الطويلة[٥].وهو مايذهب إليه برجشتراسر أيضًا من اتحاد المصوتات السابقة واللاحقة قال:

---

(١) ينظر: الكتاب ٤/٣٨٨.

(٢) في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية ٩١

(٣) الخصائص١/٢٥٧ ، وينظر: المنصف١/١٩٠-١٩١

(٤) شرح اليزدي٢/٨٢٨-٨٢٩

(٥) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية١٩٤

((اتحاد الحركة السَّابقة للواو أو الياء بالحركة التَّالية لها مع حذف الواو، أو الياء نفسها مثال ذلك غزا أصلها غَزَوَ))[١]، وكذلك الطيب بكوش الذي يذهب إلى أن الواو قد سقطت بسبب وقوعها بين عِلَّتين متماثلتين، وهما فتحة فاء الفعل ولامه ، وقد نتج عن ذلك تكوّن عِلَّة طويلة من جنسهما وهي الألف[٢] فهو يقترب كثيرًا لما ذهب إليه اليزدي وهو رأي القدماء من أن الحركة السابقة للواو أو الياء تستدعي ألفًا بيد أنهم لم يحذفوا الواو والياء بل قلبوها ألفًا، بينما حذفها المحدثون، ولكن النتيجة واحدة هي أن تكون الألف بدلًا من الواو أو الياء، ولكن يبدو أن منهج القدماء هو أقرب للصواب من أن الواو أو الياء إذا وقعتا بين حركتين وأنّ لحركتهما مقتضًى لذلك، فحركة الواو بالفتح تقتضي أن هناك اجتماع ألف وواو وكذلك الفتحة السابقة لها هي بمثابة ألف، فيكون بذلك اجتماع ثلاثة من حروف العلة وهنا الاستثقال يستدعي قلب الواو إلى الألف؛ للتخلص من هذا الاستثقال.

ثانيهما: القلب الحكمي: وهو الصنف الآخر عند اليزدي، فقد قسمه على ثلاثة أقسام:

أحدهما: هو الفعل المحمول على الفعل الثلاثي نحو: أقام وأباع و أصلهما: أقْوَم وأبْيَع، ولأنهما بوزن أفْعَلَ فالفاء ساكنة، ولافتح، فجعل ما قبل الواو والياء في موضع الحركة، أو نقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلهما، وجعلتا في موضع الحركة((فسكنتا سكونًا غير أصلي، فشابه الحركة لكونهِ دخيلًا وكون الدخيل مستثقلًا ، فكأنهما صارتا متحركتين منفتحًا ماقبلهما فقلبتا ألفًا))[٣] ؛ حملا لهما على أصلهما وهو: قام وباع فصارا: أقام وأباع، وبتقدير الحركة أو الفتح على كلا التقديرين ويشمل هذا النوع من الإعلال كلمة " استقامَ" والتي أصلها: " استَقْوَمَ" وهنا لابد من الإشارة إلى أنه قد حدث في الكلمة إعلالان:

أ- إعلال بالنقل ويشمل تسكين الحرف المعتل عن طريق نقل حركته إلى الصحيح الساكن قبله

ب- إعلال بالقلب وهو قلب حرف العلة ألفًا؛ كون الحركة المنقولة غير مجانسة لحرف العلَّة[٤]

والثاني: هو الاسم المحمول على الفعل الثلاثي نحو: مَقَامٍ، ومَزادٍ أصلهما: مَقْوَم ومَزْيد فجعلت القاف والزاي في حكم المتحرك حملًا على قام وزادَ؛ إذ لافتح في مَفْعَلٍ [٥] ، أو نقلت حركة الواو

---

(١) التطور النحوي٤٨ ، وينظر: دروس في علم أصوات العربية١٣٧، والتعليل الصوتي عند العرب٣٢٥

(٢) ينظر : التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث للطيب البكوش : ١٤٦ .

(٣) شرح اليزدي٢/٨٣٠

(٤) ينظر: الكتاب٤/٣٤٥، والمنصف١/١٩٠، والممتع في التصريف٢/٤٧٩ .

(٥) ينظر: شرح اليزدي٢/ ٨٣١

إلى ما قبلها فجعلت الواو في حكم المتحرك، حملا على أقام، وقلبت ألفا، والثالث: هو الاسم المحمول على الفعل المحمول على الفعل الثلاثي نحو: مُقام ومُتاح مفعولي أقامَ وأَتاحَ؛ إذ حُملا على فعليهما المحمولين على قام وتاح، وكذلك الإقامة والاستقامة. فقد أُعلت هذه المصادر إعلال أفعالها وحدث الإعلال فيها بالنَّقل، والقلب، والحذف، والتَّعويض، إذ أصلهما: (الإقْوَام والاستقْوَام) فجعلت القاف في حكم المتحرك [أو نقلت حركة الواو إلى القاف، وجعلت الواو في حكم المتحرك] حملًا على فعليهما الذي هو: أقام واستقام، المحمولين على قام[١] ، ثم قُلِبَت الواو ألفًا؛ لتحركها في الأصل وكذلك لانفتاح ما قبلها بعد نقل حركة الواو إليها فالتقت [ألفان] ساكنتان حذفت إحداهما وعوض عنها بالتاء[٢] ، ويمكن توضيح ذلك ممايأتي: إقامة والأصل: إقْوَام، وهو مصدر "أقام" [٣]

إقْوَام ⇐ إقَوْام⇐ إقاام ⇐ إقام : إقامة

نقل الحركة من الواو إلى القاف ثم صار ماقبلها مفتوحًا — أُعلت الواو ألفًا لأنها متحركة في الأصل — حُذفت الألف المُعَلّة لاجتماع ساكنين — عُوِّضت التاء عن الألف المحذوفة ووزنها: إفالة(عند الأخفش) أو إفَعْلَة(عند الخليل وسيبويه)

إستقامة: مصدر" إستفعل" جرى عليه مايأتي [٤] :

استقْوَام ⇐ استقَوْام ⇐ استقاام ⇐ استقام : استقامة

(نُقلت حركة الواو إلى الحرف الصحيح) — (أُعِلّت الواو فقُلبت ألفًا فاجتمع الفان) — (حُذفت إحدى الألفين لالتقاء ساكنين) — (عُوِّضت التاء عن الألف المحذوفة ووزنها: إستفالة أو إستفَعْلَة)

والمحذوفة عند الخليل وسيبويه كما نقل أبو عثمان المازني هي الثانية الزائدة[٥] ، غير أن المازني قد رجح الحذف عندهما كونها نظيرة واو"مفعول" في " مَقْولٍ، ومَخْوف"[٦] ، وهو ماقاله سيبويه: ((وحذفت واو مَفْعُولٍ لأنه لا يلتقي ساكنان))[٧] أما المحذوفة عند الأخفش هي الأولى وهي عينُ الفعل

(١) ينظر: شرح اليزدي٢/٨٣١، وشرح ركن الدين٢/٧٤٤

(٢) ينظر: الكتاب٤/٣٥٤، والمقتضب١/٢٢٧، والمنصف١/٢٩١- ٢٩٢، والممتع٢/٤٩٠ .

(٣) ينظر: المستقصي١/١١٧٨

(٤) ينظر: المستقصي١/١١٧٩

(٥) ينظر: المقتضب ١/٢٤٣ ، والمنصف ١/٢٩١ ،

(٦) ينظر: المنصف١/٢٩١

(٧) ينظر: الكتاب٤/٣٤٨

والباقية واو "مفعول"[١]، فيما ذهب ابن عصفور وابن مالك إلى تغليب رأي الخليل وسيبويه على الأخفش[٢]. أما المصنّف وبعض شراح الشافية فقد تابعوا المازني في ذلك[٣]، ويذهب أحد الباحثين إلى أن الألف المحذوفة في (الإقامة والاستقامة) إنما هي الأولى متابعًا للأخفش في ذلك " لأن الثانية إنما جيء بها لإفادة معنى المصدر، كما أن التاء التي جاءت للتعويض إنما هي عِوَضٌ عن أصلي[٤] وعلى هذا يمكن القول أنه لايمكن ترجيح رأي على آخر؛ كون الفريقان لديهم أدلتهم المقبولة عند الصرفيين، كما أن التاء التي جيء بها للتعويض قد لاتعوض في بعض الأحيان قال سيبويه: ((وذلك قولك: أقمته إقامةً، واستعنته استعانة؛ وأريته إراءة، وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل. قال الله عز وجل[٥] : ﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾))[٦] ، فكلمة" إِقَامِ" الواردة في الآية المباركة لم تعوض فيها التاء، كما وإنّ الوزن قد اختلف عند الفريقين فوزن إقامة عند الخليل وسيبويه هو: إفعلة، وعند الأخفش هو: افالة بحذف عين الفعل وكذلك استقامة وزنها عند الخليل وسيبويه: استفَعْلة، بحذف الألف الزائدة، وعند الأخفش هي: استقالة [٧]

ويبدي اليزدي اعتراضه على ما ورد في متن المصنف من تقديم الاسم على الفعل إذ الصحيح عنده هو : ((أن القياس تقديم الفعل في اللفظ والمثال على الاسم؛ لأنه هو الأصل في الإعلال والاسمُ فرعه))[٨] ، ويعلل اليزدي لما ورد في قولهم: من أن الفعل أصل في الإعلال بقوله: ((أنه لو لم يعل لما فيه من العلة لم يعل الاسم المتصل به أيضاً لما فيه من العلة؛ إذ الاسم تابع في هذا المعنى لا أن الاسم يُعَلُّ وإن لم يكن فيه علة توجبه؛ لأنه فرع فِعْلٍ مُعَلٍّ، وقلَّ ما لايكون كذلك، ألا ترى أن الأمر المستدعي للقلب في أَقَامَ بعينه قائم في الإقامةِ، وهو السكون العارض)) [٩] .

---

(١) هذا الخلاف أورده ابن جني في المنصف: ١/ ٢٩١، ٢٩٢، وابن عصفور في الممتع ٢/ ٤٩٠، وينظر شرح ركن الدين ٢/٧٤٤

(٢) ينظر: الممتع٢/٢٩٨-٢٩٩، و أوضح المسالك: ٤/٤٠٣

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصّل٢/٤٣٧ ، وشرح الشافية للرضي : ٣/١٥١ .

(٤) ينظر: الدِّراسات الصَّوتيَّة والصَّرفيَّة عند الفَتَّنيّ رسالة ماجستير ١١٥

(٥) سورة النورالآية٣٧

(٦) الكتاب٤/٨٣

(٧) ينظر: المستقصي١/١١٧٨-١١٧٩

(٨) شرح اليزدي٢/٨٣١

(٩)شرح اليزدي٢/٨٣١

وقد يمتنع قلب الواو والياء مع توفُّر شرائطه، وهذا المنع لأُمورٍ منها :

١) التنبيه على الأصل: وهنا لابد من التنبيه من أنّ الواو أو الياء قد تتوافر فيهما شروط الإعلال المذكورة لكنهما بقيتا على حالتهما وهو ماعبّر عنه المصنف بقوله: ((ونحوُ القَوَدِ، والصَّيدِ، وأَخْيَلَتْ وأَغْيَلَتْ، وأَغْيَمَتْ شاذٌّ))[١]، والذي قال فيه اليزدي: ((هذا اعتراض على اقتضاء العلة؛ إذ قد ذكر التحرك والانفتاح موجب للقلب، وههنا ثابتان، فلم تخلف المقتضى عن المقتضي؟

أجاب بأن مثله شاذ غير معتدٍّ به، فلا يجيء الخرم في القاعدة به))[٢] ، وهذا الاعتراض إنما يدل على أنّ الأصول تتغير في بعض الأحيان وتبقى ثابتة في أحيانًا أُخرى قال ابن جني: ((وربما جاء شيء من ذلك على أصله صحيحًا غير مُعلٍّ، ليكون دليلًا على الأصول المغَّيرة، وذلك قولهم: "الصَّيَدُ" و"الحَيَدُ" و"القَوَدُ" و"الأَوَدُ" و"الحَوَكَةُ" و"الخَوَنَةُ"))[٣]، وذكر في الخصائص: ((أنَّ الياء والواو قد صحّا في بعض المواضع للحركة بعدهما؛ كما يصحّان لوقوع حرف اللين ساكنًا بعدهما، وذلك نحو القَوَد والحَوَكة والخَوَنة والغَيَب والصَيد، فجرت الياء والواو هنا في الصحّة لوقوع الحركة بعدهما مجراها فيها لوقوع حرف اللين ساكنًا بعدهما، نحو: القَوادِ والحَوَاكة، والخوانة، والغياب، والصَّياد))[٤] ، وذكر في موضع آخر أنّ هذه الأمثلة التي ذُكرت وهي ماتحركت عينه، وهي معتلّة، وقبلها فتحة، وهو مايوجب قلبها ألفًا، ك"باب"، و"دار" و"عابٍ"، ومع ذلك فقد جاءت مصححّة، لكن سبب التصحيح فيها أنهم شَبهَّوا حركة العين التابعة لها بحرف اللين التابع لها، فكما يصحُّ نحو جواب، وهُيام، وطويل، فعلى ذلك صحَّ باب القودِ والحوكة والغَيَبَ، من حيث شُبّهت فتحة العين بالألف من بعدها((وكسرتها بالياء من بعدها))[٥]، إلا أنّ الثمانيني قد ذكر أن من العرب من أعله ومنهم من صحح قال: ((فأما قولُهم: "الحَوَكَةُ" و"الخَوَنَةُ" فقد أعلّهُ قومٌ، فقالوا: "حَاكَةٌ" و"خَانَةٌ"، وصَحّحَه قومٌ، فقالوا: "حَوَكَةٌ" و"خَوَنَةٌ"، فمن أعلّهُ قال: تَاء التأنيث بمنزلةِ المُنفصل، وإذا كانت تاء التأنيث بمنزلةِ المنفصل صار الاسم على وزن الفعلِ فوجبَ أن يُعَلَّ بالقلبِ. وأما من صحَّحَ فلهُ طريقان: إنْ شاء قالَ: لمَّا اتَّصلت تاء التأنيثِ بالاسم أَخرتهُ عن وزن الفعلِ فوجبَ أن يُصَحَّحَ. وإن شاء قالَ: إذا أَعلَّتِ العَرَبُ شيئًا بالقلبِ أقرَّت بعضهُ على

(١) الشافية٩٧

(٢) شرح اليزدي٢/٨٣٣-٨٣٤

(٣) سر الصناعة٢/٦٦٨

(٤) الخصائص٢/٣٢١

(٥) ينظر: الخصائص ٣/٥٢

الصِّحَّةِ ليَدُلَّ على الأصلِ الذي أعلوهُ))[1] ، وقد ذكر العكبري أيضًا هذين الوجهين معللًا لهما قال: ((إنَّما صحَّت الواو في خَوَنة وحَوَكة لوجهين: **أحدهما:** أنَّ تاء التأنيث بعَّدتْه من شبه الفعل فخرجَ على الأصل. **الثاني:** أنَّ ذلك أُخرجَ على الأصل تنبيهًا على أنَّ أصلَ البابِ كلّه التصحيحُ [2] ، وعلى ذلك جاء استحوذَ ووجهه، وقد قالوا: حاكَه وخَانَه فأجروه على القياس))[3] ، غير أنّ الناظر في قول أبو الفتح السابق يجدهُ قد أوجد طريقًا ثالثًا غير الطريقين اللذين ذكرهما الثمانيني والعكبري.

٢) **تصحيح العين لاعتلال اللام** : وهو مايُعبرُ عنه: الفِرار من إعلال العين واللام، قال اليزدي: ((هذا مافيه موجبان للإعلال، ولم يعملوا إلا موجبًا واحدًا؛ تعذُّرَ الإعلالين))[4]، فمن ذلك ماذكره المصنف قوله:((وصح باب قَوِي وهَوِي؛ للإعلالين))[5]، وهو مافسرهُ اليزدي بقوله:((وجد المقتضِي ولامقتضى))[6] وفيه وجهان لمنع الإعلال: **أحدهما:** هو أنّ لام الفعل في "قَوِيَ، وهَوَى" وهو صوت علة إنما كانا في الأصل: "قَوِوَ وهَوَيَ" قد انكسر ماقبله في الأول وانفتح ماقبله في الثاني فقلبت ياءً في قَوِوَ" فأصبحت "قَوِيَ" وقُلبت ألفًا في" هَوَيَ" فأصبحت "هَوَى" ، فلو قُلبت الواو التي قبلهما لزم إعلالان[7] ، وهنا يُطرح سؤالٌ ((لم أعلوا اللام، ولم يعلوا العين، وموجب الإعلال فيهما ناهض، وكذلك أيهما يترجح فيه الإعلال؟ فيجيب اليزدي عن هذا التساؤل المقدر بقوله: هو أنّ اللام محلُّ التغيير فلما لم يكن للإعلال إلا إلى أحدهما سبيل تعين اللام؛ لأنه به أولى))[8].

[باب طَوِيَ وحَيِيَ]

وقد أُلحق بهذا المنع من الإعلال نوع آخر فيه موجب واحد للإعلال وهو إعلال العين فلا يلزم معه إعلال اللام لكنهم أجروه مجرى الذي يلزم فيه إعلالان قال اليزدي: ((فأما مافيه الموجب الواحد ولو أعملوه لم يلزم إعلالان، ولكن لم يُعملوه حملًا على مافيه موجبان، فهو باب طَوِيَ، وحَيِيَ، وهما من

---

(١) شرح الملوكي للثمانيني٢٩٩

(٢) ذكر الجوهري في الصحاح عن أبي زيد قال: (هذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الأصل. تقول العرب : اِستَصابَ واِستَصْوَبَ، واستجاب واستجوب ،وهو قياس مطرد عندهم)، وعلل اليزدي ذلك قال (وإنما صححوا في هذه الألفاظ وتركوا مقتضى القياس إشعارًا بما هو الأصل في الباب، ومع ذلك شاذّة يُتَّبَعُ فيها السماع) ينظر: الصحاح ٥٦٣/٢ باب (حوذ) ، وشرح اليزدي٨٣٤/٢

(٣) اللباب٣٠٥/٢

(٤) شرح اليزدي٨٣٥/٢

(٥) الشافية٩٧

(٦) شرح اليزدي٨٣٥/٢

(٧) ينظر: شرح اليزدي٨٣٥/٢

(٨)شرح اليزدي٨٣٥/٢

المعتل اللام بالياء، وتقريره أنهم لو أعلّوا عينهما لم يلزم إلا إعلال واحد، بخلاف مامر، ولكن لما كان فَعِلَ بالكسر فرعًا على فَعَلَ بالفتح لخفته وكثرة استعماله أجروه في الإعلال مُجرى المفتوح، ولم يعلوا العين فيه، فكذلك لم يعلوا ههنا))[١]

ثانيهما: أما الوجه الآخر لعدم الإعلال لما صحت فيه العين لاعتلال اللام أو ماحُمل عليهما هو ماذكره اليزدي للمصنف وتابعه الشارحان فيه قوله: ((لو أعلت العين في الأمثلة المارة لزم إعلالها في مضارع كلٍّ، ولو كان كذلك لزم مثل يَقايُ في يَقْوَى، ويَطايُ في يَطْوَى، ويَحايُ في يَحْيَى، وذلك لأنه لما أعلت العين في خاف لزم إعلالها في يخاف كذلك، فهذا مثله؛ لكن اللازم باطل؛ لأن تحرك الياء في المضارع مرفوض، وقد ترك ذكر مضارع هوى لأنه يَهْوِي بالكسر، فلا يجيء فيه يَفْعَل بالفتح، فلا يلزم يَهايُ مثلًا))[٢]، وقد ضعف اليزدي ماذهبوا إليه بقوله: ((وفيه ضعف؛ لأن مقتضى الإعلال أن يقلبا ألفًا أوّلًا؛ لما عرفت من أن إعلال اللام سابق على إعلال العين[وحينئذٍ لايمكن تقدير مقتضى إعلال العين]؛ لأنه لايكون إلا بعد نقل حركتها إلى الحرف الصحيح، ثم تنزيل سكونهما الدخيل منزلة الحركة، كما هو العمل في يخاف، ولاسبيل إليه؛ لاستلزامه التقاء الساكنين؛ أعني الألفين، وهو محذور لأدائه إلى ثلاث إعلالات))[٣] وتوضيح ذلك يَقْوَى الأصل فيها: يَقْوَوُ قُلبت اللام ألفًا لتحركها وانفتاح ماقبلها، وما قبل العين ساكن، فعند إعلال العين يلزم ذلك نقل حركتها إلى ماقبلها وهو صوت القاف ليكون منفتحًا، وتكون ساكنة سكونًا جاريًا مجرى الحركة؛ لعدم أصالته، وبذلك تكون العين ساكنة وكذلك اللام كونها تُقلب الفًا، فينتج عن ذلك عدة خيارات ، فأما أن يبقيا ساكنين ولايجوز، أو قلب العين ألفًا وهو أشذّ، أو حذف إحداهما إما العين أو اللام، وحينئذٍ يلزم إعلال اللام ، وإعلال العين، وحذف إحداهما، فينتج إعلال ثانٍ وهو بالحذف، وعلى ذلك فإن ماذكره المصنف والشارحين مبني على تصحيح اللام وإعلال العين، واليزدي يقول بعكسه؛ لأن إعلال اللام أقدم [٤]

---

(١)شرح اليزدي٢/٨٣٦

(٢) ينظر: شرح المصنف(٦٣/أ) نقلًا عن شرح اليزدي٢/٨٣٦، وشرح ركن الدين٢/٧٥٢، والجاربردي٢٧٨-٢٧٩

(٣) شرح اليزدي٢/٨٣٦

(٤) ينظر: شرح اليزدي٢/٨٣٧

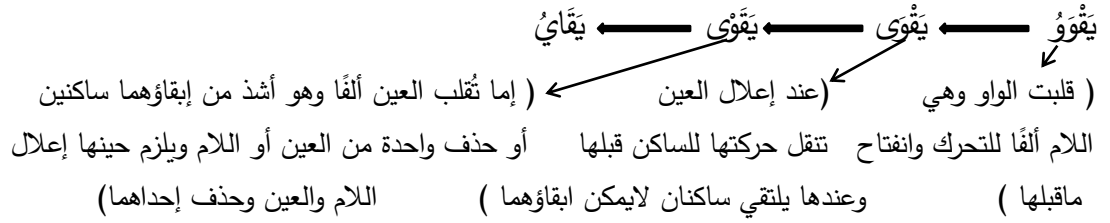

٣) صيغة التعجب ما أَفْعَلَهُ :

ومن الصيغ التي تصح فيه الواو والياء ولاتُعَلّ هي صيغة التعجب والمراد بها فعل التعجب مطلقًا قال اليزدي: ((كقولك: ما أَرْوَحَهُ، وأَروِحْ بهِ، وما أَطْيَبَهُ وأَطْيِبْ بهِ؛ لأنه لم يُتَصَرَّف فيه تصرُّف الأفعالِ، والإعلالُ من التصرفات، فارتفع عنه، كما ارتفع عن غيره من التصرفات، أو لأنهم أرادوا الفرق بين هذا الباب وبين غيره بالتصحيح، فصححوه لمّا أعلوا غيره؛ ليكون ممتازًا))[١] ، وقدم سببًا آخر ولكن من باب التساؤل المقدر قال: ((فإن قلت: لِمَ لَمْ يعكسوا؟ – يقصد الإعلال في باب التعجب والتصحيح في غيره من الأبواب– فأجاب: لأنه كان أَولى بالصحة؛ لعدم كونه متصرَّفًا فيه، ولبعده من الفعل ولشبهه من الاسم بهذا المعنى))[٢] ، أي أنه يشبه الاسم في عدم تصرفه، ولابُدَّ هنا من التنبيه على أمرين: **أولهما:** أن صيغة "أَفْعِل به" قد حُملت على صيغة " ما أَفْعَلَهُ" في التصحيح[٣] ؛ لأنها بمعنى "ما أَفْعَلَهُ" نحوُ قوله تعالى: ﴿أسمع بهم وَأبْصر﴾[٤] ، والمعنى الذي خرج إليه (أسمع وأبصر) هو ليس الأمر بل الخبر أي: ما أسمعهم، وما أبصرهم ،وهو لفظُ الأمر بمعنى الخبر[٥] .

ثانيهما: أنّ صيغة "أَفْعَلُ التفضيل" محمول على فِعْلِ التعجب "ما أفْعَلَه"، كما في: زيد أَقْوَلُ وأَبْيَعُ [٦] وذكر اليزدي أنّ المصنف قد ((استدَلَّ على ذلك بأمرين: **أحدهما:** أنهما من وادٍ واحدٍ وجوبًا في بنائهما من الثلاثي المجرد لاغير، وامتناعًا في أن لا يكونا من الألوان والعيوب، وجوازًا في مجيئهما من كلٍّ ثلاثي مجرد غير عيب ولون، فلذلك حملوا أَفْعَلَ التفضيل على فِعْلِ التعجب في التصحيح.

الثاني: أنه لو أُعلَّ لالتبس بماضي أَفْعَلَ، نحو أَقالَ وأَزالَ، فصححوه ليرتفع اللبس))[٧] ، أي للتفريق بين لفظ الاسم ولفظ الفعل المتصرف كما في الفعلين المذكورين، لاتفاقهما في الحروف، فصححوا صيغة التفضيل؛ كي لا يحصل الالتباس بينهما، ولأن الإعلال بالفعل أولى فقد أعلوا ماضي "أَفْعَلَ"

---

(١)شرح اليزدي٢/٨٤٤

(٢)شرح اليزدي٢/٨٤٤

(٣) ينظر: المنصف١/٣١٥-٣١٦، وشرح ركن الدين ٢/٧٦٠

(٤) سورة مريم من الآية٣٨

(٥) ينظر: المنصف١/٣١٦

(٦) ينظر: شرح اليزدي٢/٨٤٤

(٧) شرح المصنف(٦٤/أ) نقلًا عن شرح اليزدي٢/٨٤٤-٨٤٥ ، وينظر: بغية الطالب١٩١-١٩٢، وشرح ركن الدين٢/٧٦٠، والجاربردي(٢٨٠-٢٨٢)

وصححوا في أَفْعَلَ التفضيل[١]

أما سيبويه لم يفعل كما فعل المصنف في حمل أفعل التفضيل على فعل التعجب، بل العكس فقد حمل فِعْلَ التعجب على أَفْعَلِ التفضيل، وتابعه على ذلك الصرفيين[٢] ، واعترض الشارحين ومنهم اليزدي على المصنف في قوله: **(وأَفْعَلُ محمُولٌ عليه)**[٣] ؛ كونه اسم والاسم لايُعلّ، بل الأولى حمل الفعل عليه[٤] ، فيما أشار معظم الشارحين إلى مخالفة المصنف لسيبويه [٥]

٤) إذا كان البناء بمعنى بناءٍ آخر :

قال اليزدي: ((وصحَّ باب الفِعْلِ الذي بمعناه فِعْلٌ آخرُ مصحَّحٌ توافقًا للمعنى، وذلك قولهم: ازْدَوَجُوا، واجْتَوَرُوا، واعْتَوَنُوا؛ لأنه بمعنى تَفاعَلُوا، ولاعلة في تَعاونُوا مثلًا، فحُمل هذا عليه، وإن كان فيه السبب؛ لأجل المعنى))[٦] ، فبناء" افْتَعَلَ" سواء أكان واويًا أم يائيًا إذا لم يدل على معنى الاشتراك في الفاعلية أو المفعولية وجب إعلالهُ، كما في ((اجتاز، واعتاد، وارتاب، وامتاز، وابتاع))[٧]، أما إذا دل بناء " افْتَعَلَ" على تفاعل فتصح فيه الواو، وحملت الأمثلة السابقة على تعاونوا رغم أنّ لاعلة فيها غير الحمل على المعنى وهذا ما أشار إليه سيبويه قال: ((وكذلك احْتَوَشُوا، واهْتَوَشُوا، وإن لم يقولوا تفاعلوا فيستعملوه؛ لأنه قد يَشْرِكه في هذا المعنى))[٨]

وعليه أغلب العلماء[٩] ، قال ابن مالك: ((ومما كُفَّ سببُ الإعلال فيه بالحمل على غيره في التصحيح (افتَعلَ) الموافق تفاعلَ، نحو: اجتوَر القومُ، فإنه بمعنى تجاوروا، فعوملا معاملةَ عَوِرَ واعورَّ وهذان أولى بتلك المعاملة؛ لأن (تفاعلَ) بالدلالة على معنى لا يستغني بفاعلٍ واحدٍ كالتجاور، أحقُّ من افتعل، فيجب أن يتبعه في لفظه كما تبعه في معناه))[١٠]

ومما صحَّ في باب حمل البناء على بناء آخر باب اعْوارَّ واسْوادَّ قال اليزدي: ((لأنك لو أعللته لزمك نقل حركة الواو إلى ماقبلها، ثم قلبها ألفًا، ثم حذف الهمزة، فبقي عارَّ وسادَّ، فلم يُدْرَ أفاعَلَ هو

---

(١) ينظر: شرح اليزدي٢/٨٤٥ ، وشرح ركن الدين٢/٧٦٠

(٢) ينظر: الكتاب٤/٣٥٠، والمنصف١/٣١٥-٣١٦، والممتع٢/٣١١، وشرح المفصل لابن يعيش١٠/٧٦ .

(٣) الشافية٩٨

(٤) ينظر: شرح الرضي٣/١٢٤، وشرح اليزدي٢/٨٤٥

(٥) ينظر: شرح الرضي ٣/١٢٤، وشرح ركن الدين٢/٧٦١، والجاربردي ٢٨٢، والأنصاري١٩٦، وشرحها لقره سنان٥٠٣ نقلًا عن اليزدي٢/٨٤٥

(٦) شرح اليزدي٢/٨٤٦

(٧) ينظر: حاشية الغزي على الجاربردي(٢٨٢) رسالة ماجستير٢٨٤

(٨) الكتاب٤/٣٤٧

(٩) ينظر: المنصف١/٢٦٠-٢٦١، وشرح الملوكي للثمانيني٢٩٧، وشرحه لابن يعيش٢٢٠، واللباب٢/٣٠٥

(١٠) الايجاز في التعريف١٤٣ ، والتكملة٥٧٩

من المضاعف أو افْعالَّ من الأجوف، فصححوا لرفع هذا اللبس))[١] ، أي بمعنى أنّ السبب هو سكون ماقبل الواو[٢]، وقد حُمِل عَوِرَ وسَوِدَ على اعْوارَّ واسْوادَّ فصححتا أيضًا؛ كونهما بمعنى ماهو المصحح[٣] قال ابن مالك: ((وإنما لم تعلّ عين هذا النوع- يقصد عَوِرَ وسَوِدَ- مع تحركها وانفتاح ماقبلها حملًا على افْعَلَّ كـ(اعورّ)، فإنهما مستويان في ألّا يستغنى عنهما أو عن أحدهما (أَفْعَلُ) الذي مؤنثه فَعْلاءُ فأرادت العرب أن يتوافقا لفظًا كما توافقا معنًى، وذلك بحمل أحدهما على الآخر، وكان حملُ (فَعِلَ) على (افْعَلَّ) فيما يستحقهُ من التصحيح أولى من حمل (افْعَلَّ) على (فَعِلَ) فيما يستحقه من الإعلال لأن التصحيح أصلٌ، والإعلال فرعٌ))[٤]، وفي مسألة حمل "عَوِرَ" وأشباهها على اعْوَرَّ على الرغم من أنّ "عَوِرَ" أصلٌ و"اعْوَرَّ" فرعٌ، فيكون الحمل على الفرع[٥]، وتدخل أيضًا في هذه المسألة حَمْلُ حَمْلُ ازدوجوا على تزاوجوا والتي هي حَمْلُ فرع على فرع و قد مرت في هذا الباب قال اليزدي: ((المماثلة في الفرعية موجودة بينهما، والقياس يجري على المماثلة، فيجوز أن يكون أحدهما أصل آخر باعتبار حكم مشخص، ولا مماثلة بين عَوِرَ واعوارَّ مطلقًا، لا في التفرع، ولافي الأصالة))[٦] ، واليزدي بهذا يذهب إلى القول إما بالشذوذ أو بالحمل على المصدر عَوِرَ قال: ((هذا حمل أصل على فرع وقضيّة القياس عكسُ ذلك))[٧] أي اعتبر اعْوارّ فرع وحمله على المصدر وهو عَوِرَ وقال أيضًا: ((والأولى الحكم بالشذوذ، أو بالحمل على مصدره كالعَوَرِ))[٨] ، وقد جاء اعْوارٌ معلًا نظرًا إلى أصل المقتضي كما في قول الشاعر[٩]:

---

(١) شرح اليزدي٢/٨٤٦

(٢) ينظر: المنصف١/٢٥٩

(٣) ينظر: المنصف١/٢٥٩ ، وشرح اليزدي٢/٨٤٦

(٤) الايجاز١٤٢-١٤٣

(٥) هذه من المسائل التي فيها خلاف فقد ذهب المازني وابن جني وتابعهما الثمانيني وابن يعيش إلى أنّ عَوِرَ ونحوه فرع وهو محمولٌ على اعْوَرَّ وهو أصلٌ؛ لكونه أصلٌ في الدلالة على الألوان والعيوب والصفات المستحسنة قال ابن مالك: (وأيضًا فإنَّ (فَعِل) لايلزم باب (أَفْعَلَ فَعَلاءَ)، و(افْعَلّ) =يلزمهُ غالبًا، فكان الذي يلزم المعنى الجامع بينهما أولى بأن يجعل أصلًا، ويُحمل الآخر عليه) الإيجاز١٤٣ ، وينظر: التكملة لأبي علي الفارسي٥٨٧، المنصف١/٢٥٩ ، وشرح الملوكي للثمانيني٢٩٧، وشرحه لابن يعيش٢٢٣ ، واللباب٢/٣٠٥

وذهب جماعة إلى أنّ عَوِرَ المجرد هو أصلٌ قد حُمِلَ على فرع الذي هو اعْوَرَّ المزيد ينظر: شرح ركن الدين٢/٧٦٢ ، والجاربردي٢٨٢.

فيما ذهب آخرون إلى أن اعورَّ المزيد هو الفرع الذي قد حُمِلَ على الأصل المجرد عَوِرَ ينظر: الممتع ٣١٢ ، وشرح مختصر التصريف العزي للتفتازاني ١٢٧

فيما زاد اليزدي على ذلك هو إما الحكم على ذلك بالشاذ أو بحمل الفرع المزيد اعْوارَّ على مصدره عَوِرَ الذي هو الأصل

(٦) شرح اليزدي٢/٨٤٧

(٧)شرح اليزدي٢/٨٤٧

(٨)شرح اليزدي٢/٨٤٧

(٩) البيت لعمرو بن أحمر القيسي الباهلي وهو في ديوانه ٧٦ ، وفي أدب الكتاب٥٠٨، ، وشرحه لابن السيد٣/٣٤٥، وأمالي ابن الشجري٣/٤٨، وشرح شواهد الشافية٣٥٣، وشرح اليزدي٢/٨٤٧

تُسائِلُ بابْنِ أَحْمرَ مَنْ رآه أَعارَتْ عينُهُ أَمْ لَمْ تَعارا

فقد وردت تعارا وقد أبدلت الألف من النون الخفيفة فهي تعارنْ، ويمكن تمثيل ذلك الإعلال وكما يأتي:

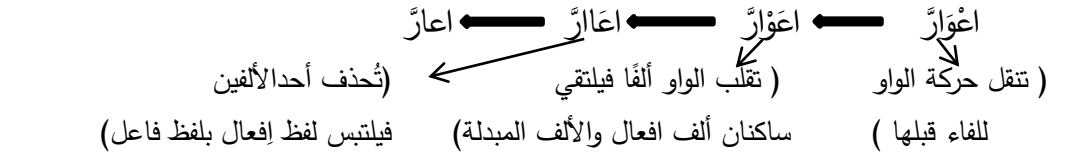

وقد أُلحقت جميع أمثلة الاشتقاق بذلك سواء كانت مصححة كـ(أَعْوَرْتُه، واسْتَعْوَرْتُه، وعاوِرٍ ومُسْتَعْوِرٍ، ومُجْتَوِرٍ، ومِعْوار، ومُسْوَدٍّ، ومُقاوِلٍ، ومُزايِلٍ)، بالفتح والكسر فإن هذه الاشتقاقات تكون مصححة أيضًا تبعًا للأصل، أما من يُعِلُّ فهو يُعِلُّ أيضًا في جميع التصاريف منه كـ(عارَ، وأعرَ واستعارَ وعائِرٌ)[١]

٥) اللبس بصورة الفعل :

قال اليزدي: ((وصَحَّ باب تَقْوالٍ وتَسْيارٍ؛ إذ لو أُعِلَّ بنقل حركتهما إلى ما قبلهما، وقلبهما ألفًا، التقى ألفان، ووجب حذف إحداهما، فحصل تَقالٌ، وتَسارٌ، فالتبس بصورة الفعل، نحو: تخافُ وتَهابُ في الجملة))[٢]، ويمكن توضيح ذلك الإعلال في مايأتي:

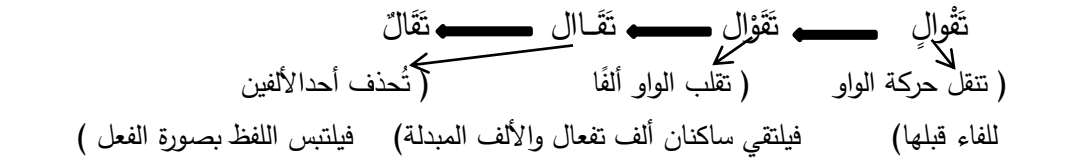

وكذلك مما صحَّ لفظ "مِقْوالٌ" قال اليزدي: ((وصحَّ مِقْوالٌ، ومِخْياطٌ؛ لأنهما لو أُعلا صارا: مِقالًا ومِخاطًا فلم يدر أمِفعال هما أم مِفْعَلٌ))[٣]، وحُمِلَ عليهما في التصحيح لفظ "مِقْوَلٌ، ومِخْيَطٌ"[٤] لكونهما إمّا محذوفان مخفَّفان منهما، أو لأنهما بمعناهما [٥] قال سيبويه: ((وسألته عن مِفْعَلٍ – قصد الخليل بسؤاله– لأيّ شيءٍ أُتمّ ولم يجرَ مجرى إِفْعَلْ؟ فقال: لأنّ مِفْعَلًا إنما هو مِفْعَال، ألا ترى أنّهما في الصفة سواء، تقول: مِطْعَنٌ ومِفْسَادٌ، فتريد في المفساد من المعنى ما أردت في المِطْعَنِ.... وقد يعتوران الشيء الواحد نحو مِفْتَحٍ ومِفْتاحٍ، ومِنْسَجٍ ومنْساجٍ، ومِقْوَلٍ ومِقْوالٍ، فإنما أَتممت فيما زعم الخليل

---

(١) ينظر: شرح اليزدي٢/٨٤٨

(٢)شرح اليزدي٢/٨٤٨

(٣) شرح اليزدي٢/٨٤٨

(٤) هناك إجماع من قبل الصرفيين على أن اعورّ أصلُ اعوارّ، وكذلك مِقْولٌ أصلُ مِقْوال، وقد حملوا الأصل على الفرع بالتصحيح وعدم الإعلال ينظر: الكتاب٤/٣٥٥، والمنصف١/٣٢٣ ، والممتع٢/٣١٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش١٠/٨٦، وشرح المصنف(٦٤/ب) نقلًا عن شرح اليزدي٢/٨٤٩ ، وشرح الكافية الشافية٤/٢١٤٠، والإيجاز١٥١

(٥) ينظر: شرح اليزدي٢/٨٤٩

أنّها مقصورة من مِفْعَالٍ أبداً، فمن ثمَّ قالوا مِقْوَلٌ ومِكْيَلٌ))[١] ، وذكر ابن جني في المنصف ((أنّ الخليل لم يَعتَدّ في تصحيح " مِخْيَطٍ" بسكون ماقبل الياء كما صحّ في "حُوَلٍ" لسكون ماقبله؛ لأن " مِفْعَلا" بوزن " تِفْعَلٍ" و"حُوَلٌ" ليس على وزن الفعل فكان يجب إعلالُ " مِفْعَلٍ" كما أَعَلُّوا " مَفْعَلا" لولا ماذكره الخليل))[٢] ، وقيل في منع إعلال مِقْوَل : لاكتناف الساكنين بحرف العلة، فيجتمع ثلاث سواكن، فيما لو قُلبت الواو ألفًا، وهذا مانع في إعلال الأفعال، وهو في الأسماء أولى، فيلزم التصحيح [٣]، فيما ذهب اليزدي إلى أن: ((مِقْوَلٌ أصلٌ، والمِقْوالُ فرعهُ، والألف ناشئة عن إشباع الفتحة، ولم يعلّوا الفرع لاستلزام ذلك صيرورته الأصلَ، ويلزم حينئذٍ إما الدور أو الالتباس، وكلاهما باطل، فالملزوم كذلك، ولم يعلوا الأصلَ لئلا يلزم مزية الفرع عليه))[٤]

٢) [قلب الواو والياء – عينين – همزة]

أ / (قلب عين الفعل المكسورة في فاعِل من الأجوف همزة)

ذكر اليزدي هذا الباب من الإعلال والذي يختص بالواو والياء إذا وقعتا عينين بقلبهما همزة قال: ((وتقلبان همزة في الفاعل من الثلاثي مما أُعلَّ فعله؛ لكونهما سبقتهما الألف مع ضميمة كون فعله معلًّا كقائل وكائل، بخلاف مُقاوِلٍ ومُتَقاوِلٍ؛ إذ الضميمة منتفية؛ لصحة قاوَلَ وتَقاوَلوا، ولم يكن سبيل إلى قلبهما ألفًا؛ لإفضاء ذلك إلى المحال أوّلًا، وهو تلاقي الألفين، ثم رفع المحال بحذف إحداهما ثانيًا وكون ذلك مستلزمًا للّبس بالماضي، فقلبوهما ماياسب الألف مخرجًا، وهو الهمزة))[٥]، وتبيان ذلك أن الواو والياء في: قائل وبائع وهما اسما فاعل من فعل معتلّ العين للتخفيف؛ لأن أصلهما: قاوِل وبايِع وأُريد اعتلالهما؛ بسبب اعتلال فعلهما؛ لأن أصل فعلهما قَوَلَ وبَيَعَ، ولأن صوتي العلة الواو والياء مفتوحتين وسبقا بفتحة أيضًا؛ فلكي يحدث انسجام صوتي بين صوت العلة والفتحة قبله أُعلّا بقلبهما ألفًا، ولم يكن الإعلال باسم الفاعل بالحذف أي بقلبهما ألفًا؛ لأنه يزيل صيغة الفاعل ويصير إلى لفظ الفعل، وذلك بسبب تلاقي الألفين وبحذف إحداهما؛ فيلتبس بالماضي[٦] لأنهما حينئذٍ يكونان قال وباع وكمايأتي: قاْوِل ⇐ قاال ⇐ قال (لأن السكون قبل الواو والياء لازم غير عارض وللبس بالماضي من قلبها ألفًا

بأْيِع ⇐ بااع ⇐ باع فقد قلبت همزة فاصبح قائل وبائع)

(١) الكتاب٤/٣٥٥-٣٥٦

(٢) المنصف١/٣٢٣

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش١٠/٨٨، وشرح ركن الدين٢/٧٦٣-٧٦٤ ، والجاربردي٢٨٣

(٤) شرح اليزدي٢/٨٤٩-٨٥٠

(٥)شرح اليزدي٢/٨٥٦

(٦) ينظر: شرح ركن الدين ٢/٧٧١ ، والجاربردي٢٨٥-٢٨٦، وشرح اليزدي٢/٨٥٦، والمهذب في علم التصريف٣١٦

وماذُكر هو رأي الأكثرين[١]، أما عبد القاهر الجرجاني ومن وافقه فقد ذهبوا إلى أن قلب صوت العلة همزة والذي يحدث في عين "قائل وبائع" إنما يحصل ابتداءً [٢] ، فيما ذهب البعض إلى أنّ الهمزة هي بدل من الألف، والتي هي بدل من الواو والياء [٣] ، فيما ذهب المصنف في شرح المفصل إلى قلبهم قلبهما ألفًا قال: ((كأنهم قلبوها ألفًا، فلما اضطروا إلى تحريكها قلبوها همزة))[٤]

أما اسم الفاعل من الثلاثي غير المعلِّ مثل: عَوِرَ وصَيِدَ، فيكون فاعله لايُعلُّ مثل: عاوِر وصايِدٍ[٥]

والدرس الصوتي الحديث يرى أنّ الواو والياء هي في سياق صوتي واحد، فهي قد وقعت بعد فتحة طويلة، زائدة، وهو ما يجعلها تسقط وتحل محلها الهمزة، فالدكتور عبد الصبور شاهين يرى أن المقطع الأخير في (قا / ول – با / يع) يبدأ بحركة مزدوجة، تالية لحركة طويلة، مما يسبب ضعف في البناء المقطعي، وعلى إثره يسقط الإنزلاق، وتحل محله الهمزة النبرية، كوسيلة صوتية لتصحيح المقاطع، لا على سبيل الإبدال، لعدم وجود العلاقة المبيحة له[٦]، ويمكن تمثيل ذلك صوتيًا وكالآتي:

قاول = ق ـَـَـ / و ـَـ ل

بايع = ب ـَـَـ / ي ـِـ ع

قائلٌ = ق ـَـ/ ء ـِـ/ ل ـُـ ن، بائعٌ = ب ـَـ/ ء ـِـ/ع ـُـ ن

وهو ما قال به أيضًا الطيب البكوش ((والواقع أنّهُ لم يقع قلب وإنما وقع حذف الواو والياء، وبقيت الكسرة، لكنّ العربية لم تتعود رسم الحركات وحدها وإن نطقت بها ..... ونظرًا إلى أنّ العربية لا تتصور رسم الحركات مستقلة عن الحروف، ولا يوجد فيها مقطع مبدوء بحركة(وهو أمر لا يتنافى والمعطيات العلمية الحديثة) فقد كان من الضروري أن تعتمد الحركة على همزة في مثل قائل ولذلك نقول للتبسيط – مع النحاة القدامى– إن الواو والياء قُلبا همزة))[٧]

ب/ إعلال الواو والياء مما وقعتا فيه بعد ألف في باب " مَساجِد" وقبلهما واو أو ياء

وذلك في " أوائل وبوائع" وقد قسمها اليزدي أربعة أقسام: أحدهما: ألف مكتنفة بواوين كأوائل الأصل: أَواوِلُ جمع أوّل. ثانيهما: ألف مكتنفة بياءين كخيائر جمع خيّر على فَيْعِلٍ. ثالثهما: ألف مكتنفة بياء وواو كسيائق جمع سَيِّقَةٍ. رابعهما: ألف مكتنفة بواو وياء كبوائع جمع فَوْعَلَةٍ من البيع

(١) ينظر: الكتاب٤/٣٤٨ ، والمقتضب١/٢٣٧، والأصول ٣/٢٤٥، والمنصف١/٢٨٠، والشافية٩٩.

(٢) ينظر: العمدكتاب في التصريف للجرجاني١٣٧، والمفتاح في التصريف المنسوب للجرجاني(٧٣، ١٠٩)

(٣) ينظر: سر الصناعة١/٧٣-٧٤ ، وشرح الرضي على الشافية ١٢٧/٣

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٤٣٣/٢

(٥) ينظر: شرح اليزدي٢/٨٥٧

(٦) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية ١٧٦-١٧٧

(٧) التصريف العربي الطيب البكوش١٥٣-١٥٤

والأصل: بَوَايِع))[1] وقد ذكر أيضًا علة الحذف في هذه الأربع بقوله: ((أما علَّةُ القلب فهو أنه لما كان الألف بين حرفي العلة في أقصى الجموع، وكان مابعد الألف ماقبل الطرف الأخير الذي هو محل التغيير، قُلبت همزةٌ؛ ليرتفع بعض الثقل))[2] ، واليزدي في كل ماسبق متابعٌ لسيبويه والجمهور في ذلك ولم يتبع مذهب الأخفش الذي يهمز فقط في الواوين من أوائل؛ لثقلهما، واحتج في جمع "ضَيْون": "ضَيْاوِن" من غير همز على السماع ، علمًا أن مذهب الأخفش قد رُدّ من المبرد وابن جني [3] ، أما الشرط في ذلك الهمز هو ((لالتقاء هذه الحروف المعتلة، وقُرْب آخرها من الطرف، ولأنهم جعلوا هذه الألف بين واوين، أو ياءين، أو ياءٍ وواو، فالتقت ثلاثة أَحرف كلُّها ليِّـنة، فكأنها على لفظة واحدة وقربت من الطرف، وهو موضع لايثبت فيه واو ولا ياء بعد ألف، وإنما تُقلب كلٌ واحدة منهما همزة ففعلوا هذا لما قبلها، ولقربها من الطرف ألا ترى أن الواحدة منهما إذا كانت طرفًا أُبدلت وذلك : قولك غزَّاءُ، وسقَّاءُ، وإنما هما من غزوت، وسقيت، فكانتا ياءً، أو واوا))[4] ، أما في "عواوير" جمع "عُوّارٍ" وكذلك " طواويس" جمع " طاووس" قيل لم تُقلب إما لأن الياء سكونها دفع الثقل ، أو لأن الواو الواقعة بعد الألف بَعُدت عن الطرف الأخير كوقوع حرف صحيح بينها وبين الطرف الذي حقه التغيير فحق ماجاوره أيضًا [5] ، قال ابن جني : ((هذا الفصل يدلك على صحة ما قدمته، من أنّ القُربَ مِنَ الطَّرف يُهِن، ويُضعِفُ. ألا ترى أنها لمَّا تباعدت صحت))[6] ، وذكر العكبري أنّ لو حذفت الياء التي بعد الواو الثانية لضرورة الشعر لم تهمز الواو؛ لأن الحذف هنا عارض بحكم البعد عن الطرف[7] ، أما عدم القلب في " ضياوِن" من "ضَيْوَن" وهو السِّنَّورُ الذكر فقد حُكم بشذوذه؛ لكونه منبهًا على أصله في الصحة كالقودِ والحوكةِ، بمعنى أن " ضياوِن" مع أنّ علة الهمز في تكسيره متوافرة إلا أنه قد صح في الجمع لصحّة الواحد فيه ، فصار الشذوذ في صحة جمعه، كشذوذ صحة الواحد فيه، والعكس بالعكس أيضًا ففي " ديِمة" واحد "دِيمٌ" والأصل "دومة" أُعلت في الواحد بقلب الواو ياءً وكذلك أعلوا الجمع منه فقالوا : "دِيَمٌ" فكان إعلال الجمع بسبب إعلال الواحد، ولولا إعلال الواحد فلا إعلال في الجمع[8]، ورغم أن "ضياوِن" حملوه على "ضيْوِن" فلم يهمزوه رغم أن القياس في الواحد هو القلب ، إلا أنّ الأخفش كان

---

(١) ينظر: شرح اليزدي٢/٨٥٩

(٢)شرح اليزدي٢/٨٥٩-٨٦٠

(٣) ينظر: الكتاب٤/٣٥٧,٣٦٩-٣٧١، والمقتضب١/٢٦٤، والأصول٣/٣٩٦-٣٩٨، والمنصف٢/٤٣-٥٠، واللباب٢/٤٠٤، والممتع٢/٣٢٥-٣٢٦، وشرح الملوكي لابن يعيش٤٨٦-٤٨٧ ، والمساعد٤/٩٤، والجاربردي٢٨٨

(٤) المقتضب١/٢٦٣-٢٦٤

(٥) ينظر: المقتضب١/٢٦٤، واللباب٢/٤٠٥ ، وشرح اليزدي٢/٨٦٠

(٦) المنصف٢/٤٨

(٧) ينظر: اللباب٢/٤٠٦

(٨) ينظر: المنصف٢/٤٤-٤٧ ، وشرح التصريف الملوكي لابن يعيش ٤٨٩ ، وشرح اليزدي٢/ ٨٦٠

يرى فيه عدم اجتماع الواوين[١] فهو محل اختلاف، غير أن ماذكره المازني عن الأصمعي عندما سُئِل عن جمع "عَيِّل" فأجاب بقولهم: عيائِل بالهمز وهو مما لم تجتمع فيه واوان، وهو كـ (سَيِّقَةٍ وسيَائِقٍ وسَيَيِّدَةٍ وسَيَائِدٍ) أي أنهم حملوا الاكتناف بالياءين والاكتناف بالياء والواو على الاكتنافِ بالواوين وكذلك عدم التفريق بين الواو والياء في كساء وقباء بقلبهما همزة؛ كونهما وقتعا طرفين بعد ألف زائدة فلا يمكن عدّ همز"عيائِل" من الشاذ؛ لأنهم همزوا نظيره ، وفي الياء من الاستثقال مافي الواو، وهو مايدلُ على صحة مذهب الخليل وسيبويه من الهمز في هذا الفصل[٢]، وقد ذكر العكبري لو اضطر شاعر لزيادة ياء بعد الهمزة المغيرة عن الواو أو الياء لأقرّ الهمزة؛ لأن الزيادة هذهِ عارضة فحكم المجاورة للطرف باقٍ، وإنْ بَعُدَ بعد الياء أو الواو بسبب هذه الزيادة[٣] قال الراجز[٤]: **فيها عَيائِيْلُ أُسودٌ ونُمُرْ**

واليزدي يرى أن سكون الياء منتفيًا في "عيائِل" ؛ لأن الياء ناتجة من إشباع الكسر في "عيائِل" فالياء هي عارضة بزيادتها لذلك أُعلت "عيائِل"، وكما أن التباعد عن الطرف وإن كان اللفظ ظاهرًا في قربه من الطرف وهو مكتنفٌ بواوين فلايُهمز كما في "عَواوِر" كما في قول الشاعر[٥]:

وكَحَّلَ العَينَين بالعَواوِرِ

وقد علل ذلك اليزدي بقوله: ((أن عواوِرَ مخففٌ من عواوير؛لأنه جمع عُوّارٍ، وقياس الجمع ثبوت الياء كخفافيش في خُفَّاشٍ، فالشرط منتفٍ لوجود الياء الساكنة تقديرًا، وأنَّ عيائيل أصله عيائِلُ والياء ناشئة من إشباع الكسر، فالشرط حاصل لانتفاء سكون الياء في الأصل))[٦] ، فحسب رأي اليزدي أن الاكتناف وحده بدون العلة وهي القرب من الطرف لايكون معه الهمز سواء كان القرب ظاهرًا كما في "عواوِر" أو كان البعد ظاهرًا كما في "عيائيل" فلا عواور قلبت بسبب القرب الظاهر ولا عيائِيل صحت بسبب البعد الظاهر أو انتفاء سكون الياء؛ لأن الياء تولدت من الإشباع للهمزة ولم تُردّ إلى أصلها [الياء] مراعاة لأصله الذي هو "عيائل". وكما بينا ذلك ، وأراد بذلك أنه لاشرط الاكتناف وحده سببًا للإعلال بدون العلة ، وكذلك ليس العلة شرطًا للإعلال بدون الاكتناف قال: ((وأُرد على العلَّة بأن الاكتناف لو كان سببًا للقلب لقُلبَ في عَواوِرَ اتفاقًا، وعلى الشرط بأنه لوكان انتفاء سكون الياء شرطًا

---

(١) ينظر: المنصف٢/٤٧

(٢) ينظر: المنصف٢/٤٥-٤٦، وشرح اليزدي٢/٢/٨٦٠-٨٦١

(٣) ينظر: اللباب٢/٤٠٥

(٤) البيت لحُكيم بن مُعيّة الرَّبَعي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي٢/٣٩٦ ، واللسان (نمر) ٥/٢٣٤ ، وشرح شواهد الشافية٣٧٦-٣٨١، والشاهد بلا نسبة في الكتاب٣/٥٧٤، والمقتضب٢/٢٠١، والأصول٢/٤٣١.

(٥) البيت لجندل بن مثنى الطهوي في التصريح٢/٣٦٩، وشرح شواهد الشافية٣٧٤، وللعجاج في الخصائص٣/٣٢٦ ، وبلانسبة في الكتاب٤/٣٧٠، والمنصف٢/٤٩، والإنصاف٢/٧٨٥

(٦) شرح اليزدي٢/٨٦١

للقلب لما قُلب في عيائِل، وكلا اللازمين باطل))[1] ، هذا فيما يخص الاكتناف وهو العلة مع القرب من الطرف وهو الشرط للقلب. أما إذا انتفت علة الاكتناف كأن يكون صوت العلة ليس بزائد كما في مقاوِم ومعايِش" جمع "مَقامة ومَعِيشة" ويذكر اليزدي أنّ المصنف قد استدَلَّ بهذا الفرق بين الياء والواو الزائدتين في: رسائل وصحائف وعجائز وبين الأصليتين في: مقاوم ومعايش ، وذكر أنّ الشارحين وافقوه [2] ، لكن اليزدي يرى أن هذا الفرق بين العلة كونها أصلية أو زائدة لاحاجة إليه قال: ((الاكتناف إما أن يكون علة في الصورة الأولى، فيجب أن لايقلب في هذه لعدم العلة، أوْ لا، فيجب أن لايقلب في الصورة الأولى فالفرق المذكور غير محتاج إليه))[3] ، وهنا لابد لنا من الوقوف على ما حصل من إعلال في : " رسائل وصحائف وعجائز" ليتسنى لنا الفرق بينها وبين " مقاوم ومعايش" خاصةً وأنهما من باب واحد هو: وقوعهما بعد ألف "مفاعل" فقد ذكرهما سيبويه في الكتاب وقد أخذهما من الخليل فقد قال: ((وسألته عن واو عَجُوزٍ وألف رسالةٍ وياء صَحيفةٍ ، لأيّ شيء هُمِزنَ في الْجمع ، ولم يكنَّ بمنزلة مَعَاوِن ومَعَايِشَ إذا قلت صَحائِفُ ورسائل وعجائز ؟ فقال: لأنِّي إذا جمعت مَعاوِن ونحوها ، فإنَّما أجمعُ ما أصله الحركة ، فهو بمنزلة ما حرَّكتُ كجَدولٍ . وهذه الحروف لمَّا لم يكن أصلها التحريك وكانت ميِّتة لا تدخلها الحركة على حالٍ وقد وقعت بعد ألف ، لم تكن أقوى حالاً مما أصله متحرِّك وقد تدخله الحركة في مواضع كثيرة ... فهُمزتْ بعد الألف كما يُهمز سِقَاءٌ وقضاءٌ، وكما يُهمَزُ قائلٌ وأصله التحريك، فهذه الأحرف المـِّيتة التي ليس أصلها الحركة أجدرُ أَن تغَيَّر إذا همزتَ ما أَصله الحركة، فمن ثم خالفت ماحرِّك وما أصله الحركة في الجمع كجَدْوَلٍ ومَقَامٍ))[4] ، فلكي يتحقق الإعلال فيها يجب توافر شروط ثلاثة : أحدهما: أن تكون الواو أو الياء مدة زائدة في المفرد ثانيهما: أنْ تقعَ إحداها بعد ألف "مفاعل" ثالثهما: أنْ يكونَ الاسم على مثال الفعل. [5]

وبلحاظ كلمة "جداول" فإنها لم تُقلب وذلك لأن الواو فيها ليست مدة زائدة، ويمكن تمثيل ماحدث من قلب في هذه الكلمات صحيفة ← صحا ئف

(ياء زائدة على الأصل صحف) (ألف فعالل وهي علامة للجمع) (صوت المد، وهو الياء)

عجو ز ← عجا ئز

(الواو زائدة على الأصل عجز) (ألف فعالل وهي زائدة للدلالة على الجمع) (الواو، وهو صوت المد)

(١) شرح اليزدي٢/٨٦١

(٢) أراد المصنف في متن الشافية ١٠٠، وينظر: شرح ركن الدين٢/٧٧٥، والجاربردي٢٨٩، وشرح اليزدي٢/٨٦٢

(٣) شرح اليزدي٢/٨٦٢

(٤) الكتاب٤/٣٥٦

(٥) ينظر: الإعلال في كتاب سيبويه١١٠ - ١١١

أما رسائل جمع رسالة فقد اجتمعت فيها ألفان هي ألف الجمع وبعدها ألف زائدة، فكان الأولى حذف أحدهما؛ لتعذر النطق بهما، ولايمكن حذف مايدل على الجمع وهي الألف الأولى، كما لايمكن حذف الثانية، قال ابن عصفور: ((وأُبدلت أيضًا باطراد من الألف الزائدة، إذا وقعت بعد ألف الجمع في نحو: رسائل في جمع رسالة؛ هروبًا من التقاء الساكنين: ألف الجمع، وألف رسالة، فقلبت همزةً؛ لأن الألف لاتقبل الحركة، والهمزة قريبة المخرج من الألف؛ لأنهما معًا من حروف الحلق، وحُرِّكت الهمزة بالكسر، على أصل التقاء الساكنين، ولايجوز في هذا وأمثاله إلا البدل))[١]، وذكر ابن يعيش تعقيبًا على قول الزمخشري: ((انما الالف والواو والياء في وحدانه مدات لا أصل لهن في الحركة))[٢] ((يريد أن ألف رسالة وواو عجوز وياء صحيفة زوائد للمد لاحظ لهن في الحركة بخلاف ماتقدم من مقامة ومعونة ومعيشة فان حروف العلة فيهن عينات وأصلهن الحركة فلما احتيج إلى تحريكهن في الجمع ردت إلى أصلها واحتملت الحركة لانها كانت قوية في الواحد بالحركة))[٣] ، ويمكن تمثيل ذلك كما يأتي: رسا لة ←——— رسأ ا ل ←——— رسا ئل

أما الهمز في "معائِش" الواردة في قوله تعالى: ﴿لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾[٤] ، قد حكموا بالشذوذ على القلب فيه؛ لأنَّها أصلية فالقياس يقتضي إعلالها على (مَعَايش) بلا همز؛ وجمعها على الأصل من "مَعْيَشَة"، وتقديرها مفعلة، والياء فيها أصلية متحركة فلا تنقلب في الجمع همزة، أما في جمعها على الفرع فإنها تُهمز وشبهت مفعلة بفعيلة كما في همزة مصائب؛ لسكون الياء في "مصيبة" [٥] ، ويرى اليزدي انتفاء القلب في مصائب على القياس؛ إذ لا اكتناف، فالقياس عنده التصحيح بقولهم في جمع مصيبة : مصيبات جمع "مُفْعِلة"؛ لأن "مصيبة" أصلها " مُصْوِبَة" نُقلت حركة الواو إلى الصاد، وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها لا جمع "مَفْعلة" بفتح الفاء وحركة العين بأي حركة كانت، ولما عدلوا عن تصحيح جمعه عدلوا عن تصحيح حرفه،§ فلم يقولوا : مصاوب وهو القياس؛ بل مصائب[٦]

قال المصنف: ((والتُزِمَ همزُهُ مَصَائِبَ))[٧] على أنه جمع "مُفْعِلَة" [٨] ، وذكر ابن عقيل أن المدة إذا كانت عينًا وكان إبدالها واقعًا مثل: "معائش" فإنه سماع بالهمز شُبِّـــه فيه الأصلي بالزائد

(١) الممتع ٢/٢١٧، وينظر: المستقصي١١١٨

(٢) المفصل ٣٨٣

(٣) شرح المفصل لابن يعيش١٠/٩٧

(٤) سورة الأعراف من الآية ١٠

(٥) ينظر: الصحاح٣/١٠١٣

(٦) ينظر: شرح اليزدي٢/٨٦٣

(٧) الشافية ١٠٠

(٨) ذكر الجوهري "والمصيبة: واحدة المصائب. والمصوبة بضم الصاد مثل المصيبة. وأجمعت العرب على همز المصائب وأصله الواو، كأنهم شبهوا الأصلي بالزائد. ويجمع أيضا على مصاوب وهو الاصل". ينظر: الصحاح: صوب: ١/ ١٦٥.

وهو شاذ[١]

وفي الدرس الصوتي الحديث أرجع الدكتور عبد الصبور شاهين ذلك إلى تغير البنية المقطعية للكلمة فقال: (إنَّ المقطع الأخير في (قا/ول – با/يع – عجا/وز – صحا/يف – نيا/يف) يبدأ بحركة مزدوجة، تالية لحركة طويلة، وهذا ضعف في البناء المقطعي، فسقط الانزلاق، وحلَّت محله الهمزة النبرية، كوسيلة صوتية لتصحيح المقاطع، لا على سبيل الإبدال، لعدم وجود العلاقة المبيحة له)[٢]

[إعلال الواو والياء لامـين]

يكون الإعلال في هذا الباب من أكثر الأبواب ورودًا في اللغة؛ لما يصيب الحرف الأخير من تغييرات قال ابن يعيش: ((اعلم أن اللام إذا كانت واوًا أو ياءً كانت أشد اعتلالا منهما إذا كانتا عينات وأضعف حالًا لأنهما حروف اعراب تتغير بحركات الاعراب وتلحقها ياء الاضافة وهي تكسر ماقبلها وتدخلها ياء النسب، وعلامة التثنية وكل ذلك يوجب تغييرها فهي اذا كانت لامًا أضعف منها إذا كانت عينًا، وإذا كانت عينًا فهي أضعفُ منها إذا كانت فاءً، فكلما بعدت عن الطرف كان الإعلال لها ألزم وفي الإعلال ضرب من التخفيف، ولذلك كان أخف عليهم من استعمال الأصل))[٣]

١) [قلب الواو والياء ألفًا]

سبق وأن تحدثنا عن هذا القلب ، ولكن فيما إذا وقعت الواو والياء عينين، ولاتختلف علة القلب في ههنا عما ذكرناه سابقًا، فقد ذكر اليزدي علة القلب هذه بقوله: ((إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما، وعلّةُ القلب ما مرَّ في العين، كغزا، ورمى، ويَقْوى، ويَحْيَى، وعصًا، ورحًى. الأصل: غَزَوَ، ورَمَيَ، ويَقْوَوُ ويَحْيَيُ، وعَصَوٌ، ورَحَيٌ. وهذا مطّرد إن لم يكن بعد الواو والياء ما يُوجب فتحهما؛ يعني إن لم يمنع مانع من الاقتضاء الإعلالي))[٤] ، أي وتقلبانِ الواو والياء ألفًا إذا وقعتا لامًا وكانت الحركة ملازمة لهما، وانفتح ما قبلهما ولم يكن بعدهما موجب لفتحهما، وقصد بالمانع الإعلالي هنا:

١) ما يتصل بالفعل من الضمائر " كغَزَوْتُ، ورَمَيْتُ، وغَزَوْنَ؛ لانتفاء جزء العلة؛ فلم يتحركا، وكذلك إذا لم ينفتح ماقبلهما كما في" غَزْوٍ، ورَمْيٍ، لعدم اقتضاء القلب فيها، وكذلك زنة تَفْعَلْنَ للجمع المؤنث من تَخْشَيْنَ، وتأبَيْنَ، للواحدة المخاطبة، وأصلهما: تَخْشَيِيْنَ، وتأْبَيِيْنَ، على زنة تَفْعَلِيْنَ بياءين، قُلبت الأولى منهما ألفًا لتحركها وانفتاح ماقبلها، فصارت : تَخْشَأْيْنَ، وتَأْبَأْيْنَ، ثم حُذفت الألف لالتقاء الساكنين، فصارت: تَفْعَيْنَ، وكما يلي:

تَخْشَيِيْنَ ← تَخْشَأْيْنَ ← تَخْشَيْنَ (بوزن تَفْعَيْنَ)

---

(١) ينظر: المساعد٤/٩٧-٩٨ ، والمستقصي١١٢٠

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية١٧٧

(٣) شرح المفصل لابن يعيش١٠/٩٨

(٤) شرح اليزدي٢/٨٩٢

تأْبَيِيْنَ ⟵ تَأْبَاْيْنَ ⟵ تأبَيْنَ (بوزن تَفْعَيْنَ)

٢) ذكر اليزدي أيضًا خلاف القاعدة لفظ" غَزَوا ، ورَمَيا؛ بسبب اللبس المطرد؛ لأنه لو قُلبت ألفًا لالتقى ساكنان مما يُضطر إلى حذف إحداهما؛ فيلتبس حينئذٍ المفرد بالمثنى وكما يلي:

غَزَوا ⟵ غَزَاْ اْ ⟵ غَزَا (يحصل اللبس المطرد بين المفرد والمثنى؛ فيمتنع القلب وتبقى غَزَوا؛ بسبب وجود الموجب بعدهما لفتحهما)

ويحصل اللبس مع "عَصَوانِ، ورَحَيانِ" كما حصل مع غَزَوا، وذلك من وجهين : **الوجه الأول:** لأنهما لو أُعلا فأُضيفا سقطت النون وكما يلي: عَصَوانِ ⟵ عَصَاْ اْ ⟵ عَصَا(يلتبس المفرد المثنى)

أما الوجه الآخر: لو أُعلا ولم يضفْ كان في التقدير: عَصَانِ، ورَحانِ، فلم يلتبس المفرد بالمثنى، فيكون المانع في الوجه الأول فيهما هو اللبس، وأما الوجه الأخر فيكون المانع من عدم الإعلال هو الحمل على غَزَوا، ورَمَيا، لموافقتهما لهما في وجوب الفتح لما بعده، وهو ماأسماه اليزدي لبسٌ غير مطرد؛ لأن الكل مثنى [١]

٢) [قلب الواو ياء]

أ/ هذا النوع من القلب يشمل الواو الواقعة طرفًا والمكسور ما قبلها في الفعل المبني للمعلوم كما في رَضِيَ، وكذلك الفعل المبني للمفعول في دُعِيَ، وفي اسم الفاعل كما في الغازِي من الغازِو، وفي الواو المتطرفة قبل تاء التأنيث كما في غازِية من غازِوة، وذكر اليزدي شروط قلب الواو ياءً بقوله: ((تُقلب الواو ياءً إذا وقعت مكسورًا ما قبلها كـدُعِيَ، ورَضِيَ، وقَوِيَ، كما قلبتها في قولهم: قِيَمًا وقِيامًا في العين؛ إذ الكسر يقتضي هذا))[٢]، والأصل فيها دُعِوَ، ورَضِوَ، وقَوِوَ، قُلبت الواو ياء؛ لأنها وقعت متطرفة بعد الكسر، وقد ذكر ابن مالك شرطًا آخر لقلب الواو في هذا الموضع وهو وقوعها آخرًا وعلل ذلك بأنها تتعرض لسكون الوقف؛ فيتعذرُ سلامتها [٣] ، وأصلُها: دَعِوَ، وكذلك تُقلب إذا وقعت رابعة وأكثر، شرط أن لا يكون ماقبلها مضمومًا أي: أن يكون مكسورًا أو مفتوحًا نحو: الغازِي، وأَغْزَيْتُ وصَفَّيْتُ، وصافيْتُ، واصطفيْتُ، واستغزَيْتُ، ويغزيان، ويرضيان، ويشمل هذا النوع ماكانت الواو فيه طرفًا مع همزة المتكلم أو بدونها، وقد وقع القلب على الواو لسببين : **أحدهما**، وهو الأقوى والأسلم: أن الكلمة زادت على ثلاثة، فثقلت، والياء أخفُّ، ولامانع، فناسب أن يُجاء بالأخف، فقلبت ياءً.

---

(١) ينظر: شرح ركن الدين٢/٨١٤- ٨١٥ ، وشرح اليزدي٢/٨٩٢-٨٩٣

(٢) شرح اليزدي٢/٨٩٥

(٣) ينظر: شرك الكافية الشافية٢١١١-٢١١٢.

الثاني: أنه لما كان في بعض المذكور من كلّ باب موجبُ القلب حُمل مالم يكن فيه الموجِبُ عليه [١]

أي: ((أنه لما كثر وقوعها فيما يجب قلبها ياء في بعض متصرفاته، فإنه حمل على ذلك البعض غيره))[٢] ، فمثلًا حُمِلَ يُغزيان ويَرضيان على غُزِيَ ورَضِيَ، وحُمل ماضي كل مضارع يكون ما قبل آخره مكسورًا على ذلك المضارع مثل: أغزيتُ، وأحْلَوْلَيْتُ، من يُغْزِي و يَحْلَوْلِي، مكسور ماقبل آخره وهو الموجب لقلبه فحُمِلَ الماضي عليه [٣] ، ثم ينقلُ اليزدي عن الجاربردي بعض ما أوردهُ في هذا المجال وهما أمران: ((أحدهما: أن يُقال: لامحمولَ لباب تَغَزَّيْتُ وتداعَيْتُ؛ إذ لا ينكسر ما قبل الآخر فيه بحال.

والجواب: أنهما محمولان على باب غزَّى وصافى؛ لأنهما مطاوعاهما، وقيل: ينكسر ما قبلهما في البابين في الفاعل كالمتغزِّي، والمُتداعِي.

وأُجيب بأن القلب في الفاعل لو استلزم القلب في الماضي لقيل في دعوت: دَعَيْتُ؛ لوجود الدّاعي.

الأمر الثاني: إن قولهم: يَشْأَيانِ من شَأَوْتُ: أي سبقْتُ، ولم ينكسر ما قبله في تصاريفه.

والجواب: المنع، فإنه ينكسر في الماضي المجهول، فإن قيل: لو اعتبر هذا لزم القلب في يدعو.

قلنا: لانسلم؛ لأن الضم مانع ههنا، ولا ضم في يَشْأَى)) [٤]

ب/ ((تُقلب الواو المتطرفة المضموم ما قبلها في كل اسم متمكنٍ ياءً، وتُقلب تلك الضمة كسرةً لتبقى الياء، وذلك لأنه ليس في الأسماء المتمكنة مثل هذا، وإنما هو في الفعل، نحو يغزُو، وفي الاسم غير المتمكن نحو: هُو، وذُو، فإذا اقتضى القياس هذه الصورة عُمل بها هذا العمل من الإعلال، كما يجمع مثلًا دَلْوٌ على أَفْعُلٍ، فإنه يكون أَدْلُوٌ، فتُقلب الواو ياءً، والضمةُ كسرةً، فيكون: أَدْلِيٌ، فيجري مجرى قاضٍ في الإعراب، تقول هذه أَدْلٍ، ومررتُ بأَدْلٍ، ورأيت أَدْلِيًا، وإنما قلبت هذه الضمة كسرةً كما قلبتها في التَّرامِي، والتَّجارِي حيث كان ماقبل الياء مضمومًا لبناء تَفاعُلٍ مصدرًا؛ لتبقى الياء، فهذه أيضًا لبقائها))[٥]، بمعنى أنه ليس في الاسماء المتمكنة اسم آخره واو وقبلها ضمة، وإن وجد كما ذكره المصنف والشارح فإنه يُغير ويُعدل إلى بناء غيره كما في المثال المذكور، والسبب في هذا التغيير؛ هو ثقل اجتماع الضمة والكسرة مع الواو، وكذلك ثقل الياء إذا نسبت فقلت: أَدْلُوِي، وأَدْلُوِيّ، فيحصل التغيير للابتعاد عن الثقل[٦] ، وذهب الغزي إلى القول: ((إن قيل: لم خُصَّ الفعل- وهو أثقلُ من الاسم- بهذا الذي رُفِضَ من الاسم؟ فالجواب: أنَّ ذلك سَهُلَ عليهم في الفعل؛ لتعرضه لحذف آخره في الجزم

---

(١) شرح اليزدي٢/٨٩٥-٨٩٦ ، وينظر: شرح المفصل١٠/٦٦ ، ٩٩ ، وشرح الكافية الشافية٢١١٦، وشرح الرضي على الشافية٣/١٦٦-١٦٧، وشرح الأشموني٢/٦١٣

(٢) شرح ركن الدين٢/٨١٢

(٣) ينظر: شرح اليزدي٢/٨٩٦

(٤)شرح اليزدي٢/٨٩٦-٨٩٧ ، وينظر: الجاربردي ٣٠٢

(٥) شرح اليزدي٢/٨٩٨-٨٩٩

(٦) ينظر: الجاربردي٣٠٣-٣٠٤

والمستثقل إذا كان بصدد الزوال هان أمره، وأيضًا فإن آخر الاسم مُعَرَّضٌ لما يتعذر الواو معه، أو يكثر استثقالها كالجر، وياء المتكلم، دون نون الوقاية، و(ياءي) النسب، وآخر الفعل ليس كذلك، ولذلك لم يُبَالَ ب(هو) و(ذو) بمعنى الذي؛ لأنه لايلحقهما ماذكرته))[١]، أما مسألة أيهما تُقلب أولًا هل الحرف أم الضمة تُقلب كسرة؟ وذلك في " التداعي والتّغازي" فالزمخشري مال إلى قلب الضمة كسرة أوَّلًا، ثم قلب الواو ياء؛ لتطرفها بعد كسر، أما المصنف والشراح فقد ذهبوا إلى قلب الواو أولًا؛ لأن أصل التَّداعي هو التَّداعُوُ، والحركة تابعة للحرف فيه، فأُعلت الواو ياءً؛ لأنه ليس في الأسماء المتمكّنة اسمٌ آخرهُ واو قبلها ضمة، فإن أدّى قياسٌ إلى ذلك عُدِّل، والحرف تابعةٌ للحركة، والحركة بالتابعية أولى [٢] ، واليزدي مال إلى مذهب الزمخشري بقوله: ((قلب الضمة كسرة محقَّق، كما في التمشّي والتَّجاري، بدون قلب الحرف فأما قلب الحرف بدون الحركة في هذه الصورة فمنتفٍ، فقلب الحركة لكونه مطردًا أولى))[٣] ، وذكر الغزّي ((القولان لأبي علي الفارسي، وذكر أبو الفتح في وجه تسويغهما أنه إذا اعترض تغييران في مثال واحد، فالقياس أنه يَسُوغ لك أن تبدأ بأَيِّ العملين شِئْتَ، ومراده إذا لم يكن الابتداء بأحدهما يؤدي إلى كثرة عمل))[٤]، وكل ما سبقَ من إعلال الواو ياءً إنما هو في وقوعها لامًا طرفًا، وكذلك مضمومًا ماقبلها، فلو لم تقع متطرفة لم تُقلب؛ لأن الاستثقال في الطرف أكثر منه في الوسط ، وكذلك إن وقعت الواو طرفًا وقبلها ضمة في غير المتمكن لم تقلب ياء ولا الضمة تُقلب كسرة كما في هُو، أمّا إذا وقعت مدة فاصلة بين الضمة والواو المتطرفة فلا يعدو الأمر بين اثنين :

أحدهما: كون الكلمة مفردًا، وهنا تؤثر المدة الفاصلة في منع القلب كما في : بدا بُدُوًّا، وسلا سُلُوًّا. قال تعالى: { وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ أَوْ نَرَى رَبَّنَا لَقَدِ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا}[٥] وعُتُوّا: تكبَّر،[٦] وجاء القلب في هذا ولكن قليل كما في: ضحا ضُحِيًّا، وعتا الملك يعتو عُتِيّا وعِتِيّا [٧]

ثانيهما: كون الكلمة جمعًا، ولايكون للمدة ههنا أثر في منع القلب الواو ياء، والضمة كسرة؛ لأن الجمع مستثقل، فناسب أن يُستخفَّ بهذا القلب، نحو: عُتِيّ وجُثِيّ؛ فإنهما جمع: عاتٍ، وجاثٍ من: عتا الملك يعتو إذا تجبر، ومن: جثا يجثو إذا جلس على ركبتيه، على زنة فُعُوْلٍ: عُتُوْوٌ، وجُثُوْوٌ، والقلب

---

(١) حاشية شرح الشافية للجاربردي للشيخ الغزّي رسالة ماجستير ٣٤٤

(٢) ينظر: المفصل٣٨٩، وشرح المصنف على الشافية(٧٠/ب) نقلًا عن اليزدي٢/٨٩٩، وشرح ركن الدين٢/٨٢١-٨٢٢ ، والجاربردي٣٠٤

(٣) شرح اليزدي٢/٨٩٩

(٤) حاشية شرح الشافية للجاربردي للشيخ الغزي رسالة ماجستير٣٤٦ ، وينظر: التكملة ٥٩٨، والمنصف٢/١١٨ ، ٢٧٣ ، وسر الصناعة٢/٦١٧، والتذييل والتكميل٦/١٥٩

(٥) سورة الفرقان[الآية ٢١]

(٦) ينظر: الصحاح "عتا": ٦/ ٢٤١٨.

(٧) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٠٠-٩٠١ ، وشرح ركن الدين ٢/٨٢٥

على رأي الزمخشري[١]، يكون بقلب الضمة كسرةً، وتقلب الواو الأولى ياءً، وكذا الثانية وتدغم في الأولى، وعلى رأي المصنف تُقلب الواو الأخيرة ياء، ومن ثم تُقلب الضمة كسرة، وتقلب الأولى ياءً وتدغم، وتكون على الوجهين: هؤلاء عُتِيٌّ، ومررتُ بعُتِيٍّ، ورأيتُ عُتِيًّا[٢] ، ((وقد تكسر فاء الفعل في الجمع، فيقال في عُتِيّ وجُثِيّ: عِتِيّ، وجِثِيّ لإتباع كسرة الفاء كسرة العين))[٣]

٣) [قلب الواو والياء همزةً]

أولًا/ وقوع الياء أو الواو طرفًا بعد ألف زائدة/

انقسم الصرفيون في هذا النوع من القلب على قسمين فمنهم من قلب الواو والياء همزةً مباشرة ومنهم اليزدي قال: ((تُقلب الواو والياء همزة إذا وقعتا متطرفتين بعد ألف زائدة، وذلك مثل كساءٍ. كان كساوٌ؛ لأنه من الكسوة، ورِداءٍ يقال: فلان حسن الرِّدْيَةِ، وظاهر أنهما فَعالٌ، والألف مزيدة، والكلام في القلب والشرطين والعلّة))[٤]، فكساء: أصله: كِساو، ورِداء: أصلهُ: رِداي، واليزدي يتابع المصنف في هذا[٥] .

وذهب آخرون إلى أنهما قد قُلبتا ألفًا ثم أُبدلت الألف الثانية همزةً فمنهم قال بالقلب: أنهما- أي الواو والياء- أُسكنتا، ثُم قلبتا ألفًا بعد سكونهما، ثم قلبت الألف همزة لالتقاء الساكنين قال ابن جني: ((وهذا مذهب أهل النظر الصحيح في هذه الصناعة، وعليه حذّاق أصحابنا، فاعرفه))[٦]

كساو ← كسا ← رداي ردا

قال ابن جني : ((فصارا في التقدير كما ترى: كِسا، رِدا، فالتقت ألفان، فحركت الآخرة، فانقلبت همزة؛ لأن ذلك من شأن الألف))[٧]

وردَّ اليزدي ماذهبوا إليه بقوله: ((وفيه تعسف؛ لتقدير التقاء الساكنين بلا حاجة، وأيضًا الالتقاء قبل قلبهما ألفًا يكون حاصلًا في التقدير، فالقلب لايكون موجبًا للالتقاء))[٨]، وقال الجاربردي فيما ذهبوا إليه من قلبهما ألفًا: ((أما أن لايعتدّوا بالألف فصار حرف العلة كأنه وَلِيَ الفتحة فقلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ماقبلها، أو نزّلوا الألف منزلةَ الفتحة؛ لزيادتها عليها وأنها من جوهرها ومخرجها، فقلبوا حرف

---

(١) ينظر: المفصل٣٨٩ ، وشرح اليزدي٢/٩٠٠-٩٠١

(٢) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٠١

(٣) شرح ركن الدين٢/٨٢٥، وينظر: شرح اليزدي٢/٩٠١

(٤) شرح اليزدي٢/٩٠٢

(٥) ينظر: الشافية١٠٦.

(٦) سر الصناعة١/٩٣-٩٤ ، وينظر: المقتضب٣/٨٤ ، واللباب٢/٢٩٤، وشرح الملوكي لابن يعيش٢٧٦-٢٧٨ ، والممتع٢/٢١٧، والايجاز لابن مالك٦٢ ، والرضي في شرح الشافية٣/١٧٣-١٧٤

(٧) المنصف٢/١٣٨

(٨) شرح اليزدي٢/٩٠٣

العلة ألفًا كما يقلبونها بعد الفتحة))[1]، وأبدى اليزدي اعتراضه على ذلك قال: ((كلا الأمرين متكلفٌ ومنتقضٌ؛ أما التكلفُ فلأن الحرف يكون حاجزًا في الحقيقة، ولأن الألف لايكون كالفتحة في العمل لاستحالة اقتضاء الألف نفسها. وأما الانتقاض فبمثل قاوَمَ يُقَاوِمُ))[2]، وهو ماأكدهُ الغزي بأنهُ الأقرب عملًا؛ لأن حرف العلة لايقوى على الحركة إذا كان قبلها ألف لا أصل لها في الحركة، لذلك أُبدلت همزة؛ للتكافؤ بين الهمزة وحروف العلة في الإبدال [3] ، ودليلهم في ذلك مرجعه إلى ماقاله سيبويه: ((إن كان الساكن الذي قبل الياء والواو ألفًا هُمزت))[4] وسيبويه هنا لا يعتد بالألف الزائدة، فهي كالعدم، لكن اليزدي قد اعتد بها حاجزًا، فهو قد خالف صريح كلام سيبويه، لكنه يذهب مذهبهُ في قلبهما همزة لا ألفًا، قال ابن عصفور: ((تحركت الواو والياء وقبلهما فتحة، وليس بينهما حاجز إلا الألف، وهو حاجز غير حصين؛ لسكونها وزيادتها والياء والواو في مَحَل التغيير))[5]، ويذهب اليزدي أيضًا إلى ماذهب إليه المصنف في قلبهما همزة، من عدم وجود الطائل تحت هذا التطويل المستدعي تقدير المستحيل[6]، ويستدرك اليزدي من باب الاعتراض الافتراضي بأنه لو قال قائل: لامناسبة بينهما وبين الهمزة، فالقلب إلى الألف أوجب، فهي مناسبتها، قال: ((ممنوع؛ لأن قلب الواو همزةً في أَواصِلَ وأُوَيْصِلٍ مع كونهما فاءً محقّقٌ بلا توسُّط الألف))[7] ، وذكر أنّ اللام أشدُّ اعتلالًا من العين والفاء ((لأن المتطرف في معرض تغييراتٍ شتّى وحرف العلة لاتحتملها، مع كون البناء مشتملًا على ثقلٍ ما ولأن الزائد مستثقلٌ، فناسب استجلاب الخفة فيما اشتمل عليه؛ إذ الحرف المعتلّ المتطرف بضميمة الزائد استثقلت استثقالًا تامًا))[8]

ويرى الدرس الصوتي الحديث أن الواو والياء عند وقوعها بعد فتحة طويلة زائدة، فيتشكل بذلك سلسلة من من الصوائت تعيق المقطع الصوتي وبنيته فلفظة كساو تشكل مشكلة مقطعية لتتابع الحركة الطويلة ثم الواو الانزلاقية، فهو يذهب إلى ماذهب إليه الأقدمون من أن الألف قبل الواو والياء إنما هي زائدة وكما يأتي:

---

(١) الجاربردي٣٠٦

(٢) شرح اليزدي٢/٩٠٤

(٣) ينظر: حاشية شرح الشافية للغزي رسالة ماجستير٣٥٢

(٤) الكتاب٤/٣٨٥

(٥) الممتع٢/٢١٧

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل٢/٤٦٥ ، وشرح اليزدي ٢/٩٠٤

(٧) شرح اليزدي٢/٩٠٤-٩٠٥

(٨)شرح اليزدي٢/٩٠٥

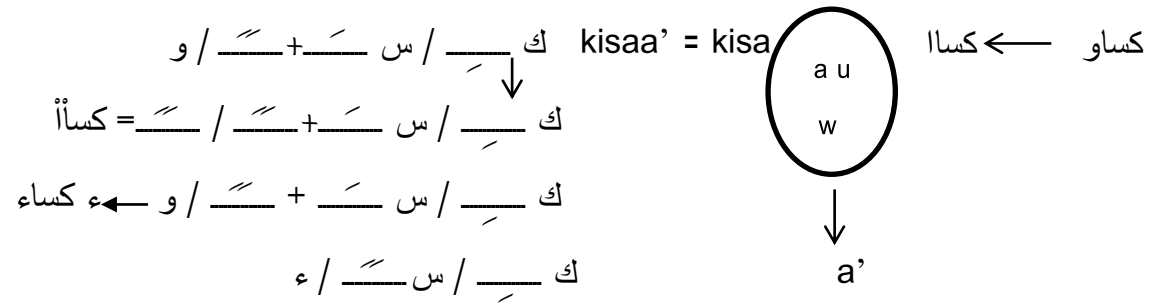

فتتحول ضمة الواو الإنزلاقية إلى همزة لتصحيح المقطع ونبره، فيكون المقطع الأخير مقطعًا طويلًا، يزول منه تتابع الحركات [١] ، فقد كشف المقطع الصوتي المناخ الصوتي المناسب لقلب الواو همزة، إذ ليس بين صوت الواو والفتحة مايشكل حاجزًا يمنع تأثيرها في الواو المتطرفة، فقد مارست الفتحة تأثيرًا تقدميًا في قلب الواو همزة [٢]

أما تاء التأنيث إذا وقعت بعد الواو والياء فإنها تخرجهما عن كونهما متطرفتين كما في: شقاوة وسقاية، فإن جيءَ بـ "صَلَاءة"، و"وعَظَاءة"، و"عَبَاءة"، بقلب الياء همزة مع وجود تاء التأنيث بعدها، فقد ذكرها المصنف بأنها شاذ، والقياس: صلاية، وعظاية، وعباية، لأن القياس فيها عدم القلب؛ لفقدان التطرف[٣]

وذكر بعض الفضلاء الصواب أن يقال: ((ويعتد بتاء التأنيث إذا كانت لازمة نحو: شقاوة وسقاية؛ لأنها إذا كانت عارضة لا يعتد بها؛ لأنها في قوة الانفصال، نحو: عدَّاءة، وبنَّاءة، وشوَّاءة من: عدا يعدو، وبنى يبني، وشوى يشوي؛ فإنه يقال للمذكر: عدّاء، وشوّاء، وبنّاء. وإذا كان كذلك فمن أعل صلاءة، وعناءة كانت التاء عنده عارضة؛ لأنه بنى الواحد على اسم الجنس وهو الصَّلَاء، والعَبَاء. ومن صححها فقال: عباية وصلاية كانت التاء عنده لازمة))[٤]

ثانيًا: حرف الإلحاق في عِلباء

ذكره اليزدي بقوله: ((واعلم أن حرف الإلحاق في هذا الحكم يجري هذا المجرى، كقولهم: عِلْباءٌ إذ الأصل عِلْبايٌ ملحقٌ بقِرْطاسٍ))[٥]، وقد ذكر الرضي أنّ الهمزة في علباء أصلها الألف المنقلبة عن الياء الزائدة للإلحاق؛ فالعلاقة بين علباء وكساء أو رداء كما ذكرها اليزدي أنها تجري مجراها هو أن الهمزة في علباء أصلها ياء فهي علباي ، كما أن الهمزة في كساء أصلها واو، والهمزة في رداء أصلها ياء فهما كساو ورداي، فعند التثنية تقلب الهمزة إلى واو فيُقال: عِلباوان، وكساوان ورِدَاوَانِ؛ لكون الهمزة

(١) ينظر: الصرف وعلم الأصوات ١٥٧

(٢) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب٢٨١

(٣) ينظر: الصرف وعلم الأصوات ١٥٧

(٤) شرح ركن الدين ٨٢٩/٢ ، وسبقه في ذلك ابن الناظم في بغية الطالب ٢٢٠ ، و تبعهم الجاربردي ٣٠٧-٣٠٨ ، ينظر: شرح اليزدي٩٠٥/٢

(٥) شرح اليزدي٩٠٦/٢

في علباء منقلبة عن الياء الزائدة للإلحاق، ومنقلبة عن أصل في كساء ورداء ومن ناحية أُخرى يُمكن تشبيه الهمزة في علباء بهمزة التأنيث في حمراء فيكون الجمع فيها علابي قال صاحب اللسان : ((فأَنتَ فِيهَا بِالْخِيَارِ إِنْ شِئْتَ قلَبْتها وَاوًا مِثْلَ التأْنيثِ فَقُلْتَ كِساوانِ وعِلْباوانِ ورِدَاوَانِ وَإِنْ شِئْتَ تركتَها هَمْزَةً مِثْلَ الأَصلية، وَهُوَ أَجْوَد، فَقُلْتَ كِساءَانِ وعِلْباءَانِ ورِدَاءَان، وَالْجَمْعُ أَكْسِية))[1] وجاء في موضع آخر:((وإن شئت قلت عِلباءان، لأنَّها همزة ملحقة، فإن شئت شبهتها بهمزة التأنيث التى في حمراء، أو بالاصلية التى في كساء. والجمع العلابى))[2] .

ويجعل الصرفيون باب صحراء وحمراء تابعًا للموضع الأول؛ لأن ماجرى فيه من حكم ينطبق على الموضع الأول وذلك في صحراء، وحمراء ومايجري مجراهما، غير أن الألف في السابق إنما هي منقلبة عن أصل واوًا كانت أم ياءً والهمزة قُلبت منهما أو من الألف التي انقلبت عن الأصل ، بينما في هذا الموضع إنما أبدلت الهمزة من الألف التي هي ألف التأنيث المقصورة، ولكن تشابه الموضعان بوجود ألف زائدة قبل الآخر[3] ، قال ابن يعيش: ((فأما إبدالهما من الألف واجبًا فمن ألف التأنيث نحو: حمراء، وبيضاء، وصحراء، وعُشَراء، فهذه الهمزة بَدَل من ألف التأنيث، كالتي في حُبْلى وسَكْرى، وقعت بعد ألفٍ زائدة للمدِّ، والأصل: بَيضى، وحَمْرى، وعُشرَى، وصَحْرى، بالقصر وزادوا قبلها ألفًا أخرى للمدِّ توسُّعًا في اللغة، وتكثيرًا لأبنيته؛ ليصير له بناءان: ممدود ومقصور، فالتقى في آخر الكلمة ساكنان وهما الألفان: ألف التأنيث، وهي الأخيرة، وألف المَد، وهي الأولى، فلم يكن بُد من حذف إحداهما، أو حركتها، فلما لم يجز الحذف.... فلم يبق إلا تحريك إحداهما...، فوجب تحريك الثانية، فلما حُرِّكت انقلبت همزة، فقيل: حمراء، وصحراء، وعشراء، وهذا هو مذهب سيبويه في الهمزة وعليه المعوّل))[4]

ويمكن تمثيل ذلك بمايأتي[5] :

صحراء ، حمراء، الأصل فيهما : صحرى ، وحمرى بألف تأنيث مقصورة

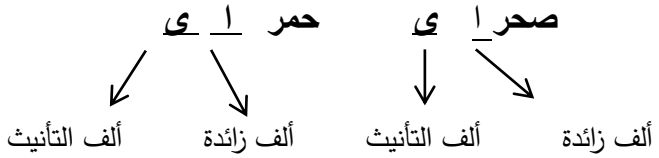

(١) لسان العرب ١٤/ ٣١٦

(٢)لسان العرب[علب] ١٨٨/١

(٣) ينظر: المستقصي في علم التصريف ١١١٤

(٤) شرح المفصل لابن يعيش٩/١٠ ، وينظر: المقتضب٣/ ٨٤ ، وسر الصناعة ٨٣/١-٨٤ ، وشرح الملوكي لابن يعيش٢٦٩ ، والممتع ٢١٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية٢٠٨٠-٢٠٨١ ، وشرح الرضي ١٧٢/٣، ٢٠٣

(٥) ينظر: شرح المفصل٩/١٠ ، والمستقصي في علم التصريف ١١١٤-١١١٥

يُلاحظ أن مافعله الصرفيون أنهم زيدوا ألف للمد قبل ألف التأنيث المقصورة لزيادة الأبنية، ولما اجتمعت ألفان ولايمكن حذف إحداهما أُبدلت الثانية وهي ألف التأنيث فصارتا صحراء، وحمراء .

فالدرس الحديث يرى أن ماحصل في حمراء وصحراء هو نفسه ماحصل في كساء، وذلك من خلال قفل المقطع الأخير بالهمزة، كي يكون مقطعًا طويلًا ، تزول منه تتابع الحركات ويمكن تمثيله بالآتي [1]: حمرااا ← hamraaaa = hamraa'

ح ـَـــ م/ ر ـَـــ + ـَـــ + ـَـــ ← hamra+aa+aa

وبالعودة إلى ماذكره اليزدي فإنه قد ذكر أنّ "عِلْباء" إنما أصلها: "عِلْبايٌ" وهو ههنا إنما أورد ذلك ليدل على أنها بدل وليست زائدة للتأنيث هذا إذا شبهنا همزة علباء بهمزة حمراء أي أنها للتأنيث لا للإلحاق؛ لأن جمع بعض مافيه همزة التأنيث إنما تُبدل فيها الهمزة دون تحقيق، كما في جمع (صحراء وصلفاء) (صحاريٌّ، وصلافيٌّ) ولم يُظهروا الهمزة فيها فلم يقولوا: صحارِيء، وصلافِيء بالهمز، فلو كانت الهمزة فيها أصلًا وغير مبدلة لجاءت في الجمع كما في جمع دُرّيءٌ: درارِيءُ، وجمع قُرَّاءُ: قرارِيءُ[2]، فقد جيء بالهمزة في الجمع؛ لكونها أصلًا، وقد قُلبت الهمزة في جمع صحراء وعلباء؛ لأن الهمزة منقلبة عن ألف التأنيث كما بينا، فإذا جمعناها انقلبت الألف الأولى ياءً في الجمع لانكسار ماقبلها، كما في انقلاب قِرطاسٍ وقراطِيس، فلما انقلبت الألف ياءً عادت الهمزة إلى أصلها وهو الألف لزوال سبب قلبها همزة وهو الألف الأولى، وبعدها قُلبت ألف التأنيث ياءً؛ بسبب الياء التي هي بدلٌ من ألف المدّ قبلها، ومن ثم أُدغمت الياء في الياء فقيل في جمع صحراء، وصلفاء: صحاريّ وصلافيّ وعلابيّ[3]

ثانيًا / الإعلال بالحذف:

يُعدُّ هذا النوع من الإعلال وهو الثاني من أنواع الإعلال، إذ ذكر اليزدي أن الحذف هو غاية العمل قال: ((لما كان الحذف يستلزمه التغيير سُمّي العملُ الذي هو ملزوم الحذفِ (الحذفَ) مجازًا

(١) ينظر: الصرف وعلم الأصوات١٥٧

(٢) ذهب ابن عصفور إلى أن همزة صحراء وبطحاء مبدلة من ألف التأنيث ، ولم تكن كذلك لوجب قولهم فيها : " بطاحِيءُ" و" صحارِيءُ" ولأشبهت في ذلك همزة قُراءٌ وقرارِيءُ ، لكنها كانت مبدلة لأجل الألف التي قبلها؛ لذلك وجب رجوع الهمزة إلى أصلها؛ لزوال موجب القلب في الجمع وهو الألف فصارت " صحارِيْ ا " فوقعت الياء الساكنة قبل الألف التي للتأنيث، فقلبت الألف ياء؛ لوقوع الياء والكسرة قبلها ، ثُم أُدغمت الياء في الياء ، فإن قال قائل يدل لفظ " صحاريّ" في الجمع أن الهمزة مبدلة من غيرها ، فلو لم تكن كذلك لقيل فيها: صَحارِيءُ ،كما ولايوجد دليل على إبدالها من الألف ، بل لربما من الواو أ والياء، ويستدل ابن عصفور على أنه إن ثبتت أنها مبدلة فلاتكون إلا من الألف ؛ لكون الألف ثبتت أنها للتأنيث على حين أن الواو والياء لم تثبت أنها كذلك في موضع من المواضع . ينظر: الممتع ٢/٢١٩-٢٢٠

(٣) ينظر: شرح التصريف الملوكي لابن يعيش٢٦٨

إطلاقًا للازم على الملزوم))[١]، واليزدي بذلك يُجيب عن كلام افتراضي بأن الإعلال هو التغيير ولاشيء من التغيير بالحذف، فيكون الحذف ليس من الإعلال؛ لأن التغيير هو وصف وجودي يستدعي محلًّا موجودًا، فلو حُذف الحرف لايتحقق التغيير؛ لانتفاء محله[٢] .وقد فسر الغزي ذلك القول بقوله: ((ولك أن تقول: معنى تغيير الشيء في اللغة : جعلهُ غير ماكان عليه، وهو يشتمل الحذف، ولو مجازًا، فلا حاجة إلى مجازه))[٣]، إذن فالإعلال بالحذف هو: ((إسقاط حرف من حروف الكلمة الأصول فينقص من بنائها، وهو ضد الزيادة، وذلك أنَّ الحذف إسقاط حرف من الأصول أما الزيادة فإدخال حرف ليس من الأصول))[٤]، والحذف يكون في صورتين قياسية وسماعية[٥]، فالسماعي منه ليس له علاقة بالتعامل الصوتي، أما القياسي منه فيجري على وفق ضوابط معينة، ويطرد في مواضع والغرض منه هو إما لعلة عارضة في أحرف العلة، ويكون الحذف فيه مُطردًا حيثُ وُجِدَت عِلّتُهُ، أو يكون لطلب الخفة للثقل من غير علة ظاهرة، ويتم الإعلال بالحذف بين حروف العلة والهمزة[٦] ويكون الحذف في أصوات العلة سواءً كانت في فاء الكلمة أو عينها أو لامها وكما يأتي:

١-حذف الواو في فاء الكلمة :

ويكون ذلك في صورٍ متعددة منها:

أ/ صورة الفعل المضارع على وزن " يَفْعِل": تُحذف الواو إن وقعت فاءً في الفعل المضارع والأمر، والمصدر، إذا كان الفعل الثلاثي منه على وزن " فَعَل يَفْعِل" قال اليزدي: ((إذا وقعت بين ياء وكسرة أصلية في الأصل؛ لأن الياء ككسرة، والواو كضمة، فلو لم تحذف لزم الكسر قبل الضم والعكس، وكلاهما مستثقل))[٧] .

وَعَدَ يَعِدُ ⟵ قبل الحذف يَوْعِدُ

وَمَقَ يَمِقُ ⟵ قبل الحذف يَوْمِقُ

فإن وقوع الواو بين الياء والكسرة وهما ثقيلتان، وكذلك ثقل الواو مما أوجب حذفها[٨] ، ((فلو كان بين غير الياء أو مايُحمل عليها والكسرةِ، أو الياءِ وغيرِ الكسرة لم تُحذف؛ لانتفاء اللازم، كما في: مَوْعِد

---

(١) شرح اليزدي٢/٧٩٨

(٢) ينظر: شرح اليزدي٢/٧٩٨

(٣) حاشية شرح الجاربردي للشيخ الغزي رسالة ماجستير٢٤٠ – ٢٤١

(٤) ينظر: الممتع ٦٢١، نقلًا عن التعليل الصوتي عند العرب٣٢٥

(٥) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية٢٠١، والمصطلح الصوتي في الدراسات العربية ٢٥٢

(٦) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ٢٥٢، والمهذب في علم التصريف، د. صلاح مهدي الفرطوسي، و. د. هاشم طه شلاش ٣٢٦، والمسقصي في علم التصريف ١١٩٠

(٧) شرح اليزدي٢/٨١٨

(٨) ينظر: المستقصي في علم التصريف ١١٩١

ويَوْجَل))[1]، ففي موعد وقعت الواو بين غير الياء والكسرة فلم تُحذف ، وأما يوجل فقد وقعت بين الياء وغير الكسرة وهي الفتحة؛ فبزوال اللازم ينتفي الحذف، قال : ((تكون ثابتة إذا كانت فاءَ يفعَلُ المفتوح العينِ اصلًا كيوجَل؛ إذ الفتحُ جابر لثقلها ودافعٌ له))[2]، وقد ذكر ابن المؤدِّب ت(٣٣٨هـ) أن الخليل بن أحمد قد عزا سبب سقوط الواو في(يَعِدُ ويَصِلُ) وأشباهها ((لأنها خرجت ساكنة وخلفتها الضمة والعرب تكره الكسرة بعد الضمة إلا فيما لم يُسمّ فاعله فأسقطوها كراهية ضمة بعدها كسرة))[3]، أما عند سيبويه[4] فقد عزاها إلى وقوعها بين الياء والكسرة، على أن الكسائي ذهب إلى أنّ: ((القول الذي يعتمد عليه هو قول الخليل بن أحمد، وهو أن الواو سقطت للكسرة التي بعدها، لأني لم أجد شيئًا من العرب يأتي عليه بالنقض والإفساد))[5] [6] ، وقد ذكر الثمانيني ((أنّ الكسرة ياءٌ صغيرة فكأن الواو وقعت بين ياءين فثُقُلت عليهم))[7] .

وقد أبدى اليزدي اعتراضه على المصنف عندما قال: ((وتحذف الواو ... لوقوعها بين ياءٍ وكسرة أصليةٍ))[8]، إذ إنّ يَهَبُ وقعت الواو بين الياء والفتحة، وهي هنا بمثابة الكسرة؛ كون باب يَهَبُ فرع على باب يَعِدُ، وكأنه مكسور العين، وقد اعترض اليزدي على قوله كسرة أصليه بقوله : ((ولو قال: كسرة لفظًا أو تقديرًا، كما قال الزمخشري[9]، أو لم يقل شيئًا كان أحسن؛ لأن إطلاق الأصلية إنما كان يحسن لو كان كسرةٌ غيرُ أصليةٍ أراد الاحتراز منها، ولاكلام في أصالة الكسرة وعروضها؛ بل في الفتحة الأصلية والعارضة، كما في يَهَبُ ويَوْجَلُ؛ ألا تراه أطلق الأصلية في باب التقاء الساكنين حيث قال: (ضمةٌ أصلية)[10] احترازًا من الضمة العارضة... بخلاف هذا الموضع... وإنما أراد الوقوع بين الياء والكسرة في الأصل، لا بحسب اللفظ المجرد))[11] ، وقد اعترض شارح آخر على المصنف قال: ((وجب أن يقول: بين ياء مفتوحة؛ لئلا يُشْكِل بمثل يُوعِد مضارع أوعد، فإنها لا تحذف مع أنها وقعت بين ياء وكسرة أصلية؛ لأنها لم تقع بين ياء مفتوحة)[12]، ورد اليزدي هذا القول بقوله: ((أنّ الوقوع بحسب

---

(١) شرح اليزدي٢/٨١٨

(٢)شرح اليزدي ١/٢٤٥

(٣) دقائق التصريف٢٢٢-٢٢٣

(٤) ينظر: الكتاب٤/٥٢-٥٣

(٥)دقائق التصريف ٢٢٣

(٦) وقد ذكر المؤدب في دقائق التصريف الكثير من الأراء والعلل في سقوط الواو ينظر:٢٢١ ومابعدها من المرجع نفسه

(٧) شرح التصريف للثمانيني ٣٧٦

(٨) الشافية٩٦

(٩) ينظر: المفصل٣٧٥

(١٠) ينظر: الشافية٥٨

(١١) شرح اليزدي٢/٨١٨-٨١٩

(١٢) الشارح هو ركن الدين ٢/٧٣٥

الأصل بين الهمزة والكسرة، وكان في الأصل يُـؤَوْعِدُ؛ ألا تراك تقول في الأمر: أَوْعِدْ، ولا اعتداد بالملفوظ مع كون المقدر مخالفًا له بخلاف العكس))[1]، أي بمعنى أن الواو قد وقعت بين الهمزة والكسرة لابين الياء والكسرة، لهذا ثبتت ولم تحذف، ولايلتفت إليها في يوعِد؛ لأن هذا اللفظ هي الآن عليه وليس أصلها. وبصورة عامة فإنّ حذف الواو في " يعد ويزن" ونحوهما للعلة التي ذُكرت إنما هو مذهب جمهور البصريين، أما الكسائي والفراء ومذهب الكوفيين عامة فإن علة الحذف لديهم هي للفرق بين اللازم والمتعدي فقد حذفوا الواو من المتعدي في "وَعَدَ يعِدُ، ووزن يَزِنُ" ، وأبقوها في مضارع اللازم في "وَجِلَ يَوْجَلُ، ووَجِلَ يَوْحَلُ"، وكان المتعدي أولى بالحذف؛ لأن التعدّي صار عوضًا من حذف الواو ولزمت في اللازم للزومه، بل وزادوا في ذلك أنهم لم يجوزا القول بحذف الواو لوقوعها بين الياء والكسرة ؛ كونه يبطل بقولهم: " أعِد ونَعِد وتَعِد" والأصل فيها: أوْعِدُ ونَوْعِد وتَوْعِد، فلو كان ذلك لكان ينبغي أن لاتحذف ههنا؛ لأنها لم تقع بين ياء وكسرة، ولكان ينبغي حذفها من " أوْعَدَ يُوعِدُ" بضم الياء فيقال" يُعِدُ" لوقوعها بين ياء وكسرة، فلما لم تحذف دل على فساد ماذكروه [2] ، إلا أن المبرد قد تعجب من هذا القول واستطرفه بقوله: ((إنّ التعدي وغير التعدِّي لاوجه لذكره في هذا الموضع))[3] ، فمذهب الكوفيين في هذا بطلانه واضح وقد ردهُ أبو البركات الأنباري بقوله: ((أما قولهم:(إنما حذفت الواو من هذا النحو للفرق بين اللازم والمتعدي، فبقَّوُا الواو في اللازم وحذفوها من المتعدي) قلنا: هذا باطل؛ فإن كثيرًا من الأفعال اللازمة قد حذفت منها الواو، وذلك نحو" وكَفَ البيتُ يَكِفُ، وونمَ الذباب يَنِمُ، ووجد في الحزن يَجِدُ" إلى غير ذلك. والأصل فيها: وكَفَ يَوْكِفُ، ووَنَمَ يَوْنَمُ، ووجد يَوْجِدُ، وكلها لازمة، ولو كان الأمر على مازعمتم لكان يجب أن لاتحذف منه الواو، فلما حذفت دل على أنه إنما حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، ولانَظَرَ في ذلك إلى اللازم والمتعدي....، وأما قولهم: (إنها لو كانت قد حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة لكان ينبغي أن لاتحذف من " أعِدُ، وتَعِدُ، ونَعِدُ"؛ لأنها لم تقع بين ياء وكسرة) قلنا: إنما حذفت هاهنا وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملًا لحروف المضارعة- التي هي الهمزة والنون والتاء- على الياء، لأنها أخوات، فلما حذفت الواو مع أحدها للعلة التي ذكرناها حذفت مع الآخر لئلا تختلف طُرُقُ تصاريف الكلمة؛ ليجري البابُ على سَنَنٍ واحد، وصار هذا بمنزلة" أُكْرِمُ" والأصل فيها "أُأَكْرِمُ" إلا أنهم كرهوا اجتماع همزتين، فحذفوا الثانية فرارًا من اجتماع همزتين طلبًا للتخفيف وكان حذف الثانية أولى من الأولى؛ لأن الأولى دخلت لمعنى والثانية مادخلت لمعنى فلهذا كان حذف الثانية وتبقية الأولى أولى. ثم قالوا:" نكرم، وتكرم، ويكرم" فحذفوا الهمزة حملًا للنون والتاء والياء على الهمزة طلبًا للتشاكل على مابينا. وأما قولهم: (إنه لو كان الحذف لوقوعها بين ياء وكسرة

---

(١) شرح اليزدي٢/٨١٩

(٢) ينظر: المنصف١/١٨٨، والانصاف٢/٧٨٢-٧٨٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش١٠/٥٩ ، وشرح الملوكي له٣٣٥، والممتع٢/٢٨٠-٢٨٢

(٣) المنصف١/١٨٨

كان يجب الحذف في قولهم"يُوعِدُ" ونحوه) قلنا: الجواب عن هذا من وجهين: أحدهما: أن هذا لايصلح أن يكون نقضًا على "يَعِدُ" لأن الواو هاهنا ماوقعت بين ياء وكسرة؛ لأن الأصل في "يُوعِدُ" بضم الياء يُؤَوْعِد.....، والوجه الثاني: أنهم لما حذفوا الهمزة من "يُؤَوْعِد" لم يحذفوا الواو؛ لأنه كان يؤدي إلى الموالاة بين إعلالين، وهم لايوالون بين إعلالين))[١]

أما الدرس الصوتي الحديث فيرى أنّ حذف الواو في "وَعَدَ" هو للتخفيف والتصحيح المقطعي فحذف الواو يخلصنا صوتيًا من ثنائية الحركة: فتحة، ثم حركة انزلاقية، وكما يجعل الحذف مقاطع الفعل واحدة [٢] وكما مبين في الآتي: وَعَدَ = و ـــَـــ /ع ـــَـــ / د ـــَـــ

(يَوْعِدُ) = ي ـــَـــ و/ع ـــِـــ/د ـــُـــ

يَعِدُ = ي ـــَـــ /ع ـــِـــ/د ـــُـــ

فلفظة " وعد" تتألف من ثلاثة مقاطع قصيرة ، وإذا أُريد منها مضارع بزنة "يَفْعِل" سوف يتوافر فيهما نسق صوتي ثقيل، لذلك تحذف الواو لوقوعها بين الياء والكسرة ولثقل هذا البناء، فيصير البناء مكون من ثلاثة مقاطع قصيرة أيضًا ، وبذلك نتخلص من هذا النسق الثقيل ، وكذلك جعل مقاطع الفعل واحدة، ((ومما يلفت الانتباه في هذا الموضع الذي يعلل فيه سيبويه هذا المظهر الصوتي ان المضارع من "وعد" كان في الأصل على زنة "يَفْعُلُ" فتحول إلى زنة "يَفْعِلُ" أي أن حضور هذه الأصوات (= الواو والياء) في سياقات صوتية معينة تحمل المؤدي لأن يخرج الأبنية الحاضنة لتلك السياقات الصوتية إلى أبنية يستطيع المؤدي معها الإتيان بصورة أكثر يسرًا، وإن كانت تتراوح بين التحريك والإسكان والحذف فهذه الأصوات من القلق الأدائي بحيث قادت المفردات الحاضنة لها إلى الاستغناء عن أبنيتها الأصول إلى أبنية أخرى))[٣]

ولو عُدنا إلى أصل الخلاف بين الكوفيين والبصريين حول مسألة حمل حروف المضارعة في "أَعِد، وتَعِد، ونَعِد" على "يَعِد" والتي نادى بها أصحاب المدرسة البصرية، كونها حُملت عليها طردًا للباب، ولكون الكل جيء به لمعنى المضارعة [٤] قال الثمانيني: ((ولما أسقطوها مع الياء أسقطوها مع جميع حروف المضارعة، قالوا: "تَعِدُ " و "نَعِدُ" و "أَعِدُ"؛ وإنما أسقطوها في جميع حروف المضارعة لأنها مساوية للياء في كونها حرف مضارعة، والعلة في إسقاطها هي وقوعها بين الياء والكسرة))[٥]

(١) الإنصاف ٧٨٤/٢ – ٧٨٨ ، وينظر المسألة هذه أيضًا في اللباب ٣٥٣/٢-٣٥٥ ، شرح المفصل لابن يعيش٥٩/١٠ ، والممتع ٢٨٠-٢٨١

(٢) ينظر: الصرف وعلم الأصوات ١٧١

(٣) التعليل الصوتي عند العرب٣٤١

(٤) ينظر: شرح اليزدي٨٢٠/٢

(٥) شرح التصريف ٣٧٤

نجد أن بعض المحدثين ينعت هذا العمل بالغرابة قال: ((وهنا لاتجد علة بادية الصَّفحة؛ لأن إحدى العلتين الموجبتين للحذف في " يعد" غير موجودة هنا، وهي الياء. ولما لم يجد العلماء عِلّة ظاهرة تسوِّغ هذا الحذف– وهو واقع لامحالة– جعلوا ماحُذف هنا محمولًا على حذف الواو مع الياء؛ من حيث إنها أحرف مضارعة مساوية الياء في باب المضارعة، وهو قياس غريب لاوجه له))[١] ، لا بل ويذهب إلى أبعد من ذلك قال: ((العلة التي تحكم هذه المسألة هي السماع عن العرب لا القياس الذي طردوه في هذه المسألة. هكذا جاءت هذه الألفاظ وعلى هذا سُمعت، ولم تكن المسألة بحاجة إلى هذا التعليل الضعيف))[٢]، على ان القدماء لم يقولوا بالسماع في هذه المسألة بل أنهم حملوا حروف المضارعة من غير الياء عليها؛ لئلا تختلف طُرُق تصاريف الكلمة، وأبهوها بحمل حروف المضارعة في نُكرم وتكرم ويكرم على أُكرم، طلبًا للتشاكل بينهما. بل وذهبوا إلى أبعد من ذلك في الأمر المخاطب من " وعد ويهب" وذلك في " عِد، وهَب" فلا توجد ياء فيه ولا ماهو محمول عليها، ورغم ذلك أنزلوها منزلة "تَعِدُ" من حيث إنه كان مأخوذًا منه وفرعًا له، فحذفوا الواو كما حذف من الأصل من باب إعطاء الفرع حكم الأصل [٣] [٤] قال ابن مالك : ((وعُومِلَ بذلك الأمرُ لموافقته المضارع لفظًا ومعنى)) [٥]

(عِدْ) أصله (أعِدْ) = ءـــَـ/ ع ـِـ د ←——— ع ـِـ د (= عِدْ)

ب/ **في صورة المضارع على وزن "يَفْعَل" والأصل فيها " يَفْعِل" وذلك في الأفعال يَضَعُ، ويَسَعُ، ويَطَأ:**

فالأصل الثلاثي لهذهِ الأفعال هي: وَضَع، وَسِعَ، وَطِئ، والمضارع منها هو: يَوضَع، يَوْسِع يُوطِئ، وهو ماعبر عنه اليزدي بقوله: ((ولأجل الاعتداد بالكسرة الأصلية حُذفت الواو من يَضَعُ ويَسَعُ وإن كانت بين الياء والفتحة؛ لعروضها؛ أما في يَضَعُ فلأن الأصل في الأبواب اختلاف العين في الماضي والغابر، وعلى هذا لو حُمل على يَفْعُلُ بالضم لزم الحمل على المعدوم؛ إذ لم يوجد فيه المثال فتعين الحمل على الكسر، وأما في يَسَعُ فلأن حرف الحلق استدعى الفتحة، وكانت مكسورة كوَلِيَ يَلِيْ

---

(١) المستقصي في علم التصريف١١٩١

(٢) المستقصي في علم التصريف في هامش رقم (٣) ص ١١٩٢

(٣) ينظر: شرح اليزدي٢/٨٢٠-٨٢١

(٤) هذه من المسائل الخلافية بين العلماء وفيها ثلاث مذاهب : الأول / مذهب الجمهور، ويعتبرون أن الماضي والمضارع أصول، فكل منا بناء مستقل بذاته، وليس فرعًا عن غيره، الثاني/ وهو مذهب الكوفيين ، وهو أن أصول الفعل الماضي والمضارع، وأن الأمر مقتطع من المضارع، ولذا فهو معربٌ عندهم، أما عند البصريين فهو مبنب ، الثالث/ أن الأصل في الأفعال هو الماضي؛ لأنه أسبق ، وإعلال المضارع والأمر بإعلاله، وأن المضارع هو الماضي مع الزوائد، والأمر من المضارع بعد طرح الزوائد، ويذهب محقق كتاب شرح اليزدي إلى أن البصريين والكوفيين وغيرهم في أقوالهم عند التحليل الإعلالي للأمثلة والأبنية تنصر القول الثالث ، وهو ماوصفه بأنه كل العجب من قولهم وتحليلهم هذا؛ فالمتأمل يرى أنه الأسهل والأقرب ، وهو مابنى عليه اليزدي حكمه في مسألة "عِدْ، وهَبْ" والتي ذكرناها. ينظر: شرح اليزدي٢/٨٢١ قسم التحقيق في هامش الصفحة رقم (١) ، وينظر الأراء التي ذُكرت في الإنصاف٢/٥٢٤، وأسرار العربية(٣١٧-٣٢١) وشرح الكافية الشافية٤/٢٠١٤، والهمع١/٢٦، والمفتاح للجرجاني٥٤، وشرح التصريف العزي للتفتازاني٦٩.

(٥) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٦٣

ففتحت لذلك))[1]، ويقصد بعروض الفتحة ههنا أنها أي الواو أنما إذا وقعت في الأصل بين فتحة ياء وكسرة تُحذف كما في "وَعَدَ- يَوْعِد"، أما وقوعها في يَسَع ويَضَع وهي من "وَسِعَ- يَوْسِعُ، ووَضَعَ- يَوْضَعُ" ، ولهذا قال عن الكسرة المصنف بأنها أصلية، للدلالة على عروض هذهِ الفتحة فيهما؛ لوجود حرف الحلق، فإن قال قائل: ((لا نسلم أن الفتحة في يسع غير أصلية، فإن ماضيه وَسِع -بكسر العين- في مضارع فَعِل -بكسر العين- يَفْعَل -بفتح العين- ويجب ألا تحذف الواو منه، كما لم تحذف من يَوْجَل ويَوْجَع))[2]، أو كما ذكر الإعتراض المصنف بقوله: ((أن هذا التقدير كما هو جارٍ في يَسَعُ جارٍ في يَوْحَلُ، فيجب تقدير الكسرة فيه أيضًا، وإلا لزم التحكم))[3]، والأمر في الحالتين واحد هو إما معاملة يَسَعُ معاملة يَوْجَلُ، بأن لاتُحذف الواو منه، أو تقدير الكسرة في يَوْحَلُ فيلزم بذلك حذف الواو والجواب عنهما كما ورد عن المصنف: ((بأن فتحة يَسَعُ عارضة ككسرة التَّجاري مصدر تَجارَى؛ إذ كان القياس ضمُّ الراء، بخلاف فتحة يَوْحَلُ ويَوْجَعُ، فإنها أصلية ككسرة التّجارِب جمع تَجْرِبةٍ على ماهو مقتضى قياس الجمع))[4] ، وقال أيضًا: ((حذفهم الواو في يَسَعُ دليل على هذا التقدير، وإثباتهم في يَوْحَلُ دليل على الباب الآخر))[5] أي دليل على أن أصل فتحة يَسَع هي الكسرة، والإثبات في يَوْحَلُ دليل على أن فتحتهما هي الأصل ووافقهُ بذلك شارحان[6]، وهذا الرأي لم يذهب إليه اليزدي بل ذهب إلى رأي آخر بقوله: ((هذا يستلزم الدور؛ بيانه أن حذف الواو وإثباتها مبني على عروض الفتحة وأصالتها، فلو استفيد العروض والأصالة من الحذف والإثبات كان دورًا))[7]، فرأي اليزدي أقرب للصواب مما ذهب إليه غيره كونه؛ لايمكن أن يُقال أنّ هذه الفتحة عارضة بسبب حذف الواو في يَسَعُ وأن الفتحة في يَوْحَل وغيره أصلية؛ لأن الواو لم تحذف، بل أن اليزدي ذهب إلى أبعد من ذلك فهو يرى أن لامدخل لحمل يَطَأُ ويَسَعُ على يَضَعُ؛ كون بابهما من الأصول أي مفتوح العين في الماضي بخلاف يَضَعُ فهو مكسور العين في الماضي، قال: ((اعلم أن يَطَأُ ويَسَعُ بالفتح ماضيهما بالكسر، ولامدخل لحملهما على باب آخر؛ إذ بابهما من الأصول))[8]، والأقرب عند اليزدي بل والأصح حملهما على الشذوذ؛ كونهما حُذفت الواو منهما ، ولاكسرة لهما لا لفظًا ولاتقديرًا، وأن ماذكره المتقدمون وهو قياسهم فتحة يَسَعُ وهي عارضة كما في كسرة التَّجاري والتجارب يراهُ اليزدي قياس بلا جامع، وأمر متكلف، بل

(١) شرح اليزدي٢/٨٢١

(٢) ساق هذا القول ركن الدين من بابا التساؤل الافتراضي ينظر شرحه:٢/٧٣٦

(٣) ورد الاعتراض في شرح المصنف(٦١/أ) ونقله ههنا اليزدي٢/٨٢١-٨٢٢

(٤) شرح المصنف(٦١/أ) ونقله ههنا اليزدي٢/٨٢٢

(٥) شرح اليزدي٢/٨٢٢

(٦) ينظر: شرح ركن الدين٢/٧٣٦، والجاربردي٢٧٢

(٧) شرح اليزدي٢/٨٢٢

(٨)شرح اليزدي٢/٨٢٢

ويرى أن الأولى هو عدم الجمع بين يَضَعُ ويَسَعُ؛ لأن علة الحذف في يَضَعُ معلومة بينما هي في يَسَعُ موهومة، بل أن من المفترض أن يذكروا يَطَأُ مقارن يَسَعُ[١]، وقد رد اليزدي على قول المصنف حينما ذكر: ((ولذلك حُملتْ فتحةُ يَسَعُ، ويَضَعُ على العروض، ويَوْجَلُ على الأصل، وشُبِّهتا بالتَّجاري))[٢] قال اليزدي: ((ولو قال: ولذلك حُمل باب يَضَعُ عليه، وحُملت فتحةُ يَطَأُ ويَسَعُ على العروض، ويَوْجَلُ على الأصل كان أولى))[٣]، أراد بذلك أن يَضَعُ هي من باب فَعَل يَفْعِل فمضارعها يَوْضِعُ؛ لأن الأصل في الأبواب اختلاف العين بين الماضي والغابر كما ذكر بدايةً فالكسرة هنا كما ذكر أصلية والعروض للفتحة فيها للاختلاف بين الأبواب، أو لأجل حرف الحلق ، أما يَسَعُ ويَطَأُ فقد حملها اليزدي على الشذوذ؛ فلا كسرة فيهما لا لفظًا ولاتقديرًا، فهو لايذهب كما ذهب إليه المصنف والشارحون من عروض الفتحة فيهما لاستدعاء حرف الحلق فهي عنده موهومة، قال ابن عصفور: ((فإن قيل: فلأي شيء حُذفت الواو في "يَضَع" مضارع " وَضَع" ولم يقع بين ياء وكسر؟ فالجواب أنها في الأصل وقعت بين ياء وكسرة؛ لأن الأصل "يَوْضِع" لكن فتحت العين لأجل حرف الحلق، ولولا ذلك لم يجيء مضارع "فَعَل" على "يَفْعَل" بفتح العين ، فلما كان الفتحُ عارضًا لم يُعْتَدّ به، وحذفت الواو رعيًا للأصل))[٤]

ثم شرع اليزدي بالمقارنة بين حذف الواو للعلة التي ذُكرت وبين الياء قال: ((تحذف الواو إذا وقعت بين الياء والكسرة بخلاف الياء فإنها لا تحذف بين الياء والكسرة؛ إذ العلة منتفية ههنا، فلا تحذف مطلقًا، لافي هذه الصورة نحو "يَـيْـسِـرُ"، ولا إذا انتفى الياءُ ك" مَـيْـسِـرٍ" ، وهو قمار العرب بالأزلام، أو الكسر كقوله تعالى: ﴿لا يَيْأَسُ﴾ [يوسف:٨٧] بفتح العين، أو كلاهما كقوله تعالى: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]))[٥]، والسبب يعود في ذلك كما ذكره ابن يعيش: ((أن الواو نفسها مستثقلة وقد اكتنفها ثقيلان الياء والكسرة.... فحذفت وكان حذفها أبلغ في التخفيف لكونها أثقل من الياء والكسرة مع إنها ساكنة ضعيفة، فقوي سبب حذفها))[٦]، فعندما حصل الثقل حذفت الواو بسبب هذا النسق الصوتي ((فالواو من الأصوات الشفوية التي تخرجُ من مقدَّم الفم بينما الياء صوت غاري يخرج من مؤخَّر الفم تقريباً ، والكسرة من الصوائت الأمامية التي يرتفع مقدَّم اللسان في أثناء النطق بها إلى أقصى درجة فكان من الصعب على اللسان النطق بتلك المتنافرات لذا حُذِفَت الواو))[٧]

---

(١) ينظر: شرح اليزدي٢/٨٢٣

(٢) الشافية٩٦

(٣) شرح اليزدي٢/٨٢٣

(٤) الممتع٢/٢٨٠ ، وينظر: :شرح التصريف للثمانيني٣٧٦-٣٧٧

(٥) شرح اليزدي٢/٨٢٣

(٦) شرح المفصل ١٠/٥٩

(٧)أثر الانسجام الصوتي١٦٤

ج/ الحذف في صورة مصادر الأفعال المعتلة الفاء بالواو على **زِنةِ "فِعْلٍ"** :

قال اليزدي : ((تحذف الواو من "فِعْلٍ" بالكسر والسكون بعد نقل حركتها إلى العين، ويُجاء بالتاء بعد اللام عوضًا عنها وجوبًا في المصادر كقولك: عِدَةٌ ومِقَةٌ. كان: وِعْدٌ، ووِمْقٌ، فعمل به العمل))[١] وعلة حذف الواو هذه من المصدر هي لسببين : **أحدهما:** فلأن المصدر يجري عليه حكم الفعل، وفعله مُعَلّ نحو: يَعِدُ، فيجب إعلال المصدر تبعًا لذلك.

ثانيهما: بسبب نقل حركة الواو إلى العين؛ لأنها ساكنة، فلو لم تنقل الحركة وحذفت الواو فيلزم بذلك الابتداء بالساكن، وهو باطل[٢] ، والسبب الثاني لايمكن عدهُ علةً لحذف الواو؛ كون نقل الحركة إنما يكون بحذف الواو، وههنا أُريد تبيان علة حذف الواو لا مسألة كيفية الابتداء بساكن، ولابن يعيش رأيٌ في حذف الواو كان أحدهما مطابقًا لماذهب إليه المصنف والشارح أما الآخر والذي يبدو هو أقرب مما ذهب إليه الشارح وهو((كون الواو مكسورة، والكسرة تُستَثقل على الواو))[٣]، لا كما زعموا بالابتداء الساكن، فكيف يُبتدأ بالساكن والواو قبلها مكسورة ولم تُحذف؟ أما السبب الذي ذكره الشارح فهو ينطبق على كيفية الإعلال وطريقته، لاسببه، والدليل على قولنا أنه باجتماع العلتين المذكورتين صار حذف الواو من المصدر، فلو انفرد أحد الوصفين أو العلتين لم تحذف الواو كما في: الوَعْد والوَزْن والوَسمُ، فلما تحركت الواو فيهنَّ بالفتح صحّت ولم تُحذف ، وإن كان الفعل معتلًا في يَزِن ويَعِد.[٤] قال ابن يعيش: ((واعلم أن إعلال "عِدَة" و"زِنَة" إنما هو بنقل كسرة الفاء التي هي الواو إلى العين، فلما سكنت الواو ولم يمكن الابتداء بالساكن ألزموها الحذف....، ولزمت تاء التأنيث كالعوض من المحذوف))[٥]، وقال الجاربردي: ((إنما قلنا نقلت كسرة الواو إلى العين، ثم حذفت؛ لئلا يزيد إعلال الاسم على إعلال الفعل، وهي في الفعل حُذفت ساكنةً))[٦] وكان قد سبقه بهذا القول ابن يعيش قال: ((وقيل انه لما وجب اعلال "عِدَة" و"زِنَة" كان القصد حذف الواو كالفعل فنقلوا كسرة الواو إلى العين لئلا تحذف في المصدر واو متحركة فيزيد الاسم على الفعل في الاعلال والاسم فرع على الفعل في ذلك فإذا لم ينحط عن درجة الفعل فيساويه فأما أن يفوقه فلا))[٧]، أي أن حذف الواو متحركة في الاسم لايمكن كونها حذفت من فعله ساكنة، وهذا القول قد رده الزيدي قال: ((ولك أن تقول: قد يزيد إعلال الاسم على إعلال الفعل، وذلك كقولك في إعلال العين: إقـامٌ بمعنى الإقامة بلا تعويض، فإنه إفـالٌ

---

(١) شرح اليزدي٢/٨٢٤-٨٢٥

(٢) ينظر: شرح اليزدي٢/ ٨٢٥

(٣) شرح المفصل١٠/٦١

(٤) ينظر: التكملة ٥٧٦ ، و المستقصي في علم التصريف ١١٩٦

(٥) شرح المفصل١٠/٦١-٦٢

(٦) الجاربردي٢٧٤

(٧) شرح المفصل١٠/٦١

وفعلُه أَقام على أَفْعَلَ، فقد زاد إعلال الاسم لذهب عينه بلا عوض. ويمكن أن يجاب عنه بأنه قليل، فلا يحمل عليه. والتعليل السابق مستقل يغنيك عن القياس لايرد عليه شي))[١] ، وقصد بالتعليل السابق هو نقل حركة الواو إلى العين، أي لاحاجة للرد عليه.

أما في "وِجْهَة" فحصل فيها الخلاف بين العلماء وفيها قولان : **أحدهما:** وهو للمازني يذهب إلى أنها مصدر مصحَّح كالقَوَدِ ، واستحوَذَ [٢] ، وقد أشكل ذلك أبو علي قال: ((فأما الوِجْهَةُ فصحّت لأنه اسمٌ للمكان المُتوجَّهِ إليه، فقولُه:﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيها﴾[٣] أي مكان يتوجه إليه، ومن جعلها التوجه كان شاذًا كشذوذ القُصْوَى والقَوَدِ ونحو ذلك، وهذا في المصدر أبعد لإجرائهم إياه مجرى الفعل، والفعل لم يَصحَّ في هذا النحو))[٤] ، فاعتراض أبو علي كان على أن هذا المصدر لو كان كما زعم المازني لكان فعله مصحّحا، كما في اِسْتَحْوَذَ اِسْتِحْواذًا ، وأشار اليزدي إلى أن الثاني– أي الفعل من وِجْهَة– باطل؛ لأنه مُعَلٌّ [٥]؛((لأن هذه المعلّات إذا صحت في موضعٍ تبعها باقي ذلك ، وإن لم يجيءَ شيءٌ من هذه الأفعال مصحّحًا دلالة على أنّ "وَجْهَةٌ" اسمٌ للتوجهِ لامصدر)[٦] ، فما ذهب إليه المازني من أن "وِجْهَة" مصدر كان قد حمله على ماذكرهُ سيبويه قال: (وقد أتموا فقالوا: وِجْهَةٌ، في جهة كما يُفعل بها في الفعل وبعدها الكسرة، فبذلك شُبِّـهت))[٧] ، فيكون بذلك ثبوت الواو شاذًّا منبهة على ذلك الأصل المتروك في عِدَةٍ ونحوها [٨] ، إلا أن ماذهب إليه الفارسي من أن إذا صحّحت المصادر فيجب أن تكون أفعالها مصحّحة أيضًا قد عُورض بمجيء : "القولُ والبيعُ" مُصحّحينِ مع أن فعلهما مُعتلٌّ فلماذا الإنكار في :"الوَجْهِ" ؟ وأُجيبَ: بأن "القول والبيع" ليسا على وزن الفعل بخلاف: "وِجْهَةٍ" ، فالموافقة في الوزن تُوجبُ الاعلال، فالإعلال للموازنة، ورُدَ هذا أيضًا بأن موازنة الفعل إنما تطلق لغير المصدر كاسم الفاعل والمفعول، أما المصدر فلاحاجة للموازنة فيه؛ بسبب أن الموازنة غير حاصلة أصلًا؛ لأن حذف الفاء يلحقها زيادة التاء فالعوض والمعوض لايجتمعان أصلًا فلا موازنة بين الفعل والمصدر[٩] وذهب الشيخ الغزي إلى ((أنّ الذي يُسَوِّغُ إثبات الواو في "الوِجهة"، وإن كانت مصدرًا على هذا القول أنها مصدرٌ جاء على حذف الزوائد؛ إذ الفعل المسموع من هذه المادة: توجَّه واتَّجه، ومصدرهما: التَّوَجُّه

---

(١) شرح اليزدي٢/٨٢٥

(٢) ينظر: المنصف١/٢٠٠ ، وشرح اليزدي٢/٨٢٥

(٣) سورة البقرة الآية ١٤٨

(٤) التكملة٥٧٦

(٥) ينظر: شرح اليزدي٢/٨٢٦

(٦) شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز٢٣٥-٢٣٦

(٧) الكتاب٤/٣٣٧

(٨) ينظر: شرح اليزدي في الهامش ٢/٨٢٦

(٩) ينظر: شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز٢٣٦-٢٣٧ ، وشرح اليزدي٢/٨٢٦

والاتِّجاه، ولم يُسْمَعْ في فعله: وَجَهَ يَجِهُ، كوَعَدَ يَعِدُ، وكان الموجبُ للحذف من"عِدَة"، و"زِنَة" الحَمْلَ على المضارع؛ لوقوع الواو بين ياء وكسرة، وهنا لم يسمع فيه مضارع يُحْمَلُ مصدره عليه))[١]

الثاني: وهو رأي يُعزى للمبرد والفارسي، وهو أن "وِجْهَةً" ليست مصدرًا جاريًا على الفعل بل هي اسم للجهةِ والتوجّهِ؛ الهاءُ، والواو تثبت في الاسم نحو :"وِلْدَة" فالاسم " وَعْدُةٌ" والمصدر: "عِدَةٌ" فالواو تثبت قياسًا؛ فهي ليست مصدر[٢] ، وهو ظاهر كلام سيبويه قال: ((فأما فِعْلَةٌ" إذا كانت مصدرًا فإنهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فَعْلها، لأن الكسر يستثقل في الواو، فاطَّرد ذلك في المصدر وشبّه بالفعل.... فإن بنيت اسمًا من وَعَدَ على فِعْلَةٍ: قلت وِعْدةٌ، وإن بنيت مصدرًا قلت عِدَةٌ))[٣] ، وقد ذكر اليزدي رأيًا ثالثًا أرجعه إلى ماقاله المصنف: ((وتحذف الواو من نحو: العِدَةِ، والمِقَةِ. ونحوُ وِجْهَةٌ قليلٌ))[٤] فاحتمل أن يكون معنى ذلك أنه مصدر غير مُعَلٍّ، وهو قليل، إلا أن اليزدي يميل إلى كون "وِجْهَةٌ" أنها اسم؛ بمعنى الجهة، فالجهة اسم ، وأن الجمع بين العوض والمعوض في الأسماء واقع لامحيص عنه[٥]

٢- [إعلال الواو والياء عينين بالحذف]

ذكر اليزدي هذا النوع من الإعلال وقسمه إلى ضربين: **الأول:** وهو ماعلى الوجوب، ويأتي بصور متعددة هي:

أ/ صورة الفعل الماضي عندما يلتقي ساكنان في "قُلْتُ وبِعْتُ و وقُلْنَ":

ويكون ذلك في الفعل الأجوف المعتل بالألف المنقلبة عن واو أو ياء عند اتصاله بضمير رَفع فيسكن آخره، كما في: "قُلْتُ وبِعْتُ و وقُلْنَ" والأصل فيها: قَوَلْتُ وبَيَعْتُ، فقلبتا ألفًا، فيلتقي ساكنان: الألف المقلوبة واللام، فحذفت الألف، ثم ضُمَّت الفاء في غير بابا المكسور العين يائيًا كان أو واويًا واليائيِّ مطلقًا، فيُكسر الأول إن كانت العين ياءً أو واوًا مكسورةً، ويُضمُّ ماعدا ذلك نحو: قُلْتُ، وطُلْتُ وبِعْتُ، وهِبْتُ، وخِفتُ،[٦] ، وكما يلي:

قَالَ+ تُ ← قَوَلْتُ = قَالْتُ ← قُلْتُ

بَاعَ + تُ ← بَيَعْتُ = بَاْعْتُ ← بِعْتُ

---

(١) حاشية الغزي على الجاربردي رسالة ماجستير٢٦١-٢٦٢

(٢) ينظر: المقتضب١/٢٢٧ ، والمنصف١/٢٠٠ ، والتكملة٥٧٦، ونزهة الطرف للميداني٢٠٣، واللباب٢/٣٥٧، وشرح المفصل١٠/٦٠، وشرح اليزدي٢/٨٢٥-٨٢٦

(٣) الكتاب٤/٣٣٦-٣٣٧

(٤) الشافية٩٦

(٥) شرح اليزدي٢/٨٢٧

(٦) ينظر: الشافية١٠٣، وشرح اليزدي عليه٢/٨٨٢ ، والمستقصي ١١٩٨

وفي ذلك قال ابن جني: ((فأصل "قُلتُ، وبِعتُ: قَوَلْتُ، وبَيَعْتُ"، فنقلت "قَوَلتُ" إلى "قَوُلت"؛ لأن الضمة من الواو، ونُقلت "بَيَعْت إلى بَيِعْت"؛ لأن الكسرة من الياء، ثم قلبت العين لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت ألفًا في التقدير، وبعدها لام الفعل ساكنة لاتصالها بالضمير، أعني: التاء، فسقطت العين، فنقلت حركتها المجتلبة لها إلى الفاء قبلها، فصار: "قُلتُ، وبِعْتُ"))[١]، ويرى الدرس القديم أنّ الإعلال في قال وأشباهها يحصل بإحد أمرين: أحدهما: هو أنّ الألف في "قال" ترجع إلى أصلها: "قَوَل" ثم ينقله إلى "فَعُلَ"، وعند اسناده إلى ضمير الرفع يصير: قَوُلْتُ" فتنقل ضمة الواو إلى القاف بعدها، فيلتقي حينئذً ساكنان: قُوْلْتُ، فيقع الحذف في جوف الكلمة أي تحذف الواو ، الثاني: أن الواو في قول" أعلت ألفًا فالتقى ساكنان عند الاسناد إلى ضمير الرفع، تحذف الألف لذلك[٢] .

أما الدرس الحديث فلا يذهب إلى إعلال الواو والياء ألفًا، بل يميل إلى الحذف للسهولة واليسر من العودة إلى الأصل[٣] ، ((فبإلحاق الضمائر الصامتة تتشكل سياقات صوتية مرفوضة، هي عبارة عن مقاطع مديدة مفردة الإغلاق (ص ح ح ص))[٤]، ويمكن تمثيلها صوتيًا:

(قال) + ضمير الرفع ق ـــَـــ ل ـــَـــ + ت ـــُـــ

يُلاحظ أنّ المقطع الأول مديد فيُلجأ إلى حذف القمة؛ ((إذا وجدت هذه الفتحة الطويلة في مقطع منغلق، قصّرت لنفور العربية من المقاطع المنغلقة ذات الحركات الطويلة))[٥]، فيعمد إلى تقصير المقطع(ص ح ح ص) ⇐(ص ح ص) فيصير: ق ـــَـــ ل/ ت ـــُـــ ...

ثم تجتلب الضمة (رعاية لوجود الواو في المضارع)[٦] ، فيصير: ق ـــُـــ ل/ ت ـــُـــ.

لأن بقاء الفتحة في المقطع الأول لايظهر القيم الدلالية للأفعال لهذا يؤتى بصائت من جنس الصوت المحذوف سواء كان واوًا أو ياءً كما في "بِعتُ"[٧] ((ولايقع التّمييز بين صيغة الواوي واليائي إلا في الصيغ المبدوءة بمقطع منغلق،

إذ تُقلب فتحة الفاء كسرة في اليائي مثلما تقلب ضمّة في الواوي))[٨]

(بَاعَ) + ضمير الرفع بـ ـــَـــ ع + ت ـــُـــ .....

---

(١) المنصف ١/٢٣٤

(٢) ينظر: المستقصي ١١٩٩

(٣) ينظر: المستقصي ١١٩٩

(٤) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي (بحث)، د. فوزي حسن الشايب، حوليات كلية الآداب – جامعة الكويت، الحولية العاشرة ٥٩

(٥) التصريف العربي ١٤٠

(٦) أبحاث في أصوات العربية ٢٠.

(٧) ينظر: أثر الانسجام الصوتي ١٦٨.

(٨) التصريف العربي ١٤٥

بـ ـَـ ع / ت ـُـ = بَعْتُ ⇐ ب ـِـ ع/ ت ـُـ = بِعْتُ

ب/ صورة الفعل المضارع الأجوف في حالة الجزم:

تُحذف عين المضارع إذا كان مجزومًا للعلة التي ذُكرت في الماضي وهي التقاء ساكنين، وذلك في لم تَقُلْ، ولَم تَبِعْ، ولم تَخَفْ، ولَم تَهَبْ [١] وكما يلي:

- تَقُولُ: لم تَقُوْلْ ←ـــــ لَمْ تَقُلْ على وزن: تَفُلْ
- تَبِيْعُ: لَمْ تَبِيْعْ ←ـــــ لَمْ تَبِعْ على وزن: تَفِلْ
- تَخَافُ: لَمْ تَخَافْ ←ـــ لَمْ تَخَفْ على وزن: تَفَلْ

يُلاحظ عند دخول الجازم على الفعل فإنه يلتقي ساكنان هما: صوت العلة، وهو جوف الكلمة وآخر الفعل وهو سكون عارض، فيحذف صوت العلة واوًا كان أم ياءً[٢]، ويمكن تمثيل ذلك صوتيًا وكالآتي:

لم تَقُوْلْ = ل ـَـ م/ ت ـَـ / ق ـُـ و ل ، لم تَبِيْعْ = ل ـَـ م/ ت ـَـ / ب ـِـ ي ع

أما الدرس الصوتي الحديث فينظر إلى هذه المسألة كما نظر إلى الحذف في الفعل الماضي فهو يرى أن مايحصل في حالة الجزم هو تشكل مقطع مرفوض في نهاية الفعل في حالة الجزم يتكون من(ص + ح ح + ص) فيتم تقصير الصائت الطويل؛ كون ذلك لايحدث إلافي حالة الوقف[٣] فالمحدثين لم يذهبوا كما ذهب القدماء من التقاء الساكنين، بل هو ((هو تخلص من المقطع (ص ح ح ص) الذي لا يسمح به إلا في الوقف، أو في صيغ المضعَّف))[٤]

ج/ صورة فعل الأمر فيما كانت عينه حرف علة:

ماجرى في المضارع المعتل العين يجري حكمه في بناء فعل الأمر منه قال اليزدي: ((ومنها: قُلْ، وبِعْ؛ لأنهما عن تَقُوْلُ وتَبِيْعُ، حُذفت حرف المضارعة، وأُسكن الآخر، فالتقى ساكنان، فحذفت حرف العلة))[٥]، وجرى عليه حكم المضارع المجزوم؛ كونه فرع: يقول ويبيع، قال الجاربردي: ((ولذلك لم يختلف في الضمة والكسرة فيهما))[٦]

وقد ذكر التفتازاني أن مايجري على الأمر بأنه جارٍ على لفظ المضارع المجزوم، ((في حذف الحركات والنّونات التي تُحذف في المضارع المجزوم، .... ولئلا يُتوهّم أنه أيضًا مجزوم معرب كما هو

---

(١) ينظر: شرح اليزدي٢/٨٨٣

(٢) ينظر: المستقصي١٢٠٠

(٣) ينظر : الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس ١٢٩، ودراسات في علم اللغة ، د.كمال بشر١٨٨ ـ ١٨٩، وفي الأصوات اللغوية ٢٢٣

(٤) التقاء الساكنين في اللغة العربية دراسة صوتية، آمال الصيد أبو عجيلة ٦٣.

(٥) شرح اليزدي٢/٨٨٣.

(٦) الجاربردي٢٩٧

مذهب الكوفّيين، فإنه ليس بمجزوم بل هو مبنيّ أُجرِي مَجرى المضارع المجزوم))[١] ، فالذي يحصل في الفعلين: تقول وتبيع، هو حذف حرف المضارعة، ومن ثم تُسَكّن اللام فيصير قُوْلْ، وبِيْعْ، وهنا يلتقي ساكنان، فيسقط حرف العلة فيصير: قُلْ، وبِعْ[٢] ، غير أن ابن عصفور قد ذكر أن ("قُمْ" و"بِعْ" أصلهما: أَقْوُمْ وأَبْيِعْ، ثم نُقلت حركة العين إلى ما قبلهما فتحرك، فذهبت همزة الوَصل؛ لأنّها إنما أُتي بها لأجل الساكن، فزالت بزواله، ثم سَكّنوا الآخر، وحَذفوا حَرف العِلة لآلتقاء الساكنين))[٣] ، لكن ماذهب إليه ابن عصفور إنما يدل على أنّ الأمر ههنا أصلٌ قائمٌ بذاته، فهو بناء مستقل برأسه، لافرع من المضارع بعد طرح الزوائد؛ كون الإعلال بنقل حركة العين إلى ماقبلها قد حصل في المضارع أو بالأصحّ في الماضي عند إعلاله؛ كونه الأصل والمضارع فرع منه [٤] ، غير أن ابن يعيش قد فصَّل القول في ذلك فقال : ((اعلم أنّ ماكان ثانيه حرف علة فإنه قد يعتل بالتغيير "والحذف يدخله على ثلاثة اضرب منها التقاء الساكنين والتخفيف أو لضرورة الإعلال فالأول نحو: قُلْ وقُلْنَ" والأصل: تَقُوْلْ فحُذِفَ حرف المضارعة، إذ المواجهة تُغني عن حرف خطاب ثُمَّ سكن لام الفعل للأمر أو لاتصال نون جماعة النساء به نحو: قُلْنَ، فالتقى حينئذٍ ساكنان اللام وحرف العلة فحُذِفَ حرف العلة لالتقاء الساكنين على القاعدة ، ومثله : "بِعْ" و "بِعْنَ" العلة في الحذف واحدة إلاَّ أنَّ قُلْ من الواو وبِعْ من الياء ...))[٥] فقد استغنوا عن ذكر نقل حركة العين إلى الفاء كونها حصلت في الماضي وقيس الباقي عليه من باب اعطاء الفرع حكم الأصل ولتمثيل ماحصل من اعلال من خلال الكتابة الصوتية هو كالتالي:

تَقُوْلُ = ت ـــَـــ / ق ـــُـــُ/ ل ـــُـــ (فتحذف حرف المضارعة، وتحذف حركة الآخر؛ لأنه مبني لامعرب)

تَبِيْعُ = ت ـــَـــ / ب ـــِـــِ / ع ـــُـــ (فيلتقي ساكنان ، قُوْلْ وبِيْعْ ، فيحذف حرف العلة فتصير: قُلْ وبِعْ)

أما الدرس الصوتي الحديث، فلا يختلف كثيرًا عن ماذكره اليزدي والقدماء، وذلك في حذف حرف المضارعة؛ لأن المواجهة تغني عن الخطاب [٦] ، فعند حذف حرف المضارعة واسكان آخر الفعل يتولد من جراء ذلك مقطع مديد مكون من (ص+ ح+ ح+ ص) وهو: (ق ـــُـــُ ل) ، و (ب ـــِـــِ ع) وهذا المقطع يكون مقبولًا في حالة الوقف فقط، وكذلك في حالة الوصل ولكن بشرط إنقسامه إلى مقطعين: (طويل وقصير)، ولكن استحالة حصول ذلك في فعل الأمر من :قول وبيع؛ لأن الشكل المقطعي في هاتين الصيغتين لاينقسم في حالة الوصل؛ لأنه مقفل بسبب السكون وهو علامة للجزم، فيُعمد إلى

---

(١) شرح مختصر التصريف العزي ٦٩

(٢) ينظر: المستقصي١٢٠١

(٣) الممتع٢/٢٩٤

(٤) ينظر: مسألة نقل حركة العين إلى ماقبلها بالتفصيل في شرح اليزدي١/٢٠١-٢٠٤

(٥) شرح المفصل١٠/٦٨

(٦) ينظر: المستقصي١٢٠٠

اختصار ذلك المقطع المديد، في الوقف والوصل معًا إلى مقطع طويل مقفل فيصير قُلْ ، وبِعْ : (ق ـــُـــ ل) ، و(ب ـــِـــ ع) (= ص + ح + ص)[١] ، وهو مايسمى بـ (تقصير الصائت الطويل)[٢] فالاختلاف بين القدماء والمحدثين هو التقاء الساكنين عند القدماء مما يضطرهم لحذف صوت العلة بينما يرى المحدثون أن المقطع المديد هو السبب في حذف صوت العلة.

د/ الحذف في الإقامة والاستقامة وهو مايسمى بـ "الحذف للضرورة": [٣]

ذكرنا هذا النوع من الإعلال في بداية الفصل وتحت عنوان " القلب الحكمي" وسنذكره ههنا لمناسبته لموضوع الحذف قال اليزدي: ((ومنها: الإقامة، والاستقامة، والأصل: إقْوامٌ، واسْتِقْوامٌ، نُقلت حركة حرف العلة إلى ماقبلهما، فسكنت سكونًا غير أصلي، وكانت كالمتحرك، وكان ماقبلهما منفتحًا فقلبت ألفًا، فاجتمع ساكنان، فحذفت، فبقي: إقامٌ، واسْتِقامٌ على: إِفَالٍ، واسْتِفالٍ، فعُوض عن المحذوف التاءُ، فصار إقامة واستقامة)[٤]، ويمكن تمثيلها صوتيًا وكما يلي[٥] :

إقامة ⟸ أصلها: إقوام = ء ـــِـــ ق/ و ـــَـــ + ـــَـــ / م ـــَـــ

نقلت حركة الواو إلى القاف فصارت: ء ـــِـــ / ق ـــَـــ / و + ـــَـــ / م ـــَـــ / (= إقوام).

أُعلت الواو ألفًا؛ لأنّها متحركة في الأصل ثم صار ما قبلها مفتوحًا فيلتقي ساكنان(الألف+ الألف):

ء ـــِـــ / ق ـــَـــ / ـــَـــ + ـــَـــ / م ـــَـــ(=إقاام) هنا تحذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين:

ء ـــِـــ / ق ـــَـــ / م ـــَـــ ، وهنا تعوض التاء عن الألف المحذوفة:

ء ـــِـــ / ق ـــَـــ / م ـــَـــ ة (إقامة) والوزن (إفَالة)، أو(إفْعَلَة).

إسْتقَامة ⟸ أصلها: إسْتِقْوَام = ء ـــِـــ س/ ت ـــِـــ ق/ و ـــَـــ + ـــَـــ / م ـــَـــ

نقلت حركة الواو إلى القاف فصارت: ء ـــِـــ س / ت ـــِـــ / ق ـــَـــ/ و + ـــَـــ / م ـــَـــ / (=إسْتِقْوَام)

أُعلت الواو ألفًا؛ لأنّها متحركة في الأصل ثم صار ما قبلها مفتوحًا فيلتقي ساكنان(الألف + الألف):ء ـــِـــ س/ ت ـــِـــ / ق ـــَـــ /ـــَـــ + ـــَـــ / م ـــَـــ(=إستقاام) هنا تحذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين:

---

(١) ينظر: المنهج الصوتي ٨٥- ٨٦.

(٢) ينظر: أبحاث في أصوات العربية ٣٣، وأثر الانسجام الصوتي ١٧٠، والتقاء الساكنين في اللغة العربية ٦٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل٧٠/١٠

(٤) شرح اليزدي٨٨٣/٢

(٥) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب ٢٧١

ء ـِـ س/ ت ـِـ/ ق ـَـ / م ـَـ تعوض التاء عن المحذوف الألف=

ء ـِـ س/ ت ـِـ/ ق ـَـ / م ـَـ ة (استقامة)على وزن (اسْتِفالَةٌ)،أو(اِسْتِفَعْلةٌ)

وقد ذكر شارح (هذا على أصل الأخفش في مَقُوْلٍ، وأما أصل سيبويه أن تكون المحذوفة هي الثانية)[1] ، ولتبيان ماحصل من حذف للألف على مذهب سيبويه أو الأخفش ينبغي معرفة الإعلال الحاصل في "مَقُوْلٍ" وهو مفعول الأجوف والخلاف الحاصل فيه هو إما حذف العين – أي عين الفعل – عند الأخفش أو ألف المصدر الزائدة –أي الثانية– عند سيبويه ، فهو يجري أيضًا في إقامة واستقامة وكالنحو الآتي:

مَقُوْلٌ ⇐ أصله: (مَقْوُوْلٌ) = م ـَـ ق/ و ـُـ + ـُـ / ل ـُـ ن

نُقلت ضمة الواو الأولى إلى الساكن قبلها وهو القاف، فيجتمع ساكنان (الواو الأولى، والواو الثانية) فتحذف أحداهما وهي الأولى عند الأخفش والثانية على مذهب الخليل وسيبويه ، فتصير المفردة كالآتي : م ـَـ / ق ـُـ / ل ـُـ ن (= مَقُوْلٌ) .

مَبِيْعٌ⇐ أصله: (مَبْيُوْعٌ) = م ـَـ ب/ ي ـُـ + ـُـ / ع ـُـ ن

م ـَـ / ب ـِـ / ع ـُـ ن (=مَبِيْعٌ)

وهنا أشار اليزدي إلى قول سيبويه في هذا قال: ((فأمَّا الإقامة والاستقامة فإنَّما اعتَلَّتا كما اعتلَّت أفعالهما، لأنَّ لزوم الاسْتِفْعَال والإفْعَالِ لاسْتَفْعَل وأفْعَلَ، كلزوم يَسْتَفْعِلُ ويُفْعِلُ لهما، ولو كانتا تُفارقان كما تُفارق بناتُ الثلاثة التي لا زيادة فيها مصادرَها لتمَّت))[2]، وهنا يشير اليزدي إلى أن المقصود بالتمام هو حرف العلة قال: ((فإن أراد بعدم التمام سكونهما بعد الانقلاب صحَّ كلام الشارح – أي الجاربردي– وتكون زنتهما: إِفَعْلَة، واِسْتِفَعْلة بسكون العين، وإن أراد به حذفها، وهذا هو الظاهر، كان فيه المذهبان متحدًا))[3]

أما الدرس الصوتي الحديث فله وجهة نظر تختلف عما ذهب إليه القدماء، فـ: "مَقُوْلٌ، ومبيع" أنّ الأصل فيهما: مَقْوول، ومبيوع، وأن ماحذف منها هو الواو الأولى في "مقوول" فأصبحت "مقول"؛ لأن حذف الثانية على ماذهب إليه القدماء إنما هو حذف واو صيغة المفعول، وبسقوطها لاتؤدي الصيغة وظيفتها، وكذلك الحذف في "مبيوع" إنما حذفوا منه الياء أي عين الفعل فتصبح "مبوع" ثم تقلب الضمة

(١) هو الجاربردي٢٩٨

(٢) الكتاب٤/٣٥٤-٣٥٥

(٣) شرح اليزدي٢/٨٨٤

الطويلة كسرة طويلة تحقيقًا للمغايرة بين واوي الأصل ويائيه، [١] فتصبح: "مَبِيع" ويمكن تمثيلها صوتيًا وكالآتي: م ـــَـ / ق ـــُـ / ل ـــُـ ن (=مَقُوْل)

(مَبيوعٌ) ⟵ م ـــَـ ب / ي ـــُـ و/ ع ـــُـ ن، تحذف عين الفعل فتصبح: (مبوع)

م ـــَـ / ب ـــُـ / ع ـــُـ ن = م ـــَـ / ب ـــِـ / ع ـــُـ ن (=مَبِيْعٌ)

فالفرق بين ماذهب إليه القدماء والمحدثون في لفظ " مقول ، ومبيع" أمران هما:

١- أن أصوات المد هي صوائت طويلة لاتكون إلا قممًا للمقاطع

٢- لاوجود للحركة المجانسة لصوت المد عند المحدثين بعكس القدماء الذين بوجود حركة لصوت المد من جنسهِ مما يستدعي عندهم نقل الحركة من عين الكلمة إلى فائها، وهذا مما يستجلب وجود قمتين، وهو أمر لاتقول به الدراسة الصوتية الحديثة [٢]

وماحصل في "اِقوام و واِستقوام" هو ما حصل في "مقول ومبيع" نفسه، فالدرس الصوتي الحديث[٣] يرى أن قاعدة المقطع الثاني / و/ تسقط ويشكل المصوّت الطويل / ـــَـــ / مع القاعدة الثانية للمقطع الأول /ق/ مقطعًا طويلًا مفتوحًا وكما يأتي: ء ـــِـــ ق/ و ـــَـــ / م ـــَـــ =

ء ـــِـ/ ق ـــَـــ/م ـــَـــة.(=إقامة)، أما الهاء فجزء من الصيغة وأما همزة الوصل فهي لا تعدو أكثر من صويت خفيف لا يمكن عده جزءًا من نظام الحركات أو الأصوات الصامتة في العربية[٤]

الثاني: الحذف جوازًا :

أ/ الحذف في سَيِّدٍ ومَيِّتٍ: هذا هو النوع الآخر من أنواع الحذف، قال اليزدي:((جائز أن تُحذف العين في نحو سَيِّدٍ مَيِّتٍ، وقد دريتَ أنه كان سَيْوِدًا، فقلب وأُدغم، فإذا حذفت يكون سَيْدٌ على زنة فَيْلٍ))[٥]، فهذا الحذف بحسب ماذهب إليه القوشجي لاتوجد فيه علة ظاهرة سوى التخفيف: قال القوشجي: ((إلا أنَّ الحذف هنا لازم لثقل البناء، وإنما جعلناه من الحذف الجائز؛لأنّه ليس له ضابط يوجبه)) [٦] ، فسيد، وميت أصلهما: سيود وميوت، قال اليزدي: ((الواو والياء إذا اجتمعتا وسيقت

(١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية٢٠٠

(٢) ينظر: أبحاث في أصوات العربية١٣ ، والتعليل الصوتي عند العرب٢٧٦

(٣) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية ١٩٩، وأبحاث في أصوات العربية ١٢٥، والتعليل الصوتي عند العرب ٢٧٢- ٢٧٣.

(٤) ينظر: دراسات في علم اللغة ١٦٧/١، والتعليل الصوتي عند العرب ٢٧٢.

(٥) شرح اليزدي٨٨٤/٢

(٦) عنقود الزواهر في الصرف ٤٥٤، وينظر: البحث الصوتي عند القوشجي (رسالة)٢٦٧

احداهما بالسكون قلبت الواو ياء، وأُدغمت في الياء))[1]، ويمكن تمثيل ماحدث من إعلال من خلال الكتابة الصوتية: سيود= س ـــَـــ ي / و ـــِـــ د ، ميوت= م ـــَـــ ي / و ـــِـــ ت

يُلاحظ أن وقوع الواو المكسورة بعد الياء الساكنة، فيحدث الإعلال بالقلب، فتُقلب الواو ياءً فتصير: سيْيِد = سـَـي / يـِـ د ، مْييِت = م ـَـ ي / ي ـِـ ت

قال اليزدي: ((أما قلب الواو ياء سواء وقعت أولى أو ثانية، فلأن الياءين أخفّ، وأما كون السابق منهما ساكنًا فللإدغام؛ لتوقفه على هذه الهيئة))[2]، وقد ورد في كتب اللغة أن هذا هو مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين، وهو أن نحو: سيّد وميّتٍ، على زنة " فَيْعِلٍ" بكسر العين وسكون الياء فالأصل: سَيْوِدٍ ومَيْوِت، التقت الواو والياء وسبقت أولاهما ساكنة فقلبت الواو ياءً، ثم أدغمت الياء في الياء، أما البغاددة فقد ذهبوا إلى أنّه كان عل وزن" فَيْعَلٍ"، بسكون الياء وفتح العين، ثم نُقل إلى "فَيْعِلٍ"، بالسكون والكسر، على غير قياس، حملًا منهم على " صَيْرَفٍ، وصَيْقَلٍ، وضَيْغَمٍ، وحَيْدَرٍ" بحجة أنه لم يروا "فَيْعِلًا" بكسر العين في الصحيح، كما في الأمثلة التي ذكروها ، فحملوا المعتل على الصحيح ثم كسروه للفرق بين الصحيح والمعتل ، وقد رُدّ هذا الأخير لعدة أمور[3]

ولرب سائل يسأل عن سبب ذكر هذه المسألة ههنا وهي من باب القلب ؟ فالجواب أنّ هذه المسألة يحصل فيها نوعين من الإعلال الأول ماذكرناه آنفًا والثاني ما نحن بصدد ذكره فالحذف الذي يصيب سَيِّدًا يكون إنما يكون للتخفيف؛ لأنه ليس من علّة ظاهرة للحذف[4]، إذ يكون بالشكل التالي:

سَيِّدٌ ←ـــــ سَيْدٌ = س ـــَـــ ي/ د ـــُـــ ن بوزن: فَيْلٍ

ب/ الحذف في كَيْنُونةٌ، وقَيْلُولَةٌ:

ذكرها اليزدي على أنها بوزن "فَيْعَلُولَةٍ"[5] ، وهو بذلك يتبع مذهب الخليل وسيبويه قال سيبويه: ((لم يكن فَيْعِلٌ في غير المعتل؛ لأنهم قد يختصون المعتل بالبناء لايختصون به غيره؛ ألا تراهم قالوا:

---

(١) شرح اليزدي٢/٨٧١

(٢)شرح اليزدي٢/٨٧١

(٣) ينظر: الكتاب٤/٣٦٥، والمنصف٢/١٥-١٨، والإنصاف(٢/٧٩٥-٨٠٤ المسألة رقم ١١٥)، والممتع٢/٣٢١، وشرح الملوكي للثمانيني٤٧٧، ولابن يعيش٤٦٤، وشرح اليزدي١/١٦٠و٢/٨٧٢

(٤) ينظر: المستقصي١٢٠٢

(٥) ينظر: شرح اليزدي٢/٨٨٥

كَيْنُونَة))[1]، وقال أيضًا: ((أصلها فَيْعَلُولة، وليس في غير المعتل فَيْعَلُول))[2] [3]، فقد اجتمعت الياء والواو وسبقت أولاهما ساكنة فقلبت الواو ياء، ثم أُدغمت الياء في الياء، فصارت كيّنونة، بياء مشددة ثم خفّف بحذف الياء الثانية المنقلبة عن الواو والتي هي عين الكلمة فصار: كينونة على زنةِ: فَيْلُولة[4] قال اليزدي: ((أنهم حذفوا العين من مثل مَيْتٍ وهَيْنٍ، وكذا من كَيْنُونَةٍ فتكون زنتهما فَيْلًا وفَيْلُولةً. وكان كَيْنُونَةٌ: كَيْوَنْوَنَةً))[5]، وذهب أيضًا إلى أن إطلاق جواز حذف العين على لفظ كينونة غلط؛ لأنه لازم لكثرة حروف الكلمة ووجود تاء التأنيث ومجيئها على الأصل نادر كما في قول المبرد[6]:

يـالَـيـتَ أَنّـا ضَـمَّنـا سَـفِـيْـنَـهْ حـتَّى يَـعـُود الـوَصْـلُ كَـيَّنُـونَـهْ

قال اليزدي: ((ولولا مجيء الأصل لما حكم بهذا الخفيف الملتزم، ولكان القياس الإعلالي أن يقال: قلبت الواو ياء لكثرة الحروف مع تاء التأنيث، أو لكثرة الاستعمال، أو لحملها على الياء؛ لأن هذا البناء في اليائي أكثر، أو على الشذوذ))[7] ، فما ذكره اليزدي من كثرة الحروف إنما هو اعتراض على المصنف الذي قال بالجواز في الحذف[8] ، قال ابن عصفور : ((وإنّما التزم في" فَيَعُولة" الحذف ؛ لأنَّه قد بلغ الغاية في العدد إلا حرفًا واحدًا؛ ألاّ ترى أنَّه على ستَّة أحرف، وغاية الأسماء أن تنتهي بالزيادة إلى سبعة أحرف. فلما كان الحذف في" فَيْعِل" جائزًا لم يكن في هذا الذي قد زاد ثقلًا، بالطول، إلا الحذفُ ، وذلك نحو: كَيَّنُونة، وقَيَّدُودة))[9]، وقال شارح:((إلا أن الحذف في كينونة وقيلولة أكثر وأحسن من الحذف في باب سيد وميت؛ لطوله، بالزيادة وتاء التأنيث وفيه نظر؛ لأنه لم يستعمل لمثل كينونة وقيلولة أصل حتى يكون هو مخففا عنه، إلا ما ندر))[10] ، فالشارح هنا لم يجز جعل كينونة في

---

(١) الكتاب٤/٣٦٥-٣٦٦

(٢)الكتاب٤/٣٦٥-٣٦٦

(٣)اختلف العلماء في زنة وأصل كينونةٍ وقيدودة ومنها: الأول :أنها على وزن فَيْلُولة، والأصل: كَيْوَنُنة على فَيْعَلُولة، وهذا مذهب الخليل وسيبويه وعامة البصريين ، وعليه الكسائي أيضًا. الثاني: وهو مذهب ثانٍ للخليل قد ذكره الفراء عنه وهو أن كينونة بوزن: فَيْعُولة، والأصل: كَيْوَنونة = الثالث: وهو مذهب الفراء، وهي بوزن فَعْلُولَة، والأصل :كُوْنَوَنَة، أبدلوا الواو ياءً فصار: كُيْنُونة، الرابع: ذكره ابن القطاع لكنه لم ينسبه إلى أحد وهو أنها فَعْلُولة والأصل فيها : فَعَّلُولة، ثم خفف على نحو ماخفف نحو هَيّن وميّت. ينظر: الكتاب٤/٣٦٥ ، وأمالي الزجاجي٢٤٥، والمنصف٢/٩، ودقائق التصريف٢٦٤، وشرح الملوكي للثمانيني٤٧٨، والإنصاف٢/٧٩٧.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/٣٦٥، والتكملة ٢٦٠ ، والمنصف ٢/٩، وشرح اليزدي٢/٨٨٤

(٥) شرح اليزدي٢/٨٨٥

(٦) أنشده المبرد قال : أنشدني النهشلي ينظر: المنصف٢/١٥، والاقتضاب٢/٣٤٠ ، وشرح اليزدي٢/٨٨٥

(٧) شرح اليزدي٢/٨٨٥

(٨) ينظر: الشافية١٠٣

(٩) الممتع٢/٣٢٣

(١٠) ركن الدين ٢/٨٠٥

باب ماحذفت عينه على سبيل الجواز؛ كون الأصل فيه مرفوض لايصار إليه إلا عند الضرورة، ولأنه ليس في كلامهم "فَعْلُولة" " كصَعْفوقة" إلا نادرًا، فهو وكما ذهب إليه البصريون مغير عن كينونة ووجود فَيْعَلول، كخَيْتَعُورٍ، لكل شيء لا يدوم[1] ، واليزدي قد خطأ هذا القول؛ كون المماثلة بين خَيْتَعُورًا وفَيْعِلول غير صحيحة ؛ لأن تاء الأول مفتوحة ، وعين الثاني مكسورة [2]، وعلى ذلك يمكن تمثيل "كينونة" بالكتابة الصوتية وكالآتي:

فـ (كينونة)⇐أصلها: كيونونة = ك ـَـ ي/ وـُـ / ن ـُّـ / ن ـَـ ه

قلبت الواو ياء كما في لتصبح:

كييونونة = ك ـَـ ي/ ي ـَـ / و ـَـ / ن ـُّـ / ن ـَـ ه

٣- [إعـــلال الـــواو والـــيـاء لامـيـن بالـحـذف]

وهو قياسي وسماعي:

الأول: القياسي: فيكون بسبب التقاء الساكنين ويكون ذلك في:

أ- الفعل المضارع المسند إلى واو الجماعة وياء المخطابة:

ويكون هذا النوع من الإعلال في لام الفعل فيما كان المحذوف ليس طرفًا، قال اليزدي: ((غير المتطرفتين تحذفان، ولايكون الإسكان في هذا غاية العمل، فقولك: يَغْزُوْنَ أصله: يَغْزُوُوْنَ، أُسكنت الواو الأولى، فاجتمع ساكنان، فحذف الأولى؛ لأن الثانية واوُ الجمع، فصار: يَغْزُوْنَ. زنته: يَفْعُوْنَ))[3] ويمكن تمثيل ماحصل من اعلال من خلال الآتي ووزنه :

يَغْزُوْنَ ⇐ الأصل فيها: يَـغـْزُوُوْن= ي ـَـ غ / ز ـُـ / و ـُـ و / ن ـَـ

أسكن الواو الأول ليلتقي ساكنان ويحذف على أثره ليصبح:

= ي ـَـ غ / ز ـُّـ / ن ـَـ (يَفْعُوْنَ والمحذوف هواللام)

أما الفعل "يَرْمُوْنَ" فقال اليزدي فيه: ((أصله: يَرْمِيُوْنَ، أسكنت الياء، فالتقى ساكنان، فحذفت وكان ماقبل واو الجمع مكسورًا فضم لتسلم؛ إذ لولا الضم لانقلبت ياءً، فلم تبق الواوية، فصار: يَرْمُونَ. زنته: يَفْعُوْنَ. والفرق بينه وبين يَفْعُونَ الأول طرآن الضم ههنا، وأصالته ثَمَّتَ))[4]، ويمكن تمثيل

(١) ينظر: شرح ركن الدين ٢/٨٠٥

(٢) ينظر: شرح اليزدي٢/٨٨٦

(٣) شرح اليزدي٢/٩٢١

(٤)شرح اليزدي٢/٩٢١

ماحصل ليرمون صوتيًا:

يَرْمُوْنَ⇐ الأصل فيها: يَرْمِيُوْن= ي ـَـ ر/ م ـِـ / ي ـُـ و / ن ـَـ

أسكنت الياء الأول ليلتقي ساكنان وتحذف على أثره الياء؛ ولأن ماقبل الواو وهي للجمع مكسورًا قبل الحذف فقد ضُمت ههنا لتسلم الواو من القلب إلى ياء لتصبح:

= ي ـَـ ر/ م ـُـ /ن ـَـ(يَرْمُوْنَ).

أما الفعل "تَرْمِيْنَ" والأصل فيها: تَرْمِيِيْنَ فقد أسكنت الياء الأولى فالتقى ساكنان فحذفت الأولى لأن الثانية هي ياء الجمع فصارت تَرْمِينَ وكما هو مبين في الكتابة الصوتية وكالتالي:

تَرْمِيْنَ⇐ أصلها: تَرْمِيِيْنَ= ت ـَـ ر/ م ـِـ / ي ـِـ ي/ ن ـَـ

= ت ـَـ ر/م ـِـ/ ن ـَـ =(وزنه: تَفْعِيْنَ).

أما الدرس الصوتي الحديث، فقد بين ذلك الدكتور حسام النعيمي من خلال مايجري للفعل المضارع(يرمي) عند اسناده إلى واو الجماعة ، إذا كانت الزيادة بالنظر إلى أصل اللفظ قبل التحول فإن المقطع الثالث الذي هو مزدوج صاعد / ي ـُـ / يُحذف بعد مجيء المصوت الطويل / + ـُـ نَ/ ، وأيضًا يُحذف المصوت القصير الذي هو قمة المقطع الثاني / ـِـ/ ؛ لدخول المصوت الطويل / ـُـ / ؛ لأنه لايتوالى مصوتان فيصير : " يَـرْمُونَ"، وعلى الكيفية التالية [1] :

ي ـَـ ر / م ـِـ/ ي ـُـ / + ـُـ نَ = ي ـَـ ر / م ـُـ/ن ـَـ

أمّا الفعل " يَغْزُوْنَ" من الفعل " يغزو" فقد ذهب الدكتور النعيمي إلى أن الواو المقابلة لباء "يكتب"، وهي لام الكلمة في " يَغْزُوْوْنَ"، احتكاكية، أي ليست مصوتًا(بل هي نصف صائت) أما الواو في "يغزو" فهي مصوت طويل، لذا يوجه إلى بيان ذهاب لام الكلمة الاحتكاكي، وحلول مصوت طويل محله، ثم يقال: زيدت واو الجمع وهي مصوت طويل، ولايلتقي مصوتان؛ لأن المقطع له قمة واحدة فحذف أحدهما، تُحذف قمة المقطع الثالث كونها لام الكلمة الاحتكاكي، ثم تُزاد واو الجمع وهي مصوت طويل، ولايلتقي مصوتان فيحذف أحدهما[2]، وكما هو آتي: ي ـَـ غ / ز ـُـ / و ـُـ / ،(يحذف

(١) ينظر: أبحاث في أصوات العربية ٥٥

(٢) ينظر: أبحاث في أصوات العربية ٥٠-٥١

لام الكلمة الاحتكاكي) = ي ـَـ غ / ز ـُـ و/ + ـُـ و، (هنا يحل المصوت الطويل محل لام الكلمة الذي حُذف) = ي ـَـ غ / ز ـُـ /+ ـُـ / ن ـَـ (تحذف احدى القمتين)

فيصير= ي ـَـ غ / ز ـُـ / ن ـَـ، بوزن: يفعون

ب- فعل الأمر:

قال اليزدي: ((واغْزُنَّ أصله: اغْزُوُوْا، فأُسكنت الواو الأولى وحذفت لالتقاء الساكنين، ثم اتصل به نون التأكيد، فالتقى ساكنان، فحذفت واوُ الجمع لدلالة ضمِّ ماقبلها عليها، فصار: اغْزُنَّ،§ ولم يضم الواو كما ضمت في اخْشَوُنَّ؛ لعدم ضم ماقبل الواو فيه، أو لأنه لو ضمت اجتمع أربع ضمات، أو ثلاث على التقديرين، بخلاف اِخْشَوُنَّ))[1] ، والكلام ههنا في اسناد الفعل الناقص إلى نون التوكيد، فقد حذفت الضمة من الواو الأولى لاستثقالها عليها فأسكنت ثم حذفت بسبب التقاء الساكنين، وعند اتصال نون التأكيد حذفت الواو الثانية وهي واو الجمع لالتقاء الساكنين [2] أيضًا، ويمكن تمثيلها بالآتي:

اغْزُنّ أصلها: اغْزُوُو ←اغزُوْوْا ← اغْزُوْا + نّ ←اغزُوْنْنَ ←اغْزُنّ

وكذا الكلام في اُغْزِنّ بكسر الزاي قال اليزدي: ((واُغْزِنّ أصله: اُغْزُوِي، أسكنت الواو، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، فقلبت ضمة الزاي كسرةً لتسلم ياء الضمير، فبقي: اُغْزِي، فاتصل به النون، فالتقى ساكنان، فحذفت ياء الضمير، فصار: اُغْزِنَّ، ولم يُحرَّك كما في اخْشَينَّ لكون ماقبلها مكسورًا دالًّا عليها، أو لأنها لو كسرت اجتمع أربع كسرات، أو ثلاث))[3] ، فسبب حذف الواو لاستثقال الكسرة عليها فحذفت ، فالتقى ساكنان حذفت الواو عند ذلك ، وكسرت الزاي لوقوع الياء بعدها، ثم اتصلت نون التوكيد فالتقى ساكنان الياء والنون الأولى فحذفت الياء، ولم تحرك الياء كما حركت في: اخشَينّ؛ لوقوع الكسرة قبلها، بخلاف اخشَينّ أو لو تحركت بالكسر لاجتمعت ثلاث أو أربع كسرات. [4]

اُغْزِنّ أصلها: اُغْزُوِي ←اُغْزُوْي ←اُغْزِي + نّ ←اُغْزِيْنْنَ ←اُغْزِنَّ

أما في اِرْمُنَّ، وارْمِنَّ والأصل فيهما: [اِرْمِيُوا، وارْمِيي][5] ، أما الرضي فقد ذهب إلى أن أصلهما: ارْمُوا وارْمِي، قال:((ولاتقول : إن الأصل ارْمِيوا وارْمِيي؛ لأن الفاعل يدخل على الفعل بعد إعلاله))[6]

---

(١) شرح اليزدي٢/٩٢١

(٢) ينظر: شرح ركن الدين٢/٧٤٥

(٣) شرح اليزدي٢/٩٢١

(٤) ينظر: شرح ركن الدين ٢/٧٤٥

(٥) هذا ماذهب إليه الشارح ركن الدين في أصل "ارْمُنَّ، وارْمِنَّ ينظر: ٢/٧٤٥

(٦) شرح الرضي على الشافية٣/١٨٥-١٨٦

وعلى كل حال فإن اليزدي قد عاملها معاملة ماسبق، فهي عنده كـ "أُغْزُنَّ، وأُغْزِنَّ" باختلاف أنّ الضمة في: اِرْمُنَّ عارضة لصحة واو الضمير، فهي كالكسرة العارضة في: أُغْزِنَّ لصحة ياء الضمير[١]

الثاني: حذف لام الكلمة الاعتباطي:

فذكره اليزدي بهذا الاسم قال: ((هذا حذف اعتباطيٌّ بلا اقتضاء مقتضي))[٢] ، وقال الرضي: ((يعني حذف اللام في هذه الأسماء ليس لعلة قياسية، بل لمجرد التخفيف؛ فلهذا دار الإعراب على آخر مابقي))[٣] ، والحذف الاعتباطي يكون في الواو والياء ويكون في غيرهما أيضًا وسنتناول في بحثنا هذا الواو والياء فقط وكما الآتي:

أ- **حذف الياء:**

قال اليزدي: ((فقولك: يّدٌ، ودَمٌ، واسْمٌ القياس أن يُقال: يَدَيٌ، ودَمَيٌ، أو دَمَوٌ، على اختلاف الرأيين))[٤]، فأصل يد: يَدْي، وأصل دم: دَمَيٌ، فمسألة "دَمٍ" أُختلف فيها فقد ذهب سيبويه والأخفش على أنها ساكن الوسط بدليل جمعه على دِماءٍ ودُمِيٍّ، كدلاء ودُلِيٍّ في دَلْوٍ، فلو كان متحركًا كعصا لما جُمِع هكذا، قال سيبويه : ((فالحرف الأوسط ساكن على ذلك يُبنى، إلا أن تُستدل على حركته بشيء، وصار الإسكان أولى به لأن الحركة زائدة، فلم يكونوا ليحرّكوا إلا بثبتٍ، كما أنهم لم يكونوا ليجعلوا الذّاهب من (لَوْ) غير الواو إلا بثبتٍ، فجرت هذه الحروف على فُعلٍ أو فَعَلٍ أو فِعلٍ))[٥] ، فتكون دَمٌ عنده على السكون كيدٍ، إلا أن يثبت مايدل على أنه محرك المبنى في الأصل [٦] ، أما المبرد فقدعدَّ الوسط متحركًا بدليل قولهم: دَمِيَ يَدْمَى دَمًا، فهو كحذِرَ يَحْذَر حَذَرًا؛ إذ القصر يُعْلَم بالصحيح المماثل والدَّمَيانِ في التثنية [٧] ، قال الشاعر[٨] :

فَلو أنَّا عَلى حَجرٍ ذُبِحْنَا جَرى الدَّمَيَانِ بالخبرِ اليَقينِ

---

(١) ينظر: شرح اليزدي٢/٩٢٢

(٢)شرح اليزدي٢/٩٢٢

(٣) شرح الرضي على الشافية٣/١٨٦

(٤) شرح اليزدي٢/٩٢٢

(٥) الكتاب٣/٣٦٨

(٦) ينظر: مسائل الانتصار لسيبويه لابن ولاد٢١٢

(٧) ينظر: هذه المسألة في الكتاب٣/٥٩٧ ، والمقتضب١/٢٣١، و٣/١٥٣، والمنصف٢/١٤٨-١٤٩، ونكت الشنتمري٢/٨٩٩، وشرح اليزدي١/٣٨٤

(٨) نُسب الشاهد للمثقب العبدي في ديوانه ٢١١، ٢١٢، والأزهية ١٤٠، ١٤١؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٨٩، ١١/ ٨٠، ونسب أيضًا لعلي بن بدال السلمي في المقتضب ١/ ٣٦٦، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٤، والممتع٢/ ٣٩٦،

أي أن الشاعر عند الاضطرار أخرجه على أصله، فجاء به متحركًا على "فَعَلٍ" كما في: "فَرِقتُ فَرَقًا"، وجزَعتُ جَزَعًا، و قد رد هذا ابن ولاد(ت٣٣٢هـ) قال: ((أمّا حكمه على دَمٍ أنّه فَعَلٌ محرّك العين من أجل أن المصدر من دَمٍ يأتي على فَعَلٍ، نحو: "فَرِقْتُ فَرَقًا"، فدمٌ ليس بمصدر فتحمله على فَعَلٍ وإنما هو اسمٌ، ليس خلاف في ذلك.... وأما قولهم: دَمَيان كقولهم: دَمَوِي، وتحريكه في التثنية كتحريكها في النسب، لأن التعويض من حركة الإعراب التي كانت في الميم إذا قلتَ: دَمٌ قد وجب لها في الموضعين جميعًا، وكذلك لو أردنا في شعرٍ أن نثنّي يدًا على الأصل لقنا: يَدّيان كما نقول: يَدَوِيّ بالتحريك))[١]، وكقول الشاعر[٢]:

فَلَسْنا على الأَعْقابِ تَدْمَى كُلُومُنا ولكِن على أَعْقابِنا يَقطُرُ الدَّمَا

إذ وردت هنا لفظة الدمَا مقصورة، ولولا القصر لكانت الدَّمُ، فعلم أنه أصله، فالقصرُ يُعلمُ بالصحيح المماثل، ويذهب اليزدي إلى أن الشاعر قد أجرى المصدر "الدَّمَا" مُجرى الاسم تجوّزًا [٣]

أما لفظة "يَدٌ" يقال فيها: يَدِيٌّ ويَدَوِيٌّ، قال اليزدي: ((ولا اعتداد بتحرك الأوسط في هذا.... لأنه ساكن الأوسط أصلًا، والدليل عليه جمعُه على أيْدٍ))[٤]، بل تحركت في يَدٍ عند القول: يَدَوِيّ، ((تعويضًا من حركة الإعراب التي كانت في الدال، وحركة الإعراب ليست بلازمة على كل حال، إنما تدخل في الوصل وتُحذف في الوقف))[٥]

ب- حذف الواو:

ذكر اليزدي ماكان المحذوف منه على غير القياس قال: ((وسِمَةٌ: كظَبْيٍ ودَلْوٍ وصِنْوٍ. وابْنٌ وأَخٌ، وأُخْتٌ، والقياس أن يُقال: بَنًا، وأُخًا كعَصًا. وأَخَاةٌ: كقناةٍ؛ لأن الأصل: بَنَوٌ، وأَخَوٌ، وأَخَوَةٌ؛ لتحرك الواو وانفتاح ماقبلها، ولكنهم حذفوا؛ لكثرة ذلك في كلامهم، ولايقاس عليه؛ إذ لاقياس له))[٦]

---

(١) مسائل الانتصار لسيبويه ٢١١

(٢) نسبَ الشاهد، إلى الحصين بن الحُمام المرّي كما في ديوانه ١١٥ ، وفي البصريات١/٦٢٦، ومجالس الزجاجي٢٤٩، والشعر والشعراء٢/٦٤٨، وإلى حسان بن ثابت في العقد الفريد١/١٢٠، وبلانسبة في المنصف٢/١٤٨، وأمالي ابن الشجري٢/٢٢٨ ، وشرح اليزدي ١/٣٨٥

(٣) ينظر: شرح اليزدي ١/٣٨٥

(٤) شرح اليزدي١/٣٨٨-٣٨٩

(٥) مسائل الانتصار٢١٢

(٦) شرح اليزدي٢/٩٢٢

ف(اسمٌ) هو ماكان ليس بمتحرك الأوسط أصلًا، وحاله أنه قد حُذفت لامهُ، وعُوِّضَ همزةَ الوصل فيقال في النسب إليه: اسْمِيٌّ، وسِمَوِيٌّ، بكسر السين والأصل: سِمْوًا؛ موازن حِبْرٍ[١] ، أما ابن فهو ماكان متحرك الوسط، وعُوِّضَ بهمزة الوصل فيقال: ابْنِيٌّ بالتعويض وبَنَوِيٌّ بالردّ بلا تعويض؛ إذ لايقال: ابْنَوِيٌّ، بالجمع بين العوض والمعوض؛ لأن وسطه متحرك أصلًا والجمع فيه أبناء؛ لأن أفعالًا هو الغالب على فَعَلٍ بالتحريك، إذ لو كان ساكن الأوسط بالأصل لجُمع على: أَفْعُلًا أو فُعُولًا؛ إذ هما الغالبان على فَعْلٍ بالسكون[٢]

وأما "أُخْتٌ وبِنْتٌ" فهما كأخٍ، وهو من باب الاسم على حرفين الذي فيه تعويض، لكن التعويض ليس همزة وصل كما في ابن؛ لأن الأصل فيهما: أَخَوٌ وبَنَوٌ، بفتح العين، ومجيء الجمع فيها على أَفْعال قال سيبويه: ((قول بعض العرب، فيما زعم يونس، آخاءٌ، فهذا جِماع فَعَلٍ))[٣]، وفي أخْت، وبِنْت مذهبان **الأول:** هو مذهب الخليل وسيبويه، وهو أنهما في الأصل: أَخَوِيٌّ، وبَنَوِيٌّ، وأن تاء التأنيث هي بدلًا عن الواو المحذوفة، فقد أشبهوها بهاء التأنيث، فلم تكن مضمومة إلى الاسم كالهاء، فهي زائدة في الاسم كتاء سنبتةٍ وتاء عفريتٍ، إلا أنها لاتثبت في الإضافة كما لاتثبت في التحقير، فلا يقال في التصغير: أُخَيْتٌ وبُنَيْتٌ، بل تحذف التاء وإذا حُذفت وجب ردُّ الاسم إلى أصله فتصير: أَخَوِيٌّ وبَنَوِيٌّ ولافرق في ذلك بين أخ وابن ، وبين أخت وبنت.

الثاني: مذهب يونس ويجري التاء فيهما مُجرى حرف أصلي ويبقي الاسم على ماكان قبل النسبة، فيقال: أُخْتِيٌّ وبِنْتِيٌّ. [٤]

ثالثًا: الإعلال بالإسكان:

هذا هو النوع الثالث والأخير من أنواع الإعلال وذكر اليزدي بأن هذا هو نوع آخر من أنواع الإعلال فالإسكان كما يذهب اليزدي هو غاية العمل، فلا يكون طريقًا إلى عمل آخر[٥]، ويشتمل على ضربين إعلاليين هما: الإعلال بالنقل، والإعلال بحذف الحركة، وسندرسهما بالتفصيل وكما يأتي:

---

(١) ينظر: شرح اليزدي١/٣٨٨

(٢) ينظر: شرح اليزدي١/٣٨٨

(٣) الكتاب٣/٣٦٣

(٤) ينظر: هذه المسألة في الكتاب٣/٣٦٠ ومابعدها، والتكملة٢٥١، ونكت الشنتمري٢/٨٩٦، وشرح الكافية الشافية٤/١٩٥٥، وشرح الرضي٢/٦٩، وشرح ركن الدين١/٤٠٦ ، وشرح اليزدي١/٣٩٢-٣٩٣

(٥) ينظر: شرح اليزدي٢/٩١٦

أ- الإعلال بالنقل:

يُعرف الإعلال بالنقل على أنه: ((نقل حركة العلة: الواو والياء إلى الحرف الساكن الصحيح قبلهما مع بقاء الحرف المعتل إن كانت الحركة تجانسه وقلبه حرفًا يجانسه إن كانت تغايره، وإذا كان حرف العلة ألفًا فلا يحصل فيه مثل هذا الإعلال؛ لأنَّ الألف خفي ساكن لا يقبل الحركة))[١]، وقد اختص هذا النوع من الاعلال بصوتي الواو والياء دون الألف، فهي لاتتحرك بالمطلق كما في: (يصُوم- يقُوم- يقُول) إذ نُقلت حركة الواو إلى الصحيح الساكن قبله مع بقاءها ساكنة بعد نقل حركتها[٢]، وهذا النمط الإعلالي لهُ عدة تسميات عند القدماء فسيبويه أطلق عليه تسمية (الحذف والإسكان)[٣] أما ابن جني فقد أطلق عليه (التغيير بالحركة والسكون)[٤] ، أما ابن الحاجب فقد أطلق عليه (الإسكان ونقل الحركة)[٥] أما اليزدي فقد أطلق عليه (الإعلال بالنقل)[٦]، وهذه التسمية الأخيرة استقرت فيما بعد[٧]

أما المحدثون فلم تختلف التسمية عندهم عنها عند القدماء، فتسمية (الإعلال بالنقل والإعلال بالتسكين) هما الأبرز عندهم[٨]، والعلة في سبب حدوث الإعلال بالنقل أن العربية يثقل فيها اجتماع (صامت + علة +حركة) فمتى ماكان صوت العلة متحركًا بعد ساكن وجب نقل الحركة من صوت العلة إلى ذلك الساكن، لهذا سمي "بالنقل"، أما سبب التسمية بـ" التسكين" ؛ فلأن العلة تسكن بعد نقل حركتها[٩]، وهذا النقل للحركة يأتي للتخلص من الثقل الذي يترتب عليه تقليل الجهد العضلي، والجنوح نحو السهولة واليسر في الصيغ الصرفية، وتخفيف الانسجام الصوتي بين صوامت الكلمة وصوائتها[١٠] ويكون الضابط في نقل الحركة من صوت العلة إلى الساكن قبله، أنه إذا كان صوت العلة متحركًا

(١)الإعلال في كتاب سيبويه ٥٧.

(٢) ينظر: النحو الوافي٤/٧٩٤

(٣) ينظر: الكتاب ٤/١٩٢,٣٤٥

(٤) ينظر: شرح التصريف الملوكي لابن يعيش٤٤٤

(٥) ينظر:الشاقية ١٠٢

(٦) ينظر: شرح اليزدي ٢/٨٧٥

(٧) ينظر: الممتع٢٧٩ ،والتعليل الصوتي عند العرب ٢٥٩.

(٨) ينظر: شذا العرف ١٧٤ ، والنحو الوافي٤/٧٩٤، والمنهج الصوتي١٩٦.

(٩) ينظر: دروس في علم الصرف للشمسان٢/١١٤

(١٠) ينظر: مختصر الصرف، د. عبد الهادي الفضلي ١١٠.

بحركة تجانسه وجب بقاء صورته ساكنة وتنقل حركته إلى الساكن قبله، من دون تغيير صوت العلة بالحذف أو القلب، أما إذا كان صوت العلة متحركًا بحركة غير مجانسة له، وجب في هذه الحالة نقل حركته إلى الساكن قبله، وقلب صوت العلة إلى مايجانس تلك الحركة المنقولة، فالفتحة تجانس الألف والضمة تجانس الواو والكسرة تجانس الياء فيكون صوت العلة بعدها أما ألفًا أو واوًا أو ياءً[١] أما أهم وأبرز قواعد الإعلال بالنقل [٢] :

١- أنْ يكون صوت العلة عينًا لـ(فعل).

٢-أنْ يكون صوت العلة (عين) لاسم يشبه المضارع في وزنه دون زيادته أو زيادته دون وزنه.

٣- أنْ يكون صوت العلة(عينًا) فيما يجئ على مفعول.

٤-أن يكون صوت العلة عينًا في تَلْوُوْنَ، ويَسْتَحْيِيْ، وهو قليل [٣]

الحالة الأولى: أنْ يكون صوت العلة عينًا لـ(فعل):

ويأتي هذا الإعلال في موضعين ذكرهما اليزدي هما [٤]:

الأول: الفعل الماضي الأجوف عند إسناده إلى ضمير الرفع، وقد تقدم الحديث عنه في موضوع (الإعلال بالحذف)

الثاني: إعلال الواو والياء عينين بالنقل:

ويكون في الفعل المضارع الأجوف المعتل العين قال المصنف: (وتسكَّنانِ وتُنقلُ حركتهما فِي نَحْو يَقُوْم وَيبِيع للبسه بِبَاب يخَافُ)[٥] ، إذن فالعلة هي الاستثقال؛ لأن (حرف العلة ضعيف لا يتحمل الحركة وأنَّ الحرف الصحيح أولى بها منه فنقلت حركة الواو إلى الصحيح قبلها)[٦] ، ويمكن تمثيل ذلك صوتيًا : يَقْوُلُ= ي ـَـ ق/ و ـُـ / م ـُـ

ي ـَـ / ق ـُـ و / م ـُـ (= يَقُـوْمُ)

(يَبْيِعُ)= ي ـَـ ب/ ي ـِـ / ع ـُـ ⇐ ي ـَـ / ب ـِـ ي / ع ـُـ

---

(١) ينظر: النحو الوافي٤/٧٩٥

(٢) ينظر: الإعلال في كتاب سيبويه ٦٠، والنحو الوافي٤/٧٩٦-٧٩٩ .

(٣) ينظر: الشافية١٠٣، وشرح اليزدي٢/٨٧٥

(٤) ينظر: شرح اليزدي٢/٨٨٢، ٨٧٦

(٥) الشافية ١٠٢

(٦) الصرف الواضح ٣٤٠.

أما في : "يخاف" والتي قد اعترض اليزدي على المصنف فيما ذهب إليه بقوله: لِلَبْسِهِ ....، قال اليزدي : ((لاحاجة إليه؛ لأن علة الإسكان ونَقْل حركة حرف العلة مع سكون الحرف الصحيح السابِقِها وهذه في كل من يقوم ويبيع ويخاف على السواء. بقي أن الفتحة المنتقلة إلى الفاء في نحو يخاف ويهاب مع السكون الدخيل فيهما اقتضى قلبهما ألفًا إجراءً للسكون الدخيل مُجرى الحركة، بخلاف المثالين الأولين؛ إذ لافتح فيهما))[١] ، فكأنه أراد أن يقول أن يَخْوَفُ أن الواو فيها نُقلت حركتها إلى الفاء في "يَفْعَل"، فسكنت الواو سكونًا دخيلًا، فصارت بمنزلة أنها تحركت وانفتح ماقبلها؛ لاجراء السكون الدخيل مُجرى الحركة، فقلبت ألفًا، فقد حصل فيها نقل وقلب، على غير المثالين الأولين اللذين لم يحصل فيهما إلا الإعلال بالنقل لعدم وجود الفتحة على الواو والياء، بل ضمة وكسرة[٢] ، وكما الآتي:

يخافُ ⇐ الأصل منه يَخْوَفُ = ي ـَـ خ/ و ـَـ / ف ـُـ نقلت قمة المقطع الثاني إلى القاعدة الثانية في المقطع الثاني(خ) فصارت: ي ـَـ / خ ـَـ و/ ف ـُـ ثم قلبت ألفًا لتحركها في الأصل، وسكونها الدخيل، وانفتاح ما قبلها لتصبح :(يخاف).

أما الدرس الصوتي الحديث فيرى أن ((الواو تسقط نظرًا لكراهة اجتماعها مع ضمة فتبقى الضمة وحدها فتختل الزنة وايقاعها فيعوض موقع الواو الساقطة بطول الضمة بعدها))[٣] وكما يأتي:

ي ـَـ ق/ و ـُـ / م ـُـ⇐ ي ـَـ ق/ ـُـ / م ـُـ

ي ـَـ / ق ـُـُ / م ـُـ (= يَقُوْمُ).

أما في: يبيع فقد ((سقطت الياء لاجتماعهما مع كسرة وهو تركيب تكرهه اللغة فتبقى الكسرة وحدها فيختل إيقاع الكلمة ويعوض المحذوف بطول الحركة))[٤] ، ويعاد تشكيل المقطع على النحو الآتي: ي ـَـ/ ب ـِـ/ ي ـِـ/ ع ـُـ⇐ ي ـَـ/ ب ـِـ/ ـِـ/ ع ـُـ

ي ـَـ/ب ـِـ/ع ـُـ (= يَبْيِعُ)،(فالتعويض بطول الحركة يعيد للفعل توازنه طبقًا لقانون إعادة التوازن)[٥]

(١) شرح اليزدي٢/٨٧٦

(٢) ينظر: شرح الملوكي لابن يعيش٤٤٦، وشرح اليزدي٢/٨٥٧

(٣)المنهج الصوتي للبنية العربية ١٩٨.

(٤)المنهج الصوتي للبنية العربية ١٩٨.

(٥) دراسة الصوت اللغوي ٣٩١، والإعلال في كتاب سيبويه ٤٩٤.

الحالة الثانية/ أنْ يكون صوت العلة(عين) اسم يشبه المضارع في وزنه:

وهو أنّ صوت العلة يجيء متحركًا بالضم أو الكسر في اسم يشبه المضارع في وزنه فقط من دون زيادته، أو في زيادته من دون وزنه بشرط أنْ يكون في الاسم ما يمتاز به عن الفعل في الحالتين[١]

قال اليزدي: ((بالضم والكسر كذلك، وذلك نحو مَعُوْنٍ، ومَبِيْتٍ؛ إذ الأصل: مَعْوُنٌ بضم الواو ومَبْيِتٌ بكسرِ الياء، فنقلت حركتهما إلى ماقبلهما،

فهذا هو الإعلال الإسكاني المجرد))[٢]

فـ" مَعُوْنٌ" بفتح الميم أصله: مَعْوُن على وزن المضارع(يقول) نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها طبقًا لما سلف فصار الاسم (مَعُوْن) وفيه زيادة تدل على أنَّه ليس من الأفعال وهي الميم في أوله ومثله "مَبِيْت".

فـ" مَعُوْن" ⇐أصلها: (مَعْوُن) م ـَـ ع/ و ـُـ / ن ـُـ ن انتقلت قمة المقطع الثاني إلى الساكن قبله (= الضمة إلى ما قبلها) فصارت:

م ـَـ / ع ـُـ / ن ـُـ ن، فـ(معون) لم يختلف عن مضارع (يقوم) إلا بمقدار وضع الميم علامة على الاسم وبوضع الياء علامة المضارع، والأمر ينطبق كذلك على "مَبِيْتٍ" وكما يلي:

"مَبِيْت"⇐أصلها: (مَبْيِت) م ـَـ ب/ ي ـِـ / ت ـُـ ن انتقلت قمة المقطع الثاني إلى الساكن الذي قبله(= الكسرة إلى ما قبلها) فصارت: م ـَـ / ب ـِـ ي/ ت ـُـ ن .

أما الدرس الصوتي الحديث فلا يذهب كما ذهب القدماء إلى ذلك بل يرى أن ماحصل في الواو والياء أن الواو أو الياء تسقط ههنا لكراهة اجتماع الواو مع الضمة والياء مع الكسرة، فهو تركيب تكرهه اللغة ، فتبقى الضمة وحدها والكسرة أيضًا، فيختل إيقاع الكلمة، فتعوض الواو بطول حركة الضمة والياء بطول حركة الكسرة [٣] وعلى النحو الآتي: مَعْوًنٌ= م ـَـ ع/ و ـُـ/ ن ـُـ ن ⇐

م ـَـ ع/ ـُـ/ ن ـُـ ن ⇐ م ـَـ / ع ـُـ/ ن ـُـ ن.

م ـَـ ب / ي ـِـ / ت ـُـ ن⇐

م ـَـ ب / ـِـ / ت ـُـ ن⇐ م ـَـ/ ب ـِـ/ ت ـُـ ن.

والملاحظ أن ماحصل من تغيير لم يكن على مستوى الهيكل الحركي كما ذهب القدماء بل على مستوى الهيكل المقطعي فالاسمان السابقان يشتملان على (مقطع طويل+ مقطع قصير+ مقطع

(١) ينظر: النحو الوافي٤/٧٩٧

(٢) شرح اليزدي٢/٨٧٦

(٣) ينظر: المنهج الصوتي١٩٨

قصير)، وبعد الإعلال من (مقطع قصير+ مقطع قصير+ مقطع قصير)[1] .

الحالة الثالثة/أنْ يكون صوت العلة (عينًا) فيما يجئ على زنة مفعول:

قال اليزدي في ذلك: ((وتسكّنان وتنقل حركتهما في نحو مَقُوْلٍ ومَبِيْعٍ مفعولِ القول والبيع والأصل: مَقْوُوْلٌ، ومَبْيُوْعٌ، فلما سكنتا ونُقلت حركتهما إلى ما قبلهما اجتمع ساكنان، هما وواوُ مفعولٍ فحذف أحد الساكنين))[2]

لازال البحث في موضوع نقل الحركة إلى الساكن قبل صوت العلة، فالنقل إنما يحصل بين الواو الأولى من مَقْوُوْل، والياء من مَبْيُوْع وبين الساكن قبلهما وهما " القاف والباء" قال الثمانيني: ((اختلف النحويون في كيفية الإعلال وفي الحرف الساقط في اسم المَفْعُوْلِ، فكان الخليل وسيبويه يَنقُلان ضمَّةَ الياء من: "مَبْيُوعٍ" إلى الباء فتنضَمُّ الباء وتَسكُنُ الياء، وبعد الياء الساكنة واو مفعول ساكنة فيجتمع ساكنان: الواو والياء ولايجوز الجمع بينهما فيُسقِطانِ واو مفعول، ويقولان: الزائد أحقُّ بالإسقاط إذا كان لابُدَّ من إسقاطٍ، وتبقى الياءُ ساكنةً وقلبها ضمة وهي مجاورة للطرف فيقلبان من الضمة قبلها كسرة لِتصِحّ ولاتنقلب واوًا، فيقولان: " مَبِيعٌ ومَخِيطٌ" فوزن الكلمة على مذهبهما: " مَفِعْلٌ".

وكان أبو الحسن الأخفش يقول: الأصلُ: "مَكْيُولٌ"، فاستثقلوا الضمة في الياء، فنقلوها إلى الكاف فسكنت الياء، وقبلها ضمة، وبعدها واو مفعول ساكنة، فاجتمع ساكنان: الواو والياء، ولايجوز الجمع بينهما، فيقلب من ضمة الكاف كسرة، ثم يسقط الياء لالتقاء الساكنين، فتُصادف الواو الساكنةُ كسرةَ الكافِ فتنقلب ياءً، فيصير: "مَخِيطٌ" و"مَبِيعٌ"، فوزن الكلمة على هذا: "مَفِيْلٌ".

قال أبو الحسن: وإنما أسقطت عين الكلمة وإن كانت أصلًا لأنها ليست لمعنًى، وأَقْرَرْتُ واو مَفْعُولٍ؛ لأنها دخلت لمعنى، ومادخل لمعنى فهو أَولى بالإقرار، ألا ترى أنّ الياء في: "قاضٍ" و"غازٍ" أسقطناها لمّا كانت لغير معنى، وأقرَرْنا التنوين لما كان لمعنى فكذلك حُذفت عين الكلمة لما كانت لغير معنى، وأَقْرَرْتُ الزائد لما كان لمعنى.

وإن كان عين مفعول واوًا فقد اتفق بنو تميم وأهل الحجاز على إعلاله؛ لأنهم استثقلوا واوين وضمة؛ لأن الضمة بمنزلة الواو، فقالوا: صُغْتُ الخاتمَ فهو : "مَصُوغٌ"، وقُلْتُ الحقَّ فهو: " مَقُولٌ" والأصلُ: "مَصْوُوغٌ" و"مَقْوُوْلٌ" فنقلوا الضمة من الواو إلى الصاد من : "مَصْوُوغٍ" وإلى القاف من: "مَقْوُولٍ" فانضمت الصاد والقاف فاجتمع واوان ساكنان، فأسقط الخليل وسيبويه الواو الثانية؛ لأنها الزائدة، وأَقَرَّا الأُولى؛ لأنها عينُ الكلمة فصارَ اللفظُ: "مَقُولًا" و"مَصُوغًا" فوزن الكلمة عندهما: "مَفُعْلٌ".

وكان أبو الحسن يسقط الأُولى وهي عينُ الكلمة ويُبقي الثانية فوزن الكلمة عندهُ:"مَفُولٌ"))[3]

---

(١) ينظر: الصرف وعلم الأصوات ١٦٨.

(٢) شرح اليزدي٢/٨٧٦

(٣) شرح التصريف للثمانيني٣٩٠-٣٩٢

ويمكن تمثيل ماحصل لهاتين الكلمتين وكالآتي :

مقول⇐أصلها (مقْوُوْلٌ) = م ـَـ ق/ و ـُـ و/ ل ـُـ ن تنتقل ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها (لأنهم استثقلوا واوين وضمة؛ لأن الضمة بمنزلة الواو) ، فيجتمع ساكنان (الواو الأولى والواو الثانية)فتحذف إحداهما، فالخليل وسيبويه قد حذفوا الثانية ؛ لأنها زائدة، وأقرّا الأولى ؛ لأنها عين الكلمة، أما الأخفش فأسقط الواو الأولى، أي عين الكلمة، وأقرّ الثانية ؛ لأنها واو مفعول، فيعاد تشكيل البنية المقطعية للمفردة على النحو الآَتي:

م ـَـ / ق ـُـ / ل ـُـ ن (= بوزن مَفُعْلٌ، أو مَفُوْلٌ)

أما مبيع⇐ فأصلها(مَبْيُوْعٌ) = م ـَـ ب / ي ـُـ + ـُـ / ع ـُـ ن تنتقل ضمة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها فيجتمع ساكنان(الياء بعد نقل حركتها وواو مفعول بعدها ساكنة) فتحذف الواو عند الخليل وسيبويه؛ لأن الزائد عندهم أحق بالإسقاط، فتبقى الياء ساكنة وقبلها ضمة مجاورة للطرف فتقلب ضمة الياء كسرة لتصحّ الياء، فلا تنقلب واوًا ، وإنما قلبت الضمة كسرة؛ لأنَّ الياء والكسرة أخف عليهم من الواو والضمة، ويعاد تشكيل البنية المقطعية على النحو الآَتي:

م ـَـ / ب ـِـ + ي / ع ـُـ ن ⇐ مـَـ / ب ـِـ / ع ـُـ ن (= مَبِيْعٌ بوزن: مَفِعْلٌ)

فما حصل من إعلال فيما يجئ على مفعول من المعتل العين(الواوي) كما في: "مَقُوْل"، هو إعلال بالنقل والحذف، وفي(اليائي) كما في: "مَبِيْع" إعلال بالنقل، والحذف، والقلب(قلب الضمة كسرة)[1]

وقال المصنف: ((فخالفا- أي سيبويه والأخفش- أصليهما))[2] ، لأن القياس عند سيبويه، هو أن يحذف أول الساكنين الملتقيين، لكنه حذف الثاني، وأُجيب عن ذلك بمنع الإطلاق[3]، أما مخالفة الأخفش أصله؛ فلأنه يقلب الياء الساكنة المضموم ماقبلها واوًا لتسلم الضمة، وههنا قد قلب الضمة كسرة لتسلم الياء، وأجاب اليزدي عن كليهما بقوله: ((كلاهما راعى أصله بوجه آخر، فسيبويه قلب الضمة كسرة لتسلم الياء، وهذا أصله، والأخفش حذف أول الساكنين؛ إذ القياس حذفه إذا كان مدة وهذا أصله))[4]، كما وأن اليزدي قد رجح مذهب سيبويه إضافة لما ذُكر سببين آخرين: ((أحدهما: أن

(١) ينظر: الإعلال في كتاب سيبويه ٨٣.

(٢) الشافية١٠٣.

(٣) المجيب هو ابن الناظم، ينظر المسألة مفصلة في : بغية الطالب٢٠٨-٢١٠، وعنه ركن الدين، ينظر: شرحه ٧٩٦/٢، عنه الجاربردي٢٩٦ ، واليزدي٨٢٨/٢

(٤) ينظر: شرح اليزدي٨٧٨/٢-٨٧٩

انقلاب واو المفعول ياءً بعيد، كما أن انقلاب ألف فاعل حالة تكبيره منتفٍ.

الثاني: أن القول بحذف الأول يستلزم تغييرين: قلبَ الضمة كسرةً، وقلبَ الواو ياء، والقول بحذف الثاني يستدعي تغييرًا واحدًا، وهو قلب الضمة كسرة، والأقل من التغيير أَولى))[١]

وكما هو الحال في كل مسألة يختلف الدرس الصوتي الحديث عن القدماء في تفسير مايطرأ من تغيير على المسائل الصرف صوتية، ففي هذه المسألة يذهب الدرس الحديث إلى أن صياغة اسم بوزن "مفعول" من الفعل الأجوف فإن الواو والياء تسقط دون أدنى زيادة في موضعها، كما ويدل أن الصيغة المطلوبة من الفعل هي التي تتحكم في شكل التحليل الصوتي، فلذلك تتحد الصور المكروهة[٢] ، إذ لا علاقة لالتقاء الساكنين[٣]، وكما هو موضح في أدناه:

مَقْوُوْلٌ= م ـَـ ق/ و ـُـ و/ ل ـُـ ن ⇐ (تنتقل ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها فيجتمع ساكنان (الواو الأولى والواو الثانية)فتحذف إحداهما)[٤]

م ـَـ / ق ـُـ / ل ـُـ ن ، (حذفت الواو الأولى ولم تُقلب الضمة الطويلة دلالة على الأصل الواوي فيها)

(مبيوع)= م ـَـ ب / ي ـُـ / ع ـُـ ن ⇐ م ـَـ / ب ـِـ / ع ـُـ ن، (حذفت الياء ثم قلبت الضمة الطويلة كسرة طويلة للمغايرة بين الواوي واليائي، مما أدى إلى تحقيق وظيفة تمييزية[٥]

الحالة الرابعة/ أن يكون صوت العلة عينًا في تَلْوُوْنَ، ويَسْتَحْيِيْ، وهو قليل

قال اليزدي: ((تَلْوُوا جمع المذكر من تَلْوِي، وكان في الأصل: تَلْويُوا كتضربوا، فاستثقلت الضمة على الياء، فنقلت إلى الواو، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء، فصار: تَلْوُوا. قال تعالى: {وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا}[٦] يقول بعد هذا العمل: نقلُ حركة الواو إلى اللام ثم حذفُها لالتقاء الساكنين قليلٌ؛ لاجتماع إعلالين في كلمة واحدة، وتكون حينئذٍ: تَلُوا))[٧]، أُختلفت طريقة الإعلال بين العلماء في "تَلْوُوا" لكن الأصل عندهم واحد هي من "لوى يلوي" فهي "تَلْوِيُوا" فالنحاس ذهب إلى إعلالها بقوله: ((استثقلت

---

(١)شرح اليزدي٢/٨٧٩

(٢) ينظر: المنهج الصوتي٢٠٠

(٣) ينظر: التقاء الساكنين في اللغة العربية دراسة صوتية٢٦٠.

(٤) ينظر: شرح المفصل ١٠/٦٦.

(٥) ينظر : المنهج الصوتي ٢٠١، والقواعد الصرف صوتية ٢٦٠.

(٦) سورة النساء: "من الآية "١٣٥"

(٧) شرح اليزدي٢/٨٨٠ -٨٨١

الضمة على الياء فنقلت إلى الواو قبلها، فصار: تَلْوُيْوْا، فالتقى ساكنان الياء والواو بعدها فحذفت الياء، فصار تَلْوُوْا، ثم استثقلت الضمة على الواو الأولى فنقلت إلى اللام الساكنة قبلها، فصار: تَلُوْوْا، فالتقى ساكنان، فحذفت الواو الأولى، فصار: تَلُوا، وهي قراءة بواو واحدة وضمّ اللّام(وإنْ تَلُوْا))[1]

تَلْوُوا= الأصل فيها : تَلْوِيُوْا ⇐ ت ـَـ ل/ و ـِـ / ي ـُـ و، نقلت الضمة لاستثقالها على الياء إلى الواو قبلها، ثم التقى ساكنان الياء والواو بعدها فحذفت الياء فصار: ت ـَـ ل/ و ـُـ و ، (= تَلْوُوْا) ثم استثقلت الضمة على الواو الأولى فنقلت إلى اللام الساكنة قبلها فصار: ت ـَـ/ ل ـُـ و+ والتقى ساكنان فحذفت الواو الأولى، فصار: ت ـَـ/ ل ـُـ و

وذهب الزجاج والفراء والفارسي إلى أنه من لوى يلوي، كقراءة الجماعة–أي وإن تَلْوُوْا بواوين ولام وضمة– والأصل: تَلْوِيُوا، فاستثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى الواو قبلها، فصار تَلْوُيْوْا، فالتقى ساكنان فحذفت الياء، فصار: تَلْوُوْا، فاستثقلت الضمة على الواو فقلبت همزة على حدّ قلبها في أُجوه وأُقتت، فصار تَلْؤُوْا، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفت فصار: تَلُوا، ويمكن تمثيل ذلك في مايلي: تَـلْوِيُوا⇐ ت ـَـ ل/ و ـِـ / ي ـُـ و، نقلت الضمة لاستثقالها على الياء إلى الواو قبلها ثم التقى ساكنان الياء والواو بعدها فحذفت الياء فصار: ت ـَـ ل/ و ـُـ و ، (= تَلْوُوْا) ثم استثقلت الضمة على الواو فقلبت همزة فصار: ت ـَـ ل/ ء ـُـ و، ثم نقلت حركة الهمزة للساكن قبلها وهو اللام وحذفت الهمزة فصار: تـَلُوا= ت ـَـ/ ل ـُـ و.

ويرى السمين الحلبي أن في التخريجين السابقين نظر، قال: ((وهو أنَّ لامَ الكلمة قد حُذِفَت أولاً كما قررته فصار وَزْنُه: تَفْعُوا، بحذف اللام، ثم حُذِفت العينُ ثانياً فصار وزنُه: تَفُوا، وذلك إجْحاف بالكلمة))[2] ، ويُعْزى لجماعة منهم الفارسي– أن هذه القراءة مأخوذة من الولاية بمعنى: وإنْ وُلّيتم إقامةَ الشهادة أو وُلّيْتُم الأمرَ فتعدلوا عنه، والأصل: تَـوْلِـيُـوا فحذفت الواوُ الأولى لوقوعِها بين حرفِ المضارعةِ وكسرةٍ، فصار: تَلِيُوا كتَعِدُوا وبابه، فاستثقلت الضمةُ على الياءِ فنقلت إلى اللام قبلها فصار: تَـلُـيْـوا، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء لالتقائهما [3] ، وعلى النحو الآتي:

---

(١) ينظر: اعراب القران للنحاس١/٢٤٣ ، وشرح اليزدي٢/٨٨٠ هامش الصفحة (٣)

(٢) الدر المصون٤/١١٨

(٣) ينظر: السابق١١٩ ، قراءة الجماعة هي: {وَإِن تَلْوُواْ} بلامٍ ساكنةٍ وواوين بعدها، أولاهما مضمومة.، وأما قراءة: {تَلُوا} فهي في معاني الزجاج٢/١٢٩ ليحيى بن وثاب والأعمش وحمزة، وفي الطبري٩/٣١٠: لجماعة أهل الكوفة، وفي إعراب القران للنحاس١/٤٩٥، والقرطبي٥/٤١٤، وفتح القدير١/٥٢٤: لابن عامر والكوفيين، وفي المبسوط١٨٢، والكشف١/٣٩٩، والتيسير٩٧، والسبعة في القراءات٢٣٩،وتفسير الرازي١١/٧٤=

تَوْلِيوُا⇐ ت ـَ و / ل ـِ / ي ـُ و= ت ـَ / ل ـِ / ي ـُ و= ت ـَ / ل ـُ ي+ و= ت ـَ / ل ـِ / ي ـُ و= ت ـَ / ل ـُ و (= تـَلُوا).

والذي يُلاحظ على ماذكر أنهم قالوا جميعًا بنقل الضمة للواو قبلها، أو اللام على رأي؛ لاستثقالها على الياء، في حين أن الضمة تنقل للواو إذا كانت ساكنة، لكن السمين الحلبي ذهب إلى أن أصل "تَلْوُوا" : تَلْوِيُون كتَضْرِبون، استثقلت الضمة على الياء فحذفت، فالتقى ساكنان: الياء والواو التي بعدها وهي الضمير، فحذفت الياء، وهو الرأي الأسلم ، ثم تبدل كسرة الواو ضمة لتناسب واو الجماعة فصار: تَلْوُوا[1]، ويمكن توضيح ماحصل بالتالي: تَلْوِيُون⇐ ت ـَ ل/ و ـِ/ ي ـُ و/ن ـَ ت ـَ ل/ و ـِ ي + و/ ن ـَ = ت ـَ ل/ و ـُ و/ ن ـَ (= تَلْوُون)

أما في: يَسْتَحْيِي فقد ذهب المصنف فيما نقل عنه اليزدي قال: (وكذا نقلُ حركة الياء الأولى من يَسْتَحْيِي إلى ما قبلها ثم حذفُها لالتقاء الساكنين إلى أن يصير يَسْتَحِيْ قليلٌ أيضًا؛ لإعلالين أحدهما هذا ، والآخر إسكان الياء الثانية قبل هذا العمل)[2] ، ويمكن تمثيل ماحصل بالآتي:

يَسْتَحْيِي= ي ـَ س/ت ـَ ح/ي ـِ ي⇐ ي ـَ س/ت ـَ/ح ـِ ي

ب- الإعلال بحذف الحركة:

ويقع هذا النوع من الإعلال في [3]:

أولًا / المضارع المعتل الآخر بالواو أو الياء:

قال اليزدي: ((تسكّن الواو المتطرفة المضمومُ ماقبلها في الفعل ، نحو: يدعو، ويغزو؛ لأنه لو لم يسكن كان كأربع ضمات متواليات، إن قيل الواو كضمتين، وثلاثٍ، إن قيل كواحدة، وتوالي ثلاث ضمات في غاية الاستثقال، وكذا تُسكّن الياء المتطرفة المكسور ماقبلها؛ لأنه لو تسكن كان كالكسر قبل الضم، والضَّمِّ بين الكسرتين، إن قيل الياء ككسرتين، والضمِّ والكسرةِ، إن قيل هي كواحدة، وذلك نحو: يرمي))[4] ، فيَغْزُوْ الأصل فيه: يَغْزُوُ، يحصل إسكان للواو المتطرفة المضمومة؛ بسبب الثقل الناشئ من توالي أكثر من ثلاث ضمات يغزُوُ = ي ـَ غ / ز ـُ / و ـُ ، فالحاصل من هذا

والنشر٣/٣٦: لابن عامر وحمزة، وفي البحرالمحيط٣/٣٧١: لابن عامر وحمزة وجماعة، وفي الإتحاف١/٥٢٣: لابن عامر وحمزة والأعمش، وينظر إعراب القراءات الشواذ للعكبري١/٤١٣، والإقناع٢/٦٣٢

(١) ينظر: الدر المصون ٤/١١٨، وشرح اليزدي٢/٨٨٠ هامش الصفحة رقم(٢)

(٢) شرح اليزدي٢/٨٨١

(٣) ينظر: المستقصي١٢٢٤

(٤): المستقصي١٢٢٤

البناء هو وجود نسق صوتي / ـــُـــ و ـــُـــ/ وهو نسق ثقيل؛ لما يعتريه من توال حركي متماثل[١]، لذا تسكن الواو المتطرفة ويعاد بناء البنية المقطعية: = ي ـَ غ / ز ـُ و (= يَـغْـزُوْ) .

أما يَـرْمِـيُ= ي ـَـر/ م ـِـ / ي ـُـ ، يكون الكسر قبل الضم وهو ثقيل، فيعمد إلى إسكان الحرف الأخير للتخلص من ذلك الثقل فيصير البناء : ي ـَ ر/ م ـِ ي

ويرى الدرس الصوتي الحديث أن مايحصل في: يغزو هو حذف للمزدوج الصاعد، وهو مقطع قصير للتخفيف، فيبقى مقطعان: طويل مغلق، يليه قصير، مُد الصوت بقمة المقطع القصير فصار مصوّتًا طويلًا، وصار المقطع طويلًا مفتوحًا، كأن ماحصل هو تعويضًا من الحذف[٢] ويمكن تمثيله بالتالي: /ي ـَ غ/ ز ـُـُ/

أما مايحصل في يرمي فقد فسره الدرس الصوتي الحديث، هو حذف للمقطع المزدوج الصاعد للتخيف، ويعوض عنه باطالة الصوت بمصوت المقطع السابق له، فيصير المقطع الثاني طويلًا مفتوحًا، بعد ماكان قصيرًا [٣] ، وكما يلي: = ي ـَـ ر/ م ـِـ / ي ـُـ⇐ /ي ـَـ ر/ م ـِـ/

ثانيًا / الإسم المنقوص في حالتي الرفع والجر:

لايكون هذا النوع من الإعلال في الأفعال فقط، بل يشمل الإسماء المنقوصة في حالتي الرفع والجر، قال اليزدي: ((وكذا تسكّنان في الاسم حالتي الرفع والجر، كقولك: هذا الغازي والرامي، ومررت بالغازي والرامي، وكان الأصل: الغازِوُ، والرامِيُ بضم الواو والياءِ وكسرِهما، فاستثقلت الحركة على الياء بعد قلب الواو ياءً، فأُسكنت لما ذكرنا في يرمي حالةَ الضمِّ، ولاجتماع أربع كسرات حالةَ الكسر))[٤] ولايخفى أن هذا النوع من الإعلال لايختلف عن سابقه من حيث حذف الضمة من على الياء المتطرفة بعد قلب الواو ياءً في حالة الرفع كما في: الغازِي والأصل : الغازِو؛ لثقل الانتقال من كسر قبل الياء إلى ضم على الياء، فتسكن الياء سواء كان الاسم المنقوص أصله واو أو ياء ، أما في حالة الجر فتسكن الياء في المنقلب عن الواو والذي ياءهُ أصلٌ ؛ وذلك لكثرة وجود الكسرات، وهو مايسمى باجتماع الأمثال ، طلبًا للتخفيف[٥] ، ويمكن تمثيل ماحصل من إعلال صوتيًا بالتالي:

الغازي الأصل فيه: الغازِوُ= ء ـَـ ل/ غ ـَـَ / ز ـِـ /و ـُـ (تقلب الواو ياء لأنها وقعت رابعًا)

(١) ينظر: التعليل الصوتي٣٣٢

(٢) ينظر: أبحاث في أصوات العربية٤٦

(٣) ينظر: أبحاث في أصوات العربية٤٦ ٥٤

(٤) شرح اليزدي٢/٩١٦

(٥) ينظر: المستقصي١٢٢٤

فتصير = ء ـَـ ل / غ ـَـ / ز ـِـ / ي ـُـ (ولثقل الضمة على الياء وقبلها كسر تسكن الياء) (بعد حذف قمة المقطع الأخير/ ي ـُـ/ وهي بمنزلة مزدوج صاعد ، مما يسهم في اتحاد قاعدة المقطع الثالث /ي/ بقمة المقطع الثاني/ ز ـِـ/ ليكون قمة (صائتًا طويلًا) /ـِـ/ ويعاد بناء الهيكلة المقطعية [1] على النحو الآتي: فتصير: ⇐ ء ـَـ ل / غ ـَـ / ز ـِـ

أما الرامي وأصله: الراميُ ⇐ ء ـَـ ل / رـَـ / م ـِـ /ي ـُـ (بعد حذف قمة المقطع الأخير/ ي ـُـ/ وهي بمنزلة مزدوج صاعد ، مما يسهم في اتحاد قاعدة المقطع الثالث /ي/ بقمة المقطع الثاني/ ر ـِـ/ ليكون قمة (صائتًا طويلًا) /ـِـ/ ويعاد بناء الهيكلة المقطعية [2]

= ء ـَـ ل/ رـَـ / م ـِـ (=الرامي) .

هذا فيما يتعلق بالاسم المنقوص في حالة الرفع والجر، أما ماكان آخره واو مضموم ماقبلها فلا يكون في المتمكن، وهو ما أكده الجاربردي في قوله: (ليس في الأسماء المتمكنة ماآخره واو قبلها حركة)[3] ، وقال الغزي في ذلك: (لأن الواو حينئذٍ يجب قلبها ألفًا إن كانت الحركة فتحة، وياءً إن كانت كسرة، وكذا إن كانت ضمة على حدٍّ في: (أدْلٍ، وقَلَنْسٍ))[4] .

وكل ماقد ذُكر كان في صورتي الضم والكسر، أما الفتح فلا إسكان فيها، قال اليزدي: ((فأما في صورة الفتح فلا تسكنان، ما لم تقلبا ألفًا؛ إذ السكون لازمها، وذلك لخفة الفتح، نحو: لن يدعوَ، ولن يرميَ، ورأيتُ الغزيَ، والراميَ))[5]

(١) ينظر: التعليل الصوتي٣٣٤

(٢) ينظر: التعليل الصوتي٣٣٤

(٣) الجاربردي٣١١

(٤) حاشية شرح الشافية للغزي ٣٦٥

(٥) شرح اليزدي٢/٩١٧

المَبْحَثُ الثاني

الإمالة

أولًا/تعريــف الإمــالـــة

ثانيًا/ أسباب الإمالة

ثالثًا/ الشاذ من الإمالة

رابعًا/ موانع الإمالة

خامسًا/ إمالة الفتحة منفردة

الإمالة:

أولًا/ تعريفها :

معنى الإمالة لغة: ((المَيْلُ: مصدر مالَ يَميل، وهو مائل))[١] فهي ((تحريف شيء من جانب إلى جانب آخر))[٢].

أما في الاصطلاح فقد جاء تعريفها عند أبي علي الفارسي بأنها: ((أن يتناسبَ الصَّوتُ بمكانِها فيتشابهَ ولا يتباين))[٣]، أي هي بمعنى: ((أَنْ تُميلَ الألفَ نحو الياءِ والفتحةَ نحو الكسرةِ))[٤] أما المصنف فقد عرفها بأنها: ((أَن ينحى بالفتحة نَحْو الكسرة))[٥] ، والذي قد فسره اليزدي ((قوله:(أن يُنحى) جنس لأن النحو قد يكون بالفتحة نحو الكسرة، وقد لايكون كذلك، فقوله: " بالفتحة نحو الكسرة" فصل يخرج غير النحو المخصوص، كما يُنحى في يَصْدُرُ مثلًا بالصاد نحوُ صوت الزاي))[٦] والمصنف يرى أن تعريفه للإمالة هو أولى مما قيل في الإمالة على أنها: أن يُنحى بالألف نحو الياء[٧] وكذلك: أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء[٨] ، أي من دون الألف؛ ((إذ كلا القولين لايتناول إمالة الفتحة المطلقة، كإمالة: {غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ}[النساء:٩٥]، ومنَ المحاذَرِ، وكإمالة الحرف التي قبل تاء التأنيث المنقلبة هاء في الوقف، وذلك نحو"رحمة" المذكور من باب الإمالة اتفاقًا، فلا يكون الحد جامعًا))[٩] ، وأَضافَ ابن الحاجب موضِّحاً: ((فإذا فسرت الإمالة بالألف خرج ذلك عن أن يكون إمالةً وهو إمالة فثبت أن الوجه أن يُقال بالفتحة نحو الكسرة ليشمل جميع أنواع الإمالة))[١٠] فاليزدي وبقية الشارحين يرون أن المصنف قصد بتعريفه الشمولية للإمالة؛ كونها تشتمل على ثلاثة أنواع قال الرضي: ((....لأن الإمالة على ثلاثة أنواع: وإمالة فتحة قبل الألف إلى الكسرة، فيميل الألف

---

(١) العين، مادة (ميل) ٣٤٥/٨.

(٢) شرح اليزدي٧١٢/٢

(٣) التكملة٥٣٦

(٤) الأصول في النحو ١٦٠/٣ ، واللمع ١٥٦

(٥) الشافية ٨٣

(٦) شرح اليزدي٧١٢/٢

(٧) ينظر: المقتضب٤٢/٣، والتبصرة٧١٠/٢، والسيرافي النحوي٣٠٦، والنكت١٠٨٠/٢، والهمع١٨٣/٦ .

(٨) ينظر: الأصول١٦٠/٣، والموجز١٨٩، والجمل٣٩٤، والإقناع٢٦٨/١، والموضح٢٠٩/١، والكشف١٦٨/١، والنشر٣٠/٢، والتسهيل٣٢٥،وشرح الكافية الشافية١٩٧٠/٤، واللباب٤٥٢/٢، وكشف المشكل٤٠٨/٢، والمساعد٢٨١/٤ .

(٩) شرح اليزدي٧١٢/٢-٧١٣ ، وينظر: شرح المصنف على الشافية(٥١أ) نقلًا عن شرح اليزدي المذكور ، وشرح ركن الدين على الشافية٦٦٢/٢-٦٦٣ ، والجاربردي٢٣٨

(١٠) الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٢/٢

نحو الياء، وإمالة فتحة قبل الهاء إلى الكسرة، كما في رحمَة، وإمالة فتحة قبل الراء إليها، نحو الكبَرِ فإمالة الفتحة نحو الكسرة شاملة للأنواع الثلاثة، ويلزم من إمالة فتحة الألف نحو الكسرة إمالة الألف نحو الياء، لأن الألف المحض لا يكون إلا بعد الفتح المحض، ويميل إلى جانب الياء بقدر إمالة الفتحة إلى جانب الكسرة ضرورة، فلما لزمتها لم يحتج إلى ذكرها))[١] . فقد ورد في اللسان: ((الإمالة إنما هيَ أَن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، فتُميل الأَلف نحو الياء، لضربٍ من تجانُسِ الصَّوت، فكما أَنَّ الحركةَ ليست بفتحةٍ محضةٍ، كذلك الأَلفُ الَّتي بعدها ليست أَلِفاً محضةً، وهذا هو القياسُ، لأَنَّ الأَلفَ تابعةٌ للفتحة، فكما أَنَّ الفَتْحة مشُوبة، فكذلكَ الأَلفُ اللَّاحقة لَها))[٢] .

وعلى ذلك ينبغي معرفة المقصود بالفتح؛ كي يتسنى معرفة كيفية إمالة الفتحة نحو الكسرة قال ابن الطحان: (ت ٥٦١ هـ) : ((والفتحُ : عبارةٌ عن النُّطقِ بالألفِ مركبَّةً على فتحةٍ خالصَةٍ غير مُمالةٍ إلى مصافِ الكسر، وتحديده: أنْ يؤتى به على مقدار انفتاح الفم. مثاله: (كان)، تركَّب صوتُ الألف على فتحةِ الكاف، وهي فتْحَةٌ خالِصَةٌ، لاحظَّ للكسْرِ فيها، معترضة على مخرج الكاف اعتراضاً وتحقيقُهُ أَن ينفتح له الفم في النطق بـ (كان) ونظيره، كانفتاح الفم في (قال) ونظيرِهِ))[٣]، فالإمالة يقابلها الفتح الخالص، وهو ماعبر عنه اليزدي بإمالة الفتحة المطلقة.

أما المحدثون فقد عرفوا الإمالة على أنها : ((أَن تقرب الفتحة قصيرةً كانت أو طويلة إلى الكسرة قصيرة أو طويلة كذلك))[٤] ، أو هي ((صورةٌ من صور نطق الألف أو صورةٌ من صور نطق الفتحة ولا تحملُ أيَّة قيمةٍ فونيميَّةٍ خاصَّةٍ بها))[٥]، وقد دافع الدكتور سمير شريف استيتية، عن رأي القدماء في تعريفهم للإمالة قال: ((الإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء. وهذا التعريفُ صحيحٌ صوتياً))[٦] ، فالمحدثون قد عدوا الفتحة القصيرة الممالة مع الألف، فالفتحة الممالة هي صوت طليق يحدث من ارتفاع مقدم اللسان نحو منطقة الغار ارتفاعاً يزيد على ارتفاعه مع الفتحة المرققة ويقل عن ارتفاعه مع الكسرة، بحيث يكون وضع الشفتين مع الإمالة وضع انفراج، إلا إنه دون الانفراج

(١) شرح الشافية للرضي٣/٤

(٢) لسان العرب١/٥١٢

(٣) مرشد القارئ ٧١ –٧٢ .

(٤)الإمالة في القراءات واللهجات العربية ، د. عبد الفتاح شلبي ٧٨.

(٥) في الأصوات اللغوية ، د. غالب المطَّلبي : (١٦٣)

(٦) القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية ٤٢

الذي يكون مع الكسرة ، ولأن الإمالة صوت فرعي فلا يكون لها رمز خاص في العربية [١]

والإمالة جائزة لا واجبة لِأَن الْعَرَب مُخْتَلفُونَ فِي ذَلِك فهي لغة تميم، وأسد، وقيس

أما الحجازيون فلا يميلون، وأبو عمرو وحمزة والكسائي هم أصحاب الإمالة من القراء [٢] ، غير أن الدكتور إبراهيم أنيس قد أنكر عليهم ذلك بقوله: ((ولا نستطيعُ أنْ نتصوَّرَ كيفَ جعل النحاة الإمالة من الأُمور الجائزة !!! فقد قرَّروا أنَّ كُلَّ مُمَالٍ يجوزُ فتحه ، ولو صَحَّ هذا القول لأمكنَ أنْ نتصوَّرَ أنَّ من القبائل مَنْ كانوا يُميلون ويفتحون كما تشاء لهم أهواؤهم ، وذلك أمرٌ لا يقبله اللغويُّ الحديثُ))[٣]

ثانيًا/ أسبابها:

ذكر اليزدي أسباب الإمالة بقوله: ((قصد المناسبة؛ أعني بين ما يقتضي الإمالة وما يُمال ومعلوم أن المناسبة مطلوبة لهم))[٤]، وهذه المناسبة قد أشار إليها العلماء في معرض حديثهم عن الإمالة، فقد ذهبوا إلى أن أسباب المناسبة للإمالة ثمانية مرجعها جميعًا لعلتين هما: الياء والكسرة وهي : قد تكون لكسرة قبل الألف الممالة، أو بعدها، أو ياء قبلها، أو لكون الألف الممالة "منقلبة" عن حرف مكسور، أو منقلبةً عن ياء، أو لكون الألف الممالة تصير ياءً مفتوحة، أو لكون الألف للفواصل، أو لإمالة واقعة قبل الألف الممالة، وكل هذهِ الأسباب إنما هي تخص إمالة الألف فقط [٥] ، غير أن اليزدي يرى أنها عشرة؛ ((لأن كسرة الراء بعد الفتحة المجردة سبب آخر، وكونَ الهاء المنقلبة من تاء التأنيث نائبة مناب الألف التي للتأنيث سبب آخر))[٦] ، فاليزدي قد أضاف سببين للإمالة يقعان في غير الألف معترضًا بذلك على المصنف وغيره ممن ذكروا الأسباب واختصوا بها الألف دون غيرها وهناك من يرى أن أسباب الإمالة اثنتا عشرة علّة قال ابن الجزري: ((فَأَسبابُ الْإِمَالةِ) قَالُوا: هيَ عَشَرةٌ ترجعُ إِلَى شَيئينِ: أَحدهمَا الكسرةُ. والثّاني الياء وكلٌّ منهما يكونُ متقدِمًا على محلِّ الإمالةِ منَ الكلمةِ ويكونُ مُتَأَخّرًا ويكونُ أَيضًا مقدرًا في محلِّ الإمالةِ، وقدْ تكونُ الكسرةُ والياءُ غيرَ موجودتينِ فِي اللَّفْظِ ولا مقدَّرتينِ محلَّ الإمالةِ ولكنَّهما ممَّا يعرضُ في بعضِ تصاريفِ الكلمةِ، وقد تُمالُ الأَلفُ، أَو الفَتحةُ

---

(١) ينظر: المحيط في أصوات العربية ٤٢/١

(٢) ينظر: الموضح٩٣/١، واللباب٤٥٢/٢، والتخمير٢٠١/٤، والتبصرة٧١٥/٢، واللسان٢٤/٢، وشرح اليزدي٧١٢/٢ هامش رقم(١)، والهمع ٤١٤/٣

(٣) في اللهجات العربية ٦٠

(٤) شرح اليزدي٧١٤/٢

(٥) ينظر: الأصول١٦٠/٣، والجمل٣٩٤، والتبصرة والتذكرة٧١٠/٢، والمفصل٣٣٥، وشرح اليزدي٧١٥/٢

(٦) شرح اليزدي٧١٥/٢

لأَجلِ أَلفٍ أُخرى، أَو فتحةٍ أُخرى مُمالةٍ وتُسَمَّى هذه إِمالةٌ لِأَجْلِ إِمالةٍ، وقد تُمالُ الْأَلفُ تشبِيهًا بالْأَلف الممالةِ ، وتمالُ أَيضًا بسببِ كثرَةِ الاستعمالِ وللفرقِ بينَ الِاسْمِ والحرفِ فَتَبَعِ الْأَسْبَابِ اثْنَيْ عَشَرَ سَبَبًا)[1] ، ويرى الرضي أن أسباب الإمالة ليست بموجبة قال: ((اعلم أن أسباب الإمالة ليست بموجبة لها، بل هي المجوزة لها عند مَنْ هي في لغته، وكل موضع يحصل فيه سبب الإمالة جاز لك الفتح))[2] ، وهو ماذهب إليه المرادي أيضًا بقوله: (وسَبَبُها مجوِّزٌ لها لا موجب ، فلذلك يجوز فتح كلّ ممال ... وأَمَّا أَسبابها فَقِسْمان : لفظيٌّ ومَعنوِيٌّ ، فاللفظي : الياء والكسرة ، والمعنويُّ : الدلالة على ياءٍ أو كسرةٍ)[3] ، أما السؤال الذي يُطرح هو: هل أن من زاد في أسباب الإمالة قد اختلف عمن قال بالقليل منها؟ فيكون الجواب عن ذلك بأن منهم من اختصر الأسباب ودمج بعضها في بعض، ومنهم من فصّل فيها[4]

وقد فصل اليزدي أسباب الإمالة شارحًا إياها وعلى الترتيب الآتي:

السبب الأوّل : [الإمالة لكسرة قبل الألف]

قال اليزدي: ((الكسرة قبل الألف، وإنما كانت مؤثرة إذا كان بينها وبين الألف حرف واحد، أو حرفان أولهما ساكن، ونزلوا الساكن منزلة المعدوم؛ إذ ليس بحاجز قوي، ومثال الأول قولك: عِمادٌ ومثال الثاني قولك: شِمْلَالٌ))[5]، وقد ذكر سيبويه ذلك بقوله: ((اعلم أنَّ الألف إذا دخلتها الإمالة دخل الإمالة ما قبلها))[6] ، وقال في موضع آخر: ((وإذا كان بين أول حرفٍ من الكلمة وبين الألف حرفٌ متحرك، والأول مكسور نحو عمادٍ أملت الألف، لأنه لا يتفاوت ما بينهما بحرف. ألا تراهم قالوا: صبقت، فجعلوها صاداً لمكان القاف، كما قالوا: صقت. وكذلك إن كان بينه وبين الألف حرفان، الأول ساكنٌ، لأن الساكن ليس بحاجز قويٍّ))[7] والكلام هاهنا في الكسرة المتقدمة على الألف، فإن كانت

(١) النشر٢/٣٢

(٢) شرح الرضي٣/٥

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٤٩١/٣ .

(٤) ينظر: موانع الإمالة مجلة الاستاذ ، بحث منشور لل أ. م. د عمر علي مُحَمَّد الدليمي ، و د. ظافر عكيدي فتحي العاني ، ص٦٤ العدد(٢٠٣) سنة ٢٠١٢

(٥) شرح اليزدي٢/٧١٦

(٦) الكتاب ١٢٦/٤ .

(٧) الكتاب/١١٧

متقدمة بحرفين متحركين، أو ثلاثة أولها ساكن لاتؤثر، كما في: أكلتُ عِنَبًا، وفتلْتُ قِنَّبًا [١] ، قال ابن يعيش: ((الكسرة إذا كانت متقدِّمة على الألف أدعى للإمالة منها إذا تأَخَّرت عن الألف ؛ وذلك أنها إذا كانت متقدمة كان في تقدُّمها تسفُّلٌ بالكسرة ثمَّ تصعُّدٌ إلى الألف ..... واعلم أنه كُلَّما كثرت الكسرات كان ذلك أدْعى للإمالة لقوَّةِ سببها))[٢]، فكلَّما قَرُبَتِ الكسرة من الألف كان ذلك أيضاً من دواعي قوَّةِ الإمالة، فاجتماع الأسباب أَقوى في الحكم من تَفَرُّقِها [٣] فالكسرة في "عِماد" بينها وبين الألف حرف متحرِّك هو "الباء" فإمالة الكسرة نحو الألف كانت بسبب ضعف الميم المتحركة(م ـَ)

وقرب الكسرة من الألف إذ ليس بينها وبين الألف سوى حرف واحد (ع ـِ / م ـً د) فالإمالة ههنا تقدمية [٤] أما الكسرة في المثال الثاني "شِمْلال" فبينها وبين الألف حرفان الأوَّل منهما ساكن وهو " الميم" وهو حاجز غير قوي وكما هو موضح في الكتابة الصوتية: ش ـِ م / ل ـً ل

((أي أن الساكن فضلاً عن المتحرِّك لم يمنعا تأثير الكسرة في الألف ، ومن ثَمَّ إمالتها ، فالكسرة من القوَّة بحيث تخطَّت صوتين أحدهما متحرِّك ، أي أن اللسان مارسَ العمل من جهةٍ واحدةٍ وبرفعةٍ واحدةٍ في أداء الكسرة والألف الممالة إلى الياء))[٥] ، فيكون بذلك عمل اللسان من وجه واحد في المتسفِّـل [٦]

أما في : "دِرْهَمانِ" والتي قد أمالوها رغم وقوع ثلاثة أحرف بين الكسرة والألف أولها ساكن والتي كان من المفترض أن هذه الحالة لاتؤثر فلايحصل فيها إمالة، فقد أجاب عن ذلك اليزدي بأمرين قال: (**أحدهما:** أن الأوسط من الثلاثة هاء، وهي حرف خفية مُنَزّلَةٌ مَنْزِلَةَ المعدوم، فكأنه لم يقع الفصل إلا بحرفين، أي أنهم قد التزموا الفتح في رُدَّها، (فقد أوجبوا الفتح فيما لحقته ضمير الغائبة لأن الهاء حرف خفية فهي لخفائها منزَّلة منزِلَةَ المعدوم، وإذا أردت النطق بالألف فلايمكن إلا أن تفتح ماقبلها، فكذلك تفتح ههنا)[٧] ، قال سيبويه: (يريد أن يَضْرِبَها، ويريد أن يَنْزِعَها، لأن الهاء خفية والحرف الذي قبل الحرف الذي يليه مكسور، فكأنه قال: يريد أن يضربا، كما أنهم إذا قالوا: رُدَّها كأنهم

(١) ينظر: شرح اليزدي٢/٧١٦

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩/٥٦

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩/٥٦

(٤) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب ٢٢٠

(٥)التعليل الصوتي٢٢٠

(٦) ينظر : الكشف ١ / ١٧١

(٧) شرح اليزدي١/٤٩٢

قالوا: رُدًّا).[١] **والثاني:** أن هذا النحو شاذ، فلا يعتد به لقلته)[٢] ، فالأول بمعنى أن ((وجهه من القياس أن الهاء خفية فسوّغ الإمالة خفاء الهاء وسكون الحرف الذي بعد الكسرة؛ لأن وجود الهاء حينئذ كعدمها، فيعود إلى أن يكون الفصل بين الكسرة والألف بحرف واحد أو بحرفين متحركين ليس ثانيهما هاء، أو بثلاثة أحرف ثاني الكسرة ساكن))[٣] أي أن ((خفاؤُها _ أي الهاء_ حصل لهمسها أو توقُّف الذبذبة في الوترين ، فالصوتُ منخفضٌ بها لذلك ، أمَّا الفتحة التي قبلها فإنَّها ينخفضُ الصوتُ بها وهي كما قال القدماء من الألف التي هي أخفى الأصوات أي أكثرها قابليةً على انخفاض الصوت بها وتنخفضُ لأنَّ الوترين الصوتيين ستَقِلُّ ذبذبتهما قبل توقُّفهما للهاء))[٤]

ثم يذهب اليزدي إلى أن تمثيل النحاة بـ : دِرْهَمانِ في هذا الموضع نظرًا؛ ((لاحتمال أن تكون الإمالة لكسرة النون، لا للدال، وحينئذٍ لاتكون من قبيل ماهم فيه))[٥]

السبب الثاني: [الإمالة لكسرةٍ بعد الألف]

وتكون الإمالة في الألف إذا تلتها كسرة، قال اليزدي: ((وإنما تؤثر اتفاقًا إذا كانت أصلية، أو عارضة قوية، وكانت ملفوظة، إلا في الوقف، وكانت واقعة بعد [الألف]، وذلك قولك: عالِمٍ)[٦] ، فأما الأصلية هي ماكانت في بناء الكلمة لاعارضةً بسبب الإعراب، وأما العارضة غيرِ القوية ، فهي على غير الراء كما في: مِنْ كـلامٍ، فإن إمالته قليلة، أو عدم الاعتداد بها؛ لعروض الكسرة ، فهي غير لازمة، ولاقوية ؛ فأمّا كونها غير لازمة ؛ فبسبب الاستفادة من حرف الجر قبلها، وأما عدم القوة؛ فلأنها لاتشبه الراء وهي حرف متكرر، فالكسرة فيها بمنزلة كسرتين[٧]، يقول مكي : ((والإمالة مع كسرة البناء أقوى؛ لأنَّها كسرة لازمة لا تتغيَّر، وكسرة الإعراب لا تلزم إلاَّ في حالة الخفض، فهي أضعف))[٨]، وفي وقوع الكسرة بعد الألف وعلة الإمالة فيها قال ابن يعيش: ((إذا كانت الكسرة بعد الألف كان في ذلك

(١) الكتاب٤/١٢٣-١٢٤
(٢) شرح اليزدي٢/٧١٧
(٣) شرح ركن الدين٢/٦٦٤
(٤)القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث ١٢٩
(٥) شرح اليزدي٢/٧١٧-٧١٨
(٦) شرح اليزدي٢/٧١٨
(٧) ينظر: شرح اليزدي٢/٧١٨
(٨) الكشف١/١٧١

تسفل بعد تصعد والانحدار من عالٍ أسهل من الصعود بعد الانحدار))[١]، وان العملية أسهل على الناطق، ((أنه لما وقعت الكسرة بعد الألف قرَّب الألف نحو الياء، لتقرُبَ من لفظ الكسر لأنَّ الياءَ من الكسر))[٢]

أما الشرط الثالث في ضعف إمالة الكسرة بعد الألف أو انتفائها فهي: غير الملفوظة، قال اليزدي: ((فالأفصح أنها لاتؤثر أيضًا، وذلك قولك جادٌّ وجوادٌ؛ لأن الدال المدغم كانت مكسورة قبل الإدغام، وهي مقدرة الآن، ولكنها ليست بملفوظة، ولا وقف، واستُدل على عدم الاعتداد بها؛ أعني غير الملفوظة، في غير الوقف، وعلى الاعتداد بها فيه، وتعلم أن لاوقف إلا على الراء؛ لأن الوقف يستلزم عدمَ أصالتها، ولاقوة للعارضة إلا ماكانت على الراء، بأن الكسرة§ في الإدغام كالمعدومة للزوم انتفائها دائمًا بخلاف الوقف؛ لأن الوقف ليس بأمر لازم، فلا يلزم انتفاء الكسرة دائمًا))[٣] ، ومعنى ذلك إن أصل: جادّ وجوادّ: جادِد وجوادِد؛ لأنهم لما التزموا إدغام الدال الأولى في الدال الثانية صارت الكسرة كالعدم في الأفصح [٤] ، وذكرُ الأفصح أي جائز إمالتها على الأصل كما في جادّ وجوادّ، وهذا بخلاف سكون المكسور للوقف، نحو: مِنْ دَار، ومن قرار؛ فإنه لا تمتنع الإمالة؛ لزوال السكون بالوصل، فكأن الكسرة بعد الألف موجودة، بخلاف الإدغام. [للزوم الإدغام] [٥]، قال اليزدي: ((ووجه غير الأفصح أن يقال: هو قياس الإدغام على الوقف، والجامع كون الحركة في القبيلين منتفيةً))[٦]

أما إذا كانت الكسرة على الراء في حالة الإدغام كما في: مِنْ قَرار رَّافعٍ ، فقد حكم عليها اليزدي كحم سابقتها، وهو عدم الاعتداد بإمالتها لسببين [٧] : **أحدهما:** أن المكسورة إنما تغلب غير المكسورة إذا تحققت كسرته، ولايتحقق في صورة الإدغام، فلا تغلب، فلاتُمال.

الثاني: أن الاعتداد بها إنما كان لأجل ظهورها؛ إذ قوتها في ظهورها، ولاظهور، فلا قوة، فلا اعتداد بها حالة الإدغام .

أما الراء المدغمة التي بعدها مكسورة كما في مِنْ قَرار رِّباط ، فيكون الحكم فيها عند اليزدي هو

---

(١) شرح المفصل٩/٥٦

(٢) الكشف١/١٧٠

(٣) شرح اليزدي٢/٧١٨-٧١٩

(٤) ينظر: شرح ركن الدين٢/٦٦٥

(٥) ينظر: شرح ركن الدين٢/٦٦٥

(٦) شرح اليزدي٢/٧٢٠

(٧) شرح اليزدي٢/٧١٩

القياس أي الإمالة؛ لأن أمر المدغمة قوي بالكسرة بعدها، وإن كانت الكسرةُ البعيدةُ من الألف لاتؤثر لأن الإدغام يقرب الحرف من العدم، كما علمت في جوادَّ، فيلزم من ذلك تحقق الكسرة [١]، أي باعتبار أن الراء الأخيرة في " قرار" هي بحكم العدم فلم تبعد الراء المكسورة في " رِّباط" عن الألف فكانت بحكم "عالِم" قال ابن يعيش: (إذا كانت مكسورة، فهي تُقوِّي الإمالة أكثرَ من قوّة غيرها من الحروف المكسورة لأنّ الكسرة تتضاعف، فهي من أسباب الإمالة)[٢] .

السبب الثالث: [إمالة الألف لياء قبلها]

وتأتي على نوعين:

الأول: تقدم الياء عن الألف:

قال اليزدي: ((إن الياء تؤثر في الإمالة إذا كانت قبل الألف بلا فصل، كقولك: سَيالٌ لشجر له شوك، والسين مفتوح، أو مع فصل وهو حرف واحد، كشيبانَ اسم رجل، وكقولك: فينا وعلينا، سواء كان الفصل والياء في كلمة كالأول، أو في كلمتين منزلتين منزلة كلمة واحدة كالأخيرين ، وذلك لأن شدة اتصال الجار والضمير جعلتهما كالواحدة، أو مع فصل هو حرفان أولهما غير مضموم وثانيهما هاء وذلك كقولك: رأيت يدها، وهو بيني وبينها، ويريد أن يكيلها، بخلاف سَيْسَبانٍ لعدم الهاء وهو شجر وهو يكيلُها للضم؛ أما انتفاء الضم فلأنه دافع للإمالة من حيث إن الفتح يناسب الياء من جهة الخفة ولا كذلك الضم، وأما الهاء فلأنها خفية فكانت كالعدم، كما دريت، فكان الفاصل والحالة هذه حرفًا واحدًا تقديرًا))[٣]، فاليزدي قد فصل القول في الياء الواقعة قبل الألف وقسمها على أقسام ثلاثة:

الأول : من دون فاصل نحو: سَيالٌ، وهنا الإمالة كانت (حملاً على ما كان يُمالُ إمالةً تقدُّميَّةً بتأثير الكسرة في نحو (سربِال، وسراِج)[٤]، ويمكن تمثيلها بالآتي: س ـَـ/ ي ـَـ ل ، ((فملاصقة الياء للألف يجعل مهمة العمل من وجه واحد أولى بواسطة رفع اللسان رفعة واحدة في تأدية صوتين بأقصر زمن ممكن مما يؤدي إلى الخفة المتوخاة في تقريب الألف من الياء))[٥]

(١)شرح اليزدي٢/٧١٩

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩/٦١

(٣) شرح اليزدي٢/٧٢٣

(٤) التعليل الصوتي عند العرب ٢٢٦

(٥)التعليل الصوتي عند العرب ٢٢٦

الثاني: يُفصل بينها وبين الألف بفاصل واحد وهي على قسمين **أ-** فاصل بحرف واحد وفي كلمة واحدة، كما في: شَيبان = ش ـَ ي / ب ـً ن، فقد كانت الياء من القوة فلم يؤثر فيها حرف الباء فأُميلت **ب-** فاصل بحرف واحد في كلمتين منزلتين منزلة الكلمة الواحدة كما في : فينا وعلينا ، ويمكن تبيانه بالآتي: ف ـِ/ ن ـً ، وهنا شدة اتصال الجار والضمير فيما بينهما فصارت كالكلمة الواحدة .

الثالث: الفاصل يكون بحرفين أولهما غير مضموم، والثاني هاء، فأما عدم الضم وهو الفتح في الأول فلأنه يناسب الياء من جهة الخفة، وفي الضم العكس حيث الثقل، قال سيبويه: ((ليس شيء من هذا تمال ألف في الرفع إذا قال: هو يُنيلُها، وذلك أنه يقع بين الألف وبين الضمة، فصارت حاجزًا فمنعت الإمالة))[١] ، فالضم يكون دافع للإمالة فلا تُمال من مثل : هو يكيلُها[٢] أما الثاني وهو الهاء؛ فلأنها خفية فهي كالعدم، فتكون الحالة هذهِ وكأنها فاصل بين الياء والألف بصوتٍ واحد فقط ، وكل ماذُكر يكون في جواز الإمالة[٣].

الرابع: يكون الفاصل بين الياء والألف ثلاثة أحرف أحدها الهاء وذلك في: لم "يَكِلْها" فكان الفصل بثلاثة أحرف هي: (الكاف المكسورة واللام الساكنة والهاء) فتكون الإمالة جائزة ههنا؛ وكأن القائل به لم يعتد بالساكن؛ فهو حاجز غيرُ قوي ، وكذلك الهاء التي هي كالعدم وقد ذكرناها آنفًا فيبقى وكأنه فاصل بحرف واحدً تقديرًا ، لكن اليزدي قد عدّ هذا العمل من الشاذّ[٤]

الثاني: وتكون في حالة تأخر الياء عن الألف:

قال اليزدي: ((فأما إذا تأخرت عنها فلاتكون سببًا للإمالة، وهذا كقولك: بايَنَ مثلًا، فلا تمال لتأخر الياء))[٥] غير أن اليزدي يذكر أنهم لم يذكروا دليلًا على عدم إمالتها غير أنه افترض أن يُقال: ((الأصلُ في التأثير الكسرة، والياء لكونها حرفها قائمةٌ مقامها ، وإلى هذا ذهب بعضهم، وعكس بعضهم المسألة فقالوا: الياء حرف ولامحالة تكون أقوى من الحركة، وإلى الأول أومى سيبويه فيما تلوتُ من كلامه عليك))[٦] فأما من ذهب إلى الرأي الأول فمنهم الرضي قال: ((وإنْ تأخَّرت الياء عن الألف

(١) الكتاب٤/١٢٤

(٢) ينظر: شرح اليزدي٢/٧٢٣

(٣) ينظر: شرح ركن الدين ٢/٦٦٦

(٤) ينظر: شرح اليزدي٢/٧٢٣

(٥) شرح اليزدي٢/٧٢٣

(٦) المصدر نفسه

فإنْ كانت مكسورة كمُبايع ، فالمقتضي للإمالة في مثله أقوى من المقتضي في نحو: عابِد، وإنْ كانت مفتوحة أو مضمومة كالمبايَع والتبَّايُع فلا تُؤثِّر؛ لأنَّ الحركة لشدَّة لزومها للحرف وإنْ كانت متعقِّبَة لها تَفُتُّ في عَضُدِها، وتُشْرِبُها شيئاً من جوهر نفسها، وتُميلُها إلى مخرجها شيئاً))[1] ، غير أن اليزدي لايرى ذلك مسوغًا للإمالة قال: ((مِنْ جَواز عمل المُبدَل تقدمًا وتأخرًا لايلزمُ جوازُ عمل البدل كذلك .... والأصل تقدم السبب على المسبَّب وجودًا، فتأخره عنه ليس بجارٍ على الأصل، والأصل لكونه أصيلًا يعمل على الطريقين، ولا كذلك الفرع؛ إذ لاقوة له يعمل بها العمل الفرعي، وأعني بالفرع الياء وبالعمل الفرعي التأثير في الإمالة حالة تأخر السبب عن الألف الممالة))[2]

السبب الرابع: [إمالةُ الألف المنقلبةِ عن مكسورٍ]

والمكسور ههنا هو الواو قال اليزدي: ((وهو كون الألف منقلبة عن حرف مكسور كقولهم: خاف فإن أصله خَوِفَ مكسور العين، وظاهر أن انقلاب الألف لايكون إلا عن واو أو ياء، وكلتاهما قد تكون متحركة بالحركات الثلاث، غير أن ضم الياء حالة كونها عينًا للفعل مرفوض، ثم إن المنقلبة عن الياء كيفما كانت ليست بمرادة ههنا؛ لأنه سيُذكر بعد ذلك، فالمراد المنقلبة عن الواو المكسورة، وإن كان قول: "عن مكسور" أعمَّ من أن يكون واوًا أو ياءً))[3] ، بسط اليزدي الكلام في شرح المنقلبة عن مكسور، غير أنه لم يتكلم عن طريقة إمالة تلك الألف المنقلبة في الفعل، وبلحاظ الفعل "خاف" فإنه قد ابتدأ بصوت استعلاء وهو الخاء وكما هو معلوم أن أصوات الاستعلاء تمنع الإمالة؛ لمناقضتها للإمالة؛ لأن اللسان ينخفض بالإمالة، ويرتفع بهذه الأصوات، فلاتؤثر مسببات الإمالة مع وجود أصوات الاستعلاء، غير أنّ هذه الأصوات لاتغلب أسباب الإمالة مع الفعل "خاف" وغيره من الأفعال التي يكون فيها عين الفعل أجوف، مكسورًا ماقبله في بعض تصاريفه، فأُجيزت الإمالة فيها مع وجود أصوات الاستعلاء؛ لقوة السبب، وهو الكسر في بعض متصرف هذه الأفعال[4] ، وفي ذلك يقول سيبويه: ((ألا تراهم يقولون: طابَ، وخافَ، ومُعطٍ، وسقٍ، فلا تمنعهم هذه الحروف من الإمالة))[5] ، فعِلَّةُ الإمالة في الفعل خاف متأتية من الكسر في بعض متصرف هذا الفعل نحو "خِفْتُ"، كما وأن عين الفعل في الأصل هو

(١) شرح الشافية للرضي ٣ /١٠

(٢) شرح اليزدي٢/٧٢٤

(٣)شرح اليزدي٢/٧٢٤

(٤) ينظر: شرح الرضي ٣/١٥

(٥) الكتاب٤/١٣٢

مكسور أيضًا "خَوِفَ" ، أي أن هذه العلة عند بعض العلماء هي للتنبيه على الأصل[١]، أما عند سيبويه فهي للكسرة المرافقة للواو في أصل الفعل ، قال : ((ومما يميلون ألفه كل شيءٍ كان من بنات الياء والواو مما هما فيه عينٌ، إذا كان أول فعلت مكسوراً نحوا نحو الكسر))[٢] ، ((وهذهِ الإمالة؛ إمالة ذاتية لأنها متأتية من علاقة الألف بالواو والياء))[٣]، أما الدكتور إبراهيم أنيس فله رأيٌ مغاير لما ذهب إليه القدماء قال: ((من الصعب مع هذا أنْ نبرر من الناحية الصوتية ما زعمه بعض النحاة من جواز الإمالة فيما أصله واو مثل "خاف"؛ لأنَّ الإمالة في مثل هذه الحالة كان حقها أنْ تكون من الفتح إلى الضم، لامن الفتح إلى الكسر))[٤]

السبب الخامس: [إمالةُ الألف المنقلبةِ عن ياءٍ]

أي أن الألف منقلبة عن مكسور وهو الياء، قال اليزدي: ((ولما كانت الياء مطلقًا بمثابة الكسرة نزلوا المنقلب عنها منزلة المنقلب عن المكسور، وهذا لما دريت من أن الأصل الكسرة، والياء لكونها حرفًا تنوب منابها، وذلك نحو: نابٍ؛ لأن أصله نَيَبٌ؛ لقولك في التصغير: نُيَيْبٌ، وفي التكسير: أنياب، وكذلك الرَّحَى؛ لأنك تقول في التثنية: رَحَيان، وكذلك سال؛ لأن مصدره: السَّيْل، ومضارعه يسيل، وكذلك رمى؛ لأنك تقول في المضارع والمصدر: الرَّمْيُ ويَرْمي))[٥] ، فما ذكره اليزدي يأتي على صورتين هما:١- **ألف منقلبة عن ياء وقعت عينًا في الفعل والاسم على حدٍ سواء**: فعلّة الإمالة في ناب هي الياء التي هي أصل الألف قال سيبويه: ((فأما ناب ومال وباع فإنَّه من يميل يلزمها الإمالة على كل حال ؛لأنَّه إنما ينحو نحو الياء التي الألف في موضعها))[٦] ، ومثلها ماجاء في القرآن الكريم فقد قرئ قوله تعالى : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾[٧] كتبت بالياء ماطيب لكم[٨] ، فالكتابة بالياء دليل على أن هذه اللفظة تقرأ بالإمالة،((فالألف المتوسطة في

(١) ينظر: الكشف١/٥٧، وشرح الشافية٣/١١، و التعليل الصوتي عند العرب ٢٢٤

(٢) الكتاب٤/١٢٠

(٣)التعليل الصوتي عند العرب ٢٢٤

(٤) في اللهجات العربية ٦٠ .

(٥) شرح اليزدي٢/٧٢٥

(٦) الكتاب٤/١٣١

(٧) سورة النساء(من الآية ٣)

(٨) ذكر أبو حيان أن ابن أبي اسحاق والجحدري والأعمش قرأوا طَابَ بِالْإِمَالَةِ، أما في مُصْحَفِ أُبَيٍّ طِيبَ كُتبت بالياءِ، وهو دليلُ الْإِمَالَةِ. ينظر: البحر المحيط٣/٥٠٥

"فعل" يقال فيه "فعلتُ" كـ: طاب، وخاف، أُميلت ولم ينظر إلى ما انقلبت عنه))[١] ، قال ابن يعيش: ((إذا كانت عينًا، فلا تخلو أن تكون من واو أو ياء، فإذا كانت منقلبة من ياء ساغت الإمالة فيها في اسم أو فعل فتقول في الاسم: ناب وعاب لأنهما من الياء لقولهم في جمع ناب: أنياب وعاب: بمعنى العيب، وتقول في الفعل بات وصار إلى كذا وهاب وإنما أُميلت هنا لتدل على أن العين من الياء؛ ولأن ماقبلها ينكسر في بِت وصِرت، وهِبت))[٢]

٢- ألف منقلبة عن ياء وقعت لامًا :

كما في الرَّحَى، في التثنية يُقال: الرَحَيان، وفي رمى، ويُقال في المصدر والمضارع منه : الرَّمْيُ ويَرْمي، فأصل الألف فيها هو ياء، لذا فالإمالة الحاصلة فيها هي بسبب الياء في الأصل قال سيبويه: ((وأما ما كان من بنات الياء فرحىً، وذلك لأنَّ العرب لا تقول إلاَّ رحىً ورحيان، والعمى كذلك: عمى وعميان وعميٌ: وتقول: عميانٌ، والهدى هديان، لأنَّك تقول: هديت، ولأنَّك قد تميل الألف في هدى))[٣] وقد ذكر المبرد إمالتها قال: ((وَلَكِن رحى، وحصى، وَنوى هَذَا كُله تصلح إمالته))[٤] ، وقال ابن السراج في قلبها ألفًا: ((فإنْ كانَ قبلَ الياءِ المتحركةِ التي هيَ طرفٌ حرفٌ متحركٌ أبدلتِ الياءُ لحركةِ ما قبلَها إنْ كانتْ في "فِعْلٍ" وإنْ كانَ المتحركُ قبلَها مفتوحًا أبدلتْ ألفًا نحو: قَضَى وَرَمى.... فإنْ كانتْ بهذهِ الصفةِ في اسمٍ وكانَ قبلَها مفتوحٌ قلبتْ ألفًا نحو: رَحَى، الألفُ منقلبةٌ مِنْ "ياءٍ" يدلُّكَ علَى هذَا قولُهم: رَحَيانِ))[٥]

أما المحدثون فقد استبعدوا أن تكون عملية القلب نجم عنها الألف في رحى، ورمى، وأن مايحصل هو سقوط الياء(نصف الصائت) من الكلمة ثم اتحاد الحركتين (الصوتين القصيرين) الفتحة التي قبل الياء والفتحة التي تليها فتكونان مصوتًا طويلًا هو الألف عوضًا عن الياء[٦].

وعلى ذلك فإن علة الإمالة في الألف من رمى ورحى تكون نابعة من القوة الاستبدالية(= لأنها في موضع ياء وبدل منها، فنحوا نحوها) بين الألف والياء، وحضور كل منهما مكان الآخر في سياقات

---

(١) المفصل٤٧٢

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/٩

(٣) الكتاب٣٨٧/٣

(٤) المقتضب٤٤/٣

(٥) الأصول٣٠٤/٣

(٦) ينظر: التطور النحوي ٤٨ ، التعليل الصوتي عند العرب ٢٢١

بنيوية وصوتية مختلفة، لذا فالإمالة في " رحى ورمى" هي إمالة ذاتية تعللها العلاقات السياقية بين الألف والياء [١]

السبب السادس: [إمالة الأف الصائرةِ ياءً مفتوحة]

قال اليزدي: ((هو كون الألف تصير ياءً مفتوحة في بعض أمثلة اشتقاق الكلمة التي هي فيها))[٢] والأمثلة التي ذكرها هي: ((دعا؛ لأنك تقول في المبني للمفعول: دُعِيَ، وكقولك: حُبْلى؛ لأنك تقول في التثنية: حُبْلَيان، وكقولك: العُلا؛ لأنك تقول: العُليا))[٣] ، فالفعل دعا، والاسم العلا، الظاهر أن أصل الألف فيها من الواو، فهما من الدَّعْوة والعلو، وهنا تدخل الياء محل الألف المنقلبة عن الواو فتصير ياءً مفتوحة كما في : "دُعِيَ وعُليَا، ومايحصل للألف من تغيير ناتج عن وقوعها طرفًا ، قال سيبويه: ((والإمالة في الفعل لا تنكسر إذا قلت: غزا وصفا ودعا، وإنما كان في الفعل متلئبا، لأن الفعل لا يثبت على هذه الحال للمعنى ....فآخر الحروف أضعف لتغيره، والعدة على حالها... فإذا ضعفت الواو فإنَّها تصير إلى الياء فصارت الألف أضعف في الفعل لما يلزمها من التغيير))[٤]، و((هذه الإمالة ذاتية تتضح من العلاقات السياقية للألف والواو والياء))[٥] ، وقد ذكر اليزدي أن الإمالة في هذا الموضع يجب أن تكون مقيدة بالفعل دون الاسم فالقياس أن لاتُمال "العُلَى" ؛ ((لأن الألف الثالثة إن لم يُعرف انقلابها من الياء لم تمل في الاسم ...وإنما أمالوا لقولهم: العُلْيَا، فأما في الفعل فقد تُمال كيفما كانت))[٦] ((فلا إمكانية على النحو المتقدم للأسماء الثلاثية من ذوات الألف الواوية، وعليه حسنت الإمالة هناك ولم تحسن في الأسماء))[٧] ، وذكر أحد المحدثين أن العلى أصل لامه ياء بدليل مفرده (العليا)، والمثنى منه(العليان)[٨]، والحال أنهم أمالوها من باب الإطلاق أي إمالة كل ماتصير ياء مفتوحة[٩]

(١) ينظر: الكتاب٤/١١٧ ، و التعليل الصوتي عند العرب ٢٢٢

(٢) شرح اليزدي٢/٧٢٥

(٣) شرح اليزدي٢/٧٢٥

(٤) الكتاب ٤/١١٩- ١٢٠ .

(٥) التعليل الصوتي عند العرب ٢٢٣

(٦) شرح اليزدي٢/٧٢٧

(٧)التعليل الصوتي عند العرب ٢٢٣

(٨) ينظر : الصرف الواضح ٢٣١ .

(٩) ينظر: شرح اليزدي٢/٧٢٧

أما الإمالة في حُبْلَى وورودها في هذا الموضع فقد اعترض شارح بقوله: ((ولقائل أن يقول: لو لم يذكر حبلى ههنا لكان أولى؛ لأن ألفها منقلبة عن ياء))[١]، فأجاب اليزدي عن ذلك قال:((إن ألف حُبلَى زائدة جيء بها للتأنيث، لا أصل لها، ولا انقلاب لها عن غيرها كتاء التأنيث. نعم: إنما هي بمثابة الياء على ما ذكره سيبويه[٢]، ولكن لاتكون منقلبة عنها؛ إذ كون الشيء في التقدير بمنزلة الشيء لايستلزم انقلابه عن ذلك الشيء قطعًا))[٣] .

أما ماكان يصير ياءً في الفعل الأجوف فلم يعتد به المصنف والشارح؛ لأن مثل: تابَ، وجالَ عند إمالتها فإن ألفه تصير ياءً غير مفتوحةً، كما في: تِيْبَ وجِيْلَ، فالشرط كون الياء مفتوحة كما ذهب المصنف ومن تبعه من الشارحين ((أن التحرك يزيدها قوة في اليائية، وإن كان عارضا، بخلاف انقلابها ياء ساكنة؛ لأن الحرف الساكن كالميت لا سيما حرف المد واللين))[٤] ، وقد زاد الجاربردي فقال: ((مع أنَّ هذه الكسرة يجوز أن تشم ضمًا وأن الضمة يجوز أن تبقى على أصلها، وتبقى الواو فلا يلزم من اعتبار ما لا يتغير يائيته مع كونها قوية اعتبار ما هو في معرض الزوال مع ضعفه)[٥] ، بمعنى أن الياء عندهم يلزمها الضم كما في قُيل، وبُيع، والضم المشوب بالكسر كما في: مررت بمذعُور وهذا ابنُ بُور. إضافة إلى ماذكروا من الساكن، غير أن اليزدي كان يرى أن الأولى لهم أن يقولوا: (المراد بالحركة المعهودة فيستقيم)[٦] ، والأولى أن تكون الحركة في الياء مخصوصة بالغير التحقيرية قال: ((المعتبر في صيرورة الألف الياء كونها مفتوحة لغير التحقير؛ لأنها إما أن تكون ساكنة ، أو مضمومة، أو مكسورة أو مفتوحة))[٧]، وسبب تقييد الحركة بغير التحقيرية أن الألف قد تصير ياءً مفتوحة بالحركة التحقيرية فتمتنع الإمالة كما في الساكنة وغيرها من الحركات، وذلك في: "القَنا" فإنها تصير: رأيتُ قُنَيَّةً فتمتنع الإمالة [٨]

(١) هو ركن الدين٢/٦٦٨

(٢) ينظر: الكتاب٤/١٢٠

(٣) شرح اليزدي٢/٧٢٦

(٤) شرح المصنف(٥٢/أ) ، وشرح ركن الدين٢/٦٦٩، والجاربردي ٢٤١

(٥) الجاربردي٢٤١ ، وينظر: مجموعة الشافية في التصريف٢/١٥٢

(٦) شرح اليزدي٢/٧٢٦

(٧)شرح اليزدي٢/٧٢٦

(٨) ينظر: شرح اليزدي٢/٧٢٧

السبب السابع: [إمالةُ الألف التي للفواصل]

قال اليزدي في شرح كلام المصنف: ((هو كون الألف لا سبب فيها يقتضي الإمالة مع قطع الالتفات عن كونها في الفواصل، فهذا الكون هو سببها))[١] ، كما في إمالة قوله تعالى: ﴿وَالضُّحَى﴾[٢] ليماثل قوله: ﴿سَجَى﴾، وإمالة ﴿قَلَى﴾، فقد أُميلت الألف في الضحى وذلك لإمالة نظيراتها التي بعدها[٣]، واليزدي قد اعترض على مثل هذه الإمالة بقوله: ((وفي هذا نظر؛ لأن ألف الضحى قد تصير ياءً مفتوحةً كما تقول مثل: دُعِيَ من ضَحَوْتُ، وكذا مثل يُدْعَيانِ، وكذا مثل أَدْعِيا وأَدْعَيا مكسور العين ومفتوحها أمرًا وماضيًا من الإفعال، فإن أراد بالصيرورة ياءً مفتوحةً الصيرورةَ في الأقرب من أمثلة الاشتقاق فليس في كلامه مايشعر بالمطلوب، وإن أراد به الصيرورة مطلقًا فهو غير مستقيم كما دريت والتمثيل أيضًا غير مستقيم، وإن كان الأمر مستقيمًا عند النحاة))[٤]، وربما كان اليزدي قد وقع في التناقض في اعتباره أن الألف في ضحى تصير ياءً مفتوحةً؛ لكونه في ماسبق قيدّ الأسماء التي تكون ألفها ثالثًا من صيرورتها ياءً مفتوحة ومن ثم إمالتها ((فلا إمكانية على النحو المتقدم للأسماء الثلاثية من ذوات الألف الواوية، وعليه حسنت الإمالة هناك، ولم تحسن في الأسماء))[٥] ، أو يكون قد ألزم النحاة فيما ألزموا أنفسهم في هذه الأمثلة، فهو يعتبرها أقرب إلى ماذهبوا إليه في هذه الأسماء فأمالوها فتكون هذهِ مثل تلك التي أمالوا فيها الأسماء ماكانت ألفها تصير ياءً من باب الإطلاق، وهو الأقرب لكلامه، وقد ذكر الزمخشري قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾[٦] ، فقال: ((وهي من الواو لتشاكل جلاها ويغشاها))[٧]، في قوله تعالى ﴿جليها﴾ و﴿يغشيها﴾[٨]

(١)شرح اليزدي٢/٧٢٨

(٢) سورة الضحى : (١-٣) .

(٣) قرأ حمزة والكسائي وخلف بإمالة الألف في قوله تعالى :﴿ وَالضُّحَى﴾ ، ينظر: الكشف٢/٣٨١، ، والارتشاف١/٢٤٥، والدر المصون١١/٣٦، والنشر٢/٣٥، ٣٧

(٤) شرح اليزدي ٢/٧٢٨

(٥)التعليل الصوتي عند العرب ٢٢٣

(٦) سورة الشمس الآية١ ، قراءة الكسائي باضجاع ذلك كله واضجاع أواخر سورة الليل وسورة الضحى، ينظر: الحجة للقراء السبعة ٦/ ٤١٨.

(٧) المفصل٣٣٧، وشرحه لابن يعيش٩/٦٨، وللخوارزمي٤/٢١٣.

(٨) سورة الشمس الآيات من ١-٤ ، وينظر: شرح اليزدي٢/٧٢٨

أما الأخفش فقد قال: (وما كان من نحو هذا من بنات الواو وكان ثالثًا نحو: ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا﴾، ونحو ﴿وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا﴾[١] فإنَّ كثير من العرب يفتحه ولا يميله ؛لأنَّها ليست بـ(ياء) فتميل إليها؛ لأنَّها من طحوت وتلوت)[٢].

السبب الثامن: [الإمـالةُ للإمـالةِ قـبلَها]

قال اليزدي: ((وهو إمالة الألف لإمالة وقعت قبلها، وذلك كقولك: رأيت عِمادًا، ومِعْزانا))[٣] وتكون الإمالة في موضعين:

الأول: إمالة الألف في كلمة واحدة، كما في المثال الأول فقد أميلت الألف الأولى منها لكسرة العين قبلها، وقد سبق الحديث عنها، ثم أُميلت الألف الثانية وهي بدل من التنوين، لأجل الإمالة الأولى ، وهذه الإمالة الثانية ليست لكون معين بل لأجل الإمالة الأولى، بمعنى أنَّ ((تقريب الألف الأُولى من الياء أعطاها القدرة على إمالة الألف الثانية))[٤]

الثاني: إمالة الألف في كلمتين منزلتان منزلة الكلمة الواحدة، وكما في: "مِعْزانا" فإن الضمير المجرور"نا" هو بمنزلة الجزء فتصير الكلمتان واحدة؛ لشدة الاتصال، قال اليزدي: ((فلما أُميلت ألف مِعْزًى لكسر الميم أميلت ألف الضمير للإمالة السالفة، ولما كانت الإمالة في الكلمات المنفصلة مقتضية للإمالة لتشاكل الكل فهي، والحالةُ وجودُ الاتصالِ تحقيقًا أو تقديرًا، أحقُّ وأَحْرى))[٥] ، فالإمالة الأولى حصلت في "مِعْزًى" وذلك في إمالة الألف المسبوقة بكسرة وقد فصل بينهما حرفان أولهما ساكن وكما ورد في السبب الأول، ثم بعد ذلك بسبب هذه الإمالة الأولى فقد أُميلت ألألف الثانية في الضمير لتناسب الألف الأولى، قال سيبويه: ((وقال ناس: رأيت عمادا فأمالوا للإمالة كما أمالوا للكسرة....))[٦] وقال في موضع آخر: ((وقالوا: معزانا في قول من قال عمادا، فأمالهما جميعاً وذا قياس. ومن قال عمادا قال معزانا، وهما مسلمان))[٧] . وتجدر الإشارة إلى أن هذهِ الإمالة تكون أشبه بإمالة الألف التي في الفواصل والتي تكون في الكلمات المنفصلة، إلا أن هذه الإمالة أحق وأحرى؛ لوجود الاتصال تحقيقًا

---

(١) سورة الشمس الآية٦ .

(٢) معاني القران ٤١/١ .

(٣) شرح اليزدي٧٢٨/٢

(٤) التعليل الصوتي عند العرب : (٢٢٨)

(٥) شرح اليزدي٧٢٨/٢

(٦) الكتاب١٢٣/٤.

(٧)الكتاب١٢٧/٤

أو تقديرًا ، والفرق أن في الأولى هو الإمالة لما بعدها كما في{وَالضُّحَى وَاللَّيلِ إِذَا سَجَى}[١]، أما في ههنا فالإمالة فهي مَا أميل لتقدم الإمالة عَلَيْهِ[٢]، وإن كانت العلّة والغرض من الإمالة في النوعين هو((تناسب الأصوات وتقارب أجراسها))[٣] ، أي تحقيق ((التجانس الصوتي، والاقتصاد في الجهد العضلي لكي لا يجمع القارئ في جهازه الصوتي بين عمليتين مختلفتين وهي أثر من آثار مجاورة الأصوات ورغبة في المماثلة أو التقريب))[٤].

السبب التاسع: [إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث]

ذكر اليزدي هذا السبب وكان يرى أنه من الواجب ذكره، رغم أن المصنف قد ذكره لكنه لم يُدخله بضمن الأسباب الثمانية المتقدمة؛ إذ عده من الجائز لامن الواجب، والمقصود بهاء التأنيث (ما كانت في الوصل تاءً فأُبْدِلَتْ في الوقف هاءً سواءً كانت للتأنيث نحو (رحمة، ونعمة)، أو مشابهة له نحو: (همزة ، وخليفة))[٥]

قال اليزدي: ((كون الهاء المنقلبة من تاء التأنيث نائبةً مناب ألف التأنيث، ولاتنقلب تاء التأنيث هاء إلا في الوقف))[٦] ، وبيان إنابة هاء التأنيث مناب ألف التأنيث كي تُمال مثلها هو: ((لأنها –أي الهاء– شبيهتها– أي ألف التأنيث– باعتبار اللفظ وباعتبار الحكم؛ أما باعتبار اللفظ فلكون الكل مشتملًا على الخفاء، وأما باعتبار الحكم؛ فلأن كلتيهما دالة على معنى واحد، وهو التأنيث، فإذا كان أحد الاعتبارين منتفيًا كان الشبه منتفيًا))[٧] ، ولايقتصر الشبه على ماذكره اليزدي بل هناك أكثر من شبه غيرهما فباعتبار اللفظ أيضًا: كون كل واحدة منهما زائدة، وسكون كل واحدة منهما وفتح ما قبل كل واحدة منهما، وعلى ذلك تكون العلة من الإمالة هي مشابهة الهاء للألف [٨] ، وعلى ذلك تكون الإمالة في هاء التأنيث على ثلاث مراتب هي: **الأولى:** الحُسْنُ: وهو فيما لم يكن ماقبلها راءٌ أو حرفٌ مستعلٍ، كقولك: أخذت أَخْذَهْ ، فهذه الموانع المذكورة قد جوزت الإمالة في الألف، وبما أن الهاء

(١)[الضُّحَى: ١ – ٢]

(٢) ينظر: الهمع٣/٤٢١

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٩/٥٨–٥٩

(٤) القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث ١٣٦ .

(٥) شرح طيبة النشر ١٣٢، ويُنظر: الدرس الصوتي عند أحمد بن مُحَمَّد الجزري رسالة ماجستير ٢٢٤

(٦) شرح اليزدي٢/٧٣٩

(٧)شرح اليزدي٢/٧٤٠

(٨) ينظر: الكتاب٤/١٤٠–١٤١

شبيهتها، جاز إمالتها؛ لأن إلحاق الفرع بالأصل مستحسن؛ فلو وجد المانع في الفرع تقديرًا كان مانعًا كما لو يكن في الأصل .

الثانية: التوسُط بين الحُسْنِ و القُبْحِ: وهو فيما كان ماقبلها حرف مستعل، كقولك: حُقَّهْ، فلما عمَّمَ قوم الإمالة في الفرع كما عمموها في الأصل سواء كان المانع موجودًا كما في الذكرى، حيث أن الراء المفتوحة أقوى في المنع من إمالة الحَمقى، حيث الحرف المستعلي القاف ، فيكون على ذلك أن يُحكم بالمنع في صورة الراء، وبالجواز في صورة الحرف المستعلي، حيث هو أقل من سابقه في القوة وهذا مع صوت الهاء لا مع ألف التأنيث التي هي الأصل؛ لانحطاط الفرع عن درجة الأصل فتمتنع الإمالة في الصورتين، مع جوازها في الأصل.

الثالثة: القبح: وهو فيما كان قبلها راء، كقول: كُذْرَهْ، فلو جاز الإمالة في الهاء مع الراء المفتوحة لجازت معها في الألف مطلقًا[١] ، وعلى كل حال فإن منهم من يعمم الإمالة في كل هاء التأنيث سواء سبقتها راء أم لم تسبقها، ومنهم من يمنع الإمالة إذا سبقت الهاء الراء أو حرف الاستعلاء، كما منعها مع الألف[٢] وعلى ذلك يمكن القول أن إمالة هاء التأنيث رواية الكسائي، وأصح الروايات عنه أن حرف الاستعلاء والراء إذا لم يكن قبلها ياء ولا كسرة يمنعان الإمالة [٣]

فأصوات الاستعلاء السبعة (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والخاء، والقاف) وكذلك الحاء والعين وهما صوتان حلقيان إضافة إلى الألف، فهذه العشرة أصوات إن سبقت الهاء فإنها تمنع الإمالة فيها، مشابهة بذلك الألف؛ كونها مشبهة به[٤]، وتلحق بالأصوات العشرة السابقة أصوات(أَكَهَرَ) فإن جاء قبلها ياء ساكنة أو كسرة فإن الهاء تُمال، وإذا لم تسبق بهما فلا إمالة[٥]

وقد اختلف الدارسون القدامى في إمالة هاء التأنيث من حيث أن الإمالة تقع في الفتحة التي قبلها أم يشمل الإمالة الهاء معها[٦]، فقد ذكر ابن الجزري أن الداني والشاطبي يميلون الهاء مع ماقبلها، وأما جمهور القراء ومنهم مكي فيميلون الهاء فقط قال: ((والأَول أقرب إِلى القياس، وهو ظاهر كلام

---

(١) ينظر: شرح اليزدي٢/٧٣٩-٧٤١

(٢) ينظر: شرح ركن الدين٢/٦٧٨

(٣) ينظر: النشر٢/٨٤، وشرح ركن الدين٢/٦٧٩

(٤) ينظر: النشر٢ / ٨٤ ، وشرح طيِّبة النشر ١٣٢ ، وينظر: في الدراسات القرآنية واللغوية – الإمالة في القراءات واللهجات ٢٤١ .

(٥) ينظر: النشر٢ / ٨٤

(٦) ينظر: الكتاب٤/١٤٠، والسبعة في القراءات٦٨٧، والنشر٢/٨٧

سيبَويه))[١] فهو يتفق مع من هم يذهبون إلى أن الممال هو الهاء وماقبلها فلمَّا أشبهت الهاء الألف في الوقف بالسكون، أجرى الكسائي الهاء مجرى الألف في الوقف، فأمال ما قبلها من الفتح فقربه من الكسر كما يفعل بألف التأنيث غير أنَّ ألف التأنيث عند الإمالة تقرب نحو الياء، وليست الهاء كذلك فإنْ وصل فتح؛ لأنَّها تصير تاء فلا تشبه الألف حينئذ ، فلذلك حَسن الوقوف بالإمالة [٢].

وفي الدرس الحديث فقد كانت للدكتور أبراهيم أنيس رؤية عن الهاء تختلف عما ذهب إليه القدماء قال: ((وما ظنَّهُ القدماء هاءً متطرِّفةً هو في الواقع امتداد في التنفُّسِ حين الوقوف على صوت اللين الطويل، أو كما يُسمَّى عند القدماء ألف المدِّ، وهي الظاهرة نفسها التي شاعت في الأسماء المؤنثة المفردة التي تنتهي بما يُسمَّى بالتاء المربوطة، فليس يُوقَفُ عليها بالهاء كما ظنَّ النحاة بل يُحذَفُ آخرها ويمتدُّ التنفُّس بما قبلها من صوت لين قصير (الفتحة) فيُخيَّل للسامع أنَّها تنتهي بالهاء))[٣]، وقد رُدّ هذا الرأي[٤]

وللدكتور عادل نذير رأي في إمالة الهاء قال: ((إن الإمالة تتحقق من جهتين كل منها بكفل تجويز الإمالة: ١- إذا شابهت الهاء الألف ، ووجدنا إمكانية إمالة الألف في الوقف ، فقد حملنا الفتحة في هذا الموضع على الألف في موضع الوقف .

٢- إنَّ الهاء من الخفاء ما يجعلها تحتاج إلى ما يُبيِّنُها ، فإنَّ الإمالة للتنبيه ، ولاسيَّما أنَّ الكلمة قد تنتهي بهاء منقلبة عن تاء))[٥]

ثالثًا/ الشاذ من الإمالة:

[إمـالـــةُ ألــف التنوين]

قال اليزدي: ((فبعض الشواذ: ألف التنوين، وإنما كانت إمالتها شاذة؛ لأن الإمالة حق الألف المتصلة، وهذه منفصلة؛ لأن التنوين حرف من حروف المعاني، فكذا ماهو بدله))[٦]، وتكون الإمالة في هذا الموضع كما في: رأيتُ زَيْداً، ودرست عِلْمًا، ففي المثال الأول جاءت الإمالة من أجل الياء قبل الألف وكما ذكرنا في السبب الثالث والفاصل بينهما حرفًا واحدًا، أما في المثال الثاني فجاءت الإمالة

---

(١) النشر٢/٨٧

(٢) ينظر : الكشف ١ / ٩٨ ، وإبراز المعاني ١٧٧ ، والنشر ٢ / ٨٧ ، والدرس الصوتي عند أحمد بن مُحَمَّد الجزري رسالة (٢٢٥)

(٣) في اللهجات العربية ١١٨

(٤) ينظر: في الدراسات القرآنية واللغوية – الإمالة في القراءات واللهجات ٣٠٣، والدراسات اللهجية عند ابن جني١٥٧-١٥٨

(٥)التعليل الصوتي عند العرب ٢٤٨

(٦) شرح اليزدي٢/٧٢٩

بسبب الكسرة قبل الألف كما في السبب الأول، وحسب ماذهب إليه المصنف وتابعه الشارحين واليزدي[١] أيضًا فإن الألف بحكم المنفصل، لأنها بدل من التنوين والتي هي من حروف المعاني، ألا أن بعض العرب قد أجروها مجرى المتصل؛ كونها كالجزء قال ابن يعيش: ((أنهم أجروا المنفصل مجرى المتصل ومعنى المنفصل أن تكون الألف من كلمة والمستعلى من كلمة أخرى، فيجريان مجرى ماهو من كلمة واحدة))[٢] ، كما فعلوا في الضمير المجرور في مَعْزانا وقد ذُكرت سابقًا؛ لأن الضمير لا يأتي منفصلًا، أما سيبويه فقد أشبه التنوين بالكسرة العارضة في أخذت من مالِهِ، قال: ((قالوا: رأيت قزِحًا وهو أبزار القدر. ورأيت عِلمًا، فيميلون جعلوا الكسرة كالياء.....، كما قالوا: مررت ببابه فأمالوا الألف))[٣] فقد أنزلوا السبب العارض وهو الكسرة بعد الألف منزلة السبب الأصيل، فكذلك أنزلوا المحل العارض وهو التنوين محل الأصيل وهو الألف، غير أن اليزدي يرى أنه يجب عدم الاعتداد بالمحل العارض في رأيتُ زيدًا، ودرستُ عَلمًا؛ لأنه في هذا النحو للنصب[٤] ، قال سيبويه: ((وقالوا: رأيت ضيقا ومضيقا، كما قالوا: علقا، ورأيت علماً كثيراً، فلم يميلوا، لأنها نون وليست كالألف في معنى ومعزى))[٥] بمعنى أن الألف المنقلبة عن تنوين للوقف على المنصوب لاتمال[٦]

رابعًا: [موانع الإمالة]

تُمنع الإمالة لسببين هما :

١) [حروف الاستعلاء تمنع الإمالة قبل الألف أو بعدها]

حروف الاستعلاء هي: الصاد، والضاد ، والطاء ، والغين، والظاء ، والخاء ، والقاف، فهذهِ الأصوات تمنع الإمالة بشروط هي: ١- أن تتقدم على الألف ولايفصلها فاصل، وهي مفتوحة

٢- أن تتقدم ويفصل بينهما فاصل بحرف واحد وهي مفتوحة أيضًا، أما فيما عدا إحدى هذين الشرطين فالإمالة صائرة، قال اليزدي: ((إن الحروف المستعلية.... تمنع الإمالة- إلا في المنقلبة عن المكسورة كخاف، أو عن الياء كطاب وصغى ، أو في الصائرة ياء كالوُسْطَى- إذا كانت قبل الألف لايعدها ولا حاجز بينهما منعًا مطلقًا، فإن وقع الحاجز في الصورة الأولى مكسورًا كان أو ساكنًا بعد

---

(١) ينظر: الشافية٨٤، وشرح ركن الدين٢/٦٧٠

(٢) شرح المفصل لابن يعيش٩/٦١

(٣) الكتاب٤/١٢٢

(٤) ينظر: شرح اليزدي٢/٧٢٩

(٥) الكتاب٤/١٣٤

(٦) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب ٣٤٣

مكسور كصِعاب ومِصْباحٍ فالمشهور عدم المنع، وإن وقع في الصورة الثانية فالأكثر على المنع، وكذا إن كان الحاجز فيها حرفين))[١]، وبيان ذلك: أن الإمالة لا تتحقق إلا فيما استثنى اليزدي وهي ألف خاف المنقلبة عن واو مكسورة؛ لأن أصله: "خَوِفَ"، وكذلك ألف طاب المنقلبة عن الياء في الأجوف والناقص كطاب وأصله طَيَبٌ، وصغى ومضارعه يُصغي، أو التي تصير ياءً مفتوحةً بشرطِ أن تكون قبل الألف وبلا حاجزٍ بينهما كالوُسْطَى فهي كدعا، والمبني للمفعول منه دُعِيَ ، وسبب الاستثناء من عدم الإمالة هو ((أن الألف مشتملة على الكسرة تحقيقًا أو تقديرًا، فكان السبب في نفسها، فلذلك كان أقوى فلم يمنعه المانع من الإمالة.... فمعنى الاشتمال على الكسرة أنها لما كانت منقلبة عن مكسور أو ياء أو صائرة ياءً نزلت منزلة الحرف المكسور))[٢]، أما ماوقعت قبل الألف وكانت مكسورةً وكان بينها وبين الألف حاجز واحد كصِعابٍ، أو ساكنةً بعد كسر كمِصْباحٍ فالمشهور عند العلماء عدم المنع، هذا في الصورة الأولى أما إذا وقع الحاجز مفتوحًا أو مضمومًا كمثل: قَوائم وغُنًى فالمصنف قال فيه بالمنع عند الأكثرين[٣]، أما اليزدي فعنده عدم المنع في المشهور وسيأتي تفصيلهُ، أما إذا وقعت بينها وبين الألف وكان الحاجز بينهما حرفين، وكذلك ما وقعت بعد الألف بغير حاجزٍ كعاصِمٍ وعاطِس، أو بحاجز واحد كناشِص وباهِض، وعارِض، أو حاجز بحرفين كمعاريض ومناشيط، ومفارِيْص[٤]، فالأكثر عندهم هو منع الإمالة، وعلى وجه المقارنة بين وقوع أصوات الاستعلاء قبل الألف بحرفين، ووقوعها بعد الألف بحرفين فلم تمنع الإمالة في الأول ومنعت في الثاني وذلك((لأن الإمالة إذا كان الاستعلاء قبل الألف عدول عن علو إلى سفل، وإن كان بعد الألف عدول عن سفل إلى علو، والعدول عن علو إلى سفل أقل كراهة من العدول عن سفل إلى علو))[٥] . هذا كله فيما لو كان في كلمة واحدةٍ، أما ماوقع منها في كلمتين قبل الألف فلا يأتي منه إلا مع الحاجز؛ لأنه يستحيل

(١) شرح اليزدي٢/٧٣٠

(٢)شرح اليزدي٢/٧٣٣

(٣) ينظر: الشافية ٨٤-٨٥

(٤) اعترض اليزدي على ابن الحاجب والزمخشري لتمثيلهم بـ " عارِضٍ، ومَعارِيْضٍ، ومَفارِصٍ، ومَفارِيْصٍ" مما كانت راءه مكسورة بعد الألف كون المصنف بقوله: (الراء المكسورة بعد الألف تغلب المستعلي، فيجب جواز الإمالة وامتناعها) وهو مايستلزم أحد المحذورين؛ فيكون أحدهما فاسدًا ، وقد استدل اليزدي بما ذكره سيبويه من هذه الأمثلة في نحو : "مَقارِيْضَ" وقوله أيضًا: (تقول: هذه ناقةٌ فارِقٌ وأينقٌ مَفارِيق، فتنصب) على بطلان قول المصنف كونه مطلق قال: (وتغلبُ المكسورة بعدها المستعلية وغير المكسورة، فيمال: طارِد وغارِم...) ينظر: الكتاب٤/١٣٠، ١٣٧، والمفصل(٣٣٦)، والشافية ٨٥ ، وشرح اليزدي٢/٧٣٤

(٥) شرح ركن الدين٢/٦٧٣

ابتداء كلمة بالألف كمثل: مرض عالِمٌ ، فحكمه عدم المنع مطلقًا، أما ماوقعت منها في كلمتين بعد الألف سواء كان بينهما حاجزًا أو بدونه، كمثلِ: رَحَى قاسِمٍ ونِزالِ قاسِمٍ فالفصيح هو عدم المنع؛ ((لأن المانع المنفصل كالمانع المنتفي، ومن اعتد بالسبب العارض والمحلِّ العارض فقياسه أن يعتد بالمانع العارض أيضًا))[١]، وقد ذهب أحد الشارحين إلى القول بالمنع من الإمالة على الأكثر في ما جعل الانفصال مع كون الحاجز حرفين بعد الألف في: عالِمُ قَولٍ بقوله: ((ومانع بعدها يليها بغير حرف وبحرف وبحرفين، على الأكثر))[٢] وهو مايتعارض مع قول المصنف حين قال: ((هذا إنما يكون على من يُجري الألف المنفصلة مجرى المتصلة، فيجري المانع المنفصل أيضًا مجرى المتصل، وليس باللغة الفصيحة)) [٣]

أما وجه المنع مطلقًا فقال فيه اليزدي: ((هو أن الحرف المستعلي يقتضي الاستعلاء إلى الحنك الأعلى، والألف إذ خرجت من مخرجها استعلت إلى الحنك الأعلى، فلو أميلت لزم الانحدارُ من المستعلي إن تقدم، أو الإصعادُ من المنحدر إن تأخر، وكلا ذلك باطل؛ لأنه ينافي التناسب، وهو محاوَلٌ لهم))[٤]، وقد شبّه سيبويه ذلك المعنى بالإدغام [٥].

فالعلة في منع الإمالة هو العلاقة بين الحرف المستعلي وبين الألف فهنا((آصرة أدائية استطاعت أصوات الاستعلاء بها أن تجعل الألف عصيّة على الكسرة في لإنحائها إلى أشبه الأصوات بها؛ الياء... فلم يصمد مبدأ العمل من وجه واحد بين الكسرة والألف هذه المرة أمام التقارب الأدائي))[٦]

فما ذهب إليه القدماء في سبب منع الإمالة في الأصوات المستعلية قد لاقى قبولًا عند المحدثين قال الدكتور كمال بشر: ((وعللوا ذلك تعليلًا صحيحًا مقبولًا حيث قرروا أنَّ اللسان عند النطق بهذه السبعة(المستعلية) يعلو نحو الحنك محدثًا التفخيم، أو نوعًا منه ومن ثم تبقى الألف والفتحة على حالها دون إمالة طلبًا للمجانسة))[٧].

---

(١) شرح اليزدي٢/٧٣٣

(٢) شرح ركن الدين٢/٦٧٤

(٣) الإيضاح٢/٢٩٧

(٤)شرح اليزدي٢/٧٣١

(٥) الكتاب٤/١٢٩

(٦)التعليل الصوتي عند العرب ٢٢٩

(٧) علم الأصوات د.كمال بشر ٤٥٥ .

أما وجه عدم المنع في الإمالة فقال اليزدي فيه: ((هو أن الحاجز منع من التقاء المستعليين أعني الحرف المستعلي والألف، وكان التقاؤهما مانعًا من الإمالة، فلما زال ترتَّب§ المقتضَى على المقتضِي؛ إذ الغرض وجوده))[١]، وذلك في: صِعابٍ، ومِصْباحٍ، فعدم منع الإمالة متأتٍ من (خفَّة الانحدار بعد الاستعلاء، أي أنَّ اللسان حين يفرغُ من موضعه لأداء صوت الاستعلاء، فلا بُدَّ لهُ من الانحدار لأداء صوت الكسر الذي يليه، وعليه فإنَّ مجاراةَ الكسرِ بإمالة الألف أيسرُ على المؤدِّي من العودة إلى الإبعاد الذي يتطلَّبُه الاستعلاء لأداء صوت الألف))[٢]، وقد ذكرنا سابقًا المانع في الإمالة هو كون الصوت المستعلي يكون مفتوحًا؛ أي ((أن عدم المنع مشروطٌ بعدم كون الحرف المستعلي مفتوحًا أو مضمومًا))[٣] قال سيبويه: ((كانت الفتحة تمنع الإمالة فلما اجتمعا قَوِيا على الكسرة))[٤] وعلى ذلك فقد عدّ اليزدي ماذكره المصنف : ((والاستعلاء.... مانعٌ قبلها في كلمتها ... على الأكثر))[٥] أي أنه إذا وقع الحاجز بين المستعلي والألف فالأكثر على أنه لم يمنع الإمالة أي عدهُ على الإطلاق، وهو غير سديد حسب رأي اليزدي؛ لأنهم لايميلون في مثل: قَوائم، وغُنَى جمع غُنْيَةٍ إتفاقًا وذلك لأن في الحرف المستعلي إذا كان مضمومًا أو مفتوحًا قوي عمله من أجل أن الحركتين قد تمنعان الإمالة؛ لأن في الفتحة لما فيها من الاستعلاء، وإن دق الاستعلاء، فلو أن المصنف قد ذهب في هذا القيد كما ذهب الزمخشري بقوله: ((وإن وقعت قبل الألف، وهي مكسورة، أو ساكنة بعد مكسورٍ، لم تمنع على الأكثر))[٦]، لاستقام الكلام، أما على رأي المصنف فيكون السبب موجودًا والمانع مفقودًا، فلا يستقيم حمله على باب ما السبب فيه مناسبة الفواصل كما ذُكر في التمثيل بالضُّحى؛ لأن تقدير سبب الإمالة فيها موجود، وهو أن الألف تصير ياء مفتوحة في موضع وهو: ضَحَوْتُ؛ إذ ذكره من عداده[٧] هذا فيما يكون عدم المنع في المشهور.

أما وجه المنع في غير المشهور: قال فيه اليزدي: ((هو أن الحاجز لا يمنع المستعلي من عمله

---

(١) شرح اليزدي٢/٧٣١

(٢)التعليل الصوتي عند العرب ٢٣٠

(٣)التعليل الصوتي عند العرب ٢٣٠

(٤) الكتاب٤/١٣٠

(٥) الشافية٨٤ .

(٦) المفصل ٣٣٦

(٧) ينظر: شرح اليزدي٢/٧٣١-٧٣٢

إذا تقدم، كما لا يمنعه منه إذا تأخر، والجامع كون الاستعلاء في الصورتين موجودًا))[1] ويكون ذلك إذا وقعت الأصوات المستعلية بعد الألف بغير حاجز سواء في نفس الكلمة كمثلِ: عاصِم أو في كلمتين مثل: رَحَى قاسِمٍ، وكذلك إن وقعت الأصوات المستعلية بعد الألف وكان بينها حاجز واحدًا من كلمتها كمثل: ناشِص، وناشِط أو في كلمتين مثل: نِزالِ قاسِمٍ، أو وقعت الأصوات المستعلية بعد الألف بحرفين في كلمتها أو من غير كلمتها مثل: مناشِيط ، ومواعيظ فتصير الإمالة؛ لأن المانع المنفصل كالمانع المنتفي، ويلاحظ أن القاف في قاسم منفصل عن الألف، قال سيبويه استشهادًا على غير الفصيح [2] : ((سمعناهم يقولون: يُريد أن يَضْرِبَها زيدٌ فأمالوا، وقالوا: أراد أن يَضْرِبَها قَبْلُ فنصبوا للقاف، وكذلك مررت بمالِ قاسِمٍ))[3] ، قال المصنف: ((فلم يجئ في مثل ذلك إلا ماكانت الإمالة فيه ضعيفة لانفصال الألف أو لعروض الكسرة، فانفصال الألف مثل: يضربها قَبْلُ، والكسرة العارضة مثل: مررت بمالِ قاسِمٍ))[4]، وقد بين ذلك شارح بقوله: ((لأن الإمالة إذا كان الاستعلاء قبل الألف عدول عن علو إلى سفل، وإن كان بعد الألف عدول عن سفل إلى علو، والعدول عن علو إلى سفل أقل كراهة من العدول عن سفل إلى علو))[5] ، وعلل ذلك اليزدي بقوله فقال: ((الفرق بين الاستفال بعد الاستعلاء أمرٌ هينٌ، بخلاف العكس؛ توضيحه أن الإمالة انحدار واستفال كما دريت، فإذا كانت مسبوقة بالاستعلاء سهل، فأما إذا كانت سابقَتَهُ كان الاستعلاء عقيب التسفل فلا يسهل))[6]

٢) [وقوع الراء المفتوحة أو المضمومة قبل الألف أو بعدها]

قال اليزدي: ((الراء[7] كالحرف المتكرر، فهي كحرفين، وأن حركتها كحركتين، فعلى هذا إن كانت حركتها الفتحةَ أو الضمةَ عملت في المنع من الإمالة عمل الحروف المستعلية؛ لأن الحركتين إذا كانت على الراء كانت كل واحدة كحركتين، فشابهت من جهة القوة الحرف المستعلي، فمنعت

(١) شرح اليزدي٢/٧٣٢

(٢) رسم ناسخ الأصل هذه الجملة هكذا من(استشهادًا على غير الفصيح)الى . يريد اسقاطها، والجملة في ك، م، وليس فيهما مثل هذا . ينظر: شرح اليزدي٢/٧٣٠ هامش الصفحة رقم(٣)

(٣) الكتاب٤/١٣٣

(٤) الإيضاح٢/٢٩٨

(٥) هو ركن الدين ، ينظر: شرحه ٢/٦٧٣

(٦) شرح اليزدي٢/٧٣٢

(٧) شرح اليزدي٢/٧١٨

منعها، وهذا إذ وليت§ الراء الألف قبلها كانت أو بعدها))[١] ، وفي ذلك قال سيبويه: ((والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة، والوقف يزيدها إيضاحاً، فلما كانت الراء كذلك قالوا: هذا راشدٌ، وهذا فراسٌ فلم يميلوا؛ لأنهم كأنهم قد تكلموا براءين مفتوحتين، فلما كانت كذلك قويت على نصب الألفات وصارت بمنزلة القاف، حيث كانت بمنزلة حرفين مفتوحين، فلما كان الفتح كأنه مضاعف وإنما هو من الألف كان العمل من وجه واحد أخف عليهم))[٢] ، ففي الراء من التكرار مايقوي أمر الفتحة والضمة مع ضعف سبب الإمالة[٣]، أما في قول المصنف: ((والرَّاء غيرُ المكسورةِ [إِذَا وليت الأَلف قبلها أو بعدها]))[٤] فيرى اليزدي ((فيه تسامح؛ لأن غير المكسورة أعمُّ من المضمومة وغيرها ... فكان الصواب أن يقول: والراء المفتوحة إذا وليت الألف قبلها، وغير المكسورة إذا وليتها بعدها منعت))[٥] وسبب ذلك أن الراء المضمومة لايمكن أن تكون قبل الألف، ولكن لها نفس الأثر لو كانت قبلها أم بعدها، وفي تشبيه لليزدي بين الراء باعتبارها فرع وبين الصوت المستعلي باعتباره أصل في المنع من الإمالة ففي صورة أن تكون الراء قد وليت الألف أي كانت قبلها قال اليزدي: ((فلأن الأصل؛ أعني الحرف المستعلي؛ لما كان قبلها، والحال أنه لم يلِها، لم يكن مانعًا، فكذلك الفرع))[٦] ، وعلى ذلك فإن الراء تُمال في قوله تعالى: ﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ﴾[٧] [٨] ، وكذلك[٩]في: ﴿ تَتْرَا﴾[١٠]، ففي الأولى لم تمنع الإمالة لكون الألف في ران منقلبة عن المكسورة وأصلها ياء فهي كمثل: طاب في وجود الصوت المستعلي قبل الألف وأُميلت في الإثنين لنفس المسوغ ، فأَشبهت الراء الصوت المستعلي وهو

---

(١) شرح اليزدي٢/٧٣٤

(٢) الكتاب٤/١٣٦

(٣) ينظر: شرح ركن الدين٢/٦٧٤

(٤) الشافية ٨٥

(٥) شرح اليزدي٢/٧٣٥

(٦)شرح اليزدي٢/٧٣٥

(٧) سورة المطففين (من الآية١٤)

(٨) أمالها حمزة والكسائي وخلف وشعبة والمفضل والأعمش، وعاصم في رواية حماد، ويحيى عن أبي بكر، ينظر: السبعة٦٧٥، والكشف١/١٨٢ ، ٢٦٦/٢ ، والقرطبي١٩/٢٦١، والبحر المحيط٨/٤٤١، والدر المصون١٠/٧٢٣، وتحبير التيسير٢٤٦,٦٠٨، والنشر٢/٦٠

(٩) أُختلف في "تترى" على ثلاثة أقوال: الأول: أنها بدل من التنوين في الوقف، كانت الأصل: وَتْرًا، ثم أبدلت واوه تاءً على حد إبدالها في توراة وتولج، فزنة تترى: فَعْلا، ألف بدل من تنوين النصب، وفي هذا القول لاتبدل الألف ياء ، الثاني: أن الألف للإلحاق، الثالث: أنها للتأنيث ، وفي= =القولين الأخيرين تبدل الألف ياءً، ينظر: شرح اليزدي ٢/٧٣٥ الهامش رقم(٢) ، وينظر أيضًا: السبعة٤٤٦، والتيسير١٥٩، وتفسير القرطبي١٢/١٢٥، والبحر المحيط٧/٥٤٤ ، والدر المصون٨/٣٤٤

(١٠) سورة المؤمنون (من الآية ٤٤)

أصل في عدم المنع، أما في الثانية فقد أُميلت الراء لصيرورة الألف ياء مفتوحة فهي كالوُسْطَى في المستعلي وكدعا لقولك: دُعِي، فكما أُميلت الوسطى فكذلك تمال تترا لنفس السبب المذكور[١]

أما في صورة إذا وليت الراء الألف قبلها كانت أو بعدها، قال اليزدي: ((أن الراء، وإن جرت في بعض الأمور مجرى الحرف المستعلي؛ لكنها لاتبلغ في القوة مبلغ الحرف المستعلي، فمن اعتبار الأصل مع وجود الحاجز لايلزم اعتبار الفرع معه، فتنصب قولك راشد، وهذا حمارُك، ورأيت حمارَك وتميل: هذه رسائل، كما تميل صِعْاب؛ للحاجز، وتميل: هذه منابر، وهذه دنانير، وإن لم تمل: ناشِص ومناشيط؛ لما ذكرت لك من الفرق))[٢]، وهنا المقارنة أيضًا بالصوت المستعلي فالصوت المستعلي كما ذكرنا إذا تقدم على الألف وكان مفتوحًا مع وجود الحاجز، أو بدونهِ مُنعت الألف من الإمالة وذلك في : صَابر، وغَنائم، وكذلك لم تُمال الألف مع الراء في: رَاشِد، ((لأنَّ الراء لم تكن فاعلة بنفسها في إمالة الألف ما لم تكن في سياق تركيبي يتحمل فيه الراء حركة الكسر المضاعفة بفعل مضاعفة الراء، وبهذا تعيّن الراء على الإمالة مرة ومرة تمنع الألف الإمالة))[٣].

وكذلك إذا وقعت الأصوات المستعلية بعد الألف بدون حاجز منعت من الإمالة عند الأكثرين وإن كانت غير مفتوحة كما في: عَاصِم وعاضِل، وكذلك الراء إذا وقعت بعد الألف بلا حاجز فلا تُمال أيضًا كما في: هذا حمارُك، ورأيتُ حمارَك، لأن ((الراء في حال النصب تتحرَّك بالفتحة ومن ثمَّ تتضاعف الفتحة لمضاعفة الراء، وعليه فلا إمالة للألف ، لأنَّ الفتح من الألف فيكون العمل من وجهٍ واحدٍ أخفَّ))[٤] وكذلك لأن ((التناسب الصوتي للفتح مع الألف يجعل المؤدِّي لا يحيدُ عن إبقاء الألف في حال النَّصب فلا يميلُ بها إلى الياء))[٥]

أما إذا وقع الصوت المستعلي قبل الألف وحجز بينهما حاجز واحد، وكذلك الراء فتقع الإمالة في الاثنين كما في: صِعابٍ، وهذه رَسائل ، فقد أشبهت الراء الصوت المستعلي في الصورتين السابقتين ، لكن الاختلاف بين الراء والصوت المستعلي إنما يكون في وقعهما بعد الألف وفصل بينهما حاجز بصوت أو صوتين كما في: هذهِ منابِر، وهذهِ دنانير، وكذلك ناشِص، ومناشِيط، فتكون الإمالة

(١) ينظر: شرح اليزدي٢/٧٣٥، وينظر: شرح ركن الدين٢/٦٧١ ، ٦٧٤

(٢) شرح اليزدي٢/٧٣٥

(٣) التعليل الصوتي عند العرب ٢٣٢

(٤) التعليل الصوتي عند العرب : ٢٣٣

(٥)التعليل الصوتي عند العرب : ٢٣٣

مع الراء بعد الألف في المثالين الأوليين، لكنها لاتقع في المثالين الأُخريين، والسبب أن الراء لاتبلغ في القوة مبلغ الصوت المستعلي كما ذكر اليزدي[١]

أما إذا كانت الراء مكسورة فقد ذكرها المصنف وشرحها اليزدي بقوله: ((الراء المكسورة تغلب المفتوحة والمضمومة والحروف المستعلية إذا كانت واقعة بعد الألف الممالة بلا حاجز، سواء كانت المغلوبات الثلاث واقعاتٍ قبل الألف أو بعدها))[٢] ، وهنا يجب التنبه إلى قول: " بعد الألف المُمالة" أي بمعنى أن الراء المكسورة تُمال معها الألف على غير ماسبق الحديث عنه في المفتوحة والمضمومة، وهنا يجب الحديث عن إمالة الألف مع الراء المكسورة قبيل الخوض في التشبيه بين المغلوبات الثلاث قال المبرد: ((فإذا جاءَت بعد الألف مكسُورَة مالَتْ الألف من أجلهَا وذلكَ قولك: هذا عَارِم، وعارف فكانت الإمالة ههُنَا ألزم منها فى عَابِد، ونحْوه فإن وقع/قبل الْألف حرف من المستعلية وبعد الألف الرَّاء المكسورَة – حسنت الإمالة الَّتى كانت تمتنع فى قَاسم ونحوه؛ من أجل الرَّاء، وذلكَ قولك: هذا قَارب، وكذلكَ إن كان بين الرَّاء وبين الألف حرف مكسور إذا كانت مكسورة تقول: مَرَرْت بِقَادِر يا فتى، وترك الإمالة أحسن؛ لقرب المستعلية من الألف، وتراخى الرَّاء عنها))[٣]، ويرى ابن السراج أن سبب الإمالة في: هذا عَارِم أي وقوع الراء المكسورة بعد الألف أن الراء ((قويت على هذه الألف؛ إذ كنتَ إنّما تضعُ لسانكَ في موضع استعلاءٍ ثُمَّ تنحدرُ))[٤]، ويقول السيوطي: ((الرَّاء المكسورة نزلت منزلَة حرفين مكسورين فقوِيت في جانب الإمالة حتَّى غلبت المستعلى))[٥] ، وفي كسر الراء قال الكسائي : ((للعرب في كسر الراء رأي ليس لها في غيره))[٦] أي بمعنى ((أنّ الكسر الذي تتَّسع مساحته تبعاً لطبيعة أداء الراء المجرورة أسهم في إمالة الألف))[٧]

وعودٍ على بدء فيما ذكره اليزدي حول التنازع بين الراء المكسورة وغيرها من المفتوحة أو المضمومة وبين المكسورة وأصوات الاستعلاء وبناء على قول المصنف، فقد قسّمَ اليزدي أنواع الراء في

(١) ينظر: شرح اليزدي٢/٧٣٥

(٢)شرح اليزدي٢/٧٣٦

(٣) المقتضب٣/٤٨

(٤) الأصول ٣/١٦٧

(٥) الهمع٣/٤١٩

(٦) ابراز المعاني ١٦٢

(٧)التعليل الصوتي عند العرب ٢٣٣

الكلمة التي تشتمل عليها وحصول الإمالة فيها على ستة أقسام هي [1]:

الأول: راءٌ مفتوحةٌ سبقت الألف، وتُمال فيه الألف، كمثل: مِنْ عَرارِك، فهذا مستقيمٌ.

الثاني: راءٌ مضمومةٌ سبقت الألف، ولاتمُال ألفها، كمثل: راشد وهذا حمارُك، وهو مستحيلٌ.

الثالث: حرف مستعل سبقها، وتُمال ألفها في: طارِدٍ وغارِمٍ، وهو مستقيمٌ.

الرابع: راءٌ مفتوحةٌ سبقتها الألف ، وتمالُ ألفها في: رأيت قوارِيرَ، وهذا مستقيمٌ.

الخامس: راءٌ مضمومةٌ سبقتاها – أي الألف والمكسورة– وتُمالُ ألفها في: هذهِ قوارِيرُ، وهو مستقيمٌ أيضًا، والقسمين الرابع والخامس لزم الفصل فيهما بين الراءين، وإلا لزم الإدغام فتنتفي الكسرة.

السادس: حرف مستعل سبقتاه– أي الألف والمكسورة– فلا تُمال ألفه في فارِق، وهو غير مستقيم.

وقد فصّل اليزدي الحديث عن الغلبة في الأقسام المذكورة ففي القسم الأول حيث قام باستبدال الصوت المستعلي بصوت آخر ليستقيم شرط الغلبة على غير المكسورة فقط، وذلك في من قَرارِك فعلى سبيل التشبيه بينه وبين "قوائم" حيث أنهم منعوا الإمالة فيه؛ لأن الحرف المستعلي غير مكسور وهو مانعٌ للإمالة في صورة وجود الحاجز، فلا إمالة في: قَوائم، ولو افترضنا أنّ مايُقابل هذا المثال قولهم: من قَرارِك فالحال نفسه فقد اجتمع الصوت المستعلي والراء غير المكسورة، وكلاهما مانع، فلو قُدر غلبة الراء المكسورة على غير المكسورة بقي المستعلي مانعًا، فالمكسورة لاتقاوم الأمرين جميعًا فيصير في التقدير بمثابة: قَوائم ، قال سيبويه: ((وقالوا: من قرارك، فغلبت كما غلبت القاف وأخواتها، فلا تكون أقوى من القاف، لأنها وإن كانت كأنها حرفان مفتوحان فإنما هي حرفٌ واحد... فإنما شبهت الراء بالقاف، وليس في الراء استعلاءٌ، فجعلت مفتوحةً تفتح نحو المستعلية، فلما قويت على القاف كانت على الراء أقوى))[2].

وهنا التفت اليزدي التفاتةً مهمة وهي أنّ ((يكون حاصل الأمر تقدير انتفاء الراء، فتكون الكسرة كأنها على غير الراء، والكسرة الواحدة لاتغلب المستعلي المفتوح، فيجب امتناع الإمالة))[3]

وماطرحه اليزدي في هاهنا قد خالف عامة النحاة في هذه المسألة فجميعهم قد ذهب إلى أن الراء المكسورة قد غلبت الصوت المستعلي وغير المكسورة معًا، ودليله في خطأ ماذهبوا إليه قال: ((لو

(١) ينظر: شرح اليزدي٢/٧٣٦

(٢) الكتاب ١٣٧/٤ .

(٣) شرح اليزدي٢/٧٣٧

كان كذلك –أي المكسورة تغلب غيرها والمستعلي– فَسَدَ الاستدلال؛ لأن المكسورة إنما غلبت غير المكسورة لأنها ككسرتين، فتغلب المفتوحة التي كفتحتين؛ إذ الكسرة الواحدة تغلب الفتحة الواحدة وحينئذٍ لاتغلب المكسورةُ غيرَها والمستعليَ معًا؛ لأنهما بمنزلة ثلاث فتحات؛ بل أربع فتحات))[١] وكلام اليزدي غاية في الدقة حول عدم غلبة المكسورة على الاثنين معًا وتشبيهه لهما بأربع فتحات؛ إذ لاتُجاري كسرتي الراء الغلبة على أربع فتحات، أو ثلاثة على أقل تقدير لكن السؤال الأهم هنا كيف حصلت الإمالة في: من قَرارِك إذا كانت الراء المكسورة لاتقاوم المستعلي وغير المكسورة ؟ بل أن اليزدي لم يذهب إلى تخطيء المثال، بل الاستدلال نفسه، قال: ((ولاسبيل إلى كون التمثيل خطأً لتحقق مجيء الإمالة في المثال، فالعائد إليه الفسادُ الاستدلال الذي ذكروه))[٢]خاصة وأنه قد ذهب في معرض حديثه إلى تقدير انتفاء الراء فيما سبق وجعل الكسرة الواحدة لاتغلب المستعلي المفتوح، فوجّبَ امتناع الإمالة، فهل علينا أن نُسلِّم بما قال أم نفكر بحل لهذه المسألة؟ فهذا أستاذنا المفضال الدكتور عادل نذير يتناول المسألة قال: ((أن الراء المكسورة إذا كانت بعد الألف مباشرة لايستطيع الاستعلاء المتظافر من القاف وفتح الراء منع الإمالة، ولم تكن الراء المفتوحة ندًا للراء المكسورة، إذ لم تشبه الراء المفتوحة القاف إلا بفتحها، وإذا كانت الغلبة للراء المكسورة –بعد الألف– على أصوات الاستعلاء فمن الأولى أن تكون لها الغلبة أيضًا على الصوت المشابه لها(=الراء المفتوحة))[٣] ، أي أن الراء المكسورة قابلت المستعلي كونه المساوي لها فعلى ذلك لو افترضنا تقديره بفتحتين والمكسورة تساوي كسرتين فتغلب المكسورة المستعلي بذلك، لكن يبقى هناك المفتوحة، وهنا سوف نعود لقول اليزدي السابق: ((حينئذٍ لاتغلب المكسورةُ غيرَها والمستعلي معًا))[٤] ، وبالعودة إلى المثال الذي ذكره اليزدي وهو: قَوائم والذي قالوا فيه: ((أن الحرف المستعلي إذا كان غير مكسور كان مانعًا من الإمالة في صورة وجود الحاجز)[٥] ؛ لأن الصوت المستعلي إذا كان مضمومًا أو مفتوحًا قوي عمله (كانت الفتحة تمنع الإمالة فلما اجتمعا– أي الصوت المستعلي والفتحة– قَوِيا على الكسرة))[٦] ، فلو افترضنا أن الحاجز غير

(١) شرح اليزدي٢/ ٧٣٧–٧٣٨

(٢) شرح اليزدي٢/ ٧٣٧

(٣)التعليل الصوتي عند العرب ٢٣٦

(٤) شرح اليزدي٢/٧٣٨

(٥)شرح اليزدي٢/٧٣٧

(٦) الكتاب٤/١٣٠

موجود فُيحكم بالمنع على الإمالة ((ذلك أن الحاجز منع من التقاء المستعليين؛ الحرف المستعلي والألف، وكان التقاؤهما مانعًا من الإمالة، فلما زال ترتَّب المقتضَى على المقتضِي؛ إذ الغرض وجوده))[١] ، إذن وجود الحاجز ضروري للإمالة وبنفس التصور ينطبق ذلك على "من قَرارِك" فوجود الحاجز بين المستعلي المفتوح وبين الألف كان مسوغًا للإمالة، وعليه فإن الراء المكسورة لايمكن أن تنازع الراء المفتوحة قبل الألف؛ لأن ذلك سيؤدي إلى منع الإمالة والإمالة حاصلة فيها، فينتج عن ذلك أن الراء المكسورة تنازع المستعلي وتغلبه فيكون وجوده كالعدم ويبقى الحاجز لا أثر له في منع الإمالة فتصير كأنها مثل: صِعاب، أومثل: من عَرارِك (صوت مستعلي غير مفتوح أو مضموم أو صوتًا غير مستعلي مفتوح + حاجز مفتوح قبل الألف) فلا يؤثر في الإمالة ، وعلى ذلك تكون الراء المكسورة قد غلبت الصوت المستعلي لفظًا فالكسرتين تغلبان الفتحتين(= الصوت المستعلي+ الفتحة)، وهو ماعبر عنه اليزدي ((بالاستقامة))[٢] ، وكذلك يمكن القول إذا((تساوت المساحة الصوتية بين الاستعلاء والألف من جهة والراء المكسورة والألف من جهة أخرى، فالغلبة للراء على الاستعلاء في إمالة الألف نحو: (من قرارِك وغارب))[٣] ، كما وأن ((الراء المكسورة كسرة لازمة، وكانت بعد الألف مباشرة فإن لها قصب السبق في الإمالة على الاستعلاء المتقدم على الألف، أوالمتأخر؛ إذ لايستطيع إبقاءه منصوبًا))[٤] ، وكذلك تغلبان الراء غير المكسورة تقديرًا بحكم ضعفها أمام الصوت المستعلي فهي فرع لا أصل بحكم أن ((الراء غير المكسورة أضعف سبباً من المستعلية))[٥]، فتحصل بذلك الغلبة للراء المكسورة على الإثنين معًا.

أما في القسم الثاني: واليزدي قد افترض سؤالًا هو: لم لا يجوز تقدير الحاجز كيلا تستحيل الإمالة ؟ وأجاب عن ذلك بقوله: ((لأن ذلك يقتضي انتفاء الغلبة))[٦]، وقد أشبه اليزدي ذلك في "صِعاب" فكما أن الصوت المستعلي لايؤثر في الكسرة الواحدة مع الحاجز فتُمال الألف معها، فكذلك ماينزل منزلة المستعلي من الراء غير المكسورة مع افتراض الحاجز بينهما، وعلى ذلك لاتكون هناك

(١) شرح اليزدي٢/٧٣١

(٢) ينظر: شرح اليزدي٢/٧٣٧

(٣) التعليل الصوتي عند العرب ٢٣٩

(٤)التعليل الصوتي عند العرب ٢٣٩

(٥) شرح الرضي ٣/٢١

(٦) شرح اليزدي٢/٧٣٦

مغلوبية للمكسورة والتي هي ككسرتين على غير المكسورة التي نزلت منزلة المكسورة مع الحاجز كما في: "صِعاب" ، فيمكن أن تُمال هذهِ رسائل، فتكون المكسورة بناء على هذا كحرف أخرى وهو ماعبر عنه اليزدي بأنه باطل اتفاقًا[١]، أما في الراء المضمومة تسبقها الألف في نحو: هذا حمارٌ، ((فالراء المضمومة في حال الرفع تجعلنا أمام راءين مضمومين مما يجعل الضم يمنع الإمالة))[٢] ، وهو أشبه بعدم تعليل سيبويه في إمالة الألف في: "آجــُرّ" ((فلا إمالة للألف ؛ لأن الفتح من الألف فيكون العمل من وجه واحد أخفُّ... فالتناسب الصوتي ببفتح مع الألف يجعل المؤدي لايحيد عن إبقاء الألف في حال النصب، فلا يميل بها إلى الياء))[٣]

أما في المستقيمات فقد تساوت الفتحتين في المستعلي مع الكسرتين في الراء وحصلت الغلبة للراء على المستعلي؛ لأنها بمنزلة كسرتين. [٤]

أما في غير المستقيم فتكون الغلبة معدومة في مثل: فارِق؛ لأن شرط الغلبة أن لاتكون مؤدية إلى كون الاستعلاء مسبوقًا بالانحدار، فحيث كان الأمر كذلك كان محذورًا، وعليه لاتغلب المكسورة الحرف المستعلي بعدها[٥]، وهو ماجعل أحد الشارحين يعترض على عبارة المصنف: ((وتغلب الراء المكسورة: الواقعة بعد الألف الراء غير المكسورة...؛ لأنها توهم أن الراء المكسورة بعد الألف تغلب المستعلية بعدها كما تغلبها وهي قبل الألف ... وحينئذ لو قال: وتغلب المكسورة بعد الألف المستعلية قبلها وغير المكسورة لكان أصوب؛ ليندفع هذا الوهم))[٦]

٣) [تباعد الراء المكسورة وغير المكسورة عن الألف والألف سابقة لها]

قال اليزدي: ((إذا تباعدت الراء؛ أي: إذا وقع الحاجز بينها وبين الألف، حالةَ كون الألف سابقتها، لم تمنع، كما منع المستعلية،(فلا تمنع) إذا كانت كسرة من عملها، وهو تسويغ الإمالة إذا كانت غيرَ المكسورة، ولاتغلب المستعليةَ، ولا غيرَ المكسورة، فلا يرتفع منعهما من الإمالة بسببها إذا كانت مكسورة، فيمال: هذا كافرٌ، ولايمنع غيرُ المكسورة الإمالة لوقوع الحاجز بينها وبين الألف

(١) ينظر: شرح اليزدي٢/٧٣٦

(٢) التعليل الصوتي عند العرب ٢٣٢

(٣) التعليل الصوتي عند العرب ٢٣٣، وينظر: الكتاب٤/١١٨

(٤) ينظر: شرح اليزدي٢/٧٣٧

(٥) ينظر: شرح اليزدي٢/٧٣٧

(٦) شرح الرضي٢/٦٧٥-٦٧٦

ولايمال: مررتُ بقادرٍ، فلا تغلب المكسورةُ القافَ المانعَ من الإمالة كذا للحاجز))[١] أي: أن الراء تصبح كالعدم في منع الإمالة وفي غلبتها المستعلية وغير المكسورة؛ لبعدها عن الألف، فهو موضع الإمالة[٢]، فالحاصل في الصورتين السابقتين((تقدير انتفاء§ الراء، فينزل قولك: كافِرٌ منزلة كافِلٍ وقولك: قادِرٌ منزلة قادم هذا هو ماعليه الأكثر))[٣] ، قال سيبويه: ((لم يجعلوها حيث بعدت تقوى))[٤] فتكون علة عملها مشروطةً بانتفاء الحاجز، فلما زال الشرط بحصول الحاجز زال المشروط[٥]، قال سيبويه: ((لما بعدت وصار بينها وبين الألف حرفٌ لم تقو قوة المستعلية))[٦]

وبعضهم قد عكس فيمنع الإمالة في: هذا كافِرٌ، ويُميلُ في: مررت بقادِرٍ، فيعتدُ بالراء، ولايعدها كالعدم لكن ((الأولى أنها كالعدم في الغلبة على المستعلي، فلا تغلب الراء المكسورة القاف في: "بقادر" بل القاف تعمل عملها في منع كسرة الدال من اقتضاء الإمالة، وذلك لأن الراء المكسورة بَعُدَت عن الألف))[٧] وكذلك في: "هذا كافر" فلم يميلوا باعتبارًا الراء المضمومة في المنع وإن بعدت، تفخيمًا للراء [٨] ، أي أن المستعلي يعمل مع الحاجز وكذلك الراء؛ بسبب اشتمال الكل على القوة، وأُشبه عملهم في المثالين وجوب عمل المستعلي في: ناشِص ومناشيط وهو مايسمى "بالمنع والتجويز" [٩]، لكن اليزدي قد رد هذا الرأي قال: ((أنه قد ثبت أنها – أي الراء– فرع على المستعلي، ولايلزم من عمل الأصل مع الحاجز عمل الفرع معه، ومن ثم لم تجز الإمالة في فارِق ومَفارِيق))[١٠]

خامسًا / [إمالة الفتحة المنفردة]

أي: إمالة الفتحة من دون الألف وتحصل في موضعين الأول: إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث في الوقف وقد ذكرناها سابقًا، والثاني: إمالة الفتحة قبل الراء المكسورة وهو السبب العاشر للإمالة عند اليزدي، وتقسم إلى قسمين :

---

(١) شرح اليزدي٢/٧٣٨

(٢) ينظر: شرح ركن الدين ٢/٦٧٦

(٣) شرح اليزدي٢/٧٣٨

(٤) الكتاب٤/١٣٨

(٥) ينظر: شرح الرضي٣/٢٣ ، وشرح ركن الدين٢/ ٦٧٦ ، وشرح اليزدي٢/٧٣٨

(٦) الكتاب٤/١٣٧

(٧) شرح الرضي٣/٢٣

(٨) ينظر: شرح ركن الدين٢/٦٧٦

(٩) ينظر: شرح اليزدي٢/٧٣٨

(١٠)شرح اليزدي٢/٧٣٩

الأول: إمالة الفتحة قبل الراء المكسورة ليس بينهما حاجز:

قال اليزدي: ((هذا هو الثاني من الشيئين اللذين عرفت شأنهما، وهو كون الفتحة المجردة واقعةً قبلَ كسرة الراء، كما تقول: مِنَ الكِبَرِ، فتميل هذهِ الفتحة كما أملتها مع الألف، وكما كانت الراءُ المكسورة تغلب غيرَ المكسورة والحرفَ المستعليَ في صورة وجود الألف، فكذلك تغلب الأمرين في صورة انتفائها، كقولك: مِنَ الصِّـغَرِ، ومِنَ الضَّرَرِ، ولاتميل لهذه الإمالة الـفَـا سبقت هذه الفتحة فتقول: مِنَ المُحاذَرِ بإمالة الذال وتفخيم الألف، وهو المفعول من المُحاذَرَةِ))[١]، ونص اليزدي السابق يبين لنا أن إمالة الفتحة منفردة بدون ألف، كونها جزءًا من الألف شرط أن تكون واقعة قبل كسرة الراء قال سيبويه: ((لما كانت الراء كأنها حرفان مكسوران وكانت تشبه الياء أمالوا المفتوح كما أمالوا الألف لأن الفتحة من الألف، وشبه الفتحة بالكسرة كشبه الألف بالياء، فصارت الحروف ها هنا بمنزلتها إذ كانت قبل الألف وبعد الألف الراء))[٢]، فعلة إمالة الفتحة هي أنّ مساحة الكسر المتسعة بفعل مضاعفة الراء، فهي كعلة إمالة الألف وهي مساحة الكسر المتسعة بفعل مضاعفة الراء(= الكسرة)[٣]

أما إذا سبقت الألف الفتحة بعدها راء مكسورة، فلا تُمال الألف بل تُفخّم وتمال الفتحة بعدها قبل الراء المكسور وذلك في إمالة : مِنَ المُحاذَرِ، فإن قيل: لم لا تُمال الفتحة لإمالة أُخرى كما حصل ذلك مع الألف سابقًا؟ فالجواب كما ذكره اليزدي هو أن ((الإمالة مع الألف في غاية القوة من أجل أنها كانت كإمالتين إحداهما للألف والثانيةُ للفتحة، وهذهِ ليست بتلك المثابة؛ لأنها واحدة، ولايلزم من استدعاء الأمر القوي الاتّباع استدعاؤه الأمر الضعيف))[٤]

أما في موضوع التنازع بين الراء المكسورة وبين غير المكسورة والمستعلي من حيث أن المكسورة تغلبهما على إمالة الألف، فالحال ههنا أيضًا، فإن وقع المستعلي قبل الراء المكسورة فلا يمنع من الإمالة وذلك في: مِنَ الصِّـغَرِ ، ومِنَ الضَّرَرِ، وبالمطَرِ، ومِنَ الـمُـنْـقُـرِ، فلم يمنع المستعلي الإمالة فيها؛ لأن الراء المكسورة تغلب المستعلي[٥] ، قال الرضي: ((وذلك لما تكرر من كون الاستفال بعد الإصعاد أسهلَ من العكس، وأما غلبة المستعلي قبل الألف الراءَ المكسورة بعدها، نحو طارِدٍ وقارِب

(١) شرح اليزدي٢/٧٤٧ .

(٢) الكتاب٤/١٤٢

(٣) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب ٢٤٦

(٤) شرح اليزدي٢/٧٤٧

(٥) ينظر: شرح ركن الدين٢/٦٨٢

وغارِب، فلأن أسباب الإمالة إنما تميل الحركة أولاً، ثم إن كان بعدها ألف أو واو، كما في عالم ومِنْ نُورٍ، يتبعها في الإمالة، ففي نحو طارد الفتحة إلى المستعلي أقرب منها إلى الراء المكسورة، فلا جرم استولى عليها المستعلي ولم يُخَلِّهَا تؤثر فيها الراء، وأما نحو بالمطر وطِربَ، ومن الْمُنْقُر، فالراء قريبة من الحركة المراد إمالتها، لأن الألف ليست بفاصلة بينهما فاستولت عليها وغلبت المستعلِي لقوتها لأن كسرتها ككسرتين))[١].

الثاني: إمالة الفتحة قبل الراء المكسورة مع الحاجز بينهما:

قال اليزدي: ((جاء الإمالة في هذا النحو مع الحاجز الساكن أيضًا؛ أعني بين الفتحة وكسرة الراء، قالوا: مررت بِخَيْرٍ))[٢]، فقد بلغ من أمر الراء المكسورة أن تخترق الحاجز الساكن في تأثيرها بينها وبين الفتحة فتُميلها قال سيبويه: ((وتقول: من عَمْرٍو، فتميل العين لأن الميم ساكنة))[٣]، وإنما حسنت الإمالة في عَمْرٍو ((لوجود الراء المكسورة التي كأنَّها حرفان مكسوران، وكانت تشبه الياء ولاسيما أنه لم يحجز بين الفتحة والراء إلا حاجز غير حصين وهو الميم الساكنة))[٤]

وكما تحصل الإمالة في الفتحة مع الراء المكسورة في المتصل، فهي تحصلُ أيضًا في المنفصل قال الرضي: ((وقد يمال أيضاً لكسرة الراء فتحةُ ما قبلها وضمته – وإن كانتا منفصلتين في كلمة أخرى – نحو إن خَبَطَ رِيَاح، وهذا خَبَطُ رِيَاحٍ، كالمطَر والْمُنقُر، فهو كإمالة الألف والفتحةِ في قَفَا رياحِ، ونحو خَبَطَ الرِّيحُ أبعد، لكون ساكن بين فتحة الطاء وكسرة الراء، ونحو خَبَطَ فَرِيدٌ أَبعد، لكون حرفٍ متحرك بينهما))[٥].

(١) شرح الرضي ٣٠/٢

(٢) شرح اليزدي٧٤٧/٢

(٣) الكتاب١٤٢/٤ ، وينظر: التعليل الصوتي عند العرب ٢٤٦

(٤) التعليل الصوتي عند العرب ٢٤٦

(٥) شرح الرضي٢٩/٣

نتائج البحث
والخاتمة

نـــتـــائـــج الـــبـــحـــث والـــخـاتـــمـــة

بعد رحلة علميّة في دراسة الأصوات عند اليزدي في شرحه على الشافية لابن الحاجب توصلت إلى جملة من النتائج في هذه الدراسة يمكن تقسيمها إلى قسمين:

أولًا: النتائج العامة للبحث :

١) كان اليزدي ذا منهج واضح حرّ مستقل، فهو لم يكن أسير آراء غيره سواء أكانت تلك الآراء للمصنف أم للشارحين ممن سبقوه، فقد كانت تشيع في شرحه تراكيب من مثل: (غلط، فيه نظر ومخالفة للمتن، لاحاجة إليه، متكلف، متكلف ومنتقض، منتقض، غير سديد، فاسد ضعيف، فيه ضعف، غلط، يستلزم الدور، مضطرب)، وغيرها من التراكيب التي تدل على قوة حُجته واستقلالية رأيه.

٢) انفرد اليزدي بعدد غير قليل من الآراء في طائفة من المسائل وهذا مايمكن ملاحظته في شرحه فهو لايكتفي بتحليل النص فقط، بل يستطلع مكنوناته من آراء العلماء قبله، ويناقش جميع الآراء بعد أن يستوعبها ويعطي رأيه الذي يراه مناسبًا.

٣) لم يقف اليزدي عند أقوال ابن الحاجب في شافيته، بل كان محيطًا بما قاله المصنف مُحوجًا في كثير من الأحيان إلى تكملة، فنراه يضيف أحيانًا، فنرى شيوع التراكيب من أمثلة: (كان المستقيم أن يقول، لو قاله لاندفع الإيراد عليه، لو قال لكان أوجز وأوضح، لو قال لكان أليق لو قال لكان أقيس) وغيرها من التراكيب الدالة على فهمه واستيعابه لكتاب الشافية بصورة شاملة.

٤) عمد اليزدي في كثير من المواضع في شرحه إلى تقدير سؤال معترض ومن ثم يجيب عنه وهو ما يُسمى نحتًا بـ " الفنقلة".

٥) إنماز شرح اليزدي بالإسهاب والتوسع فهو يعرض قول المصنف ومن ثم يبدأ بشرحه ذاكرًا في ذلك أقوال العلماء والشراح قبله، وتبيّن الدراسة أن اليزدي قد عوَّل على آراء العلماء القدماء، وقد تباين أخذه منهم فهو تارة يناصر الخليل وتارة يناصر سيبويه وأحيانًا يعد المذهبين مذهبًا واحدًا وتارة يناصر سيبويه على الأخفش وتارة أخرى يناصر الأخفش على سيبويه، على الرغم من إنه يميل في رأيه كثيرًا إلى مذهب سيبويه ويجعل كلامه الفيصل في المسائل الخلافية، فهو المرجع لكل ما أُشكل فيه، وإن دلّ على شيء فإنما يدل على أن اليزدي يعتمد أدلَّة الصناعة في مذهبه، وكذلك

وسائل التوثيق كالسَّماع والقياس والتعليل الصوتي والصرفي لدعم آراءه .

ثانيًا: النتائج الخاصة :

١) انفرد اليزدي عمّن سبقه من العلماء، ومن جاء بعده في إسقاط همزة الوصل عند النطق بالصوت الصامت لمعرفة مخرجه، واستعاض عنها بصوت متحرك قبلها بعد وضع الصوت المراد معرفة مخرجه في كلمة؛ لاستحالة النطق بالصامت الساكن من دون همزة الوصل فما كان منه إلا إسقاط الهمزة والإتيان بالصوت الساكن في كلمة مسبوقًا بمتحرك.

٢) اتبع اليزدي ابن الحاجب في عدد مخارج الأصوات؛ إذ عدها ستة عشرَ مخرجًا، لكنه نظر إلى هذه المخارج بحسب أنّ لكل مجموعة أصوات مخرجًا واحدًا من باب الحاق ما اشتد تقاربه بمقاربه وجعله معه من مخرج واحدٍ، ولكن في الأساس لكل صوت مخرج يختص به، لكنه قدم صوت الذال على الظاء في مخارج الفم فيما بين اللسان وأطراف الثنايا في المخرج الثالث عشر عنه عند المصنف فقد رتبها اليزدي كالآتي: (ذ، ظ، ث)، في حين كان ترتيبها عند المصنف هو(ظ، ذ،ث) أما ترتيب اليزدي في مجموعة طرف اللسان فقد كان (ط، د، ت، ذ، ظ، ث ص، ز، س) وأما بقية العلماء فقد رتبوها على النحو الآتي: (ط، د، ت، ص، ز، س، ظ، ذ، ث) وترتيب اليزدي بهذا الشكل ترتيب متسلسل بدأ من الأعلى الى الوسط ثم الى الأسفل، أما بقية العلماء فقد بدأوا ترتيبهم من الأعلى نزولاً إلى الأسفل ثم صعوداً الى الوسط .

٣) خالف اليزدي ابن الحاجب في مسألة أن الشدة تؤكد الجهر؛ لأن الشدة عنده انحصار جري الصوت عند إسكان الصوت، أما الجهر فالقدماء أميل إلى الدلالة فيه فالجهر عندهم: انحصار جري النفس مع تحرك الصوت؛ لأن النفس قد يجري ولايجري الصوت في الشديد كما في الكاف والقاف، وقد يجري الصوت ولايجري النفس كما في الضاد والغين ، وهو بذلك إنما يدحض قول المحدثين الذي مقتضاه: أن القدماء لا يميزون بين الشدة والجهر إلا في جري الصوت وجري النفس، فهم يميلون إلى الدلالة المعجمية لمعنى الجهر والشدة بعيدًا عن الاصطلاح الصوتي.

٤) لم يأخذ اليزدي بالحسبان تسمية الأصوات الشديدة والرخوة بعامل القوة والضعف، بل أخذ بطريقة النطق وكيفيتهِ وهي جريان الصوت أوعدمهِ، وأساسها مايحدث في ممر الهواء من عوائق تمنع مرور الهواء، فاشتداد الصوت ينافي قبوله التليين فيتكون الصوت الشديد ، وعدم انحصار الصوت

لايلزمه الاشتداد فيقبل التليين فيتكون الصوت الرخو، فقوَّة الصوت من عدمها لاعلاقة لها بالشدة والرخاوة.

٥) عبر اليزدي عن الصفات المتضادة بالقبيلين ولاسيما صفتا الإطباق والانفتاح، ورأى بأن هذهِ الصفات راجعة إلى اشتراك عضوين في عملية إنتاج الصوت، فليس هناك صوت مطبق أو منفتح بل هو من باب تسمية الشيء باسم صفته، والحالة تنطبق أيضًا على الأصوات المستعلية والمنخفضة؛ لأن اللسان يستعلي إلى الحنك، أو ينخفض عنه .

٦) قسَّم اليزدي الإدغام إلى (إدغام المثلين)، ويحصل ذلك في الوجوب والجواز والامتناع وقد تابع القدماء في ذلك، والثاني هو (إدغام المتقاربين)، ولم يذكر النوع الثالث وهو إدغام المتجانسين.

٧) تابع اليزدي ابن الحاجب في تعريف البدل، وقد فسر اليزدي حد البدل والذي هو جعل حرف مكان حرف غيره، بأنه ليس تعويضًا عن الحرف المبدل؛ لأن العوض أعم من أن يكون مكان المعوّض وكذلك جعل اليزدي للبدل خمس أماراتٍ.

٨) عدّ اليزدي أصوات البدل أربعة عشر صوتًا، فهو بذلك يتبع المصنف في عددها ويختلف عن سيبويه الذي قد عدّها أحد عشر صوتًا.

٩) ذهب اليزدي مثل غيره من العلماء إلى أن الإعلال يختص بأصوات العلة (الألف والواو والياء) فهو التغيير الذي يصيب هذه الأصوات، غير أن هناك من يرى أن الإعلال ليس حِكرًا على هذه الأصوات، بل يدرج تخفيف الهمزة من ضمنها متابعًا سيبويه في ذلك وهو ما عده اليزدي ليس بالمصطلح الشائع، وبعضهم يعد التضعيف من الإعلال .

١٠) خص اليزدي صوتي (الواو والياء) اللينتين، وألحقهما بالألف التي هي أساس الاعتلال، وهو مالم يسبق اليزدي أحد بذلك؛ كون القدماء لم يشيروا إلى طبيعة أصوات الإعلال وهل هي أصوات مدّ أو أصوات لين، أو هي أصوات صامتة (صحيحة)، فضلًا عن ذلك فإنَّ اليزدي قد سبق المحدثين في ذلك.

١١) خصص اليزدي تعريف الإمالة بأن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة، وهذا النحو هو "جنس" أي جنس الفتحة دون غيرها؛ لأن النحو قد يكون بالفتحة وقد لايكون بها.

١٢) أثبت البحث صحة ماذهب إليه ابن الحاجب واليزدي من تعريف الإمالة بأنها : إن تنحى الفتحة نحو الكسرة ، وضعف تعريفها بأنها : أن تنحى بالألف نحو الياء ، أو أن يُنحى بالفتحة

نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء؛ لأن هذين التعريفين لا يتناولان إمالة الفتحة المطلقة ؛ لأن التعريفين الأخيرين لايتناولان إمالة الفتحة في الراء المكسورة قبلها راء مفتوحة كما في : الضَّرَرِ وكذلك إمالة الحرف التي قبل تاء التأنيث المنقلبة هاء في الوقف، وذلك نحو"رحمة"

١٣) أضاف اليزدي سببين للإمالة يقعان في غير الألف معترضًا بذلك على المصنف وغيره ممن ذكروا الأسباب واختصوا بها الألف دون غيرها، والسببان هما: كسرة الراء بعد الفتحة المجردة والهاء المنقلبة من تاء التأنيث، وهذان السببان يقعان في غير الألف، فيكون عدد الأسباب عند اليزدي عشرة.

١٤) خص اليزدي في إمالة الألف الصائرة ياء مفتوحة بالفعل دون الاسم، إذ قاس على ذلك الفعل " دعا" لأنه في بناءه للمفعول يُقال: دُعِيَ ، أما في الاسم "العُلى" فالقياس عندهُ أن لاتُمال؛ لأن الألف فيها لم يُعرف انقلابها من الياء ، وهو مايخالف فيه من قالوا بإمالتها في ذلك فإنهم قد أمالوها لقولهم فيها: العُليا ، فشرط الانقلاب عند اليزدي أن تصير الألف في بعض اشتقاق الكلمة ياء واعترض على العلى؛ لأن الألف الثالثة لم يُعرف انقلابها من الياء، وكذلك ألف "حُبلى" والتي في التثنية يُقال: حُبليان، فكذلك لم يرتضيه اليزدي؛ لأن ألف حُبلى زائدة جيء بها للتأنيث فلا أصل لها، ولا انقلاب لها عن غيرها، فهي بمثابة الياء لكنها لاتنقلب عنها؛ لأن كون الشيء في التقدير بمنزلة الشيء لايستلزم انقلابه عن ذلك الشيء قطعًا، وعليه فلم يقول اليزدي بإمالة الأسماء الثلاثية من ذوات الألف الواوية، أما في الأفعال فتُمال كيفما كانت .

١٥) لم يذهب اليزدي كما ذهب المصنف والنحاة في إمالة الألف في: "ضُحى" ليماثل إمالة "سجى" و"قلى" والتي تُمال بسبب توافق أواخر الآيات القرآنية؛ لكون ألف ضحى قد تصير ياءً مفتوحة كما في : دُعِيَ من "دعا" فهو الأقرب من أمثلة الاشتقاق وهو مالم يذهب إليه المصنف، أما أنه قد أمالها مطلقًا، فاليزدي يراهُ غير مستقيم ، وكذلك التمثيل في هذا الموضع غير مستقيمٍ.

١٦) أشار اليزدي في موضوع الغلبة للراء المكسورة على الأصوات المستعلية والراء غير المكسورة معًا وذلك في قولنا: مِن قَرارِك ، فقد اجتمع في المثال المذكور الصوت المستعلي وكان مفتوحًا وكذلك الراء غير المكسورة قبل الألف، وكلاهما مانع من الإمالة ، وهو ماذهب إلى غلبة الراء المكسورة على الاثنين معًا عامة النحاة، وعَدّها اليزدي لاتقاوم الأمرين معًا (لو كان كذلك –أي المكسورة تغلب غيرها والمستعلي– فَسَدَ الاستدلال؛ لأن المكسورة إنما غلبت غير المكسورة لأنها

ككسرتين، فتغلب المفتوحة التي كفتحتين؛ إذ الكسرة الواحدة تغلب الفتحة الواحدة، وحينئذٍ لاتغلب المكسورةُ غيرَها والمستعليَ معًا؛ لأنهما بمنزلة ثلاث فتحات؛ بل أربع فتحات) لكنه قد أقرّ بحصول الإمالة في المثال المذكور فلم يُخطِئ المثال، بل الاستدلال الذي ذكروه هو فاسد، رغم أنه حسب كلامه عل القياس الذي ذكره لاتوجد إمالة في المثال المتقدم، وهو ما أوجدنا له تفسيرًا حسب وجهة نظر علم الصوت الحديثة مستعينين باقوال اليزدي ذركرناه في موضعه، نمتنع عن ذكره ههنا لطوله.

وختامًا أشكر الله العلي القدير على ما أنعم عليَّ من نعمة إتمام البحث وأحمدهُ على نعمائه التي لاتُحصى؛ إذ لولا توفيقه لم يكتمل هذا العمل، وأسأل الله أن ينتفع به طلبة العلم ومريدوه إنَّه نعم المولى ونعم النصير .

الْمَصَادِرُ وَالْمَرَاجِع

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

- الكتب المطبوعة :

١- أبحاث في أصوات العربية : د. حسام سعيد النعيمي ، طباعة ونشر، دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية) ، بغداد، ط١، ١٩٩٨م.

٢- أبحاث ونصوص في فقه اللغة : د. رشيد عبد الرحمن العبيدي ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، (د.ط) ، ١٩٨٨ .

٣- الإبدال : لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، (ت ٣٥١هـ)، تحقيق: عز الدين التنوخيّ، دمشق، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.

٤- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع : للإمام الشاطبي، لعبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم والمعروف بأبي شامة المقدسي (ت٦٦٥هـ) ، تحقيق وتقديم وضبط: إبراهيم عطوه عوض، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر – ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

٥- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر : لابن القطاع الصقلي(٥١٥هـ)، تحقيق ودراسة : أ. د. أحمد محمد عبد الدايم ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٩م.

٦- أثر الانسجام الصوتي في البنية اللغوية في القرآن الكريم : د. فدوى محمد حسان، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٧- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي عند أبي عمرو بن العلاء: الدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.

٨- أحكام قراءة القرآن الكريم : محمود خليل الحصري(ت١٤٠١هـ) ، ضبطه: محمد طلحة بلال منيار ، المكتبة المكية دار البشائر الإسلامية ، ط٤، ١٩٩٩م.

٩- أدب الكاتب : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٠- الإدغام عند علماء العربية في ضوء البحث اللغوي الحديث : عبد الله بو خلخال، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ٢٠٠٠م.

١١- الإدغام الكبير : أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن حسن العارف، عالم الكتب، القاهرة، ط١،١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب : لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني بالقاهرة – مصر، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

١٣- أسباب حدوث الحروف : لأبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا (ت٤٢٨هـ)، تحقيق: محمد حسّان الطيّان، يحيى مير علم، تقديم ومراجعة: د.شاكر الفحام، والأستاذ أحمد راتب النفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١٩٨٣،١م.

١٤- أسرار العربية : لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)،عنى بتحقيقه: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، (د. ت).

١٥- أسس علم اللغة : ماريو باي، ترجمة وتعليق: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٨، ١٤١٩هـ.

١٦- الاشتقاق : لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الأولى ، دار الجيل – بيروت ، ١٩٩١م.

١٧- الإصابة في تمييز الصحابة : لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ.

١٨- إصلاح المنطق : لابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق(ت٢٤٤هـ)، تحقيق : محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م.

١٩- أصوات العربية بين التحول والثبات : د. حسام سعيد النعيمي، سلسلة بيت الحكمة ٤، جامعة بغداد، ١٩٨٩م.

٢٠- أصوات اللغة : د. عبد الرحمن أيوب، مطبعة دار التأليف – القاهرة، ط١ ، ١٩٦٣م.

٢١- الأصوات اللغوية : د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة محمد عبد الكريم حسّان، ٢٠٠٧م.

٢٢- الأصوات اللغوية : د. عبد القادر عبد الجليل، نشر: دار صفاء –عمان – الأردن، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٢٣- الأصول في النحو : لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – الأردن، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٢٤- إعراب القرآن : لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب – بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.

٢٥- إعراب القرآن : للأصبهاني(ت٥٣٥هـ)، قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض، ط١، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.

٢٦- إعراب القراءات الشواذ : لأبي البقاء العكبري ت(٦١٦هـ)، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت – لبنان ، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٢٧- الإعلال في كتاب سيبويه في هدي الدراسات الصوتية الحديثة : د. عبد الحق أحمد الحجي، ديوان الوقف السني، بغداد، ط١، ١٤٢٩هـ.

٢٨- الاقتراح في أُصول النحو : للسيوطي(ت٩١١هـ)، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه ، علاء الدين عطية، دار البيروتي، ط٢، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٢٩- الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد : د. فخر الدين قباوة، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان ، مكتبة لبنان ناشرون، دار شوبار ، القاهرة ط١، ٢٠٠١ .

٣٠- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب : لأبي محمد عبد الله بن محمد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، د. حامد عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية – بغداد، ط٢، ١٩٩٢م.

٣١- الأقناع في القراءات السبع : لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذِشِ(ت٥٤٠هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٠٣هـ، مطبوع بطريقة الصف التصويري والأوفسيت .

٣٢- التقاء الساكنين في اللغة العربية (دراسة صوتية) : آمال الصيد، أبو عجيلة محمد، الناشر: مجلس الثقافة العام، ليبيا، طباعة: دار قباء الحديثة – القاهرة – مصر ، (د. ط)، ٢٠٠٨م.

٣٣- الألسنة العربية : ريمون طحان، دار الكتاب اللبناني ، ١٩٦٧٢م.

٣٤- الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والإعلام : د. ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان ط٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٣٥- الأمالي : أبو علي القالي (ت ٣٥٦هـ)، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦م.

٣٦- أمالي ابن الشجري : لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلويّ (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٣٧- الانتصار لسيبويه على المبرد : لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي (ت٣٣٢)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ ٠ ١٩٩٦م.

٣٨- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين : لأبي البركات بن الأنباري(ت٥٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: د. جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الشركة الدولية للطباعة، ط١، ٢٠٠٢م.

٣٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت٧٦١هـ)، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، (د.ط)، (د.ت).

٤٠- إيجاز التعريف في علم التصريف : للإمام العلامة محمد بن مالك الطائي النحوي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١٤٣٠،١هـ-٢٠٠٩م.

٤١- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، (د. ط)، (د. ت).

٤٢- الإيضاح في القراءات : أَحْمَدَ بنِ أَبي عُمَرَ الأَنْدَرَابِيّ (ت- بعد٥٠٠هـ)تحقيق: منى عدنان غني، كلية التربية للبنات ، جامعة تكريت ، المكتبة الشاملة ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٤٣- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت١٣٩٩هـ)، عنى بتصحيحه وطبعه : محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، لبنان.

٤٤- البحر المحيط في التفسير : أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت ، ١٤٢٠ هـ.

٤٥- البديع في علم العربية : للمبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات مجد الدين ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٢٠هـ.

٤٦- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي : د. فوزي حسن الشايب، حوليات كلية الآداب – الحولية العاشرة، جامعة الكويت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٤٧- التبصرة في القراءات السبع : لمكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) ، تحقيق: د. محمد غوث الندوى، الدار السلفية ، ط٢، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٤٨- التبصرة والتذكرة : لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (من نحاة القرن الرابع الهجري)، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر بدمشق، ط١، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.

٤٩- تحبير التيسير في القراءات العشر : شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت٨٣٣هـ) ، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان - الأردن / عمان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٥٠- التحديد في الإتقان والتجويد : لأبي عمرو بن عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، دراسة وتحقيق: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار – عمان ، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٥١- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : لأبي حيان الأندلسي(ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق، ط١.

٥٢- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الطائي الأندلسي(ت٦٧٢هـ) ، تحقيق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكاتب العربي، المكتبة العربية ، مصر، (د. ط) ، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٥٣- التشكيل الصوتي في اللغة العربية (فونولوجيا العربية) : د. سلمان حسن العاني، ترجمة: د. ياسر الملاح، مراجعة: د. محمد محمود غالي، النادي الأدبي الثقافي، جدة، السعودية، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٥٤-التصريح بمضمون التوضيح في النحو : خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري(ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٥٥- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث : الطيب البكوش، تقديم: صالح القرمادي ، الشركة التونسية لفنون الرسم ، تونس ، د.ط ، ١٩٧٣ .

٥٦- التصريف الملوكي : صنعة أبي الفتح عثمان بن عبد الله ابن جني النحوي (ت٣٩٢هـ) ، مطبعة شركة التمدن الصناعية ، مصر .

٥٧- التطبيق الصرفي : الدكتور عبده الراجحي ، دار النهضة العربية – بيروت ، (د.ط) (د.ت) .

٥٨- التطور النحوي للغة العربية، براجستراسر: أخرجه وصحّحه وعلّق عليه: د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة – ط٢،١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٥٩- التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث (قراءة في كتاب سيبويه)، د. عادل نذير بيري الحسّاني ، ديوان الوقف السني – بغداد ، ط١،١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

٦٠- التفكير اللغوي بين القديم والجديد : د. كمال بشر ، دار غريب ، القاهرة ، (د. ط) ٢٠٠٥م.

٦١- التكملة : لأبي علي الحسن بن أحمد عبد الغفار النحوي والمعروف بأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٦٢- التمهيد في علم التجويد : تحقيق : أ.د غانم قدوري الحمد، ط١ ، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م .

٦٣- التمهيد في معرفة التجويد : لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني العطار(ت٥٦٩هـ) ، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد ، دار عمار ، عمان ، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٦٤- تهذيب اللغة : لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري(ت٣٧٠هـ)، دار القومية العربية للطباعة،١٣٨٤هـ-١٩٦٤م..

٦٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : للمرادي المعروف بابن أم قاسم(ت ٧٤٩هـ) ، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٦٦- التيسير في القراءات السبع : عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني(ت٤٤٤هـ)، تحقيق: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي – بيروت، ط٢ ، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م

٦٧- الجامع لأحكام القرآن= تفسير القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م.

٦٨- الجامع المفيد في صناعة التجويد : زين الدين أبي الفتح جعفر بن إبراهيم السنهوري(ت٨٩٤هـ) ، تحقيق: د. مولاي محمد الإدريسي الطاهري، دار ابن حزم ، بيروت – لبنان ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠١٠م.

٦٩- الجمل في النحو : لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، دار الأمل – إربد – الأردن، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٧٠- جمهرة اللغة : لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، ، حققه وقدم له: د. رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان ، ط١، ١٩٨٧م.

٧١- جهد المقل : محمد بن أبي بكر المرعشي الملقب بساجقلي زاده (ت١١٥٠هـ)، دراسة وتحقيق: د. سالم قدوري الحمد، دار عمار – عمان ، ط٢، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٧٢- الجواهر المضيّة على المقدمة الجزرية : لسيف الدين بن عطاء الله الفضالي المصري البصير (ت١٠٢٠هـ) ، تحقيق: عَزّة بنت هاشم مُعِيني، مكتبة الرشد ناشرون ، المملكة العربية السعودية- الرياض ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥ م .

٧٣- حاشية الصبان، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد العيني : أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت١٢٠٦هـ) تحقيق : طه عبد الرؤف سعد، (د.ط) المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت) .

٧٤- الحجة في القراءات السبع : لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ، بيروت، ط٤ ، ١٤٠١ هـ.

٧٥- الحجة للقراء السبعة : للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، مراجعة وتدقيق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، ط٢، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م

٧٦- الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية في كتاب سيبويه (خلفيات وامتداد)، د. مكي درّار، منشورات إتحاد الكتاب العرب – دمشق، (د. ط)، ٢٠٠٧م.

٧٧- الحواشي المفهمة في شرح المقدمة، شهاب الدين أبو بكر أحمد بن محمد بن محمد الجزري (ت بعد ٨٢٩هـ)، (د. ط)، (د. ت).

٧٨- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية،(د. ط)، (د. ت).

٧٩- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي(ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ط). (د.ت) .

٨٠- الدر النثير والعذب النمير «في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني(ت٤٤٤هـ)»، لعبد الواحد بن محمد بن علي ابن أبي السداد الأموي المالقي(ت٧٠٥ هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد عبد الله أحمد المقرئ، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة، ١٤١١هـ - ١٩٩٠ م.

٨١- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد : د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان ، ط٢، ٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٨٢- الدراسات الصوتية عند علماء العربية : عبد الحميد هادي قدوع، منشورات جامعة طرابلس، ليبيا، (د. ط) ، . ٢٠١٥م .

٨٣- الدراسات اللغوية عند العرب : إلى نهاية القرن الثالث ، محمد حسين آل ياسين ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان، ط١ ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٨٤- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : د. حسام سعيد النعيمي، منشورات وزارة الثقافة – الجمهورية العراقية، (د.ط)، ١٩٨٠م.

٨٥- دراسات في علم أصوات العربية : داوود عبده، مؤسسة الصباح – الكويت، (د.ط)، (د.ت).

٨٦- دراسات في فقه اللغة : د. صبحي صالح، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان ، ط٣، ٢٠٠٩

٨٧- دراسات في فقه اللغة : محمد الانطاكي ، دار الشرق العربي ، بيروت ، ط٤ .

٨٨- دراسات لسانية : د. عمر رشيد شاكر السامرائي، دار غيداء للنشر، عمان، ط١، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.

٨٩- دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب – القاهرة، (د.ط)، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٩٠- الدراية في تخريج أحاديث الهداية : أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة ، بيروت.

٩١- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع : إعداد :محمد باسل عيون السود دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، منشورات محمد علي بيضون ، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٩٢- دروس في علم أصوات العربية : لجان كانتنيو، نقله إلى العربية: صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية – الجامعة التونسية (د.ط)، ١٩٦٦م.

٩٣- دروس في علم الصرف : أبو أوس إبراهيم الشمسان، مكتبة الرشد، الرياض، ط٣، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٩٤- دقائق التصريف : لأبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (من علماء القرن الرابع الهجري)، تحقيق: د. أحمد ناجي القيسي، د. حاتم صالح الضامن، د. حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي – بغداد، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٩٥- الدقائق المحكمة في شرح المقدمة : الشيخ أبو يحيى زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، مكتبة القطر المصري، الاسكندرية ، مصر ، (د. ط)، (د. ت).

٩٦- الدلالة الصوتية في اللغة العربية : د. صالح سليم عبد القادر الفاخري، الناشر: المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ، (د. ط) . (د. ت)

٩٧- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة بعلم مراتب الحروف ومخارجها وصفاتها وألقابها وتفسير معانيها وتعليلها وبيان الحركات التي تلزمها، صنعة الإمام العلامة أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي المتوفى سنة (٤٣٧هـ)، تحقيق: أحمد حسن فرحات، دار عمار – الأردن ، ط٣، ١٩٩٦م.

٩٨- سر الفصاحة : لابن سنان الخفاجي الحلبي (ت٤٦٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م.

٩٩- سر صناعة الإعراب : لابن جني (ت٣٩٢هـ)،دراسة وتحقيق: د.حسن هنداوي ، دار القلم– دمشق،ط٢،١٤١٣هـ–١٩٩٣م.

١٠٠- الشافية في عِلم التصريف : لجمال الدّين أبي عمرو عثمان بن عمر الدَّويني المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٥هـ– ١٩٩٥م.

١٠١- شذا العرف في فن الصرف : الشيخ أحمد الحملاوي (ت١٣٥٤هـ)، ضبط وتصحيح: محمود شاكر، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، (د.ت).

١٠٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر وتوزيع دار التراث – القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

١٠٣- شرح أبيات سيبويه : ابن السيرافي أبو محمد يوسف بن أبي سعيد (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث– دمشق، ١٩٧٩م.

١٠٤- شرح الأشموني على ألفيه ابن مالك : علي بن محمد الأشموني (ت ٩٠٠هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م.

١٠٥- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) ، دراسة وتحقيق د. ناصر علي حسين ، دار سعد الدين للطباعة ، دمشق ، ط١ ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م .

١٠٦- شرح التصريح على التوضيح : خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، (د.ت).

١٠٧- شرح تصريف العزّي: لسعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني الهروي الخراساني(ت٧٩١هـ)، عني به: محمد جاسم المحمد، دار المنهاج، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

١٠٨- شرح التصريف : لعمر بن ثابت الثمانيني (ت٤٤٢هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشيد – الرياض، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

١٠٩- شرح الشافية : للجاربردي، عالم الكتب، بيروت ، ط٣، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١١٠- شرح شافية ابن الحاجب : لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت٦٨٦هـ) ، تحقيق : محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت،(د.ط) ، ١٩٨٢م.

١١١- شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط : للخضر اليزدي(ت بعد٧٢٠هـ) دراسة وتحقيق: د. حسن أَحمد العثمان، الناشر: ذوي القربى، مطبعة روح الأمين، قم – ايران ، ط ١، ١٤٣٣هـ-٢٠١١م.

١١٢- شرح شافية ابن الحاجب : حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (ت٧١٥هـ) ، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة)، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

١١٣- شرح شواهد شرحي الرضي والجاربردي على الشافية : لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٩٧٥م.

١١٤- شرح طيبة النشر في القراءات العشر : لشهاب الدين أبي بكر أحمد بن محمد بن محمد ابن الجزري الدمشقي (ت٨٣٥ هـ)، ضبطه وعلَّق عليه : الشيخ أنس مهرة ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ، ط ٢ ، ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م.

١١٥- شرح كتاب سيبويه : لأبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١١٦- شرح الكافية الشافية : لابن مالك، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي، (د.ط)، دار المأمون للتراث، دمشق ، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

١١٧- شرح المفصل في صنعة الاعراب الموسوم بـ(التخمير): تأليف: صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكة المكرمة – جامعة أم القرى، (د. ط)، (د. ت).

١١٨- شرح المفصل للزمخشري : لابن يعيش ، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ) ، تحقيق : أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية – بيروت ،ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م .

١١٩- شرح المقدمة الجزرية : طاش كبري زاده تحقيق: محمد سيدي محمد، مجمع الملك الفهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة ١٤٢١هـ.

١٢٠- شرح المقدمة الجزرية : لابن الجزري ، تحقيق: د. إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري ، دار الحضارة ، الرياض، دط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م .

١٢١- شرح الملوكي في التصريف : لابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية بحلب ، ط١ ، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.

١٢٢- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن كلامها : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (ت٣٩٥هـ)، حققه وضبط نصوصه وقدّم له: محمد فاروق الطباع، مكتبة المعارف – بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

١٢٣- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : لإسماعيل بن حماد الجوهري ،تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط٤، ١٩٩٠م.

١٢٤- الصرف الواضح : د. عبد الجبار علوان النايلة، مطبعة جامعة الموصل، (د.ط)، ١٩٨٨م.

١٢٥- الصرف وعلم الأصوات : د. ديزيرة سقّال، دار الصحافة العربية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

١٢٦- الصوتيات والفونولوجيا : لمصطفى حركات ، الدار الثقافية ، القاهرة ، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

١٢٧- صور الإعلال والإبدال في المشتقات الأحد عشر والمصادر: د. رابح أبو معزة، دار رسلان، دمشق، ٢٠٠٨م.

١٢٨- العربية الفصحى (نحو بناء لغوي جديد) : هنري فليش، تعريب وتحقيق: د. عبد الصبور شاهين، دار المشرق ش م م- بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.

١٢٩- العربية وعلم اللغة الحديث : محمد محمد داود : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١م.

١٣٠- علم الأصوات : لبرتيل مالمبرج، ترجمة: عبد الصبور شاهين، مطبعة التقدم، القاهرة،(د.ط)، ١٩٨٥م.

١٣١- علم الأصوات، د. كمال بشر : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠م.

١٣٢- علم الأصوات العام (أصوات اللغة العربية)، د. بسام بركة، مركز الإنماء القومي، لبنان ، (د. ت).

١٣٣- علم أصوات العربية : د. محمد جواد النوري، جامعة القدس المفتوحة – عمان، ط٢، ٢٠٠٣م.

١٣٤- علم الأصوات اللغوية الفونيتيكا : د. عصام نور الدين، دار الفكر اللبناني، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٢.

١٣٥- علم الأصوات النطقي (دراسات وصفية تطبيقية) : د. هادي نهر، عالم الكتب الحديث ـ إربد ـ الأردن ، ، ط ١، ١٤٣٢ هـ ـ ٢٠١١ م .

١٣٦- علم الصرف الصوتي : د. عبد القادر عبد الجليل، دار أزمنة، عمان، (د.ط)، ١٩٩٨م.

١٣٧- علم اللغة العام (الأصوات)، د. كمال بشر، دار المعارف بمصر، ط٤، ١٩٧٥م.

١٣٨- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السعران، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت (د.ت).

١٣٩- عنقود الزواهر في الصرف : علاء الدين علي بن محمد القوشجي، دراسة وتحقيق: د. أحمد عفيفي، دار الكتب المصرية، القاهرة،ط١٤٢١،١هـ- ٢٠٠١م.

١٤٠- العين : لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت ، (د. ت).

١٤١- العين مرتبًا على حروف المعجم : تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٠هـ)، ترتيب وتحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١٤٢- غريب الحديث : إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق(ت ٢٨٥)، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٥هـ .

١٤٣- غريب الحديث : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(ت٢٧٦هـ)، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد ، ط١ ١٣٩٧هـ.

١٤٤- فتح الوصيد في شرح القصيد : لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت٦٤٣هـ)تحقيق : د. مولاي محمد الإدريسي الظاهري، ط٢، مكتبة الرشد، الرياض المملكة العربية السعودية ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

١٤٥- فقه اللغة : محمد المبارك ، مطبعة جامعة دمشق ، دمشق،(د. ط) ١٣٧٩هـ- ١٩٦٠م .

١٤٦- فن الترتيل وعلومه : أحمد بن أحمد بن محمد عبد الله الطويل، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة، وبالتعاون مع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض ، ط١ ، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١٤٧- في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية : د. غالب المطلبي، منشورات دار الشؤون الثقافية والنشر- العراق، ١٩٨٤.

١٤٨- في البحث الصوتي عند العرب : د. خليل إبراهيم العطية، دار الجاحظ للنشر ، بغداد، (د. ط)، ١٩٨٣م.

١٤٩- في الدراسات القرآنية واللغوية الإمالة في القراءات واللهجات العربية : د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار ومكتبة الهلال – بيروت، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٥٠- في الصوتيات العربية والغربية (أبعاد التصنيف الفونتيقي ونماذج التنظير الفونولوجي)، د. مصطفى بو عناني، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

١٥١- في اللهجات العربية : د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة ، مطبعة أبناء وهبة حسَّان، ٢٠٠٣ م .

١٥٢- فيض الانشراح من روض طي الاقتراح : لأبي عبد الله محمد بن الطيّب الفاسي(١١٧٠هـ)، وفي أعلاه : الاقتراح في أصول النحو وجدله: للسيوطي، تحقيق: أ.د. محمود يوسف فجال ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات ، ط٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٥٣- القاموس المحيط : مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت٨١٧هـ) : تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٨ ، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

١٥٤- القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر: الدكتور سمير شريف استيتية عالم الكتب الحديث، اربد ٢٠٠٥م .

١٥٥- القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : د. مي فاضل الجبوري – بغداد – ط١ – ٢٠٠٠م .

١٥٦- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : د. عبد الصبور شاهين ، مكتبة الخانجي، القاهرة،(د. ط)، (د. ت).

١٥٧- القلب والإبدال : لأبي يوسف يعقوب بن السكيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق حسنين محمد شرف، الهيئة المصرية العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة، (د.ط)، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

١٥٨- القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين : د. سعيد محمد شواهنة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط١، ٢٠٠٧م.

١٥٩- القيمة الوظيفية للصوائت (دراسة لغوية) ، د. ممدوح عبد الرحمن ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ١٩٩٨م.

١٦٠- الكتاب : كتاب سيبويه ، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: د. عبد السلام محمد هارون، ط٣،الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ،١٩٨٨م.

١٦١- كتاب السبعة في القراءات : أبو بكر بن مجاهد البغدادي(ت٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط٢ ، ١٤٠٠هـ.

١٦٢- كتاب سيبويه : أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، طبعة بولاق ، مصر ، ط١، ١٣١٦هـ.

١٦٣- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

١٦٤- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، صحّحه وطبعه على نسخة المؤلف وعلّق حواشيه ورتّب ذيوله: الغني محمد شرف الدين، والمعلم رفعت بيلكة الكليسي ، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان ، ١٩٤١م.

١٦٥- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٤٠٤،٣هـ/١٩٨٤م.

١٦٦- كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني : لإبراهيم بن عمر الجعبري (ت٧٣٢هـ)، تحقيق : أحمد اليزيدي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب ١٤١٩هـ-١٩٩٨م .

١٦٧- اللباب في علل البناء والإعراب : لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الاله نبهان، دار الفكر المعاصر بيروت، لبنان، دار الفكر ، دمشق ط١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٦٨- اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب: محمد علي السراج، عني بمراجعته : خيرُ الدين شمسي باشا ، دار الفكر ، دمشق، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، مطبوع بطريقة الأوفست.

١٦٩- لسان العرب : محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت٧١١هـ)، دار صادر ، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

١٧٠- لطائف الإشارات لفنون القراءات : شهاب الدين القسطلاني (ت٩٢٣هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عامر السيد عثمان، د. عبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية -القاهرة، (د. ط)، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

١٧١- اللغة : جوزيف ڤندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية،(د. ط)، (د.ت)

١٧٢- اللغة العربية معناها ومبناها : د. تمام حسان، دار الثقافة- شارع فكتور هيكو، ١٩٩٤م.

١٧٣- اللمع في العربية : لابن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان - الأردن، ط١، ١٩٨٨م.

١٧٤- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم : أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي(ت٣٧٠هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

١٧٥- مجمع الأمثال : أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١٧٦- مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، الجاربردي (ت٧٤٦هـ) ، تحقيق : محمد عبد السلام شاهين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠١٤م .

١٧٧- محاضرات في اللسانيات : الدكتور فوزي الشايب، وزارة الثقافة، عمان - الأردن، ط١، ١٩٩٩م.

١٧٨- محاضرات في اللغة : د. عبد الرحمن أيوب، جامعة بغداد، مطبعة المعارف – بغداد، (د.ط)، ١٩٦٦م.

١٧٩- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها : لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر القاهرة ، ١٣٨٦ هـ .

١٨٠- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : لابي محمد عبد الحق بن عطية الغرناطي (ت٥٤١هـ) ، تحقيق: الاستاذ احمد صادق الملاح، مطابع الاهرام التجارية ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

١٨١- المحكم والمحيط الأعظم : أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت٤٥٨هـ) ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

١٨٢- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، د. محمد الأنطاكي، دار الشرق العربي- بيروت، ط٣، ١٩٧٢م.

١٨٣- مختصر الصرف : د. عبد الهادي الفضلي، دار الشروق للنشر، جدة، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٨٤- المختصر في أصوات اللغة العربية : د. محمد حسن حسن جبل ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط٤ ، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

١٨٥- المدخل إلى علم أصوات العربية : د. غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر، عمان، ط١، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤

١٨٦- مدخل إلى علم اللغة : د. محمود فهمي حجازي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ت).

١٨٧- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

١٨٨- مدخل إلى فقه اللغة العربية : د. أحمد محمد قدور، دار الفكر ، دمشق، ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١٨٩- المدخل في علم أصوات العربية المقارن : د. صلاح حسنين، مكتبة الآداب ، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٦م.

١٩٠- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع : لصفيّ الدين عبد المؤمن بن عبد الحق، ابن شمائل القطيعي البغدادي(ت٧٣٩هـ)، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ.

١٩١- مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ : لابن الطحان السُماتي (ت٥٦١هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة – الشارقة، ٢٠٠٧م.

١٩٢- المزهر في علوم اللغة وأنواعها : لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، شرحه وضبطه وجمعه وعنون موضوعاته ، وعلق على حواشيه: محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم ، علي محمد البجاوي، مكتبة دار التراث – القاهرة، ط٣، (د.ت).

١٩٣- مسارات الدرس الصوتي عند رضي الدين الأستراباذي مقاربة لسانية : د. حسن عبد الغني الأسدي، دار المدينة الفاضلة ، بغداد، ط١.

١٩٤- المساعد على تسهيل الفوائد : لابن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله المصري الهمداني (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات ، الطبعة الأولى ، دار الفكر – دمشق ، ١٩٨٢م .

١٩٥- المستقصي في علم التصريف : د. عبد اللطيف محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١٩٦- مشكل إعراب القرآن : لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط٢، ١٤٠٥م.

١٩٧- المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر: د. عبد القادر مرعي، دار النشر: جامعة مؤتة ، المكتبة الوطنية، عمان ، ط١، ١٩٩٣ .

١٩٨- المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د. عبد العزيز الصيغ، دار الفكر، دمشق سوريا، ط٢، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م.

١٩٩- المصنف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي، الهند ، ط٢، ١٤٠٣.

٢٠٠- معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية ، مصر ، ط١ .

٢٠١- معاني القرآن : لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني – القاهرة، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٢٠٢- معجم البلدان : شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

٢٠٣- معجم التعريفات : علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق : محمد صديق المنشاوي، (د.ط) دار الفضيلة – القاهرة ، ٢٠٠٤م .

٢٠٤- المعجم الكبير : لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤ م.

٢٠٥- معجم المؤلفين : عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (ت١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى ، بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت

٢٠٦- معجم مقاييس اللغة : أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (د. ط) ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٢٠٧- مفتاح العلوم : لأبي يعقوب بن يوسف محمد بن علي السكاكي (ت٦٢٦هـ)، حققه وقدم له وفهرسه: د. عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م.

٢٠٨- المفتاح في الصرف : أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت٤٧١هـ)، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

٢٠٩- المفصل في صنعة الاعراب : للزمخشري، دار الجيل، بيروت – لبنان ، ط٢ (د.ت)

٢١٠- المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد : للحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: جمال السيد رفاعي ، صحّحه وقدّم له: الشيخ محمود حافظ برانق، د. حامد بن خير الله، مكتبة أولاد الشيخ ، (د.ت).

٢١١- مقامات الحريري : أبو محمد القاسم بن علي الحريري (المتوفى: ٥١٦هـ)، مطبعة المعارف، بيروت، (د.ط) ١٨٧٣ م

٢١٢- المقتضب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٢١٣- المقرب : علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.

٢١٤- الممتع الكبير في التصريف : لابن عصفور الأشبيلي(ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون ،ط١، ١٩٩٦م.

٢١٥- مناهج البحث في اللغة : د. تمام حسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط٢، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

٢١٦- المناهج الكافية في شرح الشافية : للشيخ زكريا بن محمد الأنصاري المصري (ت٩٢٦هـ)، تحقيق : محمد عبد السلام شاهين (مجموعة الشافية في التصريف والخط)، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ٢٠١٤ م .

٢١٧- المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية : للعلامة لطف الله بن محمد بن الغياث، تحقيق: عبد الرحمن محمد شاهين، مكتبة الشباب.

٢١٨- منجد الطالبين في الإبدال والإعلال والإدغام والتقاء الساكنين : أحمد إبراهيم عمارة، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- السعودية، ط٤، ١٤٠٨هـ.

٢١٩- المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية : ملا علي بن سلطان محمد القارئ (ت١١١٤هـ)، الطبعة الأخيرة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م.

٢٢٠- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق: ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١ ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م

٢٢١- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي : د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٢٢٢- المهذب في علم التصريف : د. هاشم طه شلاش، د. صلاح مهدي الفرطوسي، د. عبد الجليل عبيد حسين، مطبعة التعليم العالي في الموصل، ١٩٧٩م.

٢٢٣- الموضح في التجويد : عبد الوهاب بن محمد القرطبي(ت٤٦١هـ)،تقديم وتحقيق: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٢٤- الموضح في وجوه القراءات وعللها : للشيرازي، نصر بن علي المعروف بابن أبي مريم، تحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي ، ط١ ، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٢٢٥- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط٣، ١٩٧٤م.

٢٢٦- نزهة الطرف في علم الصرف : لأحمد بن محمد الميداني(ت٥١٨هـ)، ويليه الانموذج في النحو للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، وفي آخره الإعراب في قواعد الأعراب لعبد الله بن يوسف بن هشام، مطبعة الجوانب – قسطنطينية، ط١، ١٢٩٩هـ.

٢٢٧- النشر في القراءات العشر: للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تصحيح ومراجعة: علي محمد الطباع، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، (د.ت).

٢٢٨- النكت الحسان في شرح غاية الاحسان : لابي حيان الاندلسي، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٢٢٩- النكت في تفسير كتاب سيبويه : لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى والمعروف بالأعلم الشنتمري(ت٤٧٦هـ)، دراسة وتحقيق: الأستاذ رشيد بلحبيب، طُبع في وزارة الأوقاف في المملكة المغربية، (د.ط) ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٢٣٠- نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد : محمد مكي نصر الجريسي ، تدقيق وضبط: أحمد علي حسن، مراجعة : علي محمد الضباع ، مكتبة الآداب، القاهرة ، ط٤، ١٤٣٢هـ-١٢٠١١م.

٢٣١- النوادر : لأبي زيد الأنصاري ، دار الكتاب العربي، بيروت ، ط٢، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٢٣٢- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري : عبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد العسس المرصفي المصري الشافعي (ت١٤٠٩هـ)، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط٢، (د. ت).

٢٣٣- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين : إسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية – استانبول سنة ١٩٥١م، اعادة طبعة بالأوفست دار إحياء التراث العربي –بيروت– لبنان.

٢٣٤- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية : للسيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت ٩١١هـ) عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة، دار النشر، بيروت، لبنان(د. ت).

٢٣٥- الواضح في أحكام التجويد : د. محمد عصام مفلح القضاة ، مراجعة ومشاركة: د. أحمد خالد شكري، وأحمد محمد القضاة، دار النفائس ، الأردن، ط٣، ١٩٩٨ .

٢٣٦- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع : عبد الفتاح عبد الغني القاضي (ت١٤٠٣هـ) ، مكتبة السوادي ، جدة ، ط٥، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢٣٧- الوجيز في فقه اللغة : محمد الأنطاكي ، مكتبة الشهباء ، حلب ١٤٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

الرسائل والأطاريح الجامعية:

١- ابن الطحان وجهوده في الدراسات الصوتية (رسالة ماجستير)، سوسن غانم قدوري الحمد، كلية التربية للبنات – جامعة تكريت، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٢- أبو العلاء العطار وجهوده اللغوية (أطروحة)، طلال وسام احمد البكري، كلية التربية-جامعة تكريت.

٣- أصوات العربية بين القدماء والمحدثين (دراسة في المخارج والصفات)، (رسالة ماجستير) أسامة محمد حسين، كلية الآداب – جامعة القادسية، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

٤- الأصوات المفردة عند أبي حيان الأندلسي في ضوء الدراسات القديمة والحديثة، (رسالة ماجستير)، حيدر غضبان محسن الجبوري، كلية التربية – جامعة بابل، ٢٠٠٣م.

٥- البحث الصوتي عند القوشجي(ت٨٧٩هـ) في كتابه عنقود الزواهر في الصرف(رسالة ماجستير)، كاظم سالم علي حريميس، كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة كربلاء،١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

٦- البحث الصوتي في كتاب التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي (رسالة ماجستير)، وفاء مسعود عزيز، كلية التربية – جامعة كربلاء، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

٧- بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب لابن الناظم : بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ، تحقيق حسن أحمد العثمان ، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م. الجامعة المستنصرية، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٨- الجهود الصوتية للإندرابي(ت بعد٥٠٠هـ) في كتابه (الإيضاح في القراءات) دراسة موازنة، (رسالة ماجستير)، أحمد خضير محمد خالد الجبوري، كلية التربية – جامعة تكريت، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٩- حاشية شرح الشافية للجاربردي، للشيخ أبي عبد الله محمد بن قاسم الغزي الشافعي (رسالة ماجستير)، لعبد الله بن سرحان محمد القرني، جامعة أم القرى ١٤١٩هـ .

١٠- خلاصة العجالة في بيان مراد الرسالة : للدركزلي ، الحسن بن إسماعيل: ، دراسة وتحقيق : د. خلف حسين صالح ، أطروحة دكتوراه بإشراف أ.د. غانم قدوري الحمد ، كلية التربية للبنات ، جامعة تكريت ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

١١- الخلاف الصوتي في الدرس الصوتي الحديث (أطروحة)، علاء حسين مشكور، كلية التربية – الجامعة المستنصرية، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

١٢- الدِّراسات الصَّوتيَّة والصَّرفيَّة عند الفَتَّنيّ (ت٩٨٦هـ) في شرحِهِ على شافية ابن الحاجبِ (ت٦٤٦هـ) (رسالة ماجستير)، مرتضى حمدان عاجب المالكيّ، كليَّة التربية- جامعة واسط، ١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م.

١٣- الدرس الصوتي عند أحمد بن محمد الجزري (ت بعد ٨٢٩هـ)، (رسالة ماجستير) ميرفت يوسف كاظم، كلية التربية للبنات – جامعة بغداد، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١٤- الدرس الصوتي عند تقي الدين النيلي (رسالة ماجستير)، جواد كاظم عبد محمود، كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة كربلاء، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

١٥- الدرس الصوتي عند رضي الدين الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، حسن عبد الغني محمد جواد الأسدي ، كلية الآداب – جامعة المستنصرية، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

١٦- الدَّرس الصَّوتي عند علم الدين السَّخَاوي(ت٦٤٣هـ) (رسالة ماجستير)، جمال إبراهيم محمد عذاب، كلية التربية- جامعة تكريت، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

١٧- الدرس الصوتي عند المرادي(رسالة ماجستير)، شعلان جاسم محمد العبيدي، كلية التربية-جامعة تكريت،١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

١٨- الدرس الصوتي في شافية ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)وشرحه للإستراباذي(ت٦٨٦هـ)(رسالة ماجستير) هيام سليم عبد اللطيف ناصيف، كلية الدراسات العليا – جامعة النجاح الوطنية – نابلس فلسطين،١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١٩- شرح شافية ابن الحاجب: النظام النيسابوري (الشيخ نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين القمي ت ٧٢٨هـ)، رسالة دكتوراه، تحقيق ودراسة: ثريا مصطفى عقاب، كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى، ١٩٩٢م .

٢٠- كفاية المفرطين، لمحمد طاهر الفتني(ت٩٨٦هـ)، (أطروحة دكتوراه)، نياز محمد، جامعة بشاور باكستان ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٢١- المدارس الصوتية عند العرب النشأة والتطور (أطروحة)، علاء جبر محمد الموسوي، كلية الآداب-

٢٢- منهج الدرس الصوتي عند العرب (أطروحة)، علي خليف حسين ، كلية الادب – جامعة بغداد، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٢٣- نظرية الإنسجام الصوتي وأثرها في بناء الشعر(رسالة دكتوراه)، نوارة بحري، كلية الأداب والعلوم الإنسانية جامعة الحاج لخضر- باتنة ٢٠٠٩- ٢٠١٠.

البحوث والمجلات:

١- الصفة الصوتية(المفهوم والوظيفة) أ. د . محمد حسين علي و م. م . كاظم سالم علي، فرزة من مجلة المجمع العلمي، الجزء الثالث- المجلد السادس والستون، بغداد، ١٤٤١هـ-٢٠١٩م.

٢- المصطلح الصوتي عند ابن سينا : أ. مولاي عبد الحفيظ طالبي، بحث منشور محرم ٢٠٠٩م، مركز البصيرة للدراسات الأدبية – الجزائر-

٣- ظاهرة كراهية توالي الأمثال في العربية : الدكتور عبد القادر مرعي الخليل ، بحث منشور١٩٩٣ ، في كلية الأداب قسم اللغة العربية جامعة مؤتة ، المجلد التاسع، العدد الأول ١٩٩٤.

٤- علم الأصوات عند سيبويه للمستشرق الألماني أرتو رشادة(١٩٥٢م) (محاضرة برؤية استشراقية ومراجعة حديثة) : أ . د . صبيح حمود التميمي صحيفة آداب الرافدين – العدد (٥٨) ، ٢٠١٠م.

٥- موانع الإمالة، (بحث منشور) لل أ. م. د عمر علي محمد الدليمي ، و د. ظافر عكيدي فتحي العاني، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الأنبار، الفلوجة، العدد(٢٠٣)، ١٤٣٣هـ.

The second section studied sounds' manner that studied the concept of manner, the uses of manner, classification of manners to the scholars; then, I studied sounds' manners to Al Yazdi.

The second chapters which tackled the phonological aspects on the voiceless Level, has two sections. The first section discussed the assimilation to Al Yazdi where it has four demands. The first demand defines assimilation and its use. The second was about the assimilation. The third mentioned the origins and obstacles of assimilation. The fourth was about letters' assimilation.

The second section was about substitution. It discussed definition of substitution and its purposes, sings of substitution, substitution sounds and how to know them; the relation between the two sides of substitution and substitution to Al Yazdi.

The third chapter discussed the phonological aspects on the voiced level. It has two sections. The first section was about vowel to Al Yazdi, it has three demands. The first demand defines vowel and its use, the second types of vowel, the third is vowel letters, then discussing the fourth type of vowel to Al Yazdi: elision, deletion, transferring, and stability.

The second section mentions the sloping that explains sloping definition, causes of sloping, exception of sloping, obstacles of sloping, and sloping the gap individually.

The study ended with the most important results and recommendations.

Abstract:

The significance of the study relates to the large number of Al Khadir Al Yazdi's participations in morphology field in general and in phonology in specific. Thus, these participations have to be stood at, explicitly displayed, and later to be studied, garbled, investigated, as well knowing their origins from which he took his phonological data.

The study plan contained preface, three chapters, conclusion, and a list of references and bibliographies. The preface consisted of several points.

*defining Al Yazdi, name, origin, and the year of his writing the book.

*His influence and affected by his previous respected scholars, as well, those who came after him and took from his knowledge.

*writings: his book " Sherh Al Shafiyah" in addition to other two books he wrote.

*His references that he took his morphological and phonological data.

*His method and style.

The first chapter was divided into two sections. The first section was about place of articulation that included (the concept of place, the way of appointing the place, and number of places). In all these, I followed what the scholars reached at reaching to Al Yazdi. Then, I talked about place of articulation to Al Yazdi in more detail concerning the number of places, their arrangement. Then, I studied a number of Arabic sounds to the ancient reaching to Al Yazdi up to the modernists.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Kerbala University

College of Education for Human Sciences

Department of Arabic

The Phonological lesson to Al Khadir Al Yazdi in his interpretation of "Ala Al shafiyah" by Ibn Al Hajib

by:

Mahmoud Mohammed Keream

A Thesis Submitted to the Council of College of Education for Human Sciences / Kerbala University as a Partial Fulfillment for the Requirements of Master Degree in Arabic / linguistics

The supervisor:

Prof. Dr. Muhammad Hussein Ali Zayen

2022 A.D. 1443 H.